

سلسلة الدراسات الإسلامية



تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب

تأليف:

الدكتور محمد المختار ولد اباد





تأريخ النحو العربي
في المشرق والمغرب

تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب

تأليف

الدكتور محمد المختار ولد اباه

مراجعة

د. محمد توفيق أبو علي و نعيم علوية

**دار التقرير بين
المذاهب الإسلامية**

**المنظمة الإسلامية للتربية
وعلوم الثقافة (إيسسكو)**

الناشر :

**التقريب
بين المذاهب الإسلامية**

شارع جان دارك - بناية الوهاد .
ص.ب ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان .
تلفون ٢٣٥٠٧٢١ / ٢ (+٩٦١)
تلفون + فاكس : ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ (+٩٦١)
e-mail: allprint@cyberia.net.lb

© حقوق النشر محفوظة للإيسيسكو

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

تصميم الغلاف : عباس منكي
الإخراج الفني : زاهية عاصي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com رابط بديل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

يسعدنا أن نقدم للقارئ سلسلة من الدراسات والبحوث الإسلامية الفقهية واللغوية والتاريخية؛ وهي ثمرة تعاون بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - ودار التقريب بين المذاهب الإسلامية، في مشروع نشر مشترك.

وكان للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - شرف الإقدام على نشر تلك الأعمال وتهيئة المناخات المتاحة لها، من حيث تغيير صفة من الباحثين الأكفاء، والدعوة إلى ندوات تسهم في إغناء المدى الفكري للموضوعات المختارة، أو للشخصيات المدرستة.

ثم كان لدار التقريب أن نهضت بعبء إعادة نشر هذه الأعمال الرائدة، بالاتفاق مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - بهمة عالية، ومسؤولية بلغت حد الإتقان، نظراً لما لهذه الأبحاث من أهمية للقارئ، لأنَّ معدِّي هذه الأبحاث هم صفة من العلماء والباحثين ولأنَّ هذه الأبحاث تغنى المكتبة العربية الإسلامية.

وقد كلفت الدار فريقاً من الباحثين المتخصصين في هذه المجالات بمراجعة النصوص فشدّبت بعض المكرر في الأبحاث، أملاً في الوصول إلى ما يسمى «وحدة التأليف»؛ وذلك لأنَّ بحث «الندوة» شيءٌ مغاير عن «بحوث الكتاب»،

فالباحث في الندوة يكتب وفاقاً لمنهجه الشخصي من غير مراعاة لمناهج الباحثين الآخرين، في حين أن هذه البحوث حين تُعدّ للنشر تخضع للمعيارية التشدّيب التي تسهم في حسن التوليف.

ولأن هذه الدراسات تستند في أكثر شواهدها إلى الآيات القرآنية الكريمة، فقد تحققتنا تحققاً دقيقاً من أسماء السور ونصوص الآيات وأرقامها؛ ولأن بعض هذه الدراسات يشتمل على أسماء أعلام وشواهد تحتاج إلى ضبط وتدقيق، فقد خبطنا ما ينبغي خبطة، ودققنا فيما ينبغي التدقيق فيه.

ودار التقرير والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسسكو - يهمّها، وهو تقدّمان هذه السلسلة للفارئ، أن تكونا قد أسهما في نشر المعرفة الإسلامية الصافية، وتيسير الوصول إلى مصادرها الأصلية.

والله ولّي التوفيق

تقديم

لما كان الله تبارك وتعالى قد منَّ على البشرية جمعاء بأن بعث فيها رسوله محمدًا، ﷺ، خاتم النبيين ورحمة الله للعالمين، وأنزل عليه الذكر الحكيم بلسان عربي مبين، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلقه تنزيل من حكيم حميد، فإن اللغة العربية هي أشرف اللغات، وأغناها بالدلائل، وهي لغة الدين الحنيف، ولغة الثقافة والحضارة الإسلامية في مختلف العصور.

وقد شاءت حكمة الله تعالى أن ينزل هذا القرآن الكريم عربياً، معجزاً بلفظه، متبعداً بتلاوته، فكان من ثم مرتبلاً باللغة العربية أوثق ارتباط؛ إذ بها تفهم معانيه، وتُفقه مقاصده، وتُستبط أحكامه، وتُدرك حكمه، وتُبيّن وجوه إعجازه.

ولهذا نشأت علوم اللغة العربية في خدمة القرآن الكريم، وانبثقت من مقتضيات الثقافة الإسلامية، التي كان هذا الكتاب المقدس - ولا يزال - قطبهما الذي عليه تدور، منذ نزول القرآن وإلى يوم النشور.

ومن أهم علوم اللغة العربية وأعظمها فائدة على الإسلام والمسلمين، علم النحو، الذي واكب هذا الثقافة منذ انطلاقتها الأولى؛ إذ أبدع أسسه الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم يزل يتسع هذا العلم بتوسيع مجال الحضارة الإسلامية، وتعدد روافدها، وتتنوع ميادين إبداعها، فكان يجسد صورة فريدة لعطائهما أسهمت في رسم لوانها الزاهية مختلف الشعوب الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، واصطبغت بمميزات الأطوار الحضارية المتعاقبة على هذه الأمة عبر الفرون.

ورغم ما كتب عن تاريخ هذا العلم العربي الإسلامي من دراسات عديدة، فقد كان بحاجة إلى عمل أكاديمي شامل متكامل، يبرز وحدة الأمة عبر الزمان والمكان، ويجلو علاقات التفاعل والإثراء بين مختلف شعوبها، وينصف ذوي الجهد المتميز من أغفلهم الدارسون السابقون جهلاً أو تجاهلاً.

وهذا هو الهدف السامي الذي توخاه الأستاذ الجليل الدكتور محمد المختار ولد اباه في كتابه الذي تشرف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بنشره تحت عنوان «تاریخ النحو العربي في الشرق والغرب». والمؤلف من أبرز رجالات العلم والثقافة العربية الإسلامية، الذين أحاطوا علمًا وفقها واستيعاباً بجوانب متعددة من العلوم العربية والإسلامية، وأخذوا بحظ وافر من المناهج الحديثة في البحث والتأليف.

ولقد جمع المؤلف في هذا الكتاب العلم الواسع المعمق، والمنهج المنصف الرصين، والأسلوب الواضح الجذاب، وحرص كل الحرص على الشمول والاستقصاء، واعتمد أسلوب المعالجة الدقيقة والاستقراء، فجاء كتابه موسوعةً جامعةً باذخة، ومعلمةً فكريةً شامخة، سيكون لها - ولا رب - تأثيرها الواضح في مستقبل الدراسات العربية الأكاديمية المتعلقة بالموضوع.

ولاني إذ أنهني المؤلف أحرّ التهنئة على هذا العمل الجليل، لأرجو الله تعالى أن يتفع به كل المهتمين بالثقافة العربية الإسلامية، إنه سميع مجيب.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

مقدمة

١ - الخطوات الأولى:

نشأ النحو العربي على ضفاف شط العرب، ورتبته البصرة ولیداً، وغذته الكوفة ببلانها، ورعته دار السلام بين الرصافة والكرخ.

ثم امتد صوبه إلى الشام، ومصر وإفريقيا، والأندلس، والمغرب محتمياً بظلل القرآن، ومنضوياً تحت راية الإسلام.

كانت انطلاقته الأولى على يد الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، حينما عهد إلى أبي الأسود الدؤلي، أن ينحو نحوه، فوضع أبو الأسود منه الأصول الأول. وتتابع تلامذته النبهاء عمله، مثل عنبرة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، ثم جاء ابن أبي إسحاق الحضرمي، فتفت أزهاره، وشرح عله، ومد قياسه.

ويأتي دور أبي عمرو بن العلاء، ليوضح الأواصر بين اللغة والنحو، ويوثق الصلات بين أوجه القراءات القرآنية، وسماع العرب وبين القواعد التحوية.

وتتوالت حركة البحث والتأصيل مع جيل من أعلامه مثل عيسى بن عمر، ويرنس بن حبيب الضبي، والخليل بن أحمد الفرهودي، الذي يعود له الفضل الأكبر في جعل النحو «علمًا» انضبطة قواعده، واتضحت تعاليه، وظهرت أوجه قياسه، ثم أتيح لهذا العلم أن يتم تدوينه في كتاب شامل جامع، قال عنه

النحاة: «إنه لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده» ألا وهو كتاب سيبويه^(١).

وبعد هذا الكتاب، لم يغادر سيبويه للنحاة من متردم، سوى تفريعات جزئية، لا تمس هيكل الصرح الشامخ، الذي وضع الخليل تصميماته الهندسية، وقام سيبويه بتشييده، وكل من جاء بعده، لم يستطع سوى وضع لمسات تكميلية، كإضافات فرعية، أو اعتراضات على بعض التراكيب الثانوية، أو تبديل المصطلحات الاسمية أو اختيارات تعليلية.

صحيح أن أهل الكوفة، بذلوا جهوداً طيبة في توسيع ساحة هذا الصرح، وإثراء رصيده اللغوي، كما أن البغداديين والمنوارية، فكرروا في تقويم أسمه، وتقربيه من مناهج العلوم، وانتقاء أكثر القواعد انضباطاً في تقنيته.

وتتبع خطوات النحو من المشرق إلى المغرب يقودنا إلى التطلع إلى بعض الظواهر التي تبرهن أن أمة الإسلام واحدة، كلما تناولت بها المناخي الجغرافية حرصت على توثيق العرى الدينية والحضارية. وهذه الظواهر تمثل بعد المد الإسلامي في ارتباط الأمة بأماكنها المقدسة، ومنابعها الحضارية. وهذا الارتباط حدا بالعلماء في المغرب على العموم بالقيام بالرحلات إلى المشرق، والرحلات لأداء فريضة الحجج ولزيارة المدينة المنورة، والسلام على الرسول المصطفى عليه الصلاة والسلام. كما أنها أيضاً رحلات علمية، يتنقى القائمون بها من بناء الثقافة الإسلامية، في كل فنٍ من فنون العلوم.

وحركة المد في الإسلام لم تسلك وجهة واحدة، فلقد أدى هذا المد إلى هجرة جماعات وقبائل وعلماء كبار خارج الجزيرة العربية، بدأت بالصحابة الذين تفرقوا في الأمصار وبيتوا فيها العلم، وكذلك فعل الأئمة ورجال الحكم من بعدهم، مثل ما عمل الشافعي في مصر وإدريس الأول في المغرب وعبد الرحمن الأموي في الأندلس، وسنرى أثر رحلة أبي علي القالي إلى الأندلس

(١) ابن النديم: الفهرس، ص ٨٢ - السيرافي: أخبار النحويين، ص ٦٤.

في تطور علوم اللغة وإثرائها، واستمر تطور النحو في نطاق هذه الحركة العلمية حتى اكتمل نضجه في نهاية القرن السابع الهجري.

٢ - حركة إحياء التراث النحوي:

ومنذ نصف قرن، والدراسات النحوية واللغوية تنموا وتتطور بسرعة، فنشأت الجامعات في البلاد العربية، وتأسيس المجمع اللغوي والعلمي ووسائل الاتصال العالمية، كل هذه العوامل أدت إلى تحريك نهضة ثقافية جددت درس التراث العربي، وتناوله بالبحث والتنقيب، والتحقيق والنشر.

فاستطاع الباحثون والباحثون أن يضعوا بين يدي القراء معظم الأصول النحوية القديمة، مثل كتاب سيبويه، وبعض كتب الأخفش الأوسط ومقتضب المبرد، وتصريف المازني، ومجالس ثعلب، وأصول ابن السراج، وجمل الزجاجي، وسائل أبي علي الفارسي، وخصائص ابن جنبي ونكت الأعلم، وأمالي ابن الشجري، وكتب ابن عصفور والجزولي وابن مالك وأبي حيان.

ويعود الفضل في هذه الحركة المباركة إلى مجموعة من علماء أمثال عبد السلام هارون، ومحمد محبي الدين عبد الحميد، وأبي الفضل إبراهيم ومحمد علي النجار، ومحمد إبراهيم البنا وعبد الخالق عضيمة، ومازن المبارك وغيرهم كثير.

وكان لبعض المستشرقين إسهام مهم في تحريك هذه النهضة ووضع منهاجيتها. ثم واكبت حركة التحقيق والنشر، بحوث من نوع آخر استهدفت العلماء أنفسهم بحثاً عن حياتهم العلمية، وأثارهم، ومذاهبهم، وتخصيص كل واحد منهم بكتاب مستقل. ومن بين الذين برزوا في هذا الميدان د. نabilي وخديجة الحديشي وعبد القادر المهيري وعلى النجدي.

زد على هذا مئات الرسائل الجامعية التي لم ينشر أغلبها بعد والتي استخرجت كثيراً من مخبأ التراث النحوي. بيد أن هذا النمو السريع، تسبب

في طرح نوع جديد من القضايا الثقافية ومنها العقبات التي تعترض الطلاب والباحثين في منهجية التعامل المجددي مع هذا التراث الضخم.

كما أنه بحكم اتصال العالم العربي بالثقافة الغربية، تأثرت الدراسات العلمية والمناهج الجامعية بمذاهب نحوية جديدة، كان من أشهرها نظريات همبولت ودي سوسيير وإدوارد ساير وبلومفید وتشومسكي.

وقد دفعت هذه النظريات بعض النحويين العرب المعاصرين إلى تقبل بعض هذه الآراء، ومحاولة تطبيقها على النحو العربي، فجاءت أعمال عبد الرافي، وتمام حسان وإبراهيم أنيس، متأثرة بهذه النظريات في حدود متفاوتة. ومن أهم ما أبانته هذا النهج الجديد، اكتشاف الباحثين أن علماء النحو العربي الأوائل قاموا ببحوث واستنباطات مثيرة في علوم اللغة، فملحوظات الخليل، وأمثلة سيبويه ونظريات ابن جني والجرجاني والفارسي والفارسي الرازى يمكن اعتبارها آراء رائدة في مجال ما يسمى اليوم بعلم اللسانيات الحديث.

٣ - محاولات التيسير:

وبالرغم من تكامل علم النحو العربي، ونضج دراسته وأحكام قواعده، فإنه مع ذلك لا يخلو من تعقيدات جمة، تشكل عقبات أمام الطلاب والدارسين، وقد لازمت هذه الصعوبات تدريس النحو في العقود الأولى، فكان يقال لمن أراد قراءة كتاب سيبويه «هل ركبت البحر؟»^(١) كنهاية عما تحتاجه هذه الدراسة من جهد ومشقة. ولذلك تابعت مؤلفات كثيرة استهدفت الإيضاح والاختصار.

سيبوبيه أراد المبرد أن «يقتضبه»، وعمد ابن السراج إلى أن «يعقله بالأصول»، واهتم الزجاجي بإعطاء «جمله»، والفارسي بإيضاحه، وابن مالك «بتسهيله»، وأبو حيان «بتقربيه». لكن علماء آخرين اعتقدوا أن تكرار التصنيف والتبويب ليس هو الطريق المثلثي التي تذلل هذه الصعاب، ورأوا من الضروري

(١) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٥٥.

القيام بتبسيطه كما تجلى في إصلاح المنطق لابن السكين، والواضح للزبيدي والإيضاح لأبي علي الفارسي وفي العصر الحديث نجد إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ومناهج تجديد النحو لأمين الخولي وكتابي تجديد النحو وتبسيطه لشوقى ضيف وعبد الكريم خليلة.

٤ – الهدف من هذا الكتاب:

وفي خضم هذه الأعمال الراخدة، التي يسمىها بعض المعاصرین بـ «الرکام التراثی» قد يكون من المفید أن نلقي نظرة على تاريخ النحو العربي، وأن نحاول استعراض هذا التاريخ في كتاب جديد. ولو كانت هذه المحاولة لا ترمي إلى الإثبات بشيء جديد. غير أن صحة هذا القول لا تحول دون تناول هذا الموضوع والكتابة فيه، ذلك أن دوافع الكتابة قد تكون شخصية أولاً، ثم يأتي التفكير في تبريرها بعد ذلك. وإذا كان لا بد من هذا التبرير، فإني سأذكر بما قاله أبو حیان في معرض مقاصد التأليف مبيناً أنها ثمانية وهي: «معدوم قد اخترع ومتفرق قد جمع، ونقص قد كمل ومجمل قد فصل، ومسهب قد هذب ومخلط قد قرب ومبهم قد عين وخطأ قد يسر».

فالذى أرمى إليه من هذا الكتاب أن أجمع في مؤلف واحد ملخصاً عن تاريخ النحو وتطوره، محاولاً أن أبين مجلل الجهود التي قام بها علماؤه، مع إعطاء معلومات مقتضبة عن حياة هؤلاء العلماء وبالخصوص جوانبها التي لها علاقة أو تأثير في مناهجهم ومذاهبهم النحوية.

وليس الغرض إذن في هذا الكتاب جمع تراجم النحويين، وتبيان آثارهم، وإنما هو محاولة لانتقاء إسهام الأوائل الذي شيدوا الصرح وأسسوا الأصول، واجتهدوا الآخرون الذين فحصوا أعمال القدماء، واستجعلوا غواصتها، وبينوا خفيها، وأعربوا مشكلتها وأسعفوا دارس العربية بعلم كامل النضيج في القواعد، واضح الصور، وافر الفروع.

ولعلنا نرى في هذا التاريخ كيف تكامل هذا البناء، ومن هم أبرز مهندسيه

الذين أحکموا صنعته، وما هي مناحيه الفكرية وصلاتها بالمعيظ الثقافي والبيئي لكل مذهب. ولنذكر هنا أن تاریخ النحو يختلف عن تاریخ النحاة. لقدر كتب الكثير عن النحويين، والقليل عن تاریخ النحو.

٥ — المنهج المعتمد:

والمنهج المعتمد في هذا الكتاب هو اعتبار ثلاثة معطيات تتضافر لتكون محاولة لرسم خطة التاريخ، وهذه المعطيات هي:

أولاً: صلة الإنتاج العلمي بمناخه البيئي: كاتصال علم النحو في القرن الثاني بعلوم القراءات التي كانت تدون آنذاك وصلته بعد ذلك بالمنطق الأرسطي وما مر به من تضخم في عصر التفريع. وتأثير دراسته أخيراً بالتيارات المعاصرة في أوروبا وأمريكا.

ثانياً: تعرف الأعلام الذين أسهموا في نشأته وتأصيله وتطويره مع الاقتصار غالباً على الجانب العلمي الذي يمس مادة النحو، اعتباراً منا أن كتب الطبقات والترجم قد كفت مؤونة الكتابة عن جوانب الحياة الأخرى لكل من هؤلاء الأعلام.

ثالثاً: محاولة تبيان مراحل التطور لهذا العلم. وهذا ما ينبغي أن يكون أهم شيء، في تاریخ العلوم ولا بد من محاولة تجاوز الصعوبات التي تعرّض طريق الوصول إلى تمييز عناصر التطور وتصنيفها في إطار مذاهب مقتنة. وهذه الصعوبات منها ما يعود إلى توثيق الآراء، والتأكد من نسبتها لأول من قال بها، ومنها ما يعود إلى ضرورة التثبت في تصور المذاهب والمدارس التي اعتدنا أن نسميها بصرية، وكوفية، وبغدادية، وأندلسية. نظراً لما يوجد بين علماء هذه المدارس من تداخل واختلاط.

٦ – العصور النحوية:

إن تسلسل الفظواهر النحوية عبر التاريخ يحتم علينا أن نحاول تمييز أبرز خصائص كل عصر، وكان من الأسهل أن نختار «القرن» لأنّه وحدة زمنية معهودة، لنقدم سماته العامة ومكان تركيزه بين المشرق والمغرب، ولا يغيب عن البال وجود قدر من التداخل بين هذه السمات مكاناً وزماناً، ولكن تثبيت الأفكار يحتاج دوماً إلى ربطها بفترات زمنية معينة، وحواضر معينة، مع اعتبار الغالب في كل هذه المقولات التقريرية، وهو هو التحقيق الذي وصلنا إليه:

أ) النشأة والتأسيس (القرن الثاني الهجري – الشطر الأخير):

وانطلاقاً من هذا المصطلح أطلقنا على العهد الأول في القرن الأول، عصر النشأة والتكون، من لدن الإمام علي بن أبي طالب إلى عهد ابن أبي إسحاق الحضرمي. والمعروف أنه في هذا العهد، أي قرابة قرن من الزمن، تكامل وضع الأسس الأولية لهذا العلم، ورسمت أصوله، واستبسطت قواعده.

ب) التدوين والتصنيف (القرن الثاني الهجري):

يبدئ هذا العهد بأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويستهي بأبي زكريا الفراء، مروراً بالخليل وسيبوه، والكسائي، والأخفش الأوسط. والمعروف أن التدوين والتصنيف قد اكتملا في هذه الملحقة التي برز فيها كتاب لسيبوه، وألفت فيها كتب المسائل ومعانٍ القرآن.

ج) عصر البيان والتحصيل (القرن الثالث):

والعصر الثالث يسمى عصر «البيان والتعليق» ترجمة لأعمال المبرد وثعلب اللذين حرصا على بسط آراء الخليل، وسيبوه والكسائي والفراء وتوضيح غواضتها، وبيان أسبابها وتعليقها على قواعدها، ورسم معالم أصولها المذهبية، بين البصريين والковفيين.

د) الحصر والتنظير (القرن الرابع):

وفي القرن الرابع الهجري بلغت الدراسات النحوية أوجها وعمت أرجاء العالم الإسلامي. ويدأت فيه المذاهب تأخذ شكل النظريات المفنة. فلذلك أردنا أن ندعوه بعصر الحصر والتنظير. معأخذ تعدد التيارات الفكرية بعين الاعتبار. وكان من أبرزها:

١. الاتجاه الانتقائي:

وقد ظهر الاتجاه الانتقائي عند ابن كisan وابن السراج وأترابهما مما يسمى بالمدرسة البغدادية، ممن جمعوا بين آراء المدرستين البصرية والكوفية.

٢. الحركة التفسيرية:

ثم ظهرت الحركة التفسيرية عند السيرافي والرمانى، ومراميها وضع الموسوعات الأولية لحصر المذاهب المعتمدة، والتركيز على بسط آراء سيبويه في الكتاب، وتوضيحها، على أساس تقرير المنهج النحوي من منهج المتكلمين.

٣. المحاولات التنظيرية:

هي المحاولات التي قام بها الزجاج وأبو القاسم الزجاجي وابن جني في كتاب الخصائص، واستمر صداتها في العهود المتلاحقة عند ابن الأنباري في كتاب لمع الأدلة والإمام السيوطي، في كتاب الاقتراح، وأساسها تقرير المنهج النحوي من منهج الأصوليين.

هـ) عصر التأصيل والتقويم (القرن الخامس والسادس):

وحين نصل إلى القرن الخامس، يتحول مركز ثقل الدراسات النحوية من المشرق إلى المغرب. فتزدهر علوم اللغة بين ربوع الأندلس ثم تمتد إلى الحواضر المغربية، لتستمر وضياء أكثر من قرنين. ولقد أثبتنا أن هذا العصر

كان عهد المراجعة والتأصيل. ولهذه النهضة العلمية في مجال النحو واسطة وطرفان.

فالواسطة هي الخط الذي رسمه الأعلم الشتمني بعودته إلى أصول علم النحو، وتمثل ذلك السعي في إحكامه لكتاب سبويه وبحره في علم اللغة، فقرب القواعد من مادتها الأولى، التي هي اللغة والتاريخ، وشاركه في هذا النهج ابن سيله المرسي، وفي عهدهما برزت معالم المدرسة النحوية - اللغوية، التي أخذت أصولها من الإفليطي والزييدي. وامتدت فروعها عند ابن الطراوة تلميذ الأعلم، والسهيلي تلميذ ابن الطراوة.

وخلال القرن السادس، جرت محاولتان للتأثير في وجهة خط الوسط من قبل طرفين اثنين، وهما:

١. أبو موسى الجزولي المراكشي الذي صاغ قانونه النحوي في قوالب المنطق التقليدي، مطوراً بذلك الإشارات الصادرة من الزجاج في جمله، ومن تعليم ابن بري، واستطاع الجزولي أن يسيطر على الساحة بفضل قانونه المحكم، مدة قرن كامل، فكان طليته في حلبة المقدمة.

٢. أما الطرف الثاني، فقد أتى من عالم أندلسي مراكشي آخر، ألا وهو ابن مضاء، وذلك في جهده لتخلص النحو من آثار العوامل والعلل والتمارين. ولكن كلتا المحاولاتين لم تدل أي منهما من قوة الطريق الوسطى التي اتبعها الأعلم وتلاميذه والتي عرفت تطوراً إلى أن وصلت إلى جمال الدين بن مالك الجياني.

و) عصر التصحح والتثبيت (القرن السابع وما بعده):

وفي القرن السابع اكتملت جهود البحث النحوي بجميع أشكالها، وكان لا بد من عملية انتقاء مذهب يرمي إلى اختيار المنهج الصحيح وثبت هذا المنهج وعميمه. وتمت هذه المرحلة على يد ابن مالك الجياني الذي استطاع أن

يفرض بحسن اختياره الصورة الحالية للنحو العربي التقليدي. ومنذ خمسة قرون والدراسات النحوية تمحور حول كتبه وبالخصوص كتاب الألفية أو «الخلاصة» الذي صار المرجع التلريسي في جميع الهيئات التعليمية.

ولم يبق لمن جاء من بعد ابن مالك سوى الصبر على تتبع منهجه وتناول كتبه بالشرح والتعليق. والانطلاق من مذهب ابن مالك لا يعني أن حركة الدراسات قد توقفت، بل العكس هو الصحيح. فمؤلفات أبي حيان وابن هشام أسهمت في تثبيت هذا المنهج وتوسيع آفاقه المعرفية.

ز) عصر التجديد والتيسير (العهد المعاصر):

ثم إن هذا الإنتاج الهائل، وهذا التراث الضخم، طرح على الدارسين المعاصرين مجموعة من الناولات الأساسية منها مثلاً: ما هو مدى إلزام النحوي المعاصر بتبني كل هذا التراث؟ وكيف تعامل معه^(١)؟

٧. كيف نتعامل مع التراث النحوي:

ولذا ما تقرر اعتماد هذا التراث باعتباره جزءاً من مقوماتنا الثقافية، فكيف نتغلب على استيعاب مادته الهائلة، ونوعياته البالغة التعقيد؟

ويمـا أنتـا هـنا لا نـعني بـإشكـالية الإـصلاح النـحوي إـلا من النـاحـية التـاريـخـية، فـيـانـا سـنـكتـفيـ فيـ عـصـرـ التـجـدـيدـ وـالتـيسـيرـ باـسـتـعـارـاضـ أـبـرـزـ الـآـراءـ المـطـروـحةـ حـوـلـ التـعـاملـ معـ هـذـاـ التـرـاثـ.

وقد يكون من الأولويات لعلماء النحو اليوم أن يميزوا بين ما هو ضروري لل العامة، ومعين على إحكام اللغة العربية، وتذوقها، وتطويعها لتلبية الحاجات والرغبات الثقافية والعلمية، وبين ما هو شأن ذوي الاختصاص في التعمق والبحوث التي تهدف إلى إحياء التراث وتطوره، وإبراز قيمته العلمية، والتنوية بأعمال السابقين.

(١) السيوطني: بنية الوعاء، ج ١ ص ٥٢٧.

وهكذا جاءت حركة التجديد والتأثير تلبية لحاجة الدارسين اليوم إلى تصفية هذا التراث النحوي مما سماه الدكتور شوقي ضيف بـ «الأعشاب المضرة».

ذلك أن بعض هؤلاء العلماء في بعض التخريجات، وفي قضايا التمارين، ابتعدوا عن مستوى مستعملٍ للغة، وبالغوا في تقديرات غريبة، لا تعين القارئ على فهم كلام العرب، أو على إصلاح تعبيره.

فحين يصوغ لنا ابن العريف، جملة يمكن أن تعرب على ٢٧٢,٠٦٨ وجهاً، فإنه قد خرج عن حقل اللغة المتعارف عليه، وسار في متأهات الألغاز بعيداً عن أهداف العلم، وعن سلبيّة اللغة، ومن الغريب أن نرى عالماً ولغوياً مثل المبرد يفتح له هذا الباب، ويقحم هذا النوع من التمارين في كتابه الذي كان من المفترض فيه أن يكون تبسيطًا لكتاب سبوبيه، وهو نحن نقرأ في كتابه المقتضب: «الضارب الشاتم المكرم المعطي درهما القائم في داره أخوه سوطاً أكرم الأكل طعامه غلامه زيد عمراً خالد بكرًا عبد الله أخوه»^(١).

ويقول المبرد إنها من الصيغ التي تهدف إلى تمرين الدارسين.

وإذا ما جاوزتنا المبرد إلى الشيوخ الأوائل، فإننا سوف نرى أيضاً بعض القضايا المثيرة للاستغراب في مجال التقديرات، وأبنية الألفاظ تبعاً لهذه التقديرات. حيث نراهم يفترضون أن شخصاً سمي بـ «مطايها». وأن هذا الاسم ينبغي أن يصغر. فإن الخليل ويونس اتفقا على صيغة تصغير «مطايها» فقالوا مُطَيَّ. لكنهما اختلفا اختلافاً شديداً في أصل ما حذف وما بقي.

فالخليل: يقول بحذف ألف التاء قبل الياء فيصير «مُطَيَّ» وتتقلب ألف الأخيرة ياء. فيصير «مطَيِّ». وأما يونس فيحذف الياء التي بين الألفين. فتصير «مطَأَة». ثم يدخل ياء التصغير فتتقلب ألف التي بعدها ياء، في صيغة لا يصح النطق بها، ثم تنكسر ألف الثانية. وتتقلب ياء بدورها، حتى نصل إلى «مطَيِّ» في آخر المطاف، بعد أن مررنا بمراحل من الإعلال والإبدال لا نعتقد أن لها

(١) المبرد: المقتضب، ج ١ ص ٢٢.

تأثيراً كبيراً في المعارف النحوية^(١).

وقد يكون في استطاعة المتخصصين أن يتقبلوا هذه التقديرات إذا كان تطبيقها يؤثر في تصحيح أبنية الكلام. كما هو المثال التالي:

إذا صغرت «الذى» و«التي» قلت «اللذيا واللتها». وإذا ثبتت قلت اللذيان واللتين. واتفق سيبويه والأخفش على أن ألف الثنوية هي التي بقيت. وإلى هنا فالكلام واضح، والأمر سهل إن شاء الله. لكن سيبويه والأخفش اختلفا في شأن الألف الزائدة التي حذفت. فقال سيبويه تحذف ولا تقدر. وقال الأخفش تحذف وتقدر^(٢).

وثمرة هذا الخلاف لا تظهر في الثنوية، ولكنها تبدو في الجمع. فإذا ما أتيح لنا أن نجمع «اللذيا» و«اللتها» في صيغة التصغير فإننا ينبغي أن نقول اللذيون واللذين بضم الياء وكسرها وفقاً لرأي سيبويه الذي لا يقدر الألف المحذوفة، ونقول على رأي الأخفش اللذين، واللذيون. بفتح الياء لمحاباً للألف المقدرة مثل، المصطفين، والأعلون، ولا شك أن هذه الصيغ من الأبنية المعقدة التي لا تمس الحاجة إلى معرفتها.

ومما يزيد في صعوبة البحوث النحوية ما يطالعنا من هذا القبيل في بعض آراء النحاة، مثل قول بعضهم إن كسرة الميم في مائة ليست هي الكسرة الموجودة في «مئون»، وإن الألف التي في تهامة ليست هي الألف في تهام.

٨ - محاولات التبسيط والتسهيل،

وهذه التعقيدات هي التي أثارت حركات متتالية، كان أشهرها «ثورة ابن مضاء» وما تلاها من محاولات لتسهيل علم النحو وتبسيطه. ومن المعروف أن حركة ابن مضاء استلهمها من آراء ابن حزم الظاهري الذي أراد أن يفرق بين ما على كل طالب أن يعرفه من النحو، وبين ما يكفي من النحو للعلماء.

(١) سيبويه: الكتاب، ج ٣ ص ٤٧٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٣ ٤٨٨ المتن والسيرافي في الحاشية.

يعتقد ابن حزم أن ما في كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي هو الحد الأدنى مما يجب على الطالب أن يعرفه من النحو. وأن في كتاب الجمل للزجاجي الحد الأقصى الذي ينبغي له أن يدرسه. ولا منفعة للتزييد على المقدار الذي ذكر. لأن التعمق في علم النحو، في رأيه، فضول وتكلذيب، ومشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب^(١) والأهم، مع أن ابن حزم لا يمانع في إحكام كتاب سيوية^(٢).

وأهم ما أضافه الزبيدي في النحو، هو التأكيد في كتاب (الواضح) على أن النحو واللغة وحدة لا تتجزأ. وهذا ما جعله في كتابه يتعاشش الشواهد القديمة المألوفة، والتي أوردها العلماء الأوائل لاستنباط القواعد. بينما اتجه هو إلى تيسير النحو بإعطاء الأمثلة من كلام التخاطب العادي.

ولقد بين الدكتور عبد الكريم خليفة أن مشكلة المتعاملين مع علم النحو كونهم لم يفرقوا بصورة واضحة بين المصنفات التعليمية التي تهدف لا إلى تيسير النحو، ولكن لتيسير اللغة العربية، وبين المصنفات التي ترمي إلى التعمق في علوم النحو^(٣).

ويجب ألا ننسى أن هدف النحو هو إحكام اللغة وأنه قد يكون الإنسان خبيراً بنحو لغة ما، دون أن يعرف هذه اللغة، وقد يكون متمنكاً من اللغة دون معرفة قواعدها التحوية فلغة النشأة غذاء يرضعه الصبي من ثدي أمه وصدى للهواء الذي يتنفسه في بيته، فيتحول مزاجاً يقدمه الفكر واللسان في آن واحد وبطريقة آلية.

هذا وإن توسيع تطور النحو عبر التاريخ يتطلب بيان مجموعة من المفاهيم التي تأسس في إطارها هذا العلم. وهذه المفاهيم هي:

(١) ابن حزم: *مراكب العلوم*، نقاً عن عبد الكريم خليفة: *تيسير العربية في القديم والمحدث*. ص .٥٥

(٢) المصدر نفسه.

(٣) *تيسير العربية في القديم والمحدث*، ص ١٠٢.

٩ — السِّمَاعُ:

لقد انتقى النحاة نموذجاً معيناً للعربية الفصيحة. ويتمثل هذا النموذج في أعلى درجاته في لغة القرآن الكريم، الذي هو المثل المعجز، فهو أرقى حدود البلاغة؛ واهتم النحاة الأوائل بسماع قراءاته التي وصلتهم على عدة أحرف؛ فصاروا يعتمدون من هذه الأحرف ما هو أقرب لسماعهم من فصحاء العرب.

ثم حصر هؤلاء الفصحاء في الزمان والمكان. فالعرب الذين يستشهد بهم ابتدأ تاريخهم من الجاهلية إلى أواخر القرن الثاني. فآخر من استشهد به سيبويه هو إبراهيم بن هرمة المتروفي سنة ١٥٠هـ. أما الذين جاءوا بعده من محدثين ومولدين فقد تركوا لفساد لغتهم، وانتقال اللغة من صيغتها الفصيحة إلى وضع العامية وهي حقيقة تؤكدها روايات تاريخية تبين أن القرن الثالث للهجرة شاعت فيه لهجات عامة، ليست معرفية. حتى أن الإعراب في الكلام العادي صار مستقبحاً. ويقول ثعلب:

إِنْ شَتَّتَ أَنْ تَصْبِحَ بَيْنَ الْوَرَى
 مَا بَيْنَ شَيْثَامْ وَمَغْتَابْ
فَكَنْ عَبْوَسًا حَبْنَ تَلْقَاهِمْ وَكَلْمَ النَّاسِ بِالْإِعْرَابِ
أَمَا تَحْدِيدُ لِغَةِ السِّمَاعِ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَكَانِ، فَقَدْ جَاءَ حَصْرُهُ فِي وَسْطِ الْجَزِيرَةِ،
بَيْنَ صَحْرَاءِ السَّمَاوَةِ، وَأَعْلَى نَجْدِهِ، وَتَهَامَةِ، وَالْحِجَازِ. وَبَيْنَ الْلَّغَوَيْنِ أَسْبَابِ
هَذَا التَّحْدِيدِ وَهُوَ الْاِبْتِعَادُ عَنْ لِغَةِ أَطْرَافِ الْقَبَائِلِ الَّتِي خَالَطَتْهَا الْفَرَسُ فِي أَعْلَى
الْعَرَاقِ وَعُمَانَ وَمَا زَجَنَّهَا الرُّومُ فِي الشَّامِ^(١).

وتحاشى النحاة الأوائل الاستشهاد بالحديث، وجاء تعلييل الذين تابعواهم من متأخري العلماء، بأن الحديث النبوي قد رواه المحدثون بالمعنى، مستدلين باختلاف الروايات في الحديث الواحد. وسوف ترى رد ابن مالك على هذا الاعتراض، مع أنا نعتقد أن هذا التحاشي جاء عن طريق الصدفة، إذ سنرى أن

(١) السيوطي: الاتقرار، ص ١٩، والمزهر، ص ١٢٨.

سيبوه الذي دون النحو في كتابه، واستمرت شواهده سارية في المصنفات، لم يكن ذا معرفة بالحديث. وقد يمكن أن يقال إنه بقيت في نفسه عقدة من تعلم الحديث لأنّه طلبه أولاً، ولحن فيه فانصرف إلى النحو وابتعد عن الحديث^(١).

ولقد قلد النحاة سيبوه في عدم الاستشهاد بالحديث، لأن قليلاً منهم كانوا من أهله. ثم صاروا فيما بعد يبحثون عن الحجج لعدم الاحتجاج به. فادعوا أنه روی بالمعنى وأن رواته كانوا من الأعاجم. والحقيقة أن هؤلاء الرواة سواء أكالوا عرباً أو موالى يحرصون حرصاً شديداً على تتبع ألفاظ الحديث مخافة أن يكذبوا على رسول الله ﷺ لتواتر الحديث القائل «من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من النار»^(٢). وإذا خامروهم الشك في عبارة بينما وجه ذلك، مثال ذلك ما نقرأه في الموطأ من حديث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر في حديث خسوف الشمس، إذ قال هشام قالت أسماء: «يؤتني أحدكم فيقال له ما علمك بهذا الرجل فاما المؤمن او الموقن (لا ادرى اي ذلك) قالت أسماء» فيقول، محمد رسول الله جاءنا بالبيانات والهدي فأجبنا واتبعنا فيقال له تم صالحنا قد علمنا إن كنت لمؤمنا وأما المنافق أو المرتاب (لا ادرى اي ذلك) قالت أسماء» فيقول، لا ادرى سمعت الناس يقولون شيئاً فقلت»^(٣).

واختلاف اللفظ في الحديث الواحد، لا يعني بالضرورة أنه روی بالمعنى، ذلك أن الرسول ﷺ كان يكرر كلامه ثلاث مرات لُسمع، ويجوز أن يكون هذا التكرار بصيغ مختلفة، كما أنه في بعض الأحيان يمكن إعادة الحديث في مناسبات أخرى.

ولنفترض أنه روی بالمعنى، فإن رواته أكثرهم من العرب، إما بالأصالة وإما بالولاية. وهذا ما يؤكده النظر في رجال موطأ الإمام مالك على سبيل المثال

(١) السيرافي: أخبار النحررين، ص بين ٥٩ وابن الأنباري: نزهة الآباء، ص ٥٤.

(٢) متفق عليه.

(٣) الموطأ في باب صلاة الكسوف.

فإن أكثر أحاديثه رويت عن ثلاثة أجيال: وهم جيل صحابة رسول الله ﷺ ولا يحتاج إلى إثبات حجية لغتهم. ثم روى عنهم أبناؤهم ومواليهم من ثقات العلماء. ثم جاءت طبقة شيوخ الإمام مالك من التابعين وأبناء المهاجرين والأنصار أمثال هشام بن عروة بن الزبير ومحمد بن شهاب الزهري القرشي، وعبد الله بن دينار الأنصاري، وأسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الخزرجي، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج الذي قيل إنه أول من وضع العربية.

ولقد أوضح ابن مالك في كتابه «التوسيع والتصحيح لشواهد الصحيح» توجيهها وتفسيراً لكل ما أشكل على النحاة في أحاديث صحيح البخاري، والحق أن هذه الأحاديث لا تحتاج إلى شواهد من أجلاف شعراء العرب لتصحيح انتماها إلى العربية الفصحى^(١).

واللغة النموذجية، التي اعتمدتها أوائل النحاة كانت أساساً سلماً العرب نثراً ونظمأً. وهي المادة التي يدرسها العلماء ليتعرفوا على بنيتها التركيبية، وصور أدائها. فانكبوا على عمليات استقرائية استخلصوا منها مجموعة القواعد المعروفة. وبما أن هذه القواعد لا تسع جميع الصيغ المسموعة اختلفت مذاهب العلماء في أسس التعريب، فمنهم من اعتبر الأكثر والأغلب، وسمى ما عداه «لغات» لا ترتقي إلى مستوى المثال الأصلي. ومنهم من جعل دائرة المسموع أوسع وجميعهم اعترفوا بوجود حروف شاذة، واستعمالات ضرورية، كما اتفقوا جميعاً على مبدأ القياس على هذه القواعد.

١٠ - نظرية العامل:

وكان من أهم طرق استقراء القواعد، القول بأن الكلام يؤثر بعضه في بعض، من حيث التركيب، وهذا ما عبروا عنه بنظرية العامل وهي عند النحاة

(١) ابن مالك: انظر التوضيح كله، ورد ناظر الجيش على أبي حيان، نقلًا عن خديجة الحلبني في كتاب «أبو حيان النحوي»، ص ٥٥٨.

أساس لتفسير نظام الإعراب، ووسيلة إرساء القواعد التي أدت إلى استعمال الأقىسة واستبطاط العلل.

ولقد أثارت هذه النظرية جدلاً بين القائلين بها فاختلفوا في تصنيفها وأنواعها. ثم كان من بينهم من ألح أنها مجازية، لأن الذي يحدث الرفع والنصب والجزم هو المتكلم نفسه وفقاً لما يقول ابن جني، ولقد التقى ابن مضاء هذا الرأي في كتاب الرد على النحاة، وهاجم النظرية من أساسها، محاولاً هدمها وإبطالها، واعتقد استحالتها منطقياً، لأن تأثير العامل النحوي فيما يقول ابن مضاء لا يتم إلا بعد انتهاء الحدث، ومن المعنى أن يأتي السبب بعد حدوث المسبب، ووصل به الأمر إلى القول بحرمتها شرعاً حينما يتعلق الكلام بالقرآن الكريم. لأنه قول برأي لا أساس له^(١).

ولعل هذا الجدل قد نشأ عن غموض في مفاهيم المصطلحات التي استعملت في هذه النظرية، زيادة على تعقيدها حينما تنقسم إلى أنواع مختلفة منها ما هو ظاهر، ومنها ما هو معنوي، ومنها ما يعمل مذكراً أو محدثاً. ولتوسيع هذه النظرية نستعرض باختصار مفهومها وأسباب التي دعت إلى وضعها.

يقول النحاة إن الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرأً، فإذا قلنا «أكرم زيد عمراء» فال فعل «أكرم»، عمل الرفع في «زيد» والنصب في «عمرو» وإذا قلنا إن زيداً قائم، فالحرف «إن» عمل النصب في «زيد»، والرفع في عمرو وهكذا. والمعنى المتباين هنا أن هذا الإعراب حصل نتيجة المعنى الحادث، لوجود «أكرم» و«إن»، غير أن التأثير ليس سبباً بالمعنى الشرعي أو المنطقي. وإنما هو تقرير استقراره العلماء من سماع أهل اللغة، فلاحظوا ارتباطاً بين أنواع من الكلمات وتشبت بعضها ببعض واصطلحوا أن يسموه بـ «العامل»، كما سموا المعربات التي بعده، بـ «المعمولات». والتأثير هنا ليس بالطبع «صنعاً» من العوامل، ويمكن أن نذكر ما قاله الغزالى في

(١) ابن مضاء: الرد على النحاة، ص ٨١.

معرض الأسباب والمسبيات «عندها لا بها»، هذا وقد ساق تصنيف العوامل التحوية إلى صور معقدة، وأمثلة ابتعدت عن الواقع اللغوي، وتقديرات لا يسهل على الطالب فهمها.

لتأخذ مثلاً رأي النحويين الذين يعتقدون أن العوامل تنقسم إلى صنفين هما الفعل والحرف اللذان يعملان بالأصلية، معللين ذلك بأن الفعل يعمل لأنه يدل على حدث في الاسم، وأن الحرف يعمل لأنه يدل على معنى في نفسه، وإذا لوحظ عمله في المصدر واسم الفاعل فذلك لتضمنه معنى الفعل. لكن هذا المذهب حتم على معتنقيه أن يقدروا أفعالاً أو حروفًا في عدة مواضع لتفسير بعض حالات الإعراب. ففي باب الإضافة، اقتضى هذا الرأي أن ينوي حرف جر مثل ما يقول ابن مالك في باب الإضافة:

والثاني أجرز وانو «من» أو «في» إذا **لَمْ يَضْلِعْ أَلَا ذَلِكَ وَاللَّامُ** خذا
 لما سوئ ذيئنك واخضعن أولًا **أَوْ أَغْطِيهِ التَّعْرِيفَ** بالذي تلا
 ثم إن النحويين اعتراضتهم قضية الرفع في الابتداء، وفي الفعل المضارع المجرد، فاضطروا أن يقولوا فيما يعامل معنوي. وهو «الابتداء» في الاسم، و«التجدد» في الفعل. وقد أعطى سيبويه تفسيراً دلالياً للرفع، يمكن أن نطلق عليه «إظهار ما في النفس» مشيراً إلى كون العوامل التفصية تؤثر في الإعراب حيث قال: «قالوا صاحب معانٌ ومبرورٌ ومحجورٌ كانه قال أنت صاحب وأنت مبرور. فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت. وأما قولهم راشداً مهدياً فإنهم أضمرموا اذهب راشداً مهدياً»^(١). ومثله هنيئاً وهنيء فالرفع يدل على التقرير، والنصب على الدعاء.

ومن القضايا الجدلية في حذف العامل، ما ي قوله جمهور النحاة من إعمال بعض المحرف مع وجوب حذفها، مثل نصب «أن» للمضارع، بعد «حتى» وبعد «لفاء» إذا كانت جواب نفي أو طلب. وهذا ما نظمه ابن مالك بقوله:

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ٢٧١.

وبعد فاء، جوابٌ نفي أو طلب مُخضّن «أن» وسُرّها حَشْمٌ تُصب وهذا ما دعا أبا غسان داماًذ أن يتبرم من «أ» في أبيات طريفة بعث بها إلى العازني منها:

وقد خفت يا بَكْرٌ من طول ما أَفْكَرْ فِي أَمْرٍ «أن» أَنْ أَجِنْ^(۱)
ومع ذلك فإن نظرية العامل أسهمت في ربط الكلام بعرى منطقية ومكتن من تسهيل نظرية القياس النحوي.

۱۱ – القياس،

مصطلح القياس يشمل عدة مفاهيم تختلف تبعاً للسياق، وللمادة العلمية التي يتناولها القياس، فهو مصطلح مشترك بين علوم مختلفة، وأدى استعماله في النحو إلى نوع من الخلط الذي يؤول إلى الالتباس والغموض.

ولمحاولة توضيح مفهوم القياس النحوي، فلا بد من تمييزه عن القياس المنطقي، والقياس الأصولي. والمعروف أن القياس الأرسطي، يتمثل في استنتاج شكلي من مقدمتين مسلم بهما؛ ومن أمثلة أشكاله المشهورة، إن كل إنسان فاني، وإن سocrates إنسان؛ والنتيجة إن سocrates فان. وهذا النمط من القياس إنما هو شكل صوري لا يستبعد تطبيقه في وسائل الإثبات بالبراهين العقلية، دون أن يصلح منهاجاً لعلم معين مثل النحو أو الفقه؛ وسنرى أن تأثير النحاة به لم يظهر بوضوح إلا في القرن الرابع الهجري. وكان اعتماده في التعريفات والحدود أكثر منه في القياس.

أما القياس الأصولي، وبالخصوص قياس العلة، فهو منهج خاص يستهدف معرفة علة الحكم الوارد في النص، أي الأصل، وإضفاء الحكم نفسه على المماثل الذي لا نص فيه وهو الفرع وذلك بجامع العلة. ومن أشهر أمثلته إن

(۱) الفطي: الإباء، ج ۲ ص ۵.

علة تحريم الخمر هي الإسکار؛ وإن النبيذ مسكر، فالنبيذ محرم بسبب هذه العلة.

ولا أحد ينكر أوجه الشبه بين القياس الأصولي والقياس النحوي لأن كليهما حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. وقد تسب إلى الكسائي قوله:

إنما النحو قياسٌ يُتبع

ويقول ابن الأنباري في أصوله إن النحو كله قياس. فإنه العلم بالمقاييس المستبطة من استقراء كلام العرب. فإذا قال العربي «كتب زيد» فلنك أن تقيس في إسناد الفعل إلى كل فاعل. وكذلك العمل في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال^(۱).

غير أن ابن الأنباري وتبعه السيوطي، تجاوزا هذا الاستقراء النظري إلى المقارنة بين القياس النحوي اللغوي، والقياس الأصولي، فجعلوا أركانه أربعة وهي الأصل والفرع والحكم والعلة.

وأعطيا مثال رفع ما لم يُسم فاعله، قياساً على الفاعل. وقلا إن العلة الجامعة هي الإسناد.

ثم فصل السيوطي أنواع القياس النحوي قائلاً إنها^(۲):

۱. حملُ فرع على أصل: مثل إعلال الجمع وتصحیحه حملًا على المفرد. كقولهم دِيمٌ في جمع دِيمَة، وثُورَة في جمع ثُورَ.
۲. حملُ أصل على فرع: ومثله إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحیحه لتصحیح الفعل. مثل قمت قياماً، وقاومت قواماً.
۳. حمل النظير على النظير: فالنظير في اللفظ مثل زيادة «إن» بعد «ما»

(۱) ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص ۹۵.

(۲) السيوطي: الاتتراج، ص ۴۲ - ۴۴.

المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما بلفظ «ما» النافية، ودخول لام الابتداء على «ما» النافية حملها في اللفظ على «ما» الموصولة.

والنظير في المعنى جواز «غير قائم الزيدان» حملها على «ما قام الزيدان».

أما النظير في اللفظ والمعنى، فهو أن يرفع أفعال التفضيل اسمًا ظاهراً، لشبهه بأفعال التعجب، وجواز تصغير أفعال التعجب لشبهه بأفعال التفضيل.

٤. حمل ضد على ضد: كالنصب «بلم» حملها على الجزم بـ «أن» وفي الجزولية في باب البناء أن الشيء قد يحمل على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله^(١).

ونلاحظ هنا أن السيوطي وأبن الأنباري قبله ابتعدا عن المنهج اللغوي الذي يعتبر في الحقيقة تصوراً استقرائياً يرتكز أساساً على القاعدة اللغوية التي يتم تقريرها بعد رصد ظواهر المساع التي تصل إلى مستوى الاطراد. والأولى تصنيفه على ثلاثة أقسام^(٢):

١. القياس العام: وبعضهم يسميه القياس الأصلي.

وهو إلحاد اللفظ بنظيره المسموع والمماثل. ولقد استعمله النحويون في كثير من الأحكام. وبالخصوص، في أبنية المصادر والمجموع، وتصريف الأفعال، والصيغ الصرفية.

٢. القياس النظري: وهو إلحاد اللفظ بنظير غير مماثل، أو بنظير غير مسموع، فمثلاً الأول قياس ترخيص المركب المجزي على الأسماء المنتهية

(١) الجزولية، ص ٢٤٣.

(٢) راجع بحث اللغة المقيدة، محمد إبراهيم البا: أبو القياس السهيلي: ومذهب النحوي، ص ٢٣٠.

بناءً الثاني، أما الثاني فنراه في صيغ مفردة قرر النحويون أنها تدخل في باب القياس، مثل قولهم شئي في النسبة إلى شنوة، ولو لم يكن لها نظير تقامس عليه.

٣. القياس التعليلي: وهو ما يرد للتبه على علة الحكم، مثل قول النحويين إن الفعل المضارع أعرّب قياساً على الاسم لمشابهته له في احتمال عدة معان لا يتبيّن المراد منها إلا بالإعراب.

وهذه المستويات الثلاثة في تصور القياس النحوي تبدو مواكبة تطور تاريخ نشأته: فلقد قيل إن ابن أبي إسحق الحضرمي كان أول من مدّ القياس. وهذا قد يعني أنه قرر استقراء القواعد حتى وصل إلى تثبيت القياس الأصلي، وفقاً لمعايير الشبه اللفظي.

وتجاوز الخليل هذه المرحلة، فافتراض القاعدة مجردة عن النظير المطرد، كما افترض أن اللغة الفصيحة كلها قياس: فقياس المنادي المفرد على بناء قبل وبعد تم تعريضاً عن الإضافة في كلتا الصيغتين. وفاس «صَدِ عَلَيْهِ يُومَان» على قول العرب «يَطُوِّمُ الطَّرِيق»، ولقد اضطر الخليل، دفاعاً عن نظرية عموم القياس، أن يلتجأ إلى القول بنظرية «الطرح» إذ لاحظ مثلاً أن القياس يمنع دخول التعريف على المصدر إذا كان حالاً. وفي قوله، «أَرْسَلَهَا الْعَرَاقُ»، ومررت بهم «الجمعاء الغفير»، قال الخليل إن العرب تكلمت بهذه الصيغ على نية طرح الألف واللام^(١).

وكان للخليل أيضاً القسط الأوفر في إقرار نظرية التعليل، وأوضح النحاة بعده أن القاعدة المطردة هي التي تعتبر في القياس، في بينما تقرر القاعدة مثلاً أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفْدَ، فإن النحوي يعطينا أمثلة من أوجه الإفادة المسوجة للابتداء بها. ثم يقول لنا ابن مالك في باب الابتداء:

وَرَغْبَةُ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ وَلَيُقْسِنُ مَا لَمْ يُقْلِنْ

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ٣٧٥ (المعنى والمعاناة).

ولكن النحويين على وعي بأن اللغة لا تضبطها قوانين دقيقة مثل التي نراها في الرياضيات، ولذلك يلاحظ الشاذ عن القواعد المطردة، والاستعمالات النادرة، والتعابير الضرورية في الأساليب الفنية.

ونتيجة لهذه الملاحظات، نقرأ عند ابن مالك استدراكات على بعض القواعد فتارة يقول بعد سرد قواعد النسب:

وَغَيْرُ مَا أَنْلَفْتُهُ مُقْرَأً على الذي يُنْقَلُ منه اثْبِرًا
ومرة يقول في صوغ أفعال التعجب:
وَبِالثُّدُورِ اخْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ ولا تَقْسُنْ على الذي منه أثْبَرَ
وإذا كانت القاعدة لا تفي بالصيغ المقصودة في بابها، مثل أوزان المصادر،
يقول لنا الناظم:

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضِيَ فِي بَابِهِ النَّقْلُ كُسْخَطٌ وَرِضْيٌ
وعليه، فإن عملية القياس النحوي تتم وفقاً للمراحل التالية:

أولاً: رصد الظواهر اللغوية، وتصنيفها بحسب تماثلها في التركيب الإعرابي، أو الصيغ الصرفية. وتقرير القاعدة اعتماداً على استقراء الغالب في السمع.

ثانياً: استبعاد كل صيغة لم ترد في السمع، ولو كانت موافقة للقياس النظري. وهذا ما نظمه ابن المرحل من فصيح ثعلب حيث قال:

وَلَا تَقْلِيلَ يَغْشُو وَلَا ذَا عَاسِ إِنَّ السَّمَاعَ مَائِعُ القياسِ
ثالثاً: اعتبار ما خرج عن القاعدة المطردة سمعاً منقولاً، يحفظ ولا يقاس عليه مثل: الشاذ والنادر، وما عدت إليه الضرورة:

أ) فالشاذ مثل إعراب «سنين» بالحركات، ونصب الفعل المضارع مع حذف «أن» في قولهم «تسمع بالمعنى خير من تراه»، وجمع فارس على فوارس، واستعمال «يا» النداء مع «الله»، وتصغير

«حرب» دون إلحاق التاء، وإضافة اسم ظاهر إلى «إيا»، وإلحاق «هاء» السكت فيما يبني ويعرف مثل قول الشاعر:

أرمض من فوق وأصحي من علّه

ب) والنادر هو الذي لا يتسع استعماله في كل قبائل العرب، مثل لغة هذيل في إيدال ألف المقصور ياء في حال إضافتها لباء المتكلّم: نحو هوي في هواي، ومنه قراءة *(أَتَيْتُ مُدَائِي)* (طه - الآية ١٢٣)، وكذلك لغة بنى تميم في قولهم «خذه مطبوبة به نفساً».

ج) الضرورة: وأنواعها كثيرة في الشعر، مثل ترخيص غير المنادي، وصرف ما لا ينصرف، وتأنيث المذكر كقول الشاعر:

أبوك خليفة ولدته أخرى وانت خليفة ذاك الكمال

١٢ - التعليل

لقد سلك التطوير التاريخي للمنهج النحوي في التعليل مراحل الطريق التي لاحظناها في تصور القياس، بدأ بالتعليق اللغوي عند الخليل وسيوبيه، ثم نطور إلى التعليل المنطقي في عهد ابن السراج وعلى يد الزجاجي، ثم جاء دور التعليل الأصولي لدى ابن حني وابن الأنباري والسيوطى من بعدهم.

لقد قلنا إن أبي إسحق قد شرح العلل، ولكن الخليل هو أول من أبرز التصور الواضح لطبيعة هذه العلل، وطريقة استقرائها، والعطل في عهد الخليل جاءت بمثابة تفسير لغوي يستكشف من طبيعة الكلام، فكان:

أولاً: محاولة توسيع الخطاب، وهو ما سمي فيما بعد بعلة «الفرق» أو «أمن اللبس».

ثانياً: الميل إلى تسهيل النطق بالألفاظ، وبالخصوص إذا كانت هذه الألفاظ مما يكثر استعماله، وهذا ما عرف بـ «استعمال الأخف». ولقد انتبه الخليل إلى أن العلل اللغوية لم تنقل عن العرب نقلأً، وأنه قد استفراها بتأمله وتفكيره، فقال:

«إن العرب نطقوا على سجيتها وطبعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللها، وإن لم ينقل عنها ذلك، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن كنت أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والمحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، لعلة سنتحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير العلة... فإن منع لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات به»^(١).

وسوف نتعرض لمنهجه في التعليل في الفصل الخاص به، لتبيين أن التعليل عنده يهدف إلى توضيح أساس القواعد والأحكام التي سنها العرب في كلامهم. ولقد رسم الخليل للنحو من بعده منهجاً للبحث عن العلل المناسبة، اعتماداً على الأساس اللغوية البحتة.

وفي بداية القرن الرابع الهجري تسررت إلى المناهج النحوية مذاهب المتكلمين، وأشكال المنطق الأرسطي، وأخذ البحث في العلل طابعاً يتجاوز التفسير الوصفي لقواعد اللغة. وهذا ما تناوله الزجاجي في كتاب الإيضاح حيث قال: «إنها على ثلاثة أصناف: علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية»^(٢).

فالتعليمية يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع كل كلامهم. وسمعنا بعضاً وقسنا عليه نظيره؛ وذكر من هذا القبيل صيغ اسم الفاعل، وأحكام الرفع والنصب بالتواتر. وهو ما يطلق عليه «العلل الأول» جواباً لمن قال يوم رفعت ونصبتم في مثل «إن زيداً قائم»؟

(١) الزجاجي: الإيضاح، ص ٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٤.

أما العلل القياسية عنده (وهي العلل الثانية) فمثالها أن يقال لم نصبتم «زيداً» لأنّ؟ ولم وجّب أن تنصب «إن» الاسم؟ والجواب عند الزجاجي إنها ضارعت الفعل المتعدي فحملت عليه، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً.

أما العلل الجدلية النظرية (وهي الثالثة) فمثالها أن يقال من أي وجه شابت هذه الحروف الأفعال، وبأي الأفعال شبّهتموها؟ وهي أسللة كثيرة يأخذ بعضها برقب بعض، وإذا كان الزجاجي في كتاب العلل لم يبسط فيها الجواب، فإننا سنرى أبا الأنباري يستقصيها بالبحث عن إعطاء تفسير منطقي لظواهر اللغة العربية، وفقاً لطريقة الأصوليين. والظاهر أن عمله كان وليد تفكير متعمق، قام به عالم متمرس في النحو ومتسبّب بمناهج أصول الفقه، وليس من الغريب أن يسمى كتبه بأسرار اللغة، أو باللمع، ولعله فيها يشير إلى جهوده المتواصلة حتى اكتشف هذه الأسرار بعيدة، وذلك عن طريق لمع تبين نوعاً من الإلهام الصوفي، الذي يعتمد على التخريجات المنطقية.

بيد أن مشكلته الأساسية هي أن هذه الظواهر لا تخضع كلها لهذه التعاليل التي لم يقصدها العربي عن وعي، وإنما وردت وفقاً لتطور النظام اللغوي العام، اللهم إلا إذا قررنا أن اللغة توقفت في جميع جزئياتها، فحينئذ نستطيع الحديث عن قوانين سبقت وضع اللغة، وهذا بحث يتجاوز محاولة التاريخ النحوي.

لقد بينا أن ابن الأنباري اعتمد مذهب الأصوليين وأصطلاحاتهم في التعاليل، وحاول تطبيقها في أصول النحو، وذلك في كتاب لمع الأدلة، لكنه في كتاب «أسرار اللغة» استهدف إعطاء العلل الثانية والثالثة للأحكام النحوية، والمسالك التي أقرها للوصول إلى هذه العلل تتلخص في القاعدتين المذكورتين سابقاً: وهما الفرق والتخفيف، وقد أوضح ابن جنني أن أكثر أنواع العلل تجري مجرياًهما. ولقد زاد ابن الأنباري عليهما «علة الحمل» وهي قريبة من قياس الشبه.

بعض هذه العلل إذن يتماشى مع ضوابط التفسير النحوي لأنّه يساعد على

حسن فهم التعبيرات اللغوية، وإدراك أسرار علاقاتها بالمعاني. وبعضها يعطي الباحث ملاحظات جد قيمة في مجال تفهم الظواهر الصوتية ولكن بعضها يبدو وكأنه مجرد افتراضات وتأويلات غريبة لا تُقرّب الدارس من إدراك أساس التقييد ومراميه.

وسنعود إلى الحديث عن منهجه العام في باب «المراجعة والتأصيل». وبعد رسم الإطار الزمني لتاريخ النحو، وبيان أصوله الإجمالية التي تأسست وتطورت عبر هذا التاريخ. فعلينا أن ننظر بشيء من التفصيل، في إطار كل حقبة، ما هي إضافتها في تأسيس القواعد، وإنشاء النظريات وتطويرها، ومن هم العلماء الذي تم على أيديهم هذا التطور، وما هي العوامل الإقليمية والمذهبية التي أثرت في تحديد وجهتهم الفكرية؟

ولقد كان من الإنصاف أن تبرز إسهام المغرب العربي في إثراء النحو، وتطويره، دون أن تتناهى وحدة الجهود المعرفية بين علماء الأمة الإسلامية، في مجموعها، أو أن نغفل تبادل الأخذ والعطاء بين المشرق والمغرب.

الفَسْمُ الْأَوَّلُ

النحو في المشرق

الباب الأول

عصر النشأة والتأسيس

١ - نشأة علم النحو،

يكتف نشأة علم النحو العربي بعض الغموض وتختلف فيها الروايات، ذلك أنها عملية خلق يشترك فيها عادة أكثر من عامل، ويسمى فيها أكثر من شخص، وربما تبرز الفكرة في عدة أماكن، وفي أزمنة متفاوتة، ويدعى كل فريق قصب السبق إليها. ومع ذلك فإن كل الروايات تجمع أن الإمام علياً بن أبي طالب هو الذي وضع الخطة الأولى، وأن أباً الأسود الدؤلي بدأ بتنفيذها وأن أحد تلامذته وهو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي هو الذي أرسى القواعد ومدّ القياس وشرح العلل، وأن عيسى بن عمر قد جمعها في «جامعه»، وأكمها في «إكماله» وتواترت الجهود، حتى انتهى الأمر إلى كتاب سيبويه.

وإذا كان بعض الباحثين ينكر هذه الروايات استناداً على الاختلاف الملاحظ فيها، واعتقاداً بأنها اختلفت لأسباب تتعلق بشخصية الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإن الذين يرون هذا الرأي لم يستطيعوا إقامة البراهين العلمية على ما ادعوه، كما أنه ليس من المعقول أن نستبعد أن الإمام علي هو واضح هذا العلم.

٢ - الإمام علي بن أبي طالب يضع أصول النحو:

لقد تربى الإمام علي بن أبي طالب في مدرسة القرآن والبلاغة النبوية، واكتبه نزول القرآن وعرف فيما نزل، وأين نزل، وكيف نزل، واهتم بجمعه بعد التحاقه الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى، فكان له مصحفه وقراءته. ولما زمته للرسول عليه الصلاة والسلام جعلته يستقي منابع اللغة من أوصي جوامع الكلم، وكان حريصاً على معناها ومتناها مع أنه كان من كُتاب النبي عليه الصلاة والسلام المقربين.

هذا ولقد اشتهر أبو الحسن، من ضمن ما اشتهر به، بعصرية فذة جعلته متفوقةً في حل المعضلات، حتى ضرب به المثل، وهو: «قضية ولا أبا حسن لها»، فلا غرابة إذن أن يعمل فكره في حفظ لغة القرآن، واختراع صناعة جديدة تحفظ لغة الذكر، وتسهل على المسلمين تقويم ألسنتهم وأقلامهم، فكان من حسناته العظام أن فتح الطريق لتأسيس هذا العلم.

ومما يعزى لأبي الأسود قوله: «دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فرأيته مطروقاً مفكراً فقلت فيما تفكرا يا أمير المؤمنين؟ فقال إني سمعت بيلدكم هذا لحننا، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقلت إن فعلت هذا يا أمير المؤمنين فقد أحياتنا، وبقيت علينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد أيام فألقى إلي صحفة فيها: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْكَلَامُ كُلُّهُ اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحْرَفٌ، وَالْأَسْمَاءُ مَا أَنْبَأَ عَنِ الْمَسْمَىِ، وَالْفَعْلُ مَا أَنْبَأَ عَنْ حَرْكَةِ الْمَسْمَىِ، وَالْحَرْفُ مَا أَنْبَأَ عَنْ مَعْنَى لِيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فَعْلٍ، ثُمَّ قَالَ لِي تَبَعَّهُ، وَزَدَ فِيهِ مَا وَقَعَ لَكَ، وَاعْلَمُ يَا أَبَا الأَسْوَدِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ ثَلَاثَةٌ: ظَاهِرٌ، وَمَضْمُرٌ، وَشَيْءٌ لِيْسَ بِظَاهِرٍ وَلَا مَضْمُرٍ فَجَمَعَهُ ضَمِّنَ أَشْيَاءَ وَعَرَضَتْهَا عَلَيْهِ وَكَانَ مِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ النَّصْبِ فَكَانَ مِنْهَا إِنْ، وَلَيْثٌ، وَلَعْلٌ، وَلَمْ أَذْكُرْ لَكَنْ، فَقَالَ لِي لَمْ تَرْكَتْهَا، فَقَلَّتْ لَمْ أَحْسِبَهَا مِنْهَا قَالَ فَزَدَهَا فِيهَا. وَكُلُّمَا وَضَعَتْ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ عَرَضَتْهُ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَى أَنْ جَعَلَتْ مَا فِيهِ الْكَفَايَةَ، فَقَالَ مَا أَحْسَنْ هَذَا النَّحْوُ الَّذِي نَحْوَتْهُ»^(١).

(١) القسطي: إحياء الرواية، ج ١ ص ٣٩.

وذكر القسطي أنه رأى في مصر في أيدي الوراقين جزءاً من أبواب النحو،
يجمعون على أنه مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود^(١).

ولقد حفظ أبو الفرج الإصبهاني في حداثة سنّه عن أبي جعفر بن رستم عن
أبي عثمان المازني (ت ٢٣٦هـ) عن أبي عمر الجرمي (ت ٢٥٥هـ) عن أبي
الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) عن سبويه (ت ١٨٠هـ) عن الخليل بن أحمد
(ت ١٧٠هـ) عن عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) عن عبدالله بن أبي إسحاق
الحضرمي (ت ١١٧هـ) عن عنيسة الفيل وميمون الأقرن عن يحيى بن يعمر الليثي
(ت ١٢٩هـ) أن أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) دخل على ابنته بالبصرة فقالت «ما
أشد الحر» فقال لها شهراً ناجر، فقالت يا أبي إنما أخبرتك ولم أسألك. فأتى
أمير المؤمنين علياً بن أبي طالب رضي الله عنه فقال يا أمير المؤمنين ذهبت لغة
العرب لما خالطت العجم وأوشك، إن تطاول عليها الزمان، أن تصمحل، فقال
وما ذلك؟ فأخبره بخبر ابنته، فأمره فاشترى صحفاً بدرهم وأملأ عليه أن الكلام
كله لا يخرج عن اسم و فعل وحرف جاء لمعنى.

ويروي صاحب الأغاني عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه أن أول باب
وضعه والده في النحو هو «باب التعجب»، ولعل السبب في ذلك أن لحن ابنته
كان في هذا الباب^(٢).

ويذكر أبو الطيب اللغوي راوياً عن أبي إسحاق إبراهيم بن حميد قال أخبرنا
أبو حاتم السجستاني، وأخبرنا أبو بكر محمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن
يزيد التحوي، قال حدثنا أبو عمر الجرمي عن الخليل، قالوا: وكان أبو الأسود
أخذ ذلك (النحو) عن أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه، لأنه سمع لحنًا، فقال
لأبي الأسود أجعل للناس حروفًا وأشار إلى الرفع والنصب والجر^(٣).

ويأتي تأكيد هذه الرواية من ابن النديم في الفهرست، عازياً لمحمد بن

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٤٠.

(٢) الإصبهاني: الأغاني، ج ١١ ص ٣١١.

(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحوين ٤.

يسحق قوله إن أكثر العلماء يعتقدون أن أبو الأسود أخذ النحو عن الإمام علي بن أبي طالب ، مع أنه أورد رواية تتحدث عن دور نصر بن عاصم الدولي (أو الميسي) وعبد الرحمن بن هرمز ، لكن ابن النديم رجح نسبة التأسيس إلى أبي الأسود استناداً على قمطر من ورق صيني اطلع عليها ابن اسحق ، فيها كتابات عهود بخط الإمام نفسه ، كما تشمل خطوط الحسن والحسين رضي الله عنهما ، وبعض خطوط علماء النحو ، وكلاماً في الفاعل والمفعول عن أبي الأسود الدولي^(١).

وإذا كان من غير الغريب أن يكون الإمام ابن أبي طالب أعطى التصور الأول لهذا العلم ، فليس من الغريب كذلك أن يكون أبو الأسود الدولي واضح أسسه ، وعائد أصوله .

٣ – أبو الأسود الدولي (ت ٦٩ھـ) :

لقد كان ظالم بن عمرو بن سفيان المشهور بكنته من سادة العلماء في عصره ، فقد اشتهر ذكره في مجموعات من الناس ، وكان في مقدمة كل فئة منها ، وكان من وجوه القراء ، والمحدثين والشعراء والنحوين ، كما يرتفع صيته بين الأشراف ، والفرسان ، وفي كل مجال له ذكر وصيت حتى بين الدهاء والبغلاء والصلع وأصحاب النوادر .

كل هذه الصفات ، مكنته أن يعيش طيلة حياته مكرماً في البصرة بعدما كان عاملاً للإمام علي بن أبي طالب ، وظل وفيأً له ومناصراً لعترته ، دون أن يمسهسوء من قبل العثمانية أو من قبل عمال معاوية في العراق .

وإن اتصاله الوثيق بالإمام علي ، وابن عمه عبدالله بن عباس ، كان مصدر إيماء معارفه في القرآن ومنطلقاً للنهوض بملكانه اللغوية ، فانفتحت أمامه أبواب التفكير والإبداع ، وكان من نتائج فكره المتميز أن وضع اللبنات الأولى في

(١) ابن النديم: الفهرست ، ص ٦٦ .

الخطة التي رسمها له الإمام علي بن أبي طالب لهذا العلم. كما أن جمهور المؤرخين يتفقون على أهمية ما قام به في نشأة النحو.

يقول ابن سلام الجمحي في مقدمة طبقات الشعراء إن أبو الأسود كان أول من أسس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلاً، ووضع قياسها، وإنما قال ذلك حينما اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة فكان سراة الناس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحرف الجر والرفع والنصب والجزم^(١).

وقد يكون أبو الأسود، حسب ما يذكره المؤرخون في أول أمره ضمنيناً بما أخذ عن الخليفة من علم، إذ لا يريد أن يخرج شيئاً أخذه عنه إلى أحد. إلا أن عوامل استجدهت فدعنته إلى تجاوز التمسك بعلمه، فحينما امتد اللحن إلى القرآن الكريم، وسمع من يقرأ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ بِرَبِّهِ مِنَ الْمُتَّسِرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبه - الآية ٣) بكسر اللام، استجذاب لأمر الأمير زياد وأتي بكاتب لقين، عهد إليه أبو الأسود أن ينقط على أعلى الحرف إذا فتح شفته، ويجعل النقطة بين يدي الحرف حين يضمها، وأن يضع النقطة تحت الحرف إن كسر شفته^(٢).

كما أن حرصه على مساعدة الموالى الذي دخلوا في الإسلام وصاروا له إخوة دعاه أن يسعفهم، فوضع باب الفاعل والمفعول. ثم إن الروايات الأخرى تذكر أنه كان مدرساً لأبناء زياد ولبعض العلماء، وأن مجموعة من العلماء أخذت عنه النحو.

وقد اهتم الدكتور عبد العال سالم مكرم^(٣) بالتنقيب عما وجد من آثار أبي الأسود في مراجع النحو وكتب القراءات. واستخرج من ذلك مجموعة من القضايا التي لها صلة بالمسائل النحوية، مثل القراءة المنسوبة إليه، وهي ﴿إِنَّمَا يَتَنَوَّنُ صَدُورَهُ لِتِسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ (هود - الآية ٥) وهي قراءة شاذة، تقع فيها

(١) الجمعي: طبقات الشعراء، ص ٢٩.

(٢) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ٢٠.

(٣) الحلقة المفقودة من تاريخ النحو، ص ٩ وما بعدها.

«تشوني» على تفعیل. وقد وردت هذه الصيغة عند العرب مثل ما جاء فيقول
حميد بن ثور:

فلم مضى عامان بعد انفصله على الفرع واحلوى دماثا يرودها^(۱)
كما أورد استعمال أبي الأسود لعاضي «ودع» في قوله:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في السُّبْت حتى وَدَعَهُ^(۲)
ويوافق هذا الاستعمال قراءة، من الشواذ بتخفيف «ودعك» في قوله تعالى:
﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ﴾ (الضحى) واستدل بعض النحاة بها، ويما جاء في
الحديث الشريف:

«دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم».

ومما نسب إلى أبي الأسود أيضاً قوله إن من العرب من يقول: لولي لكان
كذا. مع ايراد شاهد ليزيد بن الحكم، وهو قوله:
وَكُنْ مَؤْطِنْ لولي طخت كما هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلْةِ النُّقْيِ مُنْهَوِي
وقد أشار سيبويه إلى هذا الاستعمال مبيناً أن لولا إذا أضمر الاسم بعدها
جر، وإذا ظهر ارتفع^(۳). وقد ألغز هذا الحكم مخضن باب بن أغبيذ الديمانی
الشقيطي بقوله:

وحرف إذا ما أسنده لمضمير فخغض وإن للظاهر ارتفع المحل
ومن الشواهد الشعرية المنسوبة إلى أبي الأسود نجد خمسة أبيات استدل بها
النحاة على أحكام معينة، كان أبو الأسود العمة فيها بصفته عربياً فصيحاً
يستشهد بشعره، وعالماً يتصرف وفق الأصول النحوية التي أسسها في وضع
المبادئ النحوية، وهي قوله:

(۱) ابن جني: المحتب، ج ۱ ص ۳۱۸.

(۲) ابن جني: الخصائص ج ۱ ص ۲۹۶.

(۳) سيبويه: الكتاب، ج ۲ ص ۳۷۲.

إذا جئت بِوَابَةَ لَهُ قَالَ مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرَ مَضِيقٍ
وَنَبِهَ سَبِيبُهُ هُنَا عَلَى أَنَّ الْمُصْدِرَ فِي «مَرْحَبٌ» صَارَ بَدْلًا مِنْ «رَحِبَتْ بِلَادُكَ»
كَمَا كَانَ «الْحَذْرُ» بَدْلًا مِنْ احْذَرَ^(۱).

وقوله:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُشَتَّغِتٍ وَلَا ذَاكِرٌ اللَّهَ إِلَّا فَسْلِيلًا
وفي هذا البيت جواز حذف التوين للضرورة مع التقاء الساكنين^(۲).
وأورد له ابن الشجيري في أماليه شاهدا على حذف الهمزة من «أبي فلان» إذا
كان منادي. وذلك في قوله:

يَا بِالْمُغَيْرَةِ رُبُّ أَمْرٍ مُغَضِّلٍ فَرَجَحْتُهُ بِالْمَكْرِ مِنْيَ وَاللَّهُ^(۳)
ومن الشواهد المنسوبة إليه كذلك قوله:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبْ بِمُؤْتِيكَ نُضَحَّةٌ وَمَا كُلُّ مُؤْتِي نُضَحَّةٌ بِلَبِّي^(۴)
والبحث في هذا البيت يتناول لفظة «كل» التي يجب مراعاة معناها إذا كانت
 مضافة إلى منكر، فيعود عليها ضمير الأفراد إذا أضيفت إلى مفرد مثل قوله
تعالى: ﴿وَكُلُّ شَقْوٍ فَعَلُوٌّ فِي الْزَّمَرِ﴾ (القمر)، و﴿كُلُّ تَقْبَرٍ يَعَا كَبَثَ رَهِبَةً﴾
المدثر). ويعود عليها ضمير الشتية في المثنى مثل قول الفرزدق:
وَكُلُّ رَفِيقِنِي كُلُّ رَخْلٍ وَانْ هَمَا تَعَاكَلَنِي الْقَنَا قَوْمًا هُمَا أَخْوَانٌ
ومثل ذلك في الجمع مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ حَزِيرٍ يَعَا لَذَّيْمَ فَرِحُونَ﴾
(المؤمنون).

(۱) المصدر نفسه، ج ۱ ص ۲۹۶.

(۲) المصدر نفسه، ج ۱ ص ۱۶۹.

(۳) ابن الشجيري: الأمالى، ج ۲ ص ۱۶.

(۴) سببويه: الكتاب، ج ۱ ص ۴۴۱.

وقد أجاز ابن عصفور أن تكون: «مؤتيك» في بيت أبي الأسود جمعاً حذفت نونه للإضافة^(١).

وقد فضل ابن هشام في هذه القاعدة قائلاً^(٢) إن المضاف إلى المفرد يجب إفراده إن أريد به الحكم على كل فرد، نحو: كل رجل يشبعه رغيف، وإذا نسب الحكم إلى المجموع تعين الجمع مثل قول عترة:

جَاءَتْ عَلَيْهَا كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةٌ فَتَرَكَنَ كُلُّ حَدِيقَةٍ كَالْبَرْزَهْمِ
ومن الشواهد المنسوبة إلى أبي الأسود أيضاً ما روي عنه في إعادة الضمير على متاخر عنه في اللفظ والرتبة. وهو قوله:

جَزَرَى رَبُّهُ عَنِي عَدِيٌّ بْنُ حَاتِمٍ جَزَاءُ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(٣)
وقد وردت تأويلات لهذا الاستعمال ذكرها ابن الشجري في الأمالي وابن جني في الخصائص، واستطردتها الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتاب الحلقة المفقودة^(٤).

فقد كان إذن دور أبي الأسود حاسماً في نشأة النحو؛ لأنَّه استوعب التصور الأول الذي أوحى به الإمام علي بن أبي طالب، فاستكمَلَ رسمه، وبدأ بتنفيذِه ثم فتح أول مدرسة لتعليم النحو فعرفه المؤرخون أستاذُ أساتذة النحو.

٤ - تلاميذ أبي الأسود يتبعون خطاه:

تابع تلاميذ أبي الأسود نهجه في تأسيس علم النحو، وكان من أبرزهم، نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر العدواني وعنترة الفيل وميمون الأقرن وعبد الرحمن بن هرمز.

(١) ابن هشام: المغني، ج ١ ص ٢١٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢١٦.

(٣) ابن هشام: شذور النسب، ص ١٢٥.

(٤) الحلقة المفقودة، ص ٤١.

١) نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩هـ):

لقد قال عنه ياقوت إنه كان فقيهاً عالماً يستند إلى أبي الأسود في القرآن والنحو، وإن له كتاباً في العربية، وقد قيل إنه قد أخذ النحو عن يحيى بن يعمر العدواني وأخذ عنه أبو عمر ابن العلاء، وأنه كان يرى رأي الخوارج وتركه، وقال في ذلك:

فارقت نجلة والذين تزرقروا
وابن الزبير وشيعة الكرابي
وهوى النجاريين قد فارقته
وعطية المتجر المتراب^(١)
والكتاب المشار إليه لا يعرف عنه شيء.

ويذكر الدكتور عبد العال إسهام نصر بن عاصم في وضع المصطلحات وفي تنقيط المصحف، وبعض ما أثر عنه في القراءات القرآنية^(٢).

كما أورد الزبيدي قراءته لسورة الإخلاص دون تنوين «أحد»، سمع عنه فيها مصطلح «التنوين» الذي اعتمدته النحاة فيما بعد. ولقد ارتفع ابن أبي إسحاق الحضرمي هذه القراءة، وفضلها على ما روى عن عروة بن الزبير الذي كان يقرأ بالتنوين^(٣).

أما إسهامه في تنقيط المصحف، فقد شاركه فيه يحيى بن يعمر والحسن البصري وذلك بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي، ويأتي هذا العمل إكمالاً لما قام به أبو الأسود، الذي وضع التنقيط الإعرابي، ليبيان الشكل، في الحركات، أما نصر بن عاصم، فقد عهد إليه بتنقيط إعجام العروف، لثلا يلتبس بعضها ببعض. وبعمله تتميز الباء عن التاء والثاء والجيم عن أخواتها، وكذلك الدال. وسائر الحروف المتماثلة والتي لا يفرق بينها إلا هذا التنقيط^(٤).

(١) ياقوت: معجم الأدیاج، ج ٦ ص ٢٧٤٩.

(٢) الحلقة المفقودة، ص ٧٩.

(٣) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٢٧.

(٤) الحلقة المفقودة، ص ٧٩ نقلًا عن الزركشي في البرهان.

هذا وقد نسبت إليه قراءات شاذة انفرد بها منها: ﴿يَعْذِبُ بَعَيْبِ﴾ (الأعراف - الآية ١٦٥) ويقول أبو الفتح إنها تخفيف لبنيس كقولك في سليم سلام^(١)، والثانية في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسْسَى بُنْكَنْ﴾ (التوبه - الآية ١٠٩) فقرأها نصر «أسس بنيانه» على أنها جمع أساس، وبهذا وجهها أبو الفتح في المحتسب^(٢).

ب) يحيى بن يعمر:

أما يحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ) الذي عاش نحوه من خمسين سنة بعد أبي الأسود فقد عرف اتصاله بعد الله بن عمر بن الخطاب، وسؤاله عن القدرة، فيروي عنه حديثاً في الإيمان. وقد صاحبه في رحلته إلى الحجاز حميد بن عبد الرحمن الحميري، غير أن هذا الأخير كلف يحيى بن يعمر بمحاجرة ابن عمر لما عرف عنه من مهارة في اللغة والفصاحة في اللسان^(٣)، كما اشتهر أيضاً بما جرى بينه وبين الحجاج بن يوسف الذي نفاه إلى خراسان. وفي بغية الرعاة للسيوطري أن سبب نفيه قوله للحجاج بعد بناء مدينة واسط إذ سأله عن عيبها فقال: «بنيتها من غير مالك ويسكنها غير ولدك»^(٤) ويروي ابن سلام أن الحجاج سأله «أتسمعني أحن؟» فبين له لحنه في قراءة قوله تعالى: ﴿هُنَّ لَهُ كَانَ مَا بَأَرْكَمُ وَأَنَّأَرْكَمُ وَلَهُوَنَّكُمْ رَأَزَوْجَكُمْ وَعَشَرَتَكُمْ وَأَمْوَالُ أَقْرَفْتُمُوهَا وَتَجَرَّهَا مَخْشَونَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنُ تَرْضَونَهَا أَحَبَ إِلَيْكُمْ مِنْ أَنْهُمْ﴾ (التوبه - الآية ٢٤) بضم الباء في «أَحَبَ» فقال له الحجاج «لن تسمعه بعد اليوم»، فألحقه بخراسان^(٥).

ويذكر الدكتور عبد العال، أن آثاره في الدراسات النحوية تمثلت في حديثه

(١) ابن جني: المحتسب، ج ٢ ص ٢٦٦.

(٢) ابن جني: المحتسب، ج ١ ص ٣٠٣.

(٣) صحيح مسلم باب الإيمان.

(٤) السيراطي: بغية الرعاة، ج ٢ ص ٣٤٥.

(٥) الزبيدي: طبقات النحوين، ص ٢٨.

عن المصطلحات النحوية مثل قوله للحجاج أن «أحب» في الآية السالفة الذكر، خبر لـ «كان». وهذا قد يدل على أنه أول من روی عنـه هذا المصطلح^(١)، وقد نسبت إليه قراءات شاذة اقتضت من النحاة أن يتناولوها بالبحث وفقاً لقواعدهم العامة. فمنها أنه قرأ، (نعبد إلهك وإلاه أبيك) (البقرة - الآية ١٣٣) وأعربت «ابراهيم» بدلاً من «أبيك»^(٢)،

كما روی عنه (يرثني وأرث من آل يعقوب) (مریم - الآية ٦) وقال ابن جنی إنه ضرب غريب من العربية معناه التجريد، وأن مثله قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخَلْدِ﴾ (فصلت - الآية ٢٨). وهي نفسها دار الخلد، فكأنه جرد من الدار دارا^(٣) كما دافع ابن جنی كذلك عن قراءته، (قَمِصُهُ قَدْ مِنْ دُبْرٍ) (يوسف - الآية ٢٧)، ومن قُبْلٍ (يوسف - الآية ٢٦)، قياساً على قوله تعالى من قُبْلٍ ومن بَعْدٍ، ومدعياً أن قُبْلٍ ودُبْرٍ هنا ظرفان، مستدلاً بنصب «أدبار» على الظرفية في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَئِلَّ فَسِيْعَةٍ وَأَذْبَرَ الشَّجُورِ﴾ (ق)^(٤).

وبنفس الأسلوب، وجه ابن جنی قراءته «فَمَرَّتْ» بالتخفيض في قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْ حَمَلًا حَقِيقَةً فَمَرَّتْ بِهِ﴾ (الأعراف - الآية ١٨٩) وقادها على ﴿وَقَرَنَ فِي ثُبُونِكُنْ﴾ (الأحزاب - الآية ٣٣)، وعلى قوله تعالى: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفَةً﴾ (طه - الآية ٩٧) ومثلها قول الشاعر:

خَلَّا إِنَّ السُّعَادَ مِنَ الْمُطَابِا أَحَسَنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ^(٥)

وإذا كان أبو الفتح حاول الدفاع عن القراءات المنسوبة إلى يحيى بن يعمر فإنه مع ذلك استضعف إعراب قراءته: ﴿تَسَامَّا عَلَى الَّذِي أَحَسَّ﴾ (الأنعام - الآية ١٥٥) بالرفع على تقدير «على الذي هو أحسن» ويقول ابن جنی إن حذف

(١) الحلقة المفقودة، ص ٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٣) ابن جنی: المحتسب، ج ٢ ص ٣٢ - نقله عبد العال، الحلقة المفقودة، ص ٩٢.

(٤) ابن جنی: المحتسب، ج ١ ص ٣٣٨، نقله عبد العال، الحلقة المفقودة، ص ٩٣.

(٥) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٦٩ نقله عبد العال، الحلقة المفقودة ص ٩٤.

المبدأ العائد على «الذى» ضعيف بخلاف حذف الصلة إذا كانت منصوبية، نحو مررت بالذى ضربت. ولكنه قد جاء نحوه، إذ حكى سيبويه عن الخليل «ما أنا بالذى قائل شيئاً، أي بالذى هو قائل^(١).

وفي نطاق دفاع أبي الفتح عن قراءات ابن يعمر، تصويبه لقراءته: (وإن خفتم ألا تُقْسِطُوا) (النساء - الآية ٣) بفتح تاء المضارعة، مع أن ابن مجاهد قال إن هذه القراءة لا أصل لها، ووجهها أبو الفتح بزيادة «لا» فيكون وإن خفتم أن تجوروا. ومثل لزيادة «لا» بقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَا يَعْلَمَ أَهُلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد، الآية ٢٩)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُشَرِّكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام)^(٢).

ونسبت إلى يحيى بن يعمر قراءات أخرى تعود إلى اختلاف لغات العرب في صيغ النطق، مثل «ما سِيَّلْتُمْ» بكسر السين. «وَرِدَتْ» إليها بكسر الراء. وهذا الحرف الأخير ينسب إلىبني خبطة، ويقول ابن جنبي إنها وردت في رواية بيت ذي الرمة حيث يقول:

دَنَا الْبَيْنَ مِنْ مَيِّ فَرِدَتْ جِمَالًا
وَهَاجَ الْهَوْيَ تَقْوِيْضَهَا وَاحْتِمَالُهَا^(٣)

ج) عنبرة وميمون:

أما ميمون الأقرن وعنبرة الفيل بن معدان، فيقول القسطي إن الناس اختلفت في تقديم كل واحد منها على الآخر في الفضل وسعة العلم^(٤)، واشتهر عنبرة بأن أباه معدان كان راعياً لفيلة زياد في عهده، وأنه كان يروي أشعار جرير في الفرزدق، فقال فيه هذا الأخير:

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٣٥ نقله عبد العال ص ٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٨٠ نقله عبد العال ص ٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٩٨ نقله عبد العال ص ٩٦.

(٤) القسطي: إحياء الرواية، ج ٢ ص ٣٨١.

لقد كان في مَغانِ وَالْفَيْلِ زاجرٌ لِعَنْبَسَةِ الراوِي عَلَيِّ الْقَصَائِدِ^(١)
ويذكر صاحب الأغاني أنه زاد في النحو بعد أبي الأسود^(٢)، كما يروي أبو
الطيب اللغوي عن الخليل، أنه كان أربع أصحاب أبي الأسود، وأن ميمونا
الأقرن أخذ عنه بعد أبي الأسود، وأن ميمونا رأس الناس بعد عنبسة وزاد في
الشرح^(٣).

د) أين مكان عبد الرحمن بن هرمز الأعرج؟

إن من بين الذين نسب إليهم وضع العربية عبد الرحمن بن هرمز المشهور
 بالأعرج، ويقول الزبيدي إنه كان من أعلم الناس بال نحو وأنساب قريش^(٤). غير
أن المصادر لم تعط مزيداً من التفاصيل في إسهامه في وضع العربية، أو في
تأصيل علم النحو، فلم يؤثر أنه من تلاميذ أبي الأسود، ولم يرد أن أحداً أخذ
عنه من النحو شيئاً. وتقول بعض الروايات أن الإمام مالكا اختلف إليه عدة
سنين في علم لم يشهه للناس، وقيل إنه من علم أصول الدين وما يرد به مقالة
أهل الرزيع والضلال^(٥). والمعروف أن الإمام مالكا تكلم في أهل القدر
والأهواء. ولكنه لم يعز شيئاً من ذلك إلى الأعرج في موطنه المعروف، ورواية
مالك عن الأعرج في الموطأ، كلها كانت بواسطة أبي الزناد، عبدالله بن
ذكوان. وليس فيها شيء من مسائل أصول الدين^(٦).

كما أن أحاديثها لم تلتفت انتباه النحويين ما عدا القليل، مثل حديث
«يتغايرون فيكم ملائكة بالليل». وبه احتاج ابن مالك في صحة لغة «أكلوني
البراغيث»^(٧).

(١) نفس المصدر والصفحة نفسها.

(٢) الأغاني، ج ١١ ص ٣١١.

(٣) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص ٣٠ - ٣١.

(٤) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٢٦.

(٥) نفس المصدر والصفحة نفسها.

(٦) راجع التفصي لأبن عبد البر.

(٧) ابن مالك: التوضيح والتصحيح، ص ١٩٢.

و شع المصادر بإسهام الأعرج في وضع النحو، جعل بعض الشك يحوم حول دوره في بناء صرح هذا العلم حتى أن الأصمسي يقول إن الأعرج لم يكن عالما بالنحو^(١).

ولقد حاول عبد العال سالم مكرم، في كتاب الحلقة المفقودة، تبع آثار الأعرج النحوية، معتمداً في ذلك على تعليل القراءات التي نسبت إليه.

وأورد أولاً إنكار ابن مجاهد لقراءة من قرأ: (أفحُكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) (المائدة - الآية ٥٠) قول الأعرج «لا أعرف في العربية «أفحُكُم» ويعتمد الدكتور عبد العال أن في هذا النص دليلاً على تمكן الأعرج من اللغة واستيعابه لأساليبها^(٢).

وإذا كان من المسلم به أن الأعرج من القراء المشهورين ومن المحدثين الثقات فإننا لا نستطيع أن نتصور مدى إسهامه في علم النحو من خلال ما روي عنه في الحديث والقراءة.

والسبب في ذلك أن نصوص الكتاب والحديث يتم نقلها رواية عن النبي عليه الصلاة والسلام، وليس لعالم أن يتصرف من قبل علمه في هذه الرواية.

فالنحويون متتفقون على أن الرواية سنة متبعة وليس لأحد أن يقرأ غير ما روي. وبما أن القرآن تعددت قراءاته لأنه أنزل على سبعة أحرف فإن كل قراءة ثبتت بالإسناد إلى الرسول ﷺ تعتبر صحيحة، مثل القراءات السبع المتواترة في إجماع الأمة، والثلاث المتواترة عند القراء. وقد اعترف جمهور النحاة بأن كل قراءة سنة.

وإذا كان تعليل الرواية وبيان وجهها في مقاييس اللغة العربية يعد إسهاماً في إثراء النحو فإن مجرد الأخذ بالقراءة دون تعليل أو تأويل يعد خارجاً عن الوضع الوعي لعلم النحو.

(١) الحلقة المفقودة، ص ٥٧ نقلًا عن الوقف والابتداء لابن الأنباري.

(٢) ابن جني: المختسب، ج ١ ص ٢٨٩، الحلقة المفقودة ص ٨٨.

أما القراءات التي لم ترد في السبع، ونميّت إلى ابن هرمة، فمنها ما ذكر في
مشكل الإعراب، مثل قراءة النصب. في (فِيغَفِرَ لِمَنْ يُشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يُشَاءُ)
(البقرة - الآية ٢٨٤)^(٢) وقراءة الرفع في قوله تعالى: (إِنْ خَفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا
فَوَاحِدَةً) (النساء - الآية ٣)^(٣). والنصب في قوله تعالى: (يَنْجَالُ أَوْيَ مَعَهُ
وَالْعَلَيْهِ) (سبأ - الآية ١٠)^(٤) (وَقَبْلِهِ، يَرَى إِنَّ هَذِهِ فَرْمَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾)
(الزخرف)^(٥).

ولقد أوضح العلماء أوجه هذا الإعراب، وبالخصوص في كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب.

أما القراءات الشادة المنسوبة إلى ابن هرمز، فإن منها ما يثير الانتباه، والتساؤل عن مدى صحة إسنادها إليه، وعمن أخذها هو، لأنه لم يتصرف فيها.

(١) ميك: الكتف، ج ١ ص ٢٨٩، الحلقة المفقودة، ص ٦٥ - ٦٦.

^{٢٨}) الحلقة المفقودة، ص ٢٧.

(٢) مكمٌ : مشكراً إعراضاً للقرآن، ج ١ ص ١٨١، الحلقة المفقودة من ٧٢.

(٤) المعبد نف، ح ٢ ص ٢٠٤، الحلقة المفقودة، ص ٧٣.

(٥) المصادر نفسه، ج ٢ ص ٢٨٥، الحلقة المفقودة، ص ٧٣.

برأيه. ومنها على سبيل المثال، سكون الهاء في قوله تعالى: (يا حسرة على العباد) (يس - الآية ٢٩). ويقول ابن جنی فيها نظر لأنه لا يحسن الوقف عليها دون المتعلق بها. وإذا صحت عنه، فإن لها ظيراً في قراءة نافع، بتسكين «حياتي» في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَشَكِّي وَحَمَّاَيَ وَمَمَّاَيْ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام)^(١). ومنها أيضاً ما نسب إليه، في قراءة: (التي أرضعنكم) (النساء - الآية ١٢٣) بلفظ الواحد. ويقول ابن جنی إنه ينبغي أن تكون «التي» هنا جنساً فيعود الضمير إلى معناه دون لفظه مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالْقِدْرَى وَصَلَّى بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُقْرُونَ﴾ (الزمر)^(٢). ونسبت إليه أيضاً قراءة: (إذاً أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيناكم) (آل عمران - الآية ٨١). وقد عللها أبو الفتح بزيادة من «فتكون لمن ما» ثم صارت لمعنا فالتقت ثلاثة ميمات، فتقلن فحذفت الأولى ويقي لـ«ما»^(٣).

والتكلف في هذا التوجيه واضح، والأصوب هو التثبت قبل كل شيء من صحة الرواية قبل محاولة التوجيه.

والخلاصة أن إسهام ابن هرمز في وضع النحو ليس بواضح كل الوضوح فيما عدا إثارة انتباه العلماء ومحاولة توجيه القراءات الشاذة المنسوبة إليه.

٥ - عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء:

لقد عرفت الدراسات النحوية تطوراً جديداً في العقود الأولى من القرن الثاني الهجري على يد عالمين بارزين، وهما عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء. وقد كان دورهما متاماً إذ ان أولهما، وهو من الموالى، ركز جهده على ثبيت القواعد، واعتبارها شاملة مطردة، واهتم الثاني، وهو من أصل عربي، بتتبع الحروف اللغوية وتنظيمها في إطار مرن يتسع لاستيعاب التنوع اللغوي.

(١) ابن جنی: المختب - الحلقة المفقودة، ص ٦٨.

(٢) المصادر نفسه، ج ١ من ١٨٥، الحلقة المفقودة، ص ٦٩.

(٣) المصادر نفسه، ج ١ من ١٦٤.

١) ابن أبي إسحاق:

اتفق مؤرخو اللغة أن ابن أبي إسحاق «هو أول من بعث النحو ومد القياس وشرح العلل»^(١) فهو النحوي الأول الذي لم يقبل من العرب أن يخرقوا القواعد التي استقرّاها من كلامهم، واعتبروها ثابتة وملزمة، وهذا ما جعله يعيّب على الفرزدق قوله:

وعضُ زمانِ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدْعُ منَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتَاً أَوْ مُجَلَّفُ
فلم يرض ابن أبي إسحاق عن رفع الكلمة «مجلف» لأنها معطوفة على ما قبلها ولا يجوز غير نصبهما، واعتراض على الشاعر نفسه قوله:

مُشْتَقِيلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَخْرِيْنَا عَلَى زَواحِفَ نُزُّجِيهَا مَحَاسِيرَ
ولقد غضب الفرزدق من هذا التلعين، وما كان منه إلا أن أطلق لسانه في ابن أبي إسحاق قائلاً:

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَؤْلَى هَجَرَتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا
وتقول بعض الروايات أن ابن أبي إسحاق، لم ينكِر على الفرزدق هجاءه أكثر مما أنكر عليه نصبه لكلمة «مواليا» في آخر البيت والتي كان من المفترض أن تكون مجرورة^(٢)، ولعل حرصه على الالتزام بالقواعد ومد القياس جعله يبحث عن تعليل الإعراب فقال إن التكرار يبيح حذف الواو في العطف مطلقاً ما يقول الشاعر:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمُوْرَأَةَ فَإِيَّاهُ إِلَى الشَّرُّ دَعَاهُ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ^(٣)
ونراه أيضاً يتحدث عن موانع الصرف، وعدم جوازه في «زيد» إذا كانت اسمًا لامرأة^(٤). وله حروف في القراءات، مثل تحقيق الهمزين في نحو «قرأ

(١) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣) سبوبي: الكتاب، ج ١ ص ٢٧٩.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٦٤٢.

أبوك^(١)، ونصب المضارع بالواو، قوله تعالى: ﴿يَكْتُبَنَا نُرُدٌ وَلَا تُكَذِّبَنَا رِبَّنَا وَلَا تَكُونَنَا مِنَ الظَّاهِرِينَ﴾ (الأنعام)^(٢).

وكان ابن أبي إسحاق قيماً بالعربية، إماماً في القراءة، فاعتبر في عهده أعلم أهل البصرة. وقال يونس عنه إنه هو والبحر سواء^(٣)،

لقد أخذ عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وصاحب ميمون الأقرع وروى عن أبي حرب بن أبي الأسود.

وأوضح الدكتور عبد العال أن قياسه لم يكن قياساً أرسطياً ولا أفلاطونياً، وإنما كان قياس فطرة وعقل، مثل ما قال عمر بن الخطاب لأبي موسى أن يعرف الأشياء وأن يقيس عليها^(٤).

وقد أورد أهل الفقه والحديث أمثلة من أقىسة الرسول عليه الصلاة والسلام. منها جوابه لامرأة سأله هل تقضي صوم رمضان عن أمها، فقال: «أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضينه؟» قالت «نعم». قال: «فدين الله أحق بالقضاء». ومنها جوابه لرجل قال له إن امرأته أتت بغلام أسود، فسأله النبي ﷺ عن ألوان إيله، وبيّن له إمكان اختلاف لون الأولاد لعرق ينزع فيها. وقد أوضحنا في المقدمة نوع القياس الذي كان مستخدماً في هذه المرحلة من تاريخ النحو، وكيف تطور فيما بعد.

ومن إسهام ابن أبي إسحاق مشاركته في مناظرات في النحو واللغة تتناول أوجه القراءات مثل ما دار بينه وبين بلال بن أبي بردة في قراءة ﴿بِسْمِكَنَاهُ﴾ (طه - الآية ٨٧) أو (بُلْكِنَا)، فقد روى ابن أبي إسحاق عن مجاهد ضم الميم وقرأ بلال بفتحها، فأجازهما أبو عمرو ابن العلاء وفضل قراءة بلال^(٥)، ونظر أبا

(١) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٤٤٣. والمرد: المقتضب، ج ١ ص ١٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٤٤٤. والزيدي: مراتب النحويين، ص ٣٣.

(٣) الزيدي: طبقات النحويين، ص ٣١.

(٤) الحلقة المفقودة، ص ١٠٩.

(٥) مجالس العلماء، ص ٢٤١.

عمرٍ في الهمز^(۱). ولقد أتت الروايات بأنه أملَى كتاباً في الهمز، هذا الكتاب يعتبر أول تأليف مستقل في النحو. كما أنه مختلف مع أبي عمر في قراءة **﴿بِرَقَ الْبَرَق﴾** (القيامة - الآية ۷). فرأها ابن إسحاق بفتح الراء وأبُو عمرو بكسره^(۲).

ومن القراءات المنسوبة إليه، والمعروفة في الشواذ (يَا بُشَّرِي) (يوسف - الآية ۱۹) وكذلك (فَمَنْ أَتَيْتَ هُذِيَّ) (طه - الآية ۱۲۳)، وأوضاع ابن جنِي أنها لغة فاشية عند هذيل واستشهد بما روي عن قطرب وهو قول الشاعر:

**يُظْوَفُ يَبِي عَكْبَ مَعَدْ وَيَظْعَنُ بِالصُّمَلَةِ فِي قَفَيَا
فَإِنْ لَمْ تَشَأْ رَأِيَ مِنْ عَكْبَ فَلَا أَرْزَنَثْمَا أَبْدَا صَدِيَا^(۳)**

ولقد تابع يحيى بن يعمر في قراءة (من دُبُّر) (يوسف - الآية ۲۷) بثلاث ضمادات، وفي نصبه «ويتوب إلَيْه»، وتابع ابن هرمز في قراءة **﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا
مُؤْفَك﴾** (البقرة - الآية ۱۹۷) بالفتح^(۴)، وخالفه في قراءته **﴿حَقَّ بَعْدَ الرَّسُول﴾** (البقرة - الآية ۲۱۴) لأنَّه قرأها بالنصب، فجعل قول الرسول غاية لخوف أصحابه ومنها قراءة (هُؤُلَاءِ بَنَانِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) بالنصب^(۵) (هود - الآية .۷۸).

ب) أبو عمرو بن العلاء:

والعالم الثاني في هذا العهد، هو أبو عمرو بن العلاء، واسمه زيان على أرجح الروايات، بدليل ما نسب إليه مخاطباً للفرزدق:

مَجْوَهُ زَيَّانَ ثُمَّ جَنَّتْ مَعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَيَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(۶)

(۱) المصدر السابق، ص ۲۴۷.

(۲) الحلقة المفقودة، نقاً عن مجالس العلماء.

(۳) ابن جنِي: المحتسب، ج ۱ ص ۷۶، ومكي: مشكل إعراب القرآن، ج ۱ ص ۴۲۶، الحلقة المفقودة، ص ۱۳۰.

(۴) الحلقة المفقودة، ص ۱۲۸ نقاً عن الكشف المكي.

(۵) المصدر نفسه، ص ۱۳۱.

(۶) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ۳۱.

ويحتل أبو عمرو مكانة متميزة في تاريخ النحو واللغة، نظراً لانتماهه العربي الأصيل، فنسبه في مازن بن عمرو بن تميم وولاؤه فيبني ضبة. ولد بمكة ونشأ في محيط البصرة الثقافي، وطلب العلم قبل الاختنان، وتلمنذ على علماء البصرة أمثال نصر بن عاصم، وابن أبي إسحق الحضرمي، والحسن البصري. ثم سعى إلى توسيع دائرة معارفه، فرحل إلى العجاز وسمع من قرائه وشيوخه، ثم توجه إلى الشام وإلى اليمن، فاقتني ثروة علمية واسعة، مقدمتها القرآن العربي المبين، فأحكم روايته عن آئمه عصره، إذ أخذ القراءة والتفسير عن مجاهد وعكرمة، وحفظ من الشعر والغريب ما لا يعرفه غيره، وسمع لغات القبائل في أماكنها واستفسرها عن أقوالها. ويقول إنه عرف من النحو ما لا يستطيع الأعمش حمله^(١).

وهكذا جمع أبو عمرو بين السليقة والاكتساب، وأجمع أهل عصره على توثيقه، فكان إمام القراء، وأستاذ اللغويين والنحاة، فتصدر منابر التدريس، ومجالسا لمناقشات. وتلمنذ له العلماء الأعلام، فمن قرأ عليه يونس بن حبيب الضبي ومعاذ الهراء، وعبد الملك بن قرب الأصمسي، وأبو عبيدة عمر بن المشني، وأبو محمد اليزيدي، فاستحق بجدارة أن يحمل لقب «شيخ العلماء».

إن قراءته ما زالت متداولة، حديثاً وقديماً أثني عليها العلماء، من ذلك قول أبي عبيد القاسم بن سلام أن شجاع بن أبي نصر حدثه أنه رأى النبي ﷺ في المنام فعرض عليه أشياء من قراءة أبي عمرو فما ردّ منها إلا حرفين، وهما هؤارنا مناسكنا (البقرة - الآية ١٢٨)، باختلاس الكسرة في «أرنا». والثانية (ما ننسخ من آية أو ننساها) (البقرة - الآية ١٠٦)^(٢)،

وكان من مميزات قراءته الميل إلى تخفيف النطق في الأداء.

واشتهر بالإدغام الكبير وتسهيل الهمز بحذف إحدى الهمزتين في نحو (جا

(١) القسطي: إحياء الرواية، ج ١ ص ١٣٢.

(٢) ابن الجوزي: غاية النهاية.

أشراطها) (محمد - الآية ١٨) **﴿بَنَزَكَرِيًّا إِنَّا نُبَشِّرُكُمْ﴾** (مريم - الآية ٧) وقرأ باختلاسها في مثل **﴿فَتُوَبُوا إِلَىٰ بَارِيْكُمْ﴾** (البقرة - الآية ٥٤) وإبدالها بالباء في قوله تعالى: **﴿يَصْكِلُحُ أَثْنَيْنَ﴾** (الأعراف - الآية ٧٧).

وأما الإدغام الكبير، الذي عرف به، فكان يقرأ به ويقول إنه كلام العرب الذي يجري على استتها ولا يحسنون غيره^(١)، ومن شواهده في كلامهم قول عدي بن زيد:

وَتَذَكَّرْ رَبُّ الْخَوَرَّقِ إِذْ أَشَرَّفَ يَوْمًا وَلِلْهَدِي تَفْكِيرْ
فكarma التقى حرفان، متماثلين، أو متقاربين أدغم الأول في الثاني مثل قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا هُوَ﴾**، و**﴿إِنَّا نَذِيرٌ﴾**، لتماثلهما، ونحو: **﴿خَلَقْتُكُمْ﴾** في كلمة واحدة، وأمثلة كثيرة في كلمتين، لتنوع الحروف التي تقارب مخرجها ومنها: **﴿وَوَدَّتْ طَائِفَةً﴾** (آل عمران - الآية ٦٩) و**﴿أَخْرَجَ سَطْعَةً﴾** (الفتح - الآية ٢٩)
﴿هَلْ ثُبَّ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (المطففين)^(٢).

ولقد وضع أبو عمرو للإدغام الكبير ضوابط تدل على دقة إدراكه لأصول الكلم، فلم يرج جواز الإدغام إذا كان أحد الحرفين ضميرًا مثل قوله تعالى: **﴿كُثُّ تُرَابًا﴾** (النبا - الآية ٤٠)، ورأى التخيير في نحو **﴿وَإِنْ يَكُنْ كَذِبًا﴾** (غافر - الآية ٢٨) نظراً لأن النون قد حذف من الفعل المجزوم^(٣).

ومن الجدير بالذكر، أن اختياراته في الأداء أتت على ما جرى على السنة العربية، دون تغيير في رواية القراءة، التي كان يحترمها أي احترام.

فقد روى عنه قوله: «لولا أن ليس لي أن أقرأ بغير ما قرئ لقرأت **بَكَذَا**»^(٤).

(١) النشر في القراءات العشر.

(٢) النشر، ج ١ ص ٢٧٥.

(٣) ابن البارقي: الإقناع، ج ١ ص ٢٢٢.

(٤) غاية النهاية، ج ١ ص ٢٩١.

وقد أخذ عنه أبو محمد اليعري وعنه اليعري أخذ الرواية مثل الدوري والسوسي.

وزيادة على إمامته في القراءات فإنه لم يبلغ أحد رتبته في معرفة الشعر وغريب اللغة، لقد عرف من الشعر القديم ما لم يصل إلى معاصره، وقد قال إنه لو وصل لعرف الناس علمًا كثيراً. وكان يقر أن في هذا القديم كلاماً دارساً، قال ذلك حينما سئل عن قول أمير القيس:

نطعنهم شلّكى ومسخلوجةٌ كرّك لامين على نابِ^(١)
وكان لا ينافق العرب في تصرفها في اللغة إذا وضع له وجه الاستعمال، فلم ينكِر تأنيث «الكتاب» لما قال له أحد العرب إن الكتاب صحفة^(٢)، وعرض على ذي الرمة أن يجب عن الذين اعترضوا على قوله:

سمعتُ الناسَ يَنْتَجِمُونَ غَيْثَا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انتَجِمِي بِلا
بأن هذا من أنواع الجائز مثل قوله:

فَمَا ملَكَتْ مَدَامُهَا الْقَلْوُصُ^(٣) **وَقَفَتْ عَلَى الْدِيَارِ فَكَلَمْتَنِي**
ولم يعرض على قول الفرزدق:

مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْخَنَاً أَوْ مُجَلَّفُ^(٤) **وَعَضْ زَمَانِي يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعَ**
ولكنه لم يرض عن قول ذي الرمة:
خَرَاجِيجُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ
ولا عن قول النابعة:

مَفْدُوْفَةٌ بِدَجِيْسِ النَّخْضِيْنِ بازِلُهَا

(١) الحلقة المفقودة، ص ٢٠٩ نقلًا عن شرح الأنباري للقصائد السبع.

(٢) نزهة الألباء، ص ٣٥.

(٣) الحلقة المفقودة، ص ٧ نقلًا عن الموضع، ص ٢٨٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥١ نقلًا عن الموضع، ص ١٦١.

واعتراضه هنا لا يتعلّق بخطأ لغوي، وإنما عاب عليه أن يذكر أن ناقته كانت ذات صريف، وهو ذم في النون، واستشهد أبو عمرو بقول الأعشى:

كُثُومُ الرُّغَاءِ إِذَا هَجَرَتْ وَكَانَتْ بِقِيَّةً دَوْدُ كُثُمٌ^(١)

ونقده للشعر تبيّن أيضًا في استحسان جيده، ومن أمثلة ما كان يشيد به قول الشاعر:

وأدنـيـتـيـ حـتـىـ إـذـاـ مـاـ سـبـيـتـيـ
يـقـولـ يـحـلـ الـعـصـمـ سـهـلـ الـأـبـاطـعـ
تـجـافـيـتـ عـنـيـ حـيـنـ لـاـ لـيـ حـيـلـةـ
وـغـادـرـتـ مـاـ غـادـرـتـ بـيـنـ الـجـوـانـعـ
وـمـنـ اـحـتـرـامـهـ لـلـسـمـاعـ فـرـأـتـهـ (خـاـشـعـاـ أـبـصـارـهـ)ـ (الـقـمـرـ - الـآـيـةـ ٧ـ)،ـ
وـاسـتـدـلـ لـهـ بـقـولـ الـفـرـزـدقـ:

وَكَنَا وَرِثَنَاهُ عَلَى عَهْدِ ثَبِيعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمًا^(٢)
وإذا لم ثبت عنده القراءة، وخالفت سماعه من العرب أنكرها. مثل قراءة ابن مروان السدي (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) (هود - الآية ٧٨) وقال إن ابن مروان احتبس في لعنه^(٣).

فهو لم يك مثل معاصره عيسى بن عمر الذي ينزع إلى النصب في أكثر أوجه الإعراب، مع أنه رجح النصب في أمثلة منها «هذا زيد سيد الناس» و«أنت منطلقاً أنطلق معك» وفي قول القائل:

**مـتـىـ تـرـ عـيـنـيـ مـالـكـاـ وـحـرـانـهـ وـجـنـبـيـهـ تـغـلـمـ أـنـهـ غـيرـ ثـائـرـ
حـضـبـجـرـاـ كـامـ التـوـأـمـينـ توـكـاتـ عـاـشـرـ^(٤)**
وكان من القائلين بإبدال الفعل من الفعل مستشهدًا بقول:

(١) الحلقة، ص ٢٠٤ نقلًا عن الموضع، ص ٥٠.

(٢) سيوه: الكتاب، ج ٢ ص ٤٣.

(٣) الزبيدي: مراتب النحويين، ص ٤١، أبو حيان: البحر المحيط، ج ٥ ص ٢٤٧.

(٤) سيوه: الكتاب، ج ٢ ص ٧١.

إذ يَجْبُنُوا أَوْ يَنْخَلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجِّلِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا^(١)

ولقد أشرنا إلى تزعمه التسهيلية في الأداء، وقد ظهرت عنده في النسبة والتصغير فكان يقول في النسبة إلى الظبية ظبي، وإلى حية حبي، وأنيس في تصغير ناس.

هذا ويعتقد بعض المؤرخين أنه لم يكن نحوياً بالمعنى الدقيق، وقد يعنون بها أنه لم يؤثر عنه كتاب في النحو. ولم يختص بالبحث عن تأسيس القواعد التحورية مثل ما كان من شيخه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. وأما كونه أسهم في تقدم الدراسات التحورية فهذا مما لا شك فيه. فلقد ظهرت آراؤه في بعض الجزئيات التحورية والصرفية، ونقلنا مقالته أنه عرف من النحو ما لا يستطيع الأعمش حمله، وإذا كان أكثر نشاطه يتناول اللغويات، فذلك لأنه في عهد لم تفصل فيه اللغة عن النحو، وفي مجال أصول النحو، فإنه أسهم بقسط وافر في وضع مقاييس السمع السمعي الصحيح.

ويمكن اختصار هذه المقاييس في ثلاثة أسس:

أولاً: نص التنزيل، الذي يمثل الفصيح المطلق، والمثل الأعلى، والمرجع الفصل حينما تثبت رواية القراءة، التي يمكن أداء نصها المروي والمرسوم وفق ما تجري عليه ألسنة العرب الفصحاء.

ثانياً: أن العربية التي يتكلم بها معاصره لم تعد فصيحة كلها بسبب اختلاط العرب بغيرهم، ولذلك يقول الأصممي إنه جلس معه عشر سنوات ولم يسمعه يتحجج إلا بشعر جاهلي. ولما سمع من أبي خيرة قوله «استأصل الله عرقانهم» بفتح التاء. قال له: «الآن چلدىك» فكان حريضاً على التمسك بالسماع الصحيح^(٢).

(١) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٨٧.

(٢) ابن جني: الخصائص، ج ١ ص ٣٨٤.

ثالثاً: قوله إن أفعى قبائل العرب، هم سكان السروات من الجبال المطلة على تهامة وهي: هذيل، وثقيف، وأزد شنوة، وعليها تميم، وسفلى قيس^(١).

وكل ما توفرت فيه هذه الضوابط، فهو عنده مثال للغة الفصيحة والسامع الصحيح، الذي يمكن اعتباره، وما سواه يسميه لغات^(٢).

إن سعة معرفة أبي عمرو بن العلاء اللغوية، أغنته عن التوسيع في القياس، فاكتفى في اختياره للأفعى بالمقاييس التي ذكرنا آنفاً، معتمداً على إحساس اللغوي المدعوم من طرف استعمال من يثق بعربيتهم، معترفاً بتنوع أوجه اللغة، ومصرياً منها وجهين اثنين وهما في لغة تميم ولغة الحجاز.

وكان هذا الاتجاه واضحاً في مناظرته مع عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي، حول إعراب «ليس الطيب إلا المسك» حين قال لمنافسه: «نم وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب»^(٣).

وإذا لم يؤثر عن أبي عمرو بن العلاء كتاب في النحو، فإنه هو الذي فتح باب التدوين لعيسي بن عمر ولمن جاء بعده.

(١) السيوطي: المزهر، ج ٢ ص ٤٨٣.

(٢) الزبيدي: طقات النحوين، ص ٣٩.

(٣) ابن هشام: المغني، ص ٣٢٥.

الباب الثاني

عصر التدوين والتصنيف

ليس من قبيل المبالغة القول بأن تدوين النحو بدأ بكتاب سيبويه وانتهى به، ولكن إعداد هذا التدوين، كان فيه الفضل الأولي للخليل، ومن قبله قد أعاشه قوم آخرون. فأتت المحاولة الأولى على يد عيسى بن عمر الثقفي، وشارك في هذه التهيئة يونس بن حبيب الضبي، وأبو الخطاب عبد الحميد المعروف بالأخفش الكبير، فكل واحد من هؤلاء أسهم في مرحلة ما قبل كتاب سيبويه إسهاماً ملحوظاً. فعيسى بن عمر جمع وأكمل في مؤلفيه، ويونس نظم دروسه في حلقة المشهورة، والأخفش الكبير نبه سيبويه على مسائل نحوية دقيقة، أما الخليل فهو الذي زود إمام النحاة بألف ورقة من علمه، ولنا مع كل واحد منهم وقفة وكلمة، مذكورين بقول أبي الطيب اللغوي إن هؤلاء كانوا أفعص الناس وأعلمهم^(١).

١ - عيسى بن عمر:

ذهب النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع وهو للناس شمس وقمر

(١) مراتب النحويين، ص ٧٠.

وهما بابان صارا حكمة وأراها من قياس ونظر^(١) هذان الكتابان هما أول ما تحدث عنه مؤرخو النحو في مستهل عصر التدوين ويقول ابن الأباري إنه ما رأهما^(٢) ولا رأى من رآهما. غير أن أبو الطيب اللغوي روى أن أحدهما مبسوط، والأخر مختصر، وأن المبرد قدقرأ منها أوراقاً^(٣). أما القبطي فيورد أن عيسى كتب نيفاً وسبعين كتاباً في النحو. وأن جامعه هو كتاب سيبويه، وإنما زاد فيه وحشاه، ولما أحضره للخليل قال فيه الأبيات المذكورة، وإشارته في قوله «وهذا جامع» تدل على أن جامع عيسى بن عمر هو ما قدم سيبويه إلى الخليل^(٤).

والرواية الأخيرة غير محتملة، لأن كل ما في الكتاب معزو لمن نقل عنه مثل الخليل ويونس وعيسى بن عمر نفسه، وقد تكون هذه الرواية من اختلاق خصوم سيبويه الذين يسعون إلى التقليل من شأنه، مثل قولهم إن الكتاب اجتمع على تأليفه أكثر منأربعين عالماً^(٥).

وصحة نسبة أصول الكتاب لسيبوه لا تنقص من قدر عيسى بن عمر الذي افتح به عصر التدوين النحوي. فقد كانت دراسة النحو من قبله تقتصر على تصورات أولية لقواعد اللغة العامة من خلال رصد الظواهر الإعرابية، ووضع المصطلحات المميزة لكل ما يوصل إليه القياس والتعليق من تنظيم وتبسيب. وكان هذا النشاط متداولاً في شكل دروس ومناظرات، ومجالس وحلقات تحول مضمونها إلى روايات محفوظة، وقد يقل ما كان مكتوباً منها، لأن الاعتماد كان على الذاكرة والقياس والنظر، حتى جاء عيسى بن عمر وأراح الناس من «القياس والنظر».

وكتاب عيسى بن عمر لم يره الناس، لأنهم استغناوا عنه بكتاب سيبويه الذي

(١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣) إحياء الرواية، ج ٢ ص ٣٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٣٤٧.

أكمل عملية التدوين. ولكن يبقى لعيسي بن عمر فضيلة السبق في التأليف. غير أن استغناء النحويين عن كتبه لا يعني أن ذكره قد اضمحل عندهم، لقد سجل المؤرخون مناظراته، وحفظوا كلماته في الغريب، ودونوا بعض آرائه واختباراته.

سبقت الإشارة إلى مناظرته مع أبي عمرو بن العلاء في إعراب «ليس الطيب إلا المسك» وإلى إقرار انتصار خصمه فيها، ويروي الزبيدي له مناظرة أخرى مع الكسائي حول «هتك ما أهتك» ولما جاء الكسائي باحتمالات إعرابها، قال له عيسى: «إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذي تأتي به من كلامها»، وكأنه بهذا الإنكار كان من رواد متقددي الكسائي في التوسع في دائرة السماع^(١).

ومن آرائه التي اشتهر بها أنه لا يسلم للعرب فصاحة كل ما قالوه، فقد عاب على النابغة قوله:

فَبِتُّ كَائِنِي سَاوِرْثَنِي ضَئِيلَةً مِنَ الرُّفْقِشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

فقد قال إن من حق «ناقع» أن تكون منصوبة^(٢)، وعيسي كان ميالاً إلى النصب، ولقد قرأ (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) (هود - الآية ٧٨)، بنصب «أطهر» ولم يوافقه أبو عمرو في هذا الحرف، وإن كانوا قد اتفقا في نصب «والطير» من قوله تعالى: ﴿يَتَعَجَّلُ أَرْبَيْ مَعْمُ وَالظَّيْر﴾ (سبأ - الآية ١٠) ولكنهما اختلفا في التوجيه، فيقول عيسى إنها عطف على محل النداء، بينما يرى أبو عمرو أنها نصبت بإضمار «وسخرنا»^(٣).

ومما حفظ عنه الغريب، قوله ليوسف بن عمر بن هبيرة، «إن كانت إلا أثياب في أسيفاط قبضها عشاروك»^(٤)، وقوله لأبي عمرو: «وما شعرت حتى وقع قرانهما في عنقي فلبيج بي فافرنق عنني والناس ينظرون»^(٥). ومن الغريب

(١) طبقات النحويين، ص ٤٢.

(٢) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٤١.

(٣) المصدر والصفحة نفسها.

(٤) طبقات النحويين، ص ٤٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.

حقاً أن يقول الناس أن أبي عمرو مليء غبطة من فصاحة هذا القول الذي أصدق ما يمكن أن يقال عنه ما قاله الناس حينما سمعوا عيسى لما أفاق من صرعة وقعت به، فقال أحدهم «إن جئته يتكلم بالهنديه»^(١). فليس هذا النوع من الغريب مصدر تقدير عيسى بن عمر، فكان من جملة شيوخ الخليل، ورواد مدرسة البصرة الذين عناهم يحيى بن المبارك اليزيدي في قوله:

يا طالب النحو ألا فابيكه
بمحمد أبي عمرو وحماد
وابن أبي إسحاق في علمه
والدين في المشهد والنادي
عيسى وأشباء لعيسي وهل
يأني لهم دهر بأسداد
ولا خلبيلا جنة الوادي^(٢)

٣ - يونس بن حبيب الضبي:

إننا لن ننسى يونس النحوي ودوره في إعداد تدوين هذا العلم. لقد اتفق المؤرخون أنه كان مقدماً من أكابر النحاة البارعين. أخذ عن حماد بن سلمة وقال إنه أول من فرأى عليه النحو^(٣). ثم درسه على ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر والأخفش الكبير، وأخذ اللغة عن أبي عمرو بن العلاء، واختص بالرواية عن رؤبة بن العجاج.

وقد كان شديد التثبت في تحصيله، موثوق الرواية قوي الحافظة، يقول الزبيدي إنه ليس عنده من العلم إلا ما رأه بعينه^(٤)، وشبهه واصفوه بالجوز الذي لا يدخل فيه الشيء إلا بعسر ولكن لا يخرج منه ما دخل فيه، يعنون أنه لا ينسى ما علم^(٥). ومما حفظ عن ابن أبي إسحاق الحضرمي من أمهات المسائل

(١) القبطي: إنباء الرواية، ج ٢ ص ٣٧٧.

(٢) ابن الأنباري: نزهة الآباء، ص ٣٠.

(٣) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٥١.

(٤) المصدر والصفحة نفسها.

(٥) إنباء الرواية ٤/٧٤.

النحوية، قوله: إن أصل الكلام بناؤه على « فعل » ثم يبني آخره على عدد من فعل الفعل من المؤنث والمذكر ومن الواحد والاثنين والجمع كقوله فعملت، وفعلنا، وفعلن، وفعلاء، وفعلوا ويزاد في أوله ما ليس من بنائه فيزيدون الميم بدلاً من الألف كقولك أعطيت إنما أصلها أعطوت ثم يقولون معطى فيزيدون الميم بدلاً من الألف وإنما أصلها عاطي، ويزيدون في أوساط فعل افتعل، وان فعل، واست فعل ونحو هذا^(١). وفي هذا الكلام نرى أول إشارة إلى وضع قواعد أصول الكلمات وزواياها، وززن مقابلتها بلفظ الفعل.

هذا عن ابن أبي إسحاق، أما مع أبي عمرو فقد توطدت العلاقة العلمية بينهما، وتصلب طلابه في مجلسه. ولقد روى عن أبي عمرو حلة حروف من معاني القرآن. منها تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرْدَنَا أَنْ تُهْلِكَ هَرَبَةً أَمْرَنَا مُرْفِيَهَا﴾ (الإسراء - الآية ١٦)، فيقول يونس ناقلا عنه، إن «أمرنا» بمعنى «أكثرنا» وأن العرب تقول «خير المال نخلة مأبورة، ومهرة مأمورة» أي كبيرة الولد^(٢). ومنها توجيهه قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَمَّا خَيَّبُيْنَ﴾ (الشعراء - الآية ٣) إن الأعناق جاءت في موضع «هم»، ومثاله في الشعر قوله:

طُولُ الْلِّيَالِي أَسْرَعْتُ فِي نَفْضِي طُوينَ طُولِي وَطُوينَ عَرْضِي^(٣)
وَعَلَاقَتْهُ بِأَبِي عَمْرُو أَتَاهُتْ لِهَذَا الْأَخْيَرِ أَنْ يَعْرَفَ لَهُ بِمَا لَمْ يَكُنْ لِيَقُولُهُ إِلَّا
لِأَصْفِيَاهُ. ذَلِكَ أَنَّهُ فِي قَوْلِهِ إِنْ «أَنْكَرَ» و«نَكَرَ» بِمَعْنَى وَأَنْشَدَ بِيَتًا مَعْزُوقًا لِلْأَعْشَى
وَهُوَ:

فَأَنْكَرْتُنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتَ من الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبُ وَالصَّلْعَا
وَيُقْرُأُبُو عَمْرُو أَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَضَعَ هَذَا الْبَيْتَ، وَأَنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَا
فَعَلَ^(٤).

(١) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج ١ ص ٣٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٨٣.

(٤) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج ١ ص ٢٩٣.

وي جانب أبي عمرو كان يonus يعتمد كثيراً في اللغة على رؤبة بن العجاج، الذي التقى به وهو في سن الطفولة لما بعثه إليه والده يسأله عن إعراب قول الشاعر:

أبني لبنتي لستم بيد إلا يد (أو يداً) ليست لها عضد^(١)
 ثم لازمه طيلة حياته يسمع منه أراجيزه وزخارفه وتوجيهاته. وظل وفياً له ومناصرأ له ضدأ على خصومه. فروى عنه في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بُوْضَهُ فَمَا فَوْقَهَا﴾ (البقرة - الآية ٢٦) أنها على رفع «بعوضه» وقال إن تمima يُعملون آخر الفعلين وأخر الأداتين، وأنشد قول النابغة:
 قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد^(٢)
 كما روی عنه الرفع في مثل: «ما جاءت حاجتك»^(٣) قوله أن ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عِنْكُم﴾ (مريم - الآية ٦٩) مرفوع على الابتداء، كما روی الرفع في قول الشاعر:

عَجَبَ لِتَلْكَ قَضِيَّةَ وَاقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تَلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ^(٤)
 ولعل يonus أخذ عن رؤبة الميل إلى الرفع على عكس ما رأينا عند عيسى بن عمر. لكن هذه التزعة لم تمنعه القولب النصب على المدح في قراءة، (والحمد لله رب العالمين)، وقول الشاعر:

لَا يَبْعَدُنَّ قَوْمِي الَّذِي هُمْ سَمْ الْمُعْدَةَ وَآفَةُ الْجَزَرِ
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مَعْتَرِكِ وَالطَّيْبَيْنِ مَعَاقِدُ الْأَزْرِ^(٥)
 ونشاط يonus النحوي في التدريس متميز، فاشتهرت حلقته التي وفد إليها

(١) الحلقة المفقودة، ص ٢٩٠ نقلأً عن شرح ما يقع فيه التصحيف، ص ٢٦٣.

(٢) ديوان النابغة.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ٥١.

(٤) المصدر نفسه، ج ١ ص ٣١٩.

(٥) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٦٥.

طلبة العلم وفصحاء الأعراب، فأخذ ويعطي. ويقول أبو زيد الانصاري: ما رأيت أحدا أبذل للعلم من يonus^(١). كما كان سريعاً في الاستفادة من كلام العرب، من ذلك أنه جاءه أعرابياً مرة، وسأل الناس، قائلاً من ينصرني الله «فقال يonus» ها هي أتكم عن قرب، إنه يعني يرزق» وهذا مثل قوله تعالى: **هُمْ كَانُوا يَظْنُونَ أَنَّ لَنَا يَنْصُرُنَا اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ** (الحج - الآية ١٥)^(٢).

كانت هذه الحلقة مدرسة العلماء، مكث فيها أبو عيسى أربعين سنة، وخلف الأحمر عشرين وأبو زيد الانصاري عشر سنوات، وأخذ منها سببويه نحواً من مائتي مسألة في كتابه. ولما رأى يonus كتابه، وقرأ ما روی عنه، قال: صدق في جميع ما قال، وهو قوله^(٣).

ولم يك البصريون وحدهم هم الذين رووا عنه، فقد زاره أئمة الكوفة مثل الكساني الذي مثل في مجلسه عن قول الشاعر:

غداة أحلى لابن أصرم ضرية حصين عبيطات السدائف والخمر
بم رفع الشاعر الخمر؟ فقال إنه على إضمار: وحلت له الخمر.

واستحسن يonus توجيهه، غير أنه قال إنه روی البيت بحسب «ضرية»، ورفع عبيطات. وأن الشاعر جعل الفاعل مفعولاً مثل ما قال الحطينة:

فلما خشيت الهون والعير ممسك على رغم ما أمسك العجل حافره^(٤)
ومن روی عنه كذلك الفراء، وقد أنسده:

زُبُّ حلم أضاعه عدم المال وجهل غطى عليه النعيم
ولم تمنع يonus مزاولة التدريس، من ممارسة التأليف فكان من رواده

(١) الزبيدي: طبقات النجويين، ص ٥٢.

(٢) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج ٢ ص ٤٦.

(٣) اليرافي: أخبار النجويين، ص ٦٤.

(٤) القسطي: آنباء الرواج، ج ٤ ص ٧٨.

الأوائل، فروى عنه كتاب معانی القرآن، وبه افتتحت مجموعة من المصنفات تحمل هذا العنوان فتابعه فيها أبو عبيدة في المجاز وقد روى عنه غير مرة، وجاء بعده الأخفش والفراء، وتواترت بعدهم المصنفات في هذا الموضوع، ومن أمثلة ما روى عنه أبو عبيدة:

وكم من ماجدٍ فيهم كريمٌ ومن ليثٍ يُعزَّر في النَّدي
وفسر التناوش بالتناول، واستشهد عليه، بقول غيلان بن حرب الربيعي:
فهي تنوش الحوض نوشًا من علا نوشًا به تقطُّعُ أجنواز الفلا^(۱)
وله كتاب النوادر. ويقول السيوطي إنه لم يقف عليه، ولكن رأى بخط تاج الدين بن مكتوم قوله إنه قليل الوجود كثير الفائدة، وروى عنه قوله إنَّ أهل الحجاز ينطقون يبطنون بكسير الطاء وهيهاه بالهاء، ورضوان بكسر الراء. وإن تميمًا يضمون طاء يبطنون، وراء رضوان وبدلون هاء هييات بالألف. وهذا الكلام أقرب إلى كتاب اللغات المعزوٌ له أيضًا. وقد يكون من نوادره أن أعطانا أسماء الأيام عند العرب، وهي الأول بدل الأحد ثم الأهون، وجبار، وديار، ومؤنس، والعروبة، وشيار^(۲).

ويقول ابن الأنباري، إن ليونس بن حبيب أقيسة وآراء تفرد بها، وقد اشتهر من - أقواله - رد المحتذف في التصغير، وإثبات التاء في النسبة لبنت، والحقائق نون التوكيد الخفيفة للمتشي في نحو اضربان^(۳).

ولا ننس كذلك أن يونس كان ذا فكر وتقد، فهو الذي كان يتمنى أن يناقش آدم في خروج ذريته من الجنة، ويوسف في عدم عودته إلى أبيه يعقوب، والزبير وطلحة في خروجها على الإمام علي^(۴)، أما نقه للشعر، فلنا عليه مثال، وهو

(۱) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ۴۹.

(۲) راجع الحلقة المفقودة، ص ۲۹۱، عزواً للمزهر، والملاحظ أن السيوطي في النوع العاشر من المزهر نسب المسألة إلى ابن دريد ۲۱۹/۱.

(۳) ابن الأنباري: نزهة الألباء، ص ۴۷.

(۴) المصدر نفسه، ص ۴۹.

أن مروان بن أبي حفصة عرض عليه قوله:

طرقتك زائرة فحي خبائها

فاستجادها وأمره أن يبتها ورغم أنه فاق فيها أعشى قيس، لأن هذا الأخير
قال في شعره.

فرميته غفلة عينيه عن شايته فاصبنت حبة قلبها وطحالها
وقال يونس - وصدق - إن الطحال لا يدخل في شيء إلا أفسده^(١).

٣ - الأخفش الكبير:

لقد كان الأخفش الكبير، أبو الخطاب من العلماء الذين وثقوا عرى الصلات بين أبي عمرو وابن أبي إسحاق الحضرمي وبين سيبويه. والحديث عنه في الكتاب، وإن كان قليلاً، لا يقاس بما روي عن الخليل ويونس، فإنه مع ذلك يدل على أن سيبويه قرأ عليه، وثبتت مما قاله ووثقه فيما قال. فذكر أنه سأله غير ما مرة، عن لغةبني سليم وأعمالهم للقول بمعنى «الظن»^(٢)، وعرف منه أنهم من يوثق بعريتهم، وسأله عن عدم صحة استعمال «أيهم مررت به»، فقال له «لأن» أيهم حرف الاستفهام، لا تدخل عليه ألف. وإنما تركت ألف استغناء فصارت بمنزلة الابتداء، ألا ترى أن حد الكلام أن تؤخر الفعل في «أيهم رأيت» كما تفعل ذلك بالألف (ألف الاستفهام) فهي نفسها بمنزلة الابتداء^(٣).

وسمع منه شواهد، منها ما هو في باب التنازع، مثل قول المرار الأسي:

فرد على الفواد هو عميداً وسوئلَ لو يُبَيِّنُ لنا سؤالاً
وقد نَعْنَى بها ونرى عصوراً بها يقتادنا الخرد الخدالاً^(٤)

(١) الحلقة المقتودة، ص ٣٠٤ نقلأً عن الموضع، ص ٧٤.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ١٢٤.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ١٢٦.

(٤) المصدر نفسه، ج ١ ص ٧٨.

ومنها في تعليق «حال» في قول اللعين:

أبا الأرجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأرجيز خلت اللؤم والخوار^(١)
 وأنشده في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل قول العاشر بن ظالم:
فما قومي بشعلبة بن سعد ولا بفرازة الشفر الرقابا^(٢)
وروى عنه:

أثوع عدنبي بقومك يا ابن حجل أشابت يخالون العبادا
بما جمعت من حصن وعمرو وما حصن وعمرو والجيادا^(٣)
وحدثه أنه سمع من يوثق بعربيته (وقد تكررت هذه العبارة فيما يُعزى له)
يقول:

كأننا يوم قرئ إنما نقتل إيانا
قتلنا منهم كل فتى أبيض حسانا^(٤)

كما استفسر منه معنى ليك وسعديك، فعرف منه أن ليك من الإلباب وهو
الدلو، وأن سعديك من المساعدة وهي متابعة الأمان^(٥)، وأوضح معنى ~~هـ~~ إذا
خاطبهم الجنّدون قالوا سلّمًا (الفرقان - الآية ٦٣)، وفيها معنى «البراءة»
والتسليم، واستدل له بأن الآية مكية، وبأن المسلمين حينئذ لم يؤمروا بالتسليم
على المشركين، وإنما هو قولهم: لا خير بيتنا ولا شر. وقال إنه قول أمية بن
أبي الصئلت:

سلامك ربنا في كل فجر بريأ ما تغتنمك الذموم

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٠١.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٠٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢ ص ١١١.

(٥) المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٥٣.

أي برأتك رينا من كل سوء^(١).

وأخذ عنه توجيهه فراءة من قال: ﴿وَمَا يُشِيرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام) «قائلاً بوجود وقف بعد قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشِيرُكُمْ﴾». وبعد الوقف جيء بالابتداء بـ«بأن المكسورة»^(٢).

وقليل ما خصصه مورخو النحو لأبي الخطاب الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المعجed، سوى أنهم قالوا إنه من أكبر علماء العربية في عصره، وإنه سمع من العرب في ديارهم، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وإن سيبويه كان من تلامذته.

وهذه الإشارات المقتضبة لا تمثل في الحقيقة الدور الذي قام به أبو الخطاب في إعداد تدوين النحو - والرجوع إلى كتاب سيبويه وتتبع المسائل التي روى عنه تعطي صورة أوضح عن أهمية هذا الدور، وإن كانت روايته عنه لا تتعدي نحوها من الأربعين، لكن قيمة مدلولاتها أعلى من عددها، ذلك أن أبي الخطاب نبه سيبويه على ثلاثة مستويات من اللغة التي تشكل أساساً للسماع: الأولى: مستوى الاستعمال عند من يوثق بعربيتهم وأعطى منه نماذج عددة.

الثانية: لغات تعتبر فصيحة، ولكنها غير مطردة اطراداً تماماً، مثل ما نسب إلى أهل الحجاز في ثنية الكباء، بالواو^(٣)، وكسر عين نعم عند هذيل^(٤) وبعض هذه اللغات غير منسوب إلى قبيلة مخصوصة، مثل الذين يقولون «أرآهم» في مضارع رأيت^(٥)، ومن يقول «راءة» في «رأية»^(٦) ومن يقف على الياء والواو، في مثل رامي وغازي^(٧)، وكالذين

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ٣٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣ ص ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣٨٧.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤ ص ٤٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٥٤٦.

(٦) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٤٦٨.

(٧) المصدر نفسه، ج ٤ ص ١٨٣.

يجمعون أرضاً، على أراضن بوزن أفعال^(١)، ومن يقولون «ثوب» أكياس، يجعلونها مفرداً مثل الأنعام^(٢).

الثالث: هو مستوى استعمال خارج من القواعد العامة وغير معروف إلا عند بعض قبائل العرب، على مستوى لهجات محلية، فذكر أبو الخطاب من ذلك أن فزارة وناساً من قيس وطيء، يقولون في الوقف حبلي، وأفعي^(٣)، «وكيد زيد أن يقوم» و«ما زيل» بدلاً من كاد وزال^(٤)، ومنهم من يقول هيئ وهيئ يعني صبيّة وصبيّة^(٥)، وهي هي الصلة، بدلاً من هي على الصلة^(٦).

وقد اعتبر سيبويه هذه المستويات، فتحدث عن لغة من يوثق بهم، وعن اللغات الفصيحة القليلة، وعن اللغات الرديئة.

ومن الأفكار التي أخذها سيبويه عن أبي الخطاب، فكرة التعليل بالتوهم. وذكر ذلك في الكتاب راوياً عنه مرتين. إحداهما بما قال: وحدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب يتندون هذا البيت:

يَخْدُو نَمَانِي مُولَعاً بِلْقَاجِها حَتَّى هَمَمْنَ بِرَنْقَةِ الإِرْتَاجِ
فقاله إن الشاعر توهם أن ثمانين جمع ثمينة، فلم ينون^(٧)،

الثانية، قوله «وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسرها حيث كانت الدال

(١) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٦٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٣٠.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج ٤ ص ١٨١.

(٤) المصدر نفسه، ج ٤ ص ٣٤٣.

(٥) المصدر نفسه، ج ٤ ص ٤١٢.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان كما قالوا رد يا فتى. وهذه لغة رديئة. وإنما هو غلط كما قال زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضِيَّ
وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِبًا
وقول سيبويه «غلط» يعني به توهّم، دليلاً استشهاد ببيت زهير الذي عطفت فيه سابق بالجر على مدرك، توهّماً أنه قال لست بمدرك^(١).

٤ - الخليل بن أحمد:

حينما نبحث في تطور علم من العلوم، نلاحظ أن نشأته تبرز نتيجة ظروف خاصة، ثم تجد رواده يضعون لبناته شيئاً فشيئاً، غير أن بناءه لا يكمل إلا على يد شخصية فذة تؤصل قواعده الأساسية، وتحكم طرق استثمار فروعه، والذي يقوم بهذا العمل يسمى عادة إمام هذا العلم، وإمام علوم اللغة هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي.

نشأ الخليل مع مستهل القرن الثاني الهجري، وملأ منه برهة ينظر ويقرئ. فكان من نتائج فكره أن أملأ علم النحو على تلميذه سيبويه الذي دونه باستقصاء في كتابه.

كما اخترع الخليل أيضاً علم العروض، ووضع أساس المعجم اللغوي عن طريق عملية حسابية تؤهله أن ينظر إليه ويكانه أول من رسم النظم التي تسير عليها الآلات الحاسبة بعد ألف ومائتي سنة من وفاته. فالآثار التي خلفها هذا العالم العبقري تبرهن على ما نعت به من ذكاء وعلم. فإذا كان من سبقه قد «يضحك من علمهم ويثير الإعجاب ذكاًؤهم»^(٢)، فإن الخليل جمع بين الذكاء والعلم حتى صار مضرب الأمثال فيهما. فلم ينل عالم في عهد الخليل مثل ما نال من ثناء وإطراء. ولم يجمع مؤرخو العربية على التنويه بأحد مثل إجماعهم

(١) المصدر نفسه، ج ٤ ص ١٦٠.

(٢) الجمعي: طبقات الشعراء، ص ٣١.

على التنور به، فيقول عنه أبو الطیب اللغوی: «إنه لم يك قبله، ولا بعده مثله، ولم يكن للعرب بعد الصحابة أذکى منه فكان أعلم الناس، وأفضل الناس وأتقى الناس، فكان مفتاح العلوم ومصرفها»^(۱). واتفقوا أنه كان آية في الذکاء غایة في استخراج مسائل النحو، مع تحلیله بجمعیق الفضائل، فرروا عن سفیان الثوری قوله: «من أراد أن ينظر إلى رجل خلقه الله من الذهب والمسك فلينظر إلى الخلیل»^(۲). وقد ضربوا الأمثال أيضاً بعلمه، فيقول إسحق الموصلي في هجاء الأصمی:

ويزعم أنه قد كان يفتی أبا عمرو ويسأله الخلیل
ويقول النجار في هجاء التوزی :

والله لو كنت الخلیل لما كتبت عليك لفظه^(۳)
أما الحکایات عن ذکائه فتكاد تكون من قبيل الأساطیر، لو لا أن الذين نقلوها تكلموا بجدية واقتئاع، من ذلك أنه استطاع أن يفهم رسالة كتبت باليونانية، مع أنه لم يسبق له معرفة بهذه اللغة، إلا أنه افترض أنها مستفتحة ببسم الله، ومنها أنه تعرف على أخلاط دواء ركب من ستة عشر عنصراً، حينما شئ الآنية التي استحضر فيها الدواء، ولم يفته من الأخلاط إلا واحد. وقيل في سبب وفاته أنه صدمته ساریة حينما كان يفكر في نوع من الحساب، تستطيع المرأة بفضلها أن تحمي نفسها من ظلم القضاة^(۴). ويقول عنه شوقي ضیف: إنه لما لمس اللغة بعصاه السحرية انفتحت أمامه أغلاقاتها وفارقتها طلاسمها^(۵).

وليس من شك أن الخلیل نظر إلى اللغة نظرة جديدة. لقد كانت بين يديه مادة غزيرة، منها ما قرأه على أبي عمرو بن العلاء من مروياته في القراءة

(۱) أبو الطیب اللغوی: مراتب التحورین، ص ۵۴.

(۲) ابن الأباری: نزهة الأباء، ص ۴۷.

(۳) أبو الطیب اللغوی: مراتب التحورین، ص ۹.

(۴) المرجع والصفحة نفسهما.

(۵) المدارس التحوریة، ص ۳۱.

والشعر والغريب، ومنها ما سمعه من عيسى بن عمر من كتاباته النحوية التي يقال إنها بلغت سبعين، وأثنى الخليل نفسه على اثنين منها، وهما «الجامع» و«الإكمال»، ثم سمع من فصحاء العرب في بوادي نجد وتهامة والحجاز، وقارن بين ما سمع وما رأى من جهود سابقيه في بناء الصرح النحوي، كل هذا جعله يخلص إلى أن اللغة صنعت صنعاً منطقياً، مثل له بدار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام. وكل ما وضع فيها من رسوم وحدود وأبواب، جاء لعلل قامت في عقول العرب وإن لم تنقل عنهم لأنهم نطقوا على سجيتهم وطبياعهم^(١).

فاستطاع الخليل في الأخير، أن يستنبط مقاييس التركيب العام للكلام العملي، وأن يفحص مادته التي صيغ منها وهي الحروف، ولبناته التي شيد منها وهي الكلمات، ونسقه المميز وهو التركيب الإعرابي. مرتكزاً في تحليله على الأساليب المطردة التي تعتبر نموذجاً مختاراً للاستعمال الصحيح، وحكم بالشندوذ على ما سواه، مبرزاً العلاقة بين تغير صور التراكيب اللغوية وبين معنى الكلام. وفيما يلي نماذج مقتضبة حول أعماله على مستويات الحروف، والمقاطع والكلمات والجمل.

أ) اعتبار الحروف:

عندما قرر الخليل تصنيف كتاب العين لاستيعاب مفردات اللغة العربية اعتمد على اعداد حروف الكلمة، مع تبديل مواضع حروفها حسب الحالات الممكنة حسائياً، وسميت هذه العملية بالاشتقاق الكبير، مثل علم، عمل، معل، ملع، لعم، لمع، ثم بين المستعمل والمهمل من هذه المفردات وابتداً بحرف العين لأسباب تعود إلى طبيعة هذه الحرف من حيث مخرججه وصفاته، ولهذا العمل صلة واضحة بالتفكير في دراسة مخارج الحروف كلها، واستظهار صفاتها، وهكذا لأول مرة، ضبطت مخارج الحروف وعرف منها ما هو حلقي، ولهوي،

(١) الزجاجي: الإيقاص، ص ٦٥.

وشفوي بالخ، وما يوسم بالجهر والهمس والاستعلاء والانسفال، والثدة والرخاوة ونحوها.

وعلى غرار ما ضبطت للمستمع، استكمل كذلك ضبطها للقارئ، إذ أتم الخليل عمل أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم، فوضع الشكل المتعارف بعلامات الفتح والكسر بخط فوق الحرف وتحته، بدل النقط، وجعل الضم واواً صغيرة ووضع علامات الأمداد، فنشأ عن هذا العمل ضبط أصوات اللغة ورسم حروفها على صورة، جعلت في وسع القراء أن يحفظوا كيفية اللغة من ذلك التاريخ إلى يومنا هذا، وقد يكون هذا من أسرار معجزة حفظ القرآن الحكيم، حيث شمل هذا الحفظ رسمه وأدائه^(١).

ب) اعتبار المقاطع:

انتبه الخليل، أثناء تحليله لأجزاء الكلمة أنها لا تتألف من أجزاء بسيطة، وهي العروض التي تكون الوحدات الصوتية، بل إن فيها وحدات أخرى وهي المقاطع، فعبر عنها بالأسباب والأوتاد في وضعه لعلم العروض، ولاحظ أن منها ما هو ذو مغزى إيقاعي فقط، إذا كان المقطع جزءاً لا يتجزأ من الكلمة المجردة، ومنها ما يدل على معنى زائد في الكلمة سواء كان هذا المقطع لفظاً مستقلاً كمعاني العروض، أو كان من زوائد الكلمة التي تغير معناها في صيغتها الأصلية، مثل: «في» من «فيهم»، والسين والتاء من «استحسن».

وفي اعتباره للمقاطع، رأى أنها قد تجتمع في بعض الأحيان لتؤلف كلمة مركبة فقال: إن «لن» أصلها «لا أن»^(٢) وإن «مهما» مؤلفة من ماما وأبدل ألف «ما» الأولى هاء لتسهيل الأداء اللفظي^(٣)، وقال: إن «هلم» مركبة من هاء التبيه و«لم» التي بمعنى أقبل^(٤) وإن هذه التغييرات وقعت نتيجة كثرة الاستعمال.

(١) شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ٣٥ نقاً عن الجزء المطبوع من كتاب العين.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٣ ص ٥.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٥٩.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٥٢٩.

ومما روي عنه قوله أن ليس أصلها «لا أيس»^(١). ومن الغريب أن لهذه الفكرة شواهد في عدة لغات غير العربية.

ج) مستوى الكلمة:

أما على مستوى الكلمة، فقد عمل الخليل على تحديد مجموع حروفها وصيغها، وهذا ما قاده إلى استبيانه عدة مفاهيم جديدة وضع لها ما تقتضيه من ضوابط.

فمن هذه المفاهيم التفرقة بين أصول الكلمة وزوائدتها التي بينها ابن أبي إسحاق، وأوضح الخليل تأثير هذه الزوائد على قواعد الصرف ومنعه، وعلى صيغ الثناء وجム التكسير، وعلى أمثلة التصغير^(٢).

فوطد قاعدة وضع الأوزان من حروف لفظة « فعل» لمقابلة أصول الكلمة، مع إبراد الحروف الزائدة بلفظها. ونرى هنا منهج الخليل في التجريد والتعميم، في استعمال هذه الحروف كآلات قياسية، تميز الأصول من الزوائد، مثل ما استعملها في الأوزان العروضية.

ومن هذه المفاهيم استطيط إعلال الكلمات أي إيدال بعض حروفها ببعض، واستطاع أيضاً أن يضع لهذا الإعلال ضوابط حرفية تحكم قواعد الإيدال، والإدغام، والفك، والتغيرات التي تجري على الكلمة بسبب اللواحق، وصلاتها بحروف الإعراب، وعوامل البناء.

كل هذا يجعلنا نعتقد أن الخليل انتقل بال نحو من المرحلة الوصفية إلى تأسيس المعايير التي اعتمدت الاطراد، وفتحت الطريق أمام القياس والتحليل.

د) مستوى التركيب في الجملة:

قد لاحظ الخليل أن ل الكلام العربي نسقاً يسير على قواعد محكمة، فعمل

(١) لسان العرب مادة ليس.

(٢) سيريه: الكتاب، ج ٣ ص ٢٠٥.

على بيان تلك القواعد استقراء من سماع فصيح اللغة، وعلى توضيح علل أقيمتها وإبراز العوامل المؤثرة في إعرابها.

ولقد سبق أن أشرنا إلى دور ابن أبي إسحق الحضرمي في مذ القياس وشرح العلل، وهو ما عنيا به تثبيته للقياس الأصلي والنظيري في اللغة، وهذا هو النسق الذي شبهه الخليل بالبناء المحكم. ثم إن الخليل تجاوز ما أقره سابقه فجاء بفكرة القياس التعليلي.

لقد نظر إلى اللغة نظرة شاملة فافتراض أن قواعدها معللة بأسباب معقوله. فمن هذه القواعد الأصلية، أن الإعراب مقياس في الأسماء، وأن البناء مقياس في الأفعال. وأن هذه القاعدة لا تتغير إلا لعلة عارضة مثل شبه الاسم بالحرف، وشبه الفعل بالاسم^(١)، ومنها أن التعريف لا يحتاج إلى أداتين، من أجل ذلك امتنع أن نقول «يا الغلام» لأن النداء وحده في معنى التعريف^(٢). ومنها أيضاً أنه لا يجوز لك أن تندب من لا تعرف، فامتنع أن يندب المنكور لأنّه مبهم^(٣). ومن هذه القواعد القياسية امتناع العطف على جزء من الكلمة، مما يجر إلى منع العطف على ضمير الرفع المتصل، فلا يجوز عنده قول: «فعلت وعبد الله» للتتصاق الضمير بالفعل، وإحداثه تغييراً في بنية الكلمة، بل اسكن اللام فيها، فصارت مع الضمير كلمة واحدة^(٤). لكنه صح أن يقال: «ما أشركنا ولا آباؤنا»، بسبب الفصل بـ «لا» بين الفعل والمعطوف. واعتباراً لهذه القاعدة منع الخليل العطف على ضمير الخفظ دون إعادة الخافض قائلاً إن الضمير هنا بمثابة التنوين^(٥)، وهي من المسائل التي خالقه فيها ابن مالك إذ يقول في الخلاصة في باب العطف.

(١) الزجاجي: الإيضاح، ص ٧٧.

(٢) سيريه: الكتاب، ج ٢ ص ١٩٧.

(٣) سيريه: الكتاب، ج ٢ ص ٢٢٨.

(٤) المصدر والصفحة نفسها.

(٥) سيريه: الكتاب، ج ٢ ص ٣٧٨.

وَعَوْدُ خَاقِنٍ لَّذِي عَظَفَ عَلَى ضميرِ خفْضٍ لازماً فَذْ جُعِلا
وَلِيَسَ عَنِّي لازماً إذْ فَذْ أَتَى فِي النَّظِيمِ وَالنَّثِيرِ الصَّحِيحِ مُثْبِتا
وَيُشَيرُ إِبْنُ مَالِكَ إِلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةَ بْنَ حَبِيبِ الْزِيَاتِ ﴿وَأَنَّقُوا أَهْلَهُ الَّذِي نَسَأَلُونَ يِهِ
وَالْأَرْجَامَ﴾ (النساء - الآية ۱)، وَإِلَى قِولِ الشَّاعِرِ:

فَالْيَوْمَ قَرِبَتْ تَهْجُونَا وَتَشَتَّمْنَا فَأَذْهَبْتْ وَمَا بَكَ وَالْأَيَامُ مِنْ عَجَبٍ
هـ) العوامل:

والإعراب عند الخليل ليس وضعاً اعتباطياً يقع دون أسباب معينة، لذلك أكد أن نسق الكلام لا يتغير إلا بسبب تأثير عوامل خاصة، واستخلص وجود أربعة أقسام من العوامل منها ما هو ظاهر، أو معنوي، أو محذوف، أو مفترض.

- العامل المعنوي:

قد يكون العامل المعنوي يتمثل في الوضع الأصلي للكلام قبل وجود العوامل الأخرى، ولذلك فهو الذي يعمل في المبتدأ، وفي المضارع المعرّب والعجرد من التواصب والجوازم، ولا ربط له بالاستناف ويدمه الكلام استحق أن يكون «العالم الأول» الذي يستمد تأثيره من معناه ولذلك يسمى «العامل المعنوي»^(۱).

- العوامل الظاهرة:

مثل الأفعال، والنواصخ الفعلية والحرفية، وأدوات الشرط والجزاء، وحرروف المعاني، وهذه العوامل تؤثر حسب رأيه في جميع أجزاء الجملة. فالفاعل والمفعول كلاهما معمول للفعل، والنواصخ تعمل في المبتدأ والخبر وأدوات الشرط تعمل في الشرط والجزاء. وهذا يدل على أمرين، أحدهما اعتباره لقوية العامل الظاهر في معموله، الثاني اعتباره أن الجملة وحدة متماضكة، مرتبطة العناصر، ويظهر هذا في قوله: إن ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا نَجَّلَ﴾ وما خلق الذكر

(۱) المصادر نفسه، ج ۲ ص ۳۸۲.

وَالْأَنْقَبَ (الليل) عطف على الآية الأولى. وليس قسماً مكرراً، لأن كل قسم يحتاج إلى جواب^(١).

- العوامل المحذوفة:

وإذا ما رأينا تأثيراً في الإعراب، دون ظهور العوامل، فإن الخليل يدعو إلى تقديرها استناداً على دلالة السياق. ولذلك قدر الحذف في الأمثلة التالية، ففي قول الشاعر:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُخْصَلَةِ ثَبِيتٍ^(٢)
فقال إن «رجلًا» نصبت بـ«أرونني» محذوفة، ومثله:

وَأَوَيْ إِلَى نِسْوَةِ عُطَلٍ وَشُعْنَا مَرَاضِيَعَ مِثْلَ السَّعَالِي^(٣)
وقد يجب الحذف في بعض الحالات، مثل حذف «أن» الناصبة بعد حتى وبعد اللام، والواو، والفاء، في مواضيع معروفة. وجعل الخليل «إذن» مثلها غير أن سيبويه خالفه وقال إنها تنصب بنفسها دون اللجوء إلى تقدير «أن»^(٤). وذكر في قوله تعالى: **وَأَنَّهُمْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ** (النساء - الآية ١٧١) إن «خيراً» نصبت بفعل يترك إظهاره^(٥) وأن «حناينك» مفعول مطلق من فعل محذوف دائماً.

- العوامل المفترضة:

وإن لم يكن للإعراب عامل أساسى كالمعنى، أو عامل ظاهر أو محذوف يسهل تقديره، فإن الخليل لا يتخلى عن نظرية العامل، ويلجأ حينئذ إلى ما يمكن أن نسميه بالعوامل المفترضة. ومنها النصب على الترجم، والدعاء،

(١) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٥٠١.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٢ ص ٣٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٦٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٨٢.

والمدح والذم. وقد رأينا أن يونس كان يشير إلى بعضها في توجيهه قراءة **»الْمَحْمُدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾**. غير أن الخليل قام بعملية التعميم فيها، منها على الفرق بين ما هو استثناف، وما هو طلب، وسنرى تطبيق الفكرة عند سيبويه.

ومن هذه العوامل الخليلية، نزع الخافض، وهو لا يعمل إلا النصب، ومنها كذلك «التوهم» الذي سبق ذكره في معرض الحديث عن أبي الخطاب. وقد زاده الخليل شرحاً واستعمالاً، وبه فسر عدة استعمالات منها مثلاً قول الشاعر:
إِنْ تَرَكُبُوا فَرُوكُوبُ الْخَلِيلِ عَادُّنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فِيْنَا مَغْشَرُ نُزُلٍ^(١)
وقال إن العربي في بعض الأحيان يتوهם أنه تلفظ بما كان ينبغي أن يقول وبذلك يفرق الخليل بين الخلط، والخطأ، والتوهم.

هذا وإن فكرة تنوع العوامل عنده جعلته يجيز عدة احتمالات في توجيهه الإعراب. فلنك مثلاً أن تقول: هذا رجل صدق معروف (أو معروفاً) صلاحه. تنصب «معروفاً» على الحال، وترفعها نعتاً. ومن هذا النوع، «يا زيد الطويل، يا تميم أجمعون أو أجمعين»^(٢).

وموجز القول أن الخليل جمع ثروة ضخمة من علوم اللغة، اكتسب أصولها باستيعاب كل ما استطاع أن يسمع، ونماها بتفكير أتاح له أن يستبطط ما لم يسمع. لقد تلقى معلومات أبي عمرو بن العلاء في المسموع ومعارف ابن أبي إسحق الحضرمي في المقاييس التحوية، فصاغ الجميع في شكل علم متكملاً محكم الصنعة فاخترع للغة معجماً شاملًا وجعل من النحو علمًا قائماً.

واقسم النحويون من بعده هذه الثروة، فكان نصيب الأسد منها ل תלמידه سيبويه الذي ملا حياضه من معين الخليل. وإذا كان هذا التلميذ ظل وفيما لاستاذه. معترضاً بفضله، ومصرحاً بما أخذ عنه، ولم يخالفه إلا في مسائل قليلة

(١) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٥١.

(٢) سيبويه: الكتاب، ص ١٨٤.

جداً، فإن الذين جاءوا من بعده استبدلوا سبويه بالخليل فنسبوا لصاحب الكتاب جل ما كان لأستاذه. ولم يدعوا للخليل إلا جميل الذكر والثناء. ثم اختطف منه كتاب «العين» فقالوا: إن الليث بن عاصم هو الذي أكمله، واستغله محمد بن دريد في جمهرته حتى قيل عنه:

ابن دريد بسفره، وفيه عيّي وشارة
ويدعى من جهله وضع كتاب «الجمهرة»
وهو كتاب «العين» إلا أنه قد غيره

فلم يبق للخليل من أعماله الإبداعية إلا علم العروض الذي حاول الأخفش الأوسط أن يشاركه فيه. ومع هذا فلم يسع الجميع إلا الإجماع على أن الخليل هو إمام النحو وأن النحو هو علم الخليل، ولعل هذا ما عنده المبرد حين يقول:

لم يدر ما علمُ الخليل فيقتدي ببيان ذاك ولا حدود المنطق
بيد أن الرواة سطوا على علم الخليل، فنسبوا لغيره ما له، ونسبوا إليه ما
ليس له، مثل «كتاب الجمل» المنحول عليه، والذي يرد فيه العزو إلى الخليل
وإلى علماء متأخرین عنه^(١).

٥ – ظاهرة كتاب سبويه:

أ) مؤلف الكتاب:

لقد رأينا أن الخليل بن أحمد هو العبرقي الفذ الذي استكمل تنظير علوم اللغة العربية وإراسمه قواعدها، لكن الفضل الأكبر يعود إلى تلميذه سبويه الذي جمع هذه الأفكار ورتبتها في مدونة تعارف أهل الفن بتسميتها بـ «الكتاب».

(١) راجع كتاب «الجمل» العزو للخليل بتحقيق فخر الدين قباوة.

والنحوة حينما يشيرون إلى الكتاب، فإنهم ينظرون إليه، وكأنه «المعجزة» النحوية التي ليس لأحد أن يأتي بمثلها.

وليس من شك أن الكتاب ثروة علمية فريدة، إذ أن جمع حصيلة قرن من ثمرات تفكير العلماء الذين سبقوه من أبي الأسود إلى الخليل.

ويتفق معاصروه أنه كان أميناً في نقله ودقيقاً في منهجه حتى أن يونس الضبي، لما نظر في كتاب سيبويه قال: يجب «أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عنِّي»^(١).

اعتمد المؤلف في كتابه أساساً على ما أخذه من الخليل حتى قيل عنه إنه جمع ألف ورقة من علم الخليل، فتارة يذكره باسمه قائلاً: «وزعم الخليل» (ولفظة زعم لا تدل على التشكيك)، وتارة يقول «وسائله» والإضمار هنا يدل على استمرار حضور الأستاذ في ذهن تلميذه، كما أنه روى عن يونس بن حبيب الضبي تحوا من ماتني مسألة، وعن أبي عمرو بن العلاء زهاء أربعين، وقرابة العشرين عن عيسى بن عمر، ونصفها عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وروايته عن هؤلاء الثلاثة أكثرها عن طريق يونس.

وظهر الكتاب موسوعة في النحو والصرف واللغة إذ أنه لم يقتصر على رسم أشكال وقوالب متحجرة، بل هو عرض يزخر بالأمثلة الحية، مبرزاً الصلة العضوية بين النظريات النحوية والاستعمالات اللغوية، فأذن بانطلاق هذا الفن انطلاقاً حرة، أوحت إلى الذين جاءوا من بعده أن يسيروا في طرق متعددة، فعنهم من رکز جهده على استخلاص القواعد الأساسية، وثبتت عللها وقياساتها جاعلاً من النحو علمًا منطقياً مستقلاً، ومنهم من حرص أن يستشف منه أسرار اللغة العربية وبيانها، وكل من أولئك وهؤلاء يجد في الكتاب مرتكزاً يستمد منه ما يريده، ولقد بلغ الإعجاب بدراسةه أن الجرمي ذكر أنه ظل ثلاثين سنة يفتني في الفقه من كتاب سيبويه^(٢).

(١) الزبيدي: طبقات النحوين، ص ٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

وكتاب من هذا النوع، أنشئ في هذه المرحلة من تطور العلم، لا ننتظر منه أن يكون سهلاً على كل قارئ، هذا ما يعبر عنه العلماء بقوله لمن يريده دراسته «هل ركبت البحر» مثل ما كان يروي عن المبرد^(١). والشبه واضح بين البحر وبين الكتاب، فهو خضم، زاخر صعب، ولا غرو أن يعتقد النحاة أن اسم «الكتاب» صار علماً على هذا المصنف الفريد، أنه فريد في عصره وفي شكله.

ولا غرو أيضاً أن يعتقد مناهضوه في المدرسة الكوفية، أنه ليس في إمكان شخص واحد أن يقوم بمثل العمل العظيم. ويروى عن بعضهم قوله إنه قد اجتمع على صنعه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه^(٢). ولا غرو كذلك أن يسميه أتباعه من البصريين «البحر» حتى إن المازني الذي تخرق هذا الكتاب في كمه يقول «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستع^(٣)».

هذا الكتاب شغل الناس طيلة قرون، فيقال إن الفراء، وهو من خصوصاته، مات والكتاب تحت وسادته. وكان أبو الطيب اللغوي يسميه «قرآن النحو» ويقول السيرافي عنه «إنه لم يسبق إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده»^(٤)، ومن أبلغ ما قيل فيه وفي مؤلفه قول الزمخشري:

ألا صلّى الله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر
فإن كتابه لم يغرن عنه بنو قلم ولا أنداء منبر^(٥)
والعناية المتواصلة التي أولاها النحويون لهذا الكتاب تعود إلى العوالم
التالية:

أولاً: وضعه التاريخي إذ أنه أول ما وصل إلينا من المؤلفات النحوية.

(١) راجع ابن النديم: الفهرست ٨٣، وابن الأباري: التزهدة ص ٥٥.

(٢) ابن النديم: الفهرست ص ٨٢.

(٣) ابن الأباري: التزهدة ص ٥٦.

(٤) السيرافي ص ٦٤.

(٥) البيوطى: بقية الوعاة ج ٢ ص ٢٦٦.

ثانياً: شموليته للمعارف النحوية، فهو موسوعة في النحو والصرف، وأبينة الكلام العربي.

ثالثاً: اتفاق معاصريه على أمانته في النقل.

رابعاً: أسلوبه المتميز وإن كان في بعض الأحيان لا يخلو من تعقيد وغموض حتى أنه احتاج إلى شروح كثيرة ما استطاعت كلها أن تستنفد جميع طاقات هذا المصنف^(١).

ولقد كان الأخفش الأوسط والمازني والجرمي والسيرافي والأعلم والرمانى من بين الذين اجتهدوا في شرحه وتبيين نكته، ومع ذلك فإن السيرافي الذي كاد أن يستكمل شروح من سبقه قال عن «باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور»:

هذا الباب فيه صعوبة وقال الزجاج: «هذا الباب لم يفهمه إلا الخليل وسيبوه»^(٢)، وفي هذا المقال مثال عن الصعوبات التي تواجه قارئه اليوم.

وسوف نحاول بيايجاز كبير أن نستعرض أهم ملامح هذا الكتاب، ونبين بعض الأمثلة التي نعتقد أنها من «المقاليد» المعينة على فتح أبوابه، اعتباراً أن غموضه يتمثل في عدة مواضع منها: المصطلحات التي اعتمدتها والأمثلة الشرية وبعض الشواهد الشعرية التي جعلها حُججاً للقواعد التي بناءاً عليها.

ب) مصطلحات الكتاب:

الخبر = المسند:

ففي الكتاب، يعبر سيبوه عن خبر المبتدأ بلفظ «المسند» حيث يقول «هذا باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يعني واحد منها عن الآخر فمن ذلك

(١) راجع دراسة كوركيس عواد - سيبوه إمام النحاة في آثار الدارسين ص ٣٦.

(٢) سيبوه: الكتاب، ج ١ ص ٣٨٤ الهاشم رقم ٣.

الاسم المبداً والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك. وهذا أخوك^(١).

التوکید = التکریر والصفة:

والتوکید المعروف، يطلق عليه في بعض الأحيان اسم «التکریر» وذلك في قوله: «ونقول مررت بزید بن عمرو إذا لم تجعل الابن وصفاً ولكنك تجعله بدلاً أو تکريراً كأجمعين»^(٢). وفي بعض الأحيان قوله في «باب ما يتضمن أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم، وذلك قوله مررت بهم أجمعين». أو صفة حيث يقول «وأما كلهم وجميعهم، وأجمعون، وعامتهم وأنفسهم فلا يكون أبداً إلا صفة»^(٣).

المقصور = المنقوص:

و«المقصور» يسميه بـ «المنقوص» فيقول في باب ثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف. ومثل له بالعصا والقفاء والرضا^(٤).

و«المنقوص» المتعارف عليه يقول عنه: «هو ما آخره ياء تلي حرف مكسورة، بدون أن يضع له اصطلاحاً خاصاً. إذ يقول هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرف مكسوراً إلى هذه الباء مثل: هذا قاضي، وهؤلاء جواري»^(٥).

الإضافة = النسب:

وهنا يقول «هذا باب الإضافة» وهو باب النسبة وبسط فيه أحكام النسب المعروفة، وسمى ياء النسب بباء الإضافة^(٦).

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٧٧.

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣٩٠.

(٥) سيبويه: الكتاب، ج ٢.

(٦) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣٣٥.

الأسماء المبهمة = أسماء الإشارة:

وأسماء الإشارة في الكتاب تسمى الأسماء المبهمة^(١).

ج) ترتيب الكتاب وعناوينه:

جمع سيبويه في كتابه مباحث النحو والصرف، في قسمين متباعين، ولكن ترتيبه لأبواب النحو يختلف عما اعتدنا أن نراه اليوم في كتب النحو. أذكر عندما وقع الكتاب بين يدي لأول مرة، في طبعة قديمة مبتورة الأول، قلت لأحد أساتذتي: لقد رأيت كتاباً في النحو لم ألف صنعيه، فقال لي: هل قدم النحو فيه متناثراً؟ قلت: نعم، قال: ذلك كتاب سيبويه ، إنه يبدو وكأنه متناثر لأن الدارسين تعودوا على ترتيب معين، يصنف الأبواب بعد الكلام عن الإعراب والبناء، والتنكير والتعريف، المرفوعات والمنصوبات، وال مجرورات. أما في كتاب سيبويه فنلاحظ كثرة الأبواب، وعدم وجود الفصول، وطول العناوين والغموض في العلاقة بين العنوان والمتن.

ولقد تنبه دارسو الكتاب، قديماً وحديثاً، لهذه الصعوبات وتناولوها بالشرح والتفسير. وكان من اهتم بتعديل العناوين الرمانية في شرحه للكتاب، وسنتي ذلك في الفصل المخصص له^(٢).

ومن المحدثين اهتم علي النجدي ناصف ببيان الأسس التي رُتب الكتاب على أساسها. فأوضح أنه بدأ بالمقدمات^(٣)، إذ تكلم عن أقسام الكلمة، وعن علامات الإعراب وعن أحوال اللفظ مع المعنى اختلافاً واتفاقاً، وعن علاقة المعنى في استقامته واستحالته وفي حسته وفي قبuge بتأليف الكلام، وعما يحتمل الشعر من الفrarان.

(١) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) راجع النجدي: سيبويه إمام النحاة، ١٠٣ و ١٧٥ وما بعدهما.

ثم بين أن الترتيب بعد هذه المقدمات، كان على أساس العوامل، لا على نسق المعمولات، إذ بدأ الكلام عن الأفعال في لزومها وتعديها، وفي بنائها للفاعل، وفي بنائها للمفعول، وفي تنازعها واشغالها، وفي إلغائهما، وفي تمامها ونقصها، وفي حذفها وذكرها، وتكلم على إعمال المصدر والمشتقات وأسماء الأفعال، وليس من البديهي الوصول إلى هذه التيجة لأن عنوانين هذه الأبواب تبدأ غالباً هكذا:

- باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر (الفعل المتعدد ولزومه).
- باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفعل الفاعل والمفعول فيه شيء واحد (كان وأخواتها).
- باب النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك (التابع).
- باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده (إن وأخواتها).
- باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفًا في حرف.

ويزيد على النجدي، إن الفكرة التي كان سببها يرعاها ويصدر عنها في تنويع مباحث النحو وترتيب أبوابه، مدارها العامل أولاً وأخيراً، لأنه نظر في الجملة حين تكلم عن المسند والمسند إليه فإذا هي فعلية واسمية، فتكلم عن الفعل المذكور وما حمل عليه من العمل. وعنى بذلك المرفوع في حالة المماثلة من الفاعل ونائه واسم كان وأخواتها، والمرفوع في أصله من منصوبات ظن وأخواتها، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والمذكور وأنواع ما ينصبان من المفعولين وعن استعمالات المصدر وما حمل عليه... ثم تكلم عن عامل الجر وطبق أعماله على التتابع.

ثم انتقل إلى النوع الآخر من الجملة الاسمية، فتكلم عن الابتداء ونواسه واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منها في العمل.

ولاحظ على النجدي وجود بعض الأبواب في مواضع ليست بينها علاقة، كوضع القسم وحروفه بين التصغير ونون التوكيد دون أن تظهر الصلة بين هذه الأبواب، وقد يكون هذا من عمل النسخ، أو نتيجة لعدم مراجعة نهائية من قبل سيبويه لتنظيم الكتاب مما حدا ببعض المؤرخين أن يقول: «إن سيبويه لم يتم تنفيذه بدليل خلوه من مقدمة ولتدخل أبوابه».

د) أبنية الكتاب وأمثلتها:

إننا نجد في الكتاب مجموعة من الأبنية اللغوية، يفسرها المؤلف في باب من الكتاب، ثم يفترض أن هذا التركيب أصبح صيغة مفهومة الحكم، فيتمثل بها في الأبواب اللاحقة مع إشارة قد لا يستوعبها غير الذي وقف على الفقرة التي تضمنت إيضاح الحكم.

والأمثلة التالية التي استعملها سيبويه تدل أنه أراد أن يقدم النموذج الموثوق به في عصره وفي المنطقة المحيطة بيادته (البصرة)، ومنها ما سمعه بنفه، ولقد روى أكثرها عن أستاذه الخليل، الذي رأينا أنه بقي أربعين سنة في قبائل العرب المعتمدة في نجد والحجاز وتهامة، وأفرغ أربعين قتيلاً جثراً، ثم إن سيبويه في كتابته عن العرب قام بعملية انتقاء، معتمداً فيها على آراء الخليل وابن أبي إسحق ويونس، وأبي الخطاب الأخفش الكبير، وعلى آرائه الشخصية. ومن أمثلة هذه الأبنية:

● صيد عليه:

ففي باب يكون فيه المصدر حيناً (ظرفاً) لسعة الكلام والاقتصار (والسعة قد تعني الحذف). يقول سيبويه: وذلك قولك متى سير عليه؟ فيقول مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان وصلة العصر، فإنما هو زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار.

وأن قال: كم سير عليه؟ فكذلك، وإن رفعته (يعني الجواب) أجمع كان عربياً كثيراً، ويتتصبّ على أن يجعل «كم» ظرفاً، وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من «صيد عليه يومان» و«ولد له ستون عاماً».

وادراك معنى هذه الفقرة يتوقف على معرفة ما يعني المصطف:

أولاً: بالظرف، وهو الحين، الذي يتتصبّ فيه الاسم.

ثانياً: إنه يعني بالسعة والاختصار، التجوز في الألفاظ بالحذف إذا كانت الدلالة واضحة، مثل «أسأل القرية»، و«الليلة الهلال».

ثالثاً: إن الفقرة تحيل إلى باب سابق وهو باب استعمال الفعل في اللفظ لا المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار ويمثل له سيبويه بقوله «كم صيد عليه؟». فيقول صيد عليه يومان، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنها اتسع واختصر... ومن ذلك أن تقول كم ولد له؟ فيقول ستون عاماً. فالمعنى ولد له الأولاد، ولد له الولد ستين عاماً، ولكنه اختصر وأوجز.

ويفسر المؤلف الحالات التي تكون فيها «كم» ظرفاً، وجوابها متتصبّ أو تكون غير ظرف وجوابها مرفوع.

ثم يتكرر هذا التركيب في عدة أوجه، في جواب متى وأين، وتعود القاعدة الأساسية على حكم الجملة الأولى، وهي «كم صيد عليه؟» وعلى جوابها^(١).

● يا تيم تيم عدي - يا طلحة أقبل - لا أبا لكم:

يقول سيبويه في باب ما يعمل فيه الفعل، فيتصبّ وهو حال وقع عليه الفعل وليس بمحض فعل: «وسمعنا من العرب من يقول، من يوثق به، اجتمعت أهل اليمامة، لأنّه يقول في كلامه، اجتمعت اليمامة فأنت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ يكون لى ما يكون عليه في سعة الكلام».

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ٢١١ وما بعدها.

ومثله في هذا: يا طلحة أقبل، لأن أكثر ما يدعوه طلحة بالترخيم فترك الحال على حالها، ويا تيم تيم عدي أقبل: وقال الشاعر جرير:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيُّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمُرٌ^(١)
 ويقول مرة أخرى، هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قوله: يا زيد زيد عمرو، ويا زيد زيد أخيانا. زعم الخليل رحمة الله ويونس أن هذا كله سواء. وهي لغة للعرب جيدة وقال جرير:
 يا تيم تيم عدي إلخ.

وقال الخليل - رحمة الله - هو مثل «لا أبا لك» قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة - أي حرف الجر - قال لا أباك فتركه على حاله الأولى واللام هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عدي... وكذلك قول الشاعر إذا اضطر:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِظَ فَانْشَرَاهُوا
 إنما يريد «يا بؤس الحرب» وكان الذي يقول: يا تيم تيم عدي...، وزعم الخليل رحمة الله أن قولهم «يا طلحة أقبل» يشبه يا تيم تيم عدي من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا فلما أحقروا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء، وقال النابغة:
كَلِبِنِي لَهُمْ يَا أَمَيْمَةَ نَاهِبِ وَلِيلِ أَقَابِيِهِ بِطَبِيِّ الْكَوَاكِبِ
 فصار يا تيم تيم عدي اسماء واحدا، وكان الثاني بمنزلة الهاء تُحذفُ مرة ويجاء بها أخرى والرفع في طلحة ويا تيم تيم عدي القياس.

فالقياس يقتضي ضم «تيم» في النداء، لكن لما ثني وأضيف ترك على حاله وكأنه اسم واحد. لأنه - لو حذف لفظ - «تيم» الثانية لكان القياس الفتح، وفتحت كذلك التاء في طلحة وأميمة، لأنهما كثيراً ما تُحذف، في الترخيم،

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٥٣.

والترخيص كثير في النداء، ولما أعيدت الناء بقيت الحاء في طلحة مفتوحة، والميم في أميمة، وتبعتها الناء فيهما، كما ترك التنوين في «لا أبا لك» لأنه لو حذف اللام لصار القياس عدم التنوين، ولما زيدت اللام ترك التعبير على حاله، لأنه دعاء يكثر على الألسنة، مثل كثرة النداء^(١).

ومرة ثالثة يعود سيريـه إلى هذا المثال، وذلك ضمن الكلام على المنفي بلا، فيقول: «هذا بـاب المنـفي المضـاف بـلام الإضافـة»، وهو يعني بـلام الإضافـة لـام الجـر.

اعلم أن التـنوين يقع من المـنـفي في هـذا المـوـضـع إـذ قـلت لا غـلام لـك كـما يـقع من المـضـاف إـلى اـسـمـ، وـذلك إـذ قـلت لا مـثـلـ زـيـدـ، وـالـدـلـيل عـلـى ذـكـ قولـ العـربـ: لا أـبـاـ لـكـ وـلاـ غـلامـيـ لـكـ وـلاـ مـسـلـمـيـ لـكـ. وـزـعـمـ الـخـليلـ - رـحـمـهـ اللهـ - أـنـ التـونـ إنـماـ ذـهـبـتـ لـلـإـضـافـةـ، وـلـذـكـ أـلـحـقـتـ الـأـلـفـ الـتـيـ لـاـ تـكـوـنـ إـلـاـ فـيـ الإـضـافـةـ. وـإـنـماـ كـانـ ذـكـ مـنـ قـبـلـ أـنـ العـربـ قـدـ تـقـولـ لاـ أـبـاكـ فـيـ مـعـنـيـ لـاـ أـبـاـ لـكـ، فـعـلـمـواـ أـنـهـمـ لـوـ لـمـ يـجـيـعـواـ بـالـلـامـ لـكـانـ التـنـوـينـ سـاقـطـاـ كـسـقـوـطـهـ فـيـ: لـاـ مـثـلـ زـيـدـ. فـلـمـ جـاءـواـ بـلامـ الإـضـافـةـ تـرـكـواـ الـاسـمـ عـلـىـ حـالـهـ قـبـلـ أـنـ يـجـيـءـ الـلـامـ إـذـ كـانـ الـمـعـنـيـ وـاحـدـاـ وـصـارـتـ الـلـامـ بـمـنـزـلـةـ الـاسـمـ الـذـيـ ثـنـيـ بـهـ فـيـ النـداءـ وـلـمـ يـغـيـرـواـ الـأـوـلـ عـنـ حـالـهـ فـيـ النـداءـ وـلـمـ يـغـيـرـواـ آخـرـ طـلـحةـ عـمـاـ كـانـ عـلـيـهـ قـبـلـ أـنـ تـلـحقـ، وـذـكـ قـوـلـهـمـ:

كـلـيـنـيـ لـهـمـ يـاـ أـمـيـمـةـ نـاصـبـ

ومـثـلـ هـذـاـ الـكـلـامـ قـوـلـ الشـاعـرـ إـذـ اـضـطـرـ:

يـاـ بـؤـسـ لـلـجـهـلـ خـسـرـارـاـ لـأـقـوـامـ^(٢)

فـنـلـاحـظـ فـيـ هـذـهـ الـفـقـراتـ أـنـ سـيـبـويـهـ اـسـتـخـلـصـ قـاـعـدـةـ مـضـمـونـهاـ أـنـ العـربـ حـيـنـمـاـ يـكـثـرـونـ مـنـ اـسـتـعـمـالـ اـسـمـ فـيـ النـداءـ أـوـ فـيـ الدـعـاءـ، يـتـرـكـونـهـ عـلـىـ حـالـهـ، وـإـنـ اـقـضـيـ الـقـيـاسـ تـغـيـرـهـ طـبـقاـ لـعـوـاـمـلـ أـخـرىـ.

(١) سـيـبـويـهـ: الـكـتـابـ، جـ ٢ـ صـ ٢٠٥ـ وـ ٢٠٨ـ.

(٢) الـعـصـلـرـ نـفـهـ، جـ ٢ـ صـ ٢٧٦ـ وـ ٢٧٨ـ.

● قالت حنان:

يمثل سبويه بهذا التعبير عن حكم اصطلاح عليه فيما بعد بـ «الأمر والشأن»، ويفرق بين هذا الاستعمال في الاخبار والاستعمال في الدعاء فيقول في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء: «وسمنا بعض العرب الموثوق به يقال له كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمراً في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه، ولو نصب لكان في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليبني عليه، ولا ليكون مبنياً على شيء هو أظهر».

وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فقالت حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحبي عارف لم ترد حن، ولكنها قالت أمرنا حنان، أو ما يصيغنا حنان، وفي باب آخر، وهو باب ما يجيء من المصادر مشتملة منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

يقول: «ومن العرب من يقول سمع وطاعة، أي أمري سمع وطاعة بمتزلة»؛
فقالت حنان: ما أتى بك هنا.

وكما قال سلام: «والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل»^(١).
فهذا المثال جعله نموذجاً، في حالة الاخبار عن أمر أضمر فصار مرفوعاً، بينما خص النصب بالمصادر التي جاءت للدعاء.

ويظهر هذا في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَّمَ قَالَ سَلَّمَ﴾ (هود - الآية ٦٨) و(الذاريات - الآية ٢٥)، فكان السلام الأول دعاء والثاني خبراً.

(١) سبويه: الكتاب، ج ١ ص ٣١٩ - ٣٢٠.

● ما رأيت أحداً أحسنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلَ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ:

أورد سيبويه هذا التعبير في «باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل كالحسن وأشباهه، وذلك قوله مرت بحية ذراع طولها»، ثم تحدث عن بعض أحكام أفعال التفضيل فقال: وتقول ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إليه، وما رأيت أحداً أحسنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلَ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ، وليس هذا بمتزلة، خير منه أبوه، لأنَّه مفضل للأب على الاسم في مِنْ. وأنَّت في قولك أحسنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلَ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ لا تزيد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في «من». . . ولكنك زعمت أنَّ للكحل ها هنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضيع فكأنك قلت ما رأيت رجلاً عاملاً فِي عَيْنِهِ الْكَحْلَ كعمره فِي عين زيد.

وإن شئت قلت ما رأيت أحداً أحسنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلَ مِنْهُ تخبر ولا تخبر أنك فضلت الكحل عليه، . . . وإنما فضلته في هذا الموضوع على نفسه، - أي الكحل - في غير هذا الموضوع، ولم تجعله خيراً من نفسه البنت، وقال سعيد بن ثليل:

مررت على وادي السباع حين يُظْلِمُ وادياً كوادي السباع ولا أرى
أقلَّ به رُكْبَ آنُوَةَ ئَيْئَةَ وأخروف، إلا ما وَقَى اللَّهُ، سارياً^(١)
ويقول ابن مالك أن «أفعال التفضيل» يصح أن يرفع الاسم الظاهر إذا أمكن أن يحل محل الفعل، وفي نظمه بيت سمي في المحاضر الشنقيطية «بيت الكحل» لمحاً للمثال السابق، وهو أول هذين البيتين:

ورفعه الظاهر نزد ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا
كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق
● ليس الطيب إلا العسل، ليس خلق الله أشعر منه، إنه أمة الله ذاتبة، كان
أنت خبر منه:

(١) سيبويه: الكتاب، ج ٢ ص ٣١ - ٣٣.

هذه الأمثلة جاءت في الكتاب في بابين، وهما: باب الإضمار في «ليس» و كان كالإضمار في «إن»^(١) وفي باب الحروف التي أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وذلك قوله «ما ضربت زيداً»^(٢).

فأراد سيبويه أن يفسر هذا الإضمار في قول بعض العرب «ليس خلق الله مثله» لأنه لو لم يكن فيه إضمار لم يجز أن تذكر الفعل بدون عمل، ولكن فيه إضمار مثل ما هو في «أنه أمة الله ذاهبة»، ومنه قول الشاعر:

وليس كل النوى تلقى المساكين

ومثله قول آخر:

إذا مُثِّلَ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِّيْتُ وَآخَرُ مُثْنِيْنِ بِالَّذِي كُنْتُ أَضْنَيْ
وقال بعضهم «كان أنت خير منه»، كانه قال «إنه أنت خير منه»، ومثله قوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ (التوبه - الآية ١١٧)، وجاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ، كما قلت «ما كان الطيب إلا المسك»، على إعمال ما كان الطيب إلا المسك فجاز هذا إذ كان معناه ما الطيب إلا المسك. وقال هشام أخوه ذي الرمة:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبنول^(٣)
وفي الباب الثاني، أي في «باب الحروف التي أجريت مجرى الحروف التي أجريت مجرى حروف الاستفهام»، يقول: وزعم خلق الله أشعر منه وليس قالها زيد وقال حميد الأرقط.

وأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين
هذا كله سمع من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أن في «ليس»

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ الصفحة نفسها.

إضماراً وهذا مبدأ كقوله: «إن أمة الله ذاهبة وليس الطيب إلا الملك»^(١).

ومن هذه الأمثلة يمكن استنتاج رأي سيبويه في إعمال «ما» عمل ليس، وهو تفضيله للإضمار بدلاً من اعتبارها عاملة عمل الفعل، فقال إنه قليل لا يكاد يعرف، وإذا سمع في كلام العرب، فالوجه والحمد أن تحمله على الإضمار.

● استوى الماء والخشبة، جاء البرد والطيسة، لو تركت الناقة وفصيلها، إنك ما وخيرا، كيف أنت وقصعة من ثريد:

هذه الأمثلة أوردها سيبويه في باب المفعول معه، قائلاً: إنه «باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم»^(٢)، ثانيةما باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعاً على كل حال^(٣).

في الباب الأول، ينتصب الاسم بالفعل الذي قبل الواو، لأنها لم تغير المعنى، وبرهن هنا على إعمال الفعل بأنه قبيح أن تقول: اقعد وأخوك، حتى تقول اقعد أنت وأخوك. أما في الباب الثاني فإن عمل الفعل لم يظهر في مثل قوله: كيف أنت وقصعة من ثريد.

مع أن سيبويه أقر هنا ثلاثة قواعد: وفقاً للأمثلة المذكورة، وهي:

أولاً: النصب بعد الواو، التي بمعنى «مع» مثل جاء البرد والطيسة، ومثل قول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْسُمْ وَبِنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلُّيَّتَيْنِ مِنَ الظَّحَالِ^(٤)
ثانياً: النصب بعد «أن» و«ما» مع الواو، مثل قول العرب، إنك ما وخيرا، ومثل قول الشاعر:

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ١٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٩٩.

(٤) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٩٨.

فَمَنْ بَكْ سائلاً عَنِي فِيَّيِ وَجِزْوَةَ لَا ثُبَاعَ وَلَا ثُعَارُ^(١)
وهنا يتتصب الاسم انتساب «إني وزيداً منطلقاً».

ثالثاً: الرفع إذا لم يظهر الفعل، في مثل: كيف أنت وقصعة الشريد، ومثله
قول الشاعر:

وَكُنْتَ هنالَكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بِنَعْدَكَ وَالْفِخَارُ^(٢)
وإننا هنا لا نريد أن نستعرض آراء النحاة بعد سيبويه، وبالخصوص الزجاج،
الذي خالفه في أعمال الفعل قبل الواو، وقال بتقدير فعل مضمر بعدها، لنصب
الأمثلة المذكورة، والمهم عندنا أن نبين رسوخ هذه الأمثلة، التي صارت تردد
حرفيًا في جل الكتب التي ألفت بعد الكتاب.

● ما جاءت حاجتك، عسى الغوير ابوسا، لدن غدوة:

وفي باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول^(٣)، وهو يعني
كان وأخواتها، يقول سيبويه: وتقول من كان أخاك؟ كما تقول «من ضرب أباك
إذا جعلت من الفاعل ومن ضرب (أباك)، إذا جعلت الأب الفاعل...».

ومثل قولهم من كان أخاك قول العرب «ما جاءت حاجتك»، بأنه قال ما
صارت حاجتك ولكنه أدخل التأنيث على «ما» حيث كانت الحاجة. كما قال
بعض العرب «من كانت أمك؟».

ومن يقول من العرب: «ما جاءت حاجتك كثيراً» كما يقول من كانت
أمك؟.

ومثل قولهم «ما جاءت حاجتك» إذ صارت تقع على مؤنث، كما ورد في
قوله تعالى: ﴿هُنَّدَ لَمْ تَكُنْ فِتَنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَاتَلُوهُ﴾ (الأنعام - الآية ٢٣).

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ٣٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٤٥.

وهو يريد أن ينبه على بعض الاستعمالات النادرة، حيث قال: « جاءه » هنا حل محل « كان » كما أن « عسى » بمنزلتها في قولهم « عسى الغَوَّيْرُ أبُوساً »، وكما جعلوا « لدن » مع خدورة منونة في قولهم لدن خدورة. ويزيد قائلاً: ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام^(١). وهذا ما لاحظه في تعبير « ما جاءت حاجتك » لأن « ما » فيها اعتبرت مؤنثة، واستعمل فعل « جاءه » بدلاً من « كان ».

● وَامْنُ حَفَرَ بَئْرَ زَمَّاهَ:

في باب ما لا يجوز أن يندب، يقول سيبويه: « وذلك قوله، وارجلاه، وزعم الخليل - رحمه الله - ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال، وقال الخليل إنه قبيح لأنك أبهمت ». ^(٢)

وزعم أنه لا يستحب وَامْنُ حَفَرَ بَئْرَ زَمَّاهَ، لأن هذا معروف بعينه^(٣).

وهنا ما عناه ابن مالك حين قال:

نُكَرَ لَمْ يَنْدِبْ وَمَا	مَا لِلْمَنَادِي اجْعَلَ لِمَنْدُوبَ وَمَا
كَبِيرَ زَمْزَمَ يَلِي وَامْنَ حَفَرَ	وَيَنْدِبَ الْمَوْصُولَ بِالَّذِي اشْتَهَرَ

● هَذَا جَحْرُ ضَبِّ خَرْبٍ:

يقول سيبويه ومما جرى نعتا على وجه الكلام: « هَذَا جَحْرُ ضَبِّ خَرْبٍ » فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس لأن الخبر نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره^(٤).

ولقد يقى هذا المثال عند النحويين فيما بعد وسموه بالجر بالمجاورة، ورأوا مثله في قول أمير القيس:

كَانَ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَذَقَهُ	كَبِيرَ أَنَاسِ فِي بَجَادٍ مُّزَمَّلٍ
--	--

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٥١.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٤٣٦.

والطريف في الأمر هو التعليل الذي أعطاه سيبويه لهذا النوع من الاستعمال فهو يقول «فجروه لأنّه نكرة كالهسب، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة واحدة، ألا ترى أنك تقول هذا حبُّ رمانٍ فإذا كان لك قلت هذا حبُّ رماني، فأضفت الرمان إلىك وليس لك الرمان، إنما لك الحب»^(١).

● خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها:

لقد أورد النحاة هذا المثل لبيان أنّ الحال قد تكون غير منتقلة، وإن كان الانتقال أغلب، مثل ما يقال جاء زيد راكباً، وغير المتقلّ، وهو دعوت الله سميّاً. وأطول في المثال المذكور.

ثم يبدل مكان الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل الأول.

أما سيبويه فقد أورده في باب قال عنه «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك رأيت قومك أكثرهم»^(٢).

ثم شرح فيه مجموعة من أحكام البدل والتوكيد، وبين المواضيع التي يختلف فيها الإعراب حسب تركيب الجملة، فقد تقول رأيت متاعك بعضه فوق بعض، ورأيت متاعه بعضه أحسن من بعض، ومررت بمتاعك بعضه مرفوعاً، وبعضه مطروحاً، ثم بين أنه مما جاء في التصريح على الحال فقال: «إنّا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها»^(٣).

● له على ألف درهم عرفاً:

هذا المثال أتى به سيبويه في باب «ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً»^(٤). وذلك في قولك له: على ألف درهم عرفاً، ومثل ذلك قول الأحوص:

(١) المصدر والصفحة نفسها.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ١٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٥٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٨.

إني لأمنحك الصدود وإنني قسما إليك مع الصدود لأميل^(١)
والذي يلفت النظر في هذا التركيب أنه ظل نموذجاً، يستشهد به حتى وصل
إلى ابن مالك الذي يقول في باب المصدر:

ومنه ما يدعونه مؤكداً لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له على ألف عرفاً والثاني كابني أنت حق صرفاً

● ألاتاً بلـي فـا:

يقول سيبويه في «باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد»^(٢) وسمعت من العرب
من يقول: ألاتاً، بلـي فـا «فإنما أرادوا ألا تفعل وبلي فافعل، ولكنه قطع كما
كان قاطعاً بالألف في أنا» وقال الراجز، وهو لقيم بن أوس:
بالخـبر خـيرات وإن شـرا فـا ولا أـريـد الشـر إلاـ أن تـا^(٣)

ولعل سيبويه يلمع هنا لقصة رواها الأصممي أنه كان أخواناً متباوران لا
يكلم أحدهما صاحبهسائر سنته حتى يأتي وقت الرعي، فيقول أحدهما
لصاحبه: «ألا تـا» فيقول الآخر «بـلي فـا» يزيد ألا تنهض، فيقول الآخر بلـي
فـانـهـض^(٤).

هـ) شواهد الكتاب:

وزيادة على هذه «الأبنية» التي اعتمدـها سـيبـويـه في تـقـرـير بعضـ القـوـاعـدـ، فإـنـهـ
أـسـهـبـ فيـ الاـشـهـادـ بـالـشـعـرـ، حيثـ أـنـ شـواـهـدـ تـزـيدـ عـلـىـ الـأـلـفـ، كـمـ اـعـتـمـدـ
أـيـضاـ الـقـرـاءـاتـ الـقـرـآنـيـةـ فـاستـشـهـدـ بـنـحـوـ مـنـ أـرـيـعـةـ وـخـمـسـيـنـ آـيـةـ مـنـ الـقـرـآنـ الـعـظـيمـ،
وـقـالـ عـنـهـ: «إـنـمـاـ الـعـبـادـ كـلـمـواـ بـكـلـامـهـمـ، وـجـاءـ الـقـرـآنـ عـلـىـ لـفـتـهـمـ، وـعـلـىـ مـاـ
يـعـنـونـ»^(٤). ويـقـولـ أـبـوـ حـيـانـ الـغـرـنـاطـيـ فـيـ أـهـمـيـةـ الـكـتـابـ فـيـ فـهـمـ لـغـةـ الـقـرـآنـ.

(١) المصدر والصفحة نفسها.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣٢١.

(٤) سـيبـويـهـ: الـكـتـابـ، ص ٣٣١.

فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب. إذ هو المطلع على فهم الإعراب... فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير وترقت إلى التحقيق فيه والتحري أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو في هذا الفن المعول عليه (البحر المحيط ج ١ ص ١٠١).

أما الحديث، فلم يستدل فيه إلا ببضعة أحاديث لا تتجاوز العشرة، وتبعه جمهور النحاة في ذلك. والرأي السائد هو أن النحاة في عهده لم يستشهدوا بالحديث لجواز رواياته بالمعنى من غير العلماء، وإننا لا نطمئن لهذا الرأي ولا لهذا التعليل لأسباب بدائية منها أن لغة الحديث تتجاوز فصاحتها جميع الأبنية والتركيب التي جمعت من الأعراب من حول البصرة، غير أن السبب الذي نفترضه هو أن هؤلاء النحاة عاشوا في عهد لم تستكمل فيها عملية تدوين الحديث. والأئمة الرواد الذين قاموا بتدوين السنة مثل الإمام مالك وابن جرير وابن أبي حروبة كانوا في الحجاز ولم تظهر كتبهم إلا في أواخر القرن الثاني، أما السفيانان اللذان كانوا بالعراق فهما ابن عينية (ت ١٩٨هـ) ولم نعرف له كتاباً، وأما الثوري (ت ١٦١هـ) فقد قيل إنه أحرق كتبه تورعاً.

والعالم الذي كان في إمكانه أن يعين سيبويه في النحو والحديث معاً هو حماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ)، ويحكي أن سيبويه حاول في أول مرة أن يكتب عنه الحديث، غير أن حادثتين صدّتا سيبويه عن الحديث ووجهته إلى اللغة، أحدهما أنه قال أمام حماد أن الرسول صعد الصفاء، فقال حماد: يا فارسي لا تقل الصفاء^(١)، وأما الحادثة الثانية فتلك المتعلقة بحدث ليس أبا الدرداء^(٢) وأكى سيبويه على نفسه ألا يكتب شيئاً حتى يحكم العربية، فغرق في بحرها، ونأى عن الحديث، مؤكداً بذلك اتجاه أهل البصرة في التخصص، وهو مما عابه أهل الكوفة عليهم في مناساتهم العلمية.

هذا وفي الإمكان أن نقسم شواهد سيبويه الشعرية إلى ثلاثة أقسام: قسم قليل منها يظهر أنه من صنع النحاة، للبرهنة على بعض القواعد التي وضعوها ولم يجدوا دليلاً على صحة استعمالها، وهذه العادة معروفة عند

(١) الزجاجي: مجالس العلماء ص ١٥٤.

(٢) السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص ٥٩.

بعضهم، يؤكد ذلك على سبيل المثال قصة اليزيدي مع الكسائي حين قال إنه عمل هذه الأبيات ليفهم الكسائي وليستميل المهدى بمدح أخواله اليمانيين وسنوردها في المناورة بينهما^(١).

ومن الأبيات التي استشهد بها سبويه قيل أنها قد تكون من صنع النحاة قول القائل:

إذا ما تُخْبِرْتَ تَأْدِمْهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الشَّرِيدُ^(٢) وقوله:

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشِوا مِنْ مُخَدِّبِ الْأَمْرِ مُغَظَّمًا^(٣) وقوله:

هَلْ أَنْتَ بَايِعُتْ دِينَارَ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَاغُونِي بَنِ مَخْرَاقِ^(٤) والقسم الثاني منها ما استشهد به ليين أنه استعمل ضرورة في الشعر، لأن الأوزان والقوافي تلجن الشاعر إلى استعمال ما لا يجوز في النثر. ومن أمثلة هذا القسم:

ما قد حذف منه مثل:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَكِ اسْتَقْنِي إِنْ كَانَ مَا وَكَ ذَا فَضْلِ^(٥) أو ما زيد فيه مثل:

تَنْفِي الدَّنَانِيرُ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ^(٦)

(١) الزجاجي: الأمالي ص ٤١.

(٢) سبويه: الكتاب، ج ٣ ص ٦٦.

(٣) المصادر نفسه، ج ١ ص ١٨٨.

(٤) المصادر نفسه، ج ١ ص ١٧١.

(٥) المصادر نفسه، ج ١ ص ٢٧.

(٦) المصادر نفسه، ج ١ ص ٢٨.

ما أعلَّ فيه وأعمل فيه ما استحق الكف مثل:
صَدَّذَتْ وَأَطْرَوْلَتِ الصُّدُودَ وَقَلْمَا وَصَالَّ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(١)
أما القسم الأول فهو ما يراه المؤلف جائزًا في الاستعمال، صحيحًا في
اللغة سواء كان ذلك ثرأً أو شعراً.

ولقد عنى النحويون واللغويون بشواهد سيبويه وأقبل على شرحها أكثر من
ثمانية عشر عالماً، من أشهرهم المبرد، وابن التحاش والأعلم، ولعل أكملهم
شرح يوسف بن أبي سعيد السيرافي الذي نشر في دمشق بتحقيق الدكتور محمد
علي سلطانى، وكما أورد المحقق اعترافات الغندجاني على الشارح، في
كتاب «فرحة الأديب».

ويقول العلماء، أن أبا عمرو الجرمي قال: نظرت في شواهد سيبويه،
فوجدتها ألفاً وخمسين بيتاً. وعرفت منها ألفاً، وبقيت خمسون^(٢).

وبقيت هذه العبارة تتردد عند مؤرخي النحو، ثم قيل إن محمد محمود بن
ال gammid الشنقيطي عرف واحداً منها، وهو:

قالت فطيمة جُلُّ شعرك مدحه أو بعد كندة تمدحن قبيلًا
وقيل إن قائله شاعر يدعى مقنعا الكندي^(٣).

ولقد حاولنا مراجعة عدد الشواهد الموجودة في الكتاب المطبوع بتحقيق
المرحوم عبد السلام محمد هارون، فكان نحوه من ألف ومائة شاهد. وكما
يلاحظ في التحقيق أن ستين شاهداً منها قال إنها من الخمسين، وإذا ما زدنا
عليها الأبيات غير المنسوبة، والتي نرى في التعليق على بعضها أن قائلها
محظوظ نجد ستين شاهداً أخرى. وبذلك يرتفع عدد الشواهد غير المنسوبة إلى
قائلها ليبلغ مائة وعشرين. وبعد مراجعتها، أمكن عزو ثمانية عشر مما قيل أنه

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٣١.

(٢) الزيدي: طبقات النحويين ص ٧٥.

(٣) النجدي: سيبويه إمام النحوة ١٤٣.

من الخمسين، كما استطعنا أيضاً معرفة قائلٍ مجموعة من الأبيات غير المنسوبة.

وها هي الأبيات المعزوة، والتي قيل إنها من الخمسين:

حَكِيمٌ بِأَرْدِيَّةِ الْمَكَارِمِ مُحَبِّيِّ الْفَرْزَدِيِّ
وَيَا سِرْ فَتِيَّةِ سَمْعِ هَضْوُمِ الْأَشْهَبِ بْنِ رَمِيلَةِ
عَلَى فَرْتَاجِ وَالْعَهْدِ الْقَدِيمِ الْبَرْجِ بْنِ سَهْرِ
مِنَ الطَّوَافِ وَالْأَعْنَاقِ بِالْوَدْمِ سَاعِدَةِ بْنِ جَوْيَةِ
تَقْلِبُ عَيْنِيهَا إِذَا مَرَ طَائِرُ أَبُو الرِّيسِ التَّعْلِيِّ
صَرْفُ الْبَلْيِ تَجْرِي بِهِ الرِّيحَانُ رَجُلٌ مِنْ بَاهْلَةِ
رَهْمِ الرَّبِيعِ وَصَابِبِ التَّهْتَانِ رَجُلٌ مِنْ بَاهْلَةِ
عَجَائِزَا مِثْلِ السَّعَالِيِّ خَمْسَا العَجَاجِ
حَتَّوْفُ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقْلَتْ مَدِيعُ بْنِ عَلَاقِ الْقَنْيِيِّ
وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتِ مِنَ السَّاجِ الْعَرْقَشِ الطَّانِيِّ
وَجَنْبِيهِ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ ثَانِيرِ
عَلَى مَرْفِقِيهَا مَسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ سَمَاعَةِ التَّعَامِيِّ
لَثْعَلَةُ بْنُ نَوْفَلِ بْنُ حَسْرِ الْفَارِعَةِ الْقَبْرِيِّ
فَلَبْيُ وَلَبْيُ يَدِيِّ مَسْوُرٌ رَجُلٌ مِنْ بَنِيِّ أَسْدِ
مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلَّذِلِّ عَارِفٌ لَبْطُ بْنُ زَرَادَةِ
أَوْ عَنْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنَى بْنِ مَعْرَاقِيِّ جَرِيرِ
أَوْ بَعْدَ كَنْدَةَ تَمْدَحْنَ قَبِيلًا مَقْنَعَ الْكَنْدِيِّ
وَمُؤْتَمِنَ بِالْغَيْبِ غَيْرَ أَمِينِ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤُلِيِّ
بِشَهْلَانِ إِلَّا الْخَزِيِّ مَعْنَى يَقُودُهَا مَنْلَسُ بْنُ لَقِيفِ

كَمْ فِيهِمْ مَلِكُ أَغْرِيَ وَسُوقَةُ
فَكَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطْلُ كَمِيِّ
أَلْمَ تَسَأَلْ فَتَخْبِرُكَ الرَّسُومَ
كَانَمَا يَقْعُدُ الْبَصْرِيُّ بَيْنَهُمْ
وَمِثْلُكَ رَهْبَيِّ قَدْ تَرَكْتَ رَذِيَّةَ
حَالَتْ وَحَيْلَ بَهَا وَغَيْرَ أَيْهَا
رَبِيعُ الْجَنْوَبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةَ
لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَبًا مَذْ أَمْسَى
فَلَسْتَ أَبَالِي بَعْدَ يَوْمِ مَطْرَفِ
أَمَا النَّهَارُ فِي قَيْدِ وَسَلْسَلَةِ
مَتَى تَرَ عَيْنِي مَالِكُ وَجْرَانَةُ
جِضْجِرًا كَأَمِ التَّوَأْمِينِ تَوْكَاتِ
هِيَ ابْنَتُكُمْ وَأَخْتَكُمْ زَعْمَتِمْ
دَعْوَتْ لِمَا نَابَنِي مَسْوُرَا
فَحَالَفَ قَلَا وَاللهُ تَهْبِطْ تَلْعَةَ
هَلْ أَنْتَ بِإِعْتِ دِينَارِ لِحَاجَتِنَا
قَالَتْ فَطِيمَةُ جَلْ شَعْرُكَ مَدْحَهَ
إِلَّا رَبُّ مَنْ تَغْتَشِهِ لَكَ نَاصِحَّ
وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا

أما الشواهد المعروفة التي لم يذكر المحقق أنها من الخمسين، ولم ترد
نسبتها في الكتاب، فهي الآتية:

إلا رواك د جمرهن هباء
في بدا وغیر ساره المعزاء النماخ
أشابات يخافون العبادا
وما حضن وعمرو والجياذا ثقين الباهلي
وللعزب المسكين ما يتلمس ابو الفطيف الدهاء
من الذب عن أعراضها لحقيقة غيلان بن حرث
على موطن لا نخلط الجد بالهزل عمرو بن شاس
نحع معا قالت وعاما وقابلة حيد بن ثور
مكان الكليتين من الطحال شعبة المازني
أنعتهن إيرا وكمرا الأعور الكلبي
دأب بكار شايحت أبكارها غيلان بن حرث
إلا طري اللحم واستجزارها غيلان بن حرث
صبر جميل فكلانا مبتلى ابن حرملة
ولضفادي جمه نقانق قيل أنه معنون لخلف
الأحمر
وإذا كان لا بد من إعطاء خلاصة عن مؤلف الكتاب، فإننا سنقتصر على

بات وغیر آيهن مع البلى
ومشجع أما سواه قذاله
أتوعدني بقومك يا ابن حجل
بما جمعت من حضن وعمرو
هنينا لأرباب البيوت بيروتهم
وإني بما قد كلفتني عشيرتي
ولما رأينا باديا ركبائننا
فقال امكثي حتى يسار لعلنا
فكونوا أنتم ويني أبيكم
انعنت أعيارا رعين الخنزرا
إذا رأتني ساقطت أبصارها
لم يغدرا الرُّسل ولا أيسارها
شكا إلى جملي طول السرى
ومنهل ليس له حوازق
وإذا كان لا بد من إعطاء خلاصة عن مؤلف الكتاب، فإننا سنقتصر على

الملاحظات التالية:

لقد كانت آراء سيبويه، وهي كما يقال إنها من علم الخليل، مصدراً للنظريات
اللغوية التي استقرّاها أبو عمرو بن العلاء، ووضع ابن أبي إسحق الحضرمي
مقاييسها وشرح عللها.

ولم يكتف سيبويه بوصف العربية في زمانه، وصفاً شاملًا يتماشى بالجملة،
مع أصول الخليل فوصف الكلام بأنه فيه:

- ما هو مستقيم وحسن مثل: أتيك أمس وسأتيك غداً.
- وما هو مستقيم ومحال مثل: أتيك غداً وسأتيك أمس.
- وما هو مستقيم وكذب مثل: حملت الجبل وشربت ماء البحر.
- وما هو مستقيم وقبيح مثل: زيداً رأيت، وقد زيداً ياتيك.
- وما هو محال وكذب مثل: سوف أشرب ماء البحر.

ثم انتقل من الجملة ليعطي الأشكال الصرفية للكلمة كوحدة، ثم انتقل من الكلمة كوحدة ليتناول بالدرس والوصف كل حرف من حروف العربية، حتى يميز مخرجها في النطق، وصفاته المميزة وفقاً لما ذكرنا في الفصل السابق في معرض الحديث عن الخليل.

ولأننا نعتقد أن كتاب سيبويه اتسم كذلك بأصالة ثبت استقلال النحو العربي كاختراع عربي، أخذه أبو الأسود عن الإمام علي بن أبي طالب، وتقوى من مادة أبي عمرو بن العلاء، ووضعت قواعده على يد ابن أبي إسحق الحضرمي واكتمل صنعته عند الخليل، ودونه سيبويه ورتبه أروع ترتيب.

ويروز هذا الكتاب في هذه المرحلة أهم حدث عرفه تطور النحو العربي، والاعتقاد السائد يوحى بأنه ركز قواعد المدرسة البصرية التي اتسمت في رأي الجمهور بعيزتين، إحداهما:

١. إقرار نظرية «العامل» التي وجهت المسار اللغوي من الوصفية إلى المعيارية.
٢. فرض القواعد التحوية على طبيعة اللغة، وذلك باعتبار كل ما يدخل تحت قواعد هذه المدرسة، إنما من الشاذ، أو من ضرورات التعبير كما نراه حالياً في الشعر.

غير أن دراسة الكتاب تبين أن هذه الأحكام يجب ألا تعتبر اعتباراً مطلقاً. ولا شك أن سيبويه، قد اختار نموذجاً عربياً معيناً، فكان يقول: «سمعت

من يوثق بعربيته»، والعلماء يعترفون أن الأحرف القرآنية تمثل المثل الأعلى في هذا النموذج، ومع ذلك فإن صاحب الكتاب لم يضيق نطاق اللغة، ليجعلها مقتصرة على قوالب محدودة، بل إنه اجتهد في توسيع التعبير المقبول، بدليل أنه زيادة على المادة التي استشهد بها، أورد في كتابه أكثر من ألف بيت من الشعر، يتعمى قاتلوها إلى أكثر من قبيلة، وإلى أكثر من عصر، فبدأ تاريخياً بأمرى القيس، وانتهى بجرير والفرزدق اللذين ماتا بعد انتهاء القرن الأول.

كما أنه يفهم من تصريحاته ميله للغة التي يتكلّم بها الناس في عصره، مع أنه فرق بين الكلام السليم سواء كان نثراً أن شعراً، وبين الاستعمالات الضرورية التي لا تجوز إلا في الشعر، مثل ما يسمى بالاكتفاء والفك في محل الإدغام، مثل قول الشاعر:

مَهْلَا أَعَاذُلْ جَرِيَتْ مِنْ خُلُقِي أَتِي أَجُوَدْ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ خَيْرُوا
وفي ختام هذا الباب المتعلق بسيبوه نقول مع الدكتور عبد القادر المهيري: «وخلال هذه القول إن الإيمان في مادة الكتاب يكشف - كما رأينا من خلال بعض النماذج - تفاوتنا في توزيع المسائل على مختلف الأبواب، وتنوعاً في طرق المفاهيم وتقديمها واستنباط الأحكام وتعديدها واستعمال المصطلحات. ولذا نرى أن دراسة الكتاب من النواحي التي ذكرنا بعضها تساعده على تصور مساهمة سيبوه في بناء صرح النحو العربي وتحديد المواقف التي لم تتناول قبله أو لم تحظ عند المتقدمين على سيبوه بالعناية الكافية وتمكن من التمييز بين شخصية المقعد الذي وجد أحکاماً جاهزة فالف بيتها وبويها تبويها تغلب عليه الصبغة النظرية، وشخصية الواصف الذي استطع بعض جوانب المادة اللغوية وحللها واستنبط منها أحکاماً تقتضي تبويها على حدة أو ضمها إلى الأبواب الحاصلة بعد»^(١).

(١) أعلام وأثار من النّّّثر اللّّغوي ص ٥١

٦ - شیوخ مدرسة الكوفة:

أ) بين البصرة والکوفة:

قد اعتاد مؤرخو النحو العربي في نسأته أن يتحدثوا عن مدرستين أولاهما بصرية، أسسها ابن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء، ووضع الخليل بن أحمد نظرياتها، ودونها سبويه في كتابه المعروف.

والثانية کوفية، راندتها أبو جعفر الرؤاسي، وأبو مسلم معاذ الهراء ومنظرها عليّ بن حمزة الكسائي، واكتملت قواعدها على يد أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء.

وساعد على تركيز هذا التقسيم، ما كان يرى من تنافس بين القطرتين وبين الأئمة فيهما، كما أظهر هذا التنافس جوا من المناظرات، والخلاف الذي يتناول أولاً بعض الجزئيات المحدودة، ثم يتضاعف بعد ذلك ليصل إلى درجة خلاف مذهبی شامل.

مع أن مناظرة سبويه والكسائي، التي أقامت الدنيا وأقعدتها لا تعدو أن تكون خلافاً في تقدير صحة الاستعمال في قولهم: «كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي»، أو فإذا هو إياها، ثم يأتي التقدير بعد سواء عند من يعتقد أن «هي» خبر لمبتدأ، أو عند الذين يقولون بأن «هو» ضمير فصل، ينصب ما بعده (إياها) بفعل مقدر (وجدت)^(١). ثم تطورت فروع هذا الخلاف، فكانت المساجلات الأدبية بين الكسائي والزيدي، والجدل بين ثعلب والمبرد، حتى انتهى الأمر إلى أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنصاري الذي جمع في كتاب الإنصاف مائة واحدى وعشرين مسألة من هذا الخلاف.

وحيثما نمعن النظر في هذين المذهبين فإننا نجد التباين بين المدرستين أقل

(١) راجع الزيدي طبقات النحويين، ص ٦٨.

مما يتصوره المؤرخون، حيث أن أكثرها يعود إلى العوامل التقديرية التي علّموا بها الإعراب مع أنهم متفقون غالباً في حكم الإعراب نفسه.

فمن ذلك أن البصريين يعتقدون أن الظرف، والجار والمجرور، يرفعان الأسم الذي بعدهما. وهو عند البصريين مبتدأ. ولقد وافق المبرد الكوفيون في هذا الرأي^(١). ويرى نحاة الكوفة أن المفعول منصوب بالفعل والفاعل اللذين قبله، بينما يكتفي البصريون بالفعل وحده ناصباً. وحينما يقول «زيداً أكرمه» فكلمة «زيداً» معمول للفعل الظاهر عند الكوفيين، أما ناصبه عند البصريين فهو فعل سابق مقدر. واختلفوا في ناصب المستثنى بعد «إلا»، إذ يقرر الكوفيون أن «إلا» هي عامل النصب هنا، وأيدهم المبرد والزجاج في هذا الرأي^(٢)، لكن سائر البصريين يقدرون فعلاً متوسطاً بين «إلا» وبين المستثنى. ونشير هنا أن للفراء رأياً في «إلا» لا يخلو من طرافة، فهو يعتقد أنها مركبة من «إن» و«لا»، ثم خففت «إن» وأدغمت في «لا» فصارت عامل نصب في الإيجاب مراجعة لعمل «إن»، واعطفوا بها في النفي اعتباراً لـ «لا»^(٣). وينكر البصريون هذا النوع من الإعمال المركب. وهم في كل هذه الأمثلة متفقون على الصيغة النحوية في الإعراب.

ومن الجدير بالذكر، أنه في عدة حالات نرى بعض أئمة البصريين يشارط الفريق الآخر رأيه، فقد لاحظنا مثلاً أن المبرد يؤيد قولهم في عامل رفع المبتدأ ونصب المستثنى به «إلا» كما يؤيدتهم في منع تقديم خبر «ليس»^(٤).

ونرى إمام الكوفيين علياً بن حمزة الكسائي يوافق البصريين في منع ترخييم الأسم إذا كانت أحرفه لا تزيد على ثلاثة^(٥) وعلى أن «نعم» و«ليس» من

(١) ابن الأنباري: *الإنصاف*, ص ٥١.

(٢) ابن الأنباري: *الإنصاف*, ص ٥٦١.

(٣) المصادر نفسه، ص ٢٦٩.

(٤) المصادر نفسه، ص ١٦٠.

(٥) المصادر نفسه، ص ٣٥٧.

الأفعال^(١) وأن المنادى العلم المفرد مبني، وليس معرباً بحذف التنوين حسب ما يراه جمهور الكوفيين^(٢).

وهناك رأي سائد يعتقد أن أهل الكوفة أخذوا نماذج اللغة عن أكلة الصواريز وباءة الكواميغ، دون تحري الأفعى، فاتسعوا في القياس على أمثلة رويت عن لا يوثق بعربيتهم، ييد أنه لا بد منأخذ هذه النظرية بشيء من الحذر لقلة أساس الخلاف بين الاتجاهين.

صحيح أننا نجد في مسائل الغلاف المحصورة نوعاً من المرونة في القياس وفي تركيب الجملة عند الكوفيين، فيجوز عندهم صوغ أ فعل التفضيل من البياض والسود. بلحظ «ما أليضه» و«وما أسوده» ويجزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بتفاصيل ولو لم يكن ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، كما لا يمانعون في توكيده النكرة إذا كانت تدل على زمان معين، ويفسرون إضافة الشيء إلى نفسه إن اختلف اللفظ مثل «حق اليقين»، و«حب الحصيدة». ويجوز لديهم أن يعطى الاسم علىضمير المحفوض وبذلكفسروا قوله تعالى: ﴿لَكُنَ الرَّئِسُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقْيَمُونَ أَصْلَوْا مَأْمَنًا﴾ (النساء - الآية ١٦٢)، فقالوا: «إن المقيمين في محل الخفض عطفاً على ضمير (منهم) «أما أجازوا العطف على ضمير الرفع المتصل، وعلى هذا حملوا قوله تعالى: ﴿هُوَ مِنْ قَبْلِكَ فَاسْتَوْيَ ﴿١﴾ وَهُوَ بِالْأَقْرَبِ أَعْلَمَ ﴿٧﴾﴾ (النجم)، فائلين أن (هو) عطف على ضمير (استوى). والضمير الأول يعني رسول الله ﷺ، والثاني يعني جبريل عليه السلام، كما اعتبروا أيضاً قول جرير:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه مالم يكن واب له لينا^(٣)

ومع هذا فإننا نراهم أكثر تشديداً في بعض القواعد، من ذلك منعهم لتقديم

(١) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف، ص ١٤٨، ٤٢٧، ٣٦٤٤٥١، ٤٣٦، ٤٦٣، ٤٧٤.

«الحال» على الفعل، وهو جائز عند البصريين الذين قاسوا هذا التركيب على قول العرب «شتى تزوب الحلة» كما يمنعون صرف أفعال التفضيل في الضرورة، ومنع صرف المنصرف في الشعر^(١).

فحينما نرى حصر مسائل الخلاف، وعدم تأثير أكثرها في الفروع، وتدخل الآراء بين الجانبين نتبين أن عبارة الدكتور شوقي ضيف في وصف هاتين المدرستين أقرب إلى الصواب حيث قال إنها «أفنان دوحة واحدة».

ومن النادر أن نجد بينهم خلافا في حكم الإعراب، مثل ما أشرنا إليه في «المسألة الزنبوية»، ونرى مثلاً آخر، وهو أن الكوفيين يرون وجوب نصب الصفة إذا كانت خبرا بعد الظرف المكرر، في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنِ اذْهَبْتُمْ فِي الْجَنَّةِ خَلَقْتُمْ فِيهَا﴾ (هود - الآية ١٠٨)، ويجوز الرفع عند البصريين^(٢).

أما اختلافهم في المصطلحات، فهو أمر شكلي، لأن نشأة كل علم تستدعي وضع تعريفات أولية، تتطور حسب اتجاهات العلماء، وقد رأينا أن سببها في الكتاب، كانت له مصطلحاته الخاصة، ولكن إذا عرفت المقاصد، فلا عبرة بالألفاظ. وجمل الألفاظ المتعارف عليها اليوم من عهد ابن مالك، من أصل بصري، ما سوى «النعت» و«اعطف النسق»، وفي القائمة الآتية نذكر أهم اصطلاحات الكوفيين، والذي يظهر أن أغلبها من وضع الفراء^(٣):

١. الخلاف: عامل ينصب الخبر في نحو: زيد أمامك.
٢. الصرف: عامل ينصب المفعول معه في نحو: جاء زيد وطلع الشمس.
٣. التقريب: مثل: هذا زيد قائمًا.
٤. الفعل الدائم: اسم الفاعل.

(١) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(٣) راجع شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ١٩٥.

٥. الکناية: الضمير.
٦. المجهول: ضمير الشأن.
٧. القطع: الحال في نحو: رأيت زيداً ظريفاً.
٨. العماد: ضمير الفصل.
٩. شبه المفعول: المفعول المطلق، والظرف، والمفعول به.
١٠. الصفة أو المحل: الظرف.
١١. الترجمة: البدل.
١٢. التفسير: التمييز.
١٣. النعت: الصفة.
١٤. لا التبرئة: التي لنفي الجنس.

بـ: أبو جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء:

يُروى أن الرؤاسي، واسمه محمد بن أبي سارة، هو أول من وضع نحو الكوفيين، ويذكر من تصانيفه، كتاب «معاني القرآن» و«كتاب الفيصل»، وكتاب «التصغير والوقف والابتداء»^(١)، ونقلَ أنه زار البصرة، ولكن علماءها لم يعطوا كتبه وآراءه اهتماماً يذكر، ويقول بعض المؤرخين: إن سبب ذلك كان يعنيه حينما يتكلّم عن الكوفي، إلا أن هذه العبارة^(٢) لا تكاد توجد في الكتاب^(٣).

واعتباراً لكون الرؤاسي ابن أخي معاذ بن مسلم الهراء، فمن العجائز أن توجد صلة علمية بينه وبين عممه، الذي يعد من أساتذة الإمام الكسائي. ولهذا فإنه بوسعينا أن نفترض أن معاذًا والرؤاسي كانوا من الرواد الأوائل الذين رسموا معالم الاتجاه الكوفي في اللغة والنحو.

(١) ابن النديم: الفهرست، ص ١٠٢.

(٢) القسطي: الإناء ٤/١٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤/١٠٦.

وفي لقاء بين هذين الأخيرين، كان الكسائي يصحح للفراء المسائل التي أخذها من الرؤاسي. ويقول شوقي ضيف^(١) إن الكسائي اختلف إلى حلقات الرؤاسي وقرأ كتابه «الفيصل» ولم يجد عنده ما يرجو^(٢).

أخذ الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء وعن عيسى بن عمر الثقفي، وقيل: إنه أول كوفي وضع كتاباً في النحو. كما قرأ على زهير الفرقبي تلميذه ميمون الأقرن^(٣).

أما معاذ الهراء فيقول بعض المؤرخين أنه كان من المعمرين الذين عاشوا نحو مائة وخمسين سنة، ويُكادون يجمعون على أنه مات سنة ١٨٧هـ أو سنة ١٩٥هـ. حتى قال فيه محمد بن مناذر:

إن معاذ بن مسلم رجل	قد ضج من طول عمره الأبد
قد شاب رأس الزمان واكتهل الدهـ	سر وأثواب عمره جددـ
يا بكر حواء كم تعيش وكم	تخدم ثوب الحياة يا لبدـ
فهذه دار آدم خربـ	وأنت فيها كأنك الوتـ

^(٤)

وقد ذكروا صلات بينه وبين الكميـت وإن لم نطلع على شيوخـه، كما يلمـع السـيـوطـيـ في «بغـية الوعـاءـ» أنه مؤسس علم التـصـرـيفـ^(٥)، وما يروـيـ في معـالـجـتهـ للـتصـرـيفـ، أنـ أـبـاـ مـسـلـمـ مـؤـدـبـ عـبـدـ الـمـلـكـ بـنـ مـرـوـانـ قدـ نـظـرـ فـيـ النـحـوـ، ولـماـ أـحـدـثـ النـاسـ التـصـرـيفـ، أـنـكـرـهـ وـقـالـ:

قدـ كانـ أـخـذـهـمـ فـيـ النـحـوـ يـعـجـبـيـ	حتـىـ تـعـاطـوـاـ كـلـامـ الزـنـجـ وـالـرـوـمـ
لـمـ سـمعـتـ كـلـامـأـ لـسـتـ أـفـهـمـهـ	كـانـهـ زـجـلـ الـغـرـبـانـ وـالـبـوـمـ

(١) الفهرست لابن النديـمـ، والنـسـخـةـ المـطـبـوعـةـ بـيـاضـ فـيـ محلـ «عـ».ـ

(٢) المـدارـسـ النـحـوـةـ، صـ ١٧٢ـ نـقـلاـ عـنـ مـجـالـسـ الـعـلـمـاءـ الزـجاجـيـ.

(٣) راجـعـ إـبـيـاهـ الرـوـاـةـ، جـ ٦ـ صـ ١٠٥ـ - ١٠٨ـ.

(٤) راجـعـ إـبـيـاهـ الرـوـاـةـ، جـ ٣ـ صـ ٢٩٠ـ.

(٥) بـغـيةـ الـوعـاءـ، جـ ٢ـ صـ ٢٩١ـ.

تركـتـ نـحـوـهـمـ وـالـهـ يـعـصـمـنـيـ منـ التـقـحـمـ فـيـ تـلـكـ الـجـرـائـمـ^(١)
فـأـجـابـهـ مـعـاذـ هـذـاـ :

شـبـتـ وـلـمـ تـحـسـنـ أـبـاـ جـادـهـ
يـصـدـرـهـاـ مـنـ بـعـدـ إـيـرـادـهـاـ
سـهـلـ مـنـهـاـ كـلـ مـسـتـصـبـ طـوـدـ عـلـاـ أـقـرـانـ أـطـوـادـهـاـ^(٢)

غـيرـ أـنـ ثـمـارـ جـهـودـ الرـؤـاسـيـ وـمـعـاذـ لـمـ تـظـهـرـ إـلـاـ بـعـدـ أـنـ أـخـذـهـاـ الـكـسـائـيـ مـنـ
مـعـاذـ، وـنـاقـشـهـاـ مـعـ الـخـلـيلـ وـأـخـنـاهـاـ بـرـحـلـتـهـ فـيـ قـبـائلـ الـعـربـ، ثـمـ أـضـافـ إـلـيـهـاـ ماـ
أـخـذـ عـنـ يـونـسـ الـضـيـبيـ، وـعـلـىـ هـذـاـ فـإـنـ إـمـامـ الـمـذـهـبـ الـكـوـفـيـ فـيـ النـحـوـ هـوـ
الـكـسـائـيـ.

الكسائي: الأستاذ الجامع:

لـلـعـلـ أـهـمـ مـاـ يـعـتـازـ بـهـ أـبـوـ الـحـسـنـ عـلـيـ بـنـ حـمـزـةـ الـكـسـائـيـ عـنـ سـائـرـ الـنـحـوـيـنـ
أـنـ لـهـ بـاعـاـ طـوـيـلاـ فـيـ جـمـيعـ الـعـلـومـ الـإـسـلـامـيـةـ، وـهـذـاـ مـاـ تـشـيرـ إـلـيـهـ هـذـاـ الـحـادـثـةـ
الـتـيـ نـسـطـرـدـهـاـ فـيـمـاـ يـلـيـ :

قالـ أـبـوـ حـاتـمـ: «قـدـمـ عـلـيـنـاـ مـحـمـدـ بـنـ سـلـمـةـ الـكـوـفـيـ عـامـلـاـ عـلـىـ الـخـرـاجـ
وـالـصـدـقـاتـ، فـصـرـتـ إـلـيـهـ، فـقـالـ لـيـ مـنـ عـلـمـاـذـكـمـ؟ فـقـلـتـ: الـمـازـنـيـ أـعـلـمـهـمـ
بـالـنـحـوـ، وـالـرـيـاضـيـ بـالـلـغـةـ، وـهـلـالـ الرـأـيـ مـنـ أـفـقـهـهـمـ، وـابـنـ الشـاذـكـوـنـيـ مـنـ
أـعـلـمـهـمـ بـالـحـدـيـثـ، وـابـنـ الـكـلـبـيـ بـالـشـروـطـ، وـأـنـاـ أـنـسـبـ إـلـىـ الـقـرـآنـ. فـقـالـ لـكـاتـبـهـ
أـجـمـعـهـمـ لـيـ غـداـ.

فـمـاـ اـجـتـمـعـواـ قـالـ: أـيـكـمـ الـمـازـنـيـ؟ فـقـالـ أـبـوـ عـثـمـانـ هـاـ أـنـاـ ذـاكـ أـصـلـحـكـ اللهـ.

(١) الزبيدي: طبقات النحاة، ص ١٢٥.

(٢) مكرر يقول الفراء في معاني القرآن (ج ٢ ص ٣) وحدثني الثقة عبدالله بن المبارك عن ابن جريج عن رجل أطلقه عطاء عن ابن عباس أنه قرأ تثنوني صدورهم وهي بالعربية بمترفة تثنى كما قال عترة:

وقولك ل بشيء الذي لا نناله إذا ما هو احلولى الا لبيها.

فقال له: ما تقول في كفارة الظهار، أيجوز فيها عتق غلام أعزor؟ فقال وما علمي بهذا، هذا يحسنه هلال الرأي.

فالتفت إلى هلال وقال: ﴿بَأَيْمَانِهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفَسَكُمْ﴾ (المائدة - الآية ١٠٥)، بم انتصب لهذا الحرف؟ قال أنا لا أحسن هذا، هذا يحسنه الرياشي.

فقال يا رياشي: كم حدثاً روى عن عن الحسن؟ فقال الرياشي هذا يحسنه ابن الشاذكوني.

فقال لابن الشاذكوني: كيف تكتب كتاباً بين رجل وامرأة أرادت مخالفته على إبراهيم من صداقها؟ قال له أعزك الله هذا يحسنه ابن الكلبي.

فقال لابن الكلبي: من فرا (ألا إنهم شنوني صدورهم) (هود - الآية ٥) فقال هذا يحسنه أبو حاتم.

فقال لأبي حاتم: كيف تكتب إلى أمير المؤمنين عن خصاصة أهل البصرة، وما جرى عليهم العام في ثمارهم؟ فقال: إني لست صاحب بلاغة وكتب، إنما أنساب إلى القرآن.

فقال: انظروا إليهم كل واحد منهم أفنى ستين سنة في فن واحد لو سئل عن غيره لساوى الجھال، لكن عالمنا بالковفة، - يعني الكسائي - لو سئل عن كل هذا أصحاب^(١).

قد يكون في هذه القصة نوع من المبالغة، بقصد منه إطراء الكسائي والرفع من شأن علماء الكوفة على أهل البصرة ومع ذلك فقد اشتهر الكسائي لكونه إماماً في القراءات وفي علوم اللغة، وقد يكون مشاركاً في الحديث. وقد سمع من أبي بكر بن عياش، وسليمان بن أرقم، وسفيان بن عيينة ولكن انتقامه للفقهاء، فيه نوع من التجوز، ولقد جرت له مساجلات مع أبي يوسف بحضوره الرشيد لما قال هذا الأخير: إن الكسائي لا يحسن إلا شيئاً من علوم العربية.

(١) الفطفي: الإناء ج ٢ ص ٢٦١، تاريخ بغداد ج ١١ ص ٤٠٣.

فبادره الكسائي قائلاً: ما حكم من قال لأمرأته أنت طالق طالق؟ ومن قال أنت طالق وطالق؟، ثم كرر السؤال، بزيادة «أو» و«ثم» بدلاً من الواو.

ويبيّن الكسائي الحكمين من المسائل الخمسة، وذلك اعتماداً منه على مقتضى المعنى اللغوي، وعلى التفريق بين التأكيد، في التكرار، والتعاقب، والنsec في هذه الحالات^(١).

أما ما يذكر من انتصاره على سببويه في المسألة الزنبورية، فالمؤرخون يعلّلونه بأنه كان أمراً مدبراً، قضي بليل، وأن جماعة الأعراب الذين شهدوا للكسائي، وقد حفظت الكتب أسماءهم، لم يكونوا إلا من شيوخ قطربيل الذين قال عنهم يحيى بن المبارك اليزيدي:

على لسان العرب الأول	كنا نقيس النحو فيما مضى
على لغى أشياخ قطربيل	نجاء أقوام يقبسونه
به نصاب الحق لا يأتلي	فكليم يعمل في نقض ما
إن الكسائي وأصحابه	يرقون في النحو إلى أسفل ^(٢)

وقائل هذه الأبيات أحد نحاة البصرة الذي توطدت علاقته بالكسائي، فجمعهما الاختصاص، والجدل في المسائل، كما لكل منهما سند في الخلافة، فالكسائي كان مؤدياً للأمين بن الرشيد، واليزيدي مؤدياً ليزيد بن منصور الحميري (خال المهدي) ثم صار فيما بعد أستاذًا للإمامون. وقد لا تقتصر علاقتهما على التنافس، بل كان كل منهما يعرف قدر الثاني ويقدر ما له من علم وذكاء.

ومن مناظراتهما أنهما كانا مرة أمام المهدي، فقال اليزيدي للكسائي: كيف تقول: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بنة زيد؟ فأطرق الكسائي مفكراً،

(١) القسطي: ج ٢ ص ٢٢٠ وفي اليزيدي (طبقات النحو ١٢٧) قصة مشابهة.

(٢) بغية الوعاة، ج ٢ ص ١٦٣.

فقال اليزيدي: لأن يجتب فيخطئ خيراً من هذه الإطالة، فقال الكسائي: إن من خير القوم زيداً.

فقال اليزيدي: أخطأ، لرفعه قبل أن يأتي باسم إن ونصبه بعد الرفع وهذا لا يجيء أحد، فقال أحد الحاضرين: أراد بـ (أو) بل.

فقال الكسائي ما أردت غيره. فقال اليزيدي أخطأتما جمِيعاً لأنَّه غير جائز أن يقال: إن من خير القوم وأفضلهم، بل خيرهم زيداً، فقال المهدى: يا كسائي ما مرَّ بك مثل اليوم. وسأل اليزيدي عن الصواب عنده، فقال: إن من خير القوم وأفضلهم، أو خيرهم بنت زيد. فقال المهدى قد اختلفتما وأنتما عالمان فمن يفصل بينكما، قال اليزيدي: قلت علماء العرب، فبعث إلى أبي المطوق فعملت أبياتاً إلى أن يجيء، وكان المهدى يميل إلى أخواله من اليمن، وكان ابن المنصور الحميري حاضراً، فقلت:

بَا أَيْهَا السَّائِلِي لَا خَبَرَه
عُمْنَ بِصَنْعَاءِ مِنْ ذُوِّ الْحَسَبِ
حَمِيرٌ، سَادَاتُهَا تَقْرَرُ لَهَا
بِالْفَضْلِ طَرَا جَحاجِحُ الْعَرَبِ
فَإِنَّ مِنْ خَيْرِهِمْ وَأَفْضَلِهِمْ
أَوْ خَيْرِهِمْ بَنْتَ أَبْوِ كَرْبَلَاءِ
فَلَمَّا جَاءَ أَبُو الْمَطْوَقَ أَنْشَدَهُ الأَبِيَّاتِ فَوَافَقْنِي^(۱).

يستمر التنافس، والخلاف، والجحيل، بين هذين العالمين، وبين يدي الخليفة الرشيد تتكرر القصة، وسأل اليزيدي الكسائي، قائلاً: هل في هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

مَا رَأَيْنَا خَرِيًّا نَقَرَ عَنْهُ الْبَيْضَنَ صَفَرُ
لَا يَكُونُ الْعِيرَ مَهْرًا لَا يَكُونُ الْمَهْرُ مَهْرًا

فقال الكسائي: لقد أقوى الشاعر، ولا بد من نصب «المهر» في آخر البيت، فضرب اليزيدي بقلنسوته في الأرض، وقال: أنا أبو خالد، فقيل أنكنتي بحضوره

(۱) راجع سيوه.

أمير المؤمنين، ونكشف رأسك؟ والله لخطا الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء فعلك. فقال: لذة الغلبة أنسنتي من هذا ما أحسن^(١).

وإنصافاً منا للبيزيدي، فلا بد أن نذكر قوله في رثاء الفقيه محمد بن الحسن الشيباني والكسائي في أبيات منها:

فأنزيلت دمعي والرؤاد عميد
وكانت بي الأرض الفضاء تميد
وأرق عبني والعيون هجود
وما لهم في العالمين نديد^(٢)

أسيت على قاضي القضاة محمد
وأوجعني موت الكسائي بعده
وأهدلني عن كل عيش ولدة
ما عالمان أوديا وتخروا

واعترف البيزيدي لخصمه ومنافسه في محله، حيث أن أبا بكر الأنباري يقول: «اجتمعت للكسائي أمور لم تجتمع لغيره فكان واحد الناس في القرآن يكترون عليه حتى لا يضيّط الأخذ عليهم فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلر القرآن كاملاً وهم يستمعون، حتى كان بعضهم ينقطع المصاحف على قراءته، وأخرون يتبعون مقاطعه ومبادئه فيرسمونها في الواحهم وكتبهم، وكان أعلم الناس بال نحو رواحدهم في الغريب»^(٣).

ويقول الشافعي عنه: «من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي»^(٤)، ويذكر الفراء أنه مرة أعجب بعمله، ورأى في نفسه المقدرة على مناظرة أستاذه الكسائي، ولما استثاره صار كمن يريد أن يعرف البحر بمنقاره^(٥)، وقيل إن يونس في البصرة، سأله عن قول الشاعر:

غَدَاءَ أَحْلَلْتُ لابن أَضْرَمْ طَفْنَةً خَصَّينِي عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ

(١) الأمالي الزجاجي، ص ٤٠.

(٢) طبقات النحويين للبيزيدي، ص ١٣٠.

(٣) إنباء الرواية، ج ٢ ص ٢٦٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٢٦٠.

(٥) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٢٦٤.

ولما سمع منه الجواب قال: «إن الذين رأسوك، رأسوك باستحقاق»^(١).

والمنافسة بين مدرستي البصرة والكوفة، تجعلنا نعتقد أن الكسائي حاول أن يقوم بالدور الذي اضطلع به الخليل في إرساء قواعد النحو. ولعله كان المثال الذي أراد أن يحتذى به، ذلك أنه بعد لقائه به، أراد أن يقوم بالرحلة العلمية ليأخذ المادة اللغوية غصة من أنفواه بدأة العرب فأنفق خمس عشرة قنينة من مداده في الكتابة عنهم، وعاد بعد موت الخليل وعرض ثروته اللغوية على يونس، حتى أحس في نفسه برتبة الرئاسة في هذا الفن، فلا جرم أن تكون إضافته في النحو تمثل في زيادة السماع، واعتبار ما سمعه يدخل في القراءات الأصلية التي يجوز القياس عليها.

ولعله أول من اهتم بتعليق أوجه القراءة، وربط هذا التعليق بالقياس النحوي، ونذكر أن له كتابين في هذا الموضوع وهما: معاني القرآن، وكتاب القراءات.

وقَدْ جُلُّ كتبه يجعل من الصعب تصور مذهب الشامل، ويبقى المصدر الأساس عنده، ما يروي عنه تلميذه الفراء، ودراسة قراءاته الخاصة به. ومن الإشارة التي تومن إلى رأيه في توثيق الصلة بين النحو والقراءة قوله في قصيدة التي منها:

ويه في كل علم ينتفع
سر في المنطق مرًا فاتسع
هاب أن ينطق جبنا فانقطع
صرف الإعراب فيه وصنع
وإذا ما شك في حرف رجع
فإذا ما عرف اللحن صدع

إنما النحو قياس يتبع
وإذا ما أبصر النحو الفتى
وإذا لم يبصر النحو الفتى
يقرأ القرآن لا يعرف ما
والذي يعرفه يقرؤه
ناظرًا فيه وفي إعرابه

(١) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٢٦٥.

فهـما فـيـه سـوـاء عـنـدـكـم لـيـسـتـ السـنـةـ مـنـاـ كـالـبـدـعـ^(١)
وـإـذـاـ كـانـ الـكـسـائـيـ لـمـ يـسـلـمـ مـنـ الـسـنـةـ خـصـوـمـهـ وـمـنـافـيـهـ، فـلـعـلـ السـبـبـ يـعـودـ
إـلـىـ كـوـنـهـ حـاـوـلـ زـعـزـعـةـ الـأـرـكـانـ الـتـيـ بـنـىـ عـلـيـهـ عـلـمـاءـ الـبـصـرـةـ قـوـاعـدـهـ النـحـوـيـةـ،
وـلـكـنـ مـاـ حـظـيـ بـهـ مـنـ عـنـيـةـ عـنـ الـخـلـفـاءـ مـثـلـ الـمـهـدـيـ، وـالـرـشـيدـ وـالـأـمـيـنـ، جـعـلـهـ
عـرـضـةـ لـالـسـنـةـ الـحـاسـدـيـنـ.

وـقـدـ نـبـهـ دـ.ـ شـوـقـيـ ضـيـفـ عـلـىـ أـهـمـ اـخـتـيـارـاتـ الـنـحـوـيـةـ، أـخـذـاـ لـهـاـ مـنـ أـمـهـاتـ
كـتـبـ الـنـحـوـ، وـكـذـلـكـ لـخـصـ نـمـاذـجـ مـنـ اـخـتـيـارـاتـ فـيـ الـقـرـاءـاتـ نـكـتـفـيـ هـنـاـ بـالـإـحـالـةـ
إـلـىـهـاـ^(٢).

وـفـيـ الـحـقـيقـةـ فـيـانـ الـكـسـائـيـ لـمـ يـرـدـ هـدـمـ الـصـرـحـ الـذـيـ شـيـدـ اـبـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ
وـالـخـلـيلـ وـإـنـمـاـ أـنـقـلـ عـلـىـ أـسـسـهـ بـإـضـافـاتـ لـاـ يـتـسـعـ لـهـاـ التـصـمـيمـ الـبـصـريـ.ـ هـذـاـ مـاـ
جـعـلـ أـحـدـ تـلـامـيـذـهـ يـرـىـ ضـرـورـةـ إـعـادـةـ النـظـرـ فـيـ هـذـاـ التـصـمـيمـ، وـيـعـيدـ الـبـنـاءـ عـلـىـ
أـسـاسـ النـمـوذـجـ الـلـغـوـيـ الـذـيـ قـبـلـ الـكـسـائـيـ، وـالـعـالـمـ الـذـيـ قـامـ بـهـذـاـ الدـورـ هـوـ
أـبـوـ زـكـرـيـاءـ يـحـيـيـ بـنـ زـيـادـ الـفـرـاءـ.

د) أبو زكرياء الفراء (١٤٤هـ - ٢٠٧هـ):

كان أبو زكرياء يحيى بن زياد الديلمي المعروف بالفراء إماماً في العربية، حتى قيل عنه «لولا الفراء ما كانت عربية لأنها حصنها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع ويدعوها كل من أراد ويتعلم الناس فيه على مقادير عقولهم وقرائحهم تذهب»^(٣)،

وقد جمع الفراء علمي الكسائي وسيبوه الذي تخرق كتابه تحت وسادته، ولسنا ندرى هل نصدق ما يقوله عنه الجاحظ في هذا المجال، وهو أنه لم

(١) إحياء الرواية، ج ٣ ص ٢٦٧.

(٢) المدارس النحوية، ص ١٧٧.

(٣) الزيدي: طبقات العورين، ص ١٣٢.

يتفع بالنظر في هذا الكتاب كبير نفع لأنه لم ينظر فيه نظر ناصح لنفسه ولا شاكر لمن وصل إليه العلم من جهة ولا صادق في روايته عنه ما أخذ منه، فإنه سرق بعضاً وادعاه لنفسه وستر حق صاحبه فلم يشكروه ونقل عنه مسائل وعزماها إلى الخليل^(١).

ويعرف للفراء زهاء عشرين كتاباً، من أهمها كتاب الحدود الذي فصل ابن النديم محتوياته^(٢) وكتاب معاني القرآن الذي طبع بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.

وأغلب النحاة واللغويين في هذه الفترة كتبوا كثيراً من المؤلفات بعنوان «معاني القرآن»، وبعضهم يسمى كتابه «مجاز القرآن» أو «تأويل مشكل القرآن». ومن الكتب المتداولة والمعروفة من هذا النوع، كتاب «مجاز القرآن» لمعمر بن المثنى أبي عبيدة وكتاب معاني القرآن للأخفش، وكتاب «معاني القرآن» للفراء، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة.

والذي يهمنا في هذه الصفحات هو كتاب الفراء، بوصفه نموذجاً يمثل المنهج السائد في تلك الفترة، ويسهل آراء نحاة الكوفة. والكتاب لا يهتم بمعاني الألفاظ إلا في حالات نادرة يتعلّق أكثرها بالغريب، مثل «المن» و«السلوى» حيث قال إن السلوى طائر^(٣)، كما فسر الجبّت والطاغوت بأنهما حبي بن أخطب، وكعب بن الأشرف^(٤)، وقد تعرض كذلك لتوضيح الكلمات التي يتقارب معناها، مثل الظن والخوف، في قوله تعالى: ﴿هُنَّا لَكُنُّ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ (نوح). وقال إن الرجاء قد يأتي بمعنى الخوف مستشهدًا بقول الشاعر:

إذا لَسَعَتُهُ النَّحْلُ يَرْجُ لَسَنَهَا
وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نَوْبٍ عَوَامِلُ^(٥)

(١) الإباء، ج ٤ ص ١٤.

(٢) الفهرست، ص ١٠٦.

(٣) معاني القرآن، ج ١ ص ٣٨.

(٤) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٧٣.

(٥) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٢٦٥ وخالفها: هاجمها.

كما فسر «العصيف» بـ«قل الزرع»^(١)، والريحان بالـ«رزق»^(٢) و«النحاس» بالـ«دخان»، وأنشد قول الشاعر:

يُضيئ كضوء سراج السليط لم يَجْعَلِ اللَّهُ فِيهِ نُحَاسًا^(٣)
و«العقبري» بالـ«طنافس الشخان»^(٤).

ومادة الكتاب الأساسية هي الأحكام النحوية، ففيه استعراض قد يكون شاملًا لأراء الكوفيين عامة، ولرأي المؤلف خاصة ذلك أنه حينما يذكر آية يتبع المنهج الآتي:

١. يذكر أوجه الإعراب: مع بيان الأوجه المقررة، والممكنة إذ يقول: «... ولو قرأ بكذا كان صواباً». ولا تقتصر أوجه الإعراب عنده على ما تظهر فيه العلامات المعروفة، بل يبين كذلك، في الحديث عن الأسماء والأفعال المبينة محل الإعراب، وعوامله، مع توسيع دائرة العامل، حتى إنه يقول في إعراب قوله تعالى: ﴿أَتَرَ كَتَب﴾ (هود - الآية ١) إن «كتاب» مرفوعة بحرف «الر» ويسميها «الهجاء»^(٥).

٢. يستدل بأوجه القراءات ولو كانت من غير العشر: ويکاد يستقصي قراءة عبد الله بن مسعود في جميع الآيات التي استعرضها. ويدل أصلها عليها أنها في عصره ما زالت مدونة، ولقد ذكر مرة أنه رأى مصحفه، فقال ورأيت في بعض مصاحف عبد الله (وثمود لما أبقى) [النجم/٥١] بغير ألف (معاني القرآن ج ٣ ص ١٠٢) ومن المعروف أن ابن مسعود كان من استقر بالكوفة، وأخذ عنه قراؤتها^(٦).

(١) المصدر نفسه، ج ٣ ص ١١٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣ ص ١١٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٧.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣ ص ١٢٠.

(٥) معاني القرآن، ج ٢ ص ٣.

(٦) المصدر نفسه، ج ٣ ص ١٠٢.

فمن ذلك قوله بحذف «القول» في عدة آيات منها **﴿وَإِذْ يَرْقَعُ إِلَيْهِ عَرُوهَةُ الْقَوَاعِدَةِ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْكَعِيلُ رَبَّنَا لَقَبَلَ مِنَاهُ﴾** (البقرة - الآية ١٢٧) فقبل «ربنا» حذفت «ويقولان» وهي في قراءة عبدالله بن مسعود^(١). ويرجع الفراء النصب بعد حتى في قوله تعالى: **﴿وَزَلَّلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾** (البقرة - الآية ٢١٤) ويدرك أن في قراءة عبدالله بن مسعود «وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول». وفي هذا حسب رأيه دليل على تطاول الفعل قبل حتى. وهذا ما يؤيد النصب^(٢).

٣. كلما استعرضنا آية تتضمن حكماً من النحو، بين أحکام أهم المسائل المماثلة معطياً أمثلة مشابهة من القرآن الكريم: وغالباً ما يستأنس بالشاهد الشعرية، ومن الأمثلة في هذا: عند قوله: **﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾** (البقرة - الآية ٢١٢). أوضح جواز تذكير الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً واسمه مشتق من فعل في مذهب المصدر. ومثله عنده **﴿وَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ فَنِزَّهَهُ﴾** (البقرة - الآية ٢٧٥)، **﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بِصَاحِبِيْرٍ مِّنْ رَّتِكُمْ﴾** (الأنعام - الآية ١٠٤). **﴿وَلَنَذَّلَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا الْصَّيْنَحَةَ﴾** (هود - الآية ٦٧). لأن كل هذه الأسماء تنزل منزلة المصدر وهو ذكر غالباً، وبعدما يقول إن العرب لا تكاد تذكر الفعل المستد إلى الأسماء الموضوعة المؤنثة، والاسم الموضوع عنده هو ما يعرف باسم العين.

ويتوسع في البحث، ويستطرد قول الله جل وعلا: **﴿وَلَدَ لَكُرُّ فِي الْأَنْعَمِ لَعْنَرَةُ ثَقِيقُكُرُّ مِنَّا فِي بُطُونِي﴾** (النحل - الآية ٦٦)، ويعمل عود الضمير المفرد المذكر على الأنعام باعتبار «نعم» وهو ذكر. ومثله في الشعر:

«ألا إن جيراني العشبة رائح»

ويذكر أن يونس أنسده:

أرى رجلاً مِنْهُمْ أَسِيفاً كَانَ مُخْضِبَاً **بِضمِّ إِلَى كَشَحِينِهِ كَفَّاً مُخْضِبَاً**^(٣)

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٣٣.

(٣) معاني القرآن، ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٧.

وفي معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَمْتَ لَنَا مِلْكًا نُقْتَلُ فِي سَبِيلِ أَنْوَهٖ﴾ (البقرة - الآية ٢٤٦). يأتي بتفصيل أحكام فعلي الجزاء والجواب^(١).

وعند قوله جل من قائل: ﴿وَمَا لَنَا أَلَا نُقْتَلُ فِي سَبِيلِ أَنْوَهٖ﴾ (البقرة - الآية ٢٤٦). أوضح حدود «أن» وأن في حالتي التشديد والتخفيف، وفي الخصوص إذا ما وردنا بعد إلا، كما بين مجلمل حكم المستثنى بـ إلا، بعد قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (البقرة - الآية ٢٤٩) وبعد ذلك أتى بآرائه في إعراب الأسماء التي تلي «كم» استفهامية كانت أو خبرية^(٢).

٤. وفي أثناء عرضه لنظرياته النحوية نراه يبسط آراء أستاذه الكسائي، موضحاً ما يكتنله من إعجاب، فمرة يقول «حدثني الكسائي وكان والله ما علمته إلا صدوقاً»^(٣)، وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّنَا مِنْ قَبْلِ نَدْعُوكُمْ إِنَّمَا هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ﴾ (الطور)، يقول الفراء: «الكسائي يفتح رأيه وأنا أكسر، وإنما قلت أنه (أي الفتح) وجه حسن لأن الكسائي قرأه». وفي سورة الحديد يقول قرأ المدنيون: (فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ)، وقراءتنا (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) (الحديد - الآية ٢٤). ييد أن كثرة عزوه للكسائي، وتوثيقه، والتزامه بقراءاته لم يمنعه من مخالفته في كثير من المسائل:

٥) عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة - الآية ٤٨)، فيقول الفراء أن فيه إضماراً للصفة وهو يعني بها الجار والجرور، فتقول: لا تجزئ «فيه» نفس عن نفس شيئاً.

ويزيد الفراء قائلاً: وكان الكسائي لا يجيز الصفة في الصلات ويقول لو أجزت إضمار الصفة هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت وأنا أريد الذي تكلمت فيه. وقال غيره من أهل البصرة لا نجيز الهاء، ولا تكون (أي الهاء الم محلوبة في رأي الكسائي في تجزيه) وإنما يضرم في مثل هذا الموضع الصفة.

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٩٣.

وقد أنسنني بعض العرب:

قد صبحت صبحها السلام بكم خالطها سلام
في ساعة يُخْبِثُها الطعام

ولم يقل يحب فيها. وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه لأن الصفة والهاء في هذا الموضوع متفق معناها^(١).

ب) وفي إعراب قوله تعالى: **﴿فَإِنَّمَا يَعْلَمُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** (البقرة - الآية ١١٧) فإنها (يعني فيكون) رفع، وكذلك قوله: **﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ﴾** (الأنعام - الآية ٧٣)، رفع لا غير. وأما التي في سورة النحل **﴿إِنَّمَا قَوْلَنَا لِتَشْوِيهِ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ تَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾** (النحل) فإنها نصب وكذلك التي في بس، لأنها مردودة على فعل قد نصب بأن. وأكثر القراء على رفعها والرفع صواب... وإنه لأحب الوجهين إلى وآن الكسائي لا يجيز الرفع فيها ويدهب إلى النسق^(٢).

ج) وفي توجيهه لإعراب **﴿وَمَا كُنَّا أَلَا نُقْتَلَ فِي سَبِيلِ أَئْقُوب﴾** (البقرة - الآية ٢٤٦) يقول: قال الكسائي في إدخال «أن» في «مالك» هو بمنزلة قوله «ما لكم في أن لا تقاتلوا»، ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن يقول «مالك أن قمت»، ومالك أنت قائم لأنك تقول في قيامك ماضياً ومتقبلاً وذلك غير جائز لأن المتن إنما يأتي بالاستقبال، تقول «منعتك أن تقوم» منعتك أن قمت^(٣).

د) وعند قوله تعالى: **﴿إِنْسَمَا أَشَرَّوا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَنْ يَعْكِفُوا هُمْ﴾** (البقرة - الآية ٩٠) يقول القراء: «ولا يصلح أن تولي نعم رئيس الذي ولا من ولا إلا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع (وهو

(١) معاني القرآن، ج ٣ ص ١٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٧٤ - ٧٥.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٦٥.

يعني المخصوص) من ذلك قوله بنسمها صنعت، فهذه مكتفية، وساء ما صنعت، ولا يجوز: ساء ما صنיעك، وقد أجازه الكسانى» في كتابه على هذا المذهب، قال الفراء ولا نعرف ما جهته^(١).

وعند قوله تعالى: ﴿بَتَّيْا أَنْ يُرِئَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ (البقرة - الآية ٩٠)، يقول الفراء: موضع «أن» جزاء وكان الكسانى يقول في أن «هي في موضع خفض وإنما هي جزاء».

ثم يفسر رأيه قائلاً: «إذا كان الجزاء لم يقع عليه شيء قبله وكان ينوي بها الاستقبال كسرت «أن» وجزمت بها فقلت: أكرمك إن تاتني. فإن كانت ماضية قلت: أكرمك أن تاتيني، وأين من ذلك أن تقول: أكرمك أن تاتيني، كذلك قال الشاعر:

أتجزع أن بان الخليط الممودع وحبيل الصفا من عزة المتقطع

يريد: أتجزع بـ«أن»، أو لأنـ«أن»، ولو أراد الاستقبال ومحض الجزاء لكسر «أن» وجزم بها^(٢)، كقوله جل ثناؤه: ﴿فَلَمَّا كَبَرَ أَنْفُسَكُ بَخْجُونَ تَفَسَّكَ عَلَى أَثْرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسْفًا﴾ (الكهف) فقرأها الفراء بالكسر، ولو قرأت بفتح «أن» على معنى «إذ لم يؤمنوا»، ولأنـ«أن» لم يؤمنوا ومن أنـ«أن» لم يؤمنوا لـ«كان صواباً». وتأويله أنـ«أن» في موضع نصب لأنـها إنـما كانت أداة بمنزلة «إذ». فهي في موضع نصب إذا أقيمت الخافض وتمـ ما قبلها، فإذا جعلت لها الفعل أو أوقعت عليها فهي في موضع ما يصيغها من الرفع والنصب والخفض^(٣).

إن نظرة في كتاب معاني القرآن تبرهن على براعة هذا النحوي الكبير وتمكنه من قضايا العربية حتى استحق جميل الثناء نثراً ونظمـاً ومن ذلك قول محمد بن جهم العري:

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ٥٧.

(٢) معاني القرآن، ج ١ ص ٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٢.

من كُتبِ القرآنِ والجِلَّةِ
من رُطْبٍ يجْنِي من النَّخْلِ
فِي الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ مِنْ دَجْلَهُ
وَلَا رأَيْنَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ
أَرْهَقَنَا قَتْرَاً وَلَا ذَلْهَ^(١)

يَا حَبْذَا مَا حَوَّتِ السَّلَةُ
وَعَلِمَهَا أَشَهْى إِلَى عَالَمٍ
أَمْلَهُ شَيْخٌ فَدِيمٌ لَنَا
لَمْ يَمْلِ أَهْلَ النَّحْوِ أَمْثَالَهُ
عَنْهُ عَفَا اللَّهُ وَعَنَا وَلَا

كما قال فيه يحيى بن زياد مولى بنى أسد:

أَلْفُهُ الْفِرَاءُ فِي نَخْوِهِ
يَعْلَمُ مَنْ قَبْلَ وَلَمْ يَحْوِهِ
أَمْلَاهَا بِالْحَفْظِ مِنْ شَدَوْهِ
مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَى بَدْوِهِ
أَرْشَدَهُ اللَّهُ وَلَمْ يَسْغِفْهُ
وَالْوَقْفُ فِي الْقُرْآنِ أَوْ بَدْوِهِ
فِي كُلِّ فَنِ جَاءَ مِنْ نَشْوَهِ
فِي أَوْلِ الْبَسَابِ وَفِي حَشْوَهِ
وَوَيلُ فِي الْخَطَيْنِ مِنْ شَلَوْهِ
تَخْطُفُ الْبَرْقُ لَدِيْ هَسْوَهِ
مِنْ حَسْنَهُ وَالنَّهِيْ عنْ سُوْهِ
وَأَخْطَأُ الْمَعْنَى وَلَمْ يَشْوَهِ
يَحْيِي مِمَّ الْأَبْرَارُ فِي عَلَوْهِ

(١) الخطيب: تاريخ بغداد، ج ١٤/٢٩٤.

أروى الصدى بالسبب من نوه
وحننه واستمتع به واروه
وقطرب مشتبه فازوه^(١)
حنفه الأحمر في زهوه
من المعاني فاسم عن غروه
كمثل من يزمن من سهوه
كالبحر إذ يغرق في رهوه
يحتل بالإشراف من سرره

كافأه الرحمن عنا، كما
فاض طيف ما أملأه من علمه
وقول سيبويه وأصحابه
عنك وما أملأ هشام وما
أو قاسم مولى بنبي مالك
فليس من يغلط فيما روى
ولا ذو ضحك إذا ما اجتنوا
ولا وضع القوم مثل الذي

٧ - الوصل والفصل بين مذهبي البصرة والمكوفة:

أ) دور الأخفش الأوسط:

إن من اتبع مراحل عهود التدوين الأولى من تاريخ النحو لا يصطدم بعقبات كثيرة، لأن أمامة ثلاثة معلم تنبير له الطريق، سيمز أولاً بعيسي بن عمر ليسمع عن جامعه وإكماله، ثم يمثل بين عينيه علمُ الخليل، إلى أن يصل إلى شاطئ البحر الذي تجمعت فيه روافد هذا العلم، ألا وهو كتاب سيبويه . وبعد استجلاء ظاهرة الكتاب، واستكمال عملية التدوين، تستوقف الباحث عقبة مفاجئة ليس من السهل اجتيازها، هذه العقبة يضعها أمامنا عالم معاصر لسيبوه، شاركه في السماع من شيوخه، وتدارس معه الكتاب الذي لم يعرف إلا عن طريقه. هذا العالم هو أبو الحسن سعيد بن مسعة البلخي المجاشعي بالولاء، والمشهور بالأخفش الأوسط.

وليس من المبالغة أن نقول إنه ما من أحد تردد اسمه في مصادر النحو مثل

(١) تاريخ بغداد، ١٤/١٥٤.

ما تردد اسم أبي الحسن الأخفش. ولا غرابة في هذا إذا استذكرنا أنه استوعب علم سيبويه لما قرأ عليه الكتاب وفي ذلك يقول «كان آنذاك أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه»^(١) ثم إنه قبل دراسته تربى في بيته عربية خالصة، وسمع من فصحاء بادية البصرة، وأفاد الكثير من علمائها، ثم انتقل إلى بغداد، وتوطدت العلاقة بينه وبين أستاذ الكوفة الكسائي الذي سمع منه كتاب سيبويه، وتأثر كل منهما بالآخر؛ ثم تلمنذ له علماً من أجل أعلام المدرسة البصرية، وهو أبو عمرو الجرمي، وأبو عثمان المازني، فصار نحو الأخفش بمثابة المجمع الذي انصبت فيه موارد مختلفة وانطلقت منه مصادر متشعبة، حملت بعض المؤرخين المعاصرین على القول بأنه أول من فتح الخلاف على سيبويه. كان ذلك رأي الأستاذ شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية، بيد أن البحث المستفيض الذي خصص له في هذا الكتاب لا يكشف كل ما يحيط بشخصية الأخفش من خباب^(٢).

ذلك أن الدكتور شوقي ضيف استتبع من صلاته بالكسائي، وتأثيره على الفراء واعتماده مجموعة من الآراء خالفة فيها أئمة البصريين، أنه أستاذ المدرسة الكوفية. والمسائل التي تأسس عليها هذا الحكم استخلصت من ثنايا ما روى عن ابن هشام في المعنى، والسيوطى في الهمج، لكن لما نشر له كتاب معاني القرآن بتحقيق د. عبد الأمير الورى، وبعد الدراسة الشاملة التي خصص له هذا المحقق في كتاب «منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية» صار في الإمكان إجراء مقارنة بين ما نسب إلى الأخفش في كتب المتأخرین وما هو مثبت في كتاب معاني القرآن. والذي يتضح من هذه المقارنة أن أكثر القضايا التي تناولها في كتاب معاني القرآن، تابع في أكثرها رأي البصريين خلافاً لـ ذكر عنه، إذ من المحتمل أن تكون آراؤه قد تعددت في القضية الواحدة. وضياع أصول أكثر مؤلفاته وبالخصوص كتاب المسائل الكبير يؤيد هذا الاحتمال.

(١) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحوين، ص ١١٢.

(٢) المدارس النحوية ص ٩٦.

فهل للأخفش مذهبان: قديم وجديد؟ إن انتقاله من الوسط البصري الذي استكمل فيه ثقافته الأصلية واتصاله بعلماء الكوفة وعلاقته التي توطدت مع الكسائي وأتباعه، قد يؤدي إلى القول بأن له مذهبين، أحدهما بصري متصل والثاني ذو نزعة كوفية مفتوحة.

ب) آراؤه في مذهبيه القديم والجديد:

ولقد أوضح مؤلف كتاب منهج الأخفش القضايا الخلافية التي تابع فيها الأخفش رأي الخليل وسيبوه، والمسائل التي خالفهم فيها. والمسائل التي خالف فيها الأخفش رأي سيبوه ليست كلها من اجتهاداته فقد تابع عيسى بن عمر في جواز فصل المضاف والمضاف إليه بأجنبي، وذكر أنه سمع منه قول الشاعر:

فَرَجَّحْتُهَا بِرَجْحَةٍ رَجَّ الْقَلْوَصَنْ أَبِي مَزَادَةٍ^(١)
 وعزا إلى حمزة بن حبيب الزيات **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ يَدِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾** (النساء - الآية ١) منصوية أي «واتقوا الأرحام» وقال بعضهم و«الأرحام» جراً والأول أحسن لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور، وأنشد سيبوه:
فَالِّيَوْمَ قَرَبَتْ تَهْجُونَا وَتَشَيَّمْنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ
وَالَّذِي يَتَضَعَّ أَنْ رَأَيْهِ الْخَاصِ يَخْتَلِفُ عَمَّا رُوِيَّ عَنْ يَوْنَسَ إِذْ صَرَحَ فِي
مَعَانِي الْقُرْآنِ بِأَنَّ النَّصْبَ أَحْسَنَ «الأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر
المجرور»^(٢).

ومن مسائل الخلاف بين سيبوه والأخفش إعراب خمير النصب المتصل بـ «عسى» إذ يرى سيبوه أنها في هذه الحالة حرف مثل «العل» أما الأخفش فيزعم

(١) عبد الأمير محمد أمين الورد: منهج الأخفش الأوسط من ٣٦ نقاً عن شرح الآيات المثلثة الإعراب للفارقي.

(٢) الأخفش: معانٰ القرآن، ج ١ ص ٤٣٠.

أن ضمير النصب هنا عاقد ضمير الرفع، مثل ما هو الحال في «الولاك» حيث جاء الكاف بدلاً من ضمير الرفع. إذ الحق أن يقال «الولا أنت»^(١).

وقد يكون من مذهب القديم الذي بقي مستمسكاً به بعض القضايا التقديمية التي لا أثر لها في الإعراب، والتي خالف فيها الخليل وسيبوه، مثل قوله بأن حروف اللين في الجمع والثنية دلائل إعراب ليست حروف إعراب، والإعراب فيها يأتي بحركات مقدرات علىحرف الذي قبلها^(٢). كما يقدر حركات إعراب قبل حروف اللين في الأسماء الخمسة وقبل الضمائر في الأفعال الخمسة^(٣). ومنها أن العامل في النعت ليس العامل في المنعوت وإنما هو المنعوت نفسه، إذ يعرب بإعرابه^(٤)، وأن الرفع أصل في المبتدأ والفاعل معاً^(٥).

ومنها كذلك منعه إيلاه «كان وأخواتها» معنول خبرها، ولو كان مجروراً ولنذكر هنا قول ابن مالك:

و لا يلي العامل معنول الخبر إلا إذا ظرفأً أتى أو حرف جر
ف عند الأخفش لا يقاس على قول الشاعر:

فلا تلحنني فيها فإن يحبها أخاك مصاب القلب جم بلايله^(٦)
وعلى قول الشاعر:

ولولا بثوها حولها لخبتهم^(٧) ئخبتلة عضفوا ولم أتلغthem
أما في مذهب الجديد فقد ساير فيه الاتجاه الكوفي دون أن ينسليخ من بصريته

(١) مغني الليب، ص ٢٠٣.

(٢) شرقى ضيف: المدارس النحوية نقاً عن همع الهوامع، ج ١ ص ٥١.

(٣) المصدر نفسه نقاً عن همع الهوامع ٣٩/١.

(٤) المصدر نفسه نقاً عن أسرار العربية، ص ٦٦.

(٥) همع الهوامع، ٩٣/١.

(٦) همع الهوامع، ج ١/١٣٥.

(٧) المغني، ٤٢١/٢.

الأصلية، ومع ذلك فقد وسع أفق القياس. فنراه يجيز أفعى التفضيل في الألوان
قياساً على قول الراجز:

جاريَةٌ في وزِعها الفضفاضِين **أَبْيَضُ مِنْ أَخْتِ بَنِي أَبَاضِينِ^(١)**
وقال بجواز العطف بالمرفوع على اسم «إن» استدلاً بقوله تعالى: **«إِنَّ**
الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْقَبِيلُونَ وَالْغَنَّمَى» (المائدة - الآية ٦٩).

ويقول البرجمي:

فَمَنْ يَكُنْ أَنْسِي فِي الْمَدِينَةِ رَخْلُهُ **فَإِنِي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٍ**
وَقَبْلَ عُودَ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأْخِرٍ لِفَظِ الْمَرْفُوعِ وَرَتْبَةٍ مُثْلِدَةٍ مَمْلُوكَةٍ مُؤْمِنَةٍ
جَزِيَ رَبُّهُ عَنِي عَدَيِّ بْنِ حَاتِمٍ **جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(٢)**
كما أباح زيادة الفاء في الخبر مطلقاً قياساً على قول الشاعر:
وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَائِكِخُ فَتَائِهُمْ **وَأَكْرُومَةٌ الْحَيَّيْنِ خَلُوْ كَمَا هِيَا^(٣)**
ولعل من مذهبه الجديد التوسيع في القول بزيادة، وبالحذف والتقدير لإثبات
اطراد القاعدة النحوية.

وبعدما يضع النحوبي قاعدة استقر لها من استعمال شائع، وصاغها في شكل
قاعدة عامة قد يواجهه استعمال يعتبره بعضهم استعمالاً شاذًا واستثنائيًا لكن
بعض النحاة يلجأ إلى تأويلات للدفاع عن اطراد القاعدة ومن وسائل هذا النوع
من الدفاع التقديري، والحدف أو الزيادة، فمثلاً لما تقرر أن الحال يجب أن
يكون نكرة، ووجدنا العرب استعملت «مررت بهم الجماء الغفير» قال النحوبي
(وهو هنا الغليل)، إن «آل» في الجماء ليست للتعریف، وإنما تُلفظ بها مع نية

(١) ابن عبيش: شرح المفصل، ج ٧ ص ١٤٤.

(٢) ابن عبيش، ج ٨ ص ٦٩.

(٣) الأشموني، ج ٢ ص ٥٩.

(٤) ابن عبيش: شرح المفصل ١٩٩/١ - المغني ٢١٩.

«الطرح» أي تقدير الحذف. ولقد أكثر الأخفش في تقدير الحذف والزيادة، ولقي في نظرية الزيادة التخلص من كل أجزاء الكلم التي لا تنسجم مع نسق الجملة المعطدة، فيرى الأخفش أن الزائد قد يأتي للتوكيد، أو قد يكون أصلاً أيضاً. وحيثند يكون الزائد هو ما يمكن حذفه دون أن يتأثر معنى الكلام بحالاته.

ولم يخص الزيادة بالحروف فقد يكون عنده الاسم زائداً مثل ما ورد في قول الشاعر:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْنِكُمَا وَمَنْ يَبْلُغَ حَزْلًا كَامِلًا فَقَدْ اغْتَدَرَ
فكلمة «اسم» هنا زائدة لأنها لا إضافة بين الاسمين إذا اتحد معناهما.

ويرى نوعاً من القياس في زيادة الأفعال الناسخة، فيما أن «كان» قد تزداد في حشو الكلام فإنه الحق بها بعض أخواتها، فكان يجوز «ما أصبح أبداً» وما أسمى أدفأها».

أما الحروف فقد يرى أنها تزداد في حالات كثيرة جداً من أمثال هذه الزيادة «أن» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ (يوسف - الآية ٩٦)^(١) و«إن» بعد «اما» كثيراً، والباء في مواضع متعددة، كقوله جل وعلا ﴿تَبَثُّ يَالَّذِينَ﴾ (المؤمنون - الآية ٤٠)، ﴿وَمَنْ يُثِرِّدُ فِيهِ يَالْحَكَامُ يُظْلِمُ﴾ (الحج - الآية ٢٥)، ﴿فَضُرِبَ يَتَّهِمُ بِسُورِ﴾ (الحديد - الآية ١٣)، ﴿جَزَاهُ سَيِّئَتِمْ يِبْثِلَهَا﴾ (يونس - الآية ٢٧)، وتزداد «من» في مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُبْلِيَ الْأَرْضُ مِنْ بَثِلَهَا وَقَاتِلَهَا﴾ (البقرة - الآية ٦١) وتأتي الفاء زائدة في نحو ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ يِبْأَيِّنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام - الآية ٥٤) واللام في مثل ﴿فَقُلْ أَذْنِي فَكُرْ يُغْتَرِّبُ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ أَنْقَوْنَا﴾ (آل عمران - الآية ١٥)، وفي القول هنا بزيادة اللام في «للذين» تكلف لا داعي إليه، ويقول بزيادة «لا» في مثل ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ (فضيلت - الآية ٣٤)، ﴿وَلَا أَقْبِلُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ①﴾ (القيمة)،

(١) عبد الأمير الورد: منهج الأخفش الأوسط، ص ٢٢٥ - ٢٤٨.

والكاف في قوله تعالى: **﴿أَوْ كَالَّذِي مَكَرَ عَلَىٰ قُرْبَتِهِ﴾** (البقرة - الآية ٢٥٩). وفي قول الشاعر:

ولعبيث طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكل
وت AOL الأخفش زيادة الواو وـ «ثم» إذا ما كانت بين الشرط وجوابه مثل **﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابِهِمَا وَقَالَ لَهُنَّا حَرَنَتْهُمَا﴾** (الزمر - الآية ٧٣). ومن قول الشاعر:

حَتَّىٰ إِذَا قَمَلْتَ بِطُونِكُمْ وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُمْ شَبَوا
وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنَنَ لَنَا إِنَّ اللَّذِينَ الْعَاجِزَ الْخَبِيثَ
وَنَحْنُ **﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِتْ أَنْقُسْهُتْ وَرَظَنَّا أَنْ**
لَا مَلْجَأٌ مِّنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ شَرَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيُشْوِدُوا﴾ (التوبه - الآية ١١٨).

ومن أشهر القضايا التي انفرد بقولها مسألة العطف على معنوي عاملين، وقد أوردها الأعلم الشتتمري في كتاب النكت على كتاب سيبويه، فيقول عنها الأعلم: «اعلم أن سيبويه لا يجوز ليس زيد بقائم، ولا قاعد عمرو، ويجوز ولا قاعد أبوه، لأنه لا يرى العطف على عاملين. ومعنى ذلك أنك إذا قلت ليس زيد بقاعد فزيد مرتفع بليس. وقاعد مجرور بالباء وليس والباء عاملان فإذا قلت ولا قائم عمرو فقد عطفت قائما على قاعد وعطفت عمرا على اسم ليس. فقد عطفت على شيئين مختلفين».

«وممثل ذلك الفساد قام زيد في الدار والقصر عمرو. والذي أبطل العطف على عاملين أن حرف العطف يقوم مقام العامل ويغني عن إعادته. فلما كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعاً وجراً لم يجز أن يعطف بحرف واحد على عاملين. فإن أعددت أحد العاملين مع حرف العطف جاز. لأن العطف حينئذ على عامل واحد».

«وقد أجاز الأخفش وغيره العطف على عاملين واحتج بقوله تعالى: **﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّتَنْبِئُنَّ**  **وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يُبْثُتُ مِنْ دَائِرَةٍ مَّا يُنَبَّأُ لِقَوْمٍ يُؤْفَنُونَ﴾**

(الجائية)، ولا حجة للأخفش في هذا لأن أحد العاملين وهو في قد أعيد مع حرف العطف».

«واحتاج أيضاً بقول الله عز وجل: ﴿لَمَنْ هُدِيَ أُرْزِقَ ضَلَالٌ مُّبِينٌ﴾ (سبأ) فعطف على خبر إن وعلى اللام. وهذا لا حجة فيه لأن قوله «أو في ضلال مبين» ليس فيه معمولان فيكون عطفاً على إن واللام في قوله لعلى هدى. غير عامله فاحتاججه بهذا بعيد».

«وقال المبرد خلط أبو الحسن. ولا يكون عطف على عاملين إلا في قراءة من قرأ: ﴿وَأَخْتَلَفَ الْأَئِلُّ وَالثَّهَارِ﴾ [الجائية - الآية ٥] ثم قرأ: ﴿وَتَقْرِيبَ الرِّيحَ أَيْتُ﴾ (الجائية - الآية ٥)﴾^(١).

ج) اضطراب آرائه، والأراء فيه:

هذا وإن ثانية مذهب الأخفش وتعدد آرائه في المسألة الواحدة، جعلت بعض العلماء يشكك في أمانته العلمية، ودقة أحکامه، ومنهم من اتهمه بتعمد صعوبة المسائل للتكتسب مثل ما يعزى إلى الأصممي (الحيوان ٩١/١)، كما أن أبو حاتم السجستاني يقول: «كان الأخفش قد أخذ كتاب أبي عبيدة في القرآن فأسقط منه شيئاً وأبدل منه شيئاً. قال أبو حاتم فقلت له أي شيء هذا الذي تصنع؟ من أعرف بالغريب أنت أو أبو عبيدة؟ فقال أبو عبيدة، فقلت هذا الذي تصنع ليس بشيء، فقال: الكتاب لمن أصلحه وليس لمن أفسده، فقال أبو حاتم فلم يلتفت إلى كتابه، وصار مطروحاً»^(٢).

ويروى أن تلميذه أبو عمرو الجرمي وأبا عثمان المازني، تنبها على أن الأخفش هو المصدر الوحيد لكتاب سيبويه فخافا أن ينفرد بعمله، وأن يعززوه إلى نفسه، فعملا له أجراً على أن يقررتهم إياه حتى لا يضيع. ويشكك عبد

(١) الأعلم: النكت، ص ٢٠٢.

(٢) الزيدى: طبقات النحوين، ص ٧٤.

الأمير محمد أمين الورد في صحة هذه الروايات. ويتهم أبو حاتم السجستاني بالتحامل على الأخفش^(١).

غير أن الدراسة التي قام بها الدكتور عبد الأمير، أثبتت كثيراً من الاضطراب في كتاب معاني القرآن، شملت بعض الأحيان تحريف الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، ومن أمثلة ذلك خلط بين الآيات، وتنع عنده زيادة كلمات أو حذفها، مثل ما وقع في الآية الثانية عشرة من سورة الأنعام، حيث ورد: كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعونكم. فزاد لفظ ربكم لأن الآية التبست عنده بالآية الرابعة والخمسين من نفس السورة. وهي ﴿وَإِذَا جَاءَكُمُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِعَيْنِتُنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ أَنَّمَا مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا﴾ [الأنعام - الآية ٥٤]. ووقع له وهم في قوله تعالى: ﴿فَأَوْفُوا الْعَهْدَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ وأضاف إليها لفظ «القسط» وهو ليس منها ثم قال: ﴿يُصَكِّلُ حِرَاطَهُ ثُوِيدُونَ﴾ وهو يعني الآياتين الخامسة والثمانين، والستادسة والثمانين من سورة الأعراف وكلمة «القسط» ليست فيها وإنما وردت في الآية ١٥٢ من الأنعام، و٨٥ من سورة هود^(٢).

د) كليات الأخفش:

ومع ما يحكى عن اضطراب آرائه، أو تعددتها فإن له منهجاً متميزاً، أفرد له الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد باباً تحت عنوان أصول العربية وقواعدها، وتمنى أن يطلق عليها كليات الأخفش ، وسرد له في هذا الباب نحوها من مائة مسألة جمع فيها الأقوال التي انفرد بأكثرها. منها الرفع على الابداء. وكون «لات» لا تكون إلا مع العين وأن اللام تأتي دائماً مع «إن» المخففة من «إن» للفرق بينها وبين التي بمعنى «ما» دون أن تأتي «لا» من «أن» لتكون عوضاً من ذهاب الثقلة، وأن الألف واللام تعاقبان التنوين.

(١) الورد: منهج الأخفش الأوسط، ص ١٧٢.

(٢) الورد: مقدمة معاني القرآن، ص ٦٠.

وذكر أن الإخوة، وهي جمع تطلق على الاثنين، وأنه يحسن تذكير الفعل، إذا فصل مع الفاعل المؤنث، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَقْبِلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ (البقرة - الآية ٤٨) وأن الدعاء كله نصب، وأن «الولا» بمعنى «هلا» في قوله جل وعلا: ﴿وَلَا لَهُ عَلَيْنَا حُرْبٌ إِنَّا أَحْمَدُ فَرِيقَ وَإِنَّمَا مِنَ الظَّالِمِينَ ١٥﴾ (المنافقون). «أكُن» عطف على موضع «فاصدق» لأن جواب الاستفهام إذا لم يكن فيه جزم. وقال له: «إذا وقع الاستفهام على المجازاة بطل وقوعه على الجواب»، ومن قوله تعالى: ﴿أَفَإِنَّمَا مَاتَ أَذْ قُتِلَ أَنْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ (آل عمران - الآية ١٤٤) ولم يقل «أنقلبتم». وقال كل شيء في القرآن من قوله حقاً، إنما هو أحق بذلك حقاً، وكذلك قصد الله، وصنع الله، ورحمة الله. وكل ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل.

وكل شيء بعد القول فهو حكاية. وإذا استأنفت شيئاً ليس من أول الكلام في لغة الحجاز فإنه نصب. وكل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء نحو البن والشعيّر هو في لغتهم مؤنث، وكل ما كان من نحو البقر ليس بين الجماعة والواحدة فيه إلا الهاء فمن العرب من يذكر ومنهم من يؤنث، وكل اسم على فعلة إذا جمع حركت تاليه بالضم نحو خطوات، وكل ألف كانت في أول فعل أو مصدر وكان يفعل من ذلك ياؤه مفتوحة فتلك ألف وصل.

بعد هذا العرض عن هذا النحو الكبير، لم يتبه الكلام عنه، فإنه بالإمكان القول بأن الأخفش مثل مرحلة الوصل والفصل بين مدرستي البصرة والكوفة. لقد استمسك بأصول البصريين في السماع، واعتمد القراءات، إذا طابت رسم المصحف، ووافقت إحدى لغات العرب؛ ونقل سماع العرب عن فصحاء العرب، دون أن يعترض عليهم؛ وتتابع البصريين في عهده الأول في حدود القياس وضوابطه، فمنع القياس المخالف للسماع، والقياس على سماع غير مطرد. وفي عهده الأخير روي عنه جواز القياس على أي سماع. وما ظلل متثبتاً به نظريته في العوامل؛ إذ يقر بإنعاماتها، سواء أكانت لفظية أم معنوية ظاهرة أم مضمرة، مقدمة أم مؤخرة؛ وقد لا يمنع زيادة العامل من إنعاماته، ولا

يؤثر فصله عن معموله؛ وقد يأتي مرکباً ولا يعطى ذلك عمله، غير أن رأيه في قوة العامل، لم يصاحبها التركيز على العلل فهو يصف الظاهرة اللغوية دون المبالغة في التعليل. وإنما يطلق حقائقها إطلاقاً لا إسراف فيه ولا تكلف^(١).

وإذا كان الأخفش محل نقاش وجدل في آرائه ومذاهبه، فإن النحويين مع ذلك مجتمعون على سعة علمه وذكائه. فكان الكسائي يقول فيه إنه لم يكن في القوم (يعني البصريين)، أعلم منه، وأنه نبههم على عوار الكتاب وتركهم^(٢). ويقول الفراء أنه سيد أهل اللغة، وأهل العربية. وحينما علم بعزمهم على الخروج إلى الرمي قال: «المن كان خرج فقد خرج معه النحو كله والعلم بأصوله وفروعه»^(٣).

٨ - ترسیخ المذهب البصري عند أتباع الأخفش واستكمال التدوین:

بعد الأخفش يبرز عالماً كان لهما دور متميز في ترسیخ المذهب البصري، هما أبو عمرو صالح بن إسحق الجرمي، وأبو عثمان بكر بن محمد المازني. لقد قرأ الكتاب على أبي الحسن الأخفش وسمعاً منه مسائله، وخذلا اللغة عن الثلاثي المشهور عبد الملك بن قریب الأصمی، وأبي زید سعید بن اوس الانصاری، وأبي عبیدة معمر بن المثنی.

لقد تللمذا للأخفش ولكنهما لم يصانعاه في أمور كثيرة، فحملاه عنه أمانة رسالة الخليل وسيبويه إلى أتباعهم، وأسهما في تمحیص الكتاب، وتبيینه وتدريسه.

أ) الجرمي (ت ٢٢٥هـ):

لقد كان الجرمي، مثل ما يقول المبرد، أثبت الناس في «الكتاب» وكتب عنه

(١) الورد: منهج الأخفش، ٣٤٤ - ٣٦٤.

(٢) أبو الطیب اللغوي: مرانب النحويين، ص ١١٢.

(٣) الإباء، ٣٩/٢.

كتاب «الفرخ» وعرف عنه أول مختصر في النحو. ويقول فيه الفارسي إنه ما اشتغل به أحد إلا كانت له صناعة في النحو^(١). وكان صاحب مناظرات ومساجلات مع العلماء الكوفيين حتى قيل: إنه أفحى الفراء حتى صغر في عيني من حضر المناظرة^(٢). واشتهرت المحاورة بينهما حول العامل المعنوي الذي رفع المبدأ عند البصريين، واعترف الجرمي أنه لا يظهر ولا يمثل. بيد أنه قطع الحجة على الفراء بقوله: إن أصحابه الكوفيين يرفعون «زيد ضربته» بالعائد، الذي هو أيضاً عامل لا يظهر ولا يمثل، كما هو الحال في الابتداء. وبعد المعاشرة يقول الفراء أنه وجد الجرمي «آية» وقال الجرمي إنه وجد الفراء شيئاً. ولعله في هذه المساجلات كان يرمي إلى أن يأخذ بشار سيبويه، بعد قصة المسألة الزنبورية.

ويروي له المؤرخون مجلساً مع الأصمسي فسأله الجرمي عن مسألة في التصغير ولم يرض جوابه عنها لكن الأصمسي سأله عن قول الشاعر:
قد كُنْ يَخْبَأَنَّ الْوِجْهَ تَسْتَرَأَ فَالآنَ حِينَ بَدَؤَنَ لِلنُّظَارِ
فقال الجرمي: بدين، ورأها الأصمسي خطأ^(٣).

ولم ينفرد الجرمي بكثير من الآراء المستقلة، لأنه نابع الخط البصري الذي رسمه الخليل وسيبويه، إلا أنه مع ذلك قد خالف إماميه البصريين في جزئيات قليلة جداً منها:

- أن «أو» تعاقب الواو، محتجاً بقول الحميري:
- وَقَذْ زَعَمَتْ لِيلَى بَاتِي فَاجْرُ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا^(٤)
- وأن «حاشا» عنده قد تأتي فعلاً جاماً، متضمناً معنى «إلا»، بينما يعدها

(١) نزهة الألباء، ص ١١٥.

(٢) المصادر نفسه، ص ١١٦.

(٣) نزهة الألباء، ص ١١٦.

(٤) العقني، ص ٨٨.

سيبويه حرقاً في جميع الحالات^(١).

- أن «أي» معربة مطلقاً، سواء أفردت أم أضيفت. وذكر أنه خرج من البصرة إلى مكة، ولم يسمع من قول «لآخرین آیهيم قائم». ويروى عن الزجاج أنه قال لم يخطئ سيبويه إلا في موضوعين هذا أحدهما، فإنه سلم أنها تعرّب إذا أضيفت فكيف يقول ببنائها إذا أفردت^(٢)،

وأن «خلف» و«أمام» غير منصرفين، وأن مثلها مثل فوق وتحت^(٣).

- وأن فعل «دخل» يتعدى بحرف الجر كما يتعدى دونه^(٤)،

- وأنه يجوز جر الاسم بعد «ما» في نحو «قاموا ما خلا زيد» على تقدير زيادة «ما» ووافقه الكسائي في هذا الرأي وتابعه الفارسي عليه، غير أن ابن هشام من متأخري النحاة، رد عليهم قائلاً: إن «ما» التي تزاد في الجر، لا تأتي إلا بعد الجار مثل «عما قليل»^(٥) ويروى تخطيته للأخفش في قوله: ما أصبح أبداً، وما أمسى أبداً^(٦)، ومن ملاحظاته الخاصة أن «الفاء» لا تفيد الترتيب في عطف البقاع ولا في الأمطار كقوله: بين الدخول فحومل، ومطرنا مكان كلًا فمكان كذلك^(٧).

ومن أقواله الطريفة أنه لا يقول بتقدير أن بعد أو والواو وفاء السببية^(٨)، ويمنع التنازع بين الفعلين المتعددين لأكثر من مفعول^(٩).

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٣) ابن أبي الربيع: البسيط ص ٥٠٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٦١.

(٥) المغني، ص ١٧٩.

(٦) المصدر والصفحة نفسها.

(٧) الإنصاف، ج ٢ ص ٥٥٥ - ٥٥٧.

(٨) همع الهوامع.

(٩) المغني، ص ٢١٤.

ب) المازني :

أما المازني فهو أول الثلاثة الذين قال عنهم الجاحظ إنه ليس في الأرض مثلهم في النحو وثانيهما العباس بن الفرج الرياشي^(١) والثالث أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الزبيدي^(٢). أجمع الناس على صدق المازني وأمانته وعلمه ويقول المبرد إنه لم يكن بعد سيبويه أعلم منه بالنحو^(٣) ولعله من أول من جمع بين علم النحو وعلم الكلام: لكنه لم يخلط بين منهجيهما، فيقول المبرد عنه «إنه إذا نظر أهل الكلام لم يستعن بشيء من النحو، وإذا نظر أهل النحو لم يستعن بشيء من الكلام» (٢٨٣/١).

لقد اشتهر أمر المازني عند المؤرخين من خلال قصة الجارية التي غشت أمام الواقع يقول الحارث بن خالد بن المخزومي:

أَظْلِيمُ إِنْ مُصَابَّكُمْ رَجُلًا أَفْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ^(٤)

واختلفت مع التوزي (أو ابن السكري) في إعراب هذا البيت. وأصرت على ما روت عن شيخها أبي عثمان المازني، ولما رجحت روايتها استدعي المازني عند الخليفة الواقع وجرت بينهما محاورة أدبية مشهورة.

ولقد اشتهرت مناظرته للعلماء وبيانه بأن «بغيا» أصلها فعل ولو كانت على وزن فعال للزم تأثيرها بالهاء وسؤاله التعجيزي لابن السكري عن وزن **﴿نَكَتَل﴾** في سورة يوسف - الآية ٦٣^(٥).

وأتيح للمازني، بفضل صلته بالخلفاء، أن يمارس نشاطه العلمي في سعة

(١) العباس بن الفرج الرياشي البصري المعروف سنة ٢٥٧، شيخ ابن دريد والمبرد، ترجمته في الزبيدي طبقات النحوين ص ٩٧ وإباء الرواة، ج ٣ ص ٣٦٧.

(٢) الزبيدي أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان تلميذ الأصمي وشيخ المبرد، ترجمة ابن الأنباري نزعة الآباء، ص ٢١٩.

(٣) الكامل، ج ١ ص ٢٨٣.

(٤) إباء الرواة، ج ١ ص ٢٤٨.

(٥) طبقات النحوين للزبيدي، ص ٨٩.

وطمأنية وكان كتاب سيبويه عمدته في هذا النشاط. لقد أكمل دراسته، بعد الأخفش، على صديقه أبي عمرو الجرمي، وصاحبه حتى تخرق من طول ما حمله وكتب عنه كتاب الديباج في جوامعه، وفصل عنه المسائل الصرفية في كتاب مستقل عرف بتصريف المازني. وهو الذي شرحه ابن جنبي في المنصف قوله كتاب الألف واللام وما تلحن فيه العامة. ثم إنه مارس التدريس، فكان من أشهر تلامذته إمام النحو بعده أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. ويذكر له المؤرخون تلميذاً آخر لم يستطع أن يسايره إلى نهاية الطريق، وهو الشاعر الظريف أبو غسان رفيع بن سلمة العبدى الملقب بداماًذ وهو الذي خاطب المازني بقوله:

وأتعبت نفسي له والبدن
بقول المسائل من كل فن
ومن علمه غامض قد بطن
وكنت بباطنه ذا فطن
ء للفباء يا ليته لم يكن
من الممقت أحسبه قد لعن
لست بآتيك أو تأتين
على النصب قالوا بلاضمار «أن»
فأعرف ما قيل إلا يظن
أفك في أمر «أن» أن أجنّ^(١)
ولقد كان المازني أكثر استقلالاً في آرائه من الجرمي، وأكثر تأثراً بتعاليم
الأخفش واستنتاجاته ولا سيما تلك التي فيها نوع من القياس المنطقى، فتراء

تفكرت في النحو حتى ضجرت
وأتعبت بكرأ وأشياعه
فمن علمه ظاهر بيّن
فكنت بظاهره عالما
خلا أن باباً عليه العفا
وللرواو بباب إلى جنبيه
إذا قلت هاتوا لماذا يقال
أجابوا لما قيل هذا كذا
وما إن رأيت لها موضعا
وقد خفت يا بكر من طول ما

(١) الانباء، ج ٢ ص ٥.

مثلاً لا يفرق بين نون الإناث في مثل «النسوة قمن»، أو «قمن النسوة». فيقول إن النون حرف الإناث في كلا الاستعمالين^(١). ومن هنا وافق الأخفش في أن الياء من قومي وتقومين حرف، وأن الفاعل مستتر^(٢)، كما وافقه على أن أحرف اللين في الأسماء الخمسة أمداد إشباع لا للإعراب، وأنها في الجمع والمثنى دلائل إعراب لا حروف وأن الألف والواو في قاما وقاموا علامتان تدلان على الفاعل المستتر^(٣).

ومن آرائه الاجتهادية أن المضارع المجزوم ليس معرباً لأن إعرابه بسبب وقوعه موقع الاسم والاسم لا يمكن جزمه^(٤) ومنها أيضاً الإخبار عن «ألا» التي للتنبي مستدلاً بقول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ وَلَىٰ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعَهُ فَيَرَأُبُّ مَا أَثَاثٍ يَدُ الْغَفَلَاتِ

والمعروف أن سيبويه يقول: إنها لا يخبر عنها وقد تابعه تلميذه المبرد في هذا الرأي^(٥). كما تابعه أيضاً في الوقف على «إذن» بالنون.

ومن القضايا التي خالف المازني سيبويه فيها^(٦)، وتابعه المبرد عليها، أن فعلاً وفعيلاً لا يعملان، وقد رد المازني على استشهاد سيبويه في إعمال فعل يقول الشاعر:

حَنْرٌ أَمْوَارًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُشْجِيٌّ مِنَ الْأَقْدَارِ

فقال إنه لقى أبان بن عبد الحميد اللاحقي، وأخبره أن سيبويه سأله هل عنده سماع في إعمال «فعل» فصنع له هذا البيت، وكما يقول ابن أبي الربيع، فإن

(١) المغني، ص ٤٤٩.

(٢) المغني، ص ٤٧٥.

(٣) الإنصاف، ج ١ ص ١٧.

(٤) المدارس النحوية، ص ١٢٠.

(٥) المغني، ص ٤٩٩.

(٦) المغني، ص ٣١.

اللاحقي حين يقر على نفسه بالكذب فلا معنى لتصديقه في صناعة البيت مع أن الأعلم الشتمري استدل على هذا الإعمال بقول الخليل:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِيفُونَ عِرْضِي
جِحَاشُ الْكِرْمَلَبِينِ لَهُمْ فَدِيدُ

ولقد أول المازني الشاهد الذي أورده سيبويه في إعمال «فعيل» وهو:

حَتَّى شَاهَمَا كَلِيلٌ مُوهَنَا عَيْلُ
بَاتَتْ طِرَابَا وَيَاثَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ

فقال إن «موهنا» ظرف لا مفعول به. ومن المسائل التي لم يتابع سيبويه فيها كونه لا يجوز قياس اسم التفضيل من أكرم، ولا يرى مانعاً من تقديم التمييز على عامله ومن نصب المنادى في مثل «يا أيها الرجل». غير أن هذا لا يعني أن المازني كان حائداً عن نهج سيبويه العام، بل إنه يرى على نفسه الاقتداء به ونصرته وروى عنه قوله: «إذا قال العالم قولًا متقدماً فللmentعلم الاقتداء به، والانتصار له والاحتجاج لخلافه إن وجد لذلك سبيلاً»⁽¹⁾.

(1) ابن أبي الريحان: البسيط، ص ١٠٥٨.

الباب الثالث

عصر البيان والتحصيل

لقد تميز هذا العصر بأعمال عالمين من أعلام أئمة النحو، بيتاً في دروسهما ومؤلفاتهما حصيلة ما خلفه سبويه وأتباعه من البصريين وما أنتجه الكسائي وتلامذته من الكوفيين، ألا وهما أبو العباس المبرد، وأبو العباس ثعلب:

١ - أبو العباس المبرد:

اختلف في لقبه الذي اشتهر به، منهم من ضبطه بفتح الراء مثل ما روي عن ابن عبد ربه، وأدعى أنه لم يختر في شعراء كتاب «الروضة» إلا أبداها، والسيرافي يصحح كسر الراء، ويقول إنه المثبت في الحق، وكان الشيخ محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي، ينشد:

والكسر في راء المبرد واجب ويغير هذا ينطق الجهلاء^(١)
اشتهر أبو العباس المبرد بالبراعة في علم اللغة والنحو، ومن شيوخه المشهورين، أبو عثمان المازني صاحب التصريف وأبو عمرو الجرمي، وقد سبق أن رأينا أنهما من أبرز تلاميذ الأخفش الأوسط.

نشأ المبرد في البصرة ثم ما لبث أن اشتهر أمره وعلمه، فالتحق ببلاء الخليفة المتوكل في سرّ من رأى، فعرف عنده الرعاية، والمآل والأنس.

(١) كتاب المقتبس، المقدمة، ج ١ ص ١١.

ويذكر المرزباني في معجم الشعراء أنه دخل على المتوكل يوما فقال له: «يا مبرد أرأيت أحسن مني وجهاً، قال المبرد ولا أسمع راحة، ثم أنسد: جهرت بحلفة لا أتفيهما لشك في اليمين ولا ارتياط بأنك أحسن الغلفاء وجهاً وأسمع راحتيهما ولا أحابي وأن مطيمه الأعلى جدواً ومن عاصاه، يهوي في تباب فقال له المتوكل: «أحسنت وأجملت في حسن طبعك وبديهتك»^(١).

وبعد موت المتوكل، غادر أبو العباس سرّ من رأى، وجاء بغداد وفي أحد مساجدها اصطبغ حيلة لتكوين حلقة خاصة به أنشأها حينما رفع صوته في الكلام عن قضايا علمية أوهم الحاضرين أنه مثل عنها، ولما سمعوا فصاحت، وسعة علمه، التفوا حوله، فبدأ يحدث الناس، ويُصرّ به ثلب ، فبعث تلامذته لفضح هذه الحلقة بيد أن تلاميد ثلب استعملتهم روعة حديث المبرد فترك أكثرهم أستاذهم، والتحقوا بمدرسة المبرد^(٢)، وكان من أشهر هؤلاء إبراهيم ابن سري الزجاج الذي ظل وفيأ له إلى أن مات، كما كان منهم خَنْ ثلب أبو علي الدينوري وأبو بكر بن السراج مؤلف كتاب الأصول.

أ) توثيقه في الرواية:

يكاد العلماء يجمعون أن المبرد كان ثقة في روایاته، هذا ما نقله ابن كثير في «البداية والنهاية»، والخطيب في «تاريخ بغداد» حتى ابن ولاد الذي كتب «الانتصار» لسيبوه في مسائل الغلط، ردّاً على المبرد قال: «وليس هو عندنا من يعتمد الكذب»، غير أن ابن الأباري في «نزهة الألباء»، أورد قصة يقول فيها: «قال أبو عبيدة الله المفجع وكان المبرد لعظم حفظه اللغة واتساعه، يتهم،

(١) معجم الشعراء للمرزباني، ص ٤٤٩.

(٢) إثبات الرواية، ج ٣ ص ٢٤٩.

فتواضعنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها فلننظر كيف يجيب، وكنا قبل ذلك
تمارينا في عروض بيت الشاعر:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض
وتتردد على أفواهنا من تقطيعه (ق بعضنا) فقلت له: أيدك الله تعالى ما
(البعض) عند العرب، فقالقطن، يصدق ذلك قول الشاعر:
كان سلامها حشى القبعضا

قال: فقلت لأصحابي ترون الجواب والشاهد، إن كان صحيحاً عجب وإن
كان اختلف الجواب في الحال فهو أعجب^(١).

كما ذكر ياقوت الحموي الخلاف بين المبرد وأبي حنيفة في تفسير الشاة
المجسمة التي نهى النبي ﷺ عن أكل لحمها، فقال المبرد هي الثاة القليلة للبن
مثل اللجبة وأتي بيته شاهد على ذلك، وهو:

لم يبق من آل الحميد نَسَمَه إلا عنيز لجبة مجسمه
وأنكر عليه ذلك أبو حنيفة الدينوري مبيناً أنها الشاة التي جسمت على ركبتيها
وذبحت من القفا، وأفر المبرد أن الشاهد من اخلاقه^(٢)، وقبل التشكيك في
توثيق المبرد، لابد من التأكد من صحة هاتين الروايتين. ولقد ذكر محقق
المقتضب أن المفجع الذي روى القصة الأولى كان شيئاً من أنصار ثعلب،
وكان ماجنا، فهو إذن من لا يُطمئن إلى رأيه. أما القصة الثانية، فيظهر فيها
أيضاً أثر الانتهال لأنه لا علاقة لحرمة لحم الشاة بقلة لبنيها، ولا شك أن أبا
العباس يعرف ذلك بدبيهة^(٣).

وبين محقق المقتضب كذلك ما روی عن أبي الحسن الأخفش الأصغر علي
ابن سليمان، أنه قال: «سمعت أبا العباس المبرد يقول لك إن الذي يغلط ثم

(١) نزهة الألباء، ص ١٦٦.

(٢) ياقوت: معجم الأدباء، ج ١ ص ٢٦٠.

(٣) المقتضب، ج ١ ص ٦١ (المقدمة).

يرجع لا يعد ذلك خطأ لأنّه قد خرج منه برجوعه عنه، وإنما الخطأ البين الذي يصر فيه صاحبه على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعد كذاباً ملعوناً^(١).

وهذا يذكرنا بقول محنطن بابه بن اعيid الديماني الشنقيطي:

ليس من أخطأ الصواب بمخط إن يؤب لا ولا عليه ملامه
إنما المخطئ المسي من إذا ما وضع الحق لج يحمي كلامه
هذا وقد رروا أيضاً عن المبرد قوله: «لا أتقلد مقالتي متى لزمتني حجة»،
وقوله: «ربما رأيت في الحرف ستة لتصبح لي حقيقة»^(٢).

ب) أهم مصنفاته:

لقد كان أبو العباس المبرد حجة، وأماماً في النحو واللغة، فكان من بين العلماء الذين ساهموا في تقريب قواعد الكتاب وترتيبها، دون أن يجعلوا من النحو شيئاً جافة، بعيدة عن سلبيّة اللغة وعفويتها، وهذا واضح في كتاب الكامل، الذي كان كتاب أدب ولغة ونحو. وكتاب الكامل يعد بصلة من أمهات الأدب الأصيلة، فقد اشتمل على طرائف الحكمة من جوامع كلام الرسول المصطفى عليه السلام، وعلى مختارات من خطب الخلفاء وعيوب الشعر العربي كما سجل فيه نوادر من الأخبار التاريخية، ونكتا من المسائل اللغوية والنحوية.

أما كتابه «المقتضب» فإنه بمثابة تلخيص وتبسيط لكتاب سيبويه مع التنبيه على بعض القضايا التي خالفه فيها متأثراً بآراء شيخيه المازني والجرمي، وقد نظم فيه عرض القواعد النحوية، إلا أنه وقف على حافة التنظير المنطقي، الذي سيتولى ابن السراج صيغته في كتاب الأصول: وللمبرد موقف معروفة من القراءات نذكر أمثلة منها، كما أنه تأثر بأبي عثمان المازني في إيراد التمارين غير العملية.

(١) السبوطي: العزهـ ج ٢ ص ٢٠٣، بواسطة عن عبد الغالق عضمه في مقدمة المقتضب ص ١٨.

(٢) المقتضب، ج ١ ص ١٨ نقلأً عن مجالس العلماء.

ج) موقفه من القراءات:

لقد رأينا أن علماء النحو اعتمدوا القرآن، مادة لعلمهم، واستشهدوا بعشرات الآيات، ومنهم من صرخ بأن القراءة سنة وأن ما صبح منها، من أي طريق، يعتبر أساساً للوجه الصحيح في اللغة.

لكن بعضهم وقف من هذه القراءات موقف المجتهد المتصوب، فإذا لم تكن القراءة تعبر عن القواعد التي استنبطها من اللغة يصرح بأنها لحن، ولو كانت من القراءات السبع المتواترة عن الأمة بالإجماع، أو القراءات العشر المتواترة عند القراء.

وكان بعض نحاة البصرة من بين الذي نصبوا أنفسهم مهيمنين على تصويب القراء أو تخطئتهم. واشتهر أبو عثمان المازني بهذا الموقف، وتبعه المبرد الذي سمح لنفسه أن يرفض بعض القراءات السبعية، مثل قراءة حمزة في الآيتين الكريمتين: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتُصْرِيفِهِ﴾ (إبراهيم - الآية ٢٢)^(١) بكسر الياء، و قوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا اللَّهُ الَّذِي نَسَأَلَوْنَ يَدِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء - الآية ١) بكسر الميم^(٢).

وادعى أن قراءة ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِينِينَ﴾ (الكهف - الآية ٢٥) خطأ غير جائز في الكلام وإنما يجوز في الضرورة^(٣)، كما نمى للخطأ من قرأ «آيات» بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْجَلَهُ أَتَيْلَ وَالثَّارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ يَذْقِ فَلَاحِا يَهُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَعَرِيفُ الْيَتَمِّ مَائِتُ لَقَمْرٍ يَغْفُلُونَ﴾^(٤) (الجاثية).

ومن الغريب أن ينسب المبرد إلى أهل المدينة قراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿هَتَوْلَكُو هَنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٥) (هود - الآية ٧٨) بفتح الراء والمعرف أن

(١) المقتصب، ج ٥ ص ٢.

(٢) المقتصب، ج ٣ ص ٤٥٢.

(٣) المقتصب، ج ٢ ص ١٧١.

(٤) المقتصب، ج ٤ ص ١٩٥.

(٥) المقتصب، ج ٤ ص ١٠٣.

قراءة أهل المدينة تعنى باصطلاح العلماء قراءة نافع بن أبي نعيم وهي بالرفع، وقد تابع المبرد المازني في تحامله على الإمام نافع وذكر ألا علم له بالعربية، مستدلاً على ذلك بقراءة: (معاشر) (الأعراف - الآية ١٠، والحجر - الآية ٢٠) بالهمزة مع أن نسبتها لナافع غير مشهورة^(١).

هذا ولقد تأثر بعض القراء بهذا الموقف، حتى أن المحقق ابن الجوزي جعل موافقة الوجه النحوي من أركان القرآن.

وذلك حين قال:

وكل ما وافق وجه النحو وكان للخط احتمالاً يحوي
وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
والسؤال الذي نضعه هنا هو أنه إذا كانت القراءة صحيحة الإسناد إلى
الرسول عليه الصلاة والسلام، وكانت موافقة لرسم المصحف، هل علينا أن
نشرط ركناً ثالثاً وهو وفاقها لوجه نحوي؟ لأننا نعتقد أن كل ما ثبت بالإسناد
رواية، ووافق الرسم خطأ، فقد استكمل الوجه النحوي الصحيح. فالكتاب
العربي المعين هو الذي يثبت الاستعمال الصحيح، أما القواعد المستنبطة من
كلام الأعراب، ومن شعرهم، وسماعاتهم فليست بحال من الأحوال ميزاناً
لصحة لغة القرآن.

د) تأثيره بكتاب سيبويه:

لقد كان كتاب سيبويه المعين الذي استقى منه كل من جاء بعده، سواء كانوا من الكوفيين المخالفين أمثال الفراء وتلامذته، أم كان من البصريين المتبعين مثل المبرد وشيوخه. ولقد درس المبرد الكتاب على أبي عمرو الجرمي ثم على أبي عثمان المازني، وكان تأثيره واضحاً عليه في كتاب المقتضب، الذي يمكن أن نعتبره تلخيصاً وتقريراً لكتاب سيبويه. وقد حاول المبرد في هذا المؤلف

(١) المقتضب، ج ١ ص ١١٤.

تبسيط وتنظيم بعض المسائل التي وردت معقدة ومتناولة في كتاب سيبويه، ومن أوضح الأمثلة ما جاء في باب أنحاء الفعل العشرة، التي وردت في أبواب مختلفة عن سيبويه وعرضها المبرد في فصل واحد، وفي عرض سهل المتناول، فقال عنها^(١):

١. الفعل الحقيقي: قام زيد وهو متعد، إلا لاسم الزمان والمكان، والحال والمصدر.
٢. الفعل الذي ذكر فاعله على وجه الاستعارة: مثل: سقط الحانط.
٣. الفعل المتعد لواحد الواصل المؤثر: نحو: ضرب زيد عمرا.
٤. الفعل المتعد لواحد غير واصل: نحو: أضحكت خالدا، ذكرت زيدا، مدحت عمرا.
٥. الفعل المتعد لاثنين ويمكن الاقتصار على أحدهما: نحو: كسرت زيدا.
٦. الفعل المتعد لاثنين ولا يمكن الاقتصار على أحدهما: نحو: ظنت زيدا أخاك.
٧. الفعل المتعد لثلاثة مفعولين: وهو من باب الأول إلا أنك جعلت الفاعل مفعولاً: نحو: أعلم زيدا عمرا خير الناس.
٨. الفعل المتعد لمفعول: اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد: نحو: أسمى عبدالله ظريفا، وهي أفعال وزن لا حقيقة.
٩. فعل التعجب: وهو فعل صحيح غير متصرف وكذلك كل شيء دخل معنى من غير أصله على لفظ فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى: نحو: ما أحسن زيدا.

(١) المقتصب، ج ٣ ص ١٨٧.

١٠. ما أُجْرِيَ مجرى الفعل وليس بفعل: ولكن أشباهه بلفظ أو معنى: نحو:
ما زِيداً منطلق، ومثل هنا بالنواسخ.

كما أن المبرد تابع مسائل الكتاب، واستشهد بأكثر شواهد القراءة والعشرية، واتبع طريقه في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي، واعتق جل آرائه في السمع والقياس وبيان الفضورات، أو اللغات الضعيفة. ومع ذلك فإن المبرد زيادة على تجدیده في الأسلوب، خالف إمام النحاة في كثير من الآراء، اشتهرت بمسائل الغلط، لأن المبرد نسب فيها الخطأ إلى سيبويه.

هـ) مسائل الغلط، ورد ابن ولاد عليها^(١):

روي عنه أنه في عهد الشباب ألف كتاباً سماه «نقد كتاب سيبويه»، تناول فيه أكثر من مئة وثلاثين مسألة انتقد فيها إمام النحاة، مما أدى إلى قيام ابن ولاد المصري بتصنيف كتاب الانتصار لسيبوه، والاحتجاج له والرد على المبرد فيه ما عدا مسالتين، ويقال إن المبرد اعتذر عن أكثر اعترافاته، وقال إن ذلك من هفوات الشباب ولم يترك في كتاب المقتضب إلا نحواً من ثلاثين مسألة، تستعرض نماذج منها لاستبانته منهج المبرد النحوي، وميزاته الخاصة.

لقد عبر المبرد عن اعترافاته على آراء سيبويه، تعديلات مختلفة، ففي بعض المواضيع يعقب على رأي سيبويه «القول: ليس عندي كما قال، أو أنه بعيد، أو محال، أو غلط، أو خطأ فاحش».

ومن أهم اعترافاته عليه أن سيبويه يقول إن الألف والواو والباء في الأسماء الخمسة حروف إعراب، ويقول المبرد إن ذلك محال لأنها لو كانت حروف إعراب للزمها ذلك، مؤيداً رأي الأخفش والجرمي في كونها دلائل الإعراب لا

(١) ابن ولاد هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد، كان بصيراً بالنحو ورحل إلى بغداد ولقي أبي إسحاق بن السري الزجاج وغيره وأخذ عنهم وتوفي سنة ٣٣٢هـ، راجع طبقات النحاة للزبيدي ص ٢١٩.

حروفه^(١)، كما يرى رأي شيوخه في امتناع إعمال فعلٍ و فعلٍ^(٢)، ويصوب رأي المازني في جواز تقديم التمييز على عامله في مثل «عرقا تصب»^(٣) ومما خالفه فيه كذلك، إعمال «إن» المخففة التي بمعنى «ما» ففي مثل «إن زيد منطلق» لا يرى سببويه غير الرفع جائزًا، والمبرد يجيز النصب، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كُنْيَا﴾ (الكهف - الآية ٥)، ﴿إِنَّ الْكُفَّارَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (الملك - الآية ٢٠)^(٤). والملاحظ هنا أن المبرد لم يشر في هذين المثالين إلى تأثير «إلا» في إعراب الجملتين، وأنكر عليه رفع المضارع في نحو: خفت أن لا تقوم، وقال إنه بعيد، ولم يستحضر هنا قول الشاعر:

ولا تدفنني في الفلاة فإبني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها^(٥)

وفي بعض المواضيع يضعف رأي سببويه دون أن يرفضه كلياً. فمن ذلك قوله: «القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعة عشرك، فتدفعه مفتوحاً، وقوم من العرب يقولون: هذه أربعة عشرك، ومررت بأربعة عشرك، وهم قليل وله وجه من القياس وأجاز سببويه القسم على بعد»^(٦).

كما ضعف تخريرجه في إعراب قوله تعالى: ﴿أَيَعْدُكُمُ الْكُفَّارُ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَمًا أَنْكُفُرُ مُخْرَجُونَ﴾ (المؤمنون)، فقال: إن سببويه يرى أن «يعد» وقعت على «أن» الثانية، وذكر «أن» الأولى ليعلم أي شيء يكون الإخراج، وهذا قول ليس بالقوي. أما رأي المبرد فهو أن المعنى: أبعدكم إذا متم إخراجكم. وهذه المسائل من قضايا ملك النحو المشهورة^(٧).

(١) المقتضب، ج ٢ ص ١٥٤.

(٢) المقتضب، ج ٢ ص ١١٨.

(٣) المقتضب، ج ٣ ص ٣٦.

(٤) المقتضب، ج ١ ص ٤٩ - ٥٠.

(٥) المقتضب، ج ١ ص ٥٠.

(٦) المقتضب، ج ٢ ص ١٧٨.

(٧) المقتضب، ج ٢ ص ٣٥٨ - ٣٦٠.

وقد يحلو للمبرد في بعض العرات أن يستبد برأيه ولو كان مخالفاً لسيبوه والأخفش. ففي الكلام عن «عسى» قال إن رأي سيبوه غلط، وقول الأخفش ليس بشيء حينما زعم الأول أنها مع المضمر تأتي بمعنى «العل» وقال الثاني إن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع مثل ما وقع في «الزلا»^(١).

وفي هذه المسألة نورد أبياتاً بدعة، يقول العلامة الشنقيطي محمد حامد بن آلا البوحسني:

يُلْحِقُ بِهَا، فَهِيَ حِرْفٌ عَامِلٌ كَلَّعْلَ
مَقْدِمًا وَاسْمَهَا مَا بَعْدَ ذَاكَ جَعْلَ
ضَمِيرُ نَصْبٍ مِنَ الْمَرْفُوعِ جَاءَ بَدْلَ
إِخْبَارَنَا لِعَسِيَ بِالْمَفْرَدَاتِ وَقُلَّ
فِيهِ اقْتِصَارٌ عَلَى مَنْصُوبَهَا وَحُظْلَ
ضَمَائِرُ الْفَصْلِ لَمْ يُثْبِتْ عَلَيْهِ عَمَلَ
فِيَانَ أَنْ سُوِيَ نَهْجُ الْإِمَامِ بَطْلَ

عُمَرُو «عسى» إن ضمير النصب متصلًا
أما المبرد فالمنصوبَ ذَا خبراً
ورأي الأخفش تعكيس الأخير يرى
رأيُ المبرد مرسودٌ بِأَنَّ بَهِ
وَانْ قَوْلُهُمْ فِيهِ عَسَاكَ فَقَطْ
ورد ثالثها أن التعاقب في
و«نَارَ كَأس» برفع النار قد رويت

وفي البيت الأخير إشارة إلى قول الشاعر:

تَشَكَّى فَتَأَتِي نَحْوَهَا فَأَعُرِدُهَا

فَقَلَّتْ عَسَاهَا نَارَ كَأسِ وَعْلَهَا

وفي معرض قول الشاعر:

إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مُثْلِهُمْ بَشَرٌ

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ

يقول المبرد: «فَالرُّفْعُ الْوَرْجَهُ، وَقَدْ نَصَبَهُ بَعْضُ التَّحْوِيْنِ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مَقْدِمٌ، وَهَذَا خَطَا فَاحْشٌ وَغَلْطٌ بَيْنَ، وَلَكِنَّ نَصَبَهُ يَجُوزُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ نَعْتَاً مَقْدِمًا، وَتَضِمُّ الْخَبَرَ فَتَنْصَبَهُ عَلَى الْحَالِ مِثْلُ قَوْلِهِ فِيهَا: قَائِمًا رَجُلًا»^(٢). وذكر

(١) المتضصب، ج ٣ من ٧١ - ٣.

(٢) المتضصب، ج ٤ من ٩١ - ٢.

في النقد أن هذا قول المازني، ورده ابن ولاد بحجة الرواية وأنكر جواز تقديم الحال على النكرة^(١).

ويعدما أورد المبرد قول القائل:

فليس بمعرفة لنا أن نردنا صاححاً ولا مستنكرأً أن تعقرأ^(٢)
علق عليه بأن رفع «مستنكر» على وجه عطف جملة على جملة. كما قال إنه يحسن النصب للعطف على الموضع لأن ليس يقدم فيها الخبر أما الخفض فيمتنع لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين وهما الباء و«ليس» فكأنك قلت «زيـد في الدار والـحجـرة عمـرو» فتعطف على «في» والمبتدأ ومثله:
هـون عـلـيـك فـإـن الـأـمـور بـكـف الـإـلـه مـقـادـيرـهـا
فـلـيـس بـأـتـيـك مـنـهـيـهـا وـلـا قـاصـر عـنـك مـامـورـهـا
ويـجـيز سـيـبـوـيـهـ الخـفـضـ فـيـهـما مـحـتـجـا بـأـيـاتـ اـكتـسـبـ فـيـهـا المـضـافـ التـائـيـثـ منـ المـضـافـ إـلـيـهـ وـهـيـ:

وـتـشـرـقـ بـالـقـولـ الـذـيـ قـدـ أـذـعـتـهـ كـمـاـ شـرـقـتـ صـلـرـ الـقـنـاةـ مـنـ الدـمـ
وـقـوـلـهـ:

لـمـاـ أـتـيـ خـبـرـ الـزـيـرـ تـواـضـعـتـ سـورـ الـمـدـيـنـةـ وـالـجـبـالـ الخـشـعـ
وـقـوـلـهـ:

مـشـيـنـ كـمـاـ اـهـتـزـتـ رـمـاحـ تـسـفـهـتـ أـعـالـيـهـاـ مـرـ الـرـيـاحـ النـوـاسـيمـ
وـقـوـلـهـ:

إـذـاـ مـرـ السـنـيـنـ تـعـرـقـتـنـاـ كـفـىـ الـأـيـتـامـ فـقـدـ أـبـيـ الـيـتـيمـ^(٣)
وـفـيـ كـتـابـ اللهـ تـعـالـىـ: ﴿فَنَظَّلْتَ أَعْنَاثَهُمْ لَمَّا حَفَّصَيْتَهُمْ﴾ (الشعراء).

(١) المقتصب، ج ٤ ص ٩١ - ٢ الهاشم.

(٢) المقتصب، ج ٤ ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٣) المقتصب، ج ٢ ص ١٩.

ويقول المبرد وليس القول عندي كما ذهب إليه، ويقول ما ورد في الآية الكريمة وفي الآيات المذكورة.

وذلك أن الخليل وسيبوه يزعمان أنك إذا قلت لا غلامين لك أن «غلامين» مع «لا» اسم واحد وتشتبه التنون كما ثبتت مع الألف واللام وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك: هذان أحمران وهذان المسلمان، وليس القول عندي كذلك لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والتنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا، ولم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد^(١).

وفي وصل الواو والياء بالهاء إذا كانت ضمير خفض، في نحو «فيه» فإن سيبوه يرجع الإتمام والمبرد يميل إلى الحذف^(٢). وفي نحو «إن أتيتني لأقومن»، وإن لم تأت لأغضبن» فإن سيبوه يرى في هذا تقديمًا وتأخيرًا. فكأن القائل يقول «لأقومن إن أتيتني»، أما المبرد فإنه يقدر حذف الفاء في هذا النوع من الاستعمال^(٣).

وينسب المبرد الخطأ إلى سيبوه في بعض الآئمة الصرفية، منها اعتباره أن «دما» على وزن فَعْل بتسكين العين، وهو غير صحيح عنده لأن العرب تقول دمي يدْمِي، ومقبس مصدره، بفتح العين، واستدل بقول الشاعر:

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين^(٤)
ويعتبر المبرد قول سيبوه في مقعننس مقاعس غلط شديد. ويدخل في هذا المجال مسائل من التصغير حاد فيها سيبوه عن القياس^(٥).

بيد أن كل هذه الانتقادات لا تعني أن المبرد غير ملتزم بأصول مذهب إمام

(١) المقتصب، ج ٤ ص ٣٦٦.

(٢) المقتصب، ج ١ ص ٢٦٦.

(٣) المقتصب، ج ٢ ص ٦٢.

(٤) المقتصب، ج ٣ ص ١٥٣.

(٥) المقتصب، ج ٢ ص ٢٣٥.

النحاة العام. ولقد روي اعتذاره عن مسائل النقد، ورجوعه عن أكثرها، حتى أنه في عدة مواضع انتصر له على أستاذة المازني، وعلى شيخ أستاذة أبي الحسن الأخفش.

ويروي ابن جني أن المبرد رجع عن كثير من هذه الآراء، وأنه كان يعتذر عما جرى منه، ويقول ذاك الشيء، كنا رأيناه أيام الحداثة أما الآن فلا^(١)، ومع ذلك فإن كتاب المقتضب تضمن كثيراً من هذه المسائل، التي لم يتغير رأي المبرد فيها.

و) المسائل التعريفية:

يقول المبرد في المقتضب: «هذا باب، ونقول في المسائل الطوال يمتحن بها المتعلمون: الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوه سوطاً أكرم الأكل طعامه غلامه زيد عمرا خالد بكرها عبد الله أخوه».

«نصبت الضارب بأكرم وجعلت ما بعد الضارب من صلته إلى قوله أكرم، فصار اسم واحداً، والفاعل هو الأكل وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة، وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب والشاتم، والمكرم وخالد المجرور بدل من الهاء في غلامه. والمرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرتهم وتقديرها، كأنك قلت»:

«أكرم الأكل طعامه غلامه الرجل الذي ضرب سوطاً رجلاً شتم رجلاً أكرم رجلاً أعطاه درهماً، رجل قام في داره أخوه».

لقد تناول أبو إسحاق الزجاج هذه المسألة، وقال إن المبرد أخطأ فيها، فزاد أن سعيد بن سعيد الفارقي أسهب في شرحها معتبراً عن أبي العباس المبرد. وقد أورد محقق المقتضب رأي الفارقي ولخص إعراب المسألة قائلاً:

«إن الضارب مفعول أكرم، والشاتم مفعول الضارب، والمكرم مفعول

(١) ابن جني: المخصص، ج ١ من ٢٠٦.

الشاتم، والمعطيه مفعول المكرم، وسوطاً مفعول مطلق للضارب، وطعامه مفعول للأكل، ودرهماً مفعول شأن لمعطيه، والأكل فاعل أكرم، والقائم فاعل المعطيه، وغلامه فاعل الأكل فأخوك الأولى فاعل القائم.

وزيد بدل من القائم، وعمراً بدل من المكرم، ويكرراً بدل من الشاتم، وعبد الله بدل من الضارب، وخالد بدل من الهاء في غلامه، وأخوك الثانية بدل من الأكل».

كما بين المحقق أن في هذه القضية أموراً من الفصل بين الموصول وصلته لا تجوز، وأن الفارق يعتذر عن المبرد لأنها امتحان، والامتحان بوضع بعضه على بعض الصحة، وبعضه على الخطأ ليميز الممتحن بين الخطأ والصواب^(١).

والمهم في المسألة هو ملاحظة تطور التفكير النحوي الذي تجاوز تحليل الوضع اللغوي المسموع، إلى افتراضات معقدة جاءت تطبيقاً للقواعد العامة التي أقرها النحو البصري، يمكن مقارنتها بالتركيب اللاتيني، ولقد توجد في الكتاب نماذج من نوع مثل «وكيف تصغر اسم من سميته»[؟]، و«كيف تعرف رجلاً اسمه «ضربيوا» على لغة أكلوني البراغيث.

غير أن هذا النوع من التدريبات وصل إلى قمته عند المبرد في هذا النوع من المسائل، وهذا ما أنار حفيظة الزجاج، ولعل موقفه وضع حداً لمثل هذه القضايا العديمة الجدوى، وإذا كان قد يقى منها شيء فإنه اقتصر على بعض المسائل الصرفية.

٢ - أبو العباس ثعلب:

أ) التنافس مع المبرد:

المبرد وثعلب كانا فرسني رهان عصرهما، فكان الأول إمام البصرة، وترأس

(١) عظيمة مقدمة المقتضب، ج ١ ص ٨٣.

الثاني مدرسة الكوفة، فقد حفظ أبو العباس أحمد بن عيسى المعروف بثعلب، كتب الفراء وهو لم يتجاوز خمساً وعشرين سنة، ثم لزم ابن الأعرابي بضعة عشر سنة، ودرس على سلمة بن عاصم، ومحمد بن عبدالله بن قادم، وسمع من ابن المغيرة جل كتب الأصمسي وأبي عبيدة وأخذ الحديث من أحمد بن حنبل وعبد الله بن عمر القواريري^(١).

والمنافسة بين هذين العالمين كانت مضرب الأمثال حتى قال بعض الشعراء:

كفى حزناً أنا جميعاً ببلدة ويجمعنا في الأرض أقرب مشهد
فروح ونفلو لا تزاور بيننا وليس بمضروب لنا يوم موعد
فأبداننا في بلدة والتقاؤنا عسير كلقيا ثعلب والمبرد^(٢)
بدأت هذه الخصومة حينما دخل المبرد بغداد، بعد دخول المتوكل، وأراد
أن يستقطب حوله حلقة خاصة ذكرناها آنفاً.

واستمرت الخصومة بين الرجلين طيلة أربعين سنة، وكان لكل منهما مذهب، وأنصاره، ففي جانب المبرد نجد الزجاج الذي كان من ألمع تلامذته، ومنهم أبو علي الدينوري ختن ثعلب والأخفش الصغير، ونفطريه، ومحمد بن يحيى الصولي، والشاعر الأمير عبد الله بن المعتز. ومن الشعراء العرموقين الذي أثروا على المبرد البحترى وابن الرومي:

فال الأول يقول فيه:

ما نال ما نال الأمير محمد إلا بيمن محمد بن يزيد
وينو ثمالة أنجم مسعودة فعليك ضوء الكوكب المسعود^(٣)

(١) راجع ترجمته في الزيدي طبقات النحاة، ص ٦٤ وإتابه الرواة، ج ١ ص ١٧٣، ومعجم الأدباء، ج ٢ ص ٣٣٧.

(٢) معجم الأدباء، ج ٦ ص ٢٦٨٠.

(٣) ديوان البحترى، ج ١ ص ١٧٧.

ويقول الثاني في قصيدة طويلة:

في عمن عاند الحق عنود
حبه عندي سوء والسجود
ولسانی لك مذ كنت جنود
لك من نفسك مد بيل مدد
فلنا منه شنوف وعقود
ولأنت المشرب العذب البرود^(١)

إلى الخيرات في جاء وقدر
أبو العباس دائرة كل شعر
وأين النجم من شمس ويدر
يشبه جدولًا وشلا ببحر^(٢)

فقال القائلون ومن ثماله
فقالوا زدتنا بهم جهاله^(٣)

ولقد وقف أحمد بن فارس وأبو بكر بن الأنباري منتظرین لثعلب، ووقف
منهما أبو بكر بن أبي الأزهر موقف الحياد والإعجاب، فقال:

وغذ بالمبرد أو ثعلب

با أبو العباس إني رجل
ويمينا أنك المسرء الذي
لم أزل قدمًا وقلبي ويدي
شامد أنك بحر زاخر
يجتنس درك رطبا ناعما
غير أن البحر ملح أسن
ولأحمد بن عبد السلام فيه يقول:
رأيت محمد بن يزيد يسمى
وكان الشعر قد أودى فاحيا
وقالوا ثعلب رجل علیم
وقالوا ثعلب يفتني وأنى
ولم يسلم العبرد مع ذلك من السنة الأعداء والحسادين، فقد قال فيه عبد
الصمد بن المعدل:

سألنا عن ثماله كل حي
فقلت محمد بن يزيد منهم
فأيضا طالب العلم لا تجهلن

(١) عضيمة: مقدمة المقتضب، ص ٤٠.

(٢) معجم الأدباء، ج ٦ ص ٢٦٨٠.

(٣) معجم الأدباء، ج ٦ ص ٢٦٨٢.

تجد عند هذين علم الورى فلا تك كالجمل الأجرب
علوم الخلائق مقرونة بهذين في الشرق والمغرب^(١)
ولما سئل ابن السراج عن أيهما أعلم فأجاب: ما أقول في رجلين العالم
بينهما^(٢)، وبعد وفاة المبرد قال بعض الشعراء:

بيت من الأدب، أصبح نصفه سيخرب
خربا وبافي نصفه سيخرب
ومع المبرد سوف يذهب ثعلب
مات المبرد وانقضت أيامه
إن كانت الأنفاس مما يكتب^(٣)
وأرى لكم أن تكتبوا أنفاسه

ب) المناظرات بينهما:

لقد جمع بينهما محمد بن عبدالله بن طاهر، وسئل عن معنى بيت امرى
القيس:

لها متنتان خططانا كما أكب على ساعديه النمر
فقال ثعلب: خططانا بظاء والذى فيه من العربية أن قال خطتنا، فيما تحرك
الباء وأعداد الآلف من أجل الحركة والفتحة. فقال المبرد إنما أراد إضافة خططانا
إلى «كما» وزعم أنه قول سيبويه، فقال ثعلب، أيقال: مررت بالزيديين عمرو
فيضاف نعت الشيء إلى غيره فقال محمد بن عبدالله لا والله، فأمسك المبرد
ولم يقل شيئاً، ويقول البصريون أن القول ما قاله المبرد ولكنه سكت أدباً مع
ابن طاهر^(٤).

وانقطاع المبرد في هذا المجلس لا يعني ضعفاً في الحجة والجدل: ففي
مناظرة أخرى بينهما، سأله ثعلباً عن همزة بين وبين هل هي متحركة أم ساكنة.

(١) الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٤٣، ١٦٨٠، وياقوت، ص ١٦٨٠.

(٢) معجم الأدباء، ج ٢ ص ٥٥٠.

(٣) معجم الأدباء، ج ٢ ص ٥٤١.

(٤) معجم الأدباء، ج ٢ ص ٥٣٩.

فقال ثعلب لا متحركة ولا ساكنة، إنها روم. فقال المبرد: قوله لا ساكنة، فقد أقر بأنها متحركة، وقوله لا متحركة، فقد أقر بأنها ساكنة. فهي إذن ساكنة لا ساكنة، ومتحركة لا متحركة^(١).

وسئل المبرد عن قول الشاعر:

وغيرها عن وصلها الشيب إنه شفيع إلى بيض الخدود مدرب
فقال بعد تمهل وتمكث: يريد أن النساء أنسن به فلا يستترن عنه، وسئل ثعلب فقال: الضمير في «إنه» يعود إلى الشباب ولم يجز ذكره لأنه علم^(٢).

ورثي بخط المبرد «ضربته بلا سيف» قال ثعلب لهذا خطأ لأن «لا» التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره لأنها أداة، وما تقع أداة على أداة^(٣).

والتنافس بين ثعلب وبين المبرد لم يمنع هذا الأخير من الاعتراف بقدره وعلمه والاستفادة منه، وروى عنه مرات في كتاب الكامل فقال إنه سمع منه قول النميري:

عشيبة أحجار الكناس دميم	رمتني وستر الله بيسي وبيسنها
ضمنت لكم ألا يزال بهم	رميم التي قالت لسجارات بيتها
ولكن عهدي بالنضال قديم ^(٤)	ألا رب يوم لو رمتني رميتها

وروى عنه قصيدة لأحد الشعراء في مدح ثلاثة إخوة من غني، التي منها:
هينون لينون أيسار ذوق كرم سواس مكرمهم أبناء أيسار
وآخرها:

من تلق منهم تقل لاقت سيدهم مثل النجوم التي يسري بها الساري^(٥)

(١) مهدى المخزومي درama الكوفة، ص ١٥٤ تقلأً عن مجالس اللغرين والتحوين للزجاجي.

(٢) معجم الأدباء، ج ٢ ص ٥٤٠.

(٣) المصدر والصفحة نفسها.

(٤) الكامل، ج ١ ص ٣٠.

(٥) الكامل، ج ١ ص ٧٨.

وشعر صخر بن جناء الذي يقول فيه:
إني هزئت من أم الغمر إذ هزت بشيب رأسي، وما بالشيب من عار
كما أخذ عنه أن: غرض إلى لقائه معناه حن إليه، وأنشدته:
ماذا رسول ناصح فمبلغ يعني عليه غير قول الكاذب
أني غرِضت إلى تناصف وجهها غرض المحب إلى الحبيب الغائب
ج) انتقاد الزجاج لشعلب ورد ابن خالويه^(١):

ولم يك المبرد العالم البصري الوحيد الذي تلقى العلم من شعلب، فقد تلمذ له الزجاج قبل أن يعيّب عليه المسائل التي خطأ فيها في كتاب الفصحى، فزعم أنه غلط في قوله عرق النا، وأن الصواب النساء، مثل ما قال أمرؤ القيس:

فأثبتت أظفاره في النساء

وفي استعماله للفظ «الْحُلْمُ» مصدراً وهي اسم بدليل قوله تعالى: ﴿لَئِنْ يَلْفُغُوا الْحُلْمَ مِنْهُ﴾ (النور - الآية ٥٨) وأنكر عليه قوله «امرأة عزبة»، والصواب عزب، مستشهدًا بقول الشاعر:

يا من يدل عزباً على عزب

وعاب عليه كسر كاف كسرى في النب، وقوله وعدته بهذا في الشر، والإتيان برشدة وزنه بكسرٍ، فانهما بالفتح لأنهما للمرة. وخطأه في كسر النون من أسميمة، لأن الأصمعي رواها بالضم، وقوله «إذا عز أخوك فهُنْ» والصواب كسر الهاء لأنه من هان يهين أي لأن. واعتراض عليه كذلك استعمال لفظة المطوعة، وال الصحيح المطوعة بتشديد الطاء كما ورد في الذكر الحكيم.

ومثل فعل ابن ولاد في الانتصار لسيبويه انتصر أبو عبدالله الحسين بن خالويه لشعلب، وقام ينقض جميع اعترافات الزجاج عليه، فذكر أن علي بن أبي

(١) راجع الأشباء والناظرات، ج ٨ ص ٢٥٥.

طالب وابن عباس قالا: «إن يعقوب كان مصاباً بعرق النساء، وإن الحلم مصدر واسم مثل العلم، وإن عزبة صحيحة مثل شيخ وشيخة وغلام وغلامة ورجل ورجلة، وإن كاف كسرى يصح فتحها وكسرها لأنها ليست عربية الأصل، والاسم الأصلي خسرو، ويقول أبو عبيد: إن الكر فيها أفعص، ورد عليه في وعد وأوعد، أن وعد تأتي للخير مثل ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الظَّانَتِينَ﴾ (الأنفال - الآية ٧)، وفي الشرف في قوله تعالى: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (سورة الحج - الآية ٧٢) وأوعدت مع الباء جاءت في قول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأدهم رجلي ورجلي شنة المناسب
وأما المثل في قولهم «إذا عز أخوك فهن» فهو بالضم، والكسرُ غلط لأنها من الهون، وقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُوَنٌ﴾ (الفرقان - الآية ٦٣) وقال الشاعر:

دببت لها الضراء وقتلت أيفن إذا عز ابن عمك أن تهونا
ويقول ابن خالويه إن رشدة وزنة، ونحوها قد تأتي مثلثة: مثل حججت في جهة، ورأيت رؤية واحدة، ووعدته عدة، والاسم يأتي على فعلة مثل وجهة، والمصدر في جهة ويرجح أنه بكسر النون لأنها رواية ابن الأعرابي وهو عن الأصمعي، وصدق ابن خالويه ادعاء ثعلب أنه ما قال إلا المطوعة بتشديد الطاء، وبصفته إمام الكوفيين، فكان من واجبه أن يتصر لأئمة مدرسته، وأن يبين عوار خصومه، ولقد قام بهذا الدور لأنه كان متزعجاً من المبرد، وقد روى أنه تناوله بالهجاء.

ولكنهما مع ذلك كانوا يتزاوران ويتبادلان التهيبة والسلام، بالرغم مما كان بينهما من منافرة علمية، غذتها المعاصرة والمنافسة.

د) نقد ثعلب للبصريين وانتصاره للفراء:

إذا ما تناول ثعلب مسائل الخلاف العامة، لم تبد عليه دوافع العداوة والحقد، فلم يكن نابياً في تعير ولا فاحشاً في قول.

فقد ذكر ثعلب مثلاً أن أهل البصرة يقولون باعمال فرع وفعال، وأن الفراء والكساني يمنعانه^(١)، وأنهم في نحو «رأيتك إياك» يقولون إن «إياك» بدل، وأن أصحابه يقولون إنها توكيده^(٢). ويذكر أن أهل البصرة لا يفرقون بين الصفة والنتع، وأن أصحابه يجعلون النعت أخص مثل الأعرج، وأن الصفة عامة، ولذلك فإن الله يوصف ولا ينعت^(٣)، وربما ألمح أنه لا يطمئن لرأي الكوفيين حين يقول: وزعم أصحابنا أن «كما» تنصب ويزعم البصريون أنها لا تعمل وأنشد:

وطرفك إما جئتنا فاحفظه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر^(٤)
ففي هذا المثال لم يسترسل أبو العباس ثعلب في الاحتجاج لرأي أصحابه من الكوفيين وإنما اكتفى بعرضه، بخلاف عرضه للقول في المثال والتقريب في إعمال «هذا» حيث قال: هذا تكون مثلاً وتكون تقريباً فإذا كانت مثلاً قلت هذا زيد، وإن شئت قلت هذا الشخص كزيد، وإذا قلت هذا كزيد قائماً، كأنك قلت هذا زيد قائماً، ولكنك قد قربته وتكون تشبيهاً كزيد هذا منطلق، وكزيد قائم، وهذا يجري مجرى الخبر.

وقال سيبويه هذا زيد منطلق، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ولكنه ذكر زيداً ليعلم عن الفعل. قال أبو العباس وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرف التقريب. والتقريب مثل «كان» لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء. وقال الكساني: «سمعت العرب تقول هذا زيد إيه بعينه» فجعله مثل كان. وقالوا: تربع ابن جؤبة في اللحن حين قرأ: هَوْلَأَ بَنَى هُنَّ أَطْهَرُ^(٥) (سورة هود - الآية ٧٨)، وجعلوه حالاً. وليس هو كما قالوا، وهو خبر لهذا،

(١) مجالس ثعلب، ج ١ ص ١٥٠.

(٢) مجالس ثعلب، ج ١ ص ١٦١.

(٣) المجالس، ج ١ ص ١٥٤.

(٤) المجالس، ج ١ ص ٥٢.

كما كان، إلا أنه لا يدخل العماد مع التقریب من قبل أن العماد جواب والتقریب جواب فلا يجتمعان. وإذا صاروا إلى المکنی جعلوه بين «ها» و«ذا» فقالوا ها أنا وحذفوها وهذا كله مع التقریب ويحذفون الخبر لمعاینة الإنسان فقالوا: ها أنتا عمار.

فحذف الخبر كأنه قال ها أنتا حاضر، وإذا جاؤوا مع هذا بالألف واللام كانت الألف واللام نعتاً لهذا. وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أن ينصب الفعل اسم الفاعل والفراء ياباه، وإنما نعتوا هذا بالأسماء فقالوا مررت بهذا الرجل فميزت هذا بجنس من الأجناس. وإذا جاء واحد لا ثانٍ له فقبل هذا القمر لم يكن تقریباً، وقد سقط هذا، فتقول: كيف أضاف الظلم وهذا الخليفة قائماً وال الخليفة قائم. وكلما رأيت إدخال هذا وإخراجه واحداً فهو تقریب مثل قولهم: من كان من الناس سعيداً فهذا الصياد شقياً، وهو قوله فالصياد شقياً.

ويظهر من ثعلب في نطاق كوفيته، ميله إلى الفراء، نظراً لقوة استيعابه للمعارف النحوية، فاستحسن رأيه في تثليث «ضرورة» بعد لدن^(۱)، وقوله إن «أجمعين» معدول عن «أجمع» وجماه لأن أصله نعت فعدل إلى التوكيد، ولذلك لا يمكن أن نقول مررت بأجمعين،^(۲) ورجح قول الفراء على الكسائي في عدة مواضع منها عدم اشتراط الباء في مثل «مررت بزيد لا بعمرو»، واستدل الفراء بقول الشاعر:

إنما يجزي الفتى ليس الجمل^(۳)

وفي منع قول «زيداً إن تضرب أضرب» إذ أجازه الكساني ومنعه الفراء لأن الشروط عنده لا تتقدم عليها صلاتها^(۴)، ومنها أيضاً إنكار قول الكساني وسيبويه إن «هو» من **هـ قـل هـوَ اللـه أـحـد**^(۵) (الإخلاص) عماد أي ضمير

(۱) المجالس، ج ۱ ص ۱۹۱.

(۲) المجالس، ج ۱ ص ۱۱۹.

(۳) المجالس، ج ۲ ص ۴۴۷.

(۴) المصدر نفسه.

فصل، وقال الفراء إنه خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال، ويكون وقاية للفعل مثل «إنه قام زيد» ثم يستعمل بعد فيتقى
ويتأخر، والأصل في هذا إنما قام زيد، فالعماد كـ «ما» وكل موضع فعلى
هذا جاء يقي الفعل، وليس مع **هُفْلٌ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** (الإخلاص) شيءٌ
بنقية⁽¹⁾.

واتفاق الكسائي وسيبويه لم يمنع ثعلباً أن يقف مع إمامه الأخضر وهو الفراء. ومع احترامه لإمام النحاة، فإنه خطأ في بعض القضايا نرى منها قوله:
أخطأ سيبويه في إنشاد هذا البيت:

يا صاح يا ذا الضامر العنـس والرـحل والأقتـاب والـحـلس
فروـاه بالـرفع، وـ«ذا» هنا بـمعنى صـاحـب^(٤) كـما أورـدـ مرـة أخـرى، قـالـ سـيـبوـيهـ:
يا هـذا فـيهـ تـيـهـ فـي مـوـضـعـيـنـ وـهـمـاـ «ـيـاـ» وـ«ـهـاـ» وـهـذـاـ باـطـلـ.

هـ) طرائف ثعلب:

ومن طرائف المسائل التي أخذها النحاة عن ثعلب بعض صيغ المجازة التي يحتاج الفقهاء إلى معرفتها لما يبني عليها من أحكام، منها ما ذكر أبو القاسم الزجاجي، أن ابن الخطاط وابن كبسان، أفادهما ثعلب بها.

منها ثلاثة صور وهي:

١. إذا قال الرجل لامرأته إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فأنت طالق
ثلاثة، فإنها لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال، ثم يعدها، ثم يعطيها بعد
العلة.

٢. وإن قال: إن سألتني إن أعطيتك، إن وعدتك فأنت طالق ثلاثة فهو مضر

(١) المحالس، ح ٢ ص ٣٥٤

(٢) المعالج، ج ١ ص ٣٣٣.

للفاء في الجزاء الثاني، ولا يضمر الفاء في الجزاء الثالث لأن العدة قبل العطية فهذا أيضاً لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها، ثم يعطيها.

٣. إن سألتني إن وعدتك إن أعطيتك فأنت طالق، فهو مضمر للفاء في ذلك كله. والحكم فيها كسابقها^(١).

ولقد كان أحمد بن يحيى إماماً بارعاً في اللغة ماهراً بالغريب منها، وله فيها طرائف عجيبة، منها تفسير لقول أمرء القيس:

نطعنهم سُلْكى ومخلوجة كَرِكَ لاميسن على نابل
وقد رأينا أن أبا عمرو بن العلاء قال إن البيت من اللغة القديمة وأعرض عن تفسيره أما ثعلب فقد فسر «اللام» بالسهم إذا ريش^(٢)، ومنها تفسيره للتغييض بأنه القذف بالدموع المتواالية واستشهد بقول الشاعر:

غيبضن من عبراتهن وقلن لي ماذا لقيست من الهوى ولقيتنا^(٣)
ومن غرائبه أيضاً قوله إن ابن آوى، وابن عرس وابن قترة مذكورة في الإفراد مؤنثة في الجمع، فتقول في جمعه بنات آوى وبنات عرس وبنات قترة وهي ضرب من العطاش^(٤)،

وقوله امرأة قنعان ونسوة قنعان، فجاء الجمع والمفرد على لفظ واحد^(٥)
وفسر «زرقا» في قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقَانَ﴾ (طه - الآية ١٠٢)
 بأنهم العطاش^(٦)، وفي مجالسه كثير من هذه التوادر.

ومن شعره في العتاب:

(١) المجالس، ج ١ ص ٥٢.

(٢) المجالس، ج ١ ص ٧٢.

(٣) المجالس، ج ٢ ص ٥٩٧.

(٤) المجالس، ج ١ ص ٣٦٥.

(٥) المجالس، ج ١ ص ٩١.

(٦) المجالس، ج ١ ص ٣٩٣.

إخاء ابن عيسى لي إخاء ابن ضرة
وودي له ود ابن أمِّ ووالد
فما باله مستعدباً من جفائننا
موارد لم تعذب لنا من موارد
أقمت ثلاثاً خلف حُمَّى مضره
فلم أره في أهل ودي وعائدي
أخوك أخوك البحر عند الشدائـد^(١)
سلاما هي الدنيا قروض وإنما

وقد بقى من آثاره كتاب الفصيح الذي نظمه مالك بن المرحل السبتي، وهو
كتاب بديع في فنه وله كتاب المجالس، وهو كتاب أدب ونحو ولغة يتضمن
تفسير غريب القرآن، مع الاعتماد على الأخفش والفراء، وهو مقتضب على
منوال معاني القرآن، ومن أغرب ما فيه تفسيـر المصـحـف الشـرـيف إلى نصفين،
وأنـلـاثـ وأربـاعـ وأـخـمـاسـ وأـسـبـاعـ، بحسب تعداد حـرـوفـهـ، وعـزـاهـ حـمـيدـ الأـعـرجـ
المـكـيـ.

كما تضمن أيضاً جملـاً من معانـيـ الشـعـرـ وـمـنـ أـرـاجـيزـهـ، وـبعـضـ الأـحـيـانـ يـأـتـيـ
التـفـسـيرـ قـبـلـ إـنـشـادـ الـبـيـتـ، وـهـذـاـ يـدـلـ عـلـىـ نـوـعـ مـنـ الـاـضـطـرـابـ قدـ يـكـونـ سـبـبـهـ
الـنـاسـاخـ. وـالـنـسـخـةـ الـمـحـقـقـةـ مـنـهـ فـيـهاـ خـرـومـ كـثـيرـةـ.

وـفـيهـ أـيـضاـ حـكـاـيـاتـ مـنـ التـرـاثـ الـعـرـبـيـ، وـمـاـ يـقـالـ فـيـ وـصـفـ الـمـطـرـ، وـوـصـفـ
الـنـخـيـلـ وـأـنـوـاعـهـ وـمـرـاحـلـ تـضـجـ التـمـورـ. مـعـ إـعـطـاءـ لـغـاتـ الـقـبـائـلـ فـيـ ذـلـكـ فـيـ
الـحـجـازـ، وـنـجـدـ، وـعـمـانـ، وـوـصـفـ آـلـاتـ الـحـربـ.

وـفـيهـ قـضـاـيـاـ نـحـوـيـةـ تـأـتـيـ عـرـضـاـ فـيـ ثـنـايـاـ تـفـسـيرـ الـآـيـاتـ، أـوـ شـرـحـ أـبـيـاتـ
الـشـعـرـ. وـالـكـتـابـ يـنـمـ عنـ سـعـةـ عـلـمـ، وـغـوـصـ فـيـ الغـرـبـ، وـمـعـرـفـةـ بـالـشـعـرـ. وـقـدـ
اقـبـسـ مـنـهـ أـهـلـ الـمـعـاجـمـ الـكـثـيرـ، وـبـالـخـصـوـصـ صـاحـبـ الـلـسـانـ.

وـقـدـ رـثـىـ ثـعـلـبـاـ عـنـدـ مـوـتـهـ أـحـدـ الشـعـراـمـ فـأـجـادـ بـقـولـهـ:

مات ابن يحيى فـمـاتـ دـوـلـةـ الـأـدـبـ
ومـاتـ أـحـمـدـ أـنـحـىـ الـعـجمـ وـالـعـرـبـ
فـلـمـ يـمـتـ ذـكـرـهـ، فـيـ النـاسـ وـالـكـتـبـ^(٢)
فـلـانـ تـولـىـ أـبـوـ العـبـاسـ مـنـتـقـداـ

(١) الأشباء والظواهر، ج ٨ ص ٢٢٥.

(٢) عضيمة هارون: مقدمة المقتضب، ج ١ ص ١٧.

الباب الرابع

عصر التقويم والتأصيل

بعد مرحلة المراجعة والتصحيح التي قام بها المبرد ومعاصروه، ابتدأ عهد جديد في تاريخ النحو، تمثل في تقويم المناهج اللغوية على أساس لا تبني على قواعد الاستقرار التي أصلها العلماء السابقون فحسب، بل تأخذ أيضاً بعين الاعتبار معطيات المنطق العقلي التي صارت جزءاً من ثقافة العصر. بيد أن نحاة هذا العهد اتبهوا للفرق الطبيعية بين المنطق الفلسفـي العام، ومنطق النحو العربيـالخاص، مما جاء واضحاً في المناظرـة المشهورة بين مثـنى بن يونس وأبي سعيد السيرافي^(١). ولذا آل الأمر بالـمـفـكـرـينـ النـحـويـينـ إلى اختيار منهـجـ الأـصـولـينـ الـذـيـ يـلـامـ يـنـ منـطـقـةـ التـفـكـيرـ وـمـسـلـمـاتـ الثـقـافـةـ الإـسـلـامـيـةـ.

ولقد بدأت هذه المرحلة بالزجاج الذي أثار بعض النظريـاتـ الاستـتـاجـيةـ فيـ الاـشـتـقـاقـ الـلـغـويـ وـالـتـيـ هـذـبـهاـ ابنـ جـنـيـ فـيـ الـخـصـائـصـ.ـ ولـعلـ إـشـارـاتـهـ فـيـ التـعـلـيلـ الـمـنـطـقـيـ،ـ أـوـحـتـ إـلـىـ تـلـمـيـذـهـ أـبـيـ القـاسـمـ الزـجاجـيـ بـمـحاـوـلـةـ ضـبـطـ العـلـلـ الـنـحـويـةـ.ـ وـقـدـ الزـجاجـ بـقـلـيلـ كـتـبـ ابنـ السـرـاجـ أـوـلـ مـصـنـفـ يـحـمـلـ اـسـمـ «ـالـأـصـولـ فـيـ النـحـوـ»ـ وـقـيلـ إـنـ عـقـلـهـ بـهـاـ.ـ وـشـرـحـ السـيرـافـيـ مـبـادـئـ فـلـسـفـةـ النـحـوـ،ـ وـعـلـاقـةـ الـلـغـةـ بـالـمـنـطـقـ الـعـامـ.ـ كـمـ نـرـىـ أـنـ الرـمـانـيـ عـرـفـ بـمـنـطـقـهـ الـخـاصـ بـهـ.ـ أـمـاـ أـبـيـ عـلـيـ الـفـارـسيـ فـقـدـ اـشـهـرـ بـقـولـهـ «ـإـنـهـ قـدـ يـخـطـئـ فـيـ خـمـسـيـنـ مـسـأـلـةـ مـنـ الـرـوـاـبـةـ وـلـاـ

(١) راجع الإـمـتـاعـ وـالـمـؤـاسـةـ.

يختلط في واحدة من القياس^(١). وبلغت هذه الحركة أوجها عند تلميذه ابن جني مبدع فلسفة اللغة والنحو.

غير أن هذه الحركة امتدت حتى وصلت إلى أبي البركات الأنباري الذي قدم الصورة النهائية للفكر النحوي المؤسس على منهج متكلمي أصول الفقه الإسلامي.

١ - أبو إسحاق الزجاج:

نبدأ الحديث في هذا العهد عن أستاذ الجماعة أبي إسحاق إبراهيم بن سهل الزجاج الذي مثل دوراً يشبه إلى حدّ ما ذلك الدور الذي قام به الأخفش في عهده، فكلاهما كان بصرياً في تفكيره وتكوينه، وكلاهما اطلع على آراء علماء الكوفة، وأثر فيها وتأثر بها. وأسهم كل منهما في خلق اتجاه جديد، عرف فيما بعد بالمدرسة البغدادية، واهتم كل منهما بالتأليف في معاني القرآن الكريم وإعرابه.

كانت حياة الزجاج أكثر استقراراً من حياة الأخفش لأنّه وجد في المبرد ما يحتاجه من علم، ومن الوزير أبي سليمان ما يحتاجه من مال، فاستقام في منهجه المعرفي، واطمأن في عيشه المادي، فاتسمت أفكاره بالروية والهدوء.

لم يحدّ الزجاج عن بصريته المذهبية، يقر بالإمامية لسيبويه، ويقول إنه لم يرى له غلطاً إلا في موضعين اثنين^(٢): أحدهما قوله إن «أبا» تعرّب إذا كانت مفردة، وتبني إذا كانت مضافة، فلم يستسع هذا الرأي من الناحية العقلية. ويقر الزجاج أيضاً بالمشيخة لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ولم يحاول «التمرد» عليه إلا مرة واحدة، لما سأله المبرد عن معنى قوله تعالى: **فَوَّدَ حَثَّيْرَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَبِ لَنْ يَرُدُونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ يَعْنِي أَنْفُسِهِمْ** (البقرة

(١) ابن جني: *الخصائص* ٢ ص ٨٨.

(٢) راجع رأيه في أعمال الفعل قبل وار المعية، انظر ص ٩١.

- الآية ١٠٩) انقطع الزجاج ورجع إلى الحق، واعترف أنه ما زال محتاجاً لمزيد من علم ابن يزيد^(١).

ومن أبرز مظاهر تأثير المبرد على الزجاج، موقفه من القراءات القرآنية. فلقد رأينا أن المبرد لا يتحرى من انتقاد القراء، والتشكيك في بعض القراءات السبع. وقد يتبادر للباحث أول وهلة أن الزجاج لم يتابعه في هذا الطريق، لأنه يقول إن القراءة سنة لا تجوز مخالفتها، ولقد كرر هذا الرأي وأكده في أكثر من موضع^(٢).

ولقد ألف الزجاج كتاب «معاني القرآن وإعرابه»، أورد فيه جل آرائه النحوية واللغوية، ويروى أنه أراد في بدء أمره أن يعتمد فيه على أبي عبيدة والفراء، إلا أن الإمام أحمد بن حنبل نصح له بالعدول عن طريقهما وبما أنه لم يمكنه أن يتخلص من التأثر بهما، فإنه بذل جهداً كبيراً في معارضته لهما والرد عليهم وبالخصوص في احترامه لسنية القراءة، فنقض آراء الفراء في كل ما يتعلق بجواز القراءة بحرف غير مروي عن الصحابة أو التابعين أو مخالف لرسم المصحف الشريف^(٣).

ولقد يستشف تأثره بأبي عبيدة عن طرق متابعته للأخفش في كثير من آرائه في معاني القرآن؛ ولقد سبق أن أشرنا إلى القرابة القوية بين معاني القرآن للأخفش ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومن أمثلة متابعة الزجاج لأبي الحسن قوله بزيادة «لا» في قوله تعالى ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤) (الأنعام - الآية ١٠٩) وزيادة «ما» في قوله تعالى: ﴿أَنَّ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوَضَهُ﴾ (البقرة - الآية ٢٦)^(٥) ومنها أيضاً مراعاة المعنى واللفظ في التذكير والتأنيث في الآية التي يقول فيها

(١) الإناء، ج ١ ص ١٩٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ج ١ ص ٢٩٠، ج ١ ص ٤٥، ج ٢ ص ٢١٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ج ٢ ص ٤١١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، ج ٢ ص ٢٨٢.

(٥) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٠٣.

عزر وجل: ﴿وَمَنْ يَقُولُ إِنْ كُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولُهِ رَقْبَةٌ مَذْلِمَاتٍ﴾ (الأحزاب - الآية ۳۱) مستدلاً بذلك على صحة قول سيبويه: حاشا حرف يخفي ما بعده كما تخفي حتى، وفيها معنى الاستثناء، وهي من المسائل التي ناقش الزجاج فيها ثعلباً في انتصاره لسيبوه^(۱)، كما تأثر برأيه في فواتح السور^(۲).

غير أن سياق هذا القول يتوجه إلى مخالفة نهج الفراء أكثر مما هو مخالف لرأي المبرد، الذي رأينا أنه لا يقبل كل القراءات. فالزجاج مثله قال إنه لا يرى وجهاً لهمز «معايش» المنسوب إلى الإمام نافع^(۳)، كما اعترض أيضاً على الإمام نافع في قراءة مخياني بأسكان الباء دون أن ينسبها إليه^(۴). وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ بِهِ وَالْأَرْجَاعُ إِلَيْهِ﴾ (النساء - الآية ۱) إن القراءة الجيدة بالنصب، وإن الجر خطأ في العربية ولا يجوز إلا في ضرورات الشعر^(۵)، وأنكر الاستدلال بقراءات مروية عن الحسن البصري، مثل نصب أطهر في قوله جل وعلا: ﴿هَتَوَلُوا بَنَاتِ هُنَّ لَهُرُ لَكُنْ﴾^(۶) (هود - الآية ۷۸) وقال عنه إنه قرأ «الشياطون» وهذه مخالفة لرسم المصحف وإنها غلط عند النحويين، ولو كان يجوز في النحو، والمصحف على خلافه، لم تجز عندي القراءة به^(۷). كما أنكر أيضاً تسكينه للشين من ﴿عَنْشَ لِلَّهِ﴾ (يوسف - الآية ۵۱) في سورة يوسف^(۸).

فدفعه عن القراءات يعني به مناقضة المنهج الذي اتباه الفراء في معانٍ، حيث يذكر الفراء عدة أوجه في إعراب الكلمة وفي بنيتها وكأنه يجيز القراءة

(۱) المصدر نفسه، ج ۱ ص ۵۶.

(۲) المصدر نفسه، ج ۱ ص ۵۵.

(۳) المصدر نفسه، ج ۲ ص ۳۲۱.

(۴) المصدر نفسه، ج ۲ ص ۳۱۱.

(۵) المصدر نفسه، ج ۲ ص ۶.

(۶) المصدر نفسه، ج ۳ ص ۶۸.

(۷) المصدر نفسه، ج ۴ ص ۱۰۳.

(۸) المصدر نفسه، ج ۲ ص ۱۱۵.

بها. وهنا يقف الزجاج ضد هذا الاتجاه قائلًا إنه لا بد من احترام الرسم ومرافقة الوجه الجيد في اللغة، فرضي قراءة **﴿مَنْ يَرِدُ﴾** (البقرة - الآية ٢١٧) و**﴿الْمَائِدَةَ﴾** - الآية ٥) بالإدغام إجماعاً في سورة البقرة^(١) وبغير الإدغام في **﴿الْمَائِدَةَ﴾**^(٢) لغير أهل المدينة من الفراء لأنها كتبت في سائر المصاحف بدون إدغام في البقرة، وبالإدغام في المصحف المدني في المائدة. ومن مخالفته لمنهج الفراء أنه حين يذكر الأوجه المحتملة في الإعراب يحذر من القراءة بها إذا لم تكن مسندة للفراء. فيقول مثلاً في إعراب سورة الفاتحة «الحمد» لا يقرأ إلا بالرفع، وقد روي عن قوم من العرب: الحمد بالفتح وبالكسر وهي لغة من لا يلتفت إليه، ويزيد قائلاً إنما تشاغلنا نحن برواية هذا العرف لنجدر الناس من أن يستعملوه أو يظنن جاهل أنه جائز في كتاب الله عز وجل أو في كلام ولم يأت لهذا نظير من كلام العرب ولا وجه له^(٣)؟

وأشهر قصصه في الانتصار لسيبوه، ما جرى بينه وبين ثعلب وأبي موسى الحامض من منافرة، ومن أسبابها ما ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء أن الحامض قال مرة إن صاحبكم ألكن يعني سيبوه، ثم قال راوياً عن الفراء: «قال دخلت البصرة فلقبت بونس وأصحابه يذكرونها بالحفظ والدرية وحسن الفطنة، فأتيته فإذا هو أعمج لا يفصح، سمعته يقول لجاريه له «هات ذيك الماء من ذاك الجرة»، فخرجت من عنده ولم أعد إليه»، وأشار قول الحامض حفيظة الزجاج فقال له «هذا لا يصح عن الفراء وأنت غير مأمون في هذه الحكاية؟ فكيف تقول هذا لمن يقول في أول كتابه «هذا باب علم ما الكلم في العربية» وهذا يعجز من إدراك فهمه كثير من الفصحاء فضلاً عن النطق به.

فقال ثعلب قد وجدت في كتابه نحواً من هذا، قلت ما هو؟ قال، يقول في كتابه في غير نسخة: «حاشا» حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى، وفيها

(١) معاني القرآن وإعرابه ج ١ ص ٢٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٨٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٤٥.

معنى الاستثناء قلت له: هذا كذا في كتابه وهو صحيح نذهب في التذكير إلى الحرف وفي التأنيث إلى الكلمة. قال ثعلب الأجدود أن يحمل الكلام على وجه واحد، قلت: كل جيد. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتَلُ مِنْكُنْ لِلّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صَنْلِحَانَا﴾ (الأحزاب - الآية ٣١)، وقال عز وجل: ﴿وَمَنْ يَمْتَهِنُ مَنْ يَسْتَعْمِنُ إِلَيْكُن﴾ (يونس - الآية ٤٢)، ذهب إلى المعنى ثم قال: ﴿وَمَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكُن﴾ (يونس - الآية ٤٣) ذهب إلى اللفظ. ثم قال الزجاج لثعلب «هذا أنت عملت كتاب الفصيح للمبتدئ المتعلّم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع»، ثم سرد المسائل العشر التي ذكرناها في معرض الكلام عن ثعلب، وأوردها رد ابن خالويه على الزجاج ودفاعه عن ثعلب^(١).

ولقد رأينا أن أحمد بن يحيى ثعلب، كان يقول إن البصريين لا يعرفون «التقريب» وهو عنده استعمال «هذا» بمنزلة «كان» وكان الزجاج يرد عليه في المقارنة بين العماد والتقريب. فيقول في إعراب ﴿وَهَذَا يَقْلِي شَيْخَانَا﴾ (هود - الآية ٧٢)، «القراءة النصب»، وكذلك هي في المصحف المجمع عليه وهو منصوب على الحال، والحال ه هنا نصبيها من لطيف النحو وغامضه. وذلك أنك إذا قلت هذا زيد قائماً فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيداً أنه زيد، لم يجز أن تقول هذا زيد قائماً، لأنه يكون زيداً ما دام قائماً فإذا زال عن القيام فليس بزيد. وإنما تقول ذاك للذي يعرف زيداً، هذا زيد قائماً فيعمل في الحال التنبيه والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه وأشار لك إلى زيد حال قيامه، لأن «هذا» إشارة إلى ما حضر، فالنصب الوجه كما ذكرنا ويجوز الرفع^(٢).

وفي إعرابه لقوله تعالى: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود - الآية ٧٨)، قال «القراءة بالرفع في أطهر وقد رويت عن الحسن هن أطهر لكم، وعن عيسى بن عمر، وذكر سيبويه أن ابن مروان لحن في هذه في نصبيها. وليس بجائز أحد من البصريين وأصحابهم نصب أطهر، ويجيزها غيرهم، والذي يجيزونها يجعلون

(١) معجم الأدباء، ج ١ ص ٥٥ - ٥٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ج ٢ ص ٦٣ - ٦٤.

«هن» في هذا بمنزلتها افي «كان» فإذا قالوا هؤلاء بناتي أطهر لكم أجازوا هن أطهر لكم، كما يجيزون كان زيد هو أطهر من عمرو. و«هذا» ليس بمنزلة «كان»؛ إنما يجوز أن يقع «هو» وتشبيتها وجمعها عماداً فيما لا يتم الكلام إلا به نحو كان زيداً أخاك لأنهم إنما أدخلوا «هم» ليعلموا أن الخبر لا بد منه، وأنه ليس بصفة للأول. وباب «هذا» يتم الكلام بخبره، إذا قلت هذا زيد فهو كلام تام^(١).

وخطأ القراء في قوله، في تفسير قوله تعالى: **﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ آرِقَ مِنْ أَمْمَكُ﴾** (النحل - الآية ٩٢) فقال وزعم القراء أن موضع «أربى» نصب، و«هي» عmad، وهذا خطأ، « فهي» لا تدخل عماداً ولا فصلاً مع النكرات، وشببه بقوله تعالى **﴿وَمَنْجُودُهُ إِنَّهُ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ لَبَرًا﴾** (المزمل - الآية ٢٠)^(٢) وما انكر الزجاج على الكسائي، إمام الكوفيين أن «أشياء» جاءت على وزن «أفعال» لأنه لا وجه لمنع صرفها في هذه الحالة^(٣)، واستعظام قول الكسائي والقراء أن **﴿وَالْمُصَيْنُونَ﴾** (المائدة - الآية ٦٩) في آية المائدة عطفت على خبر «إن» لضعف عملها. ورجح قول الخليل أنه محمول على مثل قول الشاعر

وَلَا فَاغْلَمُوا: أَنَا وَأَنْتُمْ بِغَاهَ مَا بَقِيَنا فِي شِقَاقٍ^(٤)

وامتد اعتراضه في هذا الصدد إلى الكسائي، المعروف أنه من القراء السبعة، فقال «ذكر القراء أن الكسائي سمع بعض أهل العالية يقول ما تصورني، فلو قررت على هذا لا يضركم جاز». ويعقب الزجاج على هذا بقوله: هذا غير جائز ولا يقرأ حرف من كتاب الله مخالف فيه الإجماع على قول رجل من أهل العالية^(٥). فنلاحظ من هذا تمسكه بأركان القراءة الثلاثة التينظمها ابن

(١) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٦٧ - ٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٢١٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٢١٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، ج ٢ ص ١٩٢.

(٥) المصدر نفسه، ج ١ ص ٤٦٥.

الجزري والتي تقدم الحديث عنها. كما أنكر قراءة «شياطون» لمخالفته المصحف، و«التصوري» لمخالفته الوجه النحو، ورفع «الحق» في قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾** (الأنفال - الآية ٣٢) لأنّه لم يرَ عن القراءة^(١).

وإنما ذهب المذهب البصري، واعترافه للمبرد بالاستاذية لم يمنعه من إبداء آراء اجتهادية، بعضها يعرضه على شيخه المبرد وبعضها يخالفه فيها ضمناً أو صراحة. ففي كلامه عن قوله تعالى: **﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾** (طه - الآية ٦٣) استعرض القراءات كما هي عادته وذكر الأقوال فيها وبين أوجهها، ثم قال إنه عرض رأيه فيه على عالمين، وهو يعني محمد بن يزيد المبرد والقاضي إسماعيل وقبلاه. وكان قوله فيها أن «إن» هنا بمعنى نعم وأن اللام وقعت موقعها، والمعنى «هذان لهما ساحران» ثم ذكر أن القول الثاني الذي يلي هذا في الجودة هو مذهببني كنانة في ترك الألف على حالته أي في الجر والنصب. وهذه «من مسائل الإغفال» التي نقدتها الفارسي عليه، بحجة أن في قوله حذفاً وتأكيداً وهما لا يجتمعان^(٢).

ولقد اتبع الزجاج نهجاً جديداً يتمثل في أسلوب الدفاع عن مذهب البصري مستدلاً بالحجج العقلية للنظريات اللغوية من أمثلة ذلك قوله إنه لو كان الفعل أصلاً للمصدر لصار لكل مصدر فعل، ونحن نجد، حسب قوله، كثيراً من المصادر بلا أفعال مثل الرجلة والأخوة والبنوة والأمة. وبهذا يدافع عن قول سيبويه إن الأفعال أخذت من الأحداث، أي من المصادر^(٣).

وأراءه التي لم يتبع فيها جمهور البصريين تكاد تكون معدودة منها قوله أن «يم» حرف^(٤) وإن «إذا» الفجائية ظرف زمان، بينما يرى أستاذ المبرد أنها

(١) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٤٧١.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣٦٣.

(٣) الزجاجي: الإيضاح، ص ٥٨.

(٤) المعني، ص ١٣٦.

طرف مكان^(١)، وكان لا يمنع تقدم أداة الاستثناء مستدلاً بقول الشاعر:
خلا الله لا أبغي سواك وإنما أعد عيالي شغبة من عيالي^(٢)
ومنها كذلك أن الضمير من هو وهي، الهاء فقط نظراً لورودها في «هم»
و«هن» واستشهد بقول الراجز:

دار لشغلي، إدو من هواك^(٣)

ومن تعليلاً لله المتنطية، رأيه في رفع الفاعل ونصب المفعول، إذ يرى أولاً
أن اختلاف الإعراب جاء لبيان الفرق بينهما. وبما أن الفاعل واحد قد اختص
بالرفع لنقل علامته وهي الضمة، ولما تعددت المفعولات نسبت لخفة علامة
النصب التي هي الفتح^(٤).

كما علل بناء «الآن» بتضمينها معنى الإشارة كأن معناها هذا «الوقت»، ويرى
المفرد أنها بنيت لاقترانها دوماً بأداة التعريف ويرى عنده اعتقاده أن الزيديين،
والزيديين، مبنية لتضمينها معنى الحرف المؤذن بالعاطف وفيه تكلف وبعده.

كل هذه المسائل التي استعرضنا ليست سوى أحكام جزئية، لا تكفي لتمييز
أياً اسحق الزجاج عن سائر معاصريه من النحاة. غير أن الذي يمتاز به هذا
المفكر النحوي، هو تطويره لنظريتين اثنتين: أحدهما تتعلق بتأثير عامل المعنى
في الإعراب. فالزجاج يقول مثلاً: إن علة جزم «لم» للمضارع، أنها رده إلى
الماضي، وإن كل حرف لزم الفعل وأحدث فيه معنى فله قسط من الإعراب.
وقد خالفه الفارسي في «مسائل الإغفال» وحاول نقض قاعدته قائلاً: إن «إن»
تجزم الفعل دون إرجاعه إلى الماضي، وإن «سوف» لها أثر في معنى الفعل ولا
عمل لها في الإعراب. غير أن رأي الزجاج كان أكثر دقة، لأن «إن» أحدثت

(١) المعنى، ص ١٢٠.

(٢) الهمج، ج ١ ص ٢٢٦.

(٣) الهمج، ج ١ ص ٦١.

(٤) الخصائص، ج ١ ص ٤٩.

في المضارع معنى الشرط وإن «سوف» أثرت في معنى المضارع المخصص أصلًا للاستقبال المجرد، وبما أن الزجاج يقول «إن اللحظة الحالية التي ننطق فيها بكلمة «يكتب» بمجرد أن ننطق بها تصبح ماضية»، ودخول سوف يؤكد استمرار الاستقبال واستمرار الإعراب^(١).

والنظرية الثانية تتناول مسألة الاشتقاد، التي كان أول من وضعها هو الخليل بن أحمد، لكن الزجاج توسع فيها حتى نسب إليه أن اللغة كلها اشتقاد. واشتهر نقد يحيى بن علي المنجم له الذي سخر من مقولته فيها، بعبارات معروفة، مثل تسمية الجبل بالجرير لأنه يجر على الأرض، وينقض هذا النوع من الاشتقاد بالعجزة، التي تنكسر إذا ما جرت. وفي هذا تشويه لنظرية الزجاج التي دافع عنها أبو القاسم الزجاجي واستثمرها أبو الفتح بن جني في الخصائص، في كلامه عن الاشتقاد الأكبر، وعن «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» ومجملها أن كل لفظتين اتفقتا في أكثر العروض لابد أن تكون إحداهما مشتقة من الأخرى، فسلسل، مشتقة من سلة، ورفرق من دق، وفي تعبيره هذا حدس تبني عليه فرضية العلاقة بين المعاني والألفاظ^(٢).

٢ - أبو بكر بن السراج:

لقد لخص مؤرخو النحو دور أبي بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج في هذه المرحلة بقولهم: «إن النحو كان مجتناً حتى عقله ابن السراج»^(٣). وسنحاول أن نتبين ماذا يعنون بهذا «الجنون» وما هي الرقى التي استخدمها ابن السراج حتى يثوب النحو إلى رشده.

إن المؤلفات النحوية التي كتبت قبل هذا العالم كانت على أربعة أنواع منها ما هو شامل للمعارف النحوية مثل كتاب سيبويه، غير أن ما يتسم به من تعقيد جعل الاستفادة منه في متنه الصعوبة على الطلبة والدارسين.

(١) الهجع، ج ١ ص ٧.

(٢) معجم الأدباء ج ١ ص ٥٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ٦ ص ٢٥٣٥.

ومنها ما هو مقتصر على بعض الجوانب مثل تصريف المازني .
والنوع الثالث نجد فيه مسائل النحو متفرقة ، بدون تنظيم أو ترتيب وذلك في كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه ، في مصنفات أبي عبيدة والأخفش ، والفراء ، والزجاج .

والنوع الرابع ، مسائل نحوية متفرقة في كتب الأمالي وال المجالس مثل كتاب مجالس ثعلب وكامل المبرد .

وإن أول مؤلف حاول كاتبه أن يجمع فيه بين الشمول والسهولة وحسن التنظيم هو كتاب «المقتضب» للمبرد . فلماذا لم يقل المؤرخون إن المبرد هو الذي عقل النحو ؟ وليس من شك أن «المقتضب» مثل محاولة جادة في الجمع بين الشمولية والوضوح . غير أنه لم يراع ترتيباً منهجياً ، بل بقي في أبوابه كثير من التداخل مثل ما هو في كتاب سيبويه . فالذى امتاز به ابن السراج أنه جمع في أصوله عرضاً شاملأً للمسائل نحوية مع تنظيم منطقى وترتيب منهجى ، فوضوح النسق الذى سار عليه النحويون من بعده . وفي استعراض بعض أبواب الأصول نلمس جهده في هذا المجال ، ونأخذ مثالين لذلك وهما المواضع التي لا يجوز فيها التقديم وياب الضرورات في الشعر :

- المثال الأول: يقول ابن السراج يمنع التقديم في ثلاثة عشر موضعأً، وهي :
١. الصلة على الموصول .
 ٢. المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطة التفسير .
 ٣. الصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء .
 ٤. المضاف إليه وما اتصل به على المضاف .
 ٥. ما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف وما شابهه من هذه الحروف مما اتصل بالفعل فنصب ورفع ، فلا يقدم مرفوعها على منصوبها .

٦. الفاعل لا يقدم على الفعل.
٧. الأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها.
٨. الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملته فيه.
٩. الحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها.
١٠. ما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه.
١١. ولا يقدم التمييز وما بعد «إلا».
١٢. حروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها.
١٣. العامل لا يقدم منصوبه على مرفوعه، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات.

المثال الثاني: هو باب الضرورة في الشعر الذي ختم به كتاب الأصول.

يقول ابن السراج: ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأثيث مذكر على التأويل. وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل، ويقاس عليه ومنها ما جاء كالشاذ ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء ولكن التشبيه يختلف فمه قريب ومنه بعيد^(١).

ثم يتبين ابن السراج الضرورات الجائزة وقال إن أحسنها ما رد فيه الكلام إلى أصله، ومثل له بستة أمثلة:

أولاً: صرف ما لا ينصرف: إذ أن أصل الأسماء الصرف وأعطي مثلاً في قول النابغة:

(١) الأصول في النحو: ٤٣٥/٣.

فَلْتَأْتِيَنَكَ قَصَادِهِ وَلَيَرْكَبْنَ
جِيشُ الْيَكْ قَوَادِمَ الْأَنْوَارِ
ثم ذكر منع ترك صرف ما ينصرف، وتتابع المبرد الذي قال إنه خطأ عظيم
ورد الحجاج التي أدلى بها من يجوز ذلك، وهي قول العباس بن مردارس:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعُبَيْدِ بَيْنَ عَيْنَيْنَ وَالْأَقْرَعِ
وَمَا كَانَ حِضْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفْوَقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

وقال إن الرواية الصحيحة «يفوقان شيخي». ومنها:

وَيَمْنَ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الْطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ

فقال: إن «عامر» هنا اسم قبيلة، فيحتاجون بقوله «ذو الطول» ولم يقل ذات
فإنما رده للضرورة إلى الحي كما قيل:

نَامَتْ تُبَكِّبِيْهِ عَلَى قَبْنِيْهِ
مَنْ لَيْ مِنْ بَعْدِكِ يَا عَامِرُ
تَرَكْتِنِيْ فِي الدَّارِ ذَا عَرْقَةَ
قَدْ ذَلِّ مِنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ
فإنما أراد للضرورة إنسانا ذات غربة.

ثم أورد ما قال المبرد في بيت ابن قيس الرقيات الذي يقول فيه:

وَمُضَعَّبُ حِينَ جَدَ الْأَمْرُ أَكْثُرُهَا وَأَطْبَبُهَا

فقال إن الأصمسي زعم أن ابن قيس الرقيات ليس بمحاجة لأن الحضري
أنسدت عليه لغته وأن الصواب ما أنشده بعضهم:

وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَ الْأَمْرُ أَكْثُرُهَا وَأَطْبَبُهَا

وقال إنه من التزلل قول ذي الرمة:

وَقَفَنَا فَقَلَنَا إِيْهِ عَنْ أُمُّ سَالِمٍ
وَمَا بَالُ تَكْلِيمُ الدَّبَّارِ الْبَلَاقِ
وهذا لا يعرف إلا منوناً في شيء من اللغات.

ثانياً: إظهار التضييف وقال إنه زيادة حرفة إلا أنها حرفة مقدرة في
الأصل. نحو قول الشاعر:

مهلاً أعادلَ قد جرئت من خلقي
أني لا جودُ أقوام وإن ضيّعوا
ومثله: الحمد لله العلي الأجلل.

ثالثاً: تصحيح المعتل مثل قول ابن قيس الرقيات:
لا بارك الله في القوافي هلْ يُصِّبحن إلا لَهُنْ مُطْلَب
وقول جرير:

فيوماً يجازين الهمي غير ماضٍ
ويوماً ترى منهن غولاً تَهَوَّلْ
وقول بعضهم:

الم يأتيك والأنباءُ تنوي بما لاقت لبؤنَ بَنِي زِياد
رابعاً: قطع ألف الوصل في أنصاف البيوت لتقدير الوقف على الصدور،
مثل قول ليدي:

القدر ينزلها بغير جعال
ولا يبادر في الشتاء وليدنا
وقال الشاعر:

لا نسب الي يوم ولا خلة إتسع الخرق على الرافع
خامساً: قصر الممدود لأن المد زيادة، فإذا اضطر الشاعر فقصر فقد رد
الكلام إلى أصله وليس له أن يمد المقصور كما لم يكن له أن لا
يصرف ما ينصرف.

سادساً: تخفيف المشدد في القوافي، لأن الذي يبقى يدل على أنه قد حذف
منه مثله، لأن كل حرف مشدد فهو حرفان. فمن ذلك قول طرفة:
أصحوت اليوم أم شاقتك هر ومن الحب جنون مستعر
وهكذا أجاز ابن السراج لكل شاعر ستة استعمالات ومنع عليه ستة وهي:

١. الزيادة ولها أربع صور:

أ) إشاع الحركة حتى تصير حرفاً:

كزيادة الياء في الجمع، مثل قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

ب) تضييف الحرف الأخير من القافية مراعاة للوقف مثل:

كان مهواها على الكلكل موضع كفي راهب يصلّي

ومثله:

ضخم يحب الخلق الأضخم

ج) إدخال نون التوكيد على فعل ليس للطلب، وسماه ابن السراج الفعل

«الواجب» مثل قول جذيمة الأبرش:

ريما أوفيت في علم ترافقن ثويي شماليات

د) إثبات الألف في «أنا» في الوصل، مثل قول الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا

٢. الحذف قوله ست صور وهي:

أ) حذف التنوين لالتناء الساكنين:

نحو قول أبي الأسود الدؤلي:

فالغبيته غير مستغرب ولا ذاكر الله إلا قلبلا

وأتيح منه حذف النون مثل قول قيس بن عمرو النجاشي:

فلست بآتبه ولا أستطيعه ولاك اسكنني إن كان ما ذاك ذا فضل

ب) أن يحذف للإضافة والألف واللام ما يحذف للتنوين مثل قول خفاف بن

نسبة السلمي:

كنواح ريش حمامه نجدية ومسحت باللثتين عصف الإثم

فُحِّلَفَ الْيَاءُ مِنْ «نَوَاحِي» لِإِضَافَةِ كَحْذِفِهَا فِي التَّنْوينِ، وَحُذِفَتْ لِلتَّعْرِيفِ
نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَأَخْوَوْ «الْغَوَانَ» مَتَى يَشَاءُ يَصْرُمُهُ
جَ) الْمَرْخُمُ دُونَ نَدَاءٍ مُثْلُ قَوْلِ زَهِيرٍ:
خَذُوا حَظَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَادْكُرُوا
وَيَقُولُ أَبْنَ حَبْنَاءَ:

إِنَّ أَبْنَ حَارَثَ إِنْ أَشْتَقَ لِرَؤْيَتِهِ
وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُ الْعَجَاجِ:

وَرَبُّ هَذَا الْبَلْدِ الْمُحْرَمُ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرِّيمِ
قَوَاطِنَا مَكَّةُ مِنْ وُرْقِ الْخَمْرِ
يُرِيدُ الْحَمَامُ، فَحُذِفَ الْمَيْمُ وَقَلْبُ الْأَلْفِ يَاءً.

د) أَنْ يُحَذَّفَ مِنَ الضَّمِيرِ وَصَلَا مَا يُحَذَّفُ وَقَفَا، مُثْلُ قَوْلِ مَالِكِ ابْنِ خَرِيمٍ:
فَإِنَّ بَكَ غَنَّاً أَوْ سَمِينَاً فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعاً
وَقَوْلُ الْأَعْشَى:

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلْبِيٌ وَمَا لَهُ
مِنَ الرَّبِيعِ حَظٌ لَا جَنُوبٌ وَلَا صَبَابًا
وَقَوْلُ الْعَجَيجِ السَّلْوَلِيِّ:

فَبِيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ
لِمَنْ جَمَلَ رَخْوَ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكًا
دارَ لِسَعْدِيِّ إِذْوَ مِنْ هَوَاكَا
وَيَعْضُهُمْ يَسْكُنُونَ الْهَاءَ كَقَوْلِ رَجُلٍ مِنْ أَزْدِ الشَّرَاةِ:
فَظَلَّتْ لَدِي الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيلَهُ
وَمَطْوَايِّ مَشْتَاقَاً لَهُ أَرْقَانِ

هـ) حلف الفاء من جواب الجزء مثل قول ذي الرمة:
واني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر
وأشار ابن السراج أن سيبويه أجازه أيضاً على تقديم الخبر، أي على تقدير
واني ناظر متى أشرف. أما هو والمبرد فيقولان إنه على إضمار الفاء لا غير
ومثله قول الشاعر:

يا أقريع بن حابس يا أقريع إنك إن يصرع أخاك تصرع
وقوله:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من ياتها لا يضرها
فهذا عند سيبويه على التقديم والتأخير وعند أبي العباس وابن السراج على
إضمار الفاء. وأما قول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
 فهو على إضمار الفاء عند الجميع.

د) ما حذف منه المعموت وذكر النعت، وهو عنده قبح إلا أن يكون خاصاً
كالعقل الذي لا يكون إلا في الناس. ومن قبيح ما استعمل ضرورة قول
الشاعر:

من اجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عنني

٣. وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضله:
ومنه قول الشاعر:

توى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائره باد إلى الشمس أكتع
أي مدخل رأسه في الظل، ونحو: يا سارق الليلة أهل الدار. وهذا يجوز
مع أمن اللبس كما في المثالين، وأما الذي يبعد كقول الأخطل:
مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر

٤. إيدال حرف اللین من حرف صحيح: نحو

لها أشأرير من لحم تتمره من الشعالی ووخز من أرانیها^(١)
وهو يعني الشعالب والأرانب، ومثله قول أعصر بن سعد بن قیس عیلان، أو
المستوغر بن ریعة:

واعبا سمعه إلا ندایا
ک فعل الهر يلتمس العظایا
من الذیفان مترعنة إنایا
ولا يعطى من المرض الشفایا

إذا ما المرء صم فلم يكلم
ولاعب بالعشی ببني بنيه
يلاعبهم وودوا لو سقوه
فأبعده الإلاه ولا يؤتی

٥. تغیر وجه الإعراب للقافية:

ومنه إدخال الفاء في جواب الواجب ونصب ما بعدهما، لأن النصب لا يجوز
إلا بعد الطلب، وجاء في الضرورة قوله:

سأرك منزلي لبني تمیم فالحق بالحجاج فاستريحا
وقول طرفة:

لنا هضبة لا يدخل الذل وسطها
ويأوي إليها المستجير فيعصما
ومن هذا الباب قولهم:

قد سالم الحیات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجاعما
وذات قرنین ضموزا ضرزمما

لأنه لما قال: سالم الحیات منه القدما، نصب الأفعوان لأن القدم سالمتها.
كقولنا: ضرب زید عبد الله، لأنه لما قيل ضرب زید علم أن له ضاریا،
فكأنما قلت: ضربه عبد الله، وعلى هذا ينشد:

(١) الأصول في التحو: ٤٣٦ / ٣ - ٤٤٨.

لِيُبَنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخَصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مَا تَطْبِعُ الْطَّرَاوِحَ

٦. تأنيث المذكر على التأويل:

كقول عمر بن أبي ربيعة:

وكان مجتنبي دون ما كنت أتقى
ثلاث شخصوص كاعبان ومعصر
وقول جرير:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع^(١)
ويظهر الترتيب والتنظيم في هذا الباب مع مقارنته بما أورد سيبوه مجملًا في
«باب ما يحتمل الشعر» حين قال: أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في
الكلام، من صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يحذف وأعطي أمثلة من
الشواهد التي أوردها ابن السراج، ويزيده سيبوه فائلاً: «وربما مدوا مساجد
ومنابر» واستشهد بقول الفرزدق: تفي يداها الحصى... إلخ^(٢).

ويقول: «وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون رادد في راد، وضنوا في
ضنوا، وذكر قول الشاعر: مهلاً أعادل قد جربت من خلقي. البيت^(٣).

ومن العرب من يثقل الكلمة في الوقف، وقال رؤبة: ضخم يحب الخلق
الأضخم^(٤).

ويحتملون فبع الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه
نقص فمن ذلك قوله:

صددت فأطولت الصدور وقلما
وصل على طول الصدور بذور

(١) الأصول في النحو: ٤٥٠/٣ - ٤٧٧.

(٢) كتاب سيبوه: ١/٢٦ - ٢٨.

(٣) كتاب سيبوه: ١/٢٩.

(٤) كتاب سيبوه: ١/٢٩.

وإنما الكلام وقل ما يدوم وصال^(١)

وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول
المرار بن سلامة العجلبي :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوانا
وقال خطام المجاشعي :

وصالبات ككما يُؤثثَّين^(٢)

وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها، وما يجوز في الشعر
أكثر من أن أذكره لك هنا لأن هذا موضع جمل وسبعين ذلك فيما نستقبل إن
شاء الله^(٣).

أما المبرد فقد نقل هذه الأحكام في أبواب مختلفة ففي باب ما بني من
الأفعال أسماء على فعل، أو فعل أو فعال أو فعل، وما أشبه ذلك ذكر أن
الشاعر إذا اضطر يرد الباب إلى أصله، مثل ردد في موضع رد، نحو: الأجلل
وضئنوا، وذكر صرف ما لا ينصرف. وأعرب بالرفع والخفض ياء المنقوص،
وذكر الشواهد التي أوردها ابن السراج^(٤).

فهذا المقارنة أوضحت لنا كيف أسهם ابن السراج في تطوير المدرسة
البصرية التي أعاد تنظيم قواعدها في نسق منهجي، إذ سلم كتابه من التداخل
والتعقيد، ورتبه على أسس المعمولات، فبدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات ثم
المجرورات، ثم التوابع، وبعدها استعرض التوابع، ونواصي الأفعال
وجوازها، وزاد باباً مستقلاً في التقديم والتأخير. وانتهى بمسائل الصرف. وقد
اعتمد في أصولها على مقتضب المبرد وعلى «الكتاب» الذي درسه بعناية خاصة

(١) كتاب سيري: ٣١/١.

(٢) كتاب سيري: ٣١/١ - ٣٢.

(٣) كتاب سيري: ٣٢/١.

(٤) المقتضب: ١٤١ - ١٤٢ - المغني: ٣٨٧.

وله عليه شرح لم يكن معروفاً. ومن ميزات ملاحظته على الكتاب التثبت من نصوصه فكانت عنده نسخة للمبرد وأخرى لشعلب، فاستطاع أن يقوم بعملية التحقيق والتصحيح، ويدرك المؤرخون له كتاباً في علل النحو ولعل الزجاجي قد أفاد منه.

وانتهاء ابن السراج إلى المدرسة البصرية لم يحل بينه وبين اجتهدات وأراء خاصة، وحرية الاختيار، إذ رأينا أنه يقف في بعض القضايا مع المبرد مخالفًا لسيبويه، أما آراؤه الاجتهادية فمنها: أن لما تأتي ظرفاً بمعنى حين^(١) وإن «إما» ليست حرف عطف^(٢) وأن ليس ليست فعلًا^(٣)، وأن اسم الإشارة هو أعرف المعارف^(٤)، كما يستحسن صيغة «مررت برجل حسان قومه» لأن جمع التكسير يعرب كالمفرد^(٥).

ومن أطرف تعليقاته، قوله إن صيغة التعجب فعل لأنك تقول «ما أحسنت» ولو كان اسمًا لكان مثل ضاربي، ألا ترى أنك لا تقول «ضاربني»^(٦) وأن «مع» اسم بدليل أنها متحركة ولو كانت حرفاً لما جاز أن تحرك العين^(٧).

٢ - أبو القاسم الزجاجي:

يقول أبو علي الفارسي «لو رأنا الزجاجي لاستحياناً^(٨)». ويرى المؤرخون أن الغيرة هي التي حملت أبياً على على هذا القول الذي ردده مؤرخو النها من بعده والذي يقتضي تنفيص مفكِّر نحووي مبدع. فإذا كان للفارسي مكانه علمًا،

(١) المتن: ٣٦٩.

(٢) الأشباه والنظائر: ٤٢٨/٢.

(٣) الأشباه والنظائر: ١٢/٥.

(٤) الإنصاف: ٧٠٨.

(٥) الإنصاف: ٢٠٠/٣.

(٦) الأصول النحوية: ١٠١/١.

(٧) الأصول النحوية: ٢١٢/٢.

(٨) نزهة الآباء: ٢٢٧، إنباء الرواة: ١٦٠/٢.

وسعه اطلاع، ووفرة إنتاج، فإن مؤلفات الزجاج التي تسم بالاختصار والتركيز، ذات قيمة كبيرة في تاريخ النحو لأنها تنم عن مميزات جديدة فيتناول المسائل النحوية، فهي ثمرة تفكير أكثر مما تكون جمعاً للمعارف. ولقد أعطى جهده الفكري أول عمل تربوي في النحو وهو كتاب الجمل، وأول عمل منهجي في أصول اللغة وهو كتاب الإيضاح في العلل، وأول بحث مستقل في ضبط وظائف الأدوات النحوية له وهو كتاب معانی الحروف.

١) كتاب الجمل :

وكتاب الجمل هو أول مؤلف مدرسي في متناول المتعلمين، فالكتب التي سبقته كانت في مجملها موضوعة لذوي الاختصاص لا تكمل الاستفادة منها دون الاستعانة بشيخ متترس، وقد رأينا أن صعوبة كتاب سيبويه دعت المبرد إلى تقریب معانیه في المقتضب، وابن السراج إلى تنظیم مواضیعه، أما الزجاجي في كتاب الجمل فقد اعتمد التقریب والتنظيم والاختصار والوضوح.

وهذه المميزات جعلت كتابه يحتل الصدارة طيلة قرون، ويلقى رواجاً كبيراً عند المغاربة بصفة خاصة حتى أن المؤرخين ذكروا له أكثر من مائة شرح، ومن مشاهير شراحه، ابن العريف الأندلسي^(١) وأبو العلاء المعري الذي وضع عليه

(١) ابن العريف اثنان، أحدهما الحسين، وهو الشاعر صاحب القصيدة مع أبي العلاء صاعد الذي ارتجل بين يدي المنصور بن أبي عامر يتبين في وصف وردة، قال فيما:

انتك أبا عاصر وردة بحاکي لك المسك أنفاسها
كملاهء أبصراه مبصر لفطست باكاماها رأسها
فادعى الحسين بن العريف أنها من أبيات للعباس بن الأحتف، وارتجل بيوره أبياتاً ضمن فيها

بيتي صاعد، وهي:

وقد ملك النوم حراسها	عشوت إلى قصر عبامة
وقد صرخ السكر أنهاها	فالفيتها وهي في خدرها
فقلت بلى، فرمي كاسها	فقالت أسار على مجمعة

ثلاثة شروح، وابن بابشاذ المصري^(١) وابن الباذش الغرناطي^(٢)، وابن خروف، وابن معطي صاحب الأل斐ة، وابن عصفور، وابن الصانع^(٣)، وأبو الحسين بن أبي الربيع، وفي هذا نرى مدى اهتمام كبار العلماء بهذا المصنف، كما أن شواهده استأثرت باهتمام أعلام اللغة التحوية، فقد شرحها ابن سبله وابن السيد البطليوسى في كتاب الحلل، وابن هشام اللخمي^(٤)، والأعلم الشتمني، وابن هشام الانصارى.

يسحاكي لك المسك أنفاسها

ومدت إلى وردة كفها

كعناء . . .

في البيت عمك عاسها
وما خانت ناسي ولا ناسها

فقالت حف الله لا تف ضمن
فوليت منها على غفلة

فخجل صاعد قبل أن تكشف الحيلة للحاضرين.

أما آخره الحسن، وهو ابن الوليد بن نصر (ت ٣٦٧هـ) فهو الذي صاغ مسألة من مسائل التمرين يبلغ وجوه إعرابها ألف وجه وسبعين ألف وجه، وستمائة وجه وهي:

«ضرب الضارب الشاتم القاتل محك وادك قاصدك معجبا خالدا في داره يوم عيد»
وقد شرح السيوطي أوجهه في الأشياء والنظائر (ج ٥ ص ٢٢٧).

(١) ابن بابشاذ، وهو أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ومعنه الفرج والسرور) المصري. كان من أئمة اللغة وال نحو، استخدم في ديوان الرسائل، ومن تصانيفه شرح جمل الزجاجي، واشتهر تعليقه في النحو، سماه تلاميذه تعليق القرفة، وتناولتها بعده محمد بن برkat السعدي، وأبو محمد عبدالله بن بوري وأبو الحسين النحوي المتبرز بثلث الفيل. (الإنباء ج ٢ ص ٩٦) (ت ٤٥٤ أو ٤٦٩هـ).

(٢) ابن الباذش، هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الانصارى الغرناطي حدث عن القاضى عياض قوله شروح على كتاب سيبويه والمقتضب، وأصول ابن السراج والإيضاح والجمل للزجاجي والكانى للتعاس (توفي سنة ٥٥٢٨هـ) (بغية الوعاة ج ٢ ص ١٤٢).

(٣) ابن الصانع وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، كان ملازماً للشلوبين متفرقاً على أقران له، رد على انتراضات ابن الطراوة على سيبويه والفارسي، ورد على انتراضات البطليوسى على الزجاجي، ورد على اختيارات ابن عصفور. وشرح الكتاب والجمل، وتوفي سنة ٦٨٠هـ (بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٠٤).

(٤) وهو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي البشى قال عنه السيوطي أنه كان قائماً على العربية واللغة والأداب، ومن تأليفه الفصول، والمجمل في شرح أبيات الجمل (ت ٥٦٠ أو ٥٧٧هـ) (بغية ج ١ ص ٤٨).

وہا نحن نستعرض أمثلة من آرائه في أحكام «كان» وفي أوجه الصفة المشبهة باسم الفاعل وأحكام مذ ومنذ. يقول الزجاجي:

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر: وهو يعني كان وأخواتها، ويعقب ابن أبي الربيع على هذا العنوان بقوله «ليست بحروف، وإنما هي أفعال» وإنما سماها حروفاً لأحد أمرين، أحدهما «أن يريد بالمعروف الكلم فكأنه قال باب الكلم التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ويعبر النحويون عن الكلمة بالحرف ويوجد هذا في كلام سيبويه^(١)، ولعل ابن أبي الربيع يشير إلى قول سيبويه في قول العرب «ما جاءت حاجتك»، كما قال بعض العرب «من كانت أمرك» حيث أوقع «من» على مؤنث، وإنما صُير جاء «بمنزلة كان» في هذا الحرف وحده، لأنَّه بمنزلة المثل. والذي يفهم من كلام سيبويه هنا أنَّ الحرف قد يدل على الصيغة لا على الكلمة^(٢)، ويزيد ابن أبي الربيع أنَّ في كلام أبي القاسم ما يدل على هذا الوجه، لأنَّه قال: باب حروف الخفاض، ثم قال الذي يكون به الخفاض ثلاثة أشياء: حروف، وظروف، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف، الثاني أنَّ يكون سماها حروفاً لضعفها من أمرين: أحدهما أنها لا تستقل بمرفوعها كالأفعال، والثاني أنها لا تؤكِّد بالمصادر بخلاف غيرها من الأفعال^(٣).

ويقول الزجاجي: واعلم أنَّ لـ«كان» أربعة مواضع: تكون ناقصة مثل كان زيد عالماً، وتامة تكتفي باسم واحد كقوله هز وجل: **﴿وَلَمْ يَكُنْ ذُو عَنْزَةٍ إِلَّا مَيَسِّرٌ﴾**، (البقرة - الآية ٢٨٠).

وقول الربيع بن ضبع:

إذا كان الشتاء فأدفنوني فإنَّ الشيخ يُهرِّمُ الشتاء

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٦٦١.

(٢) كتاب سيبويه: ٥١/١.

(٣) البسيط: ٦٦١ - ٦٦٣.

وتكون زائدة كما قال الفرزدق:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كسانوا كرام
ويكون اسمها مسترًا فيها بمعنى الأمر والشأن، وتقع بعدها جملة تفسر ذلك
المضمر قال الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت «وآخر مُثِنٍ بالذى كنت أفعل»^(١)
واعتراض ابن السيد على هذا التقسيم فقال: إن الوجه الرابع من باب «كان»
الناقصة أن اسمها مستر، وخبرها الجملة المفسرة له.

وقد أجاب ابن الربيع عن هذا الاعتراض، ببيان الفرق بين «كان» الزائدة
الملغاة في درج الكلام، وكان التي في صدر الكلام، الدالة على ضمير الأمر
والشأن، والتي ذهب ابن الطراوة إلى أنها ملغاة، وهي إن كانت مثل الناقصة،
تعتبر حالة خاصة من بابها^(٢).

ومن أوجه صيغ الصفة المشبهة باسم الفاعل يقول الزجاجي: «الوجه الحادي
عشر أجازه سبيويه وحله وهو قوله: مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن
إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل. وخالفه جميع الناس
في ذلك من البصريين والkovيين وقالوا هو خطأ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه
وهو كما قالوا.

ولقد اعترضَ على أبي القاسم في هذا القول ثلاثة احتجاجات ذكرها ابن أبي
الربيع في البيط^(٣) أحدها: قوله إن سبيويه أجازه، وسيبويه إنما قال: وقد جاء
في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسن الوجه، وذلك رديء.

قال:

أمن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا طللامها

(١) البيط: ٧٣٧ - ٧٤٦.

(٢) البيط: ٧٥٩.

(٣) البيط: ١٠٩٩.

أقامت على رب عيدهما جارت صفا كميتا الأعلى جونتا مصطلاهما الثاني قوله: وخالفه جميع الناس. ولم يخالف سبويه فيما قال من إجازته في الشعر إلا المبرد قال إن الضمير من «مصطفلاهما» عائد على «الأعلى»، فالمعنى عنده كميتا الأعلى جونتا مصطلح الأعلى وفيه بعد وتكلف.

الثالث: قوله إنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وأنت إذا قلت مررت برجل حسن الوجه، فقد أضفت الحسن إلى الوجه، والحسن هو الوجه، وهي إضافة الشيء إلى نفسه وإنما امتناع حسن وجهه، إنه لم ينقل الضمير إلى حسن، فوجب رفع الوجه^(١).

لقد تناول الزجاجي أحكام «منذ ومنذ» في كتاب معاني الحروف، قائلاً: أما منذ فحرف خافض لما بعده دال على زمان، و«منذ» يدل على زمان يرفع ما مضى ويخفض ما أنت فيه^(٢).

وفي كتاب الجمل، فإنه ي sist القول أكثر، فيقول: أعلم أن «منذ» تخفض ما بعدها على كل حال، وهي في الزمان بمنزلة «من» في سائر الأسماء تقول: ما رأيته منذ يومين ومنذ خمسة أيام، ومنذ اليوم، ومنذ يومنا، ومنذ العام، ومنذ عامنا تخفض هذا كله، ما مضى، وما لم يمض وما أنت فيه. ولو استعملت «من» في هذا الباب مكان منذ كان قبيحاً وأهل البصرة لا يجيزونه، وأما قوله تعالى: ﴿لَمْ تَسْجُدُ أَسْسَنَ عَلَى الْتَّقَوَىٰ مِنْ أُلُوَّنَوْ يَوْمٍ﴾ (التوبه - الآية ١٠٨) فتقديره من تأسيس أو يوم. وقال زهير:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجاج ومن دهر
وروى بعضهم «منذ حجاج ومن دهر» وكان من لغته أن يخفض بـ «منذ» على كل حال ويجعلها بمنزلة «منذ» فتقديره عنده من مر حجاج ومن مر دهر.

وأما «منذ» فترفع ما مضى وتخفض ما أنت فيه، كقولك ما رأيته منذ يومان

(١) البسيط: تحقيق الدكتور الشهري لكتاب البسيط: ١١٠١.

(٢) حروف المعاني ١٤ وكتاب العمل ١٣٩ والأمثال: ٩١ - ٩٢.

ومذ شهراً، ومذ عاماً، ومذ عشرة أيام، فترفع ذلك كله لأنه ماض بالابتداء وخبره «مذ» والتقدير يعني وبين لقائه يوماً، وتقول في ما أنت فيه بالخفض ما رأيته مذ يومنا، ومذ عامنا، فتختفيه لأنك فيه، وهي إذا رفعت ما بعدها اسم وإذا خفضت ما بعدها حرف بمتزلة «من» في المعنى والعمل.

وفي كتاب الأمالى يذكر الخلاف في «مذ» بين الأخفش والرياشي، والمازنی، فيقول: أخبرنا أبو حفص محمد بن رستم الطبرى قال أربأنا أبو عثمان المازنی، قال كنت عند الأخفش سعيد بن معدة ومعنا الرياشي فقال: إن «مذ» إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرها كقولك ما رأيته مذ يوماً، وإذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم، كقولك ما رأيته مذ اليوم، فقال الرياشي فلم لا تكون في الموضوعين اسماء، فقد نرى الأسماء تخفض وتنصب كقولك: هذا ضارب زيداً جداً، وهذا ضارب زيد أمس فلم لا تكون منذ بهذه المتزلة. فلم يأت الأخفش بمقنع. وقال أبو عثمان المازنی: إن «مذ» لا تشبه ما ذكرت من الأسماء لأنها لم تلزم موضعًا واحدًا إلا إذا خضعت حروف المعانى نحو «أين» و«كيف» وكذلك «مذ» هي مضارعة لحروف المعانى فلزمت موضعًا واحدًا، قال أبو جعفر فقال أبو يعلى بن أبي زرعة للمازنی: أفرأيت حرف المعنى يعمل عملين متضادين؟ قال: نعم كقولك قام القوم حاشى زيد وحاشى زيداً، وعلى زيد ثوب، وعلى زيد العجل فيكون مرة حرفًا، ومرة فعلًا بل فقط واحد.

وعلى الزجاجي على هذه المحاورة بقوله: «هذا الذي قاله المازنی أبو عثمان صحيح إلا أنه كان يلزم أن يبين لأي حرف ضارعت «مذ» كما أنا قد علمتني أن «متى» و«كيف» مضارعان ألف الاستفهام، وأن يبين كيف وجد الرفع بـ «مذ»، وأي شيء العامل فيها. والقول في ذلك: أن «مذ» إذا خفض بها في قولك: ما رأيته مذ اليوم، مضارعة «من» لأن «من» لابتداء الغایات و«مذ» إذا كان معها النون فهي لابتداء الغایات في الزمان خاصة، فوقيع مذ بمعنى «منذ» في هذا الموضع، ومنذ بمعنى «من» فقد بان تضارعهما. وأما القول بالرفع بها

في قوله: ما رأيته مذ يومان، فإنه لا يصح إلا من كلامين، لأنك إن جعلت الرؤية واقعة على «مذ» انقطعت مما بعدها، ولم يكن له رافع، ولكنه على تقدير قولك ما رأيته ثم يقول لك القائل كم مدة ذلك فتقول: يومان أي مدة ذلك يومان^(١).

ب) حروف المعاني:

ومن مظاهر فكر أبي القاسم كونه أول من أفرد كتاباً مستقلاً لحروف المعاني، بحيث إنه أدرك الدور الوظيفي الذي تقوم به الأدوات في الصياغة النحوية للكلام، وهو يعني بالحروف في هذا المؤلف كل الكلمات المؤثرة في الإعراب، سواء كانت حروفاً بالمعنى المصطلح عليه في تقسيم الكلم إلى اسم و فعل و حرف أو لا، إلا أنها يجمعها مع الحروف التأثير في الإعراب مع أنها لا تتطلب فاعلاً أو مفعولاً كالأفعال، ولا خبراً كالأسماء.

ولقد تناول الزجاجي في هذا الكتاب مائة وأربعين أداة، وشرح معانيها اللغوية، ووظائفها النحوية، فكان رائداً في هذا الذي تابعه عليه معاصره الرمانى ومحمد بن جعفر التيمي القيرواني المعروف بالقرزاز (ت ٣٦١هـ). واستمر العمل إلى عهد المرادي في كتاب الجنى الداني وابن هشام الانصاري في المغني.

وحرص الزجاجي على الاستقصاء في هذا الباب ولكن إدراجه لكان وأخواتها في سلك حروف المعاني، أثار ا Unterstütـات بعض النحويين الذين قالوا إنه خالف إجماعهم في هذا الرأي. صحيح أنه في كتاب الجمل استهل باب أخوات كان بقوله باب العروض التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وذكرها أيضاً في كتاب حروف المعاني، لكن المعنى الذي ينبغي أن نفهمه من المعرف هنا هو ما يمكن أن نسميه بأدوات الربط والتأثير في الجملة.

(١) الأمالي، ص ٩١.

ج) إيضاح العلل:

لقد كان الخليل أو من تحدث عن العلل النحوية وحينما سُئل عمن أخذها، أهي من العرب أم من اختراعه. فأجاب بأن العرب نطقوا على سجيتها وطبعوها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللها، وإن لم يُنقل ذلك عنها. ثم بين الخليل أمثله في العمل مثل من رأى داراً محكمة البناء فصار يقول لقد وضع هذا من أجل هذا، وأنه قد اعتل بما رأى أنه علة لما عللها، فإن سمع لغيره أليس مما ذكره فليأت به^(١). ثم إن التحويين من بعده مباشرة اكتفوا بشرح نواعيّات العلل التي اقتبسوها من الخليل . غير أن تعليلاتهم ظلت في إطار مجموعات من الجزئيات لا ترتبط بقواعد شاملة تستند إلى مذهب معين . ولما تطورت مناهج الجدل والمناظرات في أصول الفقه وعرفت ضوابط المنطق الأرسطي نشأ تصور جديد في الفكر النحوي ، من أهم ميزاته إدراج قواعده في منظومة المنهج الأصولي عند المتكلمين ، ويدأت بوادر هذا المنهج تظهر عند العلماء الذين جمعوا بين علمي الكلام والنحو . وتمثل مقدماته في تطوير فكرة التعليل . وقد روى أن ابن السراج أَلْفَ في العلل لكن إيضاح الزجاجي هو أول ما اشتهر في هذا النوع من التنظير .

ولقد اتبع في نسقه خطة تشبه خطة المناهج الهندسية الرياضية لأنه بدأ بالحدود ليفسر الاصطلاح التصوري ، مبيناً ما لهذه المصطلحات من خصوصيات وما بينها من فروق . ثم أوضح أسس الأصول العامة والقواعد الشمولية وخلص بعد ذلك إلى أنماط العلل وإنماطها .

الحدود:

لقد اهتم الزجاجي في كلامه عن الحدود بأن يميز بين التصور الفلسفـي العام ، وبين الاصطلاح النحوي . وأنوار الفروق المنطقية بين الحد والرسم . وحرص على أن يلتزم تطبيق منهجه على كلام العرب في نطاق الأوضاع

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥ - ٦٦.

النحوية. فحين تكلم عن حد الاسم قال حد الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيزهما، وانتقد بعض النحويين الذين حدوه بحدود خارجة عن أوضاع النحو، فقالوا الاسم صوت موضوع دال على معنى غير مقولون بزمان، فقال إن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزاها^(١).

وهذا الحد الذي تصوروه يتنماشى في رأيه مع المنطق النحوي في أكمل صوره. لأنه ناقش آراء النحاة من قبله، وذكر أن سببويه اكتفى بالتمثيل للاسم، ولم يحدده، ولم يشر إلى أن أمثلة سببويه تناولت الإنسان والحيوان والجماد.

واعتراض على الأخفش تحديده للاسم بقوله إنه ما جاز فيه الإخبار عنه، بأنه لا يدخل في هذا الحد كيف وأين ومتى. وقال إن الحد الذي اعتمدته ابن السراج في قوله إنه ما دل على معنى، غير صحيح لأنه يدخل حروف المعاني، وأن حد ابن كيسان الذي قال: إن الأسماء ما أكثـرـتـ علىـ الأشخاصـ وتضـمـنتـ معـانـيـهاـ لاـ يـنـطـقـ عـلـىـ المصـادرـ.

وأخذ على المبرد قوله إن ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وأما ما امتنع منه فليس باسم، لأن كيف وضـةـ وـمـةـ أـسـمـاءـ لاـ تـدـخـلـ عـلـىـ حـرـفـ الخـفـضـ^(٢).

ثم تحدث عن الأصول، وهذه الكلمة لها عنده عدة معان منها أنها القواعد النحوية وعلى هذا يفسر عنوان كتاب ابن السراج، إذ يقول الزجاجي في مقدمة كتاب الإيضاح إنه أنشأه في العلل دون الأصول لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً^(٣).

وبعد تقريب القاعدة التي يسميها بالأصل، يوضح أن الاستثناء لا يخرج الحكم عن أصله. ويمثل لذلك بمسائل نحوية، وقضايا فقهية، فيقول وقد ذكرنا

(١) الإيضاح في علل النحو: ٤٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٤٩ - ٥١.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٣٨.

أن الشيء يكون له أصل يلزمـه، ونحو يطرد فيه ثم يعرضه علة تخرجه عن جمهور بـاهـهـ، ولا يكون ذلك ناقضاً للبابـ، ويعطي مثـالـاً على أن الأصل الإعراب للأسماءـ، وأصل البناءـ للحرـوفـ والأفعالـ، وعندـ من لا يزعمـ أن الأفعالـ تستحقـ الإعرابـ مثلـ الأسماءـ. علىـ أنـ الإجماعـ علىـ أنـ الأسماءـ كلـهاـ تستحقـ الإعرابـ، ثمـ نرىـ كثيرـاً منهاـ غيرـ معربـ لعلـ فيهاـ ولاـ يكونـ ذلكـ مخرجـاً لهاـ عنـ الاسمـيةـ. ويرىـ الزجاجـيـ أنـ هذاـ موجودـ فيـ سائرـ العـلومـ حتىـ فيـ عـلومـ الـديـانـاتـ كماـ يـقالـ بالإـطـلاقـ: الصـلاـةـ واجـبةـ علىـ الـبـالـغـينـ منـ الرـجـالـ والـنسـاءـ ثـمـ نـجـدـ منـ تـلـحـقـهـ عـلـةـ تـسـقطـ عـنـ فـرـضـهـ. وكـماـ يـقالـ: منـ سـرـقـ منـ حـرـزـ قـطـعـ، وـقدـ يـكـونـ القـطـعـ سـاقـطاـ عـنـ بـعـضـهـ. ولـهـذاـ نـظـائـرـ كـثـيرـةـ^(١).

فـيـ تـصـوـرـهـ لـلـقـاعـدـةـ النـحـوـيـةـ، نـلـاحـظـ بـوـضـوحـ التـقـرـبـ منـ مـناـهـجـ الـأـصـولـيـنـ فيـ عـمـومـ الـقـاعـدـةـ، وـفيـ الـمـوـانـعـ الـتـيـ تـحـولـ دونـ تـطـبـيقـ حـكـمـهـ، وـفيـ التـمـثـيلـ بـالـقـوـاعـدـ الـفـقـهـيـةـ، كـماـ أـنـهـ رـكـزـ عـرـضـهـ عـلـىـ الـعـلـةـ بـيـنـ الـحـكـمـ وـالـعـلـةـ ليـبرـزـ بـصـورـةـ خـاصـةـ دـوـرـ الـعـلـلـ لـهـذـاـ الـمـنـهـجـ.

الـعـلـلـ :

وـبـعـدـ أـنـ رـسـمـ حدـودـ الـكـلـمـ، وـبـيـنـ أـصـوـلـ الـقـوـاعـدـ، خـلـصـ إـلـىـ الـعـلـلـ وـقـدـ قـالـ فـيـ مـقـدـمةـ الإـيـضـاحـ إـنـهـ كـتـابـ أـنـشـأـ فـيـ عـلـلـ النـحـوـ خـاصـةـ، وـفـيـ الـاحتـجاجـ لـهـ وـذـكـرـ أـسـرـارـهـ وـكـشـفـ الـمـسـتـغـلـقـ مـنـ لـطـافـهـ وـغـوـامـضـهـ، وـقـالـ إـنـهـ لـمـ يـأـلـ جـهـداـ فـيـ تـهـذـيـهـ وـتـرـيـيـهـ وـاـخـتـيـارـهـ حـسـبـ الطـاـقةـ مـعـ اـرـتـجـالـهـ لـهـ وـتـكـلـفـ جـمـعـهـ مـنـ مـوـاقـعـهـ، غـيرـ عـاـمـلـ عـلـىـ مـثـالـ سـبـقـهـ وـلـاـ مـحـتـكـمـ بـنـظـمـ تـقـدـمـهـ^(٢).

وـفـيـ كـلـامـهـ عـنـ الـعـلـلـ، قـالـ إـنـهـ مـسـتـبـطـةـ وـلـيـسـ مـوجـبةـ وـإـنـهـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـضـرـبـ:

١. عـلـلـ تـعـلـيمـيـةـ: وـهـيـ التـيـ يـتوـصـلـ بـهـاـ إـلـىـ تـعـلـمـ كـلـامـ الـعـرـبـ بـالـقـيـاسـ عـلـىـ

(١) الإـيـضـاحـ فـيـ عـلـلـ النـحـوـ: ٥١ - ٥٢.

(٢) الإـيـضـاحـ فـيـ عـلـلـ النـحـوـ: ٣٨.

النظير، وذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، عرفنا من ذلك أن اسم الفاعل من ذهب هو ذاذهب.

٢. علل قياسية: كعلة نصب «إن» لاسمها هي وأخواتها وذلك لمضارعتها للفعل المتعدى فشبهت به وقيست عليه.

٣. علل جدلية: وهي العلل النظرية التي تأتي جواباً عن الأسئلة الواردة بعد تقرير العلل الأوائل، مثل من أي جهة شابهت «إن» الفعل وبأي الأفعال شبهتهما^(١).

ويذكر الدكتور شوقي ضيف أن «الزجاجي استفاض علل النحو البصري والковفي، ونص على أن الذين حرروا العلل الكوفية هم ابن الأنباري (أبو بكر) وأوائل البغداديين: ابن كيسان، وابن شقير وابن الخطاط وأضاف أن له في ذلك نصيباً إذا قال «وأكثر ما ذكره من احتجاجات الكوفيین إنما أعبر عنه بالفاظ البصريين»^(٢).

ولعل هذا ما حمل الدكتور شوقي ضيف على تصنيفه في المدرسة البغدادية، مع أن آرائه في كتاب الجمل بصرية المنحى، إذ لا غرابة أن يسير في فلك شيخه أبي إسحاق الزجاج ، الذي نسب إليه، بيد أن إضافاته في التفكير النحوي معروفة، وواضحة تأثيرها في نظريات ابن جني، وأبي البركات ابن الأنباري.

٤ – أبو سعيد السيرافي:

لقد كان أبو سعيد السيرافي يمثل عصر البيان والتحصيل الذي بلغت فيه المعرف والدراسات النحوية أوجها، وقيل الحديث عن دوره المتميز في هذه المرحلة التاريخية، نذكر أن من بين أقرانه عالماً وأديباً شيعياً منبني أمية، من حفدة مروان بن محمد آخر ملوك الأمويين، وهو أبو الفرج الأصفهاني مؤلف

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٤ - ٦٦.

(٢) شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ٢٥٢.

كتاب الأغانى المشهور. ومن غرائب الأصفهانى أنه خاطب السيرافي بقوله:
لست صدراً ولا درست على صدر ولا علمك البكري بكاف لعن الله كل شعر ونحو عروض يأتيك من سيراف^(١)
هذا ومن المستبعد أن نأخذ هذا القول مأخذ الجد، وإنما هو باب التكيد والمساجلة بين المعاصرين. لأن أبا سعيد كان حقا صدرا في علوم عصره ودرس على صدور العلماء في عهده. فيقول عنه تلميذه أبو حيان التوحيدى: إنه أجمع لشتم العلم وأنظم لمذاهب العرب، وأدخل في كل باب وأخرج عن كل طريق وألزم للجادلة الوسطى في الدين والخلق، وأروى للحديث وأقضى في الأحكام وأفقه في الفتوى وأحضر بركة على المختلفين - يعني طلبة العلم - وأظهر أثرا في المقتسبة^(٢).

فقد كان أبو سعيد فقيها متماكناً مارس القضاة نحوها من خمسين سنة، ولغويًا بارعاً متبحراً في القراءات والغريب والنحو والعروض وتاريخ العلماء كما كان على اطلاع بعلوم المنطق والهندسة والحساب والهيئة.

لقد تلقى أبو سعيد علومه من رؤساء كل فن في عصره، أخذ القراءات عن شيخ القراء ابن مجاهد، واللغة عن إمامها محمد بن دريد صاحب الجمهرة. ولازم أئمة النحو أمثال ابن السراج ومبرمان^(٣). وأبي محمد بن عمر الصميري المتكلم وكان يقدمه ويفضله على جميع أصحابه.

(١) معجم الأدباء: ٨٧٧.

(٢) معجم الأدباء: ٨٨٨.

(٣) مبرمان: (ت ٣٤٥هـ) وهو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري. أخذ عن المبرد وبعده عن الزجاج، وعن الفارسي والسيرافي، وكان ضئينا بالتدريس، ولا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار، وقد احتال عليه أبو هاشم الجباني، فأعطاه رعاء مملوءاً من الحجارة، وكان يرمي بالخف وسقوط المروعة، وقد هجاه بعضهم بقوله:

صداع من كلامك يعذرينا وما فيه لمستمع بيان مكابرة ومحرقه وبهت لقد أبزمتنا بما مبرمان
وله شرح على الكتاب لم يكمله، وشرح شواهد، وشرح كتاب الأخشن والنحو المجموع على العلل (بغية ج ١ ص ١٧٦). مبرماً معجم الأدباء: ٨٧٦، إحياء الرواة: ١/٢٤٨ - ٣٤٩.

وتتلذذ له نبهاء برعوا في ميادينهم مثل إسماعيل بن حماد الجوهرى مؤلف الصحاح، وابن النديم صاحب الفهرست، والكاتب المشهور أبي حيان التوحيدى. واشتهرت مصنفاته في النحو واتسعت شهرته العلمية في حياته حتى صار مرجعًا ترد عليه مئات المسائل من عدة أقطار، في علوم الحديث والأحكام والأصول والشعر واللغة واشتهرت براعته في مناظراته التي قال عنها ابن العميد في إحداها:

القائل القول الرفيع الذي يمرع منه البلد الماحل
واشتهر انتصاره الباهر على متى بن يونس في مناظرتهما المشهورة حول
النحو والمنطق^(۱).

وقد خطط النحو خطوات جديدة قام بها أبو سعيد السيرافي تمثلت أولاً في شرحه الفريد لكتاب سيبويه، وثانياً في تنظير العلاقات بين النحو بالمنطق، وثالثاً في ربط الصلات بين مناهج النحوين والفقهاء.

أ) شرح الكتاب:

لقد أجمع العلماء أنه لم يزلف مصنف في النحو مثل كتاب سيبويه ولم يوضع عليه شرح مثل شرح أبي سعيد السيرافي. فالنحاة الذين من قبله تناولوا الكتاب من عدة أوجه، دون أن يحيطوا بمضامينه، فقد كان المازني يدرسه ويقال إنه مضت مدة طويلة وهو يقرئ أحد تلاميذه ولما انتهى منه قال له الطالب أما أنت فجزاك الله خيرا وأما أنا فلم أفهم منه حرفاً، وانتزع منه مباحث التصريف. وحاول المبرد تلخيصه في المقتضب كما اهتم ابن السراج باستخلاص أصوله، غير أن كل هذه الأعمال لم تستوف الكتاب حقه في الشرح والبيان. حتى كتب السيرافي شرحه الموسوعي الذي كان أكثر الشروح ايضاً حاجاً

(۱) معجم الأباء: ۸۹۴ - ۹۱۰

وتفصيلاً. وكما يقول مازن المبارك فإنه بسط معناه وجلا مبهمه وتم جزئياته واستقصى موضوعاته وعرض آراء سيبويه وغيره من أعلام اللغة والنحو، كالجرمي والمازني والمبرد والزجاج والكساني والفراء وثعلب وناقش هذه الآراء ووازن بينها^(١).

وقد كانت خطته في الشرح تعتمد تصحيح النص وتحقيقه وتوضيح غامضه واستكمال جوانبه والدفاع عن إمام النحوة في أقواله وأرائه، ومن أمثلة توثيق النص نراه يأتي بيت من شواهد الكتاب وهو:

ورثت أبي أخلاقه عاجل القرى وعبد المهاري كومها وشبوها
ويقول إن شبوها في البيت وردت في بعض النسخ بنونين بدلاً من الباءين، وهي في كتاب ميرمان بالباء وهذا هو الصحيح لأن روئ القصيدة هو الباء ومنها:

رأيت بنى مروان يرفع ملوك شباب كالأسود وشيبها^(٢)
ويتضح منحاه في الإسهاب في الشرح واستكمال قضايا الباب من خلال منهجه في هذا الشرح وسعة الباع في معرفة اللغة وطول النفس في العرض، فكان حريصاً على استقصاء المسائل واستكمال القضايا التي لم يتطرق لها الكتاب بالتفصيل. ومن بين الأمثلة الكثيرة في هذا الصدد كونه خصص باباً لوجوه القوافي في الإنشار، وقال: «اعلم أنني لو اقتصرت على تفسير الفاظ سيبويه فيما ذكره من القوافي لسقط كثير مما يحتاج إليه فيها، لأنه لم يستوعب ذكرها ولا قصد استيفاء معرفتها، وما يتعلق بها، فعملت على أن أتقنى ذكرها وما يتعلق بها مع شرح كلامه»^(٣).

ويظهر في هذا الباب حرصه على الاستيعاب والاستيفاء والتقصي والشرح،

(١) الرماني: التعربي، ص ١٥٢.

(٢) الرماني: التعربي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه (عاذيا لشرح السيرافي)، ص: ١٤٧ - ١٤٨.

(٣) السيرافي التعربي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٤٨٢/الرماني التعربي: ١٤٤.

فهله هي أهدافه في المصنف الموسوعي الذي لم يجاره فيه أحد. وفي هذا الباب استعرض كل ما يتعلق بالقوافي ومعانيها واستشهد بكثير من أشعار العرب القدامى والمحدثين ممن يستشهد بشعره عند النحويين.

ومن عادته أن يفترض الأسئلة حول كل قضية قائلاً: فإن قيل كذا فالجواب كذا، كما اعتاد أن يذكر أوجه التخريج العمكنة في كل مسألة. ففي شرحه لقول سيبويه «هذا باب علم ما الكلم من العربية، «يدكر في إعراب» ما «خمسة عشرة وجهاً»^(١).

وفي أثناء شرحه نصب نفسه مدافعاً عن آراء سيبويه، دفاع عالم متعرس بأساليب الجدل والمناظرات واعتاد أن يلتجأ في حجاجه إلى أدلة يأخذها من معلوماته الواسعة، نذكر من ذلك مثالين، ففي معرض قول الشاعر:

ما أعطيني ولا سألهما إلا وإنني لحاجزي كرمي
فقد رواه سيبويه بـ«إلا» التي للاستثناء وقرأ المبرد «ألا» للتنبيه، وفسر البيت بأن كرمه حجزه عن السؤال. فهو لم يسأل ولم يعط. ويرد عليه أبو سعيد قائلاً: والذي عندي أن «إلا» أجود لأنها توجب أنهما أعطياه وسألهما في حال، كما حجزه كرمه عنده أنه ما عاب إعطاءهما ولا ألح عليهم في مسألته وشعره يدل على ذلك. قال كثير:

وأذكر خليليك منبني الحكم	دع عنك سلمى إذ فات مطلبها
إلا وإنني لحاجزي كرمي	ما أعطيني ولا سألهما
عن بعض ما لو سالت لم ألم	مبدي الرضا عنهم ومنصرف
ما امتد نثر الغظؤر لم ترم	لا أنزر النائل الخليل إذا
عندی بما قد فعلت أحتشم ^(٢)	إنني متى لا تكن عطبيته

(١) الرماني النحوي: ١٤٧ - عازيا لشرح السيرافي للكتاب.

(٢) الرماني النحوي: ١٤٩ - ١٥٠.

ففي الأبيات دليل على أن الشاعر يجعل في سؤال خليليه ولا ينذر نائلهما،
ولا يعيب عطاءهما.

ومن ذلك أن المبرد انتقد سببويه في قوله إن سدوس اسم أبي القبيلة، قائلًا
إنها اسم امرأة مستدلاً بقول الشاعر:

فإن تبخل سدوس بدرهميها فإن السريع طيبة قبل
وقال السيرافي إن سدوس بن دارم بن مالك، وأن المعنى هنا القبيلة،
مستشهدًا على صحة ما قال خبراً أسنده عن محمد بن حبيب عن الحلواي عن
السكري^(١).

وفي بعض الأحيان يحاول السيرافي التوفيق بين رأيي سببويه والمبرد ، في
خلافهما مثلاً حول تغريج قول الفرزدق:

وما سجنوني غير أني ابن غالب وأني من الآثرين غير الزعناف
فقال سببويه «إن غير أني» بمعنى لكنني فالظاهر من هذا التأويل أنه لم يقع
به سجن وخالفه المبرد وأثبت أنه سجن بمحجة قول الشاعر في نفس القصيدة:
وما زال فيكم آل مروان منعم علىي بنعمى بادئ ثم عاطف
فإن كنت محبوسا بغير جريرة وقد أخذوني آمنا غير خائف
وما سجنوني : اليت، يعني أنهم ما سجنوه إلا حسداً له على شرف آبائه.

ثم حاول أبو سعيف التوفيق بين رأيي سببويه وبين الواقع التاريخي، قائلًا أنه
يجوز تأول قول سببويه أنه كان مسجوناً غير أنه لم يعد سجنه سجناً لأنه لم
يبطل عزه ولم يلتحقه ذل. كما يقول القائل «تكلمت ولم تتكلم، أي تكلمت بما
لم يقع موقعاً يؤثر فيه الكلام فكانه قال وما أذلوني بالسجن ولكنني عزيز بنسبي
وم المحلي»^(٢).

ومع تقديره لإمام النحاة ودفاعه عنه فإنه استدرك عليه بعض المسائل.

(١) المصدر نفسه: ١٥١.

(٢) المصدر نفسه: ١٤٩ - ١٤٨.

ب) استدراك أبي سعيد على سبويه:

ولقد عقد الدكتور عبد المنعم فائز فصلاً خاصاً باستدراكات السيرافي على سبويه وذلك في كتابه «السيرافي النحوي في خصوه شرحه لكتاب سبويه»، غير أن أكثر هذه الملاحظات تتناول الفروق بين الأسماء والصفات. وذكر المؤلف مجموعة من الكلمات والأوزان اعتبرها سبويه أسماء، وقال أبو سعيد أنها ترد صفات، ومجموعة أخرى جاءت على عكس ذلك. ومن ذلك «عزویت» التي يقول سبويه أنها اسم لموضع، ويقول السيرافي أنها أيضاً تقع صفة بمعنى الرجل القصير. وكذلك «الغیلم»، يذكر سبويه أنها دابة في البحر والسيرافي أنها أيضاً تقال للمرأة الحسناً، وذكر سبويه أن «التفعال» في الأسماء فقط، ويدرك السيرافي أنه يأتي صفة مثل «التبال» ويقول سبويه إن «الجلف» صفة، ويورد السيرافي أن أصلها الشاة المسلوحة لم تقطع^(۱).

غير أن هذا النوع من الاستدراك لا يمكن اعتباره انتقاداً وتحطئنة وإنما هو تذليل وتكلمة، مع العلم بالتدخل بين الأسماء والصفات وكون كل واحد يصح اشتراقه من الآخر. وهذا من المعروف في خصائص اللغة العربية، حتى قيل إن أكثر نعوتها مأخوذة من أسماء الأشياء الحسية، تنقل من اسم العين، إلى اسم المعنى، ومن اسم المعنى إلى الصفة، مما هو منظور في مجال الاشتراق.

وأورد شوقي ضيف في كتاب «المدارس النحوية» نفلاً عن الهمج والمعنى، أن السيرافي خالف سبويه في ظرفية «كيف» وفي إعراب قوله تعالى: ﴿أَتَوْلَا
أَخْرَقَ إِلَّا أَجْلَرَ قَرِيبٌ فَلَمْ يَدْكُرْ وَأَكْنَى تِنَّ الْمُنَافِقُونَ﴾ (المنافقون)، فقال إن «وأكْنَى» معطوفة على المحل من «فَأَصْدَقَ» لا على معنى «الولا آخرتني»، كما هو رأي سبويه، كما قال في إعراب «هذا جحر ضب خرب» يعطى «خرب» على «ضب» وليس مجرورة بالمجاورة، والتقدير «هذا جحر ضب خرب الجحر

(۱) السيرافي النحوي: ۴۷ - ۴۸.

منه». وقال في جزم «أكرمك» في قولنا «اتني أكرمك» إنها مجزومة بالياءة عن لفظ الشرط لا لتضمنها معنى الشرط^(١)، والفرق بين الوجهين غير واضح.

ج) المنطق وال نحو:

والجديد في عمل السيرافي أنه أوضح العلاقة الأساسية بين المنطق وال نحو من جهة، واستظهر خطوط الاتصال بين أوجه الإعراب النحوي ومقتضيات الأحكام الفقهية، مما يعطي بعدها تطبيقياً للصلة بين مناهج النحو ومناهج الأصوليين. وسوف نرى أن هذا المنحى هو الذي أعطى ابن الأنباري والسيوططي تصورهما النظري، فالمنطق عنده ليس ميزاناً مستقلاً يعرف به صحيح الكلام من سقمه، لأن أغراض العقول والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحرروف، فلا يستطيع أحد أن يعرف منطق اليونان إذا لم يعرف لغتهم. لأن النحو والمنطق واللفظ والإفصاح وأنواع الطلب كلها من واد واحد المشاكلة والمماثلة. فالمنطق نحو، ولكنه مفهوم باللغة، والنحو العربي منطق ولكنه مسلوخ من العربية والعلاقة بين المعاني المنطقية والألفاظ اللغوية. إن المعاني ثابتة على الزمان فهي من استثناء العقل الإلهي، والألفاظ طبيعية بائنة على الزمان تبدل طبيعة بعد أخرى.

ويكفي النحوي أن يفهم عن نفسه ما يقول، وأن يفهم عنه غيره وأن يقدر اللفظ على المعنى مع أنه ليس في قوة أي لغة أن تحبط بمبسوط العقل، أو تنصب عليه سوراً لا يدع شيئاً من داخله أن يخرج ولا من خارجه أن يدخل.

ومن يرد إدراك منطق باللغة فإنه يحتاج إلى معرفة حركات الألفاظ وسكناتها ووضعها وبنائتها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، كما يحتاج إلى توخي الصواب في تأليف الكلام بالتقديم والتأخير.

ولقد عرف النحويون العرب، هذا النسق العام، الذي سماه أبو سعيد بالنتع، وقال إن كل ما زاغ عنه، فلا يخلو أن يكون استعمالاً نادراً، أو

(١) المدارس النحوية: ١٤٨.

تاوياً بعدها، أو خارجاً عن عادة القوم الجارية على فطرتهم، أو متعلقاً باختلاف لغات القبائل، وكل ذلك محصور بالتتبع والرواية والسماع والقياس المطرد على الأصل المعروف^(١).

لقد كان أبو سعيد فقيها على مذهب أبي حنيفة المشهور بميله إلى القياس، ومارس القضاء مدة خمسين سنة، فأتاحت له الفرصة في التفكير الدائب في تنزيل النظريات على الواقع وتطبيق النصوص وتأويلاتها واستنباط الأحكام منها والقياس عليها فيما لا نص فيه، متأسياً بمن سبقة من أئمة الفقه الذين عناهم يقوله مخاطباً متى بن يونس: «لو عرفت العلماء والفقهاء وسائلهم ووقفت على غورهم في فكرهم وغوصهم في استنباطهم وحسن تأويلهم لما يرد عليهم، وسعة تشقيقهم للوجوه المحتملة والكتابيات المفيدة والجهات الفريدة وال بعيدة لحقرت نفسك»^(٢).

وفي هذه المنازرة أعطى أمثلة من مسائل الأحكام التي يتوصل إليها الفقيه بالمهارة في اللغة، فأورد منها قوله:

- ما هو الحكم حينما يقال: لفلان من الحائط إلى الحائط؟ أو لفلان على غير قيراط؟ أو لفلان على عشرة دراهم إلا تسعه، إلا ثمانية، إلا سبعه، إلا ستة، إلا خمسة، إلا أربعة، إلا ثلاثة، إلا اثنين، إلا واحداً؟

- وما هو الفرق بين قول القائل: بكم الثربان المصبوغان؟ وبكم ثربان مصبوغان؟ وبكم ثربان مصبوغين^(٣)؟

هذا وإن مثل هذه الأسئلة يعطي نموذجاً عن صلة التعبير اللغوي بالحكم الفقهي وقدرة العلماء، من أمثال السيرافي، على الاستفادة من هذه الصلة.

(١) معجم الأدباء، في المنازرة التي بين السيرافي ومتى بن يونس، ص ٨٩٤ - ٩٠٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٠٧.

(٣) معجم الأدباء، في المنازرة التي بين السيرافي ومتى بن يونس: ٩٠٤ - ٩٠٦.

٥ – أبو الحسن الرهانبي:

رابع هؤلاء الأربعة، هو أبو الحسن علي بن عيسى الأخشيدى الرمانى لقد كان من أئمة اللغة والنحو، أخذ العربية عن أبي بكر بن دريد، والنحو عن أبي اسحق الزجاج، وأبى بكر ابن السراج، وتلقى مذهب الكلام عن ابن الأخشيد المعتزلى (ت ٣٦٦هـ) لازم هذا الأخير وتأثر بآرائه حتى نسب إليه. كما أنه كان متشارقاً^(١). ولقد ألف رسالة في فضل الإمام علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، دون أن يكون على مذهب الإمامية، بدليل أن السري الرفاء الشاعر كان يعرض به حين يقول:

وَمُعْتَزِّلِي رَامْ عَزْلَ وَلَا يَتِي
عَنِ الْشَّرْفِ الْعَالِيِّ بِهِمْ وَارْتَفَاعُهُ
فَمَا طَاوَعْتِنِي النَّفْسُ فِي أَنْ أَطِيعَهُ
وَلَا أَذْنَ الْقُرْآنَ لِي فِي اتِّبَاعِهِ
طَبَعَتْ عَلَى حَبِّ الْوَصِيِّ وَلَمْ يَكُنْ
لِي نَقْلٌ مَطْبُوعٌ الْهُوَيِّ مِنْ طَبَاعِهِ^(٢)

يمتاز الرمانى بثقافة واسعة، واطلاع كبير، وإنتاج ضخم، ومن أهم كتبه تفسيره الكبير الذي قيل إنه بستان يجد فيه كل إنسان ما يريد. وقد طبعت رسالته في إعجاز القرآن. وقد سرد القبطي^(٣) مجموعة كبيرة من الكتب الأخرى منها ما هو في علوم القرآن، وكثير منها في علم الكلام والعقائد، والاستدلال والجدل، وأما في مجال النحو، فإن اهتمامه انصب على كتاب سيبويه، إذ خصص له عدة تأليف في أغراض الكتاب، وإعادة تبويبه، ونكته وأهمها الشرح الذي وضع على الكتاب، والذي خصص له الدكتور مازن المبارك دراسة وافية^(٤). مع أنه أيضاً كتب في الحدود النحوية، والتصريف، والاشتقاق ومعاني

(١) معجم الأدباء: ١٨٢٦.

(٢) الرمانى النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٥٤ – ٥٥.

(٣) إحياء الرواية: ٢٩٥/٢.

(٤) كتاب الرمانى النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: الذي طبعته دار الكتاب اللبناني، بيروت سنة ١٩٧٤.

الحروف، وشرح مسائل الأخفش، ومقتضب المبرد، ومحضر الجرمي، ومعاني الزجاج، والجمل لابن السراج^(١).

فمعارف الرماني الموسوعية، وتنوع إنتاجه، وميوله المذهبية كل هذا جعله يمثل عصره تمثيلاً شاملأً، إذ كان جاماً في علمه، بصرياً في منزنه، منطقياً في منهجه، مستقلاً في رأيه.

يعتقد بعض المؤرخين أن الرماني كان يُرمى بعدم الوضوح في مذهبه، مما جعل كل أهل فن يرون أنه غريب عنهم، فيقول المتكلمون «ليس فنه في الكلام فتنا»، ويقول المنطقيون ليس ما يزعم أنه منطق عندنا^(٢)، كما شاع قول أبي علي الفارسي عنه «إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس عندنا منه شيء»، وإن كان النحو هو ما نقوله فليس عند الرماني منه شيء^(٣)، ويقال إن بعض أهل الأدب يقولون إنهم يحضرون مجلس ثلاثة من المشايخ، ويفهمون كل ما يقول السيرافي، وبعض ما يقول الفارسي ولا يفهمون شيئاً مما يقول الرماني^(٤).

ولقد رد الدكتور مازن المبارك كل هذه الانتقادات وبيان ضعفها ودرافعها، كما أوضح أن الرماني في مجال النحو، كان إماماً بارعاً، وخبيراً ماهراً^(٥)، واستجلى الدكتور مازن من خلال دراسته لشرح كتاب سيبويه، أصول مذهب الرماني، مبيناً نظرته العامة إلى النحو، ومنحاه في السمع والقياس وموقه من آراء سيبويه، ومدى انتماه للمدارس النحوية الموجودة في عصره.

أ) النحو عند الرماني:

ينظر الرماني إلى النحو بصفته صناعة مستقلة بنفسها، وصار يتكلف العذر

(١) الرماني النحوي: ٢٤٤.

(٢) معجم الأدباء: ١٨٢٦، نزهة الألباء: ٢٣٤.

(٣) معجم الأدباء: ١٨٢٦، نزعة الألباء: ٢٣٤.

(٤) الرماني النحوي: ٧٣.

(٥) الرماني النحوي: ٢٤٨ - ٢٥٠.

لسيويه الذي أدخل تفسير الغريب في كتابه، وهو ليس من النحو. فقال الرمانى إنه أورد ذلك لكشف الوجه الذى يقع عليه الإعراب فجاز أن يدخل في الصناعة ما ليس منها.

وكتف أوجه الإعراب هو المحور الأساسى للنحو عند الرمانى، فهو يقول: ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب، وتغفل المعنى الذى يقع عليه الإعراب، لتكون قد ميزت فيما تجيئه، أو تمنع منه وصاب الكلام من خطئه. فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح. ويعطى المثال على قوله في نحو: مررت برجل حسن أبوه، فإذا كان «حسن» علماً فلا يجوز إلا الرفع، وإذا كان صفة غالبة فالرفع أولى، وإن كان صفة محضية فيكون الوجه فيه العجر^(١).

ويقتدي أبو الحسن الرمانى بآمامه سيبويه في تقدير أهمية العامل وجعله المحور الذي يدور حوله البحث النحوي، ومن ذلك أنه يركز على ترتيب العمل في التتابع مانعاً حذف المتبع أو تقديم التابع عليه^(٢).

ب) السماع والقياس:

ونظرية الرمانى في السماع تبع لرأي سيبويه، فلتزم بالتقيد باختيارات صاحب الكتاب في القراءات، والمعلوم أن سيبويه يقول إن القراءة لا تخالف لأنها سنة، مع أنه في بعض الأحيان يعلق عليها مثل ما هو في المثال التالي: ولو قرئت (وإن المساجد لله) (الجن - الآية ١٨) كان جيداً، دون أن يذهب بعيداً في البحث عن القراءات الشاذة^(٣). وهذا ما سار عليه الرمانى الذي أعطى للقياس النحوي صورة أوضاع من حيث تعريفه وصلته بالسماع، فيقول إن القياس الصحيح هو الجمع بين شتتين بما يوجب اجتماعهما في الحكم،

(١) الرمانى النحوى: ٢٥٠ - ٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

كالجمع بين الاسم والفعل بالرفع، بعامل الرفع. فالقياس الصحيح هو المطرد، والمستند على السمع، لأنه بناء على حكم المشبه به، والقياس على المطرد الذي استعمل في أصله. ولا يقاس على النادر لأنه لو قيس عليه لخرج من حد النادر إلى الأصل.

ويتبين رأيه في العلاقة بين السمع والقياس في هذا المثال:

يقول سيبويه في بيت الأحوص:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
 كان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً يشبهه بقوله «يا رجلاً» إذ نون وطالت
 النكمة ولم نسمع عربياً ي قوله، وله وجه من القياس^(١)، فقال الرماني في شرحه
 «نون مطراً»، وترك الاسم مضاميناً لأنه أتى بما احتاج إليه لأجل الضرورة،
 على قياس المرفوع الذي لا ينصرف إذا نونه مضطراً لأن هذا الضم كالرفع في
 اضطراره، فهذا هو القياس وعليه كلام العرب، إلا أن عيسى قد أجاز النصب
 لأنه لما طال الاسم بالتنوين، ورده إلى الأصل كما يرده إذا طال بالإضافة
 والصلة، ولهذا أجازه سيبويه بالقياس وإن كانت العرب لا تكلم إلا بالرفع^(٢).

ج) العلل:

ويتحدث الرماني عن العلة، ويقسمها إلى ستة أنواع: هي العقلة القياسية وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر مثل الرفع في الفاعل. العلة الحكمية كأحقية الفاعل بالرفع، لأن علامته، وهي الضم، أقوى الحركات. والعلة الضرورية وهي التي يجب بها الحكم بمحرك من غير جعل جاعل، ولم يعط الرماني لها مثلاً، ويفهم معناها من المقابلة مع العلة الوضعية، وهي التي يجب بها الحكم بجعل جاعل، نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن

(١) كتاب سيبويه: ٢٠٣/٢.

(٢) الرماني التحوي: (عازيا لشرح الرماني)، ص ٢٦٢.

يكون ساكناً. والعلة الصحيحة وهي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعى إليه المحكمة. وضدتها العلة الفاسدة^(١).

د) شرح الكتاب:

وإن أهم ما قام به الرماني في شرح الكتاب، هو بيان الموضوع الأساسي لكل باب من أبوابه وذلك بمراجعة العناوين التي وضعها سيبويه، فاستطاع أن يسهم في توضيحها، ذلك أن عناوين هذه الأبواب في الكتاب اتسمت بالطول والغموض، فاهتم الرماني أن يستبدل بها عناوين أكثر اختصاراً وأوضح معانٍ، وأقرب من صيغتها إلى محتوى الباب. فحينما يقول سيبويه «هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك» يقول الرماني «هذا باب التوابع» ثم بين أن الغرض منه تبيين ما يجوز في الباب وما لا يجوز، واعتاد أن يقدم بين يدي الموضوع أسللة عن العلة في الحكم، وعن الأدلة والشاهد. ثم يأتي بالشرح في شكل أجوبة عن الأسئلة التي وضعها مسبقاً. فجاء شرحه وكأنه حوار جدلني يبحث عن ما في نفس الباحث من استطلاع أو اعتراض، بطريقة تذكر بما كان يروى عن منهجه سقراط في إيقاظ الفكر بالحوار.

هـ) مذهب النحو:

لقد سبق أن ذكرنا أن الرماني كان بصري التزعة، سيبويهي الاتماء ومع ذلك فإنه كان يعرب بحرية عن آرائه الخاصة واختياراته الاجتهادية ولو كانت مخالفة لرأي الإمام سيبويه. فاستيعابه لثقافة عصره واتساع آفاقه الفكرية أبعدت عنه نوازع التعصب المذهبى، فسمع من أعلام النحاة البصريين، واطلع على مسائل الأخفش وتناولها بالشرح، وعرف آراء الكوفيين، ووافقهم في بعض المسائل.

أما المسائل التي عدل فيها عن رأي سيبويه، فمنها ما كان مرجحاً فيه لقول الخليل أو الأخفش أو المبرد، ومنها ما وافق الكوفيين.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

فلقد أيد رأي الخليل في وجوب الرفع في قوله: هذان جحرا ضب خربان، بينما يرى سيبويه جواز «خربين» قياساً على حكمه في الأفراد.

وفي قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا عشر نزل
 رجع قول الخليل «أو تنزلون» وقعت عطفاً على المعنى من «أتركبون» وقد كان سيبويه يذهب إلى رأي يونس برفعها بالابتداء، ووقف في جانب الأخفش في قوله بأن الكاف من «عساك» و«لولاك» في موضع الرفع، وهي عند سيبويه في موضع نصب في عساك وجر في لولاك. وكان من المبرد في جواز قوله «أتانا سرعة» قياساً على «أتانا ركضاً» مع أن سيبويه قال «إن هذا النوع من المصادر لا يؤخذ إلا سماعاً»^(١). أما القضايا التي تفرد فيها بمخالفة سيبويه فمنها كونه يقيد حذف الخبر بعد لولا يكونه مطلقاً عاماً كالوجود والحصول، أما إن كان الخبر خاصاً كالقيام والقعود فلا يجوز حذفه إن لم يعلم مثل: «لولا قرمك حديث عهد بالإسلام لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» وإن علم الخبر الخاص جاز حذفه أو ذكره، ومنها أنه أجاز تثنية المصدر وجمعه، فيما يظهر في مدلوله اختلاف أو تفاوت مثل الأفكار والعلوم^(٢).

والقضايا التي وافق فيها الكوفيين، لا تتجاوز خمس مسائل فيما ذكره الدكتور مازن المبارك، لكن ثلثاً منها تابع فيها شيوخه أكثر مما كان متصرراً فيها للكوفيين، فقال إن «كي» تنصب نفسها دون اللجوء إلى إضمار «أن» وهذا أيضاً رأي شيخه ابن السراج، وقال إن المفرد المنفي بـ «لا» معرّب، وأن فتحته علامة للنصب، لا على البناء، وهو في ذلك يوافق الزجاج والجريمي. ويقى أنه يؤيد الكوفيين في أن الخبر يتضمن خمير المبتدأ ولو كان اسمياً محضاً، وأن «سوى» قد تكون اسمياً وتكون ظرفاً، والبصريون يقولون بظرفيتها على كل حال^(٣).

(١) راجع لهذه المناقشات «الرمانى التحوى»: ٢٨٢ - ٢٩٠.

(٢) الرمانى التحوى: ٣٠٠ - ٣٠٢.

(٣) الرمانى التحوى: ٣١٧ - ٣٢١.

و) بين الرماني والزجاجي:

والمقارنة بين الرماني ومعاصريه تدعو إلى ملاحظة كثير من أوجه الشبه بينه وبين الزجاجي، فكلاهما اهتم بكتاب سيبويه وجعله مرتكزه في البحث النحوية، وكتب كل منهما عن حروف المعانى، إلا أن كتاب الرماني اقتصر على الأدوات المجمع على حرفيتها، وترتيبها بحسب عدد الحروف، وتبعه المبرادى بن أم قاسم في الترتيب، وتتابع الزجاجي في إيراد الأدوات الاسمية، ثم نرى أيضاً كلاً منها يستثمر ثقافته الفلسفية في تطبيق منهج منطقي في تنظير الأصول النحوية. ولقد أوليا في هذا المنهج عناية خاصة للعلل، فأوضح الزجاجي أقسامها، وبسط الرماني فروعها. فكانا بذلك مع السيرافي من دعائمه منهج التأصيل النحوي.

٦ - أبو علي الفارسي:

أ) ملامح شخصيته:

لقد كان الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المعروف بأبي علي الفارسي من أولئك الأعلام الذين ابتدعوا رهبانية العلم، شأنه في ذلك شأن يونس الضبي من قبله. لقد قضى الفارسي أكثر من نصف قرن في البحث والتدرис والتأليف، لم يشغله عن ذلك تدبير مال، أو مشاغل عيال، لقد كان إماماً في اللغة والنحو والقراءات، أخذ عن شيخ القراء أبي بكر بن مجاهد، ودرس على الزجاج وسمع من ابن السراج كتاب الأصول، وشرح جمله، واتصل بأبي بكر بن دريد وكتب عنه مصنفه في الاشتقاد. كما كان على صلة علمية وثيقة بعلماء عصره، أمثال أبي سعيد السيرافي وابن الخطاط^(١)، وابن

(١) ابن الخطاط: محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر ابن الخطاط النحوي من أئقذ المنهجيين النحوين البصري والكونفي، أصله من سمرقند ومات ببغداد سنة ٣٢٠هـ، وكان من نظرياء الزجاج ومناظريه. أخذ عن الزجاجي والفارسي، ولهم معانى القرآن والنحو الكبير، وهو من مؤسسي المدرسة البغدادية.

راجع: معجم الأدباء: ٤٣٠٩، ترجمة الأباء: ١٨٥.

خالويه^(١) والرمانی بيد أن صلته معهم لم تكن صلة مودة وتعاون ذلك أن اعتزازه بعلمه، ومكانته عند السلاطين والوجهاء جعلته ينظر إلى زملائه بنوع من الاستعلاء، نسبة المؤرخون إلى عوامل الحسد والغيرة، والحرص على الاحتفاظ بالصدارة والتفوق.

فقد رأينا قوله حينما وقف على مسائل الزجاجي «لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحينا أن يتكلم فيه»^(٢) وكان يسمى السيرافي بابن بهزاد وهو ليس من أحب الأسماء إليه، وقال إنه معلم الصبيان، وإن ابن الخطاط لقاء له، لأنه لم يسمع من المبرد وإنما أدرك ثعلبا وقد أصرّ به الصمم فلم يقرأ عليه وأن ابن خالويه قليل التحفظ^(٣). وحتى عن الرمانی الذي كان أقربهم إليه، قال فيه: «إذا كان النحو ما عند الرمانی، فليس عندنا منه شيء، وإذا كان ما عندنا فليس عند الرمانی منه شيء»، وادعى أن الرمانی قرأ عليه كتب ابن السراج في حياته^(٤). وقد ناقش الدكتور مازن المبارك هذا القول الذي رواه ياقوت الحموي في كتابه عن الرمانی^(٥). أما العلاقة بينه وبين ابن خالويه، فقد كان يطبعها العداء السافر بسبب رده عليه في مسائل الإغفال التي اعترض فيها الفارسي على الزجاج، ثم كتب الفارسي نقض الهاذور في الرد على ابن خالويه. أما تلامذته، فلقد طفت شهرة واحد على جميع الآخرين، ألا وهو أبو الفتح عثمان بن جني، الذي لازمه نحوا من أربعين سنة، واستمد منه أكثر معارفه التحوية واسترشد بتبيهاته اللغوية، ففي كتاباته في الخصائص، كان كثيراً ما يتحدث عن ملاحظات نبهه إليها وغواصين أثارها له.

(١) ابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أصله من همدان، وفد إلى بغداد سنة ٣١٤هـ، وأخذ القراءات عن ابن مجاهد، واللغة والأدب عن ابن دريد وأبي بكر الأنباري، والنحو عن نفطريه، وصاحب ميف الدولة العمداي وأدب أبناءه، وله من المتبيه مناظرات معروفة ومن أشهر ما كتب: ما ليس من كلام العرب في اللغة، والجمل في النحو، والبديع في القراءات وإعراب ثلاثين سورة.

(٢) راجع صفحة من

(٣) معجم الأدباء: ٨٢٠

(٤) معجم الأدباء: ٨١٣

(٥) الرمانی النعوي: ٧٣ - ٨٥

وغالباً ما يشير إلى ذلك، ففي كتاب *الخصائص* يصرح بأنه قد نبهه على نكت من «السلب»^(١) والمشابهة بين معاني الإعراب ومعاني الشعر^(٢)، وكان يشيد باهتمامه بالاشتقاق الأكبر^(٣) وإضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم^(٤)، وفي كل رواياته يتحدث عنه بصفته *الشيخ المربى*، والمرشد.

ولقد ترك أبو علي أكثر من عشرين كتاباً تناولت القراءات، واللغة والنحو والصرف، أكثرها على شكل مسائل يضيف عنوانها إلى البلد الذي ألفت فيه مثل المسائل الشيرازية والعسكرية (نسبة إلى معسکر مکرم) والكرمانية والحلبية، وله كتاب العوامل المانعة.

ولعل من أهم كتبه *كتاب الحجۃ* في علل القراءات السبع، إذ في هذا الكتاب تتجلی سعة معرفته، وقوة شخصيته، ودقة تحليله. ويلاحظ محققون كتاب الحجۃ أن الأفكار فيه تزاحم وتتدافع في خطأره، فيفسح لها المجال، ويرخي لها العنان في نوع من النداعي الذي يتذبذب دون تنظيم، فتتوالى الاستطرادات، وتتشعب الفروع، حتى صعب على غير المختصين. وهذا ما عبر عنه ابن جني يقول: «لقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجۃ فأغمضه وأطاله حتى منع كثيراً من يدعي العربية فضلاً عن القراءة منه، وأجهفهم عنه»^(٥).

ومن أشهر كتبه، *الإيضاح*، الذي يعتبر ثاني كتاب مدرسي بعد جمل الزجاجي. وقد نال هذا المصنف شهرة كبيرة، واعتمده الأساتذة والدارسون وأشادوا به نظماً وتراثاً. وشرحه النحويون، ومن أشهر شراحه عبد القاهر الجرجاني^(٦)، الذي خصص له ثلاثة شروح منها المقتصد. ويعتبر أنه لما قدمه

(١) *الخصائص*: ٧٥/٣.

(٢) *الخصائص*: ١٦٨/٢.

(٣) *الخصائص*: ١٣٣/٢.

(٤) *الخصائص*: ٢٤/٣.

(٥) *الحجۃ* في علل القراءات السبع (مقدمة التحقيق) ص ٣١ عازياً للمختب ٢٨٨/١.

(٦) *الجرجاني*: إنه أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، المشهور أساساً بكتابه في إعجاز القرآن في شرحه لكتاب محمد بن زيد الواسطي، وعرفت نظرياته في النظم

إلى عضد الدولة، قال له: «ما زدت على ما كنا نعرف» فألف له كتاب التكملة، فقال لما رأه «غضب الشيخ وأتي بما لا نفهم نحن ولا هو»^(١).

ويقول علي بن أحمد بن خلف النحوي الأندلسي المعروف بابن الباذش في الإيضاح:

وصل الغدو لفهمه برواح
حمل الكتاب يلجه بالفتح
شهد الرواة لها بفوز قداح
من علمه بهرت قوى الأمداح
ويحل مشكله بومضة واح
وأتى فكان النحو ضوء صباح
بحروفه في الصحف والألواح
إن النصيحة غبها لنجاح^(٢)

أضع الكري ل تحفظ الإيضاح
هو بغية المتعلمين ومن بغى
لأبي علي في الكتاب إماماً
يفضي إلى أسراره بنوافذ
فيخاطب المتعلمين بلفظه
مضت العصور فكل نحو ظلمة
أوصي ذوي الإعراب أن يتذاكروا
فإذا هم سمعوا النصيحة أنجحوا

ب) مذهبه العام:

يعتقد أكثر المؤرخين أن أبا علي كان معتزلياً شيعياً، مستدلين على ذلك بجو العصر الذي عاش فيه، والاتجاه الثقافي والسياسي السائد في الحواضر التي مارس فيها نشاطه العلمي، كما يستشفون تمذهبه هذا من بعض العبارات

البلاغي، من خلال كتابي أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز. وهو أيضاً من أئمة النحويين، فقد أخذ عن محمد بن الحسين بن عبد الوارد، ابن أخت الفارسي، وكان معجبًا بكتاب أبي علي الفارسي، وشرح الإيضاح ثلاثة شروح، منها المغني، وهو في ثلاثين مجلداً، والإعجاز، والمقتضى، وقد نشر هذا الأخير بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان في بغداد (دار الرشيد ١٩٨٤).

(١) معجم الأدباء: ٨١٣.

(٢) معجم الأدباء: ٨١٦ - ٨١٧.

والأراء التي تعارف عليها المعتزلة، فكان يعبر عن الله بالقديم، ويكرر كله العدل، ويؤول الآيات الفانلة بأن الله تعالى طبع على قلوب العباد، أو ختم عليها، ومنها أيضاً أراوه في الشفاعة.

ومن أدلة تشيعه الاعتناء الخاص الذي أولاه له الطبرسي في كتاب مجمع البيان، والعلاقة الودية التي كانت تجمعه بالشريف الرضي الذي يقول فيه:

أبو علي لالد إن سطا
وللخصوم إن أطالوا اللغطا
قرم تهد الأرض إن تخمطا
تطرروا الفج الذي توسعطا
 كانوا العقابيل وكنت الفرطا
لا جذعاً أودى ولا معتبرطا
 عند السراع يعرف القوم البِطَا
أرضى زمان بك ثم أسرخطا
 سأطلب الأيام منك شططا^(١)

ويجوز أن يكون أبو علي، ذا ميول شيعية أو ذا نزعة اعتزالية لكنه مع ذلك لم يكن مكافحاً في صفوف أولئك أو هؤلاء، لأن حرصه على الصدارة في مسائل اللغة والنحو استأثر بجهوده الفكري، ولم يترك المجال ليكون في مقدمة رجال الشيعة والمعزلة، وهو يريد دائماً أن يكون في الطليعة، غير أن هذا الاتهام وهذه الأدلة كل هذا قد يعني أن أبو علي لم يكن نحوياً من طراز عادي، بل كان مفكراً مجتهداً في مذهب البصري.

ج) حول انتماشه للبصريين:

لقد اعتاد الدكتور شوقي ضيف أن يجعل الفارسي في عداد المدرسة البغدادية، مثل ما فعل في شأن الزجاجي، وابن جني، مرتكزاً على اطلاعهم على آراء الكوفيين، وعلى اجتهاداتهم في اختيار ما يرونه صواباً من أقوال النحويين، لكن نزعتهم البصرية في رأينا أقوى من أن تكون مجرد ميول، فقد

(١) ديوان الرضي: ٤٤٥/١ (نقلًا عن مقدمة كتاب العجة).

كانوا يصرحون بانتسابهم لأئمة المدرسة ويعبرون عنهم بأصحابنا، فيقول ابن جنبي أنه قد وقع حريق في مدينة السلام وأصحاب مؤلفات الفارسي فذهب جميع علم البصريين^(١). ويقول الفارسي في إضافة الضمير إلى الكاف، شوداً مثل قول:

فلا ترى بعلولا ولا حلائلا كها ولا كهن إلا حافظلا

حتى أن الجارة عند أصحابنا تجري هذا المجرى^(٢)، وفي قوله «أرأيتك زيدا ما فعل» قال أصحابنا لا محل لها في الإعراب^(٣)، وفي قوله في وصف الفعل: ومن أصحابنا من يقول إنه ما دل على حدث، وزمان وقد قبل لمن وصف الفعل بهذا الوصف فقيل لهم أرأيتم قولكم خلق الله الزمان، هل يدل هذا على زمان؟ فإن قلتم «لا» بطل الوصف وإن قلتم يدل أثبتتم زماناً قبل هذا وهذا ممتنع. ومن الأجرية عن هذا مثل قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكَرِيمُ﴾ (الدخان)^(٤)، وزيادة على هذا النوع من التصريح، فإن الفارسي يذكر البغداديين مع لفظ المغايرة فيقول شاهدا على شذوذ اسم الفاعل من «داع». وأنشد بعض البغداديين:

فأيهما ما اتبعن فيانسي حزين على ترك الذي أنا وادع^(٥)

وفي موضوع آخر يذكر: وأما ما يقول بعض البغداديين من الألف في داوية بدل من الواو في دوية فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أنه يجوز أن يكونبني من الدو فاعلاً كالكافل والغارب ثم أضاف إليه على من قال حاني، ويقوى ذلك على أبا زيد أنسد:

والخيل قد تجشم أربابها الشق وقد تعسف الداویه^(٦)

(١) معجم الأدباء: ٨١٩.

(٢) المسائل العسكرية للفارسي: ١٣٧.

(٣) المصدر نفسه: ٩٢ - ٩٣.

(٤) المصدر نفسه: ١٣٦.

(٥) المصدر نفسه: ١٣٦.

(٦) الحجة: ٦٢.

ومن مظاهر بصريته تشدده في لغة السماع حتى قال بشذوذ بعض القراءات السبعية المروية عن حمزة وابن عامر، وقوله إن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر، وهو تلميح واضح لتوهين مواقف الكوفيين، كما أنه اجتهد في وضع ضوابط القياس الذي يعتبره من أساس صنعته، لأنه كان يقول قد أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس^(١). ويقول تلميذه ابن جني «ما كان أقوى قياسه وأشد بهذا العلم اللطيف، أنه فكانه إنما كان مخلوقاً له»^(٢).

هذا ومع العناية الخاصة التي يعطيها للقياس، بحيث أنه يتبع غالباً أبا عثمان في تصوريه للقياس ومن المعروف أن المازني يقول إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب^(٣)، فإنه لا يتصوره إلا على سمع صحيح ومطرد.

ومن الضوابط التي أوضحتها في العلاقة بين السماع والقياس، قوله إنه يوجد في كلام العرب، ما هو مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس، كما يرجد العكس. ومنه ما حذف منه في الضرورة ما لا يستحسن حذفه في حالة السعة فمن القسم الأول قولهم «عسى الغوير أبوسا»^(٤) فالقياس يقتضي أن يخبر عن عسى بالمضارع، ويقولون «استحوذ» والقياس أن يقولوا «استحاذ»^(٥) ولكن العدول عن السماع خطأ فاحش. أم المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال فقد مثل له بترك استعمال الماضي من «يدع» و«يدر»^(٦) ومما استعمل في الضرورة قول الشاعر:

وَقَبِيلٌ مِّنْ لَكِيمِ شَاهِدٍ رَهْطٌ مُرْجُومٌ وَرَهْطٌ ابْنُ الْمَعْلِ^(٧)

(١) الخصائص: ٨٨/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٧/١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٥٧/١.

(٤) المسائل العسكرية: ١٤٦.

(٥) المصدر نفسه: ١٤٤.

(٦) المصدر نفسه: ١٣٦.

(٧) المصدر نفسه: ٢٠٣.

وقد ذكر من هذا النوع حذف الياءات في قوله تعالى: ﴿وَأَتَلِ إِذَا يَسِي﴾^(١) (الفجر) ولم يك الفارسي موفقاً في هذا التمثيل لأن القرآن لا ضرورة فيه، وقراءاته الصحيحة هي المعيار لصحة اللغة العربية، ثم تطرق الفارسي إلى ما هو شاذ في القياس والاستعمال، مثل تشديد الزاي في نزال^(٢)، أو وصل المضارع بألف الموصولة كقول الشاعر:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى رينا صوت الحمار اليجدع^(٣)

ومع انتقامه لمذهب إمام النجاشة فإن له اختيارات خاصة منها متابعته للمبرد وابن السراج في أن «إذما» اسم بينما يقول سيبويه بحرفيتها^(٤)، ومنها ترجيحه لبعض أقوال الكوفيين في إعمال الأول من عاملين التنازع مستشهدأ بقول أمرى القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(٥)
كما لا يرى مانعاً في إعمال «إن» النافية في مثل قولهم «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية»^(٦) ولا يمانع في إيراد تنكير عطف البيان مستدلاً بقوله تعالى:
﴿أَوْ كَفَرَ طَعَامُ مَسْكِينَ﴾^(٧) (المائدة - الآية ٩٥)، ويقول إن «لو» تأتي مصدرية في مثل قوله تعالى: ﴿وَرُدُوا لَوْ ثَدِينُ فَيَرْهُونَ﴾^(٨) (القلم)، وأن «أو» تأتي للإضراب في مثل قول جرير:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لولا رجاوك قد قتلت أولادي^(٩)
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لم أحص عدتهم إلا بسدداد

(١) المصدر نفسه: ٢٠٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢٢٦.

(٣) المصدر نفسه: ١٥٤.

(٤) المعني: ١٢٠.

(٥) المصدر نفسه: ٦٦٠ - ٦٦١.

(٦) المدارس التحوية (عازيا للهريم)، ص ٢٥٩.

(٧) المدارس التحوية (عازيا للهريم) ص ٢٦٠.

(٨) المعني، ص ٣٥٠.

وكان يجيز في الشعر ترك صرف ما لا ينصرف^(١).

وإننا نعتقد أن هذه الاختيارات تدل على «اجتهد في المذهب» كما يقول الفقهاء، لا على خروج عن الجادة البصرية التي صرخ بالانتفاء إليها ودافع عن آرائها الأصولية فتراه يقول: «الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها، ولا تخص شيئاً منه دون شيء، ألا ترى أن الضرب يشمل جميع هذا الحدث، ولا يخص ماضياً منه من حاضر ولا حاضراً من آت وأن هذه الأمثلة تدل على أحدهات مخصوصة، وحكم الخاص أن يكون من العام ويستحيل كون العام من الخاص فهو يدافع على أصل من أصول المذهب البصري بحجج منطق البصريين، وتتلذذ على شيوخها المتأخرین، وعبر عن تفوق الأقدمين بقوله: «نحن بالإضافة إلى من كان قبلنا كقل في أصول رقل» (والرقل يعني به النخل).

د) بعض الاعتراضات عليه:

ويالرغم مما يمتاز به هذا العالم من ارتفاع الصيت، وعلو المكانة، في عصره، فإنه كان عرضة لبعض الانتقادات منها ما جرى بينه وبين ابن خالويه في مسائل الإغفال، ومنهااتهامه بتحريف بعض الشواهد مثل ما ذكره عنه ابن هشام نقلًا عن الأسود الغندجاني، وذلك في قول الشاعر:

وطرك إما جنتنا فاحبستهُ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
وأن أصل البيت: لكي يحسبوا^(٢).

وإن من أطرف الاعتراضات على أبي علي الفارسي ما ساقه المعربي في أسلوبه الساخر ضمن رسالة الغفران، إذ قال: «و كنت رأيت في المحشر شيئاً لنا كان يدرس النحو في الدار العاجلة يعرف بأبي علي الفارسي وقد امترس به

(١) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٢) المسائل العسكرية: ٩٥.

نوم يطالبوه ويقولون تأولت علينا وظلمتنا، فلما رأني أشار إلى بيده فإذا عنده طبقة منهم يزيد بن الحكم الكلابي وهو يقول: ويحك أنشدت عني هذا البيت بربع «الماء»، وهو يعني:

فليت كفافاً كان شرك كله وخيرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى
ولم أقل إلا الماء (بالنصلب) وكذلك زعمت أنى فتحت الميم في قوله:
تبدل خليلا بي كشكلك شكله فإن خليلا صالحا بك مقتوى
وأنا قلت مقتوى بضم الميم.

وإذا رجل آخر يقول ادعى على أن الهاه راجعة إلى الدرس في قوله:
هذا سرقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب
فقال:

أفمجنون أنا حتى أعتقد ذلك^(١)

غير أن ما ذكره المعري هنا عن الفارسي يختلف عما روی عنه في البصريات لأن الأصل عنده أن لا يقع الفعل على الظاهر وضميره، أما عود الضمير على المصدر المفهوم من الفعل فكثير ومنه:

إذا دعي السفيه جرى عليه وخالف والسفيه إلى خلاف^(٢)
ولقد أسهم الفارسي في تأصيل فكر عصره، فسعة ثقافته النحوية، ودراسته الفقهية، أهلته لتعزيز التنظير اللغوي، والتقريب بين مناهج النحو وفقهاء المتكلمين. فكان من الذين أحكموا الصلالات بين الخطاب اللغوي ومقتضيات الأحكام. من أمثلة ذلك قوله فيما عزاه لأبي يوسف: إن المعاهد لا يقتل بالكافر. واستدل بما روی في الحديث الشريف وهو لا يقتل مسلم بكافر حربي ولا ذو عهد في عهده، فأولها أنه لا يقتل ذو عهد بكافر. ويقول أبو يوسف:

(١) المعري، رسالة الغفران...

(٢) العجة (المقدمة عازية إلى رسالة الغفران): ٢٠ - ٢١

أنه لو كان لا يقتل مومن بالمعاهد، لكان التروية، ولا ذي عهد في عهده.
وإذا أنهينا الكلام في هذا الفصل عن هذا النحوي الكبير فإننا سنعود إلى
آرائه وأفكاره النحوية عند تلميذه العبقرى أبي عثمان بن جنى.

٧ – أبو الفتح بن جنى

أ) حياته:

امتدت حياة أبي الفتح في القرن الرابع الهجري، ولد في عقوده الأولى
وتوفي قبل انصرامه بأعوام قلائل، وتردد بين حواضره الثقافية صحبة أعلامه
المشهورين.

وبدأت حياته العلمية في الموصل الذي كان من معاقل الدراسات النحوية
منذ عهد مسلمة بن عبد الله الفهري الذي تلمذ على خاله عبد الله بن أبي اسحق
الحضرمي.

وأخذ ابن جنى في مراحله الأولى من أبي مقسّم^(١) المعروف أنه كان راوية
لشلب، وسمع من فصحاء الأعراب كأبي عبد الله العقيلي التعميمي وأبي صالح
السليل بن أحمد، وقد روى عن هذا الأخير أن النعمان بن المنذر أمر أن تنسخ
له أشعار العرب في الطنج، وهي الكرايس، ثم تم دفنه في قصره الأبيض،
ولما كان المختار بن أبي عبيد على الكوفة، قيل له إن تحت القصر كنزاً
فاحتفره فأخرج تلك الأشعار، ومن ثم كان أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل
البصرة^(٢).

ولقد أدرك أبو الفتح في حداثة سنه أنه قد أوتي بسطة في العلم تعوض ما له

(١) ابن مقسّم: هو أبو محمد بن الحسن المعروف بابن مقسّم (ت ٣٥٤ أو ٣٥٥) كان راوية
لشلب، وأعرف الناس بنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات.

(٢) المختار (مقدمة التحقيق): ١٦/١.

من نقص في الجسم وفي النسب. فقد كان ممتعًا بإحدى عينيه (كناية عن العور) وفي ذلك يقول في صديق له:

دليل على نية فاسده	صدودك عنني ولا ذنب لي
خشت على عيني الواحدة	فقد، وحياتك - مما بكين
لما كان في تركها فائده ^(١)	ولو لا مخافة أن لا أراك

وبما أن نسبة غير حقيق بأن يكسبه ما يتطلع إليه من جاه وشهرة، تصدق في صغره للتدريس إلى أن اصطدم بأبي علي الفارسي، فاعترف بعد لقائه أنه «تزبب» قبل أن «ينحصر»^(٢) أي أنه أخطأ في ارتكاب منصب الأستاذية، مع أنه لم يتجاوز بعد مقام الطلبة، فقرر أن يلزم أبي الفارسي تلميذًا له طيلة أربعين سنة حتى صار من حقه أن يقول:

فإن أصبح بلا نسب	فعلمسي في الوري نسي ^(٣)
ثم صحب ابن جنی المتنبی في شیراز، وکان أول من شرح دیوانه. وکان المتنبی يكن له التقدير، ويقول عنه: «هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس» ^(٤) ، وإذا سئل عن معانی شعره، يقول عليکم بالشيخ الأعور ابن جنی فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد ^(٥) ، ويقول «ابن جنی أعرف بشعري مني» ^(٦) . ويقول عنه الشاعری في الیتیمة «إنه القطب في لسان العرب وإليه تنتهي الرياسة في الأدب» ^(٧) ، فكان أبو الفتح بارعاً في صنعته، طموحاً في تفكيره، يسعى إلى الاستقصاء في التفاصيل والأمثلة، وإلى التعمق في التعليل، واستنباط	

(١) معجم الأدباء: ١٥٨٨.

(٢) نزعة الألباء: ٢٤٦، معجم الأدباء: ١٥٨٩.

(٣) نزعة الألباء: ٢٤٤، معجم الأدباء: ١٥٨٦.

(٤) معجم الأدباء: ١٥٨٨.

(٥) الخصائص (مقدمة التحقيق): ١٤/١.

(٦) سر صناعة الإعراب (مقدمة التحقيق): ٤١/١.

(٧) المصدر نفسه: ١٣/١.

أصول عامة، أثبتها في نظرياته الواردة في كتاب *الخصائص*. وكان بالغ الأثر في الذين جاءوا من بعده.

ب) كتاب *الخصائص*:

ولقد بين الدكتور محمد علي النجار في مقدمة تحقيق هذا الكتاب نماذج من البحوث التي اقتبسها منه ابن سيده في محكمه دون أن يعزوها إليه، مثل ما قد يفعل ابن الأثير في كتاب *المثل السائر* بينما يأخذ ابن سنان الخفاجي صاحب *«سر الفصاحة»* من علم ابن جنی^(١).

ويعتبر أبو الفتح بن جنی بعد الخليل بن أحمد، ثانی عبقرى نظر إلى اللغة العربي نظرة شاملة، ليستخلص من أساليبها المختلفة قواعد أصولية لضبط سماعها، واستنباط عللها، ووضع مقاييسها وبيان سماتها المميزة. ولقد استثار أبو الفتح في هذا العمل بالثروة اللغوية وال نحوية التي كانت بين يديه، من ثمرات مباحث سابقيه من علماء اللغة والنحو، ولا سيما شيخه الموسوعي أبي علي الفارسي، كما أفاد كذلك من المنهج المنطقي الذي سلكه ابن السراج في أصوله، بيد أن ابن جنی امتاز بشئين: أولهما، تطبيق فكر أصول الفقه في مباحثه نحوية، ثانياً، شمول بحوثه اللغوية التي استطاع من خلالها إيراز *«خصائص»* اللغة وأصولها وفتح صفحة جديدة في تاريخ نحو العربي ذلك أن الدراسات التي سبقته اقتصرت على استنباط القواعد وبيان شروط القياس عليها، واستخراج عللها، أما هو فقد تناول بصورة أشمل، وينظر أعمق ظواهر اللغة والنحو في عملية متكاملة، ترمي إلى تفسير الظواهر اللغوية من حيث الصلة بين الألفاظ والتركيب والدلائل، ويتمثل هذا العمل في العرض الغريب الذي قدمه في كتاب *الخصائص* الذي ألغى الحواجز التي أقيمت بين النحو واللغويين.

والقيام بهذا النوع من العمل يحتاج إلى من له معرفة راسخة في اللغة

(١) *الخصائص* (المقدمة): ٢٩/١ - ٣٢.

والنحو. ولعل كونه من غير أصل عربي جعله أكثر تأهيلاً للتفكير فيها بموضوعية، ذلك أن العربي يعيش لغته دون تفكير، فهي جزء من كيانه لا يمكن أن ينفصل عنها، أو يتجرد عنها أو تنصير مشكلاً مائلاً أمامه لأنها سر من حياته الطبيعية، فهو يشعر بها ويستعملها سليقة وليس خروجة عنه، فهو يفكر بها ولا يحتاج أن يفكر فيها مثل ما يقال إن العين لا تبصر نفسها.

ومن هنا نفهم أن أكثر الذين برعوا في تقنين قواعد اللغة والبيان كانوا من غير أصل عربي، أمثال سيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن جنبي، والزمخشري والجزولي.

فكل هؤلاء تصوروا اللغة العربية علماً مستقلاً، تتطلب دراسته معرفة أسس القواعد وأبنيتها، وضوابط مدلولاته العامة، ليتجاوزوا تقنين الاستعمالات الفردية التي لا تخضع للمنطق الخارجي.

وهكذا حول سيبويه تأملات الخليل العلمية، إلى قوانين ثابتة، ووضع ابن جنبي نظريات النحو في شكل نظام لغوي عام يتجاوز حقل اللغة نفسها بصفتها ألفاظاً ومعانٍ ليتناول أسس آليات التفكير والتعبير، انطلاقاً من الصوتيات إلى الأشكال البنوية.

كل هذا واضح في كتبه التي تربو على الستين، والتي أصدق ما يقال عنها وصفه هو لها إذ يقول أبيات شعر:

تناقلها الرواة لها	على الأجدافان من حدب
فيرتع في أزاهرها	ملوك العجم والعرب
فمن مفنن إلى مدن	إلى مثنى إلى مطرب ^(۱)

وإن من أشهرها المحتسب، وسر صناعة الإعراب، واللمع في النحو، وكتاب الخصائص المهدى إلى بهاء الدولة الذي قال عنه: هذا كتاب لم أزل

(۱) معجم الأدباء: ۱۵۹۳.

على فارط الحال، وتقادم الوقت ملاحظاً له، عاكف الفكر عليه، منجدب الرأي والروية إليه، وادأً أن أجد مهملاً أصله به، أو خللاً أرتقه بعمله، وأعتقدادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأجمعه لأدلة ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة.

وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، فاما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمس فيه بما نحن عليه إلا حرفأً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيءٍ من المقاييس كتيباً إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه^(۱).

بدأ ابن جني في الخصائص بالفصل بين الكلام والقول. وفي بحثه في لفظ «القول» استعرض تصريف هذا اللفظ واستئقامه مع تقلب الحروف، وجهات تراكيبيها الستة، المستعملة فيما يسمى بالاشتقاق الأكبر. واستخلص من هذه التراكيب معنى جامعاً، وهو المخفة والسرعة.

فالقول: يخف له الفم واللسان، والقلو حمار الوحش، وذلك لخفته وأسراعه، والوقل الوعل، وهو أيضاً سريع خفيف، يتوقف في جبال، والولق، السرعة، واستشهد بقول الشاعر:

جاءت به عننس من الشام تلق

واللوق ما خدم باليد وحرك وفي الحديث «لا آكل من الطعام إلا ما لرق لي» ومنه اللوقة للزبدة لخفتها وحركتها، واللقو، اشتقت منه اللقوة وهي العقاب لخفتها وسرعة طيرانها^(۲).

ويقول: وبعد فقد ترى ما قدمنا في هذا أنفا^(۳)، أي لم يسبق إليه، وأما

(۱) الخصائص (باختصار) ۰۱/۱ - ۰۲.

(۲) المصدر نفسه: ۰۵/۱ - ۱۱.

(۳) المصدر نفسه: ۱۲/۱.

«كلم» فالمستعمل من أصولها ستة خمسة، وإذا ما قلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. فالكلم الجرح، واستدل بقول امرئ القيس:

وجرح اللسان كجرح اليد

وكم الشيء تم واشتد، واللهم معروف، ومكثت البشر إذا قل ما ذهابا، وكره موردها، وهي شدة ظاهرة، والخامس ملك، وهو القوة والغلبة، والكلام عند النحويين فهو كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه والقول كل لفظ مذل به اللسان تماماً كان أو ناقصاً، فكل كلام قول، وليس كل قول كرماً^(١).

ثم عرف النحو بأنه: «ات tuae سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوأ كقولك قصدت قصداً ثم خص به انتفاء هذا القبيل من العلم»^(٢).

ونطرق لإعراب والبناء فقال: الإعراب الإبارة عن المعاني بالألفاظ. ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول؟ ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»^(٣).

والبناء لزوم آخر الكلمة ضرورةً واحداً من السكون أو الحركة لا شيء أحدث ذلك من العوامل، سمي بذلك من حيث كان البناء ملازماً موضعه»^(٤).

ثم تناول في هذا الكتاب الفريد من نوعه، مجموعة من أهم القضايا التي تبحث فيما يعرف اليوم باللسانيات، ونستعرض بعضها في الحديث عن مذهب النحوي.

(١) المصدر نفسه: ١٣/١ - ١٧.

(٢) الخصائص: ٣٤/١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٥/١.

(٤) المصدر نفسه: ٣٧/١.

ج) سر صناعة الإعراب

أما سر صناعة الإعراب فقد ألمه في أحكام حروف المعجم، ومواعدها في كلام العرب «وسعتم همتكم فيه أن يبلغ من ذلك فوق قدر الكفاية، وأن يحرز بتوفيق الله قصب السبق إلى الغاية». فقال إنه سيذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها وانقسام أصنافها إلى صفاتها المعروفة، وأن يذكر الفرق بين الحرف والحركة، وأن يبين محل الحركة من الحرف، إلى غير ذلك مما يعرف اليوم بعلم الأصوات. وهو في هذا الميدان قام بعمل ريادي نظراً لأنه استطاع تطوير مباحث سيبويه في مخارج الحروف وصفاتها وتنظيمها بصورة أشمل. مع أنه جمع بين الأوصاف الصوتية، والمعاني الوظيفية لهذه الحروف.

ففي باب الباء يقول مثلاً: «الباء حرف مجهر يكون فاءً وعيناً ولا ماءً، نحو بئر، ويعشاً، وصبر، وشبع، وضرب، وقرب. ولا تستعمل زائدة، وذكر إيدالها من الميم، وأنها تأتي للإلصاق نحو أمسكت بزيد، وللاستعارة نحو كتبت بالقلم، وللإضافة مثل مررت بزيد أضفت حروفها إلى زيد بالباء. وقال: إن ما يحكيه أصحاب الشافعي أنها للتبييض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت، ثم ذكر العلة التي صارت بها حروف الإضافة هذه جارةً وذلك من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها فرقت بحروف الإضافة، ولم تُنْصَب للفرق بين الفعل الناصب بنفسه والناصب بواسطته. ولم ترفع لأن الرفع استولى عليه الفاعل، ولذلك صارت جارةً وبعدما استطرد في بحث مستفيض الفرق بين عملها وعمل الواو، وأداة الاستثناء، قال إنها قد تزداد توكيداً للكلام كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُمْ﴾ (الزمر - الآية ٣٦) و﴿وَهُوَمَا أَنْتَ بِيُؤْمِنُ لَنَّاهُ﴾ (يوسف - الآية ١٧) و﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء)، ثم ذكر مواضع زيادتها، وشواهده من القرآن الكريم والشعر العربي^(١).

(١) سر صناعة الإعراب: ١١٩ - ١٣٣.

وهذا الكتاب حافل بالمباحث النحوية والصرفية في استطراداته الكثيرة، سورد منها أمثلة في دفاعه عن المذهب البصري، كما أنه يشمل طرائف من غرائب أوجه التصريف على نحو ما نراه في المثال التالي:

يقول ابن جنی في سر صناعة الإعراب: فإن تسم رجلا «عنقا» جمع عنق ثم ترجمته على قول من قال «يا حار» فتبديل واوه ياء لأنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها ضمة فتقول «يا عنى أقبل» فإن سميت بـ «عنى» هذا رجلاً ونسبت إليه أبدلت من الكسرة قبل الياء فتحة لتنقلب الياء ألفاً فيصير في التقدير «عُنا» ثم تقلب ألفه واواً لوقوع باعي النسب بعدهما، فتقول «عنوي». فإن رحمت «عنوي» هذا على قول من قال «يا حار» حذفت ياء النسب. وأبدلت من الواو التي قبلها ألفاً لتعركها وافتتاح ما قبلها فتقول «يا عُنا أقبل» فالألف الآن في «عنا» إنما هي بدل من الواو الزائدة في «عنوي» والواو في «عنوي» بدل من ألف في «عنا»، والألف في «عُنا» بدل من الواو في «عنوي» الأول في المرتبة والواو في «عنوي» بدل من ألف في «عنا» والألف في «عُنا» بدل من الياء في «عنى» والياء في «عنى» بدل من الواو في «عنوا» التي هي ترجمة «عنوق»^(١).

د) كتاب اللمع:

أما كتاب اللمع فإنه يتميز بالشمول والاختصار والوضوح، والارتباط باللغة ودقة المصطلحات، وقد تناول فيه ابن جنی جميع أبواب النحو والصرف، في ترتيب منظم، وأسلوب سهل يبدو أنه دروس لعامة طلاب العربية، فكان يخاطب القارئ أو المستمع يقول «يا فتى» ويوضح القاعدة بالمثال المأخوذ من اللغة المستعملة، مشيراً في بعض الأحيان إلى صلة الكلام بالمتحدث. ففي الندبة، قال: إن أكثر من يستعملها النساء^(٢).

وفي علامة الأفعال اكتفى بالعلامات الخارجية فقال إنه ما حسن فيه «قد» أو

(١) المصدر نفسه: ٦٧٤.

(٢) كتاب اللمع في العربية: ٦٩.

كان أمراً^(١)، وحينما قسمه على الأزمنة، أوضح ذلك بأن فرنه بالظروف الدالة على تحديد الزمن. فقال، قام أمس وهو يقرأ الآن، وسينطلق غداً^(٢).

ويقول القفطي إن كتاب الإيضاح للمفارسي واللمع لابن جني شغلا الناس عن جمل الزجاجي^(٣). وقد كان اللمع محل اهتمام بالغ من قبل النحويين وعليه أكثر من عشرين شرحاً. شرحه ابن برهان (ت ٤٥٦هـ)^(٤)، وأبو نصر الفارقي (ت ٤٨٧هـ)^(٥). والتربيزي (ت ٥٠٢هـ)^(٦) من أعلام القرن الخامس^(٦)، وجامع العلوم (ت ٥٣٥هـ)^(٧) وابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)^(٨) وابن الدهان (ت ٥٦٩هـ)^(٩) والعكري (ت ٦٦٦هـ)^(١٠) بعدهم. واهتم ابن هشام بشواهدها وقد نافس كتاب «اللمع» الإيضاح وجمل الزجاجي على مكانة الكتاب المدرسي إلى أن ظهرت ألفية ابن مالك.

(١) كتاب اللمع في العربية: ١٠.

(٢) المصدر نفسه: ١١.

(٣) إباه الرواة: ١٦١/٢.

(٤) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن ابراهيم بن برهان النحوي الحنفي. ترجمته: إباه الرواة: ٢١٣/٢. بغية الوعاء: ١٢٠/٢.

(٥) هو أبو نصر الحسن بن أسد الحسن الفارقي النحوي اللغوي الشاعر مؤلف «شرح اللمع» والإيضاح في شرح أبيات مشكلة ترجمته: إباه الرواة: ٣٢٩/١، بقية الوعاء: ٥٠٠/١.

(٦) هو أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني الخطيب الترمذمي أحد أئمة اللغة والنحو، ألف «شرح اللمع» و«شرح الحمامة» وشرح ديوان المتنبي، وغيرها. ترجمته: نزهة الآباء: ٢٧٠، بغية الوعاء: ٣٢٨/٢.

(٧) هو علي الحسين بن الضرير النحوي المعروف بالجامع، كعبة النحو والإعراب، له «شرح اللمع» وغيرها، ترجمته: إباه الرواة: ٢٤٧/٢، معجم الأدباء: ١٧٣٦، بقية الوعاء: ١٦٠/٢.

(٨) هو أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف العلوي الحسني المعروف بابن الشجري صاحب كتاب الأمالي المشهور شيخ ابن الأنباري وهو آخر من ترجم له في نزهة الآباء صاحب الأمالي و«شرح اللمع» وكتاب الحمامنة.

(٩) هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان البغدادي، شرح الإيضاح في ثلاثة وأربعين مجلداً وشرح «اللمع» أيضاً في عدة مجلدات. ترجمته: إباه الرواة: ٤٧/٢. معجم الأدباء: ١٣٦٩.

(١٠) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله النحوي المكيري الأصل البغدادي المولد والدار له «شرح اللمع» وشرح الإيضاح، وشرح المقامات العريدية. وإعراب القرآن والقراءات. وغيرها. ترجمته: إباه الرواة: ١١٦/٢، معجم الأدباء: ١٥١٥.

هـ) مذهب العام:

يرى بعض المعاصرین أن ابن جنی کان بعکادی المذهب نظرأً لأنّه عن أئمۃ الکوفین والبصرین، لكن انتماه للبصريین يتضح في كتاب اللمع من خلال مواقفه التي تابعهم عليها مورداً إیاها وکأنها مسلمات لا تحتاج إلى مناقشة أو برهان، من ذلك قوله: إن «بئس» و«نعم» فعلان ماضيان^(۱) وقوله بفعالية صيغتي التعجب ومنعه القياس عليه فلا تقول «ما أبیضه»^(۲)، وفي حديثه عن «من» الجارة لم يأت بمثال يدل على أنها تأتي لابتداء الزمان^(۳)، كما لا يجوز عنده تقديم الفاعل على الفعل^(۴).

ومن مظاهر بصريته أيضاً تقریبه من آراء الإمام سیبویه في استعمال أمثلته، مثل «وامن حفر بشر زمزمه»^(۵) والسمن منوان بدرهم^(۶)، وفي قوله باستحسان حذف التاء في الفعل إذا فصل عن المؤنث المستند إليه مستدلاً بقول الشاعر:

إن امرأً غرَه منكِن واحدةٍ بعدي ويعذر في الدنيا لمغرور^(۷)

وفي نطاق بصريته نراه ينتصر للإمام سیبویه، في معرض كلامه عن ألف الشنیة، والخلاف فيها هل هي حرف إعراب أم دلیل إعراب. وتلخص هنا بحثه الطویل في هذه المسألة. يقول ابن جنی:

«واعلم أن هذه الألف قد زيدت في الاسم المثنى علماً للشناية، وذلك قولهم رجالان، وفرسان، وزيدان وعمران» واختلف فيها فقال سیبویه هي حرف الإعراب، وكذلك الياء في حال الجر والنصب، ولا تقدیر إعراب فيها».

(۱) كتاب اللمع في العربية: ۷۹.

(۲) نفس المصدر: ۷۸ - ۷۹.

(۳) نفس المصدر: ۴۲.

(۴) نفس المصدر: ۱۶.

(۵) نفس المصدر: ۶۹.

(۶) نفس المصدر: ۱۳.

(۷) نفس المصدر: ۱۶ - ۱۷.

«وقال أبو الحسن إنها دليل الإعراب. وقال الجرمي انقلابها هو الإعراب. وقال الفراء وأبو إسحق الزيادي إنها هي الإعراب».

«واعلم أنا بلونا هذه الأقوال فلم نر فيها أصلب مكسرأ ولا أحمد مخيراً من مذهب سيبويه، والدليل على صحة قول سيبويه أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف إعراب في نحو رجل وفرس هو موجود في الثنوية نحو رجالان وفرسان وهو التمكّن، وهي تحتاج إلى حرف إعراب».

«وهذا الحرف إما أن يكون قبل الألف، أو الألف، أو ما بعد الألف. ففي الزيدان، الدال ليست حرف إعراب لأن الثنوية مثل التأنيث في قائم، وقائمة. فكما أن الميم في قائمة ليست حرف إعراب، وإنما علم التأنيث في قائمة هو حرف الإعراب، فكذلك ينبغي أن يكون علم الثنوية في نحو قولنا «الزيدان» هو حرف الإعراب. لأن الألف علامة الثنوية والتاء علامة التأنيث، ولا يمكن أن يكون النون، لأنها حرف صحيح يحتمل الحركة. فلو كانت حرف الإعراب لقلت قام الزيدان (بضم النون). وانقلاب هذه الألف ياء في النصب والجر لا يمنع من كونها حرف إعراب مثل ما اتفق عليه في كلا، وكلتا. ونفس الانقلاب في الأسماء الخمسة، فلو لم تكن الواو في «ذو» حرف إعراب لبقي الاسم المتمكن على حرف واحد وهو الدال. وفي ألف عصاي، إذ يقال فيها عصي، وفاء التأنيث التي هي حرف إعراب إجماعاً تقلب هاء في الوقف. ونحو من ذلك أيضاً إيدال ألف التأنيث همزة عند بعضهم في الوقف نحو «حبلأ» في الوقف على حبلى، وهذا القلب يدل على تمكّن الإعراب ويعده من البناء، فليس مثل «متى» و«إذا» مما آخره ألف من المبني.

«وقد قلبت لأن التوابع تبين إعراب المقصور، ولا تبيّنه بنفس الدرجة في الثنوية لأن التوابع سوف تثنى بعدها هي أيضاً، مع أن بعضهم لا يقلّبها»^(١).

«يرى سيبويه أنه لا تقدير للحركة في حروف إعراب الثنوية بدليل قوله:

(١) سر صناعة الإعراب: ٦٩٥ - ٧٠٤

ودخلت النون كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، فلو كانت نية الحركة عنده موجودة لما احتاج إلى العوض عنها كما لا يعرض عنها في حبلى^(١). ويعزو ابن جنی للفارسي قوله «ويدل على صحة ما قال سيبويه من أنه ليس في حرف الإعراب تقدير حركة صحة الياء في الجر والنصب ولو كان في الياء منها تقدير حركة لوجب أن تقلب ألفاً كرحاً وفتى، ألا ترى أن الياء إذا انفتح ما قبلها وكانت في تقدير حركة وجوب أن تقلب ألفاً، وهذا استدلال من أبي علي في غایة الحسن وصحة المذهب وسداد الطريقة»^(٢)،

وأما قول أبي الحسن إنها دليل الإعراب، فمعنى ذلك عنده أنها تقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وتفيد ما ي�ده، فشابه الألف النون التي في يقونان. وما قال أبو الحسن له وجه لأنها تدل على الإعراب، لكن الخلاف بينه وبين سيبويه إنكاره أنها أحرف إعراب^(٣)، وقد ظهر ذلك آنفاً.

وأما قول الجرمي فضعيف ووجه فساده أنه جعلها حرف إعراب في الرفع وجعل الإعراب في الجر والنصب معنى لا لفظاً وفي الرفع لفظاً لا معنى، فتختلف جهة الإعراب في الاسم الواحد^(٤).

وأما قول الغراء وأبي اسحق الزبيادي «إن الألف هي الإعراب» فإنه أبعد الأقوال من الصواب، قال أبو علي «يلزم من قال إن الألف هي الإعراب» أن يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالاً من معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه، لأنك لم تعرض لصيغة الاسم وإنما حذفت إعرابه^(٥).

و) السَّمَاعُ عَنْهُ:

لقد أولى ابن جنی عناية خاصة للسماع، فاهتم بالقراءات وألف فيها كتابه

(١) كتاب سيبويه: ١/١٧ - ١٨.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٧٠٦.

(٣) نفس المصدر: ٧١٣.

(٤) نفس المصدر: ٧١٣.

(٥) سر صناعة الإعراب: ٧١٦.

المحتسب الذي بين فيه أن مجمل القراءة، ولو كانت شاذة، فإن لكل منها ما يبررها من كلام العرب، فائلاً: إن اللغات تختلف، وإن كلها حجة مستدلاً بقوله عليه الصلاة والسلام إن القرآن نزل بسبعة أحرف كلها شاف كاف، غير أن عنايته بالحديث النبوي، محدودة مثل ما هو حال شيخه أبي علي الفارسي .

لكنه مع ذلك وضع مقاييس خاصة لحجية اللغة، مستلهما إياها من آراء الأصوليين، فقال: إن إجماع أهل البدلين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أنه لا يخالف النصوص، والمقياس على النصوص^(١). فهو في هذه القاعدة يدخل في نظام المناظرات الأصولية، كما أنه عقد باباً خاصاً لحكم العربي الذي يسمع لغة غيره، هل يراعيها، ويعتمدتها أم يطرحها^(٢)، وهنا يؤكد على تعددية الفصيح من اللغة، دون أن يعطي سلماً للأفصح، مثل ما رأينا عند الخليل، وسيبوه، اللذين يفرقان بين اللغة المعتمدة ولهجات القبائل.

ومن الملاحظات التي أوردها في معرض السماع قضية تشبه ما اصططاع عليه الأصوليون بفساد الاعتبار، وذلك حينما تحدث عن «تقاؤد السمع وتقارع الانتزاع» فقال: إن السمع قد يطرد في حكم ما، مثل رفع الفاعل ولكن قد تختلف النتائج المترتبة على هذا الحكم إلى أن يصل الأمر إلى الاستدلال بالشيء الواحد على الحكمين الضدين مثل ما هو في قول أبي حية النميري:

زمان على غراب غداف فطيره الشبيب عنني فطارا
قال في هذا: يمكن أن يذهب ذاهب إلى سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ويمكن أيضاً أن يتذرع به على ثباته وبقاء حكمه، فالظرف الذي هو «على» متعلق بمحدوف تقديره «استقر على»، وقام الظرف مقامه، فمن أثبت حكم الفعل المحدوف جعل «فطيره» عطفاً على «استقر»، ومن اعتقاد سقوط

(١) الخصائص: ١/١٨٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢/١٤.

حكم ما تعلق به الظرف استدل عليه، يعطف «فطيره» على الظرف الذي هو «عليه»^(١).

ن) القياس:

القياس من الأسس التي بنى عليها ابن جني آراءه اللغوية، فلقد كانت له المقوله المأثورة وهي أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب^(٢). ثم خصص باباً مستقلاً لمقاييسها^(٣)، كما أنه مد آفاق هذا القياس ليشمل النثر والشعر فقال: إن لنا أن نقيس مثورنا على مثور العرب، وأن نقيس شعرنا على شعرهم، وفي هذا المجال يجيز للشاعر أن يأتي بكل الاستعمالات الواردة في ما يسمى بضرائر الشعر^(٤)، ولا حرج عليه في ذلك، فهو في هذا المنحى يتقرب شيئاً ما من مذهب الكوفيين.

لكنه مع ذلك لم يطلق العنوان للقياس ليقول ما يشاء بل إنه وضع له ضوابط تحمي من الخروج عن الجادة، نذكر منها ما قاله في بابين من كتابه وهما «تعارض السماع والقياس»، و«امتناعهم من الكلام بما يجوز فيه القياس». وأعطى أمثلة تحتمل القياس، لكن السماع يمنعه، منها أن العرب لم تأت بخبر المبتدأ في قولنا: لعمرك لأقومن^(٥)، ولم تقل «استحاذة» وإنما قالت استحوذ^(٦)، ولم تستعمل إلا نادراً الماضي من يدع، ويذر^(٧)، ولا المضارع من عاره في قولهم «لا أدرى أي الجراد عاره» أي ذهب به^(٨).

(١) الخصائص: ١٠٧/١.

(٢) نفس المصدر: ١١٤/١ - ٣٥٧.

(٣) نفس المصدر: ١٠٩/١ - ١١٥.

(٤) نفس المصدر: ٣٩٦/١.

(٥) نفس المصدر: ٣٩٣/١.

(٦) نفس المصدر: ١١٧/١ - ٣٩٤.

(٧) نفس المصدر: ٣٩٦/١.

(٨) نفس المصدر: ٣٩٤/١.

في إفاساحه لمجال القياس في التثرب والشعر، من جهة وضيبيته لحدوده من جهة أخرى اتبع طريقةً وسطاً وسلوكاً يتسم بالتوازن والاعتدال، يسوقه فيه منهجه القياسي الذي أعطاه وسائل التجريد والتعميم ويقوده اطلاعه الواسع على نصوص العربية الصحيحة وحذقه لأساليب العرب في استخدامها.

ح) التعليل:

وفي حديثه عن العلل، تقرب ابن جنی من مذهب المتكلمين، وقال إن العلل النحوية أقرب إلى عللهم^(١)، وإن مرجعها العام هو الثقل والخفة، ومثل لذلك بأمثلة في التصريف والإبدال^(٢)، فمن دقة ملاحظته، اعتباره لخصوص القواعد اللغوية للسعي إلى سهولة التلفظ، ثم بين الفرق بين العلة والسبب، قائلاً: إن العلة مبناتها على الإيجاب، مثل نصب الفعلة، وإن السبب علة الجواز مثل حكم الإمالة^(٣). ورد على ابن السراج في كلامه عن علة العلة في مثل قول القائل، ما هي علة رفع الفاعل؟ ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فذكر ابن جنی أن هذا من باب شرح العلة وتسويتها لا من باب العلة^(٤).

وقد استدل البعض على ضعف حجية النحو في قولهم برفع الفاعل ونصب المفعول وجر المجرور بأن قد نجد الأمر على خلاف ذلك فنجد الفاعل منصوباً في نحو «إن زيداً قام» ونجد المفعول مرفوعاً في «ضرِبَ زيد» كما نجد المجرور مرفوعاً في نحو **﴿وَلَمْ يَرْأُ أَثَرًا مِّنْ قَبْلِ وَمَنْ بَعْدَ﴾** [الروم / ٤].

وقد انتقد ابن جنی هذا وقال إنه هراء ولغو وإن قائله لا يفرق بين الفاعل اصطلاحاً والفاعل في المعنى والمفعول في حال كونه فعلة أو لا وحال الإعراب وحال البناء.

(١) الخصائص: ٤٨/١ - ١٤٥.

(٢) نفس المصدر: ٤٩/١.

(٣) نفس المصدر: ١٦٤/١.

(٤) نفس المصدر: ١٧٣/١.

كما انتقد الجاحظ في استدلاله على رأيه المشهور في ضعف علة التحوي،
بيت الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائِر
إذ قال الجاحظ إن في هذا البيت تكليباً لقول النحويين إن «أفعل» المؤنة
بفعلي، لا تجمع فيها «أل» مع «من» ورد ابن جني أن «من» في هذا الموضع
ليست تلك التي تصاحب فعل التفضيل نحو: من هو أحسن منك، وإنما هي
مثل «أنت من الناس حر». وقد أراد الشاعر، لست من بينهم بالكثير الحصى،
ولست فيهم بالأكثر حصى^(١).

ويتضح التقارب بينه وبين الأصوليين في هذه البحوث، حينما يرفض العلة
القاصرة حيث يقول إن بناء الكلمة على حرفين لا يمكن أن يصلح علة لبناء
اسم مثل «كم» بسبب انتقاضها بوجود «يد» ونحوها^(٢).

وهكذا نرى أنه ينطبق على ابن جني ما يقال في تفسير اسم والده، فلقد كان
من عباقرة النحاة الذين سموا تاريخه بمنظومة من الأفكار المتطرفة، والتي
قربت بين الدراسات اللغوية والنحوية، واعتمدت منهاجاً جديداً متميزاً عن طريق
دعاة المنطق الأرسطي مستلهما آليات المنهج الأصولي عند المتكلمين بواسطة
المقارنة وباستعمال مصطلحاتهم المعروفة، فاستطاع ابن جني أن يصوغ نظريات
لغوية نحوية وعد بها الخليل في إشاراته التعليلية، وقدم ابن السراج عنوانها
دون أن يشير على دريتها، وحرر الزجاجي طرفاً منها لكن عمله بقي جزئياً،
حتى انتزع ابن جني من تعاليم شيخه العملاق أبي علي الفارسي، أصولها في
نسق يكاد يكون متاماً.

ثم جاء دور ابن الأنباري الذي أعطى لهذا المنهج شكله النهائي حينما
استنسخ منه صورة مطابقة للنظام الأصولي، ولو أنه في هذه المحاولة، لم يبن
مرضاة جميع النحويين الذين ظلوا متشبعين بنحو الفروع إلى أن حقق لهم ابن

(١) نفس المصدر: ١٨٤/١ - ١٨٦.

(٢) نفس المصدر: ١٦٩/١.

مالك رغبتهما الكامنة في تصور نحو القواعد التطبيقية، ومع ذلك فإن نظرية ابن جنبي، وتجربة ابن الأنباري، ومحاولة تجديده في اقتراح السيوطي ، لها كلها أهميتها في تاريخ تطور النحو العربي.

٨ - أبو البركات بن الأنباري:

عاش ابن الأنباري في عصر ازدهرت فيه العلوم، وانتشرت المدارس العلمية ونشطت حركة التأليف والتعليم.

غادر مدينة الأنبار صغيراً، والتحق بالمدرسة النظامية في بغداد، ولازم شيخ العلوم في عصره، فأخذ الفقه والأصول عن أبي منصور الرزاز، واللغة والأدب عن أبي منصور الجواليقي، ودرس النحو على الإمام أبي السعادات بن الشجري صاحب الأمالى^(١)، ومزج ابن الأنباري بين كل هذه العلوم، فمد بينها جسور الأصول والقواعد، وكتب عنها عشرات الكتب. وكما أنه زهد في الدنيا، وتفرغ للعلم، والتفكير والتأليف، فقد اتسمت مصنفاته بالجودة والجدة.

أ) الإنصاف في مسائل الخلاف:

ومن كتبه التي صارت معلمة في تاريخ النحو كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، استطُرَد فيه مائة وعشرين مسألة بين البصريين والковفيين، وناقش حججهم وأراءهم فرجع رأي البصريين في مجملها، وأيد الكوفيين في قليل منها، وأهمية الكتاب تعود إلى كونه أول من أبرز مضامين كل مذهب، ومنهجه معتمداً على سعة اطلاعه النحوي، ومعرفته التامة بتاريخ النحاة الذي ألف فيه كتابه المعروف «نزهة الآباء» وهذا الكتاب من أمتع كتب الخلاف في النحو، وأحسنها عرضاً، ومنهجاً.

(١) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني البغدادي المعروف بابن الشجري، توفي ببغداد سنة ٥٤٢هـ. له مؤلفات منها شرح التصريف الملوكي لابن جنبي وشرح اللمع لابن جنبي أيضاً. ومن أمتع كتبه كتاب «الأمالى».

وتقليلياً منا للمنهج الشقبي في النظم، فقد اختصرت في نظم موجز مسائل الإنصاف، مقتضراً على أقوال البصريين، ومفهوم المخالفة يشير إلى رأي أهل الكوفة، وأوردنا هذه النظم في خاتمة هذا الفصل.

وليس كتاب الإنصاف هو وحده الذي يثير انتباه المهتم بتاريخ النحو، بل إن آراءه في رسالة الإعراب في جدل الإغراب، ورسالة لمع الأدلة من أحسن ما كتب في أصول النحو فكأنها تتوج لإشارات ابن السراج، ومحولات الزجاجي، ونظريات ابن جني، فلقد استطاع ابن الأنباري أن يوحد بين منهجي الأصوليين والنحاة دون أن يلجأ إلى خلط مصطلحه بين مضمونيهما.

ب) رسالة الإغراب:

لقد افتضت من ابن الأنباري جماعة من الأصحاب تلخيصاً لكتاب الإنصاف فالله ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة في قوانين الجدل والأداب، ووضعه على أربعة أصول^(١) وهي السائل والمسؤول به، والمسؤول منه، والمسؤول عنه، فوصف السائل بأنه المتعلم المتفهم بما يثبت فيه الاستبهام وقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام صحيح عنه الاستفهام، فلا يصح السؤال عن البديهيات، وأنشد في ذلك:

وَلِيَسْ يَصْحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احْتَاجَ النَّهَارَ إِلَى دَلِيلٍ
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ مِنْ آدَابِ السَّائِلِ أَنْ لَا يُسَأَ إِلَّا عَمَّا يَلْائِمُ مَذْهَبَهُ، فَلَا يَسْوَغُ
مِثْلًا لِلْكَوْفِيِّ أَنْ يُسَأَ لِمَ عَمِلَ الْابْتِدَاءُ الرَّفْعَ فِي الْمُبْتَدَأِ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْابْتِدَاءَ
لَيْسَ عَامِلًا فِي مَذْهَبِهِ.

ثم انتقل إلى المسؤول به، أي صيغة السؤال، وتتحدث عن أدواته الاسمية والحرفية، وعن معانيها ومواضيع استعمالها. ثم تحدث عن ضرورة بيان معنى

(١) الإغراب، ص ٣٦ و ٣٧.

السؤال فلا يجوز القول: ماذا تقول في الاسم؟ لأنه لا يعلم هل السؤال عن اشتقاده أو عن حده أو عن علاماته.

أما المسؤول منه، فينبغي أن يكون أهلاً لما يسأل عنه مثل أن يسأل النحوي عن النحو، والتصريف عن التصريف، وكذلك كل ذي علم عن علمه.

ووصف المسؤول عنه بكونه يمكن إدراكه، فلو سأله أحد عن أعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسداً لتعذر إدراكه. وقال إن الجواب ينبغي أن يطابق السؤال من غير زيادة ولا نقصان.

ثم خصص فصلاً للاستدلال^(١)، وفسره بأنه طلب الدليل، وذكر أن أدلة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال. وحدد النقل بأنه الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة. وأن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن منقولاً عنهم وأن استصحاب الحال هو إيقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر، إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء.

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني محقق كتاب الإغراب واللمع، أن ابن الأنباري أدب النحو، وأضفى على أسلوب عرضه من المائية والتندية ما حبيبه إلى المطالع فابعد عنه الأم، وليس بقليل أن نعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية عرضاً جذاباً، وقال إن أسلوبه أسلوب رياضي جميل. ثم انتقى مثالاً من عرضه المنطقي في أحكام «كيف» إذ يقول ابن الأنباري «لا تخلو كيف من أن تكون اسمأ أو فعلأ أو حرفاً» فبطل أن يقال هي حرف لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة، و«كيف» تفيد مع كلمة واحدة. ألا ترى أنك تقول «كيف زيد» ويكون كلاماً مفيداً. ويظل أيضاً أن يكون فعلأ لأن الفعل إما أن يكون ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، ويظل أن يكون فعلأ ماضياً، لأن أمثلة الماضي إما أن يكون على وزن فعل كضرب، أو فعل كمكث، أو فعل كسمع وعلم. وكيف

(١) الإغراب، ص ٤٥.

على وزن فعل فبطل أن يكون فعلًا ماضياً، ويبطل أن تكون فعلًا مضارعاً لأن الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والباء، والباء، وـ«كيف» ليس في أولها إحدى الزوائد فبطل أن يكون فعلًا مضارعاً، وبطل أن يكون أمراً لأن كيف يفيد الاستفهام والأمر لا يفيد الاستفهام فبطل أن يكون أمراً، وإذا بطل أن يكون فعلًا ماضياً أو مضارعاً أو أمراً بطل أن يكون فعلًا، والذي يدل أنه ليس فعلًا أنه يدخل على الفعل في نحو قوله: كيف تفعل كذا، ولو كان فعلًا لما دخل على الفعل لأن الفعل لا يدخل على الفعل، وإذا بطل أن يكون فعلًا، أو حRNAً، وجب أن يكون اسمًا^(١).

ج) لمع الأدلة:

الرسالة الثانية: كتبها ابن الأباري بعنوان لمع الأدلة، وقد صرَّح أنه ألفها بعد رسالة الإغراب، ويبين فيها أنَّ أصول النحو هي الأدلة التي تفرعت منها الفروع والأصول مثل ما هو في أصول الفقه. واعتمد التقسيم الذي في كتاب الإغراب، أي أنَّ أقسامها، النقل، والقياس، واستصحاب الحال. لكنه في اللمع، توسع في الحديث عن النقل. واستعرض ما جاء منه، متواتراً أو خبراً آحاداً، وطبق على الفصول المخصصة له نهج أصحاب الحديث، مستعملاً مصطلحاتهم، وطرقهم فشرح شروط التواتر، والصحة، ونقل الآحاد، وتحدث عن المرسل، والمجهول، وعن الجرم والتعديل.

ثم تناول القياس بصفة أقرب إلى أسلوب الأصوليين وذكر بأركانه الأربع، وهي الأصل، والفرع، والعلة، والحكم وأعطى عنه المثال التالي: نقول في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، إنه اسم أُسند إليه الفعل مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع^(٤).

ورد على نفأة القياس بقوله: إن النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء

(١) مقدمة تحقق كتاب الاغرب، ص ٢٢.

(٢) لم الادلة:

كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ثم رد على شبههم وتناول أقسام القياس قائلاً إنها ثلاثة: قياس العلة وهو معهول به بإجماع العلماء، وقد سبق التمثيل له برفع ما لم يسم فاعله، وقياس للشبه وهو معهول به عند أكثر العلماء، ومثل له في إعراب المضارع قياساً على الاسم، لوجه الشبه بينهما وهو الاختصاص بعد الشياع، فإنك تقول «يقوم» وهو يصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال، كما أنك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال، وإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه، أم القسم الثالث من الأقىة، فهو قياس الطرد، وهو كما يقول ابن الأنباري معهول به عند كثير من العلماء، أي أنه محل خلاف لأن مجرد الطرد عنده لا يكفي بل لا بد منه من شبه وإخالة غير أنه جعل الطرد من شروط العلة^(١).

وقال إن الأعراض على الاستدلال بالقياس يقع من سبعة أوجه:

الأول: فساد الاعتبار، ومثل له برد استدلال البصريين على منع ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر، لأن الأصل الصرف، وتركه لا يجوز قياساً على مد المقصور، فيقول المعترض أن هذا الاستدلال بالقياس مقابل النص عند العرب، كقول حسان بن ثابت:

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين عند توابل الأبطال

وقول الأخطل:

طلب الأزرق بالكتائب إذ هوت بشبيب غاللة الشغور خرور

وقول أبي دهبل الجمحي:

أنا أبو دهبل وهب لوهب من جمع والعز فيهم والنسب^(٢)

الثاني: فساد الوضع، مثل احتجاج الكوفي بجواز «أ فعل» من صيغة السواد

(١) نفس المعتبر: ٩٥ - ١١٢.

(٢) الإغراب: ٥٤ - ٥٥.

والبياض لأنهما أصل الألوان، فيجيبه البصري أن منعه في الفروع أقوى دليل على منعه في الأصل^(١).

الثالث: القول بالوجب، وهو تسليم موجب الحكم مع استبقاء الخلاف، كقول البصري بجواز تقديم الحال إذا كان فعلها متصرفاً وصاحبها ظاهراً، لأن تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في الحال وغيره، فيقول الكوفي، نعم يجوز تقديم الحال عندي إذا كان ذو الحال مضمراً^(٢).

الرابع: المنع، ومن أمثلته اختلافهم في الاستدلال على بناء فعل الأمر قياساً على بناء صيغة تزال^(٣).

الخامس: المطالبة بتصحيح العلة، إما بكونها مطردة منعكسة، أو بشهادة الأصول لها، نحو علة البناء في «كيف» و«أين» و«متى» لتضمنها معنى الحرف^(٤).

السادس: النقض، وهو تخلف الحكم عن العلة، كمن يقول إن حذام مبنية بسبب أنه قد اجتمع فيها التعريف، والتأنيث والعدل. لكن هذا منتقض بمثل «آذربیجان» التي اجتمعت فيها أكثر من ثلاثة علل ويفيت معربة^(٥).

السابع: المعارضة، وقد مر بيانها في النقل.

ثم ختم رسالته بفصل في ترجيح الأدلة بمرجحات الرواية في النقل كصحة الإسناد وموافقة القياس.

(١) نفس المصدر: ٥٥ - ٥٦.

(٢) نفس المصدر: ٥٦ - ٥٧.

(٣) نفس المصدر: ٥٨.

(٤) نفس المصدر: ٥٩.

(٥) نفس المصدر: ٦٠.

ثم عرض في فصل هام، مواضع الاعتراض على الاستدلال، مثل ما فعل الأصوليون في باب القوادح، وبين أوجه الاعتراض على النقل من حيث الإسناد والمتن، وعلى القياس بقواعد المعروفة عند الأصوليين وعلى استصحاب الحال بآيات زواله.

وقال فيما يخص النقل إن الإسناد ضروري، ولو لاه لقال كل من أراد ما أراد، وكذلك توثيق الراوي. أما الاعتراض على المتن، فمن خمسة أوجه منها اختلاف الروايات فقد ينقل الكوفي مستدلاً على مد المقصور في الشعر:

سِيَغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِي فَلَا تَفْرُّ يَدُومُ وَلَا غَنَاءُ
فيقول البصري أن روايته غناء بفتح أوله. ومنها أن يأتي المستدل بحجة لا يقول بها، كقول البصري، الدليل على أن واو رب لا تعمل العجر، وأن العامل «رب» مقدرة، إذ قد جاء العجر بإظهارها من غير عوض من قول الشاعر:

رَسْمٌ دَارَ وَقَفْتُ فِي طَلَّهِ كَدَتْ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلْلَهِ
فيقول الكوفي إعمال حرف العجر مع الحذف من غير عوض يخالف مذهبك، فلا يجوز لك الاستدلال به، ومنها المشاركة كاحتجاج الكوفي والبصري معاً باشتراق لفظ المصدر لرأي كل منهما في أصله. ومنها التأويل وهو حمل اللفظ على معنى. ومنها أخيراً المعارضة، كاختلافهم في إعمال فعلي التنازع، فيستدل الكوفي بقول الشاعر:

وَقَدْ نَفَنِي بِهَا وَنَرَى عَصْرَهَا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخَرَدُ الْخَدَالَا
فيقول البصري هذا يعارضه قول الشاعر:

وَلَكُنْ نَصْفَاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبْنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافِ وَهَاشِمٍ
ويعتبر ابن الأباري خاتمة آئمة النحو في المشرق، قبل انتقال المدرسة الأندلسية إلى مصر والشام على يد ابن مالك وأبي حيان، وقبل ظهور ابن عيسى وأقرانه. وقد ترك ابن الأباري أثراً بالغاً في تاريخ النحو، لأن ما وصلنا

من مؤلفاته التي تناهز المائة، يدل دلالة قوية، مع قوله، على ما يتحلى به هذا الرجل من علم، وعقل، وقد أعرب عما لهما في نفسه من تقدير بقوله:

والعقل أوفي حلة الأكياس
جهل الفتى كالموت في الأرماس
لترى بأن العز عز الباس
ومطامع الإنسان كالأذناس
ويه يسود الناس فوق الناس

العلم أوفي حلبة ولباس
كن طالباً للعلم تحبي إنما
وصن العلوم عن المطامع كلها
والعلم ثوب والعرف طرازه
والعلم نور يهتدى بضيائه

د) نظم ملخص الإنصاف:

وفيمَا يلي ملخص مسائل الإنصاف المشار إليها آنفًا:
وسنة من واحد قد أعرى
في سالم الجمع وفيما ثنيا
والابتداء به يكون الرفع
وفرغ الجامد إن جا مفردا
لغير أهله، وقدم خبرا
وعامل المفعول فعل وقعا
وفي التنازع الأحق الأقرب
عذت من الأفعال عند العرب
«أبيض من أختبني أباض»^(١)

من السمو أصل الأسماء ثبت
وأحرف الإعراب واو، ثم يا
و«طلحون» شذ هذا الجمع
ويعد ظرف رفعوا بالابتداء
وأبرز الضمير إن وصف جرى
ويعد لولا الابتداء رفعا؛
بفعل أضمر اشتغال يُشَبِّه؛
نعم، وبتس، أ فعل التعجب
ومنع صوغه من البياض

(١) إشارة إلى قول الشاعر:

جريدة في ذرعها الفضفاض تقطع الحديث باليعاض
أنبئهن من أخت بنتي أباضي

راجع الإنصاف ص ١٤٩ - ١٥٠

زال، وفي «ليس» جواز علما
وسبق معمول له قد حظرها
لم يتمتنع، وإن ترفع الخبر
عطف على ناصبها مرتفع
«الكن» بلام خبر لا تستترن
«عل» صروف الدهر، فيها تشهد^(١)
يا أيها المائج دولي دونكـا^(٢)
لمن يرى حذو الإمام قد حذا
إن كان عن مبتدا قد أخبرـا
بالفعل لا بعدم التساوي
أو ظاهراً تقديمـه لـن يحظرـا
و«حضرت صدورهم» مؤولـا
ترفع مع ظرف وجـرْ كـيرـا
نصب الاستثنـاء ليس إلاـ
ولا تقدـم حرف الاستثنـاء
فعلا ثـري ونـارة كـحرف جـرـ

تـدلـنا اللـمـة من لـمـاتـها

إني رأـيت النـاسـ يـحـمـدـونـكـا

يـثـنـونـ خـبـراـ وـمـجـدـونـكـا

كمـنـعـ سـبـقـ خـبـرـ فيـ نـحوـ «ماـ
وـنـصـبـتـ «ماـ» فيـ الحـجـازـ الخـبـراـ
وـسـبـقـ مـفـعـولـ لـفـعـلـ انـحـصـرـ
قـبـلـ تـمـامـ خـبـرـ يـمـتنـعـ
وـانـصـبـ بـهـاـ إـنـ خـفـتـ مـثـلـ كـانـ
وـالـزـيـدـ فـيـ لـامـ لـعـلـ اـعـتـمـدـواـ
وـأـخـرـ الـمـعـمـولـ فـيـ إـغـرـائـكـاـ
مـنـ صـيـغـةـ الـمـصـدـرـ فـعـلـ أـخـذـاـ
وـيـنـصـبـ الـظـرـفـ بـفـعـلـ أـضـمـرـاـ
وـيـنـصـبـ الـمـفـعـولـ بـعـدـ الـوـاوـ
وـصـاحـبـ الـحـالـ سـوـاءـ مـضـمـرـاـ
لـاـ يـقـعـ الـمـُضـيـ حـالـاـ يـقـبـلـ
وـصـفـةـ حـسـالـسـحةـ أـنـ تـخـبـرـاـ
بـالـفـعـلـ مـعـ تـوـسـطـ بـإـلـاـ
وـلـاـ تـقـلـ وـاـوـ كـ «إـلـاـ» جـاءـيـ
وـلـاحـاشـ» حـرـفـ وـالـمـبـرـدـ ذـكـرـ

(١) إـشـارـةـ إـلـىـ قـوـلـهـ
عـلـىـ صـرـوفـ الـدـمـرـ أوـ دـرـلـاتـهـ
الـإـنـصـافـ: ٢٢٠.

(٢) إـشـارـةـ إـلـىـ الشـاهـدـ:

يـاـ أـيـهـاـ الـمـائـجـ دـولـيـ دـونـكـاـ

الـإـنـصـافـ: ٢٢٨.

مسافة لغير ما تمكنا
مفردة بسيطة من الكلم
يفصله من بعد نصب ما ظلم
وشذ في الشعر «ثماني عشرة»^(١)
لكن إلى المثل يضاف وُقِيل
ضَمَّا ولكن موضع النصب عنِي
مُؤَوْلٌ ولا يجوز نشرا^(٢)
ومنعوا المضاف من ترخيم
من كفمطر مع سكون لا يضرير
لأنه منكر ما ثُرُّنا
وليس في «من حجج» من حُجج^(٣)
في الجر بل تقدير رب نقلوا
«وحيث جرا فهما حرفان»
ليس لها عندهم من عملٍ
وَقَسَّمْ تقديره تكلف

و«غيرا» في استثنائها صع البناء
ولم تقع «سوى» سوى ظرف، و«كم»
وإن ترد لخبر فمن حكم
ولا تضف لعشرة كالخمسة
وإن تركب فدخول «أى» حظل
والعلم المفرد في الندا بُني
ويا الس Glamان اللذان فرا
وفي اللهم عروضوا بالمير
كذا الثالثي، وحذفك الأخير
وفتح «لا زُجل» فتح للبناء
ولا بتداء زمن من «لا تجي
وواو رب وحدها لا تعامل
ومد ومنذ اسمان رافعان
وأحرف السقى دون بدلٍ
لام ابتداء في «الزيد أشرف»

(١) إشارة إلى قول الشاعر:
كلف من عنائه وشغوفه
الإنصاف: ٣٠٩

(٢) إشارة إلى قوله:
فِي الْفَلَانِ الْمُلَذَّانِ فِرَا
الإنصاف: ٣٣٦.

(٢) إشارة إلى قول الشاعر:
لمن الديار بفنة الحجر
الإنصاف: ٣٧١.

بنت ثمانين عشرة من حجته
إياساماً أن نكبساني ثرا
أقرىء من حجاج ومن دهر

«يأتي لها من أيمُنْ وأشْمَل»^(١)
 أما «الذِي زَجَ قَلْوَصَهُ فَلَا»^(٢)
 معنى وأول موهماً إذا ورد
 ولم تكن كملت لكتلي مفرداً
 لو «صَرَتِ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا»^(٣)
 بعامل تقديره لن يمنعا
 تقديم ذي رفع وذى انتصاب
 «قَلْبٌ فِي عَطْوَفَهُ ظَهَرَ الْمَجْنُونُ»^(٤)
 العطف دون خافض بالرفض
 والشاعر المجيد قد يفسطر^(٥)

وأيمُنْ إفرادها في المثل
 ظرف وجرا لمضاف فصل
 «ولا يضاف اسم لما بها اتحد
 لفظ «كلا» ولفظ «كلتا» وحدها
 تأكيد منكور لهم قد منعا
 ونحو «إِنْ زَيْدَ أَتَى قد رفعا»،
 وجائز في الشرط والجواب
 ومدعى زيادة الواو كمن
 وقابلوا على ضمير الخفض
 وقبعوا «إِذْ أَقْبَلْتَ وَزَهْرَ»

(١) مكذا أورد ابن الأباري هذا الشطر دون أن يذكر لا صدراً أو عجزاً، وهو من شواهد سبوبة وأئنة ابن السيرافي قبله:

تقلَّى له الربيع ولما يقتل لمة قفر كشعاع السبيل ياني لها من أيمُنْ وأشْمَلْ ونسبه لأبي النجم
الإنصاف: ٤٠٦.

(٢) إشارة إلى قول الشاعر:

لَرَزْ حَجَّتْهَا بِمَزْجَةِ
الإنصاف: ٤٢٧.

(٣) إشارة إلى قول الشاعر:

قد صَرَتِ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا
الإنصاف: ٤٥٥.

(٤) إشارة إلى قوله:

حتى إذا فُمِلتْ بِطُونَكَمْ
وَقَلْبَتْمَ ظَهَرَ الْمَجْنُونُ لَنَا
الإنصاف: ٤٥٨.

(٥) إشارة إلى قول الشاعر:

كُلْتَ إِذْ أَقْبَلْتَ وَزَهْرَ تَهَادِي
الإنصاف: ٤٧٥.

ورأينم أبناءكم شبوا
إن اللئيم العاجز الغب

كنعاج الملا تعسفن رملا

وكونه كالواو أيضاً ما قبل
يعاب للشاعر صرفً أفعلاً
لكنما الخلاف فيه محتمل
باسم الإشارة تفيد الشبها
حذار من مقوله الإعراب
تخصيصُ، اللامُ، وزن ضارع
يحق رفعه بهذا التسم
بالفعل، «أن» وسترها حتم نصب
عمل «أن» وجزموا «لا تعبدوا»^(١)
ولامها تحتاج «أن» لتعملأ
ولا تكرره «لكيما أن تطير»^(٢)
وبعد لام الجحد قدرن «أن»
أفعاله جازمة فيما رروا
«بحوك نسج العنكبوت المرمل»^(٣)

وأنكروا إتيان «أو» معنى كَبَلْ
و«أول لكن نفيا أو نهيا ولا»
تنوين مصروف بـشعر قد علم
و«الآن» تبني عندهم لأنها
والامر مبني لدى الصحابة
وعيل الإعراب في المضارع
ولقيامه مقام الاسم
وبعد واو معنى مع وفا سبب
بدل في الحذف منها قيدوا
و«كي» تجر وعلى «ما» دخلا
لا تظهر «أن» من بعد حتى فتضير
كما «بكيما» عندهم لا تبدل
كمثل «حتى» وحرروف الشرط أو
ومن بجر بالجوار يقل

(١) إشارة إلى قوله تعالى (قراءة ابن مسعود): «إذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله». الإنصاف: ٥٦٠.

(٢) إشارة إلى قول الشاعر: أردت لكيما أن تطير بقريشي الإنصاف: ٥٨٠.

(٣) إشارة إلى شطر لم يذكر له ابن الأباري صاحبا وهو:
كان نسج العنكبوت المرمل
وهو من شواهد سيبويه ونسبة ابن السيرافي للعجاج، وأنشده بعده:
أعلى ذرى قلامه المهدل سبوب كتاب بأيدي الغزل
(شرح آيات سيبويه ج ١ ص ٤٩٥). الإنصاف: ٦٠٥.

نصب، ولاتات «بأن» بدل «إذ» من «إن» إن لام ابتداء أكدت كيف بها حينئذ يجازى لفظ سوف في الخطاب أو فى تلك التي ليست لمعنى يعرف قد منعوا التوكيد بالخفيفة «يحسبه الجاهل ما لم يعلما»^(١) فأصلها «الذى» وذا به خذ لم يك أصلاً لا ليهي ولا ليهو وقول الأخفش خلاف الأولى وأحرف كاف وهاء ثم ياء إذ هو هي في اللقا المشهور ما إن له موضع إعراب ذكر أما السيرافي فقال «العلم» وأعربوا أيهم هو الأحق وقدروا الحذف «بهذا تحملين»^(٢) لأنه على المعاني قد يدل

وسبق شرط وجواب قد نبذ وزيد «إن» من بعد «ما» وخففت ولم تكن «كيف» كـ «إن» إنجازا والسين لم تك اختصار «سوفا» وما بتاءين ابتدأ قد تحذف في فعل الاثنين وفعل النسوة فلم تخفف عن شديدة كما «فوا» و«ذى» أصل لذا، أما الذي بدون «يا» أو را والها وحده والكاف والهاء تجر لرو لا «يا» ضمير في انفصال بنيا وعقرب في اللسع كالزنبور ضمير فصل بين نعت وخبر ومضمر أعرفهم لا المبهم «وأيهم أحق» للبنا استحق ولا يكون هؤلاء كالسذين ورود «أى» مع معرب الأفعال قل

شيئاً على كربه مما

أمنت وهذا تحملين طليق

(١) إشارة إلى قوله:
يحسبه الجاهل ما لم يعلما
الإنصاف: ٦٥٣.

(٢) إشارة إلى قول الشاعر:
عدس ما للعباد عليك إمارة
الإنصاف: ٧١٧.

مخافة من التقاء ساكنين
 «علمنا إخواننا بنو عجل»^(١)
 وضعها من أجل إهمال فعل
 لأنها معدومة في الأصل
 وخالف الأخفش في ذا الأمر
 تثنية إثباتها لا ينتفي
 أي ذات حمل والتخصيص أبي
 إن يك بين الكسر والياء يقف

وحرکوا الهمزة وهي بين بين
 وقفًا بكسير ويضم مع «ال»
 وهمز وصل كسرها أصلًا جعل
 ومالها لساكن من نقل
 ومنعوا في الشعر مَد القصر
 وألف المقصور والممدود في
 وحذف تاء حامل للنَّسْب
 والواو في مضارع قد يحذف

شرب النبيذ واصطفافه بالرجل

(١) إشارة إلى قوله:
 علمنا إخواننا بنو عجل
 الإنصاف: ٧٣٤.

خاتمة:

تطور تاريخ النحو في المشرق:

لقد استكمل النحو المشرقي أسس منهجه، وعوامل تطوره في أعمال ابن الأباري، فتعددت ملامح مدارسه، وذرست نظريات مؤسسيها وأئمتها، ومناهج مفكريها، وقع حصر مسائل الاتفاق والخلاف بين كل منها، وطرق الحجاج لموافقيهم. ولقد حاولنا تتبع مراحل هذا التطور، وإعطاء صورة عن ملامحه العامة. غير أنها لا ندعى شمول هذه الصورة، ولا استقصاء جوانبها المتعددة، فإننا على سبيل المثال لم نتوسع في دراسة ما يعرف بالمدرسة البغدادية، ولم نتابع الذين نسبوا إليها نشاط الحركة التي قام بها الزجاجي، والفارسي وابن جني، ذلك لأننا رضينا بإقرار هؤلاء العلماء بانتسابهم إلى المنهج البصري، ملاحظين أن المهم أن نتبين مدى إسهامهم في نمو الفكر النحوي وتطوره، ومع ذلك فإننا نشعر بنوع من التقصير في تعميق دراسة مجموعة من البغداديين كابن كيسان، وابن شقرير، وابن الدهان، ومبرمان، وأبي السعادات ابن الشجري، وابن النحاس.

ونرجو ألا يكون الاقتصار على الأمثلة التي قدمناها في هذا القسم نوعاً من القصور المخل بادراك التصور العام لحركة النحو في المشرق العربي.

القسم الثاني

النحو في الغرب الإسلامي

مظاهر وحدة الأمة الإسلامية

لقد جمع الإسلام أمته، في المشرق والمغرب، على وحدة العقيدة ولو تفاوتت في تصوره، وعلى الالتزام بالخطاب القرآني، ولو اختلفت في تأويله، وعلى وحدة أسس الحضارة، ولو تنوعت مظاهرها. وتعود أصول الاختلاف والتنوع إلى العوامل التاريخية، والتقاليد الثقافية للشعوب التي انضمت تحت لواء الإسلام، ودخلت في حظيرة الأمة.

واللقاء الحضاري بين حملة الإسلام من المشرق وبين الشعوب التي اعتنقته في المغرب خلف حضارة متميزة، كان من خصائصها الكثيرة أنها كانت في المغرب، مع استقلالها الفكري والفكري، حريصة كل الحرص على تقوية الصلاة المشرقة وذلك بنوع من الميل إلى المعاكاة والمعارضة التناصبية، وقد تمثل ذلك فيما نراه في القرن الرابع الهجري، حينما قال الصاحب ابن عباد في العقد الفريد لابن عبد ربه: «هذه بضاعتنا ردت إلينا». ثم إننا نرى أوجه المعارض بين يتيمة الشعالي وذخيرة ابن بسام، وبين المتبي وابن هانئ. والأمثلة من هذا النوع كثيرة.

ولقد زاد في إحياء هذه الأواصر استمرار حنين العرب والمسلمين إلى الربوع المشرقة، سواءً أكانت دينية كالشوق إلى الحرمين في الحجاز، أو حضارية كالتعلق الشعري بتهمة ونجد، أو التطلع الثقافي كالرحلات العلمية إلى حواضر العراق والشام ومصر. ثم لم تخل هذه العلاقات من قسط من التوتر الفكري، نرى من مظاهره ما تحدثنا عنه بعض الروايات في مجلس بين منذر بن سعيد البلوطي وأبي جعفر النحاس الذي أنسد قوله قيس بن معاذ:

خلبلي هل بالشام عین مریضه تبکی على نجد لعلی أعينها
 قد أسلمها الواشون إلا حمامه مطوقة باتت وبات قرينه
 وسأل منذر أبا جعفر، «باتا يفعلان ماذا؟ أعزك الله» فأجابه: «وكيف تقول يا
 أندلسي؟ فقال منذر: «باتت وبان قرينه»^(١). ولم يرض ابن النحاس عن هذا
 التصحیح.

ثم نرى ابن حزم يقول:

أنا الشمس في جو السماء مضيئه ولكن عيبي أن مطلع الغرب
 فيبدو وكأننا نلاحظ نظرة يشوبها بعض الاستعلاء في المشرق، وشعوراً بشيء
 من عدم الإنصاف في تقدير الدور الحضاري في المغرب.

بيد أن المغاربة على العموم لم ينساقوا إلى التأثر بهذا الشعور، لأنهم
 استوّثقوا من مستوى حضارتهم في ميادين العلوم والفنون والأداب. وإذا كانوا
 معترفين للشرق الإسلامي بالسبق في كثير من هذه المعارف، فإنهم استطاعوا
 بدورهم تعميتها وتطويرها في أكثر من مجال، كما أن جل علمائهم الذين رحلوا
 وأقروا المقام في المشرق حلوا مكان الصدارة في التهوض بالعلوم الإسلامية؛
 وتتجدر الإشارة من قبيل العرفان بأن المشارقة أحسنوا استقبال هؤلاء الوافدين،
 وعرفوا حقهم وعرفوا بمكانتهم في العلم والعطاء.

غير أن الذي حدث فيه نوع من التقصیر هو التعريف بدور المغاربة، وليس
 من شك أن هذا كان من واجبهم، هم أولاً، لكنه يحتاج إلى عنایة من
 الجميع.

ولكي لا نبتعد عن موضوعنا، فليس في وسعنا إلا أن نقول أن دراسة
 التاريخ النحوی في المغرب اقتصرت على إيراز جهود الأندلسيين، وانتهت
 بنهاية وجودهم في الجزيرة الإيبيرية؛ والذي لم يبرز في البحوث التاريخية هو

(١) الزبيدي: طبقات النحاة، ص ٢٢١.

وحدة الحضارة المغربية في المغرب وفي الأندلس. مع أن كثيراً من أعلام النحويين كانوا مغاربة وأندلسيين، أمثال الإمام السهيلي وابن مضاء والشلوبين وابن أبي الريبع.

وعن مظاهر الوحدة الفكرية والنهوض بالدراسات النحوية، يقول الأستاذ محمد حجي:

«وابتداء من القرن الهجري الرابع، دخل الغرب الإسلامي مرحلة النضج والفتح الفكري، حيث أخذت مساجد قرطبة بصفة خاصة، تعج بأعلام العلماء، ومكتباتها تزخر بمختلف المؤلفات اللغوية والنحوية والأدبية، أيام عبد الرحمن الناصر، وابنه الحكم المستنصر. وتأكدت شخصية هذه المنطقة في القرون التالية مع المرابطين والموحدين الذين تمكنا طوال قرنين ونيف من إقامة امبراطورية انتظمت في سلكها أقطار شمال أفريقيا والأندلس، فكان العلماء ينتقلون في أرجائها الفسيحة، يملون ويؤلفون، وينالون من ضروب الإكرام والتشجيع ألواناً. وفي هذه الفترة بالذات نالت الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية أو في نصيب، وراج كتاب سيبويه أعظم رواجاً».

«ثم كانت زوابع ومحن في الغرب الإسلامي خلال القرن الهجري السابع كادت تعصف بثقافته، لولا جهود المرينيين الضخمة فيما بعد، والمتمثلة في حشد المساجد والمدارس الفخمة وتشجيع المعلمين وال المتعلمين في كل جهات المغرب، وفي تقديم العون العادي والمعنوي لمملكة غرناطة، فكان لذلك الأثر المحمود في إحياء ذماء العلم بالعدوتين، وأعطى الدراسات اللغوية والنحوية فيهما، وبخاصة كتاب سيبويه نفساً جديداً».

«ولما حُمِّمَ القضاء، وحلت النكبة الكبرى بالمسلمين في الأندلس في نهاية القرن التاسع آوت العدوة الجنوبية مختلف المقومات الحضارية مع آخر المهاجرين الأندلسيين، وأصبحت مدينة فاس دار مقام لعدد عديد من الأسر النبيلة، وفي مقدمتها أسرة أبي عبدالله النصري آخر ملوك بنى الأحرmer، وعمر

أندلسیون آخرون مدن تطوان والرباط والقصبة، واستوطن غیرهم حتى قم الجبال وحدود الأودية، وبلغوا بسانط سوس الأقصى».

«وبذلك امتزجت الحضارة الأندلسية بالحضارة المغربية امتزاجاً نهائياً، ولم تنطفئ ذبالة تلك الثقافة الأصيلة، ومعها الدراسات النحوية وكتاب سیبویه، لم تنطفئ في المغرب إلى أيام الناس هذه»^(۱).

و سنحاول في هذا العرض الإسهام في وضع الأمور في مواضعها التاريخية وبيان ما قدمه المغرب من تطوير وإثراء للمعارف النحوية. وعلى سبيل الإجمال، نرى مما حققه المغاربة في هذا الميدان:

- تنمية التراث النحوي الذي اخترعه أئمة النحاة في المشرق.
- والعمل على تقریب القواعد النحوية من واقع اللغة المستعملة، وكان ذلك على يد لغوین - نحوین أمثال الرباحي وابن سیده ونحوین لغوین أمثال الأعلم الشتمري.
- وعلى تقریب المنهج النحوي من منطق المعقول، وقد تم ذلك من حيث الشکل في قانون الجزوی، ومن حيث المضمون في آراء ابن الطراوة وعبد الرحمن السهيلي.
- وعلى تقریب المعارف النحوية من الجمهور، بدءاً بالزبیدی الذي فرق بين نحو العامة، ومباحث المتخصصين، انتهاءً بابن مالک الذي انتقى نموذجاً بجمع بين الشمولية في اعتبار السماع اللغوي و اختيار الأسلوب الشعري أداة للتبلیغ.

وهذا ما ستعرض له بشيء من التفصیل، مع التذکیر برموز كل اتجاه من أئمة النحاة المغاربة، مع البدء بلمحنة تاريخية موجزة.

(۱) الدكتور محمد حجي، محاضرة ألقیت في ملتقى ذکری سیبویه بشیراز عام ۱۹۷۴.

الباب الأول

رحلة النحو إلى الأندلس

١ - النحو الكوفي:

واكبت العلوم الإسلامية انتشار هذا الدين، ولم يمض وقت طويلاً بعد فتح الأندلس حتى رأينا أن العلماء بدأوا يجمعون بين العلوم الفقهية، والدراسات اللغوية لما لها من صلة بالقرآن الكريم، وكان من رواد هذا الاتجاه في الأندلس: أبو موسى الهواري^(١)، الذي رحل إلى المشرق والتقى بالإمام مالك ونظرائه، ثم دخل الأعراب في محالها، وأخذ عن الأصمسي وأبي زيد الانصاري، وألف في القراءات. ولما ضاعت كتبه في رحلته، كان يقول «ذهب الخرج، ويقي ما في الدرج، أنا شعبي زماني»^(٢) وكان أهل قرطبة يقدمونه في الفتوى على عيسى بن دينار الغافقي (ت ٢١٢هـ) وعلى أبي عثمان سعيد بن حسان الصانع (ت ٢١٣هـ). بيد أن أول من اختص في النحو هو جودي بن عثمان (ت ١٩٨هـ)^(٣)، قيل عنه إنه أول من صنف في النحو في الأندلس، بعدما تلمذ للكسائي والفراء، وهكذا شق النحو الكوفي طريقه إلى الأندلس، ورسخت قدمه على يد مفرج بن مالك النحوي المعروف بالبغل^(٤) الذي شرح

(١) ترجمته في الزيدية طبقات النحاة، ص ٢٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٣) ترجمته في القطعي ابن الرواية ج ١ ص ٦٥.

أحد كتب الكسائي، مثل ما فعل بعد ذلك بنحو قرن أحمد بن أبان النحوي (ت ٣٨٢هـ).

ويرى الأستاذ علال الفاسي أن النحو الكوفي، استمر في المغرب، كما يشهد لذلك اصطلاحات ابن اجرؤ الصنهاجي، واختياراته، ويعد السبب في تأصله إلى تعلق المغاربة بما ترمز له الكوفة من ولاء لعلي بن أبي طالب وللعترة الشريفة^(١)، وفي أواخر القرن الثالث الهجري أدخل محمد بن موسى بن هاشم الأقشتين^(٢) كتاب سيبويه، وانطلقت حركة قراءته، وتواترت عليه التعليقات والشرح، ومن اشتهر بدراسته هارون بن موسى القرطبي (ت ٤٠١هـ)^(٣)، الذي شرح عيون الكتاب.

وشهد القرن الرابع الهجري نظوراً كبيراً في الدراسات النحوية واللغوية في الأندلس، امتاز بامتزاج عدة اتجاهات سيكون لها الأثر البالغ في تكوين المدرسة المغربية: منها امتزاج بين آراء الكوفيين والبصريين، وتطویر العذهب البغدادي وتقنيته وتلاقيه وبين المنطق والنحو، وتركيز على التحاليل والتدقيق والاستنباط.

٢ – النحو البصري:

وكان رائد هذه الحركة محمد بن يحيى المهلبي الرباحي (ت ٣٥٣هـ) تلميذ أبي جعفر النحاس.

اشتهر الرباحي بحذقه لعلم العربية، ودقة نظره فيها، ولطف مسلكه في معانيها. فكان غاية في الاستنباط، عرف طرق المتكلمين، ونظر الفقهاء، وشارك أهل الطب والتنجيم.

(١) علال الفاسي: سيبويه والمدرسة المغربية الأندلسية في النحوية.

(٢) ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٢٨١، وابناء الرواة ج ٣ ص ٢١٦. وبقية الوعاة ج ١ ص ٢٥٣ وقد ورد في لقبه خلاف.

(٣) ترجمته في ابناء الرواة ج ٣ ص ٣٦٢ وبقية الوعاة، ج ٢ ص ٣٢١.

ها هي كانت خصائصه الفكرية والعلمية، ولقد أتيح له أثناء رحلته إلى المشرق أن يصحب عالمين ساعد كل منهما في مجاله أن ينمي مواهبه حتى بلغ ما يروم. صاحب الرياحي أبا جعفر أحمد بن محمد الصفار المشهور بالتحاس. وغرف من فيض علمه الشيء الكثير. وهو الذي أخذ عنه رواية كتاب سيبويه. كما صاحب أيضاً علياً بن الحسن المصري المعروف بعلان^(١) (ت ٣٣٧هـ) وهو ممَّن قيل عنه إنه من ذوي النظر والإدراك في المعاني، وإنَّه كان قليل الحفظ للأصول، لكنه إذا حفظ أصلاً يتكلم عليه بأحسن الكلام، وأتى بأجود التحليل. وهكذا أخذ الرياحي علم الرواية عن التحاس، وأخذ علم الدراسة عن علان، فرسم للأندلسيين منهجاً يرمي إلى تدبر أصول هذا العلم وعرض الآراء فيها على محك النقد المتحرر، والحرص على حسن الاختيار.

لقد كان الرياحي من ألمع اللغويين في المشرق، ولما دخل الأندلس بث فيها معارفه الواسعة بالأدب والشعر واللغة. ولقد وجد الرياحي الدراسة التحورية قاصرة على المؤذين الذين يقول عنهم الزبيدي: «ليس عندهم كبير علم فكانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، إذ لم يأخذوا بأنفسهم بدقةائق العربية وغواصتها والاعتلال لمسائلها»^(٢).

فكانوا مثلاً لا يحسنون النظر في الأبنية والتصريف، ولا يفهون قواعد الإملاء والإدغام.

فطلع عليهم الرياحي بمنهج جديد متتطور، حيث أنه:

أولاً: نقل إليهم كتاب سيبويه، برواية متصلة، ليعتمد أساساً ناسخاً لما عرفته الأندلس قبله، من نحو الكوفيين أمثال الكسائي والفراء، ومن الملاحظ أن رواية الرياحي صارت البضاعة التي ردت إلى المشارقة

(١) ترجمته في الزبيدي طبقات التحويين. ص ٢٢٢.

(٢) الزبيدي: طبقات التحويين، ص ٣١١.

لأنها أشهر الروايات وعليها اعتمد طابعو الكتاب ومصححوه^(١).

ثانياً: بين لعلماء الأندلس «ما عليه أهل هذا الشأن في الشرق، من استقصاء الفن بوجوهه واستيفاء حدوده». فأعاد منهاج الدراسات والبحوث حتى شملت جميع أبواب النحو التي كانت شبه مهملة.

ثالثاً: «أسس سبيل النظر» كما يقول الزبيدي، أي أنه أوضح قواعد لغة السمع، و مجالات القياس و دقائق التعليل، فكان دأبه الغوص على دقة يستخرجها، ولطيفة يثيرها، وقياس يمده، وأصل يفرعه^(٢).

فتأكد تأثيره في تلميذه الزبيدي ومن جاء بعده، وتأصل في مدرسته التعمق في البحث عن أوجه الأبنية، وعن أصول القواعد، ونكت التعاليل وجودة القياس.

وكان لرحلة أبي علي القالي المشهورة إلى الأندلس أثراً لها البالغ في هذا التطور الذي بلغ ذروته في هذا المجال عند ابن سيله صاحب كتاب المخصص اللغوي والمتضمن لأهم البحوث النحوية من لدن سيريه إلى ابن جني.

ثم تبلورت كل هذه الاتجاهات في صيغة منهاج المدرسة المغربية الأندلسية ومن أوائل منظريها الأعلم الشنتمري، الذي جمع بين الدراسات اللغوية، والمسائل النحوية.

(١) سيريه: الكتاب، ج ١ ص ٥٤ وما بعدها.

(٢) طبقات النحوة ص ٣٠.

الباب الثاني

تبصر النحو في الغرب الإسلامي

١ - الأعلم الشنتمري:

يقول ابن بشكوال عن الأعلم إنه كان «عالماً باللغات العربية ومعانى الأشعار حافظاً لجميعها، كثير العناية بها، حسن الفبيط لها، مشهوراً بمعرفتها وإتقانها، أخذ الناس عنه كثيراً، وكانت الرحلة إليه في وقته^(١). ويذكر ابن مضاء أنه كان مولعاً بالعلل الثانية والثالثة، وكلما استنبط منها شيئاً ظن أنه ظفر بطائل^(٢).

درس الأعلم اللغة على أبي سهل الحراني، ثم كان عمدته في النحو إبراهيم بن محمد بن زكريا المعروف بابن الإفليلي (٣٥٢ - ٤٤١هـ)^(٣) تلميذ الزبيدي، وقد كان ابن الإفليلي نحوياً بارزاً، وحافظاً للأشعار، وأخبار العرب وأيامها.

قضى الأعلم حياته كلها في الأندلس، وكانت مليئة بالتدريس والتأليف، فله من اللغويات شرح شعر الشعراء الستة العجاهلين، وشرح أبيات شواهد الكتاب، وشواهد الجمل، وشرح شعر أبي تمام.

(١) ابن بشكوال الصلة، ص ٦٤٣.

(٢) الرد على النحاة، ص ١٣٧.

(٣) ترجمته في آنباء الرواية، ج ١ ص ٢١٨.

ومن أهم كتبه في النحو، شرحه لكتاب سيبويه المعروف بالنكت، والذي طبع أخيراً، بعنابة د. عبد المحسن سلطان. ونلاحظ من خلاله تمسكه بمنهج إمام النحاة والدفاع عنه، ومثل ما فعل ابن ولاد، ترکز رده على انتقاد المبرد لسيبوه، والأمثلة التالية تعطينا نماذج من هذا الدفاع:

أ) ففي بعض الردود، يعرض رأي سيبويه، ورأي المبرد، وإذا لم يكن له اعتراف على قول أبي العباس يفضل أن لا يبني رأيه الخاص. مثل ما هو في المثال التالي: يقول الأعلم:

وفي باب المصدر أنشد سيبويه قول غيلان بن حرث.

إذا رأته سقطت أبصارها دأبت بكار شايحت بكارها
وقال إن المصدر هنا وهو «دأب» منصوب بفعل مضمر متراكب إظهاره وهو «دأبت» وإنه لم يتتصب «بسقطت أبصارها» لأنه ليس من حروف المصدر، ولو كان في معناه الذي دل على الفعل المضمر. ولقد رد المبرد على هذا الرأي، وأجاز تنصب المصدر بفعل ليس من حروفه، إذا كان في معناه. ولم يرجح الأعلم أحد القولين وإن كان سكونه يدل على عدم مخالفته للمبرد لأنه عادة يتصر لرأي سيبويه^(١).

ب) ومرة أخرى يكتفي بتفسير نص سيبويه ملحاً أن المبرد لم يدرك قصده فيقول:

«في باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، وذلك أنهم بدأوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير. وذلك قوله: نعم رجلا عبد الله، لأنك قلت حسبيك به رجلا، ومثل ذلك رُبّه رجلا. ورد المبرد على سيبويه ترجمة الباب وألزمها المناقضة فيها لأنه قال: هذا باب ما لا ي العمل في المعروف إلا مضمراً ثم جاء بعده: نعم الرجل عبد الله فجاء بالرجل مظهراً.

(١) النكت، ج ١ ص ٣٨٩، والمتنصب ج ٢ ص ٢٠٤.

والذي أراده سيبويه أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمراً إذا بني ذلك المعروف على أن يفسر بما بعده، وشبهه بقولك إنه كرامٌ قومك، والهاء إضمار الحديث الذي يأتي بعده، ولا يجيء إلا مضمراً لأنه قد لزمه التفسير، وكذلك الاسم الذي يعمل فيه نعم وينبئ على التفسير لا يكون إلا مضمراً.

واعلم أنك إذا قلت **رَبُّهُ رجلاً** فليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره ولو كانت كذلك لصارت معرفة، ولم يجز أن تلى «رب» لأنه لا يليها إلا نكرة، ولكنه ضمير منهم يحتاج إلى التفسير بغيره فضارع النكرات^(١).

ج) وإذا وجد من النحويين من يتکفل بالرد على المبرد في مخالفته على سيبويه اكتفى الأعلم بتصوبيه، مثل ما قاله في المثال التالي مؤيداً قول الزجاج فقال:

«وفي باب ما يشبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص مثل قول العرب هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد، وكذلك هو مني مجرر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة».

قال سيبويه «واعلم أن ظروف الدهر أشد تمكناً في الأشياء...» وقال المبرد: «اغلط سيبويه في هذا لأنه ذكر في أول الكتاب أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسي ونحوهم، لأن لها جثتاً وأسماء تعرف بها كما تعرف الأناسي»^(٢). وصوب الزجاج رأي سيبويه فقال: «أصاب لأن ظروف الزمان يقل فيها ما لا يتمكن، إلا ترى أن «سحر» إذا نكر تمكناً».

د) وإذا ما ارتفع صوت المبرد بالنکير على سيبويه، يتشدد الأعلم في دفاعه عنه إلى أن يصل به ذلك إلى ذكر تجاوزات المبرد في مذاهبه، والتي لا توجد في القرآن وغيره، مثل ما قال:

(١) النكت، ج ١ ص ٥٣٦.

(٢) الكتاب، ج ١ ص ٢٠٨.

ـ (وذكر سبويه عن العرب حذف علامة التأنيث من الحيوان مع قلته، وكان المبرد ينكر ذلك أشد الإنكار ويقول: «لم يوجد ذلك في القرآن ولا كلام فصيح ولا شعر»، وقول سبويه أصح لأنه حكاية عن العرب، وهو غير متهم في حكايته، وليس كل لغة توجد في كتاب الله عزّ وجلّ، ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن والشعر، وللمبرد مذاهب تجوزها لم توجد في القرآن وغيره، من ذلك إجازته إن زيد قائماً فقياساً على ما زيد قائماً، وهذا لا يكاد يوجد له شاهد من شعر أو غيره...»^(١).

ـ) وفي بعض الأحيان يقول إن رأيه ليس بحججة كما جاء في قوله أن «أوير» نكرة ويحتاج بدخول الألف واللام عليه، يقول بعض الشعراء.

ولقد جنحتك أكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوير
وليس هذا بحججة لأن إدخال الألف واللام ضرورة كما قال أبو النجم:
باعد أم العمر من أسيرها حراس أبواب على قصورها
وقولاً الآخر (وهو ابن ميادة):

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهمه^(٢)
ـ) وربما ذكر أن قول المبرد لا دليل عليه مثل ما ورد في المسألة التالية
فيقول:

ـ (ومن جملة ما ذكر (سبويه) قولهم لا و أبوك، يريدون الله أبوك فحذفوا منه
لامين وقد كانوا قد حذفوا منه ألف الوصل، واللامان المحذوفتان عند
سبويه لام الجر واللام التي بعدها. وقال المبرد لام الجر هذه اللام
المبقاة لأنها دخلت لمعنى فلا تحذف وفتحت لأنها مفتوحة في الأصل
والصواب قول سبويه لأن حروف الجر قد حذفت في مواضع كثيرة.

(١) النكت، ج ١ ص ٤٥٧.

(٢) النكت، ج ١ ص ٤٩٠.

وجملة القول أن قول سيبويه أولى لأنه إذا حذف من الكلمة ما قاله فالباقي منها هو اللفظ الموجود من غير تغيير، وعلى قول المبرد تبقى اللام المكسورة وتتغير وليس على التغيير دليل يجب التسليم له^(١).

ز) وقال مرة إن المبرد يلجم إلى القول بزيادة بعض الحروف، دون أن تكون الحاجة إلى ذلك، فيقول: وأنشد سيبويه لعتر بن دجاجة المازني:

من كان أشرك في تفرق فالج فلبونه جربت معا وأغدث
إلا كناشرة الذي ضيغتم كالغصن في غلوائه المتثبت
وأنشد للنابغة الجعدي:

لولا ابن حارثة الأمير لقد أغضبت من شتمي على رغم
إلا كمعرض المحسر بكره عمداً يسببني على الظلم
والمبرد يجعل الكاف في «كناشرة»، وفي «كمعرض» زائدة، ولا
ضرورة تدفع إلى ذلك^(٢).

ح) كما يذكر أنه ر بما أتى بتقدير غير صحيح، وذلك في باب ما يتقدم فيه المستثنى فيقول:

قوله (سيبوه) من لي إلا أبوك صديقاً.

قلره المبرد على أن «من» مبتدأ وأبوك خبره ومثله بقوله ما زيد إلا آخرك وصديقا حال، وقول سيبويه «لأنك أخليت من للأب» يدل على خلاف تقدير المبرد لأن معنى أخليت من للأب أي أبدلت الأب منه. فعلى هذا يكون «من» مبتدأ ولـ«لي» خبره وأبوك بدل من من كانه قال مالي أحد إلا أبوك. وتقدير المبرد لا يصح^(٣).

(١) النكت، ج ١ ص ٥٠١.

(٢) النكت، ج ١ ص ٦٣٣.

(٣) النكت، ج ١ ص ٦٣٨.

ط) وانتقد قول المبرد أن «نصف» معرفة في قول ذي الرمة. فقال: أنشد سيبويه قول ذي الرمة:

ترى خلقها نصف فناة قويمة
ونصف نقا يرتج أو يتمرمر
وقال وبعضهم ينصلبه (نصفاً) على البدل وإن شئت كان بمنزلة رأيته قائماً،
كانه صار خبراً^(١).

والخبر عند سيبويه يعني الحال هنا. ورد المبرد نصب «نصفاً» على الحال وقال لأن «نصفاً» ينبغي أن تكون معرفة. ويقول الأعلم «إن العلة التي ادعى بها التعريف أن «نصفاً» بمنزلة بعض وكل». والقول ما قال سيبويه لأن النصف من باب الثالث وسائل الأجزاء إلى العشرة وهو يشتمل ويجمع، فيقال المال بينهما نصفان. وليس ذلك في بعض وكل. ومن أوضح ما يدل على بطلان قوله أنه يقال النصف بالألف واللام ولو كان معرفة لم تدخله كما لا تدخله بعضاً وكلاً^(٢).

ولقد كان في أكثر ردود الأعلم على المبرد، قسط من التبرير المعقول، غير أنه قد يضطر إلى الدفاع بحجج فيها بُعدٌ وتتكلف مثل ما قال، عند قول سيبويه «في باب ما ينصلب فيه الخبر بعد الحروف الخمسة انتصابه إذا كان ما قبله مبنياً على الابتداء وذلك قوله: «إن هذا عبدالله منطلقاً»، فقال الأعلم: «ذكر سيبويه في هذا الباب مسألة ظاهرها غير جائز إلا أن تحمل على معنى. وهي قوله إن الذي في الدار أخوك قائماً. فإن جعلت قائماً حالاً عمل فيه الآخر وأنت تريد أخيه النسب لم يجز، كما لا يجوز زيد أخيك قائماً في النسب. وإن نصبت قائماً بالظرف على تقدير إن الذي في الدار قائماً أخيك صار «قائماً» في صلة «الذي»، ولم يجز أن يفصل بين الصلة والموصول بالآخر وهو خبر، وإن جعلت «أخوك» في معنى المزاخة والمصادقة وجعلته هو العامل في قائم

(١) النكت، ج ١ ص ٢٢٣.

(٢) النكت، ج ١ ص ٤٤٥.

جاز. وإن حملته على مثل قوله: أنا زيد منطلقاً في حاجتك إذا كان قد عهد
قائماً قبل هذه الحال جاز، كما يجوز مثله في الابتداء^(١).

وفي المثال الأخير نرى الأعلم يعترض على المبرد والزجاج متصرراً للخليل
وسبيوه فيقول: «لا خلاف بين النحويين أن الفعلين إذا اتفقا معناهما جاز أن
يوصف فعلاهما (أو فاعلاتها) بلفظ واحد كقولك: مضى زيد وانطلق عمرو
الصالحان الكريمان. وإذا اختلف معناهما فمذهب الخليل وسبيوه في الفعلين
المختلفين والمتفقين واحد فأجازا ذهب أخوك وقدم عمرو الرجالان الحليمان.
وكان المبرد والزجاج وكثير من المتأخرین يأبون جواز ذلك عن المختلفين،
والحججة للخليل وسبيوه أن مذهب عمل الفعل والفاعل مذهب واحد وإن
اختلف معنى الفعلين، وما يدل على ذلك أنك تقول اختلف زيد وعمرو
الصالحان، ومعنى اختلف أن كل واحد منها فعل فعلاً مخالفًا لفعل الآخر^(٢).

والذي يستخلص الباحثون من الأمثلة الواردة في كتاب النكت، وانتصاره
الثابت لأراء سبيوه، هو أن هذا العالم لم يقتصر على نقل مباحث كتاب
سبيوه، بل إنه اعتمدتها مذهبًا، عرف أصوله السمعية، وقواعديه القياسية. فسعة
باعه في اللغة والشعر، واستيعابه لأمهات الكتب النحوية، وببحثه في التعليل
والاستنباط، كل ذلك جعل منه القدوة الذي أنار الطريق أمام النحويين
المغاربة، لإثراء النحو وتطويره، ومن أشهر من اتبع طريقه في هذا المجال
الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة بالرغم مما أشيع عليه من التفرد بأراء اعتبارها
بعضهم خرقاً لاجماع النحويين، وهذا ما سرّى أمثلة منه في استعراض آرائه.

٢ - تأسلم النحو البصري في المغرب:

أ) ابن الطراوة:

الأستاذ أبو الحسين، سليمان بن محمد المعروف بابن الطراوة من ألمع

(١) النكت، ج ١ ص ٥٢٠.

(٢) النكت، ج ١ ص ٤٦٩.

النحویین فی عهده، وأکثرهم إثارة. لقد وقع الخلاف فی أصله ونشاته وحتى فی اسمه، يقول الجمهور إنه من مالقة، ويروی القفقسطی عن أبي القاسم النحوی المدعو بالعلم، أنه من سلا^(۱). ومرة يذکرہ باسم سلیمان بن محمد بن عبدالله، ومرة بیعینی، وترجم له القاضی عیاض فی الغنیة بهذا الاسم قائلاً: «إنه أحد آئمۃ الأدب، وشیوخ النحواء، القوام علی كتاب سیبویه وغيره مع تفنن فی علوم ریاضیة، وإنه کان شاعراً مجیداً». ويقول: جالسته کثیراً، وحضرت مجالسه فی الأدب وأخبرني بملح وقوائده، ومما اشتدني لفسيه:

وقائلة أتصبو للغوانی وقد أضھی بمنفرتك النهار
فقلت لها حَضَضْتُ علی التصابي أحق الخیل بالركض المُعاَرُ^(۲)
ويذكر المؤرخون أنه توفي عام ۵۲۸هـ، وقد قارب التسعين أو نیف عليها.

سمع ابن الطراوة علی الأعلم كتاب سیبویه، وأخذ عن ابن السراج، وروی عن أبي الولید الباجی. وجمع بين الأدب والشعر والنحو، فاستحق مكانة الأستاذ فی اصطلاح علماء الأندلس.

وكما اختلف الناس فی اسمه وأصله، فإنه اختلفوا كذلك فی تصویب آرائه. فقد ارتضاه الإمام الشهيلي، شیخا له، وأعطاه ما يستحق من تقدير واعتبار ولم يتبعه فی كل أقواله. غير أن ابن البادش^(۳) وابن الصانع^(۴)، وابن خروف^(۵)

(۱) إنباء الرواة، ج ۴ ص ۱۱۴.

(۲) الغنیة، ص ۲۷۹.

(۳) علي بن أحمد بن خلف الانصاری الغرناطی (۴۴۰ - ۵۲۸هـ).

(۴) له شرح علی الكتاب وأصول ابن السراج والإیضاح والجمل والکافی والمقتبس، ترجمته فی القفقسطی إنباء الرواة ج ۲ ص ۲۲۷، ویغیة الوعاء ج ۱ ص ۳۲۶.

علي بن محمد الكتامي الإشبيلي (ت ۶۸۰هـ) له شرح كتاب سیبویه جمع فیه بين شرحي السیرافي وابن خروف ترجمته فی بقیة الوعاء ج ۲ ص ۲۰۴.

(۵) علي بن محمد بن علي بن محمد أبو الحسن ابن خروف (ت ۱۰۹هـ) أخذ عن ابن طاهر المعروف بالخدب فی فاس وشرح الكتاب والجمل، وله مناظرات مشهورة مع الشهيلي أوردنا بعضها عند دراسة هذا النحوی.

وابن أبي الريبع، انتقدوه انتقاداً عنيفاً، ورموه بمخالفة إجماع النحاة في كثير من موافقه. وسوف نقدم نماذج من هذا الانتقاد من خلال ما ذكره ابن أبي الريبع في كتاب البسيط على جمل الزجاجي.

ومن أسباب هذه الحملة، أن ابن الطراوة كان حريصاً على حرية رأيه، وعلى معقولية القواعد النحوية.

فقد كان قواماً على كتاب سيبويه كما رأينا آنفًا، ولكنه مع ذلك لا يدعى العصمة لإمام النحاة، وقال: إنه لا ثرثيب عليه فيما يلم به من الخلاف على سيبويه، رحمة الله، في البسيط من نظره ولا في شيء من قوله^(١). وقال: إنه قد يصيبه من الوهم الذي لا انفكاك للإنسان منه، ولا مجيد لأحد عنه، غير أن هذا ليس هو الباعث الحقيقي على معارضته من طرف المجموعة المذكورة. ذلك أنه تجراً على ركتين آخرين من أركان النحو، ألا وهما أبو علي الفارسي وابن جنى. في مصنفه الموسوم «بالإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح».

عندما أورد أبو الحسن علي بن إبراهيم التبريزي^(٢) كتاب الفارسي وابن جنى إلى الأندلس حملها محمد بن هشام المصحفي، وأخذها عنه ابن الباذش وأقبل الناس عليها، لكن ابن الطراوة انتقدتها نقداً شديداً، لأنها في نظره لا تعدو أن تكون أسماء خالية من المضمون وأن الأجر صرف هم الناشئين إلى كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي والكافي لابن النحاس. وخص الإيضاح بالنقד، لما رأى من تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المعروبة، وتظاهر المصحفيين لتقديمه على التواليف المسندة؛ فسفة رأي من عدل عنها وعن القوانين المفيدة كالجمل والكافي وكتاب سيبويه الشافي وفرغ للإيضاح والشيرازيات والخصائص والحلبيات، وهي عنده لترجمة تروق لا جسم فيها. وهذا الموقف أثار حفيظة مجموعة من النحويين المتعصبين للفارسي وابن جنى.

(١) محمد إبراهيم البا الهيلي وملهبه النحوي ص ٦٦ نقاً عن الإيضاح.

(٢) محمد إبراهيم البا أبو الحسين بن الطراوة ص ٦٦ نقاً عن فهرست ابن خير.

زد على ذلك أن ابن الطراوة لم يتردد في مخالفة جمهور النحويين في جملة من الآراء منها أنه أنكر وجود ضمير الأمر والشأن، ورفض أن تكون «حتى» بمعنى «إلى» في قولهم قام القوم حتى زيد، وقال إن الاسم الذي شغل فعله بضميره، ليس منصوباً بفعل محدود. فلم يقبل تقديره: «ضررت زيداً ضربته» على وجه التوكيد، وأنكر كون «لكن» للاستدراك وقال: إنها ضد «لا» توجب للثاني ما نفي عن الأول. وقال: إن الجثث قد يخبر عنها بظروف الزمان بشرط الإفادة، وتابعه ابن مالك على ذلك، قوله تخريجات أخرى انفرد بها سنسعرض بعضها، مع رد ابن أبي الريبع عليها وعلى أقواله المذكورة هنا.

والذي نلاحظه في بسيط ابن أبي الريبع أنه لم يذكره إلا مختطاً له ورائداً عليه، بانفصالات أستاذه أبي علي الشلويين.

وقد انتقد قوله بجواز رفع المفعول ونصب الفاعل إذا أمن اللبس حين قال ابن الطراوة: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منها أن يكون فاعلاً نحو ضرب زيد عمراً.

ويقول ابن أبي الريبع ويلزم على قوله أنك إذا قلت ضربت زيداً هند فيجوز لك أن ترفع زيداً وتنصب هند لأن علامة التأنيث اللاحقة الفعل دالة على أن هند هي الفاعل فلا يحتاج إلى المحافظة على الإعراب على قوله: «وهذا الذي قاله ابن الطراوة ما علمت أحداً قاله قبله». النحويون كلهم - من يعول عليه منهم، يقولون إن العرب تتلزم رفع الفاعل ونصب المفعول، فهم المعنى من غير الإعراب أم لم يفهم، إلا أن يضطر الشاعر فيعكس^(١).

وادعى ابن الطراوة أنك إذا قلت كان زيد قام، أن «كان» هنا ملغاً، وحمله على هذا أنه لم يفهم ضمير الأمر والشأن، وسيأتي الكلام معه فيه^(٢). وذلك

(١) ابن أبي الريبع: البسيط، ص ٢٦٢.

(٢) البسيط، ص ٧٤٠.

أن ابن الطراوة قال: ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول. وأما كونه غير معقول فلأمررين:

أحدهما: أنهم قالوا في قول العرب: هو زيد قائم، المعنى الخبر الواقع في الوجود: زيد قائم وبلا شك أن الواقع في الوجود ليس «زيد قائم» وإنما الواقع في الوجود قيام زيد، قولهك «زيد قائم» إخبار عنه.

ثانيهما: إن الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم للضمير وخبر عنه وهذا متناقض، لأنها من حيث هي مفسرة فكأنك لم تأت إلا بواحد، ألا ترى أنك إذا قلت بِنَفْمَ رجلاً، فكأنك قلت نعم الرجل، ومن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا شيئاً ثالثاً أسنداً أحدهما إلى الآخر، يفيد الثاني من المعنى ما لم يفد الأول.

وأجاب ابن أبي الربيع قائلاً:

أما قوله الخبر الواقع «قيام زيد فصحيح، إلا أن الخبر الذي أراده النحويون ليس هذا إنما مرادهم الخبر الذي ينبغي أن يعود عليه، ويتحدث به «زيد قائم»، فأوقعه في هذا الإشكال أن الخبر يطلق ياطلاقين: أحدهما ما ذكره، والثاني ما ذكرته وهو المتعارف في الصنعة». وهو يعني أن ابن الطراوة التبس عليه خبر الدلالة اللغوية المعبر عن الواقع في الوجود، مع الخبر الاصطلاحى المكمل عند النحويين لفائدة الاسم المبتدأ به.

ويقول ابن أبي الربيع: وأما قوله «إن التفسير والإخبار يتضادان فيظهر لي فيه انفصالان». وابن أبي الربيع يعبر بالانفصال عن عدم حجية الاعتراض:

والانفصال الأول: عنده هو «أن الأصل: زيد قائم، لكنهم أرادوا تعظيم الخبر وتحقيقه فأخروه». أولاً لأن الشيء إذا أرادوا تعظيمه أخروه، وتارة يبهمونه، وتارة يعرفونه، والثلاثة ترجع إلى شيء واحد، فقلالوا «هو» و«هو» إضمار للخبر الذي يعظمونه ويريدون الإعلام بتحقيقه، ثم فسروه فقالوا «زيد قائم». فصار قوله «هو زيد قائم» بمنزلة قولهك «زيد ضربته» لأن الأصل ضربت

زيداً، وإنما قدمت زيداً وأخبرت الثاني به ظاهراً ومضمراً، وفي ذلك من التأكيد ما ليس في قولك ضربت زيداً.

الانفصال الثاني: أن يقول إنك إذا قلت «هو زيد قائم» فهو ضمير صالح أن يكون ضمير مفرد، وصالح أن يكون ضمير الخبر. فإذا فسر بـ«زيد قائم» على أنه ضمير الخبر، فهو من هذه الجملة تفسير، وهو من جهة تعين الخبر خبراً، فيكون تفسيراً من جهة وخبراً من جهة أخرى.

هذا كان جواب ابن أبي الربيع عن عدم معقولية ضمير الأمر والشأن، ثم ذكر أنه منقول، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَن يَأْتِ رَبَّهُ تَجْزِي مَا فَلَّا أَنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ (طه - الآية ٧٤) وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا نَسْأَلُ الْأَبْصَرَ﴾ (الحج - الآية ٤٦) فهذا ضميران لا يعودان على شيء متقدم ولا على ما دل عليه الكلام، ولا يصح أن يقال فيهما إلا أن الضمير من «إنه» ضمير الخبر، والضمير من «فإنها» ضمير القصة.

وقد جعل ابن الطراوة الهاء من إنه وإنها كافتين بمنزلة «ما»، ويقول ابن أبي الربيع: «وهذا لا نظير له لأن العرب لا يجعل الأسماء كافة، وإنما استقر هذا للحروف نحو «إنما» و«إن» مع «ما» في قوله:

وما إن طبنا جبن ولكن منابانا ودولة آخرينا
وما ذكرته من أن الشيء إذا عظم أحدهم وأضمر له نظائر، وكذلك الضمير يفسره ما بعده قد جاء له نظير نحو رَبِّه رجلًا فصح عندي أن «هو» من قوله سبحانه وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ ﴿الإخلاص﴾. ضمير الخبر، وكذلك قوله تعالى ﴿لَئِن كُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّنَا﴾ (الكهف). وكل ما جاء من هذا النوع فيحمل على هذا، فقد صح ما ذكره النحويون^(١).

وفي معرض «لكن» يقول ابن أبي الربيع: لا أعلم بين النحوين خلافاً في أن «لكن» للعطف، وأن معناها الاستدراك، ورد ابن الطراوة هذا القول وقال: إن

(١) البط، ص ٧٥٥

«لكن» ليست للاستدراك وإنما هي ضد «لا» توجب للثاني ما نفي عن الأول. فتقول ما قام زيد لكن عمرو فالمعنى أن عمرا هو الذي قام. وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ويقول: إن الكلام لا يقع إلا جواباً لمن قال «قام زيد» فتريد أن تثبت القيام وتنفيه عن زيد وتوجهه لغيره، فإذا قلت: ما قام زيد فقد جئت بأحد مطلوبيك، وينفي الآخر ما استدركته فقلت لكن عمرو فهذا معنى قولهم «لكن» للاستدراك بعد النفي.

وحول إلحاد تاء التأنيث بالفعل يقول صاحب البسيط: إعلم أن الفعل إذا أُسند إلى المؤنث، فإن كان التأنيث غير حقيقي، فأنت في إلحاد تاء الفعل بالخيار، تقول طلع الشمس وطلعت الشمس قال تعالى: ﴿وَتَبَعَّجَ الْمَسْكُنُ وَالقَمَرُ﴾ (القيامة) وذهب ابن الطراوة أن هذا ليس من باب طلع الشمس لأن «جمع» تسدد إلى اثنين، وهو هنا قد أُسند إلى الشمس والقمر فغلب المذكر، وهو عنده بمعنٍة: زيد وهند قاما، ويقول ابن الربيع هذا الذي ذهب إليه ابن الطراوة يدفعه السمع، قال تعالى: ﴿هَلَّ نَسْتَوِي الظُّلْمَنْتُ وَالثُّرُثُرُ﴾ (الرعد - الآية ١٦) قرئ بالياء وبالباء لأن تأنيث الظلمات غير حقيقي، ولو كان ما ذكره صحيحاً لم يكن إلا بالياء خاصة، وليس هذا مما يغلب فيه المذكر، وإنما ينظر هنا إلى المقدم والمؤخر، فتقول «اختصمت هند وزيد، واحتضن زيد وهند» وجعل ابن أبي الربيع من هذا القبيل ﴿وَلَمَّا أَذْبَكَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ (هود - الآية ٦٧) والمعلوم أن السهيلي يفسره بالفصل بين الفعل والفاعل^(١).

ونقرأ في البسيط ما يلي: «ومن باب النصب بأسقاط الخافض قولهما: استغرت الله الذنب»، وقد ورد قول الشاعر:

استغفر الله ذنباً لست ممحصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
وقال سيبويه: إنما يتكلم بها بعضهم، وقال ابن الطراوة استغرت الله الذنب
بغير حرف جر، وإنما دخل حرف الجر بالتضمين لأن «استغرت» بمعنى تبت،

(١) البسيط، ص ٣٥٢.

فكم يقال تبت إلى الله من الذنب، قيل استغفرت الله من الذنب» وجعله مثل «استسقىت زيدا الماء». ويقول ابن أبي الربيع: «وهذا الذي ذكره يخيل ولا يثبت عن البصريين، لأن استفعل تكون على معان. فمن جملتها طلب الفعل، ومن ذلك استفهمت عن المسألة، وبذلك انكسر الأصل الذي ادعى، ولو كان هذا مطراً لذكره النحويون، وجعلوه قانوناً يعول عليه، ولم نر أحداً ذكره، فدل على أن الأمر الذي ذكره ليس بالملزم. فإذا ثبت ما ذكره النحويون ويطرد ما ادعاه، ينبغي أن يدعى فيما كثر وفشا عند عامة العرب وفصحائها أنه الأصل، وما كثر عند بعضهم لا يدعى أصلاً ومن ذلك أمرت زيداً بالخير، ثم أسدت ما جمع بين الأصل والفرع وهو قول الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب
ومن الإخبار بظروف الزمان يقول ابن أبي الربيع: «ظروف الزمان لا تكون خيراً عن الجئت ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابن الطراوة، فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون أخباراً عن الجئت إذا أفادت ثم أتي على صحة قوله - في زعمه - بأربعة مواضيع:

أحدها: قول العرب الهلال الليلة.

الثاني: قولهم لمن سأله في أي شهر نحن؟ نحن في شهر صفر.

الثالث: ما أنسده سيبويه:

أكل عام نعم تحرونـه يلـفـحـهـ قـومـ وـتـنـجـسـوـنـهـ
وقائلاً إن «أكل عام»، ظرف وهو خبر عن نعم.

الرابع: قولهم زيد حين التحيى، وغلام حين بقل وجهه وفي الحماسة:

كـغـصـنـ الـأـرـاكـ وجـهـهـ حـيـنـ بـقـلـاـ

والجواب:

١. في قولهم الهلال الليلة فقد انفصل عنه أبو علي وقال إنه على حذف مضاف تقديره: حدوث الهلال الليلة، وهذا الذي ذهب إليه أبو علي صحيح.
٢. وفي قولهم نحن في شهر رمضان. يقول ابن أبي الربيع: «فأنت أعلم بالضرورة أن السائل لم يجهل وجودنا في هذا الشهر، وإنما المراد السؤال عن تعين الشهر الذي نحن فيه، قياسه أن يقول أي شهر شهروا فتقول له أنت: شهرنا شهر رمضان، وعدلت عنه العرب على جهة الاتساع، وهكذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ويقول هذا كلام مخرج عن حده فلا ينبغي أن يعترض به.
٣. وأما البيت الذي أنشده سيبويه، فإنه جاز لمكان الصفة، وكذلك إذا قلت «كل يوم رجل مقتول»، إنما المعنى كل يوم لك قتل رجل، والقصد الإخبار عن الحدث، وأخبر عن المحدث بالزمان، ثم عدل إلى هذا على جهة الاتساع.
٤. وأما قول الشاعر:

كغصن الأراك وجهه حين وشما

فالكتويفيون يذهبون إلى أن «حين» زائدة. والبصريون يذهبون إلى أن المعنى وجهه وشم، ولا بد لكل فعل من زمان، فأخبر عنه بالزمان المضاف إلى الحدث المقصود الإخبار به عنه. على جهة الاتساع.

ويزيد ابن أبي الربيع قائلاً فإذا حققت هذه الأربعية المواضيع وجدتها إنما جاءت على جهة الاتساع^(١).

قال ابن أبي الربيع «تقول قام القوم حتى زيد بالخفض بملاحظة وصول القيام إلى زيد وكذلك يشتمني حتى عمرو، بالخفض بملاحظة وصول الشتم إلى عمرو. وبهذا المعنى قال النحريون إن «حتى» هنا غاية وهي بمنزلة «إلى».

(١) البيط، ص ٦٠١.

ولم يفهم هذا ابن الطراوة فرد على النحويين في قولهم هذا فقال إنه محال لأنك إذا قلت «قام القوم حتى زيد» فزيد بلا شك قد دخل في القائمين، وإذا قلت «قام القوم غير زيد» فزيد لم يقم.

ويقول ابن أبي الربيع والانفصال عن هذا بما ذكرته وهو أن الخفض إنما هو بملاحظة وصل القيام إلى زيد، أي قام الناس كلهم حتى هذا الضعيف الذي لا يستطيع القيام^(١)،

ويقول ابن أبي الربيع إن الرزق تطلق عند العرب على المرزوق مثل قوله تعالى: ﴿فَاتَّشُوا فِي مَسَاكِنَهَا وَلَكُوْنُوا مِنْ يَرْزُقُهُ﴾ (الملك - الآية ١٥) وتطلق أيضاً على الفعل: وعليه أخذ أبو علي قوله تعالى: ﴿هُمَا لَا يَعْلَمُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ (النحل - الآية ٧٣) والتقدير عنده أن يرزق من السموات والأرض شيئاً. ولا أعلم خلافاً بين النحويين أن الرزق يطلق على هذين الوجهين إلا ابن الطراوة فإنه ذهب إلى أن الرزق بكسر الراء لا يطلق إلا على المرزوق، والمصدر بفتح الراء. وهذا الذي ذهب إليه لا أدرى ما الذي حمله عليه^(٢).

وفي الجمل يقول الزجاجي: «وإن اشتغل الفعل عنه بضميره تنصبه بفعل مضرور يدل عليه الظاهر، فتقول زيداً ضربته، والتقدير ضربت زيداً ضربته ولكنه فعل لا يظهر».

ويقول ابن أبي الربيع قال النحويون كلهم، وخطأهم ابن الطراوة، لأن كل محدود يدعى فلا بد فيه من ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون معنا ما يطلبه، وإن لم يكن معنا ما يطلبه من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى فيكون قد تكلف الإضمار وأدعي بغير دليل.

الثاني: أن يكون ما يفسره، فإن حذف الشيء وليس له مفسر إخلال بالكلام.

الثالث: أن يكون إذا ظهر لم يُخلَّ بالمعنى، فإنه إذا أخل بالمعنى المقصود

(١) البسيط، ص ٩٠١.

(٢) البسيط، ص ٩٩٢.

من الكلام كان تقديره فاسداً. وهذه الثلاثة لا يمكن لأحد أن ينكرها هنا وقد عدم منها أمران، أحدهما أن يكون معنا ما يفسره لأن المفسر من شرطه أن يكون قبل المحفوظ. الثاني أنك إذا قلت زيداً ضربته «ضربيته» هنا مفيدة. وإذا قلت ضربت زيداً ضربت «ضربيته» هنا مؤكدة، فما قُدِّرَ أَخْلَى بِهَذَا الظَّاهِرِ فَلَا يَصْحُ تَقْدِيرُهُ.

وقد رد ابن أبي الربيع بأنه جاء على غير القياس مثل رَبِّهِ رجلاً.

والذي يتبيّن من هذا أن ابن أبي الربيع فرض على نفسه نقض جميع الأراء التي أوردها عن ابن الطراوة، مدعياً أنه خرق إجماع النحاة، وخالف أقویتهم، وأنه لم يفهم موقع الاستعمال اللغوي، فأئمَّ بحجج مخيّلة وليس ثابتة، لا تستند على سمعان موثق أو قياس صحيح. والملحوظ كذلك أن انتقاد ابن أبي الربيع كان في مجلمه دفاعاً عما منهج أستاذه أبي علي الشلوبيين.

وبالرغم من فقدان آثار ابن الطراوة، فإنَّ آراءه الواردة على لسان خصومه الذين جدوا في نقضها تبني بما لها هذا العالم المتمكن من أصالة في التفكير، وجرأة في الحكم وقد أحسن الدكتور عياد بن عبد الشبيبي بتخصيص ابن الطراوة بدراسة علمية شاملة نشرها تكملاً لكتاب محمد إبراهيم البنا.

ب) ابن السيد البطليوسى :

من مشاهير علماء الأندلس، أبو محمد عبدالله بن محمد المعروف بابن السيد البطليوسى، لقد تنقل هذا العالم بين حواضر الجزيرة، من بطليوس، إلى طليطلة عند بني ذي النون، وفي السهلة مع بني رزين، ثم لجأ إلى بني هود في سرقسطة، ثم عاد إلى قرطبة في عهد ابن الحاج، وأخيراً استقر ببلنسية وعكف على الإقراء والتأليف.

أخذ ابن السيد عن شيخ عصره أمثال اللغوي أبي بكر عاصم بن أيوب، والمحدث أبي علي الغساني، وعبد الدائم بن خير القيراوني، وألف مصنفات عدّة أكثرها في علوم اللغة، فمنها ما يتناول علاقة اللغة بمسائل أصول الفقه.

مثل كتابه في أسباب الخلاف بين المسلمين، الذي جعل مرده إلى ثمانية أوجه:
الأول: اشتراك الألفاظ والمعانٍ.

الثاني: الحقيقة والمجاز.

الثالث: الإفراد والتركيب.

الرابع: الخصوص والعموم.

الخامس: الرواية والنقل.

السادس: الاجتهاد فيما لا نص فيه.

السابع: الناسخ والمنسوخ.

الثامن: الإباحة والتوسيع.

أما كتبه في اللغة والنحو، فمن أشهرها إصلاح الخلل الواقع في الجمل، والحلل في شرح أبيات الجمل كما شرح فصيح ثعلب، ومثلثات قطرب وأبيات المعاني. وشرح أدب الكاتب لابن قتيبة، وديوان المتني، وسقط الزند للمعري والفرق بين الحروف الخمسة.

ومن خلال هذه المؤلفات نلاحظ نزعة ابن السيد اللغوية والأدبية، فكان من أولئك الأندلسين الذين جمعوا بين الشعر واللغة والنحو والأصول. وكانت المسحة الشعرية تعطيه نهجه في التأليف، ولا ننسى أنه كان شاعراً مجيداً يمدح النساء على طريقة المتني، وينشئ الخمريات على منوال أبي نواس فيقول:

سل الهموم إذا نبا زمان بدماء صفراء كالذهب
 مزجت فمن در على ذهب طاف ومن حبب على لهب^(١)
 وكان رقيقاً في تغزله، يتذبذب فؤاده إذا عنّ له ظبي بوجرة، ويذكر أحنته
 بالقيق كلما لاح له بارق، فلنستمع إليه يقول:

(١) العقري: ازهار الرياض، ج ٣ ص ١٠٩.

خليلي مالي كلما لاح بارق
تذكرت برقاً بالعقيق وزينبا
إذا عن لي ظبي بوجرة شادن
تذكرت من عنى الفؤاد وعذبا^(١)

واشتهرت أبياته في الحكمة التي يقول فيها:
وأوصاله تحت التراب رميم
وذو العلم حي خالد بعد موته
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى
يظن من الأحياء وهو عديم^(٢)

هذا وإن لابن السيد منهجاً متميزاً أملأه عليه تكوينه اللغوي والمنطقى، فكان يقول «إن بين علم النحو والمنطق مناسبة في بعض أغراضه ومقاصده»^(٣) وكان يتمنى على العرب لو وضعوا لكل معنى لفظاً يؤدي عنه لا يلتبس بغيره، لكن لهم عذر في ترك تعلم الإعراب، ولم يكن بهم حاجة إلى معرفة الخطأ والصواب^(٤). ومن هذه النظرة كان يتسع في التخريج، من ذلك قوله في نحو «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحداً» أربعة أوجه. النصب على الاستثناء، أو على الحال، أو جعل الأول حالاً وما بعده استثناء وكذلك العكس^(٥). كما أنه أجاز إضافة «آل» إلى الاسم المضمر، وأنكر على الزيدى والكسانى منعه، لأنه لا قياس يعضده، ولا سمع يؤيده^(٦)، مع أنه تابع الكسانى في رأيه أن نحو «زيد ضربته» يجوز فيه الرفع والنصب على الاشتغال^(٧)، ومما انفرد به أو «حتى» لا تعطف المفردات فحسب، بل تعطف كذلك الجمل مثل قولهم سرت حتى تكلُّ المطاييا، برفع «تكلٌّ»^(٨). ونرى في كل هذه الآراء نزعة إلى عدم التضييق في أحكام الإعراب.

(١) المقري: أزهار الرياض، ج ٣ ص ١١٢.

(٢) القسطى: آباء الرواة، ج ٣ ص ١٤٢.

(٣) الاقضاب، ص ١٥.

(٤) الخلاف، ص ١١٣.

(٥) السيوطي: الأشباه والنظائر، ج ١ ص ٢٢٨.

(٦) الاقضاب، ص ٣١.

(٧) السيوطي: الأشباه والنظائر، ج ٢ ص ١١٣.

(٨) ابن هشام المعتز، ج ١ ص ١٧٢.

غير أن عنایته بكتاب سیویه ، جعلته يختار ما يراه أقرب إلى القياس، وهذا مثال على ذلك، ففي إعمال خبر «إن» فيما قبلها، يورد الخلاف بين المبرد والمازني. فالمبرد يجيزه مع «أما» ويمتنع مع غيرها. ويقول ابن السيد «وأما سیویه فإنه قال في كتابه قوله فولاً مشكلاً يمكن أن يتناول مذهب أبي العباس وهو الأظهر فيه، ويمكن أن يتناول مذهب المازني»^(١). وقد اختار هو مذهب المبرد. أما نزعته المنطقية فإنها تظهر في طرق احتجاجه، وأسلوبه الجدلی في تقرير رأيه، ودفع اعتراض من يفترض أنه غير مقتنع بقوله. فأكثر من قوله: فإن قال قائل... فالجواب... وفيما يلي أمثل على هذا النهج من شرحه لشواهد الجمل.

فبعد قول جریر:

بَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالَكُمْ لَا يَلْقَيْنَكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمُرٌ
 شرح قصة هذا البيت وأسباب الهجاء بين جریر وعمر بن لجا. وأورد أبياتاً من جوابها، ثم قال مذهب سیویه أن تيم الأول مضاف إلى عدي، وتيم الثاني مذكر اعتبرهن بين الخافض والمحفوض كاعتراض «ما» في قوله تعالى: **﴿فَإِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ لِيَنْتَ لَهُمْ﴾** (آل عمران - الآية ١٥٩).

ومذهب المبرد أن «تيم» الأول مضاف إلى محنوف دل عليه ما يعده كأنه قال يا تيم عدي. وذهب الفراء إلى نحو هذا، فتكون في تيم الأول حركة إعراب، وفي تيم الثاني حركة بناء على مذهب سیویه والحركة على مذهب أبي العباس حركة إعراب.

ومن اعتقد أن الاسمين معاً جعلاً اسمًا واحدًا بمنزلة حضرموت ويعליך وأضيفاً إلى عدي كانت حركة تيم الأول حركة بناء وحركة تيم الثاني حركة

(١) الاقضاب، ص ١٥.

إعراب. وأجاز السيرافي أن تكون بمنزلة يازيد بن عمر. وجعل الموصوف مع صفتة بمنزلة اسم واحد، فيجري زيد في هذا الرأي مجرى عطف البيان الجاري مجرى الصفة.

وقوله «لا أبالكم»: «لا» تبرئة حذف خبرها، كأنه قال «لا أبالكم موجود في الدنيا» فإن قلت: فما الذي يمنع أن يكون «الكم» و الخبر فلا يحتاج إلى إضمار؟ فالجواب أن المانع في ذلك هو ظهور الألف في الأب، لأن حروف المد واللين في الأب وأخواته أصول، إنما ثبت في حال الإضافة، فوجب من أجل أن الألف تكون مضافاً إلى الضمير، وتكون اللام مفحة تأكيداً للإضافة، وإذا كان الأمر على ما وصفناه يبطل أن يكون «الكم» الخبر، وإنما يكون المجرور هو الخبر إذا حذفت الألف، وقلت لا أب لك، كقول نهار بن تولعة البشكري.

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخرروا بقياس أو تميم
«فإن قال قائل كيف يصح في هذه اللام أنها زائدة مفحة، وأنت إذا قلت «لا أبالك» لم يجز لأنه يصير الأب معرفة بالإضافة إلى الضمير و«لا» لا تعمل في المضاف، فإذا كانت هذه اللام هيأت الاسم، وأصلحته لأن تعمل فيه «لا» والاعتماد عليها، فكيف يقال فيما هو معتمد به، معتمد عليه، إنه زائد. فالجواب أن اللام معتمد بها، من جهة أنها هيأت الاسم لأن تعمل فيه «لا» وهي غير معتمد بها من جهة إثبات الألف في «الأب».

«فإن قيل كيف يصح أن يقال في شيء واحد إنه معتمد به، وغير معتمد به وهل هذا إلا بمنزلة الجمع بين النقيضين؟ فالجواب أنه إنما كان يعد جمعاً بين نقيضين لو قلنا إنه معتمد به من جهة واحدة بمعنى واحد وإذا اختلفت الجهات لم يلزم هذا الذي اعترضت له لأنه لا ينكر أن يكون الشيء معتمداً به من جهة ما وغير متعدد به من جهة أخرى».

«فإن قال قائل فإذا قلتم لا أبا لزيد، بم تخفظون زيداً؟ بإضافة الأب؟ أو باللام؟ فالجواب أن الاختيار عندنا أن يكون مخوضاً باللام لا بالإضافة،

والعلة في ذلك أنه لما اجتمع عاملان، ولم يجز أن يجر زيد بهما جميعاً - إذ لا يعمل عاملان في معمول واحد في حالة واحدة، من جهة واحدة - لم يكن بد من تعليق أحدهما عن العمل وإعمال الآخر، فكان تعليق الاسم أولى لوجهين:

أحدهما: أنا قد وجدنا الأسماء تعلق عن العمل في نحو قولهم: مررت بخير وأفضل من ثم، وقطع يد ورجل من قاله. وقال الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أرفت له بين ذراعي وجبهة الأسد
ولم نجد حرفاً يعلق عن العمل، وإن كان زائداً قادراً، كالباء في قولنا: ليس زيد بقائم، فهي زائدة وقد علمت.

الوجه الثاني: أن الاسم أقوى من الحرف، والأقوى يتحمل من التعليق والحذف ما لا يتحمله الأضعف، كذلك قال ابن جني، وأجاز القول الأول وهو تعليق الاسم. ويمكن من علق الحرف أن يقول إنما قد وجدنا الحروف تعلق في الحكاية كقول الراجز:

واله ما ليلى بنام صاحبُه ولا مُخالطُ اللَّيَانِ جانبه^(١)
وفي هذه الأمثلة نتبين نماذج من أساليب الأندلسيين في الجدل والنقاش النحوي، وهو ما سيوضح أكثر في نظريات الإمام السهيلي.

٣ - نظريات الإمام السهيلي:

يرتبط ذكر الإمام السهيلي عند العامة بما كتب في السيرة النبوية وبما اشتهر به من شعره في التضريح والدعاء ك قوله:

أنت المعد لـ كل ما يتوقع يا من يرى ما في الضمير ويسمع
يا من إليه المشتكى والمفرع يا من يرجى للشدائـد كلها

(١) الحل في شرح أبيات الجمل، ص ٢١٥.

يا من خزائن رزقه في قول كن امن فـيـاـنـ الـخـيـرـ عـنـدـكـ أـجـمـعـ^(١)
ولقد كان كتابه الروض الأنف، موسوعة علمية في أخبار الرسول المصطفى
عليه الصلاة والسلام، كما تضمن حشداً من المعارف تناولت الحديث،
والأخبار، واللغة والنحو.

غير أن الباحث يكتشف في هذا الإمام لغويًّا مبدعاً، ومحكراً نحوياً بارعاً،
فكتابه في نتائج الفكر، وأماليه. يوضحان ما له من رسوخ قدم في العلوم
اللغوية وما هي بعض أرائه.

أ) السَّمَاعُ عَنْ السَّهِيلِيِّ:

القرآن:

كان بالطبع النص القرآني المثل الأعلى في براعة النظم، والسهيلي بوصفه
قارئاً لغويًّا يعتمد أصلًاً أساسياً في القياس، ولم يساير بعض النحاة في
اعتراضاتهم على الفراء، فاستشهد بالقراءات الثابتة سواء كانت من المتواتر أو
من الشاذ، فاستدل بقراءة (نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل) (البقرة -
الآية ١٢٣)، على تخريج ما ورد في صحيح مسلم، في قوله: «حدثنا شعبة عن
العلامة سهيل عن أبيهما»^(٢). واحتج لقراءة ورش في تسهيل الهمز بقول
حمس بن قيس:

إذ فسر حسروان وفر عكرمة ويو زيده قائم كالموته^(٣)
غير أنه لم يعتبر القرآن الكريم مصدراً للأحكام النحوية فحسب، ولكنه
مجمع أسرار البلاغة اللغوية فنظر من خلاله إلى اللغة نظرة عميقة، تجاوزت
إحساسه البصري لأنه أضر في مستهل حياته، ولكنه يصيرته المتقدة خلص إلى

(١) بُنْيَةُ الْوِعَادَةِ، ج ٢ ص ٨١.

(٢) السهيلي: الأمالي، ص ٦١.

(٣) الروض الأنف، ج ١ ص ١٩٤.

نتائج فكرية قوية. فقرر أولاً بافتراضات أملاها عليه إيمانه بالحكمة القرآنية أنه لا يوجد تعبير لغوي أو نحوي في التنزيل إلا وهو ذو دلالة خاصة، فاستنتج من ذلك حتمية وجود الفروق بين المترادفات، ووجود حكم وأسرار في الفروق بين أدوات النفي والاعطف وبين التعريف والتنكير، وبين الإضمار والإظهار.

ففي كلامه عن الألفاظ يقول إن «السنة» تختلف عن «العام» فهي تدل على المدة المعروفة في التقويم الشمسي، قال تعالى في سورة الكهف، ﴿تَنَاهَىٰ مِائَةٌ سِينِينَ وَأَزَادَهُا تِسْعًا﴾ (الكهف - الآية ٢٥) والـسع هي الفرق بين الشمسية والقمرية. وقال إنه مما تدل عليه السنة، الجدب، كبني يوسف، بخلاف العام، وفي السورة قال: ﴿لَمْ يَأْتِ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُعَاثِثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ (يوسف) ^(١).

والفرق بين الصيغ النحوية تظهر في مثل ما بين المصدر المجرد والمصدر الميمي، فالأخير، يدل على زمان أو مكان، ولذلك قال تعالى: ﴿مَا تَأْمُكُمْ بِالْأَيَّلِ﴾ (الروم - الآية ٢٣) وقال سبحانه ﴿لَا تَأْخُذُوهُ سِنَةً وَلَا نَوْمًا﴾ (البقرة - الآية ٢٥٥). فورود «النوم» هنا دليل على أن لا زمان ولا مكان ^(٢). وتعرض السهيلي للفرق بين التعريف والتنكير، في قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ يَوْمٍ وُلِدَتِ﴾ (مريم - الآية ٣٣)، وفي آية أخرى ﴿سَلَّمَ عَلَىٰ نُوحَ فِي الْتَّابِعِينَ﴾ (الصفات). فذكر أن التعريف يستشعر اسم الله تعالى، وطلب العون منه، وعموم التحية في الآية الأولى، وجاء نكرة في الآية الثانية، لأن الله هو المتكلم، وإنه قد قال تعالى: ﴿أَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ (إبراهيم - الآية ٣٥) والبلد مكة، والأية مكية، وفي سورة البقرة ﴿أَجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ (البقرة - الآية ١٢٦). وهو دعاء لها ولم تدخل «آل» الحضورية، لأن الآية مدنية ^(٣).

(١) الروض الألق، ج ٢ ص ١١٠.

(٢) نتائج الفكر، ص ٤١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٦ وما بعد.

وذكر أن العطف لا يعني الترتيب الزمني، وإنما يوحى بأهمية الأسبق في سياقه^(١)، وإن «غير» يختلف معناها عن «لا» فإذا قلت هذا غلام زيد لا عمرو فقد أكدت نفي الإضافة عن عمر، بخلاف قوله «هذا غلام الفقيه غير الفاسق ولا الخبيث، فإنك جمعت بين إضافة الغلام إلى الفقيه وبين الصفة المذمومة. وبذلك خرج قوله تعالى: ﴿عَنِّيْرُ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْمُشَائِلَيْنَ﴾ (الفاتحة) وفي الفرق بين «لا» و«لن» يقول السهيلي، إن «لا» يمتد بها الصوت فيأخذ امتداد لفظها بامتداد معناها كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْنَوْهُ أَبْدَاهُ﴾ (الجمعة - الآية ٧) فعم جميع الأزمنة، وفي سورة البقرة قال سبحانه: ﴿وَلَنْ يَسْمَوْهُ﴾ (البقرة - الآية ٩٥)، فقصر في سعة النفي وقرب، لأن قيله في النظم: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ (البقرة - الآية ٩٤)، فكان يقول عز وجل إن كانت قد وجبت لكم الدار الآخرة، وثبتت لكم في علم الله، فتمتوا الموت الآن. ثم قال في الجواب «ولن يتمنوه»، فانتظم الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعاً. وذكر أن الإظهار يأتي للتعظيم مثل قوله: ﴿وَيُعَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسُهُ﴾ (آل عمران - الآية ٣٠)، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يُحَكِّمُ الْيَسْرَ﴾ (البقرة - الآية ١٨٥)، بدلاً من قوله: «نحدركم، ونزيد بكم»^(٢).

الحادي عشر:

وكان من نتائج فكره أن أدرج الحديث في منهجه اللغوي، وقام بتوجيهات

(١) المعلم نفسه، ص. ١٣.

دقیقة في استعمالاته النحوية، مما أفاد جمال الدين ابن مالك في كتابه في شواهد التوضیح والتصحیح لمشکلات الجامع الصدیح.

ذلك أنه اعتمد الحديث مصدراً من المصادر السمعاوية، مثل ما هو المتعارف عليه عند الأندلسیین، حتى قبل ابن مالك، حيث أن أبا بکر الزبیدی استشهد بالحديث في كتابه لحن العامة في أكثر من ثلاثة موضعًا فكان السهیلی في صف شیخه ابن الطراوة، عندما حمل عليه ابن الصائغ تحت شعار الانتصار لسیویه في معرض قوله بَلَى: «کن أبا خیثمة فکانه»^(۱).

وهكذا نرى السهیلی يستشهد بالحديث النبوی في اللغة وفي النحو، فاستدل بأحادیث في موطن الإمام مالک «إِنَّمَا لَأَنْسَى لَأَنْسُنَ» على أن اللام تأتي للعاقبة، واحتج للغة «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيَّةُ»، بحديث «يَتَعَاقِبُونَ فِيمَ كُنْ مُلَائِكَةً»^(۲)، ولأن «کل» إذا كانت مضافة إلى ما بعدها لم نجد خبرها إلا مفرداً، في قوله صلی الله عليه وسلم «أَحْسَنُوا الْمَلَائِكَمْ سِيرُوْيَ»، وعلى نفس الحكم بحديث البخاری «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَتِهِ»^(۳).

وفي أحادیث البخاری، استدل على الاستفباء بالشعت عن المتعوت بقوله عليه السلام: «الكافر يأكل في سبعة أماء»^(۴). واستدل على أن الفعل إذا وقع على ظرف له اسم علم، تناول جميعه وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام، بحديث «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا» (الحديث)^(۵)، وعلى أن الحال قد تكون جامدة، وفقاً لقوله بَلَى: «أَوْ أَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجْلًا»^(۶)، واحتج لجواز نحو: حسن وجهه، بما ورد في حديث أم زرع «صَفَرَ رِدَائِهَا، وَمَلَءَ كَسَائِهَا»^(۷).

(۱) نتائج الفكر، ص ۱۶۶.

(۲) المصدر نفسه، ص ۲۷۹.

(۳) المصدر نفسه، ص ۲۰۹.

(۴) نتائج الفكر، ص ۳۸۸.

(۵) المصدر نفسه، ص ۳۸۲.

(۶) الأمالي، ص ۱۱۸.

(۷) المصدر نفسه، ص ۷۶.

مع أنه في استشهاده بالحديث يتحرى الرواية الصحيحة، وفي بعض الأحيان يغترف الشك في صحتها مثل قوله: ورد في الحديث «يجمع الأولين والآخرين» فقال: إنه بعيد ولا أحسب الرواية صحيحة^(١). قوله في رواية على حمار أتان بدون تنوين أتان: فهو في مذهبنا لا يجوز والرواية عندي منكرة^(٢)، كما قال: وروى الأصيلي حديثاً فيه «قيحا يريه» ينصب بريه، ولا يجوز التنصب، ولا ينكر في رواية الأصيلي مثل هذا فقد تأملتها فوجدتها أكثر الروايات لحناً وتصحيفاً^(٣).

وهكذا يظهر أن الحديث من أصوله السمعاوية بشرط صحة الرواية، ووفاقها لوجه لغوي.

شواهد الشعر:

واستشهد السهيلي بالشعر الجاهلي عموماً، وأبدى نوعاً من التحفظ على الاستدلال بما سمي بالمولدين، وقد استشهد بشعر أبي تمام قائلاً: إنما نحتاج بقول الطائي، وهو حبيب بن أوس، لعلمه ولأنه عربي يحتاج بلغته. من ذلك: «من مبلغ الفتى عني مالكا أني متى يتلئموا أتهم»^(٤) هذا هو مجمل تصوره للسماع، ولنر الآن موقفه من نظرية العامل.

ب) نظرية العامل:

يقسم السهيلي أنواع الكلم من حيث العمل إلى قسمين:
قسم الأصل فيه العمل، مثل الفعل والحرف، فالفعل يجب أن يعمل في

(١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٣) الروض ج ٢ ص ٧٢.

(٤) نتاج الفكر ص ٧٤ وما بعدها.

الاسم الذي يؤثر في معناه، وأما الحرف فهو لا يدل إلا على معنى في غيره، فوجب أن يعمل في اللفظ الدال على المعنى الذي أثره فيه. وفِيْنُ الأصل فيه أن لا يعمل لأنَّه يدل على معنى في نفسه، ولكنه يعمل حينما يدل على الفعل.

فالفعل يعمل مباشرة في المفعول المطلق، ولا يكون المصدر في نظره مفعولاً مطلقاً إلا إذا كان متعوتاً أو في حكم المتعوت، أما المصدر المؤكَد، فإنَّ الفعل غير عامل فيه لأنَّ التوكيد لا يعمل فيه المؤكَد. فالشيء لا يعمل في نفسه، وهو هنا يتبع شيخه ابن الطراوة، فالعامل في المصدر المؤكَد هو تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل، وأما المفعول المطلق فهو ما كان محدوداً نحو ضربه ضربةً، أو ضرباً شديدةً^(١). ويُعمل الفعل أيضاً في الحال لأنَّه وصف لصاحبها وقت حدوث الفعل، ويُعمل الفعل بواسطة الحرف المستثنى، والظرف، وربما اتصل عمل الفعل بظرف الزمان، نحو جلست اليوم، كما يعمل مضمراً بعد حروف العطف^(٢).

والحرف يعمل في كل ما هو مؤثر فيه معنى، إلا إذا دخل على جملة عمل بعضها في بعض وسبق إليها معنى الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلاً في المعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء ونحوه. واستثنى من هذه القاعدة «إن» وأخواتها، التي تدخل لمعنى في الجملة وتعمل مع ذلك. وعلل عملها بأنَّها كلمات يصح الوقوف عليهن. مثل ما ورد في قول الشاعر:

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه^(٣)
فلو رفع ما بعدها على الابتداء لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهاراً لتشبثها بالجملة وكيف لا يتورّم

(١) الأمالي، ص ٥١.

(٢) التنـاجـ، ص ٢٤٩.

(٣) التـاجـ، ص ٢٤٣.

انقطاعها عنه. وبين أن حروف الاستثناء والعطف المؤثرة والتي لا تعمل، موصولة للفعل، والفعل عامل، فصارت كأنها هي العاملة^(١).

وأما حروف المعاني، كحروف التشبيه، والتداه والنفي والاستفهام، فإنها لا تعمل لأن معاناتها متصلة إلى المتكلم لا إلى الأسماء التي تأتي بعدها. ولهذا فقد خالف السهيلي جمهور النحاة في قولهم إن التشبيه عامل في الحال في نحو «هذا زيد قائماً» ولا يجوز عنده إضمار الحرف العامل مع بقاء أثره إلا أن يقوم مقامه غيره مثل «حتى» التي أنت عوضاً عن «أن»، أو أن يكون الحرف المحذوف مفهوماً لكثره ترددت على الألسنة في القول المحذوف منه، مثل من يقول في جواب كيف أصبحت؟ خير عافاك الله^(٢).

ولقد وافق الإمام السهيلي جمهور البصريين في رفع المبتدأ بعامل معنوي لكنه أطلق عليه نوعاً من العموم بحيث جعله: «المخبر عنه» فقال: الرفع للاسم المبتدأ لكونه مخبراً عنه لأن كل مخبر عنه مقدم في الربة فاستحق من الحركات أثقلها، وبما أن الفاعل أيضاً مخبر عنه بالفعل فقد يشمله هذا العموم، فيكون مرتفعاً بالإخبار عنه. كما وافق البصريين كذلك في أن المضارع مرفوع بوقوعه موقع الاسم، لكنه خالفهم في عامل ثلاثة من التوابع. فقال إن العامل في النعت هو ما سماه بالتبعية، لا العامل في المنعوت، لأنه لو كان الفعل هو العامل في النعت لجاز تقديمها على المنعوت، وقد سبق أن أشرنا إلى قوله إن التوكيد معرب بالتبعية^(٣).

واعتمد الإمام السهيلي رأي شيخه ابن الطراوة في القول بعامل معنوي لم يعرفه النحويون قبلهما، وهو «القصد إليه» الذي يختص بالنصب، وهو العامل في نصب «سبحان الله» لأنه حدث احتجج إلى ذكره خاصة، مطلقاً ومضافاً إلى

(١) الأمالي، ص ١٩.

(٢) نتاج الفكر، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

ما بعده. وهو أيضاً العامل في المنادي، لأنه قد ينصب دون حرف النداء. ومن العوامل المعنوية التي انفرد السهيلي بها: الإظهار، نحو جاء زيد رغبة فيك. أي إظهاراً للرغبة كما أنه قدر فعل النظر في مثل هذا زيد قائماً، وهو عنده عامل معنوي لمنع تقديم الحال عليه^(١).

وعلى سبيل العموم فإنه يرى أن العامل هو ما أثر في المعنى، وأن لا يكون مهماً لدخول عامل عليه. وشد المضارع لشبهه بالاسم، وأن العامل لا يعمل في نفسه فالمؤكد لا يعمل في التوكيد، والصفة لا تعمل في الموصوف وأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، ولا يتقدم المعمول على عامله ولا يلي العامل إلا ما عمل فيه.

وفي هذه الأمثلة نلاحظ أن السهيلي الذي يبدو وكأنه على نقىض ابن مضاء في التمسك بالعامل، فإنه مع ذلك يتقييد بفكترين كلتاهمما ذات أهمية باللغة: أولاهما تصريره بأن العامل لا يتعدى كونه لاستجابة المتكلم وليس علة مؤثرة في نفسه، وهذا مما يساير فكر ابن مضاء. الفكرة الثانية اعتباره أن العامل نتيجة لغوية لتأثير المعاني المقصودة في نسق الكلام، وسوف يتضح لنا رأيه في تأثير المعاني على أصول القواعد القياسية في النحو^(٢).

ج) القياس:

الإمام السهيلي لغوي متمكن، ونحوي متميز، وإذا كان متأثراً بآراء شيخه ابن الطراوة، فإنه مع ذلك مجتهد في مذهبها، ينظر في المسائل النحوية نظرة المفكر المبدع، وهذا ما جعله يتخذ لنفسه منهاجاً مستقلاً في القياس النحوي واللغوي.

فكان من معتمدي التوسيع في قياس التمثيل، واعتبار كل ما سمع عن العرب أصلاً للقياس، مما جعله في هذا المجال قريباً من مذهب الكوفيين ولعله قد جاوزهم في بعض الأراء التي انفرد بها في القياس ومنها:

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(٢) نتاج الفكر، ص ١٨٨.

١. قياس البدل على المعنوف: فيما أنه يجوز العطف على المعنى في نحو **﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَفْسَكَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ﴾** [آل عمران / ٨٧]، وأجاز أن نقول كرهت جمع زيد للمال أخوك، وإن شئت قلت أخيك^(١).
٢. يكتفي بالعلمية لمنع صرف العلم في الشعر، قياساً على المعارف الأخرى لأن التنوين عنده ليس علامة تمكّن وإنما هو علامة انفصال المعرف عما بعده، ولذلك فإن حكم أسماء الأعلام كحكم المعارف الأخرى في استغنائه عن التنوين، الذي هو علامة لعدم وجود الإضافة^(٢).
٣. يقول إن بعض العرب أعمل «إن» في الأسمين جميعاً، وهو قوي في القياس لأنها دخلت لمعان في الجملة، وليس أحد الأسمين أولى بالعمل في الآخر. واستدل بقول:

إذ **السعجوز خبأة جرورزا** تأكل كل ليلة قفبزا
وهو يعني بالقياس، قياس «إن» على ظن وعلم، لما ينتما من شبه لفظي في عدد الحروف ومن شبه معنوي من حيث أنها دخلت لمعنى في الجملة التي بعدها^(٣).

د) التعليل:

بعد بيان أركان القياس المذكورة،تناول السهيلي قضية العلة النحوية، واشترط في صحتها أن تكون مطردة منعكسة، يوجد الحكم بوجودها وينتفي بانتقادها. وأعطى مثالاً لها، بالإضافة التي توجب الخفض إيجاباً لغرياً، مثل علة الإسكار في الخمر التي توجب حرمتها إيجاباً شرعاً، وعدم مراعاة الاطراد

(١) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٤.

والعكس هو الذي كان سبباً في تضليل أهل العلوم من فساد علة التحوي وضعفها حتى ضرب بها المثل فقيل «أضعف من حجة نحوي»^(١).

قد نعتقد أولاً أن نتيجة هذا الرأي سوف تبعه على تضليل دائرة التعليل، أو أنه يقترب من رأي ابن مضاء في رفض العلل، وبالخصوص ما يعرف منها بالثانية والثالث. لكن الإمام السهيلي على العكس مما توقعه، أولى اهتماماً كبيراً للعلل، ولم يقتصر على الثالث، بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السادس. وفي جهده الفكري لا يكتفى علل لهذه التساؤلات. قام بتوسيع مجال مسالك العلة حتى بلغ بها إلى تسعة^(٢). فبحث عن علة إلحاد النون بالأفعال الخمسة^(٣)، وعن عدم وصف المعرفة بالجمل^(٤)، ولماذا قالت العرب «بعدما» ولم تقل «قبل ما»^(٥) ولماذا قالوا «زيد قائم» ولم يقولوا لا زيد قائم^(٦)، ولماذا لم تكن «إلى» عاطفة مثل «حتى»، وما هي علة الإعمال والإهمال^(٧).

ومن بين المسالك التي اعتمدتها في التعليل:

١. دلالة الكلمة: وبها علل منع إضافة الفعل، لأنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، ومن ثم فهو لا يضاف إلى شيء ولا يعرف بأدوات التعريف.
٢. العمل على المعنى: سبق أن قال إن العرب تذهب بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، ولذلك جمعوا حركة على حرائر لأن الحركة في معنى الكريمة.

(١) محمد إبراهيم البنا السهيلي ومذهب التحوي، ص ٢٩٠ .. ٢٩١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٣) نتاج الفكر، ص ١٤٧.

(٤) راجع المناقضة بطولها في السيوطي الأشيه والنظائر ج ٥ ص ٢١٥ وما بعدها.

(٥) التاج ص ١٨٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

٣. الحمل على اللفظ: وبهذا المسلك يبرر علة منع جمع «مفعulan» جمع السلامة، لمضارعته لصيغة المثنى.
٤. الاستفباء: وجعله علة لمنع صرف الأسماء المستغنية عن التنوين.
٥. مراعاة الأصل: وبها فسر صرف الأعلام المنقولة مثل أسد، ونمر.
٦. طلب الخفة: وله عنده ظواهر كثيرة منها قولهم «ظللت» وأحت.
٧. طلب الازدواج: في النظم، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتَ عَيِّدُونَ مَا أَعْبَدْتُ﴾ (الكافرون).
٨. كثرة الاستعمال: كالحذف في قولهم: «بابيء سمعته».
٩. رفع الوهم: وعلل به عدم جمع بـِرٍ وفظ جمع سلامـة لـنـلا يـلتـبس بـفـئـولـ(١ـ).

ويعتقد الدكتور محمد إبراهيم البناء، أن السهيلي كان مبدعاً في كثير من تعاليمه، بالنظر إلى اعتباره لوظيفة الكلمة، ولدلالتها المعجمية، ولصفاتها الصوتية ولما يكون من تأثيرها اللغطي في كثرة الاستعمال، ومراعاة الازدواج، إلا أنه كان فيما يبدو يختار مقدمات معينة وألفاظاً خاصة تمكنه من الوصول إلى النتائج المستهدفة، ومن ذلك توجيهه للعلاقة بين لفظ «حتى» ومعناها، وقال: أما حتى فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حده، ولذلك كان لفظها لفظ الحد، حاء قبل تاءين، والحد حاء قبل دالين، فكان استنتاجه منطبيقاً على لفظ «الحد» ولو فسر «الغاية» بالنهاية، لاختلال تعليمه^(٢).

ومن هرائفه قوله في حذف تاء التأنيث للفعل: «زعموا أن الاسم المؤنث إذا كان تأنيثه حقيقياً فلا بد من لحقوق تاء التأنيث في الفعل وإن كان تأنيثه مجازياً

(١) محمد إبراهيم البناء: أبو القاسم السهيلي، ص ٢٨٨ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

كنت مخيراً في إثبات التاء وتركها، وزعموا أن التاء في قالت الأعراب لتأنيث الجماعة، وتأننيث الجماعة غير حقيقي، وقد كان على هذا لحقوق التاء في قوله: **﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾** (يوسف - الآية ٣٠). أولى، إذ كان تأنيث النسوة حقيقة، واتفقوا على الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث فلا بد من إثبات تاء التأنيث، وإن لم يكن تأنيثه حقيقة، ولم يذكروا فروقاً بين تقدم الفعل وتأخره، وفي هذا كله وهن لأصولهم، ودليل على قلة تحصيلهم».

ثم بين أن الأصل العام في هذا الباب لحقوق التاء عند الاتصال بالفاعل سواء كان المؤنث حقيقة أو مجازاً فتقول جاءت المرأة وطالت النخلة، كما تقول المرأة جاءت باتصال الضمير بالفعل وإذا حمل الاسم المؤنث على معنى اسم مرادف، حذفت التاء في ضرورة الشعر. مثل قول الشاعر:

فإما ترينيولي لمة فإن الحوادث أودي بها
وقوله:

فلا مزننة ودققت ودقها ولا أرض أبقى إلسق لها
وفيهما حُمِلت «الحوادث» على لفظ العدوان، وحُمِلت «الأرض» على الموضع.

فإذا وقع حاجز جاز حذف التاء وقوى كلما ابتعد الفاعل عن الفعل، نحو **﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصِّحَّةَ﴾** (هود - الآية ٦٧)، وهي عنده في هذا الموضع محنوفة أيضاً لأن «الصِّحةَ» حملت على العجز والعداب، كما أن «نسوة» في قوله تعالى: **﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾** [يوسف - الآية ٣٠] محمولة على اسم الجمع مثل القوم والرهط.

ثم أجاب عن تساؤل حول قوله تعالى: **﴿قَاتَلُوكُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَرَمَتُوكُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْكُمُ الْفَسَدَةُ﴾** (النحل - الآية ٣٦)، و قوله جل وعلا: في الأعراف **﴿وَقَرِيقًا حَقَّ عَلَيْكُمُ الْفَسَدَةُ﴾** (الأعراف - الآية ٣٠)، فقال إن الفرق لائق من وجهين، لفظي لزيادة الميم في «عليكم» في الأولى، ومعنى لأن من في سورة

النحل واقعة على الأمة، بعد **﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾** (النحل - الآية ٣٦) فمنهم أمة خللت وحفت عليها الضلاله والثانية تعني: وفريقاً ضلوا، بغيرة في اللفظ فحسن حذفها إذن فيما هو معناه^(١).

وهذه هي بعض المقولات التي تعطي صورة مبسطة عن بعض تائج تأملات السهيلي وفكرة المبدع، وقد انتصرنا فيها على ما ينبه المؤرخ النحوي على ميزات هذا العالم العجيل، الذي عرفه الناس متكلماً وإنجبارياً أكثر مما عرفوه نحوياً، وننهي أقواله بمناظرته مع ابن خروف.

هـ) مناظرته مع ابن خروف:

- موضع الخلاف: لقد ذكر بعض الكتاب في عقد له محجورين ذكوراً وإناثاً. فاحتاج إلى تخصيص أنتى من بينهم فقال «إحدى المحجورين» فمنع السهيلي هذا الاستعمال، وأجازه ابن خروف.

- رأى السهيلي: أراد السهيلي أولاً أن يذكر أن هذا يخالف ما ورد في الشعر مثل قول العرجي:

إني أتسبعثت لي يمانية إحدى بنى العارث من مذحج
فقال إنه مثل قول النابغة:

إحدى بلى وما هام الفزاد بها إلا السفاه ولا ذكره حلمها
وليس فيها شاهد لمن زعم جواز قوله: إحدى المسلمين. وأنت تعني مسلماً ومسلمة، أو إحدى المسلمين وأنت تعني مسلمة ومسلمين، ولو جاز هذا لجاز أن تقول حمار وأنان «هذه إحدى الحمارين» ويقول إن ما تقدم من الأبيات هو على حذف المضاف كما قال الله تعالى: **﴿فَلَمَّا عَشَرُ أَمْتَالَهَا﴾** (الأنعام - الآية ١٦١) فأئن أنه أراد عشر حسناً. ولو قال «هي أحد قريش أو أحد بلى» لم يتمتنع.

(١) التائج، ص ١٧٢.

واما الذي لا بد فيه من لفظ أحد فما تقدم من قوله أحد المسلمين وأنت تعني مسلماً ومسلماً، وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلائمين «أحدهما كاذب فهو من تائب» ولو كانوا ثلاثة لقليل «أحدهم امرأة» لأن لفظ التذكير قد شملهم فحكم الجزء إذن حكم الكل، ولا سيما إذا كان ذلك الجزء لا يتكلم به إلا مضافاً.

والالأصل في هذا النفي العام، نقول ما في الدار أحد يقع على الذكر والأثنى، وإنما قالت العرب «أحد الثلاثة» لأنك أردت معنى النفي، كأن المعنى لا أعين أحداً منهم دون الآخر. وبدل أيضاً على ذلك أن تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد وتغليب المذكر أقوى في القياس، لأن لفظ المذكر أصل ثم يدخل عليه التأنيث وكذلك لفظ من يعقل، وقد تعدى تغليب من يعقل الجملة إلى جزئها. قال الله تعالى: **﴿فَيُنْهَا مَنْ يَتَشَيَّعُ عَلَىٰ بَطْرِيمَه﴾** (النور - الآية ٤٥) لما كان جزءاً من الجملة التي خلبت فيها من يعقل في قوله **«فَيُنْهَا مَنْ يَتَشَيَّعُ عَلَىٰ بَطْرِيمَه**» وإذا جاز هذا فآخرى أن يجوز في أحد لأربعة أوجه:

١. أحداً أن «أحداً» يقع على الذكر والأثنى لكونه في معنى النفي كما تقدم في قولك «أحد الثلاثة».
٢. تغليب المذكر أقوى من تغليب من يعقل، لأن المذكر والمؤنث جنس واحد، بل نوع واحد تميز واحد منها بصورة عرضية. ألا ترى أنه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكر الخنزير في القرآن مذكراً، وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل.
٣. أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.
٤. أن «أحد» مع أنه مضاف لا يستعمل منفصلاً، لا يقال هذه المرأة إحدى ولا رجل أحد.

رأى ابن خروف: «إحدى المحجورين» صحيح بعضه السمع والقياس، قال الله تعالى: **﴿قَاتَ أَخْرَتُهُنَّ لِأُولَئِنَّهُنَّ﴾** (الأعراف - الآية ٣٨) فجمع بين تذكير

وتأنّث في مضاد ومضاد إليه، وهو بعضه، وإنّي الممحورين أخرى لأن التأنيث في الآية غير حقيقي ويُشبه قوله تعالى: **﴿فَهِيَ حَتَّىٰ هُنَّا﴾** (التوبه - الآية ٦٨) قوله الشاعر:

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت
وقوله:

أرمي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلات أذرع وأاصبع
فذكر بعض الجملة وأنث بعضًا، وهو جمعاً شيء واحد، ومن ذلك قولهم أربعة بنين وثلاثة رجال، فأثنوا المضاد والمضاد إليه مذكر، وقالوا في أربعة رجال وامرأة خمسة، فإذا أشاروا إلى المرأة قالوا «خامسة خمسة».

ومما يدل عليه أنا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنث، ولم تراع اللفظ المذكر في كثير من كلامها قال أمير القيس:

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت بأثواب
ويقول جرير:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سُورُ المدينة والجبال الخُشْعُ
ومثله كثير فهذا ونحوه روعي فيه المعنى، فهذا أشد مما نحن بصدده، وإنّي بلي وآمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاد كما زعم السهيلي، لكن لما كانت قبائل تجمع الذكور والإثاث جاز ذلك فيها، مثل «هي أحد قريش» وهي أحد بلي.

ولو قيل «أحد الممحورين» على قوله تعالى: **﴿وَتَسْتَئِنَ حَتَّىٰ أَحَدُهُ مِنَ النِّسَاء﴾** (الأحزاب - الآية ٣٢) لم يجز لأنّه في الآية الكريمة بعد النفي، والمراد به نفي العموم ثم يُبين بقوله «من النساء».

وأما استشهاده بقوله في المتلاعنين «أحدهم كاذب» فغفلة لأن المعتمد هنا أحدهما لا يعنيه ولو عنى المؤنث لأنّه، فهو كقوله سبحانه: **﴿إِنَّمَا يَتَنَعَّمُ عِنْدَكُ**

الْحَكِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كَلَّاهُمَا (الإسراء - الآية ٢٣) ومنع من إفراد «أحد واحد» . وقد قال الله سبحانه **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** (الإخلاص) . وقالوا «أحد وعشرون، واحدى وعشرون» .

وقوله لا يسبق لهم أحد تحليل الخنزيرة الأولى، قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد، ولم يدل عندها على تحريمها إلا فحوى الخطاب وكون الألف للجنس.

رد السهيلي: لا دليل في قوله سبحانه: **﴿فَالَّتِي أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ﴾** (الأعراف - الآية ٣٨) لأنّه لم يجتمع في الآية مؤنث ومذكر، فغلب المذكر، يعني أنّ أحد الأمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمّة . وليس في جمع أمّة على أمّ نقل مؤنث إلى مذكر ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنث، فإذا قلت أخراهم فلم ينقل كما فعلته في «إحدى» ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنث، فإذا قلت أخراهم فلم ينقل كما فعلته في «إحدى المحجورين» نقلت مؤنثاً إلى مذكر، وجعلت محجورة محجوراً، كأنّ شيء محجور.

إذا فعلت ذلك فواجب عليك «أحد» من حيث قلت فيه محجور، وقد يتعقب هذا بأنّ ضمير «هم» ضمير مذكرين رجال ونساء بلا شك فوجه الجمع بين «إحدى المحجورين» وبين «آخرهم» أن لفظ «هم» لم يستعمل حتى ضمير من كان ينبغي أن يقال فيه «هي» يقال فيه «هو» كما نقلت «محجورة» إلى «محجور» فانظره . وأيضاً فإن «أولى» و«آخرى» قد يستعملان منفصلين بخلاف «إحدى» .

وقوله سبحانه: **﴿هِيَ حَسِيبُهُمْ﴾** (التوبه - الآية ٦٨) وقول الشاعر «هي فرع أجمع» لا دليل فيها وليس في شيء مما نحن بصدده بل يشبهان قولك «هي أحد المسلمين» فإنما نقول «هي» ثم نقول «أحد». قوله سبحانه «هي حسيبهم» كقولك «امرأة عدل» قوله «هي فرع» كقولك للمرأة إنسان.

واما قوله «ما هذه الصوت» فلا حجة فيه، وليس مما نحن فيه من شيء وإنما اضطر فأنت لإرادة الصيحة. واستدلاله أيضاً بثلاثة بنين وأربعة رجال ليس

من الباب في شيء، وبخامسة كذلك لأن «خامسة» من باب اسم الفاعل كقائمة وقاعدة، واسم الفاعل يجري على أصله، إن كان لمذكر فهو مذكر، وإن كان مؤنث فهو مؤنث، فقولك خامسة خمسة كقولك «ضاربة رجل».

وأما استشهاده بنحو «هزير الربيع» والآيات التي أنشدها سيبويه فلا حجة في شيء من ذلك مبيناً الفرق بين «إحدى بلبي» و«إحدى المحجورين» لأن المحجورين لا يستعمل على جملة نساء كما يستعمل عليها.

ووصف رده في حديث «أحدهما كاذب» بالهذيان لأنه لم يستشهد به إلا من باب تغليب المذكر خاصة، واستشهاده «بقل هو الله أحد» في إفراد «أحد» ليس في الموضوع. وقال إن تعقيبه في شأن تحليل الخنزيرة سخيف.

وذكر السيوطي أن ابن الحاج لم يورد رد ابن خروف، لأنه اعتبره غير مقنع. لكنه قد أدرج منه قوله: إذا كان اسم الفاعل أن يجري على أصله، فكذلك «أحد» وأحدى. واللبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنث هو اللبس الذي يدخل في إحدى^(١).

(١) الأشباء والنظائر، ج ٥ ص ٢١٥.

الباب الثالث

«ثورة» ابن مضاء الظاهري

١ - شخصية ابن مضاء:

وفي عهد أبي القاسم السهيلي، بطالعنا مفكر نحو آخر، هو أحمد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بابن مضاء الأزدي الإشبيلي، وهو من بين من درسوا كتاب سيبويه على ابن الرماك^(١) في الأندلس، ثم اجتاز إلى المغرب وعيّن قاضياً بمراكش في أوج دولة الموحدين. لكن تفقهه وممارسته للقضاء لم يحولا بيته وبين التفكير في النحو والكتابة في قضاياه، فذكر له المؤرخون ثلاثة مصنفات، منها «المُشرِق في النحو»، وهو الذي رد عليه ابن خروف بكتاب «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسلو»^(٢)، وكتاب الرد على النحا، وهو المؤلف الوحيد الذي وصل إلى أيدي الباحثين، بعدما اكتشفه ونشره الدكتور شوقي ضيف، مع مدخل حول ما سماه «ثورة ابن مضاء»، فهالته تلك الظرفة النفيسة، واعتبرها امتداداً لثورة الموحدين على فقهاء المشرق، وعلى آرائهم ومذاهبهم في التشريع، واعتقد أن كتاب الرد على النحا يقصد به نحو المشرق على الخصوص، ذلك أن ابن مضاء أبطل نظرية العامل، فأنكر أن

(١) ابن الرماك عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأمري الأشبيلي المتوفى سنة ٥٤٢هـ، ترجمته في بقية الوعاء ٨٦/٢.

(٢) شوقي ضيف: مقدمة الرد على النحا ص ٢٠ نقلًا عن ارشاد الضرب لأبي حيان.

يكون في الكلام عامل ومعمول واستهجن في كتب النحويين كثرة التقديرات في العوامل والصيغ غير المستعملة في أمثلة التنازع، والبنية الصرفية المصطنعة.

ويقول إنه شرع في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به من لم يعقه عنه التقليد، ولا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها^(١).

وتطرق الدكتور شوقي ضيف إلى آراء ابن مضاء في منع العوامل، «وفي تهجين نظرية العامل وما تجره من تقدير قد يؤدي في كثير من الأحوال إلى رفض أساليب صحيحة في العربية، وقال إن هذه النظرية تجر وراءها حشدًا من علل وأقىسة يعجز الثاقب الحسن والعقل عن فهم كثير منها، ثم ذكرنا بقول الخليل إنه لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه. وختم مقدمة الكتاب بقوله إننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما تطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل نستطيع أن نصنف النحو تصنيفاً جديداً يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيراً محققاً»^(٢).

كان هذا في عام ١٩٤٧م، وبعد خمس وثلاثين سنة، أي في عام ١٩٨٢م أخبرنا الأستاذ شوقي ضيف أنه قد مَنَّ الله عليه بتأليف كتاب يعرض النحو عرضاً حديثاً ينسق أبوابه، ويذلل صعابه ويسهل قواعده. وأنه الثمرة النهائية لمباحثه المتصلة بتحقيق كتاب ابن مضاء، وستحدث عن الكتاب فيما بعد.

وفي كتاب أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد، يظهر المؤلف إعجاباً فائضاً وتحمساً كبيراً لأراء ابن مضاء، الذي قال عنه إنه «لم ينزل من التقدير ما يستحقه مجتهد مثله، هذا مع أن تلك الكتب قد خصصت كثيراً من الصحف لنحو لا يرقى - بأي حال - محاصلهم الابتكاري إلى مرتبته، وربما كانت

(١) الرد على النحوة.

(٢) شوقي ضيف: مقدمة الرد على النحوة ص ٦٧.

الفكرة القائلة إن الناس أصدقاء المأثور وأعداء الجديد، صادقة في هذا المقام»^(١)،

ثم قال مرة أخرى إن ابن مضاء «يكشف لنا منذ البداية طريقه الذي اختار في النحو من بين النحاة. لقد اختار طريق الرواد المتمردين على التبعية المتحمسين لاكتشاف جديد مجهول. إن مأساة العلم - والفن أيضاً - تكمن في التبعية المطلقة التي ترثى الأقوال الجاهزة وتبعد بها ثم لا شيء»^(٢).

ويقول أيضاً: «لقد سار ابن مضاء في طريق الحرية الفكرية التي تُعرف وتُقْرَم ثم تحكم، حرية تغلغلت في روحه مع مذهب الظاهري حتى الأعمق»^(٣).

وقد تناول محمد حسن عواد، في مقدمته لكتاب الكوكب الذي لجمال الدين الأستوبي آراء الدكتور العيد، فقال إنها مدعوة للحيرة لما تضمنت من مبالغات لا مبرر لها، ثم أوضح ما فيها من مغالاة في تقديم ابن مضاء وكأنه المفكر العظيم والمظلوم^(٤).

وقد قام الأستاذ علال الفاسي بمقارنة بين آراء ابن مضاء في النحو، وبين مذهب ابن حزم الظاهري، فقال: «الثورة الظاهرية على المذهب المالكي في الفقه زمان ابن حزم، ولا سيما زمن الموحدين، صاحبته فيما يظهر ثورة ظاهرية على المدارس النحوية، لا أقول المشرقية كما يقول الأستاذ شوقي ضيف في مقدمة نشره لكتاب ابن مضاء في الرد على النحويين، ولكن على جميع الذين جنحوا إلى القياس وإلى التعليلات وما يضمها النحو من الحشويات التي سبق أن قال عنها الخليل بن أحمد حسبما نقله الجاحظ في كتابه الحيوان (لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه)».

«ولقد أشار ابن حزم في كتابه التقريب لحد المنطق إلى أن علم النحو يرجع

(١) محمد عيد: *أصول النحو العربي*، ص ٤٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٠.

(٤) محمد حسين عواد مقدمة الكوكب الذي للأستوبي.

إلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين يريد معرفة تفهمهم المعاني بلغتهم، وأما العلل فيه ففاسدة جداً».

«ومفهوم ما يرمي إليه ابن حزم باظهاره فساد العلل التحوية، لأنه إذا فسدت العلل لم يبق مجال للقياس، وهو ما يريد ابن حزم أن يطبق فيه مذهب الفقهي بعدم القول بالقياس على النحو، ولم يستطع السيد سعيد الأفغاني أن يتصور نحو لا قياس فيه، كما لم يستطع الفقهاء أن يتصوروا فقهاً لا قياس فيه، مع أن وجهة نظر الظاهري واضحة لمن أراد، لأن عدم القول بالقياس يبقى ما لم يجئ فيه نص على فطرته اللغوية أي سليقة العربية، كما أن ما لم يرد فيه نص يبقي على أساس إباحته الشرعية، فالمذهب الظاهري في النحو توسيعة في اللغة تمكّن المجتمع من اعتماد السليقة في ابتكار ما لم يقل لا في القياس على ما قبل».

ويزيد الأستاذ قائلًا: «فقد ظل الميل المغربي لمذهب الكوفة في النحو قائماً حتى بدت نظرية ابن حزم أولاً ثم جاءت الثورة الموحدية فصرف نظارها النظر فيما يجب تغييره من علم الكلام. وذهب آخرون منهم إلى تقضي الفقه المالكي، وطائفة ثالثة يتزعمها ابن مضاء اتجهت إلى محاولة تفجير الرأي الذي عبر عنه ابن حزم تفجيراً ينبع بنحو ظاهري مستقر، وقد لا يكون ابن مضاء نجح كل النجاح ولكنه على كل حال فتح باب العمل على تعديل النحو بكيفية إيجابية أو فتح باب الاجتهاد في النحو للتقدم به إلى الأمام».

«ومن العبث أن يقال إن هذه المحاولات لا شيء، لأن ابن مضاء لم يوفق في بعض ادعاءاته، فالنظرية لا تخرج كاملة من أول مرة، ولذلك نجد ابن مضاء الموحدي الظاهري ينصح النحاة ولا سيما البصريين أن يغيروا منهجهم في دراسة النحو»⁽¹⁾.

(1) علال الغassi: محاضرة في ملتقى الذكرى الالافية لسيوط.

٢ - آراء ابن مضاء:

وبعد الإشارات إلى الآراء حول منهج ابن مضاء، نعود إلى كتابه الوحيد، الذي اعتمد عليه كل من تحدث عنه، لنقدم مقتطفات منه قد تكون معاليم على طريق من يروم فهم منهجه، وهي تمثل رأيه في عمل النحاة وفي نظرية العوامل والعلل. ويقول ابن مضاء: وإنني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزمو ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيه القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها، حتى قال شاعر فيها:

ترنو بطرف ساحر فاتسر أضعف من حجة نحو
ثم مثل ما عندهم بمن امتلك الزجاج الذي صفي حتى ظن زيرجا والنحاس
الذى عولج حتى حسب عسجداً. ثم نصحهم قائلاً: هذا الذي اتخذتموه بعضه
مال وبعضه آل.

ثم قال: ولعل قائلاً يقول «أيها الأندلسي المسرور بالإجراء بالخلاء،
المضاهي بنفسه الحفي ذكاء وأي ذكاء، أتزاحم بغير عود، وتکاثر برذاذك
الجود».

وابن اللبيون إذا مالز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس
هل أنت إلا كما قال:

كتناطع صخرة يوماً ليفلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعيل
أتزري بنحويي العراق؟ وفضل العراق على الآفاق كفضل الشمس في
الإشراق على الهلال في المحاق، وأنت أحمل من بقة في شقة، وأخفى من
تبنة في لبنة.

فيقال له: إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد، ولا تعرف الزائف من الحالص
إلا بناقد، فليس هذا بعشك فادرجي:

خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر^(١)

ثم انتقل ابن مضاء إلى القضايا التي عابها على النحاة محاولاً أن ينبعه على
ما أدخلوه من حشو في النحو، وعلى ما ارتكبواه من أغلاظ مثل قولهم بتأثير
العامل.

يقول ابن مضاء: «قصدني في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى
عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب
والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي
ويعامل معنوي». ثم ينكر على سيبويه قوله إنه ذكر ثمانية مجارات، أي حركات
أواخر الكلمة، لما يحدثه فيها العامل لأن القول إن العامل أحدث الإعراب قول
بين الفساد. وقد صرخ بخلافه ابن جني وغيره، وعمل الأعمال إنما هو
للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، والقول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطل
عقلاً وشرعًا^(٢). وإذا كان ابن مضاء ينفي كون العامل يحدث إعراباً. فإنه لا
ينفي نوعاً من الترابط المؤثر بين الكلمة، الذي سماه تعليقاً، إذ في كلامه عن
التنازع يقول: «وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول
«علقت»، ولا أقول «أعلمت» والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا
استعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين. تقول قام وقعد زيد، فإن علقت
«يد» بالفعل الثاني، فيبين النحويين في ذلك اختلاف، الفراء لا يجيزه والكسائي
يجيزه على حذف الفاعل. ويرجع ابن مضاء مذهب الكسائي قاتلاً: ومن الدليل
على صحة مذهب الكسائي قول علقة:

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب^(٣)

(١) ابن مضاء: الرد على النحاة، ص ٧٢-٧٥.

(٢) ابن مضاء: الرد على النحاة، ص ٧٤-٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٤ - ٩٥.

ويقول: وبما يجب أن يسقط في النحو العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قوله «قام زيد» لم رفع؟ قيل لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع. فيقال لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له، كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر^(١).

ويقول: وكان الأعلم رحمة الله على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني ويرى أنه إذا استبط منها شيئاً فقد ظفر بعطايا. وكذلك كان صاحبنا أبو القاسم السهيلي على شاكلته رحمة الله يولع بها ويختربها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها^(٢).

وكما أنا لا نسأل عن عين عظلم وجيم جعفر وباء بُرئُن لم فتحت هذه وضمت هذه وكسرت هذه فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع «زيد» فإن قيل «زيد» متغير الآخر قيل كذلك عظللم يقال في تصغيره بالضم، وفي جمعه على فعال بالفتح.

لكن ابن مضاء لم يقل بإلغاء جميع العلل الثواني لأن ذكر أنها على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده.

فمثال القسم المقطوع به: قول القائل كل ساكنين التقيا في الوصول وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك مثل «أكرم القوم»، وقال تعالى: ﴿فَوَرَأَىٰ أَيْلَم﴾ (المزمل - الآية ١) ويقال مُدّ، فيقال لم حركت من «أكرم» وهو أمر فيقال له لأنه لقي ساكناً. فإن قيل ولم لم يتراك ساكنين فالجواب لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق بهذه قاطعة. وهي ثانية ومن العلل الثواني المقبولة عنده تعليل دخول همزة الوصول على الأمر في نحو «اكتب» لأن الابتداء بالساكن لا يمكن. وذكر من العلل الثواني الواضحة، إيصال الواو باء في نحو «مويزين» لأن ذلك أخف على اللسان. ولكنه قال إنه يمكن الاستغناء عن هذه العلة.

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

والقسم الذي قال إن فيه إقناعاً: هو قولهم إن المضارع أعراب لشبيه الاسم في العموم وفي قابلية التخصيص، فالاسم يكون نكرة، ويعرف، والفعل يدل على عموم الزمان، ويخصص بالسين وسوف، وإن كلا منها تدخل عليه لام الابتداء نحو إن زيداً ليقوم كما يقول إن زيداً لقائم. ورد ابن مضاء هذا التعليل بأن العلة الموجبة لاعتراض الاسم هي موجودة في الفعل، وكما أن للأسماء أحوالاً مختلفة فإن للأفعال أحوالاً مختلفة فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء وأن الشيء لا يقاوم على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم. وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع.

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد (المبرد) إن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حرك لأن ما قبله ساكن، نحو «ضرئن ويضرئن»، وقال فيما قبلها أنه أسكن لثلا تجتمع أربع حركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها. فجعل العلة معلولة لما هي علة له، وهذا بين الفساد^(١).

وكلامه عن القياس هنا يظهر أنه لا ينكره أساساً، ولكن يتشرط وجود أركانه المعروفة ليكون قياساً صحيحاً.

ولنعد إلى رأي الدكتور شوقي ضيف حول ابن مضاء، في كتابه المدارس النحوية، وبدلأ من الحماس الفائق في مقدمة «الرد على النحاة»، نرى بحثاً رزيناً استطاع الكاتب فيه، أن يعيد «ثورة» ابن مضاء إلى آراء أئمة النحو السابقين.

ففي معرض نظرية العامل، بين الكاتب أن ابن جني لاحظ قبل ابن مضاء أن المتكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجر، وأن الكسانري لا يقول بأن تقدم

(١) ابن مضاء: الرد على النحاة. ص ١٣١-١٣٨.

الفاعل في قولنا «زيد قام» يدعو إلى تقدير فعل سابق. وأن الأخفش يرى أن الألف والواو والنون، في قولنا «قاما» و«قاموا» و«قمن»، ليست ضمائر، وإنما هي محض علامات تدل على الثنوية والجمع، وإن الجرمي سبقه إلى إنكار التنازع في الأفعال المتعددة إلى أكثر من مفعول، لما في ذلك من تكلف صيغ لم تأت عن العرب، كما استلهم من الجرمي أيضاً إنكار إضمار «أن» في نصب المضارع بعد «الفاء» و«الواو»^(١).

وهكذا يظهر أن ثورة ابن مضاء ليست سوى محاولة إصلاح محدود مستلهم من أراء الظاهيرية في نفي القياس والتعليق، فرمى إلى استبعاد العوامل التقديرية والعلل الشواني والثالث، والصيغ التمرينية غير المسموعة وأنكر منها كل ما ليس له نظير، ومثل له بقولهم في باب التنازع: «أعلمت وأعلموناهم الزيدتين العمرتين منطلقين»، ورأيه في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وفي أبنية الصرف قولهم: «ابن مثال كذا من كذا». وهذه المحاولة، بالرغم من طرائفها، كان مصيرها شيئاً بمصير المنصب الظاهري نفسه، ولعل ذلك يعود أن هذه العيوب التي ثار ضدها ليست في الحقيقة بالحجم الذي يتصوره دعاتها.

فالقضايا التمرينية محدودة جداً، قليل منها في أبنية الصرف، وبعضها في تراكيب التوابع وتدخلها مع صلة الموصول، وقد أوردنا نموذجاً منها في كتاب المقتصب.

(١) المدارس التحورية ص ٣٠٤.

الباب الرابع

النحو والمنطق والاختصار

١ - حياة أبي موسى الجزوئي:

نشأ أبو موسى الجزوئي في السوس، وتربى في بيئة دينية محافظة، ثم تاقت نفسه إلى أداء فريضة الحج، والقيام برحلة علمية على غرار ما اعتاده علماء المغرب، فمكث برهة من الزمن بمصر حتى أحكم دراسة النحو وأصول اللغة.

فقرأ الأصول على شيخ المالكية في وقته أبي منصور ظافر، وسمع من النحوي المقرئ أبي الطاهر ظافر بن عبدالله الصقيقلي وتلمذ في النحو لأبي عبدالله بن بري المقدسي المصري، ودرس عليه تاج اللغة وصحاح الجوهرى، وكتاب جمل الزجاجي، ولقد كان تأثير ابن بري قوياً في تكوين الجزوئي، حتى صار بعض المؤرخين يعتقد أن أبي موسى اقتصر في قانونه على تهذيب إملاءات شيخه. مع أن أصله عمل الجزوئي ثابتة في منهجه الفكري وأسلوبه البديع.

وبعد رحلته في طلب العلم استأنف أبو موسى رحلة العطاء، فدرّس في بجاية والمرية وأخيراً في مراكش^(١).

ولذا كان شيخ الجزوئي قلة، فإن تلامذته كانوا من بين جلة مشاهير العلماء

(١) راجع القبطي أبا الرواء، ج ٣ ص ٣٧٨ - ٣٨٠ والبمانى: إشارة التعين ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

في عصره، فمنهم يوسف بن يحيى أبو الحجاج التادلي المعروف بابن الزيات صاحب كتاب «التشوّف إلى رجال التصوف»، ويحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي ناظم الألفية المشهورة، وفتح بن موسى بن حماد^(١) الذي نظم مفصل الزمخشري، وسيرة ابن هشام، وإشارات ابن سينا. هؤلاء هم الذين التقوا به وغرفوا من بحره. وفي إقامته بمراكش تفرّغ لتنقيح مقدمته المشهورة، المعروفة بالقانون، واتسم مقامه في هذه المدينة بعادتين إحداهما كان لها صدى كبير في المحافل العلمية، وهي مناظرته مع الشلوبيين، التي حدث بهذا الأخير أن يغادر مراكش يائساً من اكتساب الشهرة فيها، ما دام أمثال أبي موسى موجودين في مراكش^(٢).

الحادثة الثانية بذلت مجرى حياته، ذلك أن شهرته وصلت إلى الخليفة المنصور المُوحَّدي الذي حمله على الالتحاق بيلات الخليفة، ومنذ ذلك الوقت انخرط أبو موسى في سلك النظام الرسمي. وبذلك توقف أكثر نشاطه العلمي والتربوي^(٣).

٢ - مقدمة الجزواني وأراء النحاة فيها:

إن من أهم ما كتبه أبو موسى مقدمته التي نشرت أخيراً بتحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب، واستعرض في التقديم لتحقيقه أقوال العلماء فيها، ورد على الشلوبيين في قوله إن الجزواني لم يكن هو الذي وضعها، وعلى السيوطي في تصريحه بأنها حواش على جمل الزجاجي وعلى المقالة التي أوردتها ابن خلkan وهي: «ولقد سمعت بعض أئمة العرب المشار إليه وهو يقول أنا ما أعرف هذه المقدمة، وما يلزم من كوني ما أعرفها أني لا أعرف النحو،

(١) نحو من أهل الجزيرة الخضراء درس المشرق توفي سنة ٦٦٣هـ. ترجمته في بقية الوعاء، ج ٢ ص ٢٤.

(٢) أحمد الزواوي أبو موسى الجزواني، ص ٤٩ نقلأً عن الدليل والتكميلة والكلمة للمرادي.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٦ نقلأً عن الدليل والتكميلة.

وبالجملة فقد أبدع فيها». وقال بعضهم ليس فيها نحو إنما منطق، لحدودها وصناعتها العقلية.

ومن قبيل المبالغة القول بأن من أنمة النحاة من يعرف النحو ولا يعرفها، أو أنها منطق وليس نحواً، أو أنها ليست سوى حواش لجمل الزجاجي أو تقييدات وإملاءات لابن بري. وقد بين ابن عبد الملك العراقي صحة نسبتها للجزولي، وقال إنها كانت تسمى بالاعتماد ثم بالقانون، وإن كل ما قيل فيها إنما هو من تقولات الحسدة النافسين على أبي موسى. ثم أنصف ابن مالك حيث قال إن ما يتعلق بالبحث العنتفي فيها فصل نذر في أولها^(١).

والمقدمة من بديع المختصرات التي نشأت في هذا العصر وعرفت تطوراً كبيراً فيما بعد، وإبداع الجزولي واضح في نظمه وشدة اختصاره، وفي أسلوبه المثرب بالصيغ المنطقية الدقيقة، فجاءت وكأنها مذكرة الحافظ، تسعف دراسها باستظهار القراءد الأساسية، في كلمات معدودات في كل باب من أبواب النحو، وهذا ما جعل مجد الدين الإيلي يقول عنها:

مقدمة في النحو ذات نتيجة تناهت فأاغنت عن مقدمة أخرى
حبانا بها بحر من العلم زاخر ولا عجب للبحر أن يقذف الدرّا
وأوضحها بالشرح صدر زمانه ولم نر شرحاً غيره يشرح الصدر^(٢)
كانت مقدمة الجزولي، «كتاب العصر» إذ تداولها العلماء بالتدريس والشرح
في جميع العواصم الإسلامية في بجاية، والموصل ومصر والأندلس والمغرب.
فسرحها الشلوبين، وأبو زكريا يحيى بن معطي بن عبد النور الزواوي صاحب
الألفية المتوفى سنة ٦٢٨ أو ٦٢٩هـ، وأحمد بن الحسن الخياز الموصلي (ت
٦٣٧هـ)، وأبو العباس تاج الدين أحمد بن محمد الشريشبي صاحب كتب
الأسرار والعوارف (ت ٦٤٠هـ)، وأبو عثمان سعد بن أحمد الجذامي (ت

(١) شعبان عبد الوهاب محمد، تحقيق المقدمة الجزوالية، ص ٥٦ وما بعدها.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢ ص ٢٣.

٦٤٥هـ). كما شرحها ابن عصفور شرحاً أكمله تلميذه أبو عبدالله محمد بن علي الأننصاري المعروف بالشلوبين الصغير، وابن الموفق (ت ٦٦١هـ) وشرحها كذلك الأبدي الخشنى أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٨٠هـ)، شيخ ابن الزبير وجعالي الدين بن مالك وابن أم قاسم المرادي.

أما شروح المقدمة التي وصلت إلى الباحثين اليوم فهي أربعة، الشرح الصغير للشلوبين، وقد قام بتحقيقه أحد الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والشرح الكبير وفيه بسط للأراء ولمسائل الخلاف، مع إيراد الأدلة، والتعليلات والأمثلة والشاهد وقد قام بتحقيقه د. تركي العتيبي، أما الشرح الثالث للشلوبين فهو التوطئة التي جاءت بمثابة تسهيل وتقريب لأساليب أبي موسى الجزولي، أما الشرح الرابع فهو ما يعرف بالباحثة الكاملية لعلم الدين بن الموفق، وهو من أكمل ما وضع على المقدمة.

وكانت آراء الجزولي في مقدمته موضوع اهتمام من النحويين الذين لم يعنوا بشرحها، فقد أفاد منها ابن هشام في المغني، وابن العاجب في كافية والغافقي في شرح الجمل.

ونشير هنا باختصار إلى رأي الشلوبين وابن الموفق، حول المقدمة.

لقد أشرنا إلى الحادثة التي كانت بين الشلوبين والجزولي، حينما وفد الشلوبين إلى مراكش، وحضر درس أبي موسى في مسجد متواضع من مساجد المدينة، فبهره منه ما سمع، ورأى ما يلقاه من هيبة وإجلال من طلبه، فعرف أنه لن يظهر معه في مكان واحد، وبقيت معه مقدمة الجزولي تلاحمه أينما حل وارتحل، فألجمأه نظمها وأسلوبها أن يضع عليها الشروح الثلاثة التي ذكرنا من قبل، مع أنه انكر أنها من وضع أبي موسى حين يقول: سألني بعض من يكرم علي أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبي موسى الجزولي، لأنه الذي أتي بها، لا أنه الواضع لها، على ما أخبر به رحمة الله تعالى من ذلك لكن لم يعين لها واضعاً فنسبت إليه^(١).

(١) الشلوبي: الشرح الكبير على الجزولية، ص ١٩١.

ويمـا أن الشـلـوـيـن كانـ شـدـيدـ التـعـصـب لـسيـبـويـهـ، فـقـدـ تـرـصـدـ كـلـ ماـ خـالـفـ فـيـ أبوـ مـوسـىـ إـمامـ النـحـاةـ، مـصـرـحاـ بـأنـ الـحـقـ دـائـمـاـ مـعـ سـيـبـويـهــ. وـمـنـ أـمـثـلـةـ ذـلـكـ أـنـ الجـزـولـيـ يـقـولـ بـأـنـ الـابـتـادـ عـاـمـلـ فـيـ الـمـبـتـدـاـ وـالـخـبـرـ مـعـاـ^(١)ـ، وـأـنـ أـداـةـ الـجـزـمـ تـعـمـلـ فـيـ الـشـرـطـ وـالـجـوابـ^(٢)ـ. وـأـنـ الـفـعـلـ يـعـمـلـ فـيـ الـمـفـعـولـ لـهـ دـوـنـ تـقـدـيرـ الـحـرـفـ^(٣)ـ، وـأـنـ لـاـ يـجـوزـ جـرـهـ إـلاـ إـذـاـ كـانـ مـخـتـصـاـ^(٤)ـ. وـكـلـ هـذـهـ الـأـرـاءـ مـخـالـفـ لـجـمـهـورـ الـمـصـرـيـنـ وـاعـتـدـهـاـ الـجـزـولـيـ، فـيـ نـطـاقـ تـصـورـهـ لـتـأـثـيرـ الـعـاـمـلـ فـيـ الـجـمـلـةـ كـلـهاـ.

وـأـجازـ أبوـ مـوسـىـ إـعـمـالـ «ـلـاـ»ـ مـعـ هـمـزـةـ الـاسـتـفـهـامـ^(٥)ـ، وـتـابـعـهـ اـبـنـ مـالـكـ فـيـ قـوـلـهـ:

وـأـعـطـ «ـلـاـ»ـ مـعـ هـمـزـةـ اـسـتـفـهـامـ مـاـ تـسـتـحـقـ دـوـنـ الـاسـتـفـهـامـ
وـأـنـكـرـ الشـلـوـيـنـ هـذـاـ القـوـلـ^(٦)ـ، مـثـلـ مـاـ أـنـكـرـ إـلـغـاءـ «ـأـعـلـمـ»ـ وـأـخـواـتـهـ إـذـاـ بـنـيـتـ
لـمـفـعـولـ، وـقـالـ إـنـ الـجـزـولـيـ لـمـ يـفـهـمـ مـاـ قـالـهـ سـيـبـويـهـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ^(٧)ـ.

وـخـطـاءـ كـذـلـكـ فـيـ قـوـلـهـ إـنـ مـاـ بـعـدـ «ـحـتـىـ»ـ قـدـ يـدـخـلـ فـيـماـ قـبـلـهـاـ، فـيـقـولـ: وـنـصـ
سـيـبـويـهـ بـخـلـافـ ذـلـكـ، وـلـاـ أـعـرـفـ لـهـ فـيـ ذـلـكـ مـخـالـفـاـ مـنـ الـمـعـقـقـيـنـ، وـهـذـاـ الـذـيـ
ذـكـرـهـ الـمـؤـلـفـ غـيـرـ صـحـيـحـ لـأـنـ لـاـ فـرـقـ بـيـنـ «ـحـتـىـ»ـ وـ«ـإـلـىـ»ـ فـيـ كـوـنـ كـلـ وـاحـدـ
مـنـهـمـاـ لـلـغـاـيـةـ، فـيـنـبـغـيـ أـنـ يـكـوـنـ الـأـمـرـ فـيـهـ كـاـلـأـمـرـ فـيـ «ـإـلـىـ»ـ سـوـاءـ^(٨)ـ.

وـأـنـقـدـ أبوـ عـلـيـ الشـلـوـيـنـ صـنـيـعـ الـجـزـولـيـ وـأـسـلـوـيـهـ، فـقـالـ إـنـ خـلـطـ صـنـاعـةـ
الـنـحـوـ بـصـنـاعـةـ الـمـنـطـقـ، وـكـلـفـ الـمـبـتـدـيـنـ مـنـ الـطـلـبـةـ مـاـ لـاـ يـطـيقـونـهـ^(٩)ـ.

(١) المقدمة الجزولية، ص ٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٦) الشـلـوـيـنـ: الشرـحـ الـكـبـيرـ، ص ١٠٠٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٠٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

أما علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق المرسي، نزيل دمشق، فقد تناول المقدمة من جانب آخر، فلم يشكك في نسبتها إلى الجزوبي، ولم يعتبرها حاشية على جمل الزجاجي، بل إنه أظهر صلتها الوثيقة بأصول ابن السراج حتى قال إنها مقتضبة منه.

ولم يتابع الشلوبيين في جميع اعتراضاته على الجزوبي، فجاء شرحه مثل عنوانه «المباحث الكاملية»، من أهم شروح المقدمة. وقد قام الدكتور شعبان عبد الوهاب^(١) بتحقيقه ووعد بنشره.

وجاء في مقدمته عن الجزوبي: وكنت من حصلها من معذنها، وغريها عن موطنها، والبيت الغريب مجهول القدر، خامل الذكر، لا تعتبر عبارته وهو سحبان، ولا يحکم بحكمته وهو لقمان، فاندلت لشر فضيلتها، ون泯 قيمتها. ولا أزيد في شرحي لها على ضرب مثال أو زيادة، قد يحصل وتركه إضلal، أو مناقشة في عبارة وقع عليها إهمال^(٢). ووصفها بأنها صدفة احتوت على نكت أنفس من الجواهر، وتضمنت درر معان أثلت للغائص مأثر ومخاخر^(٣)،

وأوضح أن «المقدمة» مقتضبة من أصول ابن السراج، وهذا ما يعني استبعاد كونها حواشى على جمل الزجاجي.

ولقد كان ابن الموفق موفقاً في تقويم هذه المقدمة التي كانت في منهجها قمة اللقاء بين منهجي النحو والمنطق، وتعتبر بمثابة عمل توفيقي بين رأيي أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس في مناظرتهم المشهورة^(٤). فالعمل الذي استطاع أبو موسى القيام به يتلخص في استعمال الأشكال المنطقية أداة لصياغة المادة النحوية.

(١) تحقيق المقدمة الجزوية، ص ٤٨.

(٢) نقلًا عن أحمد الزواوي، أبو موسى الجزوبي، ص ٢٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

وبعد كثيير من المحاولات والجهود والتنقيح استطاع إنشاء نظام منطقي، أدرج في هيكله خلاصة القواعد النحوية، والجديد في هذا النظام هو الدقة في الحدود والتعريفات، ومحاولة التفسير المنطقي للظواهر اللغوية حتى يتم انسجامها في النسق العام للنظريات العامة للمدرسة البصرية.

وتتمثل الدقة في تعريفه للكلام بزيادة الإفادة «بالوضع»، فقال إنه «اللفظ المركب المفيد بالوضع». وهذا ما عبر عنه ابن مالك في التسهيل بقوله «في اللغة لفظ دال بالوضع وفي الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته»، كما اخترع الفرق بين الكلام و«الكليم»^(١) إذ عرف هذا الأخير بأنه: الاسم، والفعل، والحرف. وقد تبعه ابن مالك في قوله، في الخلاصة: حيث قال: «واسم و فعل ثم حرف الكلم».

ثم إن تعريفاته المتكررة للاسم تدل على جهده للوصول إلى حد منطقي جامع مانع. والمقارنة بينه وبين سابقه في هذا العمل تبين نتائج هذا الجهد. فحد الاسم عند سيبويه كان تمثيلاً بالرجل، والفرس والحاطط. وهي في ما يعني الإنسان والحيوان والجماد. ثم نرى نوعاً من التجريد عند المبرد، قائلاً: فاما الأسماء فواحدة، فكل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم». وإن المبرد تنبه إلى فكرة المعنى المجرد، إلا أنه لم يزد في التمثيل سوى الأعلام وأضاف السمات النحوية الخاصة بالاسم، ثم إن ابن السراج زاد على المبرد بقوله: الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. فالشخص نحو رجل وفرس وحجر، ويبلد وعمرو ويكر، وأما ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل والظن، والعلم، واليوم والليلة والساعة^(٢)، ثم سبق أن رأينا التعريف الوظيفي عند الزجاجي^(٣).

وحينما نصل إلى أبي موسى، نراه يعطي تعريفاً مجرداً يفرق أساساً بين

(١) الجزولية، ص ٣.

(٢) الأصول، ص ٣٦.

(٣) راجع ص ١٧١ من هذا الكتاب.

الاسم والفعل، فقال «إن [الاسم] كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود المعنى» ثم زاد هذا التعريف دقة، حين قال: كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تدل على أن زمان وجود ذلك المعنى ماضٍ أو ليس ماضياً. وفي عبارة ثالثة: ولا يفهم من لفظها أن زمانها ماضٍ أو ليس ماضياً. والملاحظ في هذه التعريفات، هو حرص أبي موسى على استغراف الدلالة على الاسم، واستبعاد خصائص الفعل الذي يقترن بالتوقيت الزمني.

وإذا كان ابن مالك لم يتبع أبا موسى في هذا التعريف، فإنه استلهم منه الإسناد إلى المعنى، في قوله في التسهيل: والاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.

ومن مظاهر الإبداع فيها ابتكار أسلوب الاختصار الفني، وبالرغم مما يتعرض له هذا الأسلوب من النقد، فقد يكون من قبيل المكابرة إنكار ما له من فضل في مساعدة الحفاظ على الاستحضار، وفي دفع الباحثين إلى التطلع والشرح. وفي المثال التالي، نموذج من هذا الأسلوب وذلك عن الصفة المشبهة إذ يقول:

«الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً ولا تعمل إلا في السببي، ولا يتقدم معمولها عليها، ولا يكون المنصوب بها مفعولاً به، وأنها إذا وقع فيها الألف واللام أو في معمولها كان الأصل الجر، وأنها لا يعطف على المجرور بها نصباً، وأنه يقبح أن يضمّر فيها الموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره. ومدار هذا الباب في ثمانية عشرة مسألة، كل مسألة حذف الضمير منها فهي قبيحة، وكل ما خرج عن هذين الضربين منها فهي حسنة إلا نحو: الحسن وجه، فهي باطلة، وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر تبعت الموصوف تشنيه وجمعها، وإن خلت منه لم تتبّع تشنيه وجمع سلامة في الأجدد الأفصح، وكان التكسير أجود من الإفراد إن أمكن^(۱).

(۱) الجزولة، ص ۱۵۱.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند قراءة هذا النص، قوة التباهي بين هذا الأسلوب مع مختصر خليل بن إسحاق في الفقه، من حيث شدة الضغط على الجمل لتتضمن أكثر ما تتحمله من المعاني، مع بذل جهد كبير في رفع أي ليس أو تداخل بين القواعد، وفي حصر صيغ الأحكام في عدد معين، عرض ما هو قبيح أو حسن وما هو باطل أو صحيح. ومضامين هذا النص تستدعي من النحويين شرحاً يعطي الأمثلة ويقدم الشواهد والأدلة. وأبو موسى لم يأت في النص إلا بمثال واحد وهو «الحسن وجه» وترك للنحاة وللشارحين مهمة بيانه، ويسقط ما طوي منه، وتفصيل ما هو أجمل. وهذا النموذج يفسر لنا اهتمام النحاة من بعده.

هذا ومن طرائف آراء الجزوئي، نورد قوله إن دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية، وليس التزامية كما هو رأي الجمهور^(١). وقوله: إن الظروف الدالة على المقادير ليست مبهمة كلها. فقال: إن ظرف المكان قد يكون مبهاً، ومعدوداً. فالمبهم ما له اسم بالإضافة إلى غيره والمختص ما له اسم من جهة نفسه والمعدود ما له مقدار معلوم من المسافة^(٢).

وفسر مجيء نون الوقاية بأنها زيدت لسلامة داخل الفعل على ما بني عليه. فالفعل في «أكرمني» مبني على السكون، وهذه النون احتفظت به، وفي «أكرمني»، بني على الفتح، ويقي الفتح سالماً من النون. وجاز حذفها في «أمني» و«عني». ولو كان وروده قليلاً مثل ما جاء في قول الشاعر:
أيها السائل عنهم وعَنِي لست من قيس ولا قيس متن
ويذكر محقق المقدمة، أن لأبي موسى آراء انفرد بها، منها ما هو صحيح، ومنها ما جانب الصواب.

ومن ذلك قوله إن المفعول له لا ينجر باللام إلا إذا كان مختصاً، نحو قمت

(١) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٧.

لإعظامك، ولا يجوز «قمت لاعظام لك» مع أنه قد ورد باللام قول أمره
القياس:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل^(١)
ومنها قوله إنبني تميم لا يلفظون بخبر «لا» التبرئة إلا أن يكون منجراً.
وقد احترض عليه جمهور التغاوة في هذا النقل^(٢).

ومنها رأيه في جواز زيادة «ما» بعد «سي» وإضافة سي لما بعدها^(٣)،
ومنها أيضاً قوله: إن دخول «آل» على المصدر يضعفه في العمل^(٤).

ونختم القول بالإشارة إلى البحث المستفيض، الذي قام به الأستاذ أحمد
الزواوي عن أبي موسى، وعرض في حياته العلمية، ومنهجه في البحث وتأثيره
في حقل النحو، مع نقد لمنهج فكان كتابه أول عمل علمي يعيد إلى ساحة
التداول اللراسى مقام هذا العالم الكبير، الذي ظل في طني النسيان طيلة عدة
قرون، بعدما استأثر بالصدارة طيلة قرن كامل.

(١) الجزلية، ص ٢٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

الباب الخامس

إعادة الاعتبار إلى التصريف

١ - حياة ابن عصفور:

ولد أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي المعروف بابن عصفور عام السيل الكبير أي سنة ٥٩٧هـ. نشأ بباشيلية ودرس على كبار شيوخ العربية فيها مثل أبي الحسن بن الدجاج، والشلوبيين الذي لازمه مدة عشر سنوات، وأخذ عنه جل علمه حتى صار في صفوف منافيه، وفي رعاية الأمير الهناتاني محمد بن بكر اكتسب مكانة عالية، وتردد في مدن الأندلس، مدرساً، ومؤلفاً، ثم جاز إلى المغرب، فأقام في مدينة آنفا وأزمور ومراكش، ثم انتقل في آخر أيامه إلى إفريقيا، في بلاط ابن زكريا حتى توفي إثر حادثة مشهورة سنة ٦٦٩هـ على أشهر الأفوال. فاشتهر من تلامذته الإمام أبو حيان الأندلسي، وابن سعيد المدلجي صاحب المغرب في حل المَغْرِب، والمُثْرِق في حل المَشْرِق، وأبو عبد الله محمد بن علي الأشعاري المالكي الشهير بالشلوبي الصغير^(١).

ترك ابن عصفور عدة مصنفات في النحو والتصريف واللغة والأدب وشرح إيضاح الفارسي وجمل الزجاجي، وله ثلاثة شروح لكتاب سيبويه وألف كتاب البديع في شرح الحزوالية.

(١) راجع السيوطى بغية الوعاة، ج ٢ من ٢١٠ ونفع الطيب ج ٢ من ٢٧٠

ومن أشهر مصنفاته كتاب المقرب في النحو الذي تلقاه العلماء بالترحيب والاغتناب، فشرحه بهاء الدين بن التراس، واختصره أبو حيان في كتاب التقريب. ومن تناوله بالتعليق والنقد ابن هشام، وابن الحاج^(١)، وابن الصايغ، والإبراهيم بن أحمد الانصاري الخزرجي كتاب سماء المنهج المُعَرَّب في الرد على المقرب^(٢)، ولحازم القرطاجي كتاب في الرد عليه سماء «شد الزيار على جحفلة الحمار»^(٣).

غير أن أهم مؤلفاته كتاب الممتع في التصريف، ولقد كان من ميزات ابن عصفور أن الاعتبار إلى علم التصريف، الذي يكاد أن يكون ثُمِّي بعد سيريه، والممازني، وابن جنبي، وذلك أنه أعاد ترتيبه وتنظيمه في كتاب الممتع، وبسط القول في الدفاع عنه، وفي إبراز أهميته، كما شرح أسباب إعراض كثير من العلماء عنه لصعوبة مسلكه.

لقد خصص ابن عصفور للتصريف كتاباً مستقلاً مثل ما فعل جل قدماء النحاة كالفراء وأبي عثمان الممازني وابن كيسان وابن جنبي، وابن الحاجب في الشافية. مع أن سيريه في الكتاب جمع بين النحو والتصريف، غير أنه آخر المسائل الصرفية البعثة في آخر الكتاب، وهذا ما أشار إليه ابن عصفور في ذكره لأسباب هذا التأخير في الترتيب. وكان من حسنات ابن مالك أن أعاد الأمور إلى أوضاعها المناسبة، فلم يهتم بالتمارين غير العملية، وأدرج الأبنية المشتقة في الأفعال في نطاق العوامل. وتناول أبواب التصريف، والجمع، والإملاء والتضييق، والإبدال والإدغام، في آخر أبواب الخلاصة. وأفرد مصنفاً مستقلاً لتصاريف الأفعال والمصادر.

وليس من شك أن التقديم الذي اعتمدته ابن عصفور في الممتع، كان

(١) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشيلي (٥٣٧ - ٦٦٨هـ) قرأ على الشلوين والدجاج، راجع ترجمته في بغية الوعاء، ج ١ ص ٣٥٩.

(٢) راجع بغية الوعاء، ج ١ ص ٤٠٦.

(٣) نفع الطيب، ج ٤ ص ١٤٨ عن حسن موسى الشاعر.

منهجياً، وببساطاً بحيث يسهل استيعابه على جمهور الدارسين. من أجل ذلك رأينا من الأنسب أن نستعرض ملخصاً عن آرائه في التصريف مما ورد في هذا الكتاب الذي قال فيه: «إن التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما».

فالذى يبين شرفه احتياج جميع المستغلين باللغة العربية من نحوى ولغوى؟ لأنه ميزان اللغة العربية، وأنه لا يوصل إلى معرفة الاشتراق إلا به، ويدرك أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله سبحانه بـ «خنان» لأنه من العنين والحننة من صفات البشر الخاصة بهم، تعالى الله عن ذلك، وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفه بسخى لأن أصله من الأرض الخاوية وهي الرخوة، وامتنعوا من وصفه بالذاري - وإن كان من العلم - لأن أصله من الذرية، وهي شيء يضعه الصائد لضرب من الحيلة والخدعة.

والذى يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلة العلماء، وذكر أن أبي عبيد قال: إن «مندوحة» مشتقة من «اندماح» وهو فاسد لأن انداخ انفعل ونونه زائلة، ومندوحة مفعولة، من الندح وهو جانب الجبل، وذكر عن أبي العباس ثعلب قوله إن «تنوراً وزنه تفول من النار، والصواب إنه فعول^(١)».

ثم قال: إنه كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ثواب الكلم في نفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتراكب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنه أخر للطفه ودقته. ثم قال: فإني، لما رأيت النحوين قد هابوا لغموضه علم التصريف فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلا القليل منهم، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرد غليلاً، ولا يحصل لطالبه مأولاً، لاختلال ترتيبه وتدخله تبويه، وضعفت في ذلك كتاباً، رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملكته عاصيئه وطائعه، وذلتله للفهم بحسن الترتيب وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب^(٢).

(١) المقرب، ج ١ ص ٢٩٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن أبرز ما امتاز به ابن عصفور هو محاولته لتقريب علم التصريف وتنظيمه. في كتابه هذا ادعى أنه «جامع لمسائل التصريف مع حسن الترتيب وكثرة التهذيب، ممتنع عن القدح، مشبه للروض في وشي الوانه، ونعم أفتانه، وإشراق أنواره، وللعقد في التمام وصوله وانتظام فصوله». ولم يكن ابن عصفور هو وحده الذي افتتن بعمله في التصريف. بل إن أبي حيان قال عنه: إنه أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً وألخصه تهذيباً، وأجمعه تقسيماً، وأقربه تفهيمًا^(١). ثم لخصه في كتاب المبدع، غير أن هذا الإطراء لم يمنع أبي حيان من نقد ابن عصفور والنيل منه حتى اتهمه بجهل كتاب الله^(٢).

ويقول ابن عصفور إن التصريف «ينقسم قسمين، أحدهما جعل الكلمة على عدة صيغ لمعان خاصة، كالتصغير، والنسب، والتثنية والجمع، وصيغ المثلثات». ولم يتناول هذا القسم في الممتع، مكتفياً بما كتب منه في المصنفات النحوية. ثانيةهما تغيير بنية الكلمة دون دلالة على معنى طارئ عن هذا التغيير، مثل الإعلال والإبدال والإدغام^(٣).

٢ - منهجه في عرض التصريف:

وفيما يلي أمثلة من عرضه لمسائل العصرية:

أولاً: أبنية الاسم المجرد:

١) الثلاثي: وصيغه تسع.

وهي فَعْل كصقر وضخم، وفُعْلْ كبرد وحلو، وفَعْل كجذع ونهر وفَعْل نحو جمل وبطل، وفَعْل نحو كتف وحدر، وفَعْل نحو رجل وخُلط، وفَعْل مثل صرد

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢) فخر الدين قباوة، مقدمة الممتع، ص ١٢ نقلًا عن المبدع لأبي حيان.

(٣) الممتع، ج ١ ص ٣١.

وليد، وفُعل نحو عنق وجُبْ، وفَعَل نحو ضَلْع وعِدَى وزِيم ومنه قول النابغة:
باتت ثلاث ليال ثم واحدة بذى المجاز تراعي منزلاً زِيمَا
أى متفرق الأهل وفَعَل ولم يجر فيه إلا إِبْل فيما حكى سيبويه، وحكى غيره
أتان إِيدَّ^(١).

ب) الرباعي: وصيغه ست.

فَعَلْ، نحو جَعْفَر وسَلَّمَ، وفَعِيلْ كَزِيرْج وَزِهْلِق وهو السريع الخفيف وفُعلْ
كَبِرْثَن وَجَرْشَع وفَعَلْ: كَدِيزَهَم وَهِبَلْع وفَعَلْ كَفِطَخْلِي وَهِزَيرْ، وفَعِيلْ ولم يجيء
منها إلا ظَهِيرَة. وكل ما جاء على وزن فَعَلْ، يمكن أن يكون الفتح فيه
تخفيفاً^(٢)، والأصل فيه الضم، ولذا فإن كل ما جاء على وزن «فُعل» قد يُرَد
إلى أصل «فَعَل»^(٣).

ج) الخامسني:

أبنيته أربعة: وهي فَعَلْ كَسَفَرْجَل وشَمَرَدَل، وفَعَلْ كَخُرَغِيلَة وَقَدْعِيلَة،
وَفَعَلْلَلْ كَجَخَمَرِش وَقَهَبَلِس وهو الأبيض الذي تعلوه كدرة، وفَعَلْ، نحو
قَرْطَغْب وَجَرْدَخْل، وزاد بعضهم حِسْنَر وال الصحيح أنه لم يأت إلا في الشعر^(٤).

د) الثلاثي المزید:

وقد يكون الزائد حرفًا واحدًا وهو في الهمز مثل أَفَكَل وأَبِيس، وإنما،
وأَصْبَع، وأَبْلُم، وأما أمهوج فقد يكون من أمهنج، وقد يأتي على إفعل نحو
إَصْبَع وَإِبَرَم، وعلى أَفْعَل، وهو قليل كأَصْبَع، أما أَفْعَل فلا يكون إلا جمعاً
نحو أَغْلَب وَأَغْبَد، وأما أَذْرُوح وأَسْنَمة فعلمان.

(١) المعنون، ج ١ ص ٦٠ - ٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٧٠.

(٣) راجع ابن عبيش: شرح الملوكي في التصريف ص ٢٦ - ٢٧، فقيه تفصيل لاختلاف الآراء
حول ارجاع فَعَلْ، إلى «فُعل» كما يرى ابن عصفور.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧٢.

ثم استعرض زبادة التاء في فاء الكلمة مثل **تَثْلِي**، و**تَخْلِي** و**تَنْفَلِي**، وهي أوزان قليلة جداً. وكذلك **تُرْثِبِ**، و**تَنْصُبِ**.

ثم تحدث عن زبادة العيم في نحو **مَحَلِّبِ** و**مَنْخَرِ**، و**مَنْخُلِ**، ومسجد **وَمَطْعَنِ**، وبين لزوم الهااء لمفعول مثل **مَزْرُعَةِ**، وأوضح قلة مفعول في الاسم مثل **مَصْحَفِ**، وكثرة في الصفة مثل **مُدَخَّلِ**.

وقال إن «يَقْعُل» لم يأت اسمًا إلا نحو **الْيَوْمَعِ**، وأما قولهم **جَمَلٌ يَعْمَلُ** وناتة **يَعْمَلَةُ** فهو من قبيل الوصف بالاسم، ولو كان صفة أصلاً لمنع صرفه.

وذكر أنه لا يحفظ **تَفْعِيلَ** فيما عدا نرجساً، وهو يظن أنه أعمجي ويعد ذلك تناول بنفس الطريقة الأوزان التي ورد فيها حرف واحد زائد بعد فاء الكلمة مثل **فَاعِلِ**، و**فَيَعِلِ** كصيرف **وَفَيَعِلِ** كسيد. وفوعل نحو **غَوَسَاجِ** وفتعل نحو **جَنْدَبِ** وفتعل **كَعْبَسِ** وفتعل **كَفْنَبِرِ**. وأتي بأمثلة **فَعَلِ** كسلم. وف فعل، مثل **قَنْبِ**، وف فعل **كِحْمَصِ**. وأورد أوزان المزيد فيه بعد عينه كفعال ونحوه، وبعد لامه مثل **فَعْلِي** وما شاكلها^(١).

ثم بسط القول في أوزان الاسم التي زيد فيها أكثر من حرف سواه كانت مجموعه أو مفروقة^(٢)،

وعلى نفس المنوال، عالج ابن عصفور أبنية الفعل المجرد والمزيد، مبيناً المعاني التي تدل عليها صيغ الفعل المزيد فيه^(٣).

والملاحظ أن ابن عصفور لم يتناول في هذا التقسيم، مسائل التمرن التي لم تكن مما يستسيغه العامة لعدم جدواها العملي في التعامل مع اللغة إذ ليس من البديهي إدراك الفائدة من التمرن على بناء أمثال **«فَعْلَلَلِي»** من ضرب. مع أن

(١) الممعن، ج ١ من ٧٢ - ٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٤ - ١٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٦ - ٢٠٠.

سيبوه نفسه، أدرج هذا النمط في علم التصريف في قوله: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال المعتلة وغير المعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»^(١).

وإذا كانت جل كتب النحو قد خففت من مثل هذه التمارين، فإنها مع ذلك لم تستطع تصفية النحو من البحوث في مسائل ليست لها أهمية واضحة في إحكام القضايا اللغوية، والتي لا تهم سوى ذوي الاختصاص، ومن هذا القبيل الخلاف في زوائد بعض الأبنية، فمن النحويين من يقول بأن الأول في المضurf هو الزائد وهو قول الخليل ويونس الضبي، ومنهم من يجعله الثاني، وهو أبو علي الفارسي ومنهم من يقول إن «زيتون» على وزن فَعْلُون، ومنهم من يقول في وزنها فِيَعُول.

ثانياً: الزيادة:

يقول ابن عصافور إن حروف الزيادة عشرة يجمعها قوله «أمان وتسهيل» واستبعد الكاف، ولو كانت تزداد في تلك وذلك، لأن المقصود عنده من حروف الزيادة تلك التي جعلتها العرب كجزء من الكلمة، كالدال من زيد وأما كاف الخطاب فزيادتها بينة لا تحتاج إلى إقامة دليل عليها^(٢).

أدلة الزيادة:

الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصل فهي الاشتقاق والتصريف والكثرة واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمعنى، والنظير والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير.

(١) سيبو: الكتاب، ج ٢ ص ٣١٥.

(٢) المعنون، ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢.

وقد اختار في حد الاشتقاء الأصغر، إنه «عقد تصارييف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد، أو معنيين متقاربين كردهك «ضارياً» إلى معنى الضرب، ثم ذكر الوجوه التي يعرف بها الأصل من الفرع في هذا النوع من الاشتقاء^(١)»،

والتصريف يعني تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى نحو بنايك من «ضرب» مثل جعفر فتقول «ضرب»، وهو شبه الاشتقاء، إلا أن الاشتقاء خاص بما قالته العرب والتصريف عام لما فعلته العرب، وما أحدثه النحويون بالقياس، وكل اشتقاء تصريف، وليس كل تصريف اشتقاء^(٢).

وأما الكثرة فهو أن يكون الحرف في موضع ما، قد كثر وجوده زائداً نحو الهمزة، في مثل أصفر وأحمر^(٣).

وأما اللزوم فهو أن يكون الحرف في موضع ما قد لزم الزيادة، في كل ما عرف له اشتقاء أو تصريف، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يُعرف له اشتقاء ولا تصريف جعل زائداً، مثل النون في عَجَّنْس^(٤). ولزوم حرف الزيادة البناء فنحو زيادة النون في «جِنْطَأَوْ»^(٥). والزيادة للمعنى فمثل لها بحروف المضارعة وباء التصغير^(٦).

الحروف الزوائد:

وقال: إن الهمزة إذا وقعت في غير أول الكلمة فهي أصلية إلا أن يقوم دليل على زياتها قد تأتي زائدة في الفاظ يسيرة مثل شمال وشامل، وحرانض وهو الجمل الضخم، وقد تم بمعنى قديم. ثم بين مواضع زياتها في أول الكلم،

(١) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٤) المتن، ج ١ ص ٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٦) المصدر والصفحة نفسها.

وقال: إنها أنت أصيلة في الفاظ قليلة وهي أولى، وأئمة، وأرطى، وأيطر. وأورد أدلة أصالتها في هذه الأسماء^(١).

واستعمل ابن عصفور نفس الأسلوب في مواضيع زيادة التاء، وقال إن الألف لا تكون أصلاً أبداً بل تكون زائدة مثل: صارب، أو منقلبة عن ياء مثل ربي أو عن واو مثل عزا. كما بين مواضيع الأصالة والزيادة في الواو والياء^(٢).

وقال: إن اللام تزداد في «تلك» و«ذلك»، وأما الهاء فتزداد لبيان الحركة في نحو «فِهَا» و«ازْمِة» ورجح زيادتها في أمها فقال لأن الأمومة حكاماً أئمة العرب. وأما تأمهت، فانفرد بها صاحب العين وقال: وكثيراً ما يأتي في كتاب مما لا ينبغي أن يؤخذ به لكثره اضطرابه وخلله. وأن السين تزداد في نحو «استفعل» وذكر قول سيبويه إن السين في استطاع بدل من ذهاب حركة العين منها وأيد رأيه فيها^(٣).

وانقل إلى الميم وقال: إن جاءت غير أول قضي لها بالإصالة، إلا أنها تزداد في مواضع محدودة. مثل دلائم من الدليس وهو الريق وخالف المازني فيها. وقمارص لكونها بمعنى قارص، وكذلك في زُقْمٍ، وفُسْحٌ، لأنهما من الزرقة والفسحة، ومثلهما الحُلقوم والبُلّعوم لاشتقاقهما من العلق والبلع، ثم قال إنها إذا وقعت أولاً فهي مثل الهمزة، فتكون غالباً زائدة إلا في الفاظ محفوظة وهي: مِغَرَّى، وَمَاجِعٌ، وَمَهْدَدٌ، وَمَعَدٌ، وَمَنْجَنِيقٌ، وَمَنْجَنُونٌ، وأقام الدلائل على أصالتها بالاشتقاق^(٤).

والنون زائدة في المضارعة، وفي وزن «انفعل» ونون الثنية وجمع السلامة، والتي تأتي علامه لرفع الأفعال، ونون التأنيث، والروقانية وفي آخر جمع

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٣ - ٢٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٩ - ٢٤٩.

التكسير، وكذلك الواقعة آخر الكلمة بعد ألف زائدة قبلها حرفان أصليان. وعدد المواضيع التي زيدت فيها بعد فاء الفعل أمثل جنبد وعنصر، وفابر^(١).

ثالثاً: الإبدال:

وفي القسم الثاني من أقسام التصريف استعرض ابن عصفور حروف الإبدال. وجمعها في «أَجْدُدُ طُرِيَّثَ مِنْهَا»^(٢).

الهمزة:

وذكر أن الهمزة تبدل من الألف مثل قراءة عمرو بن عبيد، (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) [الرحمن / ٣٩] ومنه قول العجاج:

فَخَنِيفُ هَامَةُ هَذَا الْعَالَمِ

كما تبدل من الواو مثل أفت، وأدور وأنوب، وأنشد:

لَكُلِّ حَالٍ لَبَسْتُ اثْرَبَا

وأبدلت الهمزة أيضاً من الياء إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع مثل كتبة وكتائب، ورد على الأخفش قوله إنه لا يجوز قلب الواو همزة إلا إذا اكتفى الجمع واوان نحو «أول وأوائل» واستدل بما رواه المازني عن الأصمسي في جمع عيل على عيائل. كما تبدل من الهاء كما في ماء، وأل وأذا، وأنشد:

فقال فريق آذا إذ نحوتهم نعم، وفريق لا يمن الله لا ندرى أراد آذا، فقلب الهاء همزة ثم فصل بين الهمزتين بـألف. وقد أبدلت من العين في حرف واحد. وهو أباب في عاب^(٣)،

(١) الممتع، ج ١ ص ٢٥٧ وما بعدها.

(٢) المصادر نفسه، ص ٣١٩. وما بعدها.

(٣) المصادر نفسه، ص ٣٢٠. وما بعدها.

الجيم:

وقال: إن الجيم قد تبدل من الياء المشددة والمحققة.

مثل قول العجاج:

خالي عويّف وأبو علیج المُطعماً اللحم بالغثیج
و بالغداة فلق البریج

وقول الآخر:

لا هم إن كنت قبلت حججتني فلا يزال شاحج بائيك يبغ^(١)
أثمر نهات ينزي وفرجتني

الدال:

أما الدال فتبدل من التاء والذال مثل ازدان وأذكر.

وأنشد قول ابن مقبل:

ياليت لي سلوة تُشفى النفوس بها من بعض ما يعتري قلبي من الذُّكْر^(٢)

الطاء:

والطاء تبدل بالباء باطراد في نحو اصطبر، ويغير اطراد في نحو قول
الشاعر:

وفي كل حي قد خبئط بِنِغْمة فَحُق لِشَأْسِي من نداك ذُنُوب^(٣)

الواو:

وتبدل الواو من الهمزة والألف والياء نحو ذواب وصحراوي^(٤).

(١) المعجم، ج ١ ص ٣٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

الباء:

قال إنها تبدل من ثمانية عشر حرفًا عد منها: سادي «في سادس وأنشد في ذلك:

إذا ما غَيَّدَ أَرِيعَةَ فِسَالٍ فزوْجُك خامسٌ وحموك سادي
كما ذكر منها الباء في الضرورة، منشداً قول الشاعر:

لها أشاريرٌ من لحمٍ شَمْرَةٌ من الشعالي ووخرٌ من أرانيها
وعلى نفس المنهج أورد مواضيع إبدال التاء والميم والنون والهاء واللام
نقتصر منها على إبدال التاء من السين كالنات بدلاً من الناس، وإبدال الميم
والنون في مثل البنا م بدلاً من البان، كقول الشاعر:

بَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطَقِ التَّمَتَّامِ وَكَفَكَ الْمَخْضُبِ الْبَسَامِ
والنون من اللام في لعن أي لعل، والهاء من الهمزة وأنشد:
ألا يا سَنَا بَرْقِي عَلَى قُلْلِ الْجِحْمِ لَهُنْسَكَ مِنْ بَرْقِي عَلَى كَرِيمٍ
وقرأ بعضهم **فطه** (١) مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَقَ (٢) (طه). وفسرها بظاهر الأرض.

وأبدلت اللام من النون في أصيلان وأصله أصيلان وكما أبدلت الألف من الهمزة والواو والنون الخفيفة في مواضع معروفة^(١).

رابعاً: الحذف:

لقد تناول ابن عصفور في باب واحد ثلاث ظواهر متراقبة هي الحذف والقلب والإبدال، وعلى سبيل المثال نعرض موجزاً عن الحذف.
جعل ابن عصفور الحذف قسمين، قسماً مطرداً وهو الواقع في حروف العلة

(١) الممنع، ج ١ ص ٣٩٨.

وقدماً غير مطرد وهو الواقع في غيرها^(١) مثل حذف الواو في مضارع وَعَدَ وَوَرَأَنَّ. وذلك لوقعها بين ياء وكسرة، وحمل «أعد» وتَعْدُ حملًا على الياء كما حذف في «يَضَعُ» لأن أصله يَؤْضِيغُ. وفتح الصاد من أجل العين الحلقية، وحذفت في عدة، لاستئصال الكسرة في الواو. ويقول ابن عصفور إن الفراء زعم أن موجب الحذف هو التعدي ورد عليه هذا القول مستدلاً بقولهم وَيَلَ المطر يَلُ، ووقدت النار تقد.

ومن الحذف المطرد حذف الياء والواو في نحو بُعْ وَقَمْ، وذلك لأن حركة العين نقلت إلى فاء الكلمة، فزالت ألف الوصل، وحذفت العين لالتقاء الساكنين.

وإذا الحذف على غير قياس، فباتي من الهمزة مثل نَاسْ، من أَنَّاسْ، ونحو كُلْ وَمُرْ. وحذف الهمزة من «أَبْ» مثل قول أبي الأسود الدؤلي:
يَا بَا الْمَغِيرَةِ رُبِّ أَمِيرِ مُغْضِلِ فَرَجَّهُ بِالْمَخْرِيْرِ مِنْيَ وَالَّذِي
وحذف من مضارع رأى تخفيفاً، وربما أجروها على الأصل ضرورة كقول سراقة الهذلي:

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأْيَاهُ كَلَانَا عَالَمُ بِالثَّرَهَاتِ
وحذف الألف في الوقف في قول ليده:
وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزِ حَاضِرٌ رَهْطِ مَرْجُومٍ وَرَهْطِ ابْنِ الْمُعَلِّ
يعني ابن المعلّى.

وحذفت الواو من فَمْ وَعَدَ، وَأَبْ وَأَخْ، وَالْيَاءُ مِنْ يَدْ وَدَمْ. وربما أعيدت كقول الشاعر:

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرِ ذِبْخَنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

(١) المصادر نفسه، ج ٢، ص ٤٢٥ وما بعدها.

وُحَذَّفَتْ مِنْ شَفَةٍ، وَفَمٍ، وَشَاءَ، حُذِفَتْ مِنْ «عَلَد»، وَالْبَاءُ فِي تَحْكِيفِ رُبَّ.

قول الشاعر:

أَزْهِرُ إِنْ يَثِبِ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ رَبُّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَتُّ بِهَيْضَلٍ
وَحَذَفَتِ الْحَاءُ مِنْ حَرْ، وَالْخَاءُ فِي تَخْفِيفِ بَخْ، وَالْطَاءُ فِي تَخْفِيفِ قَطْ،
وَالْفَاءُ مِنْ سَوْفَ^(١).

خامساً: الإدغام:

(١) المعمتم ج ٢ ص ٤٢٣ - ٦٢٨.

(٢) المصادر نفسه، ص ٣٣١

^(٣) انظر تفاصيل المسألة، ص ٦٣٣.

(٤) المعمتم، ص. ٦٣٤ وما يهدى لها.

وفي معرض الكلام في المتقاربين عارض رأي المبرد في كون حروف الهجاء ثمانية وعشرين، ويرهن على أن الهمزة حرف مستقل، ولو لا ذلك لصارت «أكل» و«أخذ» على حرفين فقط. ثم قال: إن الحروف قد تبلغ خمسة وثلاثين بفروع حسنة تلحقها وهي النون الخفيفة، والهمزة المخففة، وألف التخفيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، في نحو أجدق والشدق، والصاد التي كالزاي في نحو مصدر. وقد تبلغ ثلاثة وأربعين بفروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن، وهي الكاف التي كالجيم، ونقل عن ابن دريد أنها لغة أهل اليمن، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين نحو «اشتمعوا»، والطاء التي كالباء، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين والباء التي كالفاء، والظاء التي كالثاء.

ثم استعرض مخارج الحروف وصفاتها. ليبين نوع التقارب بين الحروف في المخارج أو الصفات، فبدأ بأحكام حروف الحلق، قائلاً إن ألف والهمزة لا يدمغان في شيء ولا يدخلن فيهما. وإن الهاء يجوز إدغامها في الحاء إن تقدمت عليها وتركه أحسن، وإذا تقدم الحاء امتنع الإدغام. وإذا اجتمعت الهاء مع العين تعين البيان إلا إذا قلبت حاء نحو ذهب مَحْمَّ أي ذهب معهم وهي كثيرة في كلام بنى تميم. ويجوز إدغام العين في الحاء في نحو «أقطع حبلاً» ويمتنع إن تقدمت الحاء، كما يجوز بين الغين والخاء. ثم استكمل هذا الباب بأحكام الإدغام في حروف الفم^(١).

وخصص فصلاً لما أدغمه الفراء على غير قياس مثل إدغام أبي عمرو في نحو **﴿وَالرُّغْبَ بِعَمَّ﴾** (آل عمران - الآية ١٥١) و**﴿وَمَرِيمَةَ بِهَنَّ﴾** (النساء - الآية ١٥٦) وذكر حمل هذا النوع على الإخفاء. و**﴿وَالْحَرَثُ ذَلِكُ﴾** (آل عمران - الآية ١٤) و**﴿وَذِي الْمَعَاجِ شَرُّ﴾** (المعارج) و**﴿وَلَا نَقْصُوا الْأَيَّنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾** (النحل - الآية ٩١) و**﴿وَأَسْتَغْفِرَ لَهُم﴾** (التوبية - الآية ٨٠) **﴿الشَّنَسَ**

(١) المعنى، ج ٢ من ٦٢٨ وما بعدها.

برکا (نوح) کم ذکر إدغام الكسائي وحده الغاء من «**خَيْفَ يَهُمْ**» (بـ
- الآية ۹) في الباء وقراءة ابن كثير «**فَتَرَقَ يِكُمْ**» (الأنعام - الآية ۱۵۳).

٣ - منهجه ومذهبہ التحوی:

لقد اهتم الدكتور فخر الدين قباوة بمنهج ابن عصفور، وذلك في كتابه: «ابن عصفور والصریف» وأکد تزعمته البصرية واعتماده على سیبویه في جل آرائه وإن كان قد خالفه في مسائل معدودة، منها قول إمام التحاۃ أن الأصل في «اطمأن» طامن، ثم تقدمت العيم على الهمزة، وصحيح أن ابن عصفور عارض رأى الجرمي الذي يقول بأصالة: اطمأن^(۱). ورجح عليه رأى الزجاج القائل بأن الهمزة في مصائب منقلبة عن الواو، بينما يرى سیبویه أنهم شبھوا الباء في «صیبة» بالياء الزائدة في صحیفة^(۲). وقد ذهب سیبویه إلى أن «اتاه» يتبعه، وطاح ويطيع أصلهما على وزن فَیل، وابن عصفور يقول أنهما على فَعَل^(۳).

غير أن الخلاف في هذه الجزئيات لا يغير من الوجهة العامة التي اتخذها ابن عصفور، وهي الاعتماد الأساسي على البصرة، دون أن يكون متعمصاً ضد الكوفيين والبغداديين، بل إنه كما يقول د. فخر الدين قباوة انتهج مذهب المحققين، لأنه يعتمد في ترجيح المذاهب على المنطق الجدلی الذي يختبر الأقوال والأدلة، ليصل بأسلوب نقلی عقلي إلى دفع الأدلة الواهية، وإثبات الأدلة القاطعة أو المرجحة، وقد كان عماده في هذا المنطق ثلاثة أسس، وهي السمع، والقياس، والإجماع. وفي السمع يعتمد ثقة النقل، وفصاحة الأصل. ورد الروایات الضعیفة واللغات الرديئة المرذولة. وفي القياس معتمد على الكثرة والأطراد ويجعل النادر شاذًا لا يقاس عليه، كما يستخدم الاستباط والتأویل،

(۱) المصدر نفسه، ص ۶۱۶.

(۲) المصدر نفسه، ص ۵۰۸.

(۳) المصدر نفسه، ص ۴۴۴.

والأحكام العامة في التشابه والإعلال ليصل إلى الحجة الراجحة والدليل،
ويدفع ما خرج عليه بغير دليل قويم.

يمثل ابن عصفور في تاريخ النحو حلقة وصل بين مدرسة ابن مالك المتميزة
ومدرسة الأندلسيين، فقد أخذ من هؤلاء الجمع بين الأدب، والنحو، ولعله
كان قدوة لابن مالك في اختيار مذهب نحوي مستقل. ثم رأينا أن ابن مالك
انتقى من تصريف ابن عصفور ما لا يسع النحويين جهله، وهو ما ضمته في
الخلاصة.

غير أن تأثر ابن مالك بابن عصفور لم يمنعه من انتقاده، وتخطته في عدة
مواضيع. ولم ينفرد ابن مالك بهذا الانتقاد بل شاركه في الاستدراك عليه أبو
حيان.

وقد أورد فخر الدين قباوة أمثلة من هفوات ابن عصفور في حالاته
الخاطئة، وتناقض بعض آرائه وتصوره في بعض المسائل الصرفية وأخطائه
العلمية، من ذلك أنه ربما نسب بيتاً لغير قائله كقوله في الإبدال: «فاما قول
نصيب:

فلو كنت ورداً لونه لغبيشني ولكن ربي سانني بسواديا
فإنه لم يبدل الشين سيناً، بل كان له لثغ في الشين. والبيت ليس لنصيب
وإنما هو لسحيم عبد بنى الحسحاس. كما روى بيت نصيب المشهور كما يلي:
فقال فريق، إذا إذ نحوتهم نعم، وفريق لأيمن الله ما نdry
فلفق بين روایتين مختلفتين إحداهما:

فقال فريق: إذا إذ نحوتهم وقال فريق: لأيمن الله ما نdry
والأخرى:

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق لأيمن الله ما نdry^(١)

(١) قباوة ابن عصفور والتصريح، ص ١٩١ وما بعدها.

٤ - بعض الاستدراکات علیه:

عند قول ابن عصفور إن الميم في أول الكلمة إذا كان بعدها حرفان أصليان، وما عداهما محتمل للأصالة والزيادة، فهي زائدة فيما عدا «معزى»، وأما «مجّع»، ومهدد، ومحن، ومنجنيق ومنجنون^(١). وعلق أبو حیان في الحاشية بقوله:

وأما مجنٌ - وهو الترس - فعن سببويه فيه قوله، أحدهما أنه فعل كجذب فاليم أصلية، والثاني أنه يفعل فهي زائدة. وسأل بعضهم التوزي فقال: أخطأ صاحبكم - يعني سببويه - في قوله إن ميم مجن أصلية، وهل هو إلا من الجنة، فقال ليس بخطأ لأن العرب تقول مجن الشيء إذا صلب فمجن منه^(٢).

وفي معرض إيدال الياء من الجيم، يعلق أبو حیان على قول ابن عصفور بقوله: «قال أبو عمرو وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضاً إلى الجيم، قال الفراء وذلك فيبني دبیر من بنی أسد خاصة، ويقولون هذا غلامج، وهذه دارج. وقال أبو حاتم قلت لأم الهيثم - واسمها غيثة - هل تبدل العرب الجيم في شيء من الكلام، فقالت نعم ثم أنشدتني:

إذا لم يكن فيك ظلٌ ولا جنى فابعدك الله من شَيَرات^(٣)

ولابن مالك تعليقات على الممتع نسب فيها ابن عصفور إلى الخطأ وذلك في قوله إن الرؤم لا يتضور في المفتح. وقال ابن مالك إن هذا غير صحيح وإن الروم يمكن في المفتح وإنما يمتنع منه الإشمام^(٤). ومنها ما قاله ابن عصفور في مسائل التمرین، بأن بناء مثل «طومار» من الوعد لا يجوز في غير «أوعاد» لثلا يجتمع واوان في الكلمة^(٥). فعلق ابن مالك بقوله: باطل، بجوز «أوعاد»

(١) فتاوا ابن عصفور والتصريف، ص ٢٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

لأن الثانية مزيدة كالقول. وإنما يلزم ذلك إذا كانت الثانية أصلية الأولى، أو متحركة كأوراق. وعند قول المؤلف إن «فعلن» من حيت «حيوان» نقل ابن مالك كلام سيبويه و قوله فيها حيّان بالإدغام، وذكر أن ابن عصفور بمعزل عن ذلك. وكثيراً ما كان يصرح بجهله وعدم إتقانه^(١).

ومن نسب إلـه الأوهام والـسـقطـات ابن الحاج الذي قال إنه لم يفهم كتاب سيبويه، وكان ابن الحاج يقول: إذا مت فعل أبو الحسن بكتاب سيبويه ما أراد^(٢). ومن انتقدـه أيضاً ابن هشـام، وابن الصـائـع، ويقول أبو عـبـيدـالـله محمدـ بنـ الـأـزـرقـ الـوـاديـ عـاشـىـ فـيـ التـعـرـيفـ بـهـ، وـفـيـ الإـشـادـةـ بـاـبـنـ الصـائـعـ:

نصائحك ابن الصائـعـ النـدـبـ قدـ أـتـتـ بـحـظـ منـ التـحـقـيقـ وـالـعـلـمـ مـوـفـورـ

فـطـرـتـ عـقـابـ كـاسـرـاًـ أـوـ مـاـ تـرـىـ مـطـارـكـ قدـ أـعـيـاـ جـنـاحـ ابنـ عـصـفـورـ

وـإـذـاـ كـانـ ابنـ عـصـفـورـ كـمـاـ رـأـيـناـ مـثـارـ جـدـلـ وـأـنـقـادـ مـنـ النـعـاةـ، فـإـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ

أـنـ يـنـكـرـ أـنـ لـهـ مـكـانـةـ مـتـمـيـزةـ بـيـنـ عـلـمـاءـ الـلـغـةـ، فـقـدـ عـرـفـ مـدـرـساًـ بـارـعاًـ، وـمـؤـلـفاًـ

مـجـدـداًـ وـمـفـكـراًـ مـنـهـجـياًـ. فـكـتابـهـ المـقـرـبـ مـنـ أـجـودـ الـمـخـتـصـراتـ، وـمـصـنـفـهـ الـمـمـتـعـ

أـعـادـ كـاتـبـةـ التـصـرـيفـ فـاستـحقـ بـذـلـكـ لـقـ خـاتـمةـ النـحـاةـ، إـذـ يـقـولـ اـبـنـ الـمـنـيـرـ.

أسند النحو إلينا الذؤلي عن أمير المؤمنين البطل
بدأ النحو على وكذا قل بحق ختم النحو على^(٣)

(١) المصادر تقدير، ص ٢٨٢

(٢) حسن موسى الشاعر أبي الحاج النحوي، ص ٣٢ نقلًا عن اختصار القدح المعلق ص ٩٦.

(٣) بغية الوعاة، ج ٢ ص ٢١٥

الباب السادس

في طريق المدرسة المالكية

١ - يحيى بن معطي الزواوي والفيته:

لقد كثرت أوجه الشبه بين ابن معطي وابن مالك، وكلاهما أخذ أولاً نحو المغرب، الذي انصب فيه رواد المعارف الشرقية، ومناهج منظريه، وكلاهما انتقى نموذجاً مختاراً يتركز على القواعد البصرية، دون أن يستبعد آراء الكوفيين وشهادهم السمعاوية. وكلاهما قام برحمة علمية وتعلمية إلى المشرق، وتدارس مع علمائه فأفادهم وأفاد منهم. وقد كان رائداً في اختيارهما وأسلوبهما التربوي الذي قدماه تسهيلاً للحفظ والاستحضار. أقر ابن مالك أن ابن معطي حاز التفضيل بالسبق، واستوجب بذلك منه جزيل الثناء، غير أنه اعتبر مع ذلك أن خلاصته: فاتحة ألفية ابن معطي.

لقد حجبت الخلاصة ألفية ابن معطي، مثل ما وقع لأكثر النصوص النحوية المماثلة حتى كأنها صارت نسياً، إلى أن امتدت إليها أيدي الباحثين المعاصرين في خضم جهود البحوث الجامعية، فقيضن الله الدكتور علي موسى الشوملي، ققام بشرها وتحقيقها مع شرح عبد العزيز بن جمعة الموصلي.

وفي هذا الشرح، كتب المحقق مقدمة ضممتها ترجمة الناظم والشارح.

فذكر من شيوخه أباً موسى الجزوولي، وابن عساكر المحدث صاحب تاريخ

دمشق المتوفى سنة ٦٠٠، وعليها بن عبد الصمد المعروف بابن الرماح، وابن
بريء^(١).

وأورد من مؤلفاته، ما عدا ألفيته، شرح مقدمة الجزولي، ونظمًا في شرح
أبيات سيبويه، وحواشيه على أصول ابن السراج، وشرح جمل الزجاجي،
والعقود والقوانين في النحو، وقصيدة في القراءات السبع، ومصنفات أخرى في
اللغة والعروض منها نظم كتاب صاحب الجوهرى، وله قصيدة في العروض
يقول في أولها:

بدأت بـعـمـدـ اللهـ نـظـمـاـ مـسـلـسـلاـ
عـلـىـ أـحـمـدـ الـهـادـيـ إـلـىـ اللهـ دـاعـيـاـ
وـيـعـدـ فـلـانـيـ ذـاـكـرـ لـمـنـ اـرـتـضـىـ
بـنـظـمـيـ العـرـوـضـ الـمـجـتـلـيـ وـالـقـوـافـيـاـ
أـتـيـتـ بـأـبـيـاتـ الـبـدـيـعـ شـوـاهـدـاـ
أـضـمـ إـلـيـهـاـ مـنـ نـظـيمـيـ الـأـسـامـيـاـ^(٢)

كان ابن معطي فضل التقدم في نظم ألفيته، وإيحائه إلى ابن مالك
بالخلاصة، ولن يستأثر ابن معطي أول أرجوزة فيه فقد أورد أبو حيان في
تذكرة نظمًا في النحو لأحمد بن منصور البشكنري، وقال: إنه الفنان وتسعمائة
بيت وأحد عشر بيتاً، استطرد منه قرابة مائتي بيت تتناول مسائل الخلاف.

ومنه:

فـفـيـهـ ذـكـرـ مـخـمـرـ مـرـفـوعـ
أـكـانـ فـعـلـاـ أـمـ مـنـ الـاسـمـاءـ
وـعـنـدـ سـيـبـوـيـهـ بـعـضـ النـقـضـ
لـكـنـهـ فـيـ الـفـعـلـ أـوـ فـيـ الـفـاعـلـ
وـهـكـذـاـ يـرـوـيـ عـنـ الـفـرـاءـ
وـقـدـ أـورـدـ السـيـوطـيـ بـيـتـيـنـ مـنـ هـذـهـ الـأـرـجـوزـةـ فـيـ بـغـيـةـ الـوـعـاءـ،ـ نـاقـلاـ إـيـاهـمـاـ مـنـ

(١) علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي ج ١ ص ٢٢ - ٣٠.

(٢) علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي ج ١ ص ٣٣.

الارشاد ولعله إذ ذاك لم يطلع على التذكرة التي نقل فيها أبو حيان أكثر من مائة وثمانين بيتاً منها اليبيان المذكوران وهما:

فليس للجواود بلفي ناصب
فإنه أجاز نصب راكب
في الأصل عند جملة الرواية
في سالم من شأنه الظهور
كما تقول في الصحيح الحمله
بالضم في ذي الواو أو ذي الياء
وحجهم بقوله سراة
كما تقول نازل ونُزُل
 وإنما تعرف بالرياضه
بالاعتراض اطر الكلام
غزى وعفى ليس بالمجهول

وإذا كانت ألفية ابن مالك نالت الشهرة المعهودة، فإن ذلك لا يضع من قيمة عمل ابن معطي الذي أفاد منه صاحب الخلاصة، شكلاً ومضموناً، فلقد جرى على منواله في عدة أبيات، وفي طريقة النظم، كما اقتبس من معانيه وألفاظه الشيء الكثير. فمن أمثلة ذلك يقول ابن معطي:

(١) القول في توابع الاسم الأول
نعت وتوكييد وعطف وبدل

وما جوادك الغلامُ راكب
الا ابن كيسان من المذاهب
كما أورد عدة أبيات منها في الأشياء والنظائر، من غير أن يعزوها وهي:
والوزن في الغرزة والرمادة
فُغلة ليس لها نظير
وآخرون فيه قالوا فُغلة
فشخص في ذلك حرف الفاء
وخالف الفراء ما أنبات
وعنده وزن غرزة فُغل
فالهاء من ساقطها معتاضه
كالأصل في إقامة إقواام
وبعضها جاء على التأسيل
وإذا كانت ألفية ابن مالك نالت الشهرة المعهودة، فإن ذلك لا يضع من قيمة
يتباع في الإعراب الأسماء الأول
ويقول ابن مالك:

نعت وتوكييد وعطف وبدل

يتباع في الإعراب الأسماء الأول

(١) شرح ألفية ابن معطي، ج ١ ص ٧٤٣

ويقول ابن معطي في العطف:

العطف عطفان بيان وتسق
في حكم مشتق فضاهي البدلا
وبالمعنى كراهة الإبهام
أكثـر ما يـكون بالأعلام
شاهـدـه بـائـعـ نـصـرـ نـصـراـ
والـتـارـكـ البـكـريـ بـشـرـ حـرـاـ
ويـظـهـرـ ماـ بـيـنـ هـذـهـ الأـيـاتـ مـنـ شـبـهـ بـقـوـلـ اـبـنـ مـالـكـ فـيـ نـفـسـ الـبـابـ وـقـدـ تـكـرـرـ
هـذـاـ النـوـعـ مـنـ الـاقـتـبـاسـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـمـوـاضـيـعـ.

وعن منهجه تحدث المحقق، فأورد نماذج مما تابع فيه البصريين، وبعض
السائلـ الـتـيـ أـخـذـ فـيـهاـ بـرـأـيـ الـكـوـفـيـنـ،ـ وـمـاـ نـحـاـ فـيـهـ نـحـوـ الـبـغـدـادـيـنـ،ـ وـمـاـ تـفـرـدـ
بـهـ.

فـمـاـ اـتـيـعـ فـيـ أـهـلـ الـبـصـرـ اـسـتـعـمـالـ مـصـطـلـحـاتـهـمـ،ـ وـتـرـجـيـحـ آـرـائـهـمـ فـيـ بـعـضـ
مـسـائلـ الـخـلـافـ،ـ كـفـوـلـهـ إـنـ «ـإـمـاـ»ـ حـرـفـ عـطـفـ:

وـأـوـ،ـ وـإـمـاـ،ـ فـيـهـمـاـ مـشـهـورـ الشـكـ وـالـإـبـاهـامـ وـالـتـخـيـيرـ^(١)

ويـقـولـ اـبـنـ هـشـامـ إـنـ هـذـاـ رـأـيـ أـكـثـرـ التـحـاةـ،ـ وـقـدـ نـصـ عـلـيـهـ الـمـبـرـدـ،ـ وـخـالـ اـبـنـ
مـالـكـ فـيـ ذـلـكـ مـسـتـدـلاـ بـمـلـازـمـتـهـ لـحـرـفـ عـطـفـ.

وـتـابـعـ سـيـبوـيـهـ فـيـ إـعـرـابـ الـأـسـمـاءـ الـسـتـةـ فـقـالـ:

وـسـتـةـ بـالـسـوـاـوـ رـفـعاـًـ إـنـ تـضـفـ
وـالـيـاءـ فـيـ الـجـرـ وـفـيـ النـصـبـ الـفـ^(٢)
وـفـيـ حـكـمـ «ـمـاـ أـحـسـنـ زـيـداـ»ـ قـالـ:

تـقـولـ مـاـ أـحـسـنـ خـالـدـاـ فـمـاـ

(١) المصدر نفسه، ص ٧٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٨١.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٥٠.

(٤) شرح ألفية ابن معطي، ص ٩٥٧.

وفي اشتقاق الاسم إذ يقول:

واشتقتُ من وسم الكوفيون

دليله الأسماء والسميَّة^(١)

واشتقتُ الاسم من سما البصريون

والمنذهب السمقدم البجلي

وفي أصله المصدر يقول:

من فعله نحو نظرت نظراً

وذا الذي به تليق النصرة

وليس في المصدر ما في الفعل^(٢)

واشتقت كوفيون أيضاً مصدراً

واشتقت منه الفعل أهل البصرة

إذ كل فرع فيه ما في الأصل

وفي العطف على المضمر، إذ قال:

عليه جيء بما به جررتا

وشذ منه بك والأيام^(٣)

ومن المسائل التي قيل إنه تفرد بها منع تقديم خبر «ما دام» على اسمها

والمضمر المجرور إن عطفنا

نحو مضى به وبالغلام

فقال:

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام وجاز في الآخر^(٤)

وقد رد عليه بعض النحاة بدليل قول الشاعر:

وأحسبها ما دام للزيت عاصر

وما طاف فوق الأرض حاف وناعل

ومنها شروطه في المفعول له، التي قال فيها:

ئم الذي سمي مفعولاً له

بنصب نحو جئت زيداً قتله

أعم منه، لا يلفظ العامل^(٥)

مقارنا للفعل فعل الفاعل

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٢٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٧٩٦. ويشير إلى قول الشاعر: فاذهب ومايك والأيام من عجيب.

(٤) المصدر نفسه، ج ١ ص ٨٦٠.

(٥) المصدر نفسه، ج ١ ص ٥٨٢.

ومنها قوله بشذوذ تصغير زهير، إذ قال:

وَشَذْ قُولُهُمْ زَهِيرٌ صُغْرًا مِنْ خَمَّا كَذَا عَقِيمٌ حَقْرًا^(١)

فـزهير تصغير ترخيـم من أـزهـر وـهـوـ قـيـاسـ عـنـدـ الجـمـهـورـ شـاذـ عـنـدـ اـبـنـ مـعـطـيـ.

ومنها قوله إن الأسماء تبني لعلتين: شـبـهـ الـحـرـفـ، وـوـقـوـعـهاـ مـوـقـعـ الـفـعـلـ.

فـقالـ:

أـعـنيـ فـيـ الـأـسـمـ وـهـوـ أـنـ يـضـارـعـاـ الـحـرـفـ أـوـ كـانـ اـسـمـ فـعـلـ وـاقـعاـ

كـمـنـ وـإـيـهـ وـنـزـالـ وـهـلـمـ وـلـفـظـ غـيـرـ الـمـتـمـكـنـ يـعـمـ^(٢)

٢ - الأستاذ أبو علي الشلوبين:

وبعد ابن معطي يطالعنا الأستاذ^(٣) أبو علي عمر بن محمد الأزدي الاشبيلي المعروف بالشلوبين، وقد كاد المؤرخون يجمعون على الإشادة به والثنوية بمكانته العلمية، فيقول ابن عبد الملك في كتاب الذيل والتكميلة، إنه كان ذا معرفة بالقراءات، آخذا بطرف صالح في رواية الحديث، حاملاً للأداب واللغات، متقدماً في العربية، كثيراً أسانيدها باشبيلية، مبرزاً في تحصيلها، مستبhrأ في معرفتها، حسن الإلقاء والتعبير عن أغراضها، وله فيها مصنفات نافعة، وتنبيهات نيلة، وشرح واستداركات وتكميلات^(٤).

ويقول ابن الزبير إنه كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب^(٥) ويقول ابن سعيد في اختصار القذح المعلى، إن

(١) المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٢٦.

(٢) شرح ألفية ابن معطي، ج ١ ص ٢٣٤.

(٣) ابن ملكون ابراهيم بن محمد بن منذر، روى عن القاسم بن يقي، وأخذ عنه الشلوبين وابن خروف، وتوفي سنة ٥٨١ هـ ترجمته في الإناء، ١٩٠.

(٤) الذيل والتكميلة، ج ٥.

(٥) راجع بنية الوعاء، ج ٢ ص ٢٢٤.

ذكره ملا الشام وال伊拉克^(١). وقال فيه أبو حيان «كان في وقته علماً في العربية إلهي يرحل الناس من بلاد المغرب، لا يجاري ولا يباري قياماً عليها واستبعاراً فيها، وهو شيخ شيوخنا»^(٢).

وبالرغم من هذا الإجماع فإن القفعطي قد تحامل عليه فانتهق من شرحه للجزولة قائلاً إنه ليس فيه كبير أمر. ونسبة إلى الارتزاق بصناعة العربية ونفي عنه التمكّن فيها^(٣). غير أن ابن مكتوم صاحب هذه الصورة، وأوضح ما فيها من تحامل فقال: لم يعرف القفعطي شيئاً من أحوال الأستاذ أبي علي، وجهل مكانته في علم العربية، فلذلك ذكر عنه ما كتبناه. وحکى لنا شيخنا الحافظ أبو حيان أنه كان يلثغ بالسين المهملة فيجعلها ثاء مثلثة، فيقول في «الحسين» مثلاً «الحسين». ثم قال: وكان الأليق بالقفعطي إذ لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم أن ينبه على اسمه ويذكره من تراثات القول. وقد تخرج بالأستاذ أبي علي رحمة الله ومَهَرَ بين يديه نحو أربعين رجلاً، كأبي الحسين بن عصفور، وأبي الحسين بن أبي الربيع، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل، وأبي عبد الله بن العلجم، وأبي الحسين بن الصانع، وأبي الحسن الأبزري، وأبي علي ابن أبي الأحوص، وأبي جعفر اللبلي، وابن يللبخت، وأبي القاسم الصفار، وأبي العباس بن الحاج وغيرهم. وكلهم أئمة علماء مصنفون في علم العربية وغيره، قد طبقوا بعلمه الآفاق، وملأوا بفوائده وفرازده الأوراق، وأما من أخذ عنه وتمثل بين يديه للتعلم فهم علماء لا يحصون، رحمة الله ورضي عنه.

وحين وقفت على ما ذكره القفعطي قلت من غير روية:

إِنَّ الشَّلْوَيْنَ أَبَا عَلِيٍّ أَسْتَادَ كُلِّ عَالَمٍ نَحْوِي
عَلَمَةٌ فِي فَنِّهِ إِمامٌ وَقُدْرَهُ فِي السُّنْحَرِ لَا يَرَأُمُ

(١) اختصار القدر المعلى، ص ١٤٢.

(٢) راجع مقدمة الشرح الكبير على الجزولة ص ٤٢ نقاً عن ابن حيان في التعديل والتكميل.

(٣) إنباه الرؤاة، ج ٢ ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

واعترفت بنبأه الأكابر
ومجرت لقصده الأطلال
في النحو ذكرًا لا ولا في الأدب
وغيره من كتب الإعراب
وغرر تزهى على القلائد
وأتحف الطلاب باللئالي
على علوم العرب العرياء
علامة في فنه نحرير
ونمقوا بيده الأوراقا
جليلة بدعة مهئه
وحرصهم في أخذ مالديه
بين يدي مزيد مهذب
عليه من علماء إمام
وابتهجت بذكره النقوس^(١)

وقد أحصى د. تركي بن سهو العتيبي للشوابين ثلاثة وخمسين شيخاً وستة
وثلاثين تلميذاً، جمع أبو حيان منهم ثلاثين ونذكر من أهم شيوخه^(٢) السهيلي
وابن بشكوال، وله صلاة علمية مشهورة بأبي موسى الجزولي وشرح مقدمته
شرحًا كشف به أسرارها وبين غواضتها. وله شرح على كتاب سيبويه، الذي
كان قواماً عليه، وعلى جمل الزجاجي، وله فيها كتاب سماه: الاعتراض

قد شهدت بفضله الدفاتر
وضربت بمجده الأمثال
ولم يدع في عصره لمغرب
نكم وكم له على «الكتاب»
من طرق كثيرة الفوائد
وكنم وكائن حل من إشكال
وكم له من شرح أو إملاء
وكم له من صاحب شهرٍ
قد طبقوا بذكره الآفاقا
ونقلوا عنه علوماً جمة
انتجها عكوفهم عليه
وبحثهم عن سر ما في الكتب
فرحمة الله مع السلام
ما ملئت بعلمه الطروس

(١) إنباء الرواة، ج ٢ ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٢) محمد بن خلف بن صاف الأشبيلي ت ٥٨٦هـ، ترجمته في بغية الوعاء، ج ١ ص ١٠٠.

والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل في كلامه إلى الاحتلال. والانفصال يعني به دفع الاعتراض على الزجاجي، وقد اعتمد ابن أبي الريبع هذا المصطلح في دفاعه عن أقوال أبي القاسم الزجاجي وفي رده على ابن الطراوة. وله حواشى الإفصاح في الرد على ابن الطراوة، مع شروحه للجزولة المعروفة.

أما تلاميذه، فقد قال عنه ابن الزبير «قل متاذب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه، أو نحوه لا يستند ولو بواسطة إله»^(١)،

ومن أشهر تلاميذ الشلوبيين: ابن الصايغ، وابن عصفور، والابذري (ت ٦٨٠هـ)^(٢)، والعصفار وابن أبي الريبع، وابن المرحل والمطرف الإشيلي الوزير الذي كان يحفظ كتاب سيبويه^(٣) وابن أبي الريبع. ومن كتاب هذا الأخير المعروف بالبسيط في شرح الجمل، انتزعنا أقوال الشلوبيين، ورده على ابن الطراوة.

ونذكر قبل عرضها أن الدكتور شوفي ضيف تناول في كتاب المدارس النحوية جملة من آرائه النحوية، كقوله بتأصل النكرة، ووفاقه للمرани في حكم خبو. وللأعلم في «إيا» وذكر تفرده بالقول إن «إذا» ظرف زمان في قول الشاعر:

فبينما العسر إذ دارت مباسر

وقوله إن «عيوناً» في قوله تعالى: «وَقَبَّرُنَا الْأَرْضُ عِيُونَاهُ» (القمر - الآية ١٢) حال، وإن لو لا تفيد الامتناع^(٤).

لقد كان الشلوبيين على شاكلة السهيلي، من أبرز مفكري النحوين المغاربة وهو يستحق دراسة خاصة، تبرز معالم منهجه، وتبيّن عناصر التجديد، في

(١) صلة الصلة ٧/٧١.

(٢) قاسم بن علي البطليومي الشهير بالعصفار (ت بعد ٦٣٠هـ)، ترجمته في بغية الوعاء، ج ٢ ص ٢٥٦، وفيه أنه شرح كتاب سيبويه كتاباً حنّا يقال إنه أحسن شروحه ويرد فيه الشلوبيين بأعقبه رد.

(٣) بغية الوعاء، ج ١ ص ٧٤.

(٤) المدارس النحوية، ص ٣٠٣ استناداً إلى المعنى والهم.

نظرياته. وما دامت هذه الدراسة لم تتم فيما نعلم فلن يتسعى لنا أن نزيد على وضع إشارات تنبه على طرق تناوله للمعارات النحوية، التي يبدو من خلالها احترامه للسماع حينما يقل النظر. وتصوره للأصول وحرصه على مراعاتها، ومنهجه في القياس والتحليل، ثم أسلوبه في الجدل والحجاج، وأخيراً تطلعه البعيد إلى مزيد من اكتشاف خصائص اللغة.

أ) السمع والأصول:

والملامح البارزة في منهج الشلوبين، توحى بأنه يعتبر السمع أساساً لاعتبار القاعدة النحوية.

وبيما أن نشاطه الفكري جاء بعدما استكمل النحويون مباحث السمع، ومواطن الاستشهاد، فإنه ركز على التمسك بأولية السمع، الذي نراه يشير إليه «بالنظر» فهو في ضمن هذا التوجه لا يقبل أي صيغة، أو أي تركيب ما لم يكن له نظير مسموع عند العرب، ومن مظاهر احترامه لهذا المنحى ما روى عنه ابن أبي الربيع حين قال: ظاهر كلام أبي القاسم أن المصدر يثنى ويجمع إذا اختلفت أنواعه، قال الأستاذ الشلوبين يذهب أنه لا يثنى ولا يجمع إلا بالسمع.. لأن اسم الخبر يقع على النوع الواحد، وعلى أكثر من ذلك، يقول ابن أبي الربيع، وهذا ظاهر وهو من الأحوط ألا يُقول العربي شيئاً لم يقله، ويدعى أنه من كلام العرب^(١).

إن من أوضح الآراء التي يتسم بها فكر الشلوبين التزامه بالأصول الثابتة والغاء العوارض المتغيرة، ومن أمثلة ذلك كلامه في أصول الكلم، وصرف الأسماء وفي حد الإعراب وعلاماته في الأسماء الخمسة، وفي إلحاق تاء التأنيث بالفعل.

ويقول إن الاسم أصل للفعل والحرف، ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل

(١) البسيط، ص ٤٧٣.

على أنه أصل وإنهما فرعان، وذلك لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ويوجد كلام كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف. والفعل لا يخبر عنه، والحرف لا عنه ولا به والاسم به وعنه فدلل على أنه أصل^(١).

وقال إن النحويين إنما يعقدون أبداً قوانينهم على الأصول لا على العارض. ولذلك حثوا الإعراب بأنه تغير أو آخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلية عليها. ومن الأسماء المعرفية ما لا تغير فيه ولا اختلاف كالظروف والمصادر اللاحقة للنصب، فإن الأصل فيها أن تتغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير نظراً إلى الأصل، والغاء للعارض، ومن ذلك فساد قول من قال إن الضمة من جاءني أخوك هي ضمة الرفع، وإنها منقوله عن حرف الإعراب، وكذا الكسرة في مررت بأخيك. وذلك فيه كون الإعراب فيما قبل الخبر في الرفع والخفين، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخر ساكن، والوقف عارض والعارض لا يعتد به، وهذا في الوصل، والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل^(٢).

ومنها قوله: إنما لحق الفعل علامة التأنيث، إذا كان فاعله مؤنثاً، ولم تلحقه علامة الثنوية والجمع إذا كان فاعله مثنى أو مجموعاً، لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتذروا به وعدم لزوم الثنوية والجمع فلم يعتذروا به لاعتدادهم باللازم، وعدم اعتدادهم بالعارض.

ومن هذا الباب قوله: إذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها، أو غير أصلية فكونه أصلياً أو منقلباً عنه أولى، وبني على ذلك أن حروف اللين في الأسماء الستة لامات الكلمة لا زائدة للإشباع^(٣).

(١) الأشيه والنظائر، ج ١ ص ١٣١.

(٢) الأشيه والنظائر، ج ٢ ص ٢٦٩.

(٣) المصدر السابق، ج ١ ص ١١٤.

وقال إن الأصل في الظروف التصرف^(١)، وأصل الأسماء أن لا تقتصر على باب دون باب، فمتى وجد اسم لا يستعمل إلا في باب واحد علمت أنه خرج عن أصله، ولا يوجد هذا إلا في الظروف، والمصادر، وإنما في باب النداء لأنها أبواب وضعت على التغيير. لكن مأخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع.

وقال إن الأصل في العمل كله أن لا يتقدم العامل، والظرف وال مجرور وغيرهما في هذا سواء، والدليل على ذلك أن لا تقول اليوم إن زيداً شاخص، وتقدم الظرف المتعلق بخبر «إن» ولا تقول «بك إن زيداً مأخوذ»، ولا يلزم من اتساع العرب في الظرف وال مجرور في موضع ما أن تتسع في كل موضع. فإن اتساع شيء جرى على غير قياس، فسيلوك أن تقتصره على الموضع الذي صح فيه، ولا تتعدها ويبقى ما عداه على الأصل والقياس. وهو أن المعهول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل ظرفاً كان أو غير ظرف^(٢).

وقول من قال إن أصل عمل الحروف الجر خطأ، وإنما القول الصحيح أن أصل الحرف أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً لأن الرفع والنصب من محل الأفعال، من حيث كان كل مرفوع فاعلاً أو مشبهأ به، وكل منصوب مفعولاً أو مشبهأ به، فإذا أعملنا الحرف فإنه يعملاهما لشبيه الفعل، ولا يعمل عملاً ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيقاً لفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم^(٣).

وكان السهيلي يقول إن الواو ليست بدلاً من الباء في القسم، لمخالفتها إياها في الحركة وكان الأستاذ ينفصل عنه، ويقول كان الأصل في الباء الفتح لأن كل ما هو على حرف واحد فقياسه البناء على الفتح، وكسرت الباء لعلازمتها الحرافية والخفة^(٤).

(١) البسيط، ص ٤٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧٩.

(٣) الأشيه والنظائر، ج ٢ ص ٢٥٠.

(٤) الأشيه والنظائر، ص ٩٢٦.

ب) التعليل:

قد أعطى الشلوبين للتعليق أهمية خاصة، واعتمد عللاً اعتبر أنها من مقاييس التصرف في نسق الكلام، منها الخفة في القول وتنقيله للتعادل، وكراهة توالي الأمثال، وطلب الاقتصاد في الألفاظ بالاختصار.

فعن التعادل يقول: لما كان الاسم أخف من الفعل تصرف بحركات الإعراب فيه، وزيادة التنوين، فزيد ليثقل وليعادل الفعل. ولما كان الجزم حذفاً، والحذف تخفيف، والتخفيف لا يليق بالخفيف جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء^(١).

وفي باب الاختصار يقول: إنه يحذف بسببه لام الطلب غالباً بدلأً من لتقم: قيل قم وقالوا: قمتُ، ولم يقولوا قام أنا^(٢)،

ومن تعليباته قوله تأييداً لرأي البصريين في تفسير: ﴿وَلَئِنْ عَلَى النَّاسِ جِبْجِعُ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَيْلًا﴾ (آل عمران - الآية ٩٧). «من» بدل بعض من كل والضمير محذوف أي منهم. «الله» خبر «حج» والبيت مفعول، والمصدر مضاف إليه والفاعل محذوف. ورأي الكوفيين أن من استطاع إليه سيلًا: فاعل حج.

مثل قول الشاعر:

أمن رسم دار مربع فمحبف بعينيك من ماء الشذون وكيف
وكان الشلوبين يدفع هذا القول بأمرتين: أحدهما راجع إلى المعنى: فيكون:
ولله على الناس أن يحج البيت المستطاع ولم يتقرر هذا في الشريعة لأنه لا
يطلب أن يحج غيره. وثانيهما ما هو راجع إلى اللفظ: وهو إن إضافة المصدر
إلى المفعول بحضور الفاعل لم يجيء في فصيح الكلام وأكثر ما جاء ذلك

(١) الأشيه والنظائر، ج ١ ص ٢٥٣.

(٢) المرجع نفسه، ج ١ ص ٧٦.

في الشعر. والمعروف أن الكسانی يقول في إعراب الآية إن من شرط الجواب محدوف^(۱).

ومنها حجاجه للمبرد في قوله: إذا قلت جاء القوم كلهم أجمعون، إنما جاء على جهة التوكيد، على حسب ما جاء كلهم. لا معنى «لأجمعين» غير ذلك. وذهب المبرد إلى أن لأجمعين معنٍ زائداً وهو إفادـة الاتجـماع أي أنـهم جاءـوا في وقت واحد في المجيء فإذا قـلت جاءـ القوم كلـهم أفادـ الإـحـاطـة، وأـجـمـعـينـ لـفـيـ المـجاـزـ.

ويقول الشـلـوـبـيـنـ لوـ كـانـ صـحـيـحاـ لـنـصـبـ عـلـىـ الـحـالـ فـقـيلـ مـشـلاـ جـاـزوـاـ مجـتمـعـينـ^(۲).

ج) الخصائص:

وبما أن الشـلـوـبـيـنـ يـتـمـيـ إـلـىـ مـدـرـسـةـ السـهـيـلـيـ وـالـأـعـلـمـ، فـإـنـ تـفـكـيرـهـ فيـ العـبـانـيـ الـلـغـوـيـةـ أـدـىـ بـهـ إـلـىـ إـيـرـازـ بـعـضـ الـخـصـائـصـ الـتـيـ لمـ تـكـنـ مـتـداـولـةـ، فـيـ جـلـ الـكـتـابـاتـ الـنـحـوـيـةـ، نـذـكـرـ مـنـهـ رـأـيـهـ فـيـ إـفـادـةـ الـإـضـافـةـ وـفـيـ بـعـضـ الـفـروـقـ الـدـفـيـقةـ وـفـيـ بـعـضـ مـعـانـيـ الـحـرـوفـ وـفـيـ الـاسـتـغـنـاءـ وـالـحـمـلـ عـلـىـ الـلـفـظـ وـالـاتـسـاعـ.

أ. إـفـادـةـ الـإـضـافـةـ:

ويقول ابن أبي الـرـيـبعـ: قـالـ الأـسـتـاذـ أـبـوـ عـلـيـ إـنـ لإـعادـةـ الضـمـيرـ عـلـىـ الشـيـءـ مـزاـياـ، أـولـهاـ: أـنـكـ إـذـ أـعـدـتـهـ عـلـىـ الشـيـءـ أـفـادـ الـكـلـامـ أـنـ الـإـضـافـةـ تـكـوـنـ عـلـىـ دـجـهـيـنـ: الـمـلـكـ وـالـاسـتـحقـاقـ.

الـثـانـيـةـ: أـنـكـ إـذـ أـعـدـتـهـ عـلـىـ الـمـلـكـ أـعـطـيـ الـكـلـامـ بـظـاهـرـهـ أـنـ الـإـضـافـةـ لـاـ تـكـوـنـ إـلـاـ عـلـىـ وـجـهـ وـاحـدـ، وـهـوـ خـطاـ.

(۱) البيط، ص ۴۰۳.

(۲) البيط، ص ۳۸۳.

الثالث: أن الإعادة على الأقرب أولى.

الرابعة: أن إعادة الضمير على منطوق أولى من إعادةه على ماضٍ^(١).

٢. الفروق:

ومن الفروق قوله إن الفرق بين بدل البعض من الكل وبدل الاشتغال، كما قال ابن الباذش، من وجهين: الأول بدل الاشتغال يكون بالمعاني وما يتنزل منها من نحو الحس والعقل، والثاني أن بدل البعض من الكل إنما يكون جزءاً من المبدل منه^(٢).

٣ - حروف المعاني:

ويقول إن حروف المعاني، إنما هي مختصر الأفعال، فهي نائبة مناسب الأفعال تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف فإن الأفعال تقضي أزمنة وأمكنة، ومفعولين وفاعلين، ومعال لافعالهم وغير ذلك من معمولات الأفعال فاختصر ذلك كله بأن جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئاً من ذلك، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال لأن ذلك نقىض ما وضعوا عليه للاختصار^(٣).

ويقول: «إذما» بالخصوص إنها مركبة من إذ التي هي ظرف لماض وما، وأحدث التركيب أن نقلها إلى الحرفية إلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل، وذهبت دلالتها على المعنى.

٤. الاستغناء:

يقول الشلوبين: إن العرب استغنوا عن ثنية أجمع بكليهما. كما استغنوا عن

(١) المرجع نفسه، ص ١٨٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٩٣.

(٣) البسيط، ج ٢ ص ٤٣١.

جمع امرئ بقوم^(١)، وعن الجزم بكيف بالجزم عما هو في معناه. على عادة أن يستغروا عن الشيء بما هو في معناه، وكان ذلك هنا ليكون التنبية على أن الجزم بالأسماء ليس أصلًا كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والباء، في اللاتي، فقالوا اللاتي. واستغروا عن اللموبيات، لعدم التمكن في الأسماء المبهمة.

٥. الاتساع:

يقول الشلوبين: اتسعت العرب في «إذن» اتساعاً لم تسعه في غيرها من النواصب، فأجازت دخولها على الأسماء نحو «إذن» عبدالله يقول ذلك، وعلى الأفعال، وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل، وأجازوا أن تتأخر عن الفعل، نحو أكرمك إذن. وأجازوا فصلها عن الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك فيسائر نواصب الفعل. فقويت عندهم شبهاها بظننت وأخواتها فقط. فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء إلا أن ذلك يجوز في «ظننت» إذا توسطت، و«إذن» إذا توسطت وجب فيها الإلغاء لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوته^(٢).

٦. رده على الأخفش:

ورداً على الأخفش في العطف على معمولي عاملين مختلفين، يقول ابن أبي الربيع: كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن احتجاج الأخفش بقوله: ﴿وَلَنَا أَوْ لِيَأْكُمْ لَعَلَى هُدَى أَرَى فِي مَثَلِي مُثِيب﴾ (سبأ) بانفصالات ثلاثة:

أحدها: أن الحرفين في الآية لمعنى واحد. لأن «إن» إنما جنئ بها لتأكيد الجملة، وكذلك اللام، فلما صار الحرفان لمعنى واحد، فكأنهما حرف واحد، فكان التشيريك في حرف واحد، لأن المراد بتشيريك حروف العطف التشيريك في المعنى والمعنى هنا واحد، وهنا الانفصال جيد في الموضع.

(١) المرجع نفسه، ج ١ ص ١٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

الثاني: أن العرب تقول «ليس زيد بقائم ولا قاعده» فتعطف على الموضع وتشكر قاعدها مع قائم في «ليس» فإذا جاز هذا أن يعطف على خبر «إن» من غير نظر إلى اللام كما لم ينظر إلى الباب في ليس زيد بقائم ولا قاعدها. واللام نظيره الباء لأن الباء لتأكيد النفي، واللام لتأكيد الإيجاب، وهذا أيضاً انفصال حسن، وتنظير صحيح.

الثالث: أنه يبعد أن يشرك في شيئاً بعاملين، ويمتنع التشريك في عاملين: لأنك إذا قلت ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو، شركت بالواو في عاملين فقد جعلت الواو وكأنها خفضت ورفعت، من حيث وصلت الخافض والرافع، ولا يوجد في أصول العربية ما يرفع ويخفض، فإذا لم يكن ذلك في أصول العربية فكيف يكون فيما نزل منزلة العامل، فتفطن لهذا كله فإنه مرجعى من هذه الصنعة^(١).

ولنا عودة إلى هذا التحوي البارع لنرى نموذجاً من ذكائه وفطنته، وذلك في معرض الحديث عن حكم حركة آخر الفعل المضعف مع الضمير، أو قبل الساكن.

٣ - ابن أبي الربيع السبتي:

أبو الحسين عبد الله بن أبي الربيع مثال نموذجي للوحدة العلمية بين العدويتين، لقد قضى النصف الأول من حياته في إشبيلية مسقط رأسه، وبعد سقوطها عام ٦٤٦هـ، انتقل إلى سبتة فقضى فيها بقية عمره، وبها توفي سنة ٦٨٨هـ.

(١) شيوخه وتلاميذه:

قرأ ابن أبي الربيع على علماء بلدته الأجلاء، أمثال الفقيه التحوي أبي

(١) البسيط، ص ٣٥٤

الفتوح العبدري (ت ٦٣٦هـ)، والقارئ ابن أبي هارون التميمي (ت ٦٤٧هـ) والمحدث أبي عبد الله بن خلفون. ومن شيوخ ابن الريبع أيضاً أبو العباس أحمد بن محمد العزفي^(١)، والد أمير سبطة، الذي احتضنه بعدهما اضطر إلى أن يغادر إشبيلية إلى غير رجعة. وتتلذذ ابن أبي الريبع في النحو لأبي الحسن الدجاج^(٢)، غير أن عمدته في هذا الفن، هو أستاذه أبو علي الشلوبين، فكان كثير الاعتداد بآرائه، والإشادة بعلمه وفضله وقرأ عليه كتاب سيبويه، ورواه عنه وعن الدجاج بسند متصل بالمؤلف عن طريق المازني والأخفش. وقرأ عليه أيضاً كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ورواه عنه وعن القاسم بن بيقي^(٣) بسند عن طريق القاضي أبي بكر بن العربي المعافري، ودرس كذلك على أستاذه كتاب جمل الزجاج، وحمله عنه وعن ابن خلفون بسند متصل بأبي الحسن الأنصاطاكي.

ذكر الدكتور عياد بن عبد الشبيتي من تلاميذ ابن أبي الريبع ثمانية وثلاثين عالماً منهم أبو اسحق الغافقي الإشبيلي^(٤)، والفقير ابن الحاج التجيبي شيخ ابن رشيد^(٥)، وأبو جعفر بن الزبير شيخ أبي حيان^(٦)، وقاسم بن عبدالله السبتي المشهور بابن الشاط وهو الذي جمع برنامجه المعروف^(٧). ومنهم أيضاً أبو

(١) أحمد بن محمد بن العزفي اللخمي السبتي (ت ٦٣٣هـ)، أخذ عن السهيلي وابن بشكوال، ترجمته في برنامج التجيبي، وبرنامج ابن أبي الريبع.

(٢) الدجاج أبو الحسن علي بن جابر اللخمي أخذ عن أبي ذر الخشنبي وابن خروف ترجمت في صلة الصلة ص ١٣٧.

(٣) القاضي أبو القاسم أحمد بن يزيد القرطبي، يتصل نبه بيقي بن مخلد، ترجمته في بغية الوعاء ٣٩٩/١.

(٤) أبو اسحق إبراهيم بن عيسى الغافقي (ت ٧١٦هـ) ترجمته في بغية الوعاء ٤٠٥/١.

(٥) إبراهيم بن محمد التجيبي، ترجمته في ملء العيبة ١٢٧/٢.

(٦) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي (٧٠٨ - ٦٧٧)، شيخ الجماعة بالأندلس، «انته إلى الرئاسة بالأندلس في صناعة العربية وتجويد القرآن ورواية الحديث إلى المشاركة في الفقه والقيام على التفسير والخرص في الأصولين» (ابن الخطيب: الإحاطة ١٨٨/١) والمعرف أنه شيخ أبي حيان وعمدته في النحو وترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر ج ١ ص ٨٤، وبغية الوعاء ج ٢ ص ٢٩١.

(٧) ابن الشاط قاسم بن عبدالله بن محمد الانصارى المتوفى سنة ٥٧٢٢هـ، ترجمته في درة الجمال ٢٢٠/٣.

طالب عبدالله بن محمد العزفي^(١)، ومنهم الأديب الشاعر محمد بن علي التجاني. وله من ابن أبي الربيع إجازة نظمها مالك بن المرحل^(٢) بقوله:

أكرم الله مستجيزاً أانا
 منه شعر سامي السماك وجازه
 أي سحر أحـلـه وأـجاـزـه
 حـقـرـتـ عـنـدـ رـوـيـةـ أـرجـاـزـه
 سـانـ غـنـيـناـ بـمـاـ طـلـبـتـ نـجـاـزـه
 عـنـ عـبـدـ إـلـهـ هـذـيـ الإـجـاـزـه
 جـهـهـ بـالـرـبـيـعـ فـاغـدـ مـسـجـاـزـه
 فـالـكـلـامـ الـمـنـظـومـ فـيهـ وـجـاـزـه
 إـنـاـ لـاـ نـجـيـزـ فـيهـ مـجـاـزـه
 سـنـ وـسـتـ مـنـ الـمـئـاتـ مـجـاـزـه

صـلـدـرـتـ عـنـهـ قـطـعـةـ سـحـرـتـنـا
 أـطـلـعـتـ سـبـعـةـ كـمـثـلـ الـدـلـارـيـ
 يـاـ أـبـاـ الـفـضـلـ يـاـ فـتـىـ الـتـجـ
 إـنـ تـكـنـ تـؤـثـرـ الإـجـاـزـةـ فـاقـبـلـ
 هـوـ يـنـمـيـ إـلـىـ قـرـيـشـ وـيـكـنـيـ
 وـارـوـ عـنـهـ مـاـ قـالـهـ وـرـوـاهـ
 وـعـلـىـ الشـرـطـ فـيـ حـقـيـقـةـ نـقـلـ
 قـالـهـ عـامـ سـتـةـ وـثـمـانـيـ

ويقول د. محمد حجي: «وتتصدر ابن أبي الربيع لتدريس النحو وهو ما يزال غلاماً يافعاً بأمر من شيخه الإمام الشلوبي الذي كان يبعث إليه بصغار الطلبة. حتى اشتد ساعده واستقامت طريقة. ولما مات الإمام الشلوبي خلفه أنجب تلاميذه أبو الحسين بن أبي الربيع في كراسيه النحوية بالجامع الأعظم بإشبيلية. فاشرابت إليه الأعنق. واكتظت حلقات دروسه النحوية العلمية بالشادين من نعمة الطلبة. إلى أن حم القضاة وسقطت إشبيلية في يد المسيحيين (٥ شعبان ٦٤٦هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٢٤٨م)، فنزح عنها ابن أبي الربيع في جملة من نزح من العلماء إلى مدينة سبتة.

وصلة أبي الحسين بن أبي الربيع بمدينة سبتة صلة قديمة وثيقة ترجع إلى

(١) عبدالله بن محمد بن أحمد العزفي ترجمت في الإحاطة ٣/٢٨٣.

(٢) مالك بن المرحل (ت ٦٩٩هـ) أخذ عن الشلوبيين والدمياج، له مدافع عرفت بالمعشرات اللزومية، ونظم نصيحة ثعلب ترجمته في بغية الوعاة ج ٢ ص ١٧١.

عهد الطلب. فقد أخذ عن إمامها الشهير أبي العباس العزفي ومن حسن حظ علماء إشبيلية أن كانت أيام نكتبهم دولة الأمراء العزفيين العلماء الكرماء قائمة مزدهرة بسبعة وطنجة. فأوى الكثير منهم، وفي جملتهم أبو الحسين بن أبي الربيع، إلى ربوة ذات قرار ومعين، في حمى الأمير العالم أبي القاسم العزفي. ونال ابن الربيع حظوة خاصة عند هذا الأمير وبنيه. وعاش في كنفه مكفي المؤونة متفرغاً للتدريس والتأليف».

«وكان الذي أعاشرني على إكماله وتقديمه - يقول ابن أبي الربيع في مقدمة كتابه البسيط - الذي اتفق الأنام على فضله وتقديمه، فخر الزمان، المذكور بكل مكان، المشكور على كل لسان، الذي عمّت فضائله، وانتشرت في الورى فواضله. الأفضل الأمجد، والسيد الأوحد، أهل الفضل والوفا، الفقيه الأكمل أبو الوفا، ابن السيد الأمجد، الملك الأنجد، الفقيه الأوحد، الأسنى الأفضل أبو القاسم محمد، ابن الإمام العلامة المحدث الرواية أبو العباس أحمد، ابن الفقيه الخطيب، الأكمل الحسيب، أبو عبدالله محمد اللخمي ثم العزفي أدام الله مجلهم، وأبقى سعدهم، وخلد ملوكهم..»⁽¹⁾

«ولم أكن لأتخلص لهذا المرام - يقول ابن أبي الربيع أيضاً في مقدمة كتابه الكافي في الإفصاح - ولا أحدث نفسي بالتفريغ لهذا المقام، لما غشيني من صروف الأيام، ودهمني من مقاسة الأنام، لو لا جلة الفقهاء، السادة العظام، الصحفة الكرماء، ذو الرأي العازم، والعز القائم، والإحسان الدائم، السيد الأسنى أبو حاتم، وشقيقه شقيق الكرم والوفاء، وحليف الفضل والنعماء، السيد الأوفي، وصنه حائز شرف المناقب، السامي في المجد سمو النجم الثاقب، السيد الأسنى أبو طالب، بنو الإمام الأوحد، العالم الأمجد، السيد الأرشد، فخر الزمان، المقدم بكل مكان، المشكور على كل لسان، المتورع في أفعاله، المبرز في فعاله، الفقيه العالم المحدث الأكمل أبو القاسم محمد بن الإمام العلامة الرواية المنفوذ إليه من كل مكان في حياته، الباقي ذكره ما بقي الزمان

(1) محمد حجي: ابن أبي الربيع مجلة العناهل.

بعد وفاته، الفقيه العالم السيد أبو العباس أحمد، ابن الفقيه الخطيب، الأكمل الحسبي، أبو عبدالله محمد اللخمي ثم العزفي، أدام الله مجدهم، وأبقى يمنه وكرمه سعادهم...^(١)

لم يرحل ابن أبي الربيع عن الأندلس والمغرب، إلا أن شهرته العلمية وصلت إلى المشرق، فممن عرف مكانته بهاء الدين بن النحاس، الذي كان يسأل عنه الوافدين، ويعظم الدارسين عليه.

وقد روى ابن رشيد في رحلته قوله: «الما وصلت إلى مصر ذهبت إلى مسجدها الأعظم فجلست إلى حلقة من حلق العلم، فوجدت الشيخ بتكلم في علم العربية فأخذت معهم بطرف مما كانوا يتكلمون فيه، فالتفت إلى الشيخ فقال: من أين قدومك؟ قلت: من الغرب. قال: أمن الإسكندرية؟ قلت: من أبعد. قال: أمن تونس؟ قلت: من أبعد. قال: إذن من جو المغرب. يعني من داخله. قلت: نعم. قال: من أي بلاده؟ فقلت: من سبعة، فكان أول ما فاتحي به أن قال: أعيش سيدنا أبو الحسين بن أبي الربيع؟ قلت: نعم. فقال: ذلك شيخنا إفادة بوصول كتابه إلينا أو بوفاته علينا أو معنى هذا. يريد شرحه لكتاب الإيضاح الفارسي المسمى بالكافي في الإفصاح. ثم قال لي: أقرأت عليه قلت: نعم. قال: وما قرأت عليه؟ فقلت: ما يقرأ طلاب العلم والعرب. فاستفسرني فقلت: قرأت الجمل، والإيضاح، والكتاب. فلما ذكرت الكتاب قال: اعبر إلى جانبي، فامتنعت. فعزم علي وأقعدني إلى جانبه، فجلست متضماً حياء منه، فقال: اجلس متسعًا، فجلست وتمادي على الإقراء، فاختلست الكلام أثناء إقباله على من بين يديه من التلاميذ للإلقاء عليهم مع الذي كان عن يميني اختلاساً. وقلت: من الشيخ؟ فقال بهاء الدين بن النحاس»^(٢).

(١) البيط، ج ١ ص ١٥٧.

(٢) نقلأً عن محمد حجي، المقال المذكور.

ب) البسيط في شرح الجمل للزجاجي:

وقد قام الأستاذ الدكتور عياد الشبيطي بتحقيق هذا الكتاب تحقيقاً متقناً. وتعني كلمة البسيط هنا: المبسوط، أي المطول، ذلك أن ابن أبي الربيع وضع شروحاً مختلفة في الطول والقصر على جمل الزجاجي أثناء تدريسه لهذا الكتاب الذي يعتقد النحاة بركته وانتفاع الطلبة به، ثم رأى أن يجمعها كلها في شرح واحد مبسوط يضم ما فيها، ويجمع معانيها ويستوفيها. ويقول مجدداً منهجه في تأليف هذا الكتاب: ولم أمر بلفظ مطلق إلا قيده، ولا ناقص إلا كملته، ولا مغلق إلا شرحته، ولا اعتراض إلا أزلته، ولا شاهد إلا أوضحته، ولا بيت إلا نسبته، على حسب علمي، ومتنه فهمي، وسميه البسيط، وتجانفيت فيه عن الإفراط والتفرط...».

ج) كتاب الكافي في الإفصاح عن نكت كتاب الإيضاح:

يقع في أربعة مجلدات ما زالت مخطوطة وتوجد منه نسخة كاملة بالزاوية الحمزاوية وهو من أكثر كتب ابن أبي الربيع انتشاراً وأفاد منه متأخرو النهاة مثل أبي حيان، وابن هشام، والسيوطى.

وقد نقل منه الدكتور محمد حجي مسائل في التذكير والتأنيث، وأورد مما
في الوجهان، كلمات مثل: الهدى، واستدل ابن أبي الربيع على تذكيره بقوله
تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىَ هُدَىَ اللَّهُ﴾ (آل عمران - الآية ٧٣) ومنها: المتن، ومن
أدلة تأنيثه قول الشاعر:

ومتنان خذلاتهن كزحلوف من الحطب
وكذلك القفا، وقد أنكر الأصمبي التذكير. وقال أبو زيد إنها قد تكونت
وأنشد الفراء:

وَمَا الْمُولَىٰ وَإِنْ عَرَضْتَ قَفَاهُ بِأَحْمَلِ الْمُحَامِدِ مِنْ حَمَارٍ
وَكَذَّلِكَ: الْسَّلْمُ، وَالدَّرْعُ، وَتَصَغِّرُ بَغْرِ تَاءٍ، وَمِنْهَا أَيْضًا السَّوقُ وَالصَّاعُ.

د) القوانيين النحوية:

لم يكتب ابن أبي الربيع مقدمة لهذا الكتاب، وإنما بدأه توا – بعد البسمة والصلة على الرسول الكريم – بذكر الأحكام النحوية، على نحو ما فعل سيبويه في الكتاب. وتتحدد موضوعات القوانيين النحوية وكتاب سيبويه أو تقاربمنذ البداية، لكن قارئ القوانيين يجد في عبارات ابن أبي الربيع من الشرح وحسن السبك والعرض والاستشهاد والتتمثل ما لا يجده في كتاب سيبويه، الأمر الذي يشجعه على المضي في القراءة ولو لم تكن له تلك الملامة النحوية التي لا يستطيع بدونها قراءة الكتاب والاستفادة منه. وهكذا نقرأ في أول القوانيين: «الكلم» جمع الكلمة، وهي اللفظة الدالة على معنى، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

فالاسم ما جاز من جهة تصور معناه أن يسند ويستند إليه. وقد يوجد اسم ما رفضت العرب الإسناد إليه فلا يخرجه ذلك على أن يكون اسمًا. لأنك إذا نظرت إلى حقيقته وجدتها لا تضاد الإسناد إليها. ألا ترى أن سبحان من قوله سبحان الله لم تستند إليه العرب ولم تستعمله إلا مصدراً منصوباً بفعل لا يظهر، وإذا نظرت إليه وجدت معناه معنى براءة، فكما يصبح الإسناد إلى براءة يصح الإسناد إلى سبحان. وللاسم خواص يعرف بها، منها الألف واللام، والتنوين. والثنية. والجمع، ودخول حرف الجر، والتصغير، وغير ذلك مما يذكر في أبوابه.

وأما الفعل فما يقتضي من جهة وضعه أن يسند إلى غيره ولا يسند غيره إليه. وإن جاء فعل قد أنسد إليه في اللفظ فهو بالحقيقة مستند إلى الاسم. ألا ترى أن قول العرب «تَسْمَعُ بِالْمُعْدِي خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَرَاهُ»، كذلك: «فَخَيْرٌ» في اللفظ مستند إلى تسمع، وهو في الحقيقة إلى السمع. وكان قياسه: أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه. كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة – الآية ١٨٤). ثم إن العرب حذفت «أن» لأنه مثل، والعرب تضع الأمثال على التغيير كثيراً. ومتى حذفت أن ارتفع الفعل، هذا هو القياس، إلا في مواضع

ياتي بيانها في بابها إن شاء الله.

«وأما الحرف فكل ما جاء لمعنى في غيره ولا يمكن من جهة وضعه أن يسند ولا يسند إليه. ويأتي الحرف لمعنى في الاسم، ومعنى في الفعل، ورابطًا بين اسمين، ورابطًا بين فعلين، وبين اسم وفعل. ورابطًا بين جملتين...»^(١).

هـ) مذهب النحو ومناظرته مع ابن المرحل:

إننا لن نعيد الكلام عن آراء ابن أبي الربيع، إذ سبق أن قدمنا منها مقتطفات في أثناء الحديث عن ابن الطراوة والشلوبيين. وقد كان الجزء الأول من كتاب البسيط هو المصدر الذي أخذنا منه تلك التقول. ونعتقد أنه فيها يظهر نهج هذا العالم الذي أخذ على نفسه الدفاع عن مذهب سيبويه في الكتاب، وتهذيب الزجاجي في الجمل، وتقريب أبي علي الفارسي في الإيضاح. والتزامه بأراء هؤلاء الأئمة الثلاثة، ووفاؤه للأستاذ الشلوبيين، حمله على أن يعارض بقوة اتجاه ابن الطراوة الذي لم ترق له كتابات الفارسي، فانتقد منها كتاب الإيضاح نقداً شديداً.

ونكتفي ببيان مناظرته مع ابن المرحل في حكم «كان ماذا»، وسنرى من خلالها منهجه في الجدل و موقفه من الاستشهاد بالحديث ونلاحظ أنه في الجزء الذي نشر من كتاب البسيط، لم يستشهد إلا بنحو اثنى عشر حديثاً، وجمل ما أورده على سبيل الاستئناس، لا على إقرار الحكم. والذي يبدو أنه يختار من الرواية تلك التي توافق جمهور النحاة مثل ما قال في معرض حديثه: «الولا قومك حديثو عهد بكفر»، فإنه رجع الرواية القائلة: «الولا حدثان قومك بالكفر»^(١)، التي توافق القاعدة المعروفة في حذف الخبر بعد لولا، وهذا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأنه يميل إلى مذهب ابن الضائع المعروف عنه استبعاد الاستشهاد بالحديث.

(١) محمد حجي المقال السابق.

ومناظرته مع مالك المرحل، حول: «كان ماذا» تأتي تقوية لهذا الاتجاه، وهي أن ابن أبي الربيع بلغه قول ابن المرحل:

أنا عاشق، هذا الحديث صحيح
وإذا عشقت يكون ماذا، هل له دين على فيفتدي ويروح
فيه قضاء لا، ولا كفارة فسأحر فؤادي إن فولك ريح
أيكر ابن أبي الربيع قول: «يكون ماذا»، نثراً ونظمًا فقال:

«كان ماذا» ليتها عدم جنبوها فربها ندم
ليتنني يا مالي لم أرها إنها كالنار تضطرم
ولم يجد ابن المرحل، وهو الشاعر المقلق صعوبة في الجواب، فقال:

لبيت شعري لم هذا؟
وابا قوم «كان ماذا»
وإذا عابوه جهلاً دون علم كان ماذا؟

وانطلقت من هذا الخلاف مناظرة مشهورة، أوردها العلامة المرحوم عبدالله كنون في كتاب النبوغ المغربي، وفي جواب ابن المرحل المعنى بالرمي بالحصى والضرب العصا، استدل على صحة استعماله بمجموعة من الشواهد.
ثم استطرد موقف ابن أبي الربيع منها ومن هذه الشواهد قول جارية:

فعاتبوه فذاب شوقاً، ومات عشقاً، فكان ماذا
وقول الشاعر:

فعدك قد ملكت الأرض طرأ ودان لك العباد فكان ماذا؟
قال ابن أبي الربيع إن هذا كله لعن، ولا يحتاج به.

واستشهد ابن المرحل بما ذكره أبو علي البغدادي في الذيل، بقصة جمعت بين سعيد بن المسيب ونوفل بن مساحق، فقال له ابن المسيب يا أبا سعيد من أشعر: أصحابنا أم صاحبكم؟ فقال ابن مساحق حين يقول ماذا؟

کما استدل بقول بُنیة لابن الرقاع، سالت الشعراً حين قرعوا باب أبيها
فائلة، وتریدون ماذا؟ فقالوا لها جي أباك، فقالت:

تجمعتم من کل أوب وجهة على واحد لازلتكم فرن واحد
وأورد ابن المرحل قول عبدالملك بن مروان لخالد بن زيد بن معاوية لما
قال له: بلغني أن الحجاج تزوج إلى عبدالله بن جعفر ابنته أم كلثوم، فغضب
عبد الملك وقال كان ماذا.

وأنكر ابن أبي الربيع الاستشهاد بمعرويات أبي علي البغدادي كما دفع أدلة
آخرى نقلت عن ثعلب وابن قتيبة والزبيدي وأبي الفرج الأصبهاني، غير أن ابن
المرحل عمد على تقوية جانبه بحديث أم حبيبة حين قالت للنبي ﷺ هل لك في
بنت أبي سفيان، فقال أحسن ماذا؟ وقول ابن المرحل أن هذا الحديث المتفق
عليه، وضع ابن أبي الربيع في أمر عظيم فوق في مقعد مقيم فنظر ورأى طرقه
تعجتمع في هشام بن عروة بن الزبير فقال: هذا نقله بالمعنى وقد لحن فيه وذكر
جواز نقل الحديث بالمعنى، وذكر أن أمه كانت أمة، وأن اللحن طرأ عليه من
قبلها، واستدل ابن أبي الربيع بما رواه مسلم عن ابن عتiq أنه قال تحدثت أنا
والقاسم عند عائشة وكان القاسم رجلاً لحناً وكان لأم ولد فقالت له عائشة
مالك لا تتحدث كما يتحدث ابن أخي هذا، ثم قالت أما أنا علمت من أين
أتيت، هذا أدبته أمه، وأنت أدبتك أمه. والذي نستخلصه من هذا النقاش أن
ابن أبي الربيع يقف في صيف من يتشدد في الاستشهاد بالحديث متذرعاً بجواز
الرواية بالمعنى، ويأن بعض الرواة كانوا يلحنون في النقل^(۱).

ونختم القول في شأن هذه المناظرة بقول أبي حيان «إن السنة الشعراً حداد
ولا فلا نسبة بين أبي الربيع وابن المرحل فإن ابن أبي الربيع ملاً الأرض
نحواً»^(۲)، وقد استعرضنا في الحديث عن ابن الطراوة والشلوبين وابن أبي
الربيع نفسه ما يثبت قوله أبي حيان هذه.

(۱) راجع عبدالله كتون: النبرغ المغربي.

(۲) بغية الوعاء ۱۷۱/۲.

القسم الثالث

**مدرسة ابن مالك النحوية
عصور التثبيت والتصحيح**

الباب الأول

ابن مالك: شيخ المدرسة

١ - دراسته وشيوخه:

ليس من الضروري أن نسطط القول في ترجمة جمال الدين محمد بن مالك الطاني الجياني، فيكتفي أن نذكر بنشأته في الأندلس. ففي جيان ولد في مستهل القرن الرابع، ثم غادرها بعد ما ناهز الثلاثين من عمره، فولى وجهته المشرق، وتردد بين مصر ودمشق التي طاب له المقام فيها إلى أن توفي سنة اثنين وسبعين وستمائة. ملاً ابن مالك قرنه علماً وشهرةً. فكان المنتهي في علوم اللغة ورواية الشعراء، عارفاً بمدونات أئمة النحو، إماماً في القراءات، ملماً إماماً كبيراً بالحديث. قضى حياته أجمعها في التدريس، والتأليف، وفي التعلم، لم ينقطع عنه، حتى يوم وفاته.

وكانت ينابيع ثقافته تمثل في استيعاب أمهات كتب النحو القديمة، مثل كتاب سيبويه وشروحه، ومسائل الأخفش، ومؤلفات المبرد، وأصول ابن السراج، وجمل الزجاجي، ونتائج الفكر للسهيلي، ومقدمة الجزوئي التي شرحها، وألفية ابن معطي التي عارضها، هذا على سبيل المثال لا الحصر. ولم تكن ثروته العلمية الهائلة حصيلة دراسته في الكتب فحسب، بل إنه سمع من كبار الشيوخ، وسمع منه نباء الطلبة. ففي الأندلس، درس على ثابت بن

خيار الكلاعي^(١)، وتتفق المصادر أن ثابتًا هذا أخذ القراءات على أبي العباس أحمد بن نوار^(٢) وقرأ كتاب سيريه على أبي عبدالله بن مالك المبيرلي، كما أن ابن مالك جلس فترة قصيرة في حلقة الشلوبين، وفي الشام سمع من أبي صادق بن صباح^(٣)، ومن مكرم بن محمد بن حمزة القرشي^(٤)، ولازم بن يعيش الحلباني^(٥) مدة طويلة.

ولم تسعفنا المصادر التي اطلعنا عليها بتاريخ رحلة ابن مالك من الأندلس إلى المشرق، سوى ما ذهب إليه شوقي ضيف أنها كانت حوالي سنة ٦٣٠هـ^(٦)، وإذا كان هو المعنى بقول الققطني، في عدد شراح الجزولية: «وشرحها شاب نحوى من أهل جيان متصرد بحلب لفائدة هذا الشأن فجمع فيه بعض هؤلاء المقدم ذكرهم وأحسن في الإيجاز»^(٧)، فمعنى ذلك أنه قد رحل إلى المشرق في حياة الققطني.

وهكذا جمع الإمام ابن مالك بين التبحر في اللغة والنحو، واستيعاب أقوال أئمة المذاهب في المشرق والمغرب، فاستطاع ببراعته أن يجعل من هذا الجمع مزيجًا متناسقاً ومتوازناً، ومتميزاً. فُعِرِّفَ قدره في حياته وذاع صيته، وتقلد مناصب علمية عالية منها مشيخة المدرسة العادلية وأخذ عنه علماء عصره ودرس عليه نحويون كبار، أمثال ابنته بدر الدين، وبهاء الدين ابن النحاس، وأبي بكر

(١) ثابت بن محمد بن خيار الكلاعي المنوفى سنة ٦٢٨، ترجمته في ابن الأبار التكملة، ج ١ ص ٢٣٦.

(٢) أحمد بن نوار الانصاري ترجمته في التكملة، ج ١ ص ٨٧.

(٣) عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ١٥٤.

(٤) المصدر والصفحة نفسها.

(٥) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الأسدى الموصلى الأصلى الحلبى المولد والمنشأ ٥٥٩ - ٦٣٤، من كبار أئمة العربية، وشرحه لمفصل الزمخشري من أمهات الكتب النحوية المعتمدة، ترجمته في ابن خلkan وفيات الأعيان ج ٧ ص ٤٦. وبغية الوعاة ج ٢ ص ٣٥١.

(٦) المدارس النحوية، ٣٠٩.

(٧) إنباء الرواية، ج ٢ ص ٣٧٩.

المزي، وأبي الثناء شهاب الدين محمود الحلبي. وألف كتاباً ملأ الدنيا
وشغلت الناس إلى اليوم.

٢ - مؤلفاته :

إن من أكثر مؤلفات ابن مالك شهرة، وأوسعها انتشاراً ثلاثة وهي الكافية الشافية، والخلاصة، وتسهيل الفوائد وتكامل المقاصد، وكل واحد من هذه الثلاثة يعبر عن مرحلة خاصة من مسيرة ابن مالك العلمية. كان أول ما كتب منها الكافية الشافية، وهي موسوعة شاملة للمعلومات التي جمعها من دراسته الواسعة، وقد نظمها في ألفين وسبعمائة وخمسين بيتاً ونيف. ثم بعد ما شرحها انتقى منها ألفية المشهورة، فجاءت خلاصته تهذيباً تطبيقياً، وعملاً تربوياً يقدم إلى الطلاب ما لا يسع جهله من النحو، دون أن يقل عليهم بتشعب الآراء، وفروع الاختلاف، ويرشدهم إلى الطرق استعمال اللغة استعمالاً صحيحاً، وإلى التبصر بآعرابها المندرج تحت المعاني. فاعتمدها جمهور الدارسين، واستبدلها الناس بكتاب سبويه، وبجمل الزجاجي، وبإيضاح الفارسي، وبمقلمة الجزولي، في جميع الأصقاع وصمدت على مر العصور.

وبعدما نظم ابن مالك الكافية لنفسه، والخلاصة للطلاب، ألف التسهيل للعلماء. ويقال إنه قد لخصه في مؤلف سابق له، اسمه الفوائد، وإن كتاب الفوائد هذا الذي عناه سعيد الدين العربي العوفي بقوله:

إن الإمام جمال الدين فضله إلامه ولنشر العلم أفله
أملى كتاباً له يُسمى الفوائد له يزل مفيدةً لذى لب تأمله
فكلّ مسألة في النحو يجمعها إن الفوائد جمعٌ لا نظير له^(١)

وأهمية كتاب التسهيل تكمن في كونه يمثل الآراء الأخيرة والنهائية لابن مالك. إنه ثمرة فكره، وحصيلة عمره، فتح به آفاقاً واسعة للنحوين من بعده

(١) انظر المرابط الدلاني: نتاج التحصيل، ج ١/٧٧.

ليراجعوا النظر في ثبیت القواعد النحویة، وليعيدوا صلاتها مع مقتضیات الاستعمال اللغوي.

اعتبر العلماء كتاب التسهیل مثل كتاب سیبویه. فيقول عنه أبو حیان في البحر المحيط إن «أحسن موضع في علم النحو، وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سیبویه، وأحسن ما وضعه المتأخرین من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهیل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالک الجباني الطائی المقيم في دمشق»^(۱). وعبارة أبي حیان كانت دقیقة في وصف التسهیل بأنه مختصر جامع. ولهذا كان موضوع اهتمام خاص من طرف كبار النحویین. فقد ارتكز عليه أبو حیان نفسه في عدة مصنفات تدور حوله. وهي التکمیل في شرح التسهیل، والتخیل الملخص من شرح التسهیل، وهو تلخیص لشرح المؤلف. والكتاب الثالث هو أهمها وأکثرها جمعاً واستیعاً، أعنی التدیل والتکمیل فی شرح التسهیل، ویکفیه صخامة أن کتاب ارشاد الضرب ليس إلا اختصاراً له.

ثم تناظر العلماء بعد أبي حیان في الاعتناء بالتسهیل وشرحه، فكان من أشهر شراحه محمد بن أحمد بن قدامة الحنبلی (ت ۷۴۴ھـ)، وبدر الدين الحسین بن قاسم المرادي (ت ۷۴۹ھـ) وجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ۷۶۱ھـ) وبهاء الدين عبد الرحمن بن عقیل (ت ۷۶۹ھـ) ومعي الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ۷۷۸ھـ)، وبدر الدين محمد ابن أبي بکر بن الدمامي (ت ۸۷۳ھـ)، ومحمد المرابط الدلاني (ت ۱۰۸۹ھـ).

فإذا كان كتاب سیبویه ظل المرجع الأساسي للدراسات النحویة طيلة خمسة قرون، فإن كتاب التسهیل، احتل مكانه من الاهتمام، وهذا ما یفسر المقارنة التي ذکرها أبو حیان في کلامه عن هذین الكتاین: وإذا كان «الكتاب» قد دون

(۱) البحر المحيط، ج ۱ ص ۱۰۶.

المعارف النحوية والصرفية في عصره، فإن التسهيل قصد استيفاء أصول هذه المعارف، والاستلاء على أبوابها وفصولها، وفقاً لمرامي مؤلفه.

سبعة قرون مرت وما زلنا مع ابن مالك، ولنا أن نتساءل عن سر نجاح النموذج النحوي الذي اصطفاه هذا الإمام، وما هي العوامل التي كتبت له الثبات والاستمرار. فقد يتadar إلى الذهن أنها نتيجة منهجه العام في التحرر من القيود المذهبية وسعة باعه في اللغة العربية التي مد آفاق السماع فيها بالحديث وببروياته الشعرية الكثيرة مع سلامة ذوقه في الاختيار والتعبير، وتوخيه الواضح والضبط في المقاييس والأحكام في عمله، فكان عملاً وسطأً قریب المأخذ سهل التناول، تعجب غموض أبنية سببويه وافتراضات المفرد وتفرعات أبي علي الفارسي، وفلسفة الرمانى، وتنظيرات ابن جنى، وتحاليل السهيلي، وتقين أبي موسى الجزوئي.

٣ – منهجه:

إن من أهم ما استحدثه ابن مالك في النحو توسيع دائرة السماع باعتماده على لغة الحديث الشريف. وهو عمل لم يسبق إليه، وفي هذا المجال أضاف ابن مالك إلى النحو أساساً جديداً، مثل ما فعل الكوفيون في اعتبارهم للغات لم يأخذوها البصريون في الحسبان. ولم يكن عمل ابن مالك هذا تقريراً اعتباطياً، لأنه برهن على أن جميع الصيغ الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة، لها شواهد من أشعار العرب الذين أجمع النحويون على الاستشهاد بهم، وكأنه بهذا يرد على أولئك الذين جاؤوا من بعده ينكرون عليه الاستشهاد بالحديث بذرعة جواز روايته بالمعنى، ويكون أكثر رواته من الأعاجم. وفي كتابه المسمى بالتوضيح والتصحيح لشواهد الجامع الصحيح رد علمي وعملي على المخالفين في صحة عربية مختلف روایات الحديث.

وفي مجال القياس اتخذ الإمام ابن مالك طريقاً وسطأً، بين تساهل الكوفيين وتشدد البصريين، وجعل للقياس ضوابط، يمكن استقرارها من اختياراته على النحو التالي:

١) القياس:

فالقياس عنده عمل تطبيقي، لا يستلزم التعليل. فحينما تقرر القاعدة العامة، ويتبين تمثيلها في التعبير اللغوي، يتبه ابن مالك على جواز القياس على نظير هذا التعبير، فكل نكرة موصوفة جاز الابتداء بها، ولِيُقْسَنَ مَا لَمْ يُقْلَ، وكل فعل على وزن قدس فقياس مصدره التقديس. وكل اسم فاعل أو مفعول ابتدأ به يعتبر معموله المرفوع فاعلاً أغنی عن الخبر إذا ورد بعد الاستفهام: «وَقَسْنَ وَكَاسْتَهَامَ التَّفِي».

ومن ضوابط القياس أن تبني قاعدته على استعمال فصيح وشائع، ثم يذكر ابن مالك ما يقام عليه وما يمتنع عليه القياس، ومنه اللغة الخاصة بآناس معينين، ومنه أنواع الشذوذ والضعف.

فمن أمثلة اللغات التي لا يمكن القياس عليها إعمال «ما» عند الحجازيين، ولاتبع المستثنى المنقطع عند تميم، وفي درجة أدنى، قد لا يعبأ استعمال «القول» بمعنى «الظن» وهي لغة سليم، وانقلاب ألف المقصور ياء، وهي لغة هذيل. ومن اللغات المسموعة التي لا يجوز القياس عليها لندرة الاستعمال كسر نون الجمع مثل قول الشاعر:

عَرَفْنَا جَفَفَرَا وَيَنِي أَبِيهِ
وَأَنْكَرْنَا زَعَافَ آخَرِينَ
وَالزَّامِي الْأَلْفِ، مثلاً قوله:
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغا فِي السَّمْجُودِ غَابَتَاهَا
وهي لغة حارثية.

وتعرض للشذوذ في اللغة، فيقول في باب التحذير والإغراء من أفيته:
وَشَذْ إِيَّاَيِ وَإِيَّاهُ أَشَذْ
وعَنْ سَبِيلِ الْقَضِيدِ مَنْ قَاسَ انتَبَذَ
فالشذوذ عنده يتفاوت، وقد سمع من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه «إِيَّاهُ أَنْ تَخْذُفَ الْأَرْبَبَ»، وهو شاذ لا يقام عليه، ولكن أشد منه أن يضاف

«إيا» إلى «خصمير» الغائب، فقد زاد على الاستعمال الأول بتحذير الغائب. ويقسم شارحو الألفية الشذوذ إلى نوعين، أحدهما شائع والآخر نادر. فمن الشاذ المستعمل: جمع أرض على أرضين، وجمع فارس على فوارس، ومن الشاذ النادر حذف تاء التأنيث، في تصغير حرب، وتصغير عيد بعيتيد، وزيادة ياء النداء مع اللام وجمع نائم على نيام.

ومما لا يقام عليه الضعف في الاستعمال، ومن أمثلته، تضمن الجامد معنى المشتق وإعطاؤه حكم الصفة المشبه باسم الفاعل. فيقول ابن مالك في الكافية:

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الرَّوْصَفِ وَاسْتُعْمَلَ اسْتِعْمَالُهُ بِضَعْفِ
كَانَتْ غَرِيبًا لِلْإِهَابِ وَكَذَا فَرَاشَةُ الْحَلْمِ فَرَاعِ الْمَاخِذَا
وَهُوَ يُشَيرُ إِلَى اسْتِعْمَالِيْنِ فِي قُولِ الشَّاعِرِ:

فَرَاشَةُ الْحَلْمِ فَرَعُونُ الْعَذَابِ وَإِنْ تَطْلُبَ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ
وَفِي قُولِهِ:

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمَهْرُ الْمَفْتَى لَأَنْتَ وَأَنْتَ غَرِيبًا لِلْإِهَابِ
وَمِنَ الْفَضَوَابِطِ الَّتِي أَوْضَحَهَا ابنُ مَالِكٍ فِي الْقِيَاسِ، قُولُهُ إِنَّ الْفَضْرَوْرَةَ تَخْتَصُ
بِالشِّعْرِ، بِحِيثُ لَا يَجِدُ الشَّاعِرُ مَنْدُوحةً عَمَّا قَالَ، وَتَبَعًا لِهَذَا الرَّأْيِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ
مِنَ الْفَضْرَوْرَةِ قُولُ القَائِلِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُّرْضِي حُكْمُنَّةٌ وَلَا أَصِيلٌ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدِيلِ
وَإِنَّمَا اعْتَبِرُهَا مِنْ قَيْلِ النَّادِرِ فَقَالَ:

وَصَفَةُ صَرِيقَةِ صَلَةِ أَلِ وَكُونُهَا بِمَعْرِبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ
وَهُنَا كَانَتْ لِلشَّاعِرِ مَنْدُوحةً عَنِ هَذَا اسْتِعْمَالِ، بِقُولِهِ: «الْمَرْضِي» وَقَدْ
اعْتَرَضَ عَلَيْهِ هَذَا الرَّأْيُ بِأَنَّ كُلَّ ضَرُورَةٍ يُمْكِنُ إِزَالَتِهَا بِتَرْكِيبٍ آخَرَ، غَيْرُ أَنَّهُ قَدْ
يَكُونُ الْمَرَادُ عَنْهُ بِالْمَنْدُوحةِ مَا يَتَبَادِرُ إِلَى الْذَّهَنِ مِنَ الْعُبَاراتِ الَّتِي يَسْهُلُ
اسْتِحْضَارُهَا.

ب) التعليل:

وفيما يخص التعليل، فإن ابن مالك لم يتكلف استخراج علل بعيدة للقواعد التحورية، فهو في هذا المجال أقرب إلى المنهج اللغوي، وإلى السلبيّة العربيّة، وكان أكثر ما يعلل به أحکامه، إفاده الخطاب والابتعاد عن اللبس في المعنى، والتاسب في الألفاظ.

فإذا ظهرت فائدة القول يجيز لك ما ظاهره المنع، وحيثـذ لا مانع من الإخبار باسم الزمان عن المبتدأ ولو كان جثة، ولا من الابتداء بالنكرة، ولا من توكيدـها. ففي هذه المسائل يقول في بابـ الابتداء والتوكيدـ:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَراً حَنْ جُثْثَةٌ وَانْ يَفِدُ فَأَخْبِرَا
 وَلَا يَجْزُوا الْابْتِدا بِالنَّكْرَةِ مَا لَمْ تُفِدْ كَعْنَدَ زِيدَ ثَمَرَةَ
 وَانْ يُفِدُ تُوكِيدُ مَنْكُورٍ قُبْلَ وَعَنْ نِحَاءِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِيلَ
 وَإِذَا مَا أَمِنَ الْلَّبْسُ فِي الْخَطَابِ، فَلَكَ أَنْ تَتَصَرَّفَ فِي الْكَلَامِ بِالْحَذْفِ، أَوْ
 اسْتِبْدَالِ عَامِلِ بَغِيرِهِ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ حَذْفُ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ إِنْ عُقْلَأَ، إِذْ يَقُولُ فِي
 بَابِ النَّعْتِ:

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلَ يَسْجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقْلَ
 وَإِيَاهُ حَذْفُ مَا يَقْعُدُ مِنْهُ التَّعْجِبُ إِنْ كَانَ الْمَعْنَى وَاضْحَى، وَأَشَارَ لِذَلِكَ بِقُولِهِ
 فِي بَابِ التَّعْجِبِ:

وَحَذْفُ مَا مِنْهُ تَعْجِبْتَ اسْتَبِخَ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِيقُ
 وَمِنْهَا إِسْقاطُ هِمْزَةِ التَّسْوِيَةِ فِي الْعَطْفِ إِنْ أَمِنَ الْلَّبْسُ فِي الْمَعْنَى:
 وَرَئِسًا أَنْسَقَطَتِ الْهِمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَّا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنَ
 مِثْلُ قُولِ الشَّاعِرِ:

لِعَمْرِكَ مَا أَدْرِي وَانْ كُنْتَ دَارِي بَسْعَ رَمِينِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ

ومن ذلك أيضاً حذف الفاء مع ما عطفت، في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْجِنَا إِلَى مُؤْمِنٍ أَنْ أَخْرِبَ يَعْصَمَكَ الْبَحْرُ فَاقْلَقْهُ﴾ (الشعراء - الآية ٦٣). فالسياق يدل على حذف: «فضرب». وقد تكون الواو كالفاء في هذا الحكم، مثل قول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أحيي مما يورث الوَدَّ في فؤادِ الْكَرِيمِ
أما استبدال العامل بغيره، فنراه في قوله في مجيء «أو» بمعنى الواو في العطف، إذ يقول:

وريما عاَقَبَتِ الرَّوَافِ إذا لم يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذَا
ويمتنع هذا الاستبدال إذا أدى إلى اللبس، كما أوضح، في منع الندبة باستعمال «يا» إذا لم يكن المعنى واضحاً، فقال:
والهمز للداني وَلَوْا لِمَنْ نُدِبَّ أو «يا» وغيره «وا» لدى اللبس اجتنب
وقد علل بالتناسب صرف ما يمتنع صرفه قياساً، وإمالة بعض الكلمات بلا داع غيره فقال:

ولَا غِطْرَارٌ أَوْ تَنَاسُبٌ صُرُفٌ
وَقَذْ أَمَلُوا تَنَاسُبٌ بلا داع سواه كعماداً وَتَلَا

٤ - أسلوبه:

أما منهجه الخاص في عرض آرائه، وبالخصوص في الخلاصة، فإنه يمتاز بالدقة في التنظيم وفي إحكام التصميم، ففي أغلب الأبواب. يُعرف بعنوان الباب الذي يعالجه وبين حكم إعرابه كأن يقول مثلاً:

الحالُ وَضَفَّ فَضْلَةُ مُشَتَّبٍ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبَ
ثم يبين بعد ذلك أحكام هذا الإعراب وعوامله ووضعه في الكلام ويتلتو ذلك بيان الوضع اللغوي مثل أحكام التقاديم والتأخير، والإضمار والمحذف، وعادة

تأتي أحكام الحذف في آخر الباب. ثم يختتمه بالتنبيه على أن ما لم يذكره، يجب الاقتصار فيه على السماع، أو أن غير ما أورده يحسب من الضرورات أو اللهجات الخاصة، مثل قوله:

ونادرٌ أو ذو اضطرارٍ غير ما ذكرتُه أو لأناسٍ اثنَيْ مِنْ
وامتاز أسلوبه في الخلاصة بشيئين هما على طرفي تقىض، وهم السلاسة
والمبالغة في الاختصار. وقد ساعدته جودة النظم على تفادي التعقيدات التي
تلازم الاختصار، وتتجلى هذه الجودة في الطابع الفني الذي اتسم به هذا
النظم، حتى سهل تذوقه وحفظه على جمهور الدارسين.

لقد كان من الطبيعي أن نقدم في هذا الفصل دراسة أكثر شمولاً عن هذا الإمام الجليل، وإذا كنا لم نقم بهذه المحاولة، فذلك لسبعين اثنين أحدهما أن
آراء هذا العالم، ومنهجه في النحو وأسلوبه، كل ذلك معروف عند العام
والخاص، إذ كل ما قيل من بعده في النحو مضاف إليه، مباشرة أو بواسطة
أتباعه، وكما يقول هو:

وَعُلْقَةُ حَاجِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الرَّاوِيِّ
ها هي باختصار المعالم العامة لمدرسة هذا الإمام الجليل، ولقد ثبتت
أصول هذه المدرسة، ونمط فروعها في أرجحية الجوامع المصرية، وأينعت
أزاهرها في حدائق الزوايا المغربية، وطابت ثمارها في حواضر شنقيط
ومحاضرها، وهذا ما سنراه في الفصول الآتية.

الباب الثاني

نحو ابن مالك في المدارس المصرية

١ - نحو الفقهاء في موازاة نحو ابن مالك:

بعد سقوط بغداد وتواли النكبات على الأندلس، استقطبت مصر مجموعة من علماء النحو، أمثال ابن مالك وأبي حيان، نشروا معارفهم، وكتبهم، وبرز من بين أتباعهم مجموعة من أكابر النحويين، أمثال ابن هشام، والمرادي وابن عقيل، وجمال الدين الأسنوي، وابن ناظر الجيش.

ثم ظهرت من بعدهم طبقة الدماميني، والسيوطى والأشمونى. وبهؤلاء استكملت مدرسة ابن مالك صورتها النهاية، التي انتقلت فيما بعد إلى الحواضر المغربية، والمحاضر الشنقيطية.

ومن أهم ميزات هذه المدرسة الجديدة، ارتكاز دراساتها على أصول ابن مالك، عن طريق أعمال أبي حيان، وبروز ظاهرة التفسير النحوي للقرآن الكريم عنده ومحاولة تطبيق القواعد النحوية على الأحكام الفقهية، مثل ما قام به الأسنوي والقرافي والسيوطى، والاهتمام من جديد بالأدوات النحوية، والنظر في الجملة العربية وبنراكيب الجمل، عند ابن هشام، والتوسع في الفروع عند شروح المختصرات، وتطور الأنظام النحوية فيها إلى قصائد شعرية، فكان من خصائصها أيضاً أن جل نحاتها أولوا باع طويل فيسائر العلوم الشرعية، فبرز منهم موسوعيون وقضاة مثل أبي حيان وابن عقيل.

ولتوسيع بعض هذه الجوانب سوف نعطي بهذه المناسبة لمحة عما يمكن أن نطلق عليه «نحو الفقهاء».

لقد سبق أن رأينا أن نحاة الكوفة تميزوا بالتزعة إلى شمال المعارف، وليس غريباً أن يكونوا قراء أو لغوين لما بين هذه العلوم من صلاته وثيقة، ولكنهم كانوا أيضاً مشاركين في العلوم الشرعية الأخرى. ولقد كان الكسائي فارنا، وكان الكسائي فارنا، وكان الفراء مهتماً بالتفسير وروى مثلًا عن ثعلب حفظه للحديث، وربطه للصيغ النحوية بالأحكام الفقهية. وفي القرن الرابع الهجري، سلك المصريون نفس الطريق، لأن الثقافة الإسلامية أصبحت وحدة تشمل علوم القراءات والتفسير، والحديث والفقه والأداب، وهذا ما لخصه ابن قتيبة في مقدمة الشعر والشعراء، ولعل المثال الأوضح في هنا هو ابن قتيبة نفسه، ثم رأينا أن الزجاجي حاول أن يجاوز الجمع بين الفقه والنحو، ليخرج بينهما عن طريق توحيد المناهج الأصولية.

وهي الطريق التي سلكها ابن الأباري وجدها البيوطبي من بعده، لكن الذي يدعوه إلى الانتباه، هو نسأة ظاهرة متميزة يمكن أن نسميها «بنحو الفقهاء».

إن من الطبيعي أن كل مثقف من علماء الإسلام يهتم بدراسة النحو لفهم الخطاب الشرعي؛ فالعلماء يحتاجون إلى إحکام إعراب القرآن والحديث، وأكثر علماء الإسلام درسوا النحو ودرسوه؛ وكثير منهم كتب فيه باعتباره آلة للتبصر في العلوم الدينية؛ وحينما نصل إلى القرن السابع والثامن، نلاحظ تطوراً في هذا الاتجاه أدى إلى بروز ظاهرة «نحو الفقهاء» وهي تحتاج إلى دراسة خاصة، لم نر فيها عملاً متداولاً ما عدا ما كتبه محمد حسن عواد في دراسته لكتاب السنوي.

وليس لنا في نطاق هذا العمل أن نعرض تصوراً واضحاً عن هذه الظاهرة وإنما نكتفي بالإشارة إلى الملامح التي قد تساعد على معرفة خصائصها

ورموزها. ولبيان ما يتميز به هذا الاتجاه، نرى أن من المعهود أن يدرس الباحث النحو ليعرف قواعد اللغة العربية، وتفسير القرآن الكريم، لكن الجديد أن الباحث يدرس النحو ليعرف الأحكام الفقهية، أو أن يصل عن طريق المنهج الفقهي إلى استبطاط القواعد اللغوية.

وسوف نقتصر على مثالين هما جمال الدين بن العاجب وأحمد بن إدريس القرافي.

أ) جمال الدين بن العاجب:

اشتهر جمال الدين بن العاجب (ت ٦٤٦هـ) بالفقه والأصول، وعرف العلماء مختصره الأصلي والفرعي، ونالا حظوة باللغة عند الفقهاء والأصوليين، ومع ذلك فقد كان عثمان بن عمر بن العاجب شاعراً مجيداً ونحوياً مبرزاً. لقد تلمذ لابن منصور الأبياري وفيه يقول من جملة أبيات يمدح بها تلميذه ناصر الدين بن المنير ويدرك محسن شيخه وهي :

لقد سئمت حباتي اليوم لو لا مباحث ساكنني الاسكنديه
كأحمد سبط أحمد حين يأتي
تذكرني مباحثه زمان
زماناً كان الابياري فيه
مضوا فكانهم إما مَنَّامٌ
إما صبحة أضحت عشبٍ^(١)
 بكل غريبة كالعقبريه
وإخواناً لفيتهم سريه
مدرستنا وتبطبطنا البرريه

وقرأ ابن العاجب القراءات على الإمام الشاطبي، وأخذ عنه شهاب الدين القرافي وناصر الدين بن المنير، ومن أهم كتبه في النحو الكافية المعروفة والتي شرحها رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي المتوفى سنة ٦٨٦هـ. كما شرح شافعيه في التصريف.

(١) راجع الديبايج المنصب، في ترجمة ابن المنير.

ويقول عنه شوقي ضيف أنه كان دقيق النظر وخاصض في تعليلات كثيرة مستبطةً منها ما لا يكاد يقف به عند حد، من ذلك تعليله بناء الاسم بشبه الحرف من وجه واحد، ومنعه من الصرف بشبهه للفعل من وجهين لأن الشبه بالحرف يبعده عن الاسمية. ويعدد صلة بينه وبين ما لا يجأنسه، بينما الشبه بالفعل قريب، ولذلك لا بد من تعدد وجهه حتى يتبعه الاسم عن بابه، ويتساءل: لم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول. ويجيب بأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير، لأنها تابعة للموصوف في ذلك، والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف، فلو حذفت لكانت الجملة نكرة واختل المعنى^(١).

ومما عرف من آرائه التي كاد ينفرد بها، أن مثل «غلامي» معرف مثل غلامه وغلامك، وأن الاستفهام لا يسوغ الابتداء بالنكرة منه إلا همزة الاستفهام المعادلة بأم مثل: أرجل في الدار أم امرأة^(٢)؟ ومنها تخریجه للمسألة الزنبورية: فقال إن كلمة «إياماً» منصوبة على الحال من الضمير في الخبر المحنوف، فالالأصل «فإذا هو ثابت مثلها»، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة. وقال إن المفعولين الثاني والثالث «الأنبا» في نحو أنبات زيداً عمراً فاضلاً، مفعول مطلق لأنهما نفس النبا. وقد انتقد ابن هشام هذين القولين^(٣).

ونكتفي هنا بهذه الإشارة الموجزة من أعمال ابن الحاجب التحوي، ذلك أنها لم تنشر في نظام نحو ابن مالك، ولو أنها صارت مع شرح الرضي موسوعة ذات قيمة كبرى في الدراسات التحوية، مثلها مثل شرح ابن يعيش للمفصل وكتاب الهمع للسيوطى.

(١) المدارس التحوية: ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢) المدارس التحوية: ٣٤٤ (عازيا للرضي).

(٣) المدارس التحوية: ٢٤٥ (عازيا للمعني واللمع).

ب) شهاب الدين القرافي:

والفقـيـه النـحـويـ الـذـي اـشـتـهـر بـعـد اـبـنـ الـحـاجـبـ هو تـلـمـيـذـهـ أـحـمـدـ بـنـ اـدـرـيـسـ القرـافـيـ الصـنـهاـجـيـ (تـ ٦٨٤ـهـ). وـقـدـ بـرـعـ بـالـفـقـهـ وـالـأـصـوـلـ، وـاعـتـمـدـ الـفـقـهـاءـ وـالـأـصـوـلـيـوـنـ ذـخـيرـتـهـ وـتـنـقـيـحـهـ. وـمـنـ بـدـائـعـ مـؤـلـفـاتـهـ كـتـابـ أـنـوـارـ الـبـرـوقـ فـيـ أـنـوـاعـ الـفـرـوقـ، وـمـعـ ذـلـكـ فـيـانـ الـقـرـافـيـ كـانـ لـغـوـيـاـ وـنـحـوـيـاـ بـارـزاـ، وـلـهـ كـتـابـ الـخـصـائـصـ فـيـ قـوـاعـدـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ، وـكـتـابـ الـاسـتـغـنـاءـ فـيـ الـاسـتـنـاءـ.

وهـذاـ الـكـتـابـ الـأـخـيـرـ مـاـ كـتـبـ فـيـ بـابـهـ، وـيـقـولـ عـنـهـ الـقـرـافـيـ: «أـلـهـمـنـيـ اللـهـ فـيـ الـكـتـابـ الـعـزـيزـ وـالـسـنـةـ الـنـبـوـيـةـ، وـأـسـمـعـنـيـ مـنـ أـفـوـاهـ الـعـلـمـاءـ اـسـتـثـنـاءـاتـ غـامـضـةـ تـحـتـاجـ إـلـىـ بـحـثـ دـقـيقـ، وـنـظـرـ أـنـيـقـ، فـأـثـرـتـ أـنـ جـعـلـهـاـ أـمـثـلـةـ فـيـ أـبـوـابـ هـذـاـ الـكـتـابـ. تـكـمـيـلـاـ لـلـفـائـدـةـ بـالـقـاعـدـةـ الـكـلـيـةـ فـيـ نـفـسـهـاـ، وـلـمـعـرـفـةـ الـبـحـثـ فـيـ خـصـوـصـ ذـلـكـ الـمـثـالـ، حـتـىـ لـاـ أـكـادـ أـتـرـكـ اـسـتـثـنـاءـ فـيـ كـتـابـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ فـيـ غـمـوضـ إـلـاـ لـخـصـتـهـ وـهـذـبـتـهـ وـبـيـنـتـهـ، تـمـيـلـاـ بـهـ فـيـ تـلـكـ الـأـبـوـابـ، وـكـذـلـكـ مـاـ حـضـرـنـيـ مـنـ السـنـةـ الـنـبـوـيـةـ فـيـ ذـلـكـ إـنـ شـاءـ اللـهـ تـعـالـىـ. فـيـعـظـمـ النـفـعـ بـهـذـاـ الـكـتـابـ إـنـ شـاءـ اللـهـ تـعـالـىـ لـمـاـ اـشـتـملـ عـلـيـهـ مـنـ النـحـوـ الـجـمـيلـ، وـالـتـفـيـرـ الـجـلـيلـ، وـالـمـبـاحـثـ الـدـقـيقـةـ، وـالـمـعـانـيـ الرـشـيقـةـ، وـالـقـوـاعـدـ الـعـرـبـيـةـ، وـالـمـلـعـ الـأـدـبـيـةـ وـالـأـسـنـلـةـ الـبـارـعـةـ وـالـأـجـوـبـةـ النـافـعـةـ، وـالـمـعـاقـدـ الـأـصـوـلـيـةـ، وـالـفـوـائدـ الـفـرـوـعـيـةـ»^(١).

فيـ هـذـهـ الـفـقـرـةـ بـيـنـ الـكـاتـبـ مـنـهـجـهـ، وـمـضـامـينـ كـتـابـهـ، وـقـدـ قـسـمـهـ إـلـىـ وـاحـدـ وـخـمـسـيـنـ بـابـاـ، تـنـاوـلـتـ مـوـضـعـ الـاـسـتـثـنـاءـ، وـاشـتـقـاـقـهـ وـحـلـهـ، وـأـدـوـاتـهـ، وـإـعـرـابـهـ، وـحـذـفـ الـأـدـوـاتـ وـتـقـدـيمـهـاـ، وـالـعـطـفـ عـلـيـهـ، وـأـحـكـامـ الـمـتـصـلـ وـالـمـنـقـطـ، وـحـكـمـ الـاـسـتـغـرـاقـ، وـمـفـهـومـهـ. وـالـاـسـتـثـنـاءـ مـنـ الـاـسـتـثـنـاءـ مـنـ الـصـفـاتـ وـالـأـسـبـابـ وـالـشـرـوطـ، وـالـمـوـانـعـ مـنـ الـمـحـالـ وـمـنـ الـبـقـاعـ وـالـأـزـمـةـ وـالـأـحـوـالـ، وـمـنـ مـطـلـقـ الـوـجـودـ، وـفـيـ الـجـمـلـ الـمـرـبـوـطـ بـالـعـطـفـ. وـخـصـصـ بـاـيـنـ لـلـاـسـتـثـنـاءـ مـنـ الـأـيـمـانـ، وـمـنـ الـحـلـفـ بـالـطـلاقـ وـتـنـاوـلـ فـيـ الـبـابـ الـأـخـيـرـ مـاـ سـمـاهـ الـمـؤـلـفـ

(١) الـاـسـتـثـنـاءـ فـيـ الـاـسـتـنـاءـ: ١٠.

الاستثناء من الأقارب (جمع إقرار). وفيما يأتي نذكر أمثلة مما جاء في هذه الأبواب.

وضع المؤلف بين يديه آراء الأصوليين والنحاة في مسائل الاستثناء، وجعل يختار منها ما يعتقد أنه أجمع وأجود.

ففي حد الاستثناء، فضل قول فخر الدين الرازي في كتاب المحسوب، وهو قوله: الاستثناء ما لا يدخل في الكلام إلا ل выход بعضه بلفظه، ولا يستقل بنفسه.

وتابعه قائلًا: وهذا الحد الذي ذكره صاحب المحسوب لم أر أحسن منه للأصوليين ولا النحاة. ويزيد قائلًا: «اعلم أن الإخراج يتدرج فيه الاستثناء والتخصيص بالصفة والغاية والشرط، والأدلة المنفصلة العقلية والسمعية، وقرائن الأحوال والعوائد، والعطف بلا النسخ، فينبغي أن نأخذ في الحد ما هو خصيص بنوع الاستثناء لا يشترك معه غيره فنقول: الاستثناء إخراج بعض الجملة، أو ما يعرض لها من الأحوال والأزمنة، والبقاء، والمحال، والأسباب، بلفظ لا يستقل بنفسه مع لفظ المخرج.

«فقولنا بعض الجملة، ثريد بعض الجزئيات، نحو العدد والعموميات والأجزاء نحو رأيت زيداً إلا يده، ومثال الأحوال في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ تُقْسِمُ إِلَّا أَنْ يُعَاطِ إِلَيْكُم﴾ (يوسف - الآية ٦٦). والأزمنة: نحو صلت إلا عند الزوال، والبقاء نحو صلت إلا في المزيلة، والمحال مثل أكرم رجلاً إلا زيداً وعمرًا وحالداً فإن كلَّ أخصَّ فهو محل لأعمَّه، والأسباب نحو لا فوة إلا بالله أي لا قوة بسبب من الأسباب إلا بقدرة الله تعالى ومثيته^(١).

ولقد بسط المؤلف الكلام على الاستثناء المفرغ، واستعرض فيه أكثر منأربعين مثلاً جلها من أي القرآن الكريم، أوضح فيها معنى التفريغ، وأنواعه، وأعرابه. فعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمَا مَحَدَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَقَ مِنْ قَبْلِهِ﴾

(١) الاستثناء: في الاستثناء: ٢١ - ٢٤.

أَرْشِلُك (آل عمران، الآية ١٤٤)، قال: إن الاستثناء هنا مفرغ لتوسطه بين المبتدأ والخبر. ولم يتم الكلام قبله وهذا هو معنى المفرغ^(١). وفسره في أمثلة، وقع التفريغ فيها للمفعول: مثل قوله جل وعلا: **وَمَا يَعْدُونَ إِلَّا أَنْشَهُمْ** (البقرة - الآية ٩)، قوله عز وجل: **وَمَا يُضْلِلُ بِهِ إِلَّا أَنْتَرِقِينَ** (البقرة - الآية ٢٦)^(٢). ومن أمثلة ما فرغ للمجرور قوله تعالى حكاية عن اليهود **وَلَا تَرْجِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَعْيَّبُ دِينَكُمْ** (آل عمران - الآية ٧٣)^(٣). وقد يفرغ الاستثناء لتوسطه بين المبتدأ والخبر، كقوله تعالى: **وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتْنَعٌ الْفُرُورُ** (آل عمران - الآية ١٨٥) وبين الفعل والمفعول مثل قوله تعالى: **فَقُتِيلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكُفُّ إِلَّا نَفْسَكَ** (النساء - الآية ٨٤)^(٤) أو توسطه بين اسم كان وخبرها، ومثل ما في الآية الكريمة: **فَتَمَّا كَانَ دَعَوْتُهُمْ إِذْ جَاءُهُمْ بِأَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَاتَلُوكُمْ إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ** (الأعراف)^(٥)، أو وقوعه بين الفعل المقدم والفاعل المؤخر مثل قوله تعالى: **وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءُهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوكُمْ أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولاً** (الإسراء)^(٦).

ولقد اجتهد المؤلف في تحرير حدّي الاستثناء المتصل والمنقطع. فقال إن النحاة والأصوليون يقولون: إن الاستثناء المنقطع ضابطه أن يكون ما بعد «إلا» من غير جنس ما قبلها.. نحو قام القوم إلا حماراً، وإن كان من جنسه فهو متصل نحو قام القوم إلا زيداً وهذا الضابطان باطلان لاجماع المفسرين على انقطاع الاستثناء في قوله تعالى: **وَلَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَ الْأُولَى** [الدخان/٥٦] وهو استثناء من الجنس، ومثله قوله جل وعلا: **وَلَا يَأْكُلُوا**

(١) الاستثناء: ١٧١.

(٢) الاستثناء: ١٥٣ وص ١٥٥.

(٣) الاستثناء: ١٦٤.

(٤) الاستثناء: ١٧٤ - ١٧٥.

(٥) الاستثناء: ١٩١.

(٦) الاستثناء: ٢٢١.

أَنْوَلُكُمْ يَتَسْعَمْ بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَكْرَةٍ» (النساء - الآية ٢٩)، والمحكوم عليه قبل «إلا» ليس مغایراً في الجنس، وكذلك في قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا حَكْرًا» (النساء - الآية ٩٢).

فالصحيح إذن، يقول القرافي: أن نقول «احد الاستثناء المتصل أن الحكم على جنس ما حكمت به أولاً بنقيض ما حكمت أولاً، فمتى انخرم أحد هذين القيدين كان منقطعاً، فيكون حد المنقطع أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً، أو بغير نقىض ما حكمت به أولاً».

وتحrir ذلك بالمثال أنا إذا قلنا قام القوم إلا زيداً. فزيد من جنس القوم، وحكمت أولاً بالقيام وعلى زيد بعدم القيام وهو نقىض القيام. فهذا متصل. وإذا قلنا قام القوم إلا فرساً فالحكم، وإن وقع بالنقيض على الفرس الذي هو عدم القيام، لكن الفرس ليس من جنس القوم فكان منقطعاً.

وإن قلت قام القوم إلا زيداً مسافراً، كان منقطعاً أيضاً لأنك حكمت على زيد الذي هو من الجنس، بغير النقىض الذي هو عدم القيام؛ بل بحكم آخر الذي هو السفر فحصل الانقطاع للحكم بغير النقىض «الذي هو السفر للحكم غير الجنس». وبهذه الطريقة يظهر لك معنى الانقطاع في الآيات المتقدمة^(١).

ومن أطرف ما ذكره، كلامه في الاستثناء المشتمل على المتصل والمنقطع في كلمة واحدة. فقال: هذا الباب من الأبواب الغريبة في النحو والإعراب، ولم أره مسطوراً لأحد، ولا رأيت أحداً تكلم عليه ولا ذكر إعرابه، وهو مشكل من جهة الاعراب، فإن الكلام إذا كان في سياق النفي، وما قبل «إلا» مرفوعاً، فإعراب ما بعد «إلا» الرفع على البدل، فيتعين الرفع في تلك الكلمة الواقعة بعد «إلا» من جهة اشتمالها على المتصل، ويتعين النصب فيها لاشتمالها على المنقطع. واجتماع الرفع والنصب في كلمة واحدة محال فيتعين الترجيح.

وبعدما ذكر ضوابط الترجيح، أعطى مثالين لهذه الصورة. هما أولاً، قوله تعالى: «أَعْلَمْتُكُمْ بِهِمَّةَ الْأَنْتَوْ إِلَّا مَا يَتَنَزَّلُ عَلَيْكُمْ» (المائدة - الآية الأولى).

(١) الاستثناء: ٢٩٥ - ٢٩٧.

والمحنتي الذي تُلي منه الميتة والدم ولحم الخنزير. وهي ليست كلها من جنس المستثنى منه، كما تشمل ما أهل لغير الله، وهو من جنس الانعام. فصار الاستثناء هنا منقطعاً من جهة متصلةً من وجه آخر.

والمثال الثاني. قوله عز وجل: ﴿فَقَالُوا إِنَّا أَذْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ شَرِيفِينَ إِلَّا أَلَّا تُؤْتِنَا لِمَتَّهُوكُمْ أَجْحِيَّكَ﴾ (الحجر) والاستثناء في «أَلَّا» متصل باشتماله على امرأة لوط، وهي من المجرمين، ومنقطع لاشتماله على غيرها من أقارب لوط غير المجرمين^(١). ونلاحظ هنا أن قوله تعالى: ﴿إِلَّا أُمَّرَاتُهُ فَدَرَنَا إِنَّهَا لَبِنَ الْقَبِيرَكَ﴾ (الحجر) استثناء من استثناء، يرجع جانب الاتصال في الاستثناء الأول.

وفي خاتمة الكتاب انتهى بباب في الاستثناء من الأقارب، وقال عنه إنه مبني على خمس قواعد:

القاعدة الأولى: الاستثناء من الإثبات نفي ومن التفي إثبات.

القاعدة الثانية: الاستثناء المستغرق باطل وفي الأكثر قولان وفي المساوي قولان، وفي الأقل قولان، والكسر في الواحد من العشرة أو العشرة من المئة، أو المئة من ألف هو المتفق عليه.

القاعدة الثالثة: إن «إلا» تستعمل استثناء وصيغة.

القاعدة الرابعة: الاستثناء من غير الجنس جائز مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغُورًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلَ مَلَئًا سَلَئًا﴾ (الواقعة).

القاعدة الخامسة: الاستثناء من الاستثناء جائز.

ثم قال إنها قواعد كليلة يدور عليها أكثر مسائل هذا الباب^(٢). وهذه البحوث

(١) الاستغناء: ٤٠٥ - ٤٠٩.

(٢) الاستغناء: ٦١٧.

تعطينا نوعين من الأمثلة، أمثلة عن غواص الاستثناء وغراحته، وأمثلة عما لهذا العالم الفقيه من قدره فائقة على الغوص في الأغوار النحوية واللغوية.

٢ - أثير الدين، أبو حيان الغرناطي:

أ) شخصيته وعلمه:

وبعد ابن الحاجب والقرافي، اتسعت دائرة نحو الفقهاء. لتشمل ما يمكن أن نسميه نحو العلماء، وذلك بعودة النحويين العوسعيين الذين شملت دراساتهم جميع معارف الثقافة الإسلامية، ابتداءً بأبي حيان وانتهاءً بالسيوطى، نبدأ الحديث عن أبي حيان.

كان أبو حيان من رؤواد هذه المعركة العلمية، وكان دوره فيها بارزاً ومتميزاً، ولقد أحستت الأستاذة خديجة الحديشى صنعاً في كتابها عنه، فأبرزت مظاهر مواهبه المتعددة، إذ كان شاعراً مجيداً وناقداً ولغوياً بالمعنى الحديث، قمة في اللغة العربية، وباحثاً في لغات الترك والقرس والجيشة.

وله زهاء عشرة كتب في القراءات، منها المورد الغمر في قراءة أبي عمرو، والمعزن الهاامر في قراءة ابن عامر، والأثير في قراءة ابن كثير، والنافع في قراءة نافع، والرمزة في قراءة حمزة، والنير الجلي في قراءة زيد بن علي، والروض الباسم في قراءة عاصم، وغاية المطلوب في قراءة يعقوب، وتقريب النائي في قراءة الكسائي، وعقد اللآلبي في القراءات السبع العوالى.

ولذا كنا لا نعرف من هذه المصنفات الا أسماءها، فإن في تفسيره، الموسوم بالبحر المحيط استشهادات كثيرة من هذه القراءات.

وتقول خديجة الحديشى: أما شيخوخ أبي حيان ف كانوا نحو أربعينات وخمسين شيخاً، وأكثر من ألف مجيد. وقد ذكر مجموعة منها في إجازته للصفدي،

ومن روى عنه في القراءات فخر الدين اسماعيل بن هبة الله المليحي المصري ومن النحاة الخشناني الابذي، وابن الصانع وأبو جعفر بن الزبير^(١).

وكانت إفادته من ابن مالك معروفة، فقد كان أبي حيان الفضل في نشر كتب ابن مالك، وشرحها وتذليلها للدارسين^(٢)،

ومن أشهر ما عرف منها كتاباً للتذليل والارتشاف. ويقول السيوطي لم يؤلف في العربية أعظم منها ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال. وعليهما اعتمد في تأليف جمع الجواجم^(٣).

وقال السيوطي في همع الهوامع في شرح جمع الجواجم: واستعين، في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجواجم من المسائل والخلاف حاوِ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف محاط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف.

وتقول خديجة الحديثي: نجد السيوطي يعتمد كل الاعتماد على آراء أبي حيان في كتبه: همع الهوامع والأشباه والنظائر، والبهجة المرضية في شرح الألفية، ولا تكاد تمر مسألة نحوية في هذه الكتب إلا وفيها رأي لأبي حيان. وخلاصة القول فإن كتب السيوطي منبع فياضن لأراء أبي حيان النحوية، ويستطيع الباحث أن يعتمد عليها في دراسته والتعرف على آرائه^(٤).

ب) بين ابن مالك وأبي حيان:

الرأي السائد عند جمهور النحاة أن أبي حيان كان شديد الانحراف عن ابن مالك، شديد الاعتراض عليه، وأن موقفه كان عن حسد بسبب المعاصرة، ويستندون في هذا على كون أبي حيان عايشه مدة ثلاثين سنة ولم يأخذ عنه،

(١) أبو حيان النحو: ٦٩ - ٧٣.

(٢) أبو حيان النحو: ٣٢٧.

(٣) بنية الوعاء: ١/٢٧٢.

(٤) أبو حيان النحو: ٥٨٣.

وأنه كان يتباهى بقوله: إن ابن مالك كان منفرداً بنفسه لا يحتمل أن ينمازع أو يجادل ولا يباحث وإنه لم يكن من لازم في هذا الفن إماماً مستبمراً به، ولا يعلم له فيه شيخ. فهو لم يجلس في حلقة الشلوبيين إلا نحواً من ثلاثة عشر يوماً. ولئن كان قد قرأ على ثابت بن خيار الكلاعي، فإن ثابتأً عند أبي حيان لم يكن من المعدودين في الأندلس من أهل النحو والجلالة والشهرة وإنما ذكروه بأنه مقرئ للقرآن فاضل فيه^(١)،

وفي معرض استشهاد ابن مالك بالحديث يقول أبو حيان: والمصنف رحمة الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعمقاً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صعب من له التمييز في هذا الفن ولا استبعار ولا إماماة، ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه وينسب إليه مذاهب، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب إليها سيبويه ولا أرادها^(٢).

ويصل به الأمر إلى نوع من التحاامل عليه حينما قال إنه: نقل عن جميع النحويين خلاف ما قالوه لأن من يعاني علمًا يحتاج إلى مثوله بين يدي الشيوخ. وكما قيل إنه عرض به في آيات يقول فيها:

أخـا ذهـنـ لـإـدـرـاكـ الـعـلـومـ	يـظـنـ الـغـمـرـ أـنـ الـكـثـبـ تـهـدـيـ
غـواـصـ حـيـرـتـ عـقـلـ الـفـهـيـمـ	وـماـ يـدـرـيـ الـجـهـوـلـ بـأـنـ فـيـهـاـ
ضـلـلـتـ عـنـ الـصـرـاطـ الـمـسـتـقـيمـ	إـذـاـ رـمـتـ الـعـلـومـ بـغـيـرـ شـيـخـ
وـتـلـتـبـسـ الـأـمـورـ عـلـيـكـ حـتـىـ	تـصـيرـ أـضـلـ مـنـ تـوـمـاـ الـحـكـيـمـ ^(٣)

كما يروي أن تلاميذ أبي حيان هاجموا الفية ابن مالك إذ نسب إلى أحدهم قوله:

(١) أبو حيان النحوي: ٣٢٩.

(٢) أبو حيان النحوي: ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٣) أبو حيان النحوي: ٣٢٠ وانظر البحر المعجيز: ٤/٣٧١.

الفية ابن مالك مطموسة المسالك
وكم بها مشتغل أوقع في الممالك^(١)

وقد خالفه في كثير من المسائل يرجع معظم الاختلاف فيها إلى الاختلاف
في المنهج، ذلك أن أبي حيان أخذ على ابن مالك:

أولاً: الاستشهاد بالحديث، بينما لا يزال أبو حيان ينتقد في كتاباته ذلك
بحجة أنه قد يرويه بالمعنى من لا يحتج ببروايته^(٢).

ثانياً: الاستشهاد ببعض قبائل العرب مثل: لخم، وجذام، وغسان، وأورد
كلام أبي نصر الفارابي، في أول كتابه المسمى بـ «الآلفاظ
والحروف»، فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري
من كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين
حولهم. فلم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاوريين
لأهل مصر والقبط، ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم
كانوا مجاوريين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم
بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاوريين
لليونان^(٣).

ثالثاً: القياس على ما قل وروده. فلا يقاس عند أبي حيان على «الضرب
زيداً والحمار اليجدع»، ومن المسألة التي أشار إليها ابن مالك في
الخلاصة بقوله: وكونها بمعرف الأفعال قل.

وقد نص في غير الخلاصة أن ذلك يجوز اختياراً^(٤) ويرى أبو
حيان أنه لا يقاس على قول الشاعر:

(١) المرادي وكتابه توضيح مقاصد الآلفية (عازياً لنفح الطيب) ص ١٤٠.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣٨٧/١.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو: ٤٤ - ٤٥.

(٤) أبو حيان النحوي: ٣٣٤.

أيما ذان كلا زادي كما ودعاني واغلاً فيمن وغل
شاهدنا على جواز الاقتصار على اسم الإشارة بعده، فإنه - يقول
أبو حيان - نادر شاذ لا يقاس عليه^(١).

رابعاً: أمّا الخلاف في الآراء فهو كثير جداً أحيطت منه خديجة الحديشي
أربعة عشر في الصرف وأثنين وعشرين في النحو^(٢). وفي الحقيقة لا
يمكن أن يضبط عدد لهذه الخلافات، فهي متفرقة متشربة في شتى
الكتب. نذكر منها على سبيل المثال: قوله في معرض الحديث عن
«ما» و«لهمما» يقول ابن مالك باستعمالهما ظرف في زمان، أنه نقل عن
جميع النحويين خلاف ما قاله^(٣)، قوله بنصب الحال بعد «ما»
الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم مثل:

يا جارتًا ما أنت جاره

وقال أبو حيان باحتمال التمييز^(٤)، قوله بزيادة الباء مع الحال المنفي
مستدلاً بقول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم ابن المستب منتهاها^(٥)

لقد أثار موقف أبي حيان من ابن مالك حفيظة أنصار جمال الدين بن مالك
فأنبروا للدفاع عنه، والرد على اعترافات أبي حيان. وكان من بين الذين
حملوا راية الانتصار لابن مالك جمال الدين ابن هشام عبدالله بن يوسف
الأنصاري، ويهاه الدين أحمد بن علي السبكي، وناظر الجيش محبي الدين
محمد بن يوسف، وابن الدمامي محمد بن أبي بكر المخزوبي.

(١) أبو حيان النحوي: ٣٣٤ - ٣٥٥.

(٢) أبو حيان النحوي: ٣٤٠ - ٣٦٤.

(٣) البحر المحيط: ٤/٣٧١، أبو حيان النحوي: ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٤) أبو حيان النحوي: ٣٢٥.

(٥) المقتني: ١٤٩ - ١٥٠ أبو حيان النحوي: ٣٥٣.

ج) دفاع ابن هشام عن ابن مالك:

وكان دفاع ابن هشام أكثر عنفًا، ودفاع ناظر الجيش أكثر شمولاً. ذاك أن ابن هشام يبدو وكأنه بدوره يتحامل على أبي حيان، ولو كان من جملة شيوخه حيث درس عليه ديوان زهير وطالع كتبه، وشرح بعضها، مثل: «اللمحة البدريّة» وأكثر من انتقاده فيها ومن تعقب آرائه. ولما وقف على كتاب «الشذا في أحكام كذا» ناقضه برسالة سماها «فوح الشذا بمسألة كذا» ذاكراً سبب تأليفه، قائلاً إن أبي حيان لم يزد على أن ردد أقوالاً حدها، وجمع عبارات وعددتها، ولم ينفع كل الأفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا يتبين ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقا، فرأيت الناظر لا يحصل منه بعد الكد والتعب إلا على الاضطراب والشغب^(١).

وخطأه في مواضع كثيرة خالف فيها أبو حيان قول ابن مالك منها ادعاؤه أن ابن مالك هو وحده الذي قال بفعلية «حرى»، ويقول ابن هشام إن الواهم هو أبو حيان. لأن اللغويين أمثال السرقسطي وابن طريف أنشدوا بيتاً يشهد أنها من الأفعال. وهو قول الأعشى:

إن يقل هن منبني عبد شمس فحرى أن يكون ذاك وكان^(٢)
ومنها أن «كل» جاءت توكيداً في بيت الشاعر:

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر
قال ابن مالك إنها توكيده، وخالفه أبو حيان وزعم أن «كل» في البيت نعت
وليس توكيداً وليس قوله شيء لأن «كلاً» التي ينعت بها دالة على الكمال لا
على عموم الأفراد^(٣).

(١) أبو حيان النحوي: ٥٣٠ - ٥٣١ (عانيا لفوح الشذا) وانظر الأشيه والنظائر: ٢٧١/٧.

(٢) أبو حيان النحوي: ٥٣١ (عزوا لشرح شنور اللعب).

(٣) معنى الليب: ٢٥٦.

ومنها قول ابن مالك أن الباء تزداد في الحال المنفي عاملها كقوله:
فما رجمت بخائبة ركب حكيمُ بن المُسِبِّ منتهاها
وقوله:

كائن دعيت إلى بأساء دائمة فما انبعت بمزؤود ولا وكل
وخلقه أبو حيان وخرج البيتين على أن التقدير «بحاجة خائبة، ويشخص
مزؤود». وهذا التخريج - يقول ابن هاشم - ظاهر في البيت الأول دون الثاني
لأن صفات النم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها. «فإذا قيل إن
شخصاً غير كذاب فهذا لا يفرض أنه لا يكذب»، ولذلك قيل **«وَمَا رَبَّكَ يُظْلِمُ لِلْعَيْدِ»** (فصلت - الآية ٤٦) ليست للمبالغة، وإنما هي للنسبة مثل: ليس
بنبال^(١).

ومن ردود ابن هشام على أبي حيان قوله إنه غلط في نقل كلام سيبويه
وتصرف في كلام الصفار عليه ووهم فيه في مسألة عطف الخبر على
الإنشاء^(٢).

د) دفاع ناظر الجيش:

أما ردود ناظر الجيش على أبي حيان فقد تناولت بعض أحكام الاستثناء،
وكون «حتى» قد تأتي بمعنى «إلى أن» وصيغ المصادر، وأنعال الشرط^(٣)، غير
أن أهم رد عليه جوابه عن مسائلتين ثنتين: أولاهما تصريح أبي حيان أن ابن
مالك ضعفت استنباطاته لأنه لم يأخذ عن أئمة الشيوخ، فيقول ناظر الجيش
«فما أعرف كيف يكون ذاك نقصاً في رجل انتشر علمه وانتهى إلى رتبة بلغ بها
أن يصحح ما أبطله غيره، ويبطل ما صححه غيره بالدلالة الواضحة والمستندات

(١) معنى الليب: ١٤٩ - ١٥٠.

(٢) معنى الليب: ٦٢٧ - ٦٣٠.

(٣) أبو حيان النحوي: ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٨ - ٥٥٥.

الراجحة. ثم قال في آخر كلامه: «أعذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف، وبقصد عن جميل الأوصاف»^(١).

والثانية في معرض الاستشهاد بالحديث، يقول ناظر الجيش: وأما إنكاره على المصنف الاستدلال بما ورد من الأحاديث الشريفة معتلاً لذلك بأن الرواية جوزوا النقل بالمعنى فيقال فيه: لا شك أن الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سمع من الرسول ﷺ، والرواية بالمعنى وإن جازت فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بل لفظ آخر يوافقه معنى، إذ لو جوزنا ذاك في كل ما يروى لارتفاع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها هي بل لفظ الرسول ﷺ، وهذا أمر لا يجوز توهّمه فضلاً عن أن يعتقد وقوعه، ثم إن المصنف إذا ما استدل على مسألة بحديث لا يقتصر على ما في الحديث الشريف بل يستدل بكلام العرب من نثر ونظم ثم يردد ذلك بما في الحديث إما تقوية لما ذكر من كلام العرب، وإما استدلاً على أن المستدل لا يخص جوازه بالشعر، بل إنه يجوز في الاختيار أيضاً، ولا يخفى على اللبيب أن قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه «إن يكن فلن تسلط عليه ولا يكتنه فلا خير لك في قتلها» يبعد أن يكون مغيراً^(٢).

هـ) تقدير أبي حيان لابن مالك:

غير أن الذين صنفوا أبا حيان من خصوم ابن مالك لم يأخذوا بعين الاعتبار ما كان أبو حيان يوليه من تقدير لابن مالك ومن تنويه بكتبه. فقد قال عنه: إنه كان رجلاً صالحًا معنياً بهذا الفن النحوي كثير المطالعة لكتبه... ونظم في هذا الفن كثيراً ونشر وجمع باعتماده على الاشتغال بهذا الفن ويمراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية، وأتى من هذا العلم بغرائب، وحوّلت مصنفاته منها نوادر وعجائب^(٣). وقال: إنه لا يكون تحت السماء أنجحى من عرف ما في

(١) أبو حيان النحوي: ٥٥٩ .. ٥٦٠ (عازياً لتمهيد القواعد: شرح ناظر الجيش على التسهيل).

(٢) أبو حيان النحوي: ٥٥٨.

(٣) أبو حيان النحوي: ٣٢٩ (عزوا للتذليل والنكميل).

تسهيله^(١). ويروى أنه مدح ألفيته بقوله، وإن كنا لم نطلع على مصدره الأصلي:

ألفُظُّ نظِيمٌ ذِي الخلاصَةِ أَمْ دَرْ
فِيمَا جَهَلَ الْأَقْوَامُ مَقْدَارَ حِبَّهَا
كَذَا يَتَرَكُ الْحَسَنَاءَ مِنْ بَاتٍ مَغْرِمًا
أَتَيْتُ بِشَيءٍ بِإِذْنِ يَا ابْنَ مَالِكَ

أتلك معان تحت ذا اللفظ أم در
ولكن ثناهم أن مسلكها وعر
بها مستهاماً ليس يمكنه المهر
فأنت به حي وإن خمك القبر

ومن عنايته بكتب ابن مالك كونه شرح الألفية في كتاب «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك». أما كتاب التسهيل فقد ألف عليه ثلاثة كتب، «التخييل الملخص من التسهيل» و«التمكيل لكتاب التسهيل» و«التدليل والتمكيل في شرح التسهيل» وتقول خديجة العددية: «ولا يزال الكتاب الأخير خير شاهد على اهتمام أبي حيان بابن مالك وشرحه لكتبه. فهو حيان هو الذي جسّر الناس على مصنفاته، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها وخاض بهم في لججها، وفتح مقفلها ورغبهم فيها وألزم نفسه أن لا يقرئ تلاميذه إلا في كتاب سيبويه أو في تسهيل ابن مالك أو في مصنفاته وكان هذا دأبه حتى آخر أيامه^(٢).

ولقد اعترف له بالمشيخة والفضل في العلم والأمانة في النقل، وصرح بصحته. فيقول في تذكرته في باب الكلام عن التنازع «روى الشيخ جمال الدين محمد بن مالك صاحبنا أن الفراء في مثل هذه المسألة يجوز إعمال الثاني في الظاهر، ويضمر في الأول كما يقول سيبويه وأصحابه، لكنه إذا أضمر في الأول أوجب أن يكون الضمير بارزاً بعد الثاني ومعموله. فتقول مثلاً ضربني وضررت زيداً هو، وضررت الزيدين هما. ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول^(٣).

(١) أبو حيان التحوي: ٣٢٨ (عزوا لتفع الطيب).

(٢) أبو حيان التحوي: ٣٢٧ - ٣٢٨، أنظر: الدرر الكامنة: ٤٠٣ / ٤ - ٣٠٣.

(٣) تذكرة النهاة: ٣٤٥.

ويظهر من هذا أن انعراوف أبي حيان عن ابن مالك، ليس بالقدر الذي يصوره المؤرخون. وأما ما نسب إليه من أن ابن مالك لم يتصل على الشيوخ، فإنه قد يعني بذلك شيوخه في الأندلس، والدليل على ذلك افتقاره على ذكر ثابت بن خيار. أما الجزم بأنه قد عرض به في قوله: إذا رمت العلوم بغير شيخ، فيرده ما قال في البيتين الأولين، فأبا حيان لا يدعي، ولا يمكن أن يدعي أن ابن مالك غمر جهول، وهو الذي مارس علمه وعرف قدره. وإطراؤه لخلاصته وتهليله بقى انحيازه لما نسب إليه أتباعه من ذم الخلاصة.

أما المسائل التي خالفه فيها، فنبغي النظر هل هي من الآراء التي انفرد بها ابن مالك، أم من المسائل التي تابع فيها غيره، وحيثنة نقول إن أبا حيان لم يقلد ابن مالك، ولا غيره فيها، ومن حق كل عالم على مستوىه أن يختار بحرية. ولعل من أهم ما يجمع بين أبي حيان وابن مالك حرص كل واحد منهم على حرية الاختيار، مثلهما في ذلك مثل ابن هشام الذي خالف ابن مالك في أكثر من مسألة، وخالف أبا حيان، لا تقليداً لابن مالك وإنما رأى أن الصواب مع ابن مالك.

نم لا ننسى أن أبا حيان وافق ابن مالك في عديد من القضايا نذكر منها، فصل المضاف بأجنبي^(١)، وأن «كان» الزائدة بين ما و فعل التعجب لا اسم لها ولا خير^(٢)، واتيان «من» لابتداء الغاية في الزمن^(٣)، وعدم نعت مجرور «رب»^(٤) وفعالية «جذا»^(٥).

و) من طرائف أبي حيان:

ومن طرائف إيداع أبي حيان قصيدة فريدة، بعث بها في شكل رسالة مؤثرة

(١) ارشاد الضرب: ٥٣٥/٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٥/٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.

(٥) المصدر نفسه.

من مصر إلى موطنه غرناطة، وشيخه أبي جعفر بن الزبير، وضمنها عرضاً مفصلاً لتاريخ النحو العربي، منذ نشأته إلى ذلك العهد^(١)، وسنورد منها بعض المقتطفات.

فقد استهلها بمقدمة في فضل العلم عموماً والنحو خصوصاً فقال:

لقد فاز باغبيه وأنجح قاصده
وما امتاز إلا ثاقب الذهن واقده
يطول علينا حصرها ونکابده
هو النحو فاحذر من جهول يعاونه
هما أصل دين الله ذو أنت عابده

هو العلم لا كالعلم شيء تراوئه
وما قُضِّلَ الإنسان إلا بعلمه
وقد قُصِّرَتْ أعمارنا وعلومنا
وفي كلّها خير ولكن أصلها
به يعرف القرآن والسنة التي
ثم عرض لنشأة علم النحو على يد الإمام علي، مذكراً بجهود النحاة
الأوائل:

مبانيه أغزر بالذى هو شابده
أبو الأسود الديلي فللحر سانده
وطار به للعرب ذكر نعاوده
ويحيى ونصر ثم ميمون ماهده
فقد قلدت جيد المعالي قلائده

ثُمَّ وقف عند الخليل بن أحمد الذي وصفه بأنه «واحد الدهر العقيم»:

جهابلة تبلى به وتعافده
من الأزد تنميء إليه فراهمه
أقر له بالسبق في العلم حاسده

وناهيك من علم على مشيد
لقد حاز في الدنيا فخارا وسودا
هو استبط العلم الذي جل قدره
وساد عطاء نجله وابن هرمز
وعنبرة قد كان أربع صحبه

ثُمَّ وقف عند الخليل بن أحمد الذي وصفه بأنه «واحد الدهر العقيم»:
وما زال هذا العلم تنميء سادة
إلى أن أتى الدهر العقيم بواحد
إمام الورى ذاك الخليل بن أحمد

(١) أورد هذه القصيدة ابن الخطيب في الإعاظة، ٥٠٣ - ٥٦.

فنارت أدانيه وضاعت أباعده
إذا قدّ أمراً قلت ما هو شاهده
ولا ثالث في الناس تصمى قواصده
وبالبصرة الغراء قد لاح فجره

باذكي الورى ذهناً وأصدق لهجة
هو الواضع الثاني الذي فاق أولاً

وبعد الخليل وصل إلى تلميذه سيبويه، فيبين قيمة كتابه الفريد، وشكا
إعراض الناشر عنه في زمانه باستثناء أهل الأندلس، وذكر ما يقوم به هو من
مناصره للكتاب في مصر وإحياء لدراسته بين أهلها:

وأيقن أن الحين أدناه باعده
ولاطفه حتى كأن هر والده
إلى أن بدت سيماه وأشتد ساعده
وراح وحيد العصر إذ جاء واحده
فلولاه أضحت النحو عطلاً شواهد
لقططان إذ كعب بن عمرو محاتدة
فطارفه يعزى إليه وتالده
أطاعت عواصيه وثبت شوارده
فأياته مشهودة وشواهد
سواء فكل ذاهم المحسن فاقده
وفي جوفه كل الذي أنت صائد
فيإنك فينا نابه القدر ماجده
أعضاك دهر أم عرتك ترايده
وان لا تصب حرباً فإنك غامده
فذو الفهم من تبدو إليه مقاصده

ولما رأى من سيبويه نجابة
تخييره إذ كان وارث علمه
وعمله شيئاً فشيئنا علومه
فإذا ذاك وافاه من الله وعده
أتى سيبويه ناشراً لعلومه
وابدئ كتاباً كان فخراً وجوده
وجمع فيه ما تفرق في الورى
بعمره بن عثمان بن قنبر الرضا
عليك قران النحو نحو ابن قنبر
كتاب أبي بشر فلا تك قاريا
ولا تعد عما حازه إنه الفرا
إذا كنت يوماً محكماً في كتابه
ولست تبالى إن فككت رموزه
هو العصب إن تلق الهياج شهرته
تلقاء كل بالقبول وبالرضى

وكان طریاً لم تقادم معاهده
وإن الشمالي بارد الذهن خامده
يزيف ما قالا وتبلاو مفاسده
تباري أبا بشر، إذاً أنت فاسده

ولم يعترض فيه سوى ابن طراوة
وچئره طعن المبرد قبله
هما ما هما صارا مدي الدهر ضحكة
تكون صحيح العقل حتى إذا ترى
إلى أن يقول:

بشرق وغرب تستثار فوايده
كتاب أبي بشر ولا هو رايده
إليه وشوق ليس يخبو موافقه
جهابذ تبدي فضلها وتناجده
لنا صيره مادمت حيا وعايده
وعالجه حتى تبليت قواعده
فاصبح علم النحو ينفق كاسده
تيقن أن النحو أخفاه لاحده

لقد كان للناس اعتناء بعلمه
والأآن فلا شخص على الأرض فارئ
سوى عشر بالغرب فيهم تلقت
وما زال منا أهل أندلس له
وانني في مصر على ضعف ناصري
أثار أثيري الغرب للنحو كامنا
وأحيا أبو حيان ميت علومه
إذا مغربي حط بالثغر رحله
وختم القصيدة برسالة حنين وإجلال

لغرناطة فانفذ لما أنا عاشه
وسلطانا الشهم الجميل عوايده
ومحيبي الندا فضلاً وقد رم هامده
فرز موالبه وذل معانده
وخُصّ بها الأستاذ لا عاش كايده
وأستاذنا الحبر الذي عمَّ فايده
فللغرب فخر أعجز الشرق خالده

أخي إن نصل يوماً ويلغت سالماً
و قبل ثرى أرض بها حل ملتنا
مبيد العدا قتلا وقد عم شرهـم
أفاض على الإسلام جوداً ونجلـة
وعـم بها إخوانـنا بـتحـية
جزـى الله عنـا شـيخـنا وإـمامـنا
لـقد أـطلـعـت جـيـانـاً أـوحـدـ عـصـرـه

مضامينه جلت وصحت مانده
بسبق وغيرى نايم الليل راقده
ويفتح علما مغلقات رصايده
لشاكره في كل وقت وحامده
تري هل يثنى الفرد من هو فارده
تنبيه على غر القوافي قصايده
فيرتاح سَمَاع لها وُمناشده
مجيدة أصل انتجتها أما جده
بمصر ولا حبرت ما أنا قاصده
من النظم لا يبلى مدى الدهر آبده
وقيد شرعى بعدها نَدَ شارده
لك المسك بل أعدى وإن عز ناشده

ومن تلامذة أبي حبان، سقى قليلاً عند ثلاثة منهم، أحدهم نحو نحرا
الفقهاء وهو عبد الرحيم الأسنوي، والثاني مثل النحوي التقليدي وهو ابن
عقيل، والثالث مثل نحو الأدباء وهو ابن أم قاسم المرادي. وذلك بعد الحديث
عن مكانة ابن هشام في مدرسة ابن مالك.

مُؤرخه نحويه وأمامه
وما أنس لا أنسى سهادى ببابه
فيجلو بنور العلم ظلمة جهلنا
وانى وإن شعلت بنا غربة النوى
بغرناطة روحى وفي مصر جئنني
أبا جعفر خذها قوافي من فتى
بسير بلا إذن إلى الأذن حسنها
غريبة شكل كم حوت من خرافيب
فلولاك يا مولاي ما فاه مقولي
لهذبتنى حتى أحوالك مفوقاً
وأذكيت فكري بعد ما كان خاماً
جعلت خاتماً فيه ذكرك إنه

٣ - جمال الدين بن هشام:

جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري (708 - 761) من أجل
أنمة مدرسة ابن مالك، قد اعتمد مبادئها، وشرح كتابها وأغناها بمصنفات من
عنته، منها ما تناول مستوى الناشئين مثل قطر الندى وبل الصدى، ومنها شذور
الذهب، لمستوى أعلى، غير أن أهم ما ألفه ابن هشام هو: مغني الليب عن
كتب الأعaries.

وكان في كل أعماله وفيما للاسن التي بنيت عليها مدرسة ابن مالك من جمع، وتحرر، وتنظيم، ووضوح.

وقد سبقت الإشارة إلى العلاقة بينه وبين أستاده أبي حيان، وأنه تصدى لاعتراضاته على ابن مالك، وكان بذلك يدافع عن شيخ مدرسته. والحقيقة أن ابن هشام لم يكن متعصباً ضد أبي حيان ولا لابن مالك، وإنما كان يستجيب لرأيه هو، ولا اختياره بعد مقارنة الأقوال وموازنة الأدلة.

ومع تقديره لابن مالك فإنه قد تناوله بالنقد العلمي البعيد عن التهكم، ففي كتاب المغني مثلاً، أورد له نحواً من أربعين مسألة تابعه في بعضها وخالقه في بعض وسكت عن بعض، وبين عدة قضايا تابع فيها ابن مالك الكسانى والفراء. وفي قضايا متعددة نسبه إلى الخطأ أو الوهم أو السهو.

فمن المسائل التي نبه على اختياره فيها إعطاء «إن» الشرطية حكم «لو» في الإهمال، واعطاء «لو» حكم «إن» في الإعمال^(١). وهذه المسألة من مباحث ابن مالك في التوضيح على شواهد الجامع الصحيح. ومنها إنكاره بناء «مثل»: في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَعَلَّ مِثْلَ مَا أَنْجَمْتُ لَنْطِقُونَ﴾ (الذاريات) معللاً بكونها ثنى وتجمع، بدلليل ورود «أمم أمثالكم» وقول الشاعر^(٢):

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

ويقول ابن مالك أن «حق» في الآية اسم فاعل من حق يتحقق واصله حاق ففهدر على وزن بَرَ وَتَمَ، فقيه ضمير مستتر، و«مثل» حال منه^(٣). ومنه قوله بأن عطف الشيء على مراده، قد يكون بالواو، أو بـ «أو» نحو ﴿إِنَّا أَشْكُونَا بَرَقَ وَحَرَقَ إِلَى اللَّهِ﴾ (يوسف - الآية ٨٦) ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُبْ خَطَايَةً أَوْ إِيمَانًا ثُمَّ يُوَمِّي بِهِ بَرِيكَمَ﴾ (النساء - الآية ١١٢).

(١) المغني: ٩١٧.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٩.

(٣) المغني: ٦٧١.

وفي معرض الحديث عن «أوا» نبه ابن هشام على أن ابن مالك قال في خلاصته وفي شرح الكافية إنها تأتي للتقسيم، غير أنه عدل عن ذلك في التسهيل، فذكر أنها تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير^(١)، وقال: إن هذا أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو في التقسيم أجود نحو الكلمة «اسم و فعل وحرف»^(٢). لكنه خالفه في معاقبها للواو، إذا كانت للإباحة، ولكونها تأتي بمعنى «ولا» لأنه لو قيل «جالس الحسن وابن سيرين لكان المأمور به مجالستهما معاً». أما قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ تُفْسِدُّوا مِنْ بُيُونَكُمْ أَوْ ثَيُوتَ مَا بَرَأْتُمْ﴾ (النور - الآية ٦١) فهذه هي بعينها وإنما جاءت «لا» لتأكيد النفي^(٣).

وما دمنا في باب العطف، نذكر أن ابن هشام قال إن ابن مالك وهم في فهم عبارة سيبويه عن غلط العرب، فيقول إن أقسام العطف ثلاثة وهي:

١. العطف على اللفظ مثل ليس زيد بقائم ولا قاعد.
٢. العطف على المحل مثل ليس زيد بقائم ولا قاعدًا.
٣. العطف على التوهם نحو ليس زيد قائماً ولا قاعداً بالخوض، على توهם دخول الباء في الخبر. وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع أيضاً في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسمياً. فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة ﴿لَا لَخَرَقَ إِنْ أَجَلِ قَرِيبٍ فَأَصْدَفَ وَأَكُنْ تَعَذِّبَ الصَّلَمِيَّنَ﴾ (المنافقون). وأما المرفوع فقال سيبويه: وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وذلك على أن معناه يعني الابداء فيري أنه قال «هم» كما قال زهير:

بِدَا لَيْ أَنِي لَسْتُ مَدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

(١) المعني: ٤٦٧.

(٢) المعني: ٩٢.

(٣) المعني: ٩٠.

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالوهم، وذلك ظاهر من كلامه. ويوضحه إنشاد البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعتراض عليه بأنه متى ما جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم^(١).

وفي مسألة العطف على معنوي عاملين، يقول ابن هشام: فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو «كان آكلاً طعامك عمر وتمرك بكر». وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة وقيل إن منهم الأخفش^(٢).

ونسبة إلى السهو في عدة مواضع منها، أنه اجاز تقديم التمييز واستدل بقول الشاعر:

وردت بمثيل السُّيْدِ تَهِيدِ مَقْلُصٍ كَمِيشٌ إِذَا عَطَافَاهُ مَاءٌ تَحْلِبَا
وقوله:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنَا قَرَ بِالْعِيشِ مُشْرِيَاً وَلَمْ يُغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مَذْمُماً
فذلك سهو لأن «عطافاه» و«المرء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناتج للتمييز هو المحذوف، وأما قوله:

ضَيَعَتْ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الْأَمْلَا وَمَا ارْعَوْيَتُ وَشَبَبَا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا
ضرورة^(٣). ومنها أنه مثل للحال المؤكدة لعاملها بقوله تعالى: ﴿لَا مَنْ فِي الْأَرْضِ كَلَّهُمْ بَجِيْعًا﴾ (يونس - الآية ٩٩) وهو سهو، لأن الحال هنا مؤكدة لصاحبها، وهذا ما أهمله النحويون^(٤).

(١) المعني: ٦١٥ - ٦٢٢.

(٢) المعني: ٦٣٢.

(٣) المعني: ٦٠١ - ٦٠٣.

(٤) المعني: ٦٠٦.

ومنها: أن الأخفش أجاز نحو: ضرب غلامه زيداً ويقول حسان:

ولو أن مجدأً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً

ومنه: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها، ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، لأنه منع من التقديم لكون العامل صفة ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف^(١).

ومنها قول ابن هشام: محل «أن» و«أن» بعد حذف الجار نصب عند الخليل، وجوز سيبويه كونه جرا. وما نقل ابن مالك، أن الموضع جر عند الخليل وأن سيبويه يراه نصباً، فهو^(٢).

لقد عبر ابن هشام في هذه التبيهات بلفظ السهو وهو ضرب من النيان وفي مواضع، نسبة إلى الوهم. وهو خفيف الغلط، إذا لم يقل أنه «وهم فاحش» نحو المثال الذي ساقه في الفرق بين «الم» و«الما». فقال: منفي «الما» مستمر النفي إلى الحال، مثل:

فإن كنتُ مأكولاً فكن خيراً آكل والا فادركتني ولما أمزق
 ومنفي «الم» يحتمل الاتصال نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ يُدْعَى إِلَيْكَ رَبِّ شَيْئاً﴾ (١)
 (مريم) والانقطاع نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ (٢) (الإنسان)، ولهذا جاز لم يكن ثم كان، ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال: لما يكن وقد يكون. ومثل ابن مالك للنفي المتقطع يقول الراجز:

وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدك لم يك شيء يا إلهي قبلك
 وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل: وذلك وهم فاحش^(٣). والملاحظ أن استعظام ابن هشام لهذا الوهم، كونه يفهم منه ما يفهم من مقتضى المثال الذي أورده هو في قوله: لم يكن ثم كان، لأن الله ليس قبله شيء.

(١) المعني: ٦٤٠.

(٢) المعني: ٦٨٢.

(٣) المعني: ٣٦٧ - ٣٦٨.

ويرى ابن هشام، «أن قول ابن مالك إن الأسناد اللغطي يكون في الأسماء والأفعال والحراف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي لا تحقيق فيه، وقال لي بعضهم كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ قلت كيف توهتم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه». ويزيد ابن هشام قائلاً: ومنم فلد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيـان^(١).

ونلاحظ هنا أنه اعتقاد أن ابن مالك خالف إجماع النحاة في هذه المسألة، وليس في هذا الموضوع تصريح بهذا النوع من النقد، ففي الكلام عن أن «أم» المقطعة لا تدخل على المفرد، وأن النحاة قدروا مبتدأ في «إنها لإبل أم شاء» قال ابن هشام: وخرق ابن مالك إجماع النحويين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ «بل»^(٢).

وفي هذين المثالين يتبدّل إلى الذهن أن ابن هشام يتعامل على ابن مالك، ويخطئه، لكن حينما نراجع في نهاية كلام ابن هشام في رسالته حول الاستفهام، نراه يتراجع في حكمه الصارم ويقول: إن «أم» هذه قد تفيد معنيين غالباً وهما الإضمار والاستفهام. ومما يدل على أن المقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد. وقد مثل قبل بقوله تعالى ﴿أَمَاذَا كُثُنْ تَعْمَلُونَ﴾ (النمل).

وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين أو أكثرهم في: «إنها لإبل أم شاء» بـ «التقدير بل أهي شاء»، إذ يجوز التقدير «بل هي شاء» وعلى هذا اتجاه لابن مالك أن يدعي أنها عاطفة مفرداً على مفرد^(٣).

ففي نهاية الكلام أشار ابن هشام إلى ضعف جزم النحاة وإجماعهم، أو الأكثر منهم، وبين معنى اتجاه ابن مالك.

(١) المعني: ٨٧٣ - ٨٧٤.

(٢) المعني: ٦٨.

(٣) الأشباء والنظائر: ٧/٥٤.

وإذا كان ابن هشام، لم يترجح من الاعتراض على ابن مالك ومخالفته، وانتقاده، فإنه مع ذلك يقر له بالإمامية، ويدافع عن آرائه، ويسير في فلکه، دون تعصب أعمى أو تقليد مطلق.

ففي رسالته التي تحدث فيها عن شرح قولهم: «أنت أعلم وما لك؟»؟

قال ابن هشام: هذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح ما يقال في المسألة: ومتبوعي الجرمي من المتقدمين وابن مالك من المتأخرین فمن كلامهما أخذت وعلى ما أشارا إليه اعتمدت^(۱).

وسوف نرى أثناء الكلام عن نحو ابن مالك في الزوايا المغربية والمحاضر الشنقيطية، ماذا قاله ابن هشام من اعتناء وتقدير.

٤ - بهاء الدين بن عقيل:

«ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»^(۲)، إنها القولة المشهورة التي أطلقها أبو حيان في حق تلميذه بهاء الدين عبدالله الرحمن العقيلي الهاشمي.

لازم ابن عقيل أثير الدين أبي حيان فكان من أجل من أخذ عنه، وهو من جمع بين علوم اللغة، والتفسير والفقه. درس القراءات على التقى الصائغ، والفقه على الزين الكhani والعلامة القونوي، ولازم جلال الدين الفزوي ثم ناب عنه في الحكم.

ومن أشهر من قرأ عليه زوج ابنته شيخ الإسلام سراج الدين البليقيني، فكان جد قاضي القضاة جلال الدين وأخيه بدر الدين.

شرع في كتابة تفسير للقرآن الكريم، غير أنه لم يكمله، كما لم يتم مختصر الشرح الكبير في فقه الشافعية، ويکاد يقتصر ما عرف من كتبه، على مصنفاته في شرح الفية ابن مالك، وكتابه المساعد على تسهيل الفوائد.

(۱) الأنباء والنظائر: ۷۷/۷.

(۲) الدرر الكامنة: ۲/۲۶۷.

ولما وصف محمد محيي الدين عبد الحميد شروح الألفية قال: «ففيها المختصر، وفيها المطول، وفيها المتعقب صاحبه للناظم يتحامل عليه، ويلتمس له المزالق، وفيها المتيحيز له والمصحح لكل ما يجيء به، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطأً بين الإيجاز والإطناب، والتحامل والتحيز».

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عقيل، فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ولم يقصد إلى الإطناب، فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجهه استدلالهم، ولم يتعرف في نقد الناظم بحق وبغير حق، كما لم ينحرز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به وافق الصواب أو لم يوافقه^(١).

ومطالع لهذا الشرح يلمس صحة ما قاله محمد محيي الدين، مؤلف منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، وليس من الغريب أن يتأتى هذا الشرح حظوة عند الناس، وإنما من طرف المدرسين والدراسين، إذ كان مؤلفه يريد أن يحقق نوعاً من تصفية النحو وتقديمه غير مشوب بالمباحث الجانبية، ولذلك رأينا أن نسمّ صاحبه، بال نحوي التقليدي.

فلم يتسع في التقديرات، ولم يطنب في المناقشات وإنما اكتفى بتوضيع نصوص الخلاصة، وتبيين أحكامها، والاستدلال بالشاهد عليها. وإذا كان في المسألة خلاف بين النحوين لشخص أقوالهم وحججهم دون إسهاب وربما رجع بعضها من غير إسهاب أو تعصب، وفيما يلي أمثلة من هذا النوع:
المثال الأول:

في شرحه لقول ابن مالك:

وخففت «إن» فقلَّ العَمَلُ وَلَزِمَ الْلَامُ إِذَا مَا ثُفِّمَ

(١) شرح ابن عقيل: ٨ (مقدمة التحقيق).

وريما اشتغلي عنها إن بدا ما ناطق أراده مغيثي
يقول ابن عقيل: إذا خفت «إن» فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول «إن زيد لقائم» وإذا أهملت لزمنتها اللام فارقة بينها وبين «إن» النافية، فيقل إعمالها فتقول «إن زيد قائم» وحکى الإعمال سبويه والأخفش رحمهما الله تعالى فلا تلزمها حبتنة اللام، لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية، لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وإنما تلتبس بـ«إن» النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يُستغنِّي عن اللام كقول الحكم بن حكيم المعروف بالطرماح:

ونحن أباء الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
ويقول: وانختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين «إن» النافية، و«إن» المخففة من الثقلة، أم هي لام آخر اجتنبت للفرق، وكلام سبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق. وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر وهي قوله صلى الله عليه وسلم «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر «إن» ومن جعلت لاماً آخر اجتنبت للفرق فتح «أن». وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي، فقال الفارسي هي لام غير لام الابتداء اجتنبت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير إنما هي لام الابتداء وبه قال ابن الأخضر^(١).

المثال الثاني:

ف عند قول ابن مالك:
و شَاعَ تَخْرُقَ خَافَ رَبَّهُ عَمَرٌ وَ شَدَّ نَحْوَ زَانَ تَؤْرُهُ الشَّجَرُ

(١) شرح ابن عقيل: ١/٣٧٧ - ٣٨١.

يقول ابن عقيل: «شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو زان نَوْرُه الشجر فالهاء المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على «الشجر» وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لأن «الشجر» مفعول، وهو متأخر لفظاً والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبة، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين، وما ورد من ذلك تأولوه، وأجازها أبو عبدالله الطوال من الكوفيين، وأبو الفتح بن جنبي، وتابعهما المصنف، ومما ورد من ذلك قوله:

لَمَا رَأَى طَالِبَهُ مُضَعَّباً ذَعِرُوا وَكَادَ لَهُ سَاعِدٌ مَمْفُدُواً يَنْتَصِرُ

وقوله:

كَسَا جِلْمُهُ الْجَلْمِ أَثْوَابَ سُرْدُدِ
وَرَقَقَ نَدَاءُ ذَا النَّدِي فِي ذَرَى الْمَجْدِ

وقول «حسان بن ثابت»:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الْدَّهْرَ مُظْعِمًا

وقول «أبي الأسود الدولي»:

جَزِي رَئِيهِ عَنِي عَلَيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وقول «سليط بن سعد»:

جَزِي بَنْوَهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كَبَرِ
وَحُسْنِ فِعْلِ كَمَا يَجْزِي سِينَمَارُ^(۱)

المثال الثالث:

ففي شرح قول ابن مالك:

وَمَعَ مَنْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنَقِيلٌ فَتَخُّ وَكَسِرُ لِسْكُونٍ يَتَصِّلُ

فيقول ابن عقيل: وأما «مع» فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته، نحو جلس

(۱) شرح ابن عقيل: ۴۹۲ / ۱ - ۴۹۷.

زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكر، والمشهور فيها فتح العين، وهي معروبة وفتحتها فتحة إعراب ومن العرب من يسكنها، ومنه قول جرير:

وَرِيشِيْ مِنْكُمْ وَهَوَىْيَ مَفْكُمْ لِمَامَا
وَزَعْمَ سِبْوِيْهَ أَنْ تَسْكِينَهَا ضَرُورَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ لِغَةَ رِبِيعَةٍ، وَهِيَ
عِنْدَهُمْ مِبْنَيَةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَزَعْمَ بَعْضَهُمْ أَنَّ السَاكِنَةَ الْعَيْنَ حِرْفٌ، وَادْعَى
النَّحَايَنَ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ فَاسِدٌ، فَإِنْ سِبْوِيْهَ زَعْمَ أَنَّ سَاكِنَةَ الْعَيْنَ
أَسْمَ (۱) .

أما كتاب المساعد فيقول عنه محققه الدكتور محمد كامل برکات: وقد امتاز هذا الشرح بتقارير وافية، ومناقشات موضوعية هادئة لمذاهب النحاة وأرائهم، القدامي منهم والمحدثين، من عيسى بن عمر والخليل وسيبوه إلى ابن مالك وأبن عصفور وأبي حيان.

«وهو مع هذا كله شرح موجز، وتعليق مختصر، كما ذكر مصنفه في مقدمته مع وفاه بالحاجة، وتحقيق للمطلوب، يكثر فيه من ذكر الشواهد، على طريقة ابن مالك في تسهيله وشرحه، ف يأتي بالشاهد إن وجد من القرآن الكريم، فإن لم يجد فيه شاهداً، عدل إلى الحديث الشريف فإن لم يجد فيه شاهداً أتى به من الشعر، أو الرجز، أو كلام العرب ولذا نلحظ تأثره بشرح التسهيل لأبن مالك في كثير من المواضيع» (۲).

هذا ولاين عقيل في هذا الشرح وقفات وتحقيقات طريفة قل أن نجد لها مثيلاً في الشروح الأخرى، منها على سبيل المثال:

عند قوله في التسهيل (ص ۴۹): ويغنى - أي ظرف الزمان - من خبر اسم معنى مطلقاً... ولم يمتنع نصبه ولا جره بـ «في» خلافاً للكوفيين. قال ابن عقيل: وهذا مبني على قولهم إن «في» للتبعيض حكاه السيرافي وليس ب صحيح،

(۱) شرح ابن عقيل: ۷۰ / ۲.

(۲) المساعد على تسهيل الفوائد (مقدمة التحقيق) ص (د) وما بعدها.

فإن «في» للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها، ولهذا صحق: في الكيس درهم، وفي الكيس ملؤه من الدرام.

وعند قول التسهيل (ص ٤٩): ويفعل ذلك بالمكانى المتصرف بعد اسم عين راجحاً إن كان المكانى نكرة يقول ابن عقيل: والkovيون كالبصريين في إجازة الرفع والنصب في هذا، وناقل لزوم رفعه عن الكوفيين واهم.

وعند قوله (ص ٥٤): وقد يخبر هنا، (أي في باب كان وأخواتها وفي باب «إن») بمعرفة عن نكرة اختياراً، يقول ابن عقيل: وذلك لشبه المرفوع هنا بالفاعل، والمنصوب بالمفعول ومنه قول القطامي:

**ففي قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا
وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول «ولايك موقف».**

وعند قول ابن مالك (ص ٦٢): ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقل ما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل، «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيمة المصوّرون»، يقول الشارح: «فيكون نظير ما حكى سيبويه من قولهم إن بك زيد مأخوذه، والأصل إنه «من أشد» فحذف ضمير الشأن كما في إنّ بك زيد. لا على زيادة «من» خلافاً للكساني. ويقول ابن عقيل: وذلك لأن زيادة «من» مع اسم «إن» غير معروفة وأيضاً فالمعنى يفسد على تقدير الزيادة إذ يشير إن أشد الناس عذاباً يوم القيمة المصوّرون، وليس كذلك إذ غيرهم أشد عذاباً منهم كالكفرة ونحوهم، وإنما تكلف الكساني معنى الزيادة لأن مذهبه منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف اسم يصح عملها فيه كالمصوّرين، وما حكاه سيبويه يرد عليه.

وعند قوله في التسهيل: وقد يخبر هنا بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة، قال ابن عقيل: نحو ما حكى سيبويه «إن الفاً في دراهمك بيض، وكقول امرئ القيس في رواية سيبويه:

ولأن شفاء عبرة مهراقة فهل عند رسم دارسي من مُعَوِّل

قال في التسهيل «أو بمعرفة» قال ابن عقيل: نحو ما حكى سيبويه «إن» قريباً منك زيد. وإن بعيداً منك عمرو وأنسد:
وما كنت ضفاطاً ولكن طالباً أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل
وقلره: ولكن طالباً أنا.

وعند قوله في التسهيل: «ولا تمنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل». يقول ابن عقيل: فيجوز على هذا أن تقول في «اخترت زيداً الرجال»، أي من الرجال واختير الرجال زيداً، يرفع الرجال ونصب زيد، وبالعكس وهذا هو منهب الفراء، ومذهب الجمهور يتبع رفع زيد ونصب الرجال، قال ابن عقيل ولم يتعرض المصنف في شرحه لهذه المسألة.

وفي باب التنازع عند قوله في التسهيل: «والاحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافاً للكوفيين»، يقول ابن عقيل: وعمل كل منهما مسموع ولكن الخلاف في الترجيح كما ذكر، والراجح الأقرب كما يقول البصريون لنقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر وأن إعمال الأول قليل، قال المصنف: ومع قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر والبصريون يرجحون الثاني، والكوفيون الأول. وقال بعض النحويين يتساويان، وقال النحاس: حتى بعض النحويين بأن الكوفيين يختارون إعمال الأول، قال ولم أجده ذلك على ما حكى. ونصوص النحويين متضادرة عن نقل هذا المذهب عن الكوفيين.

ونلاحظ في هذه الأمثلة الأسباب التي جعلت من شروح ابن عقيل نماذج مثالية لتدريس إمام المدرسة منوناً من الخلاصة والتسهيل.

٥ - ابن أم قاسم المرادي:

أما النحوي الأديب الذي تخرج على يد أبي حيان، فهو أبو علي الحسن بن قاسم المرادي، وأصله من أسفي بالمغرب، وانتقلت جدته زهراء إلى مصر فعرفت فيها بالشيخة أم قاسم، ونسب إليها.

كان أبو حيان عمدة في الدراسة، يغرس من بحره وينهل من ارشاده، وسمع مع ذلك من المقرئين السراج الدمنهوري، ومجد الدين التستري ومن المفسر شمس الدين بن اللبناني.

وألف مصنفات في إعراب القرآن وتفسيره، وشرح شاطبية القاسم بن فئره المعروفة بحرز الأماني ووجه التهاني، وله رسالة في تفسير الاستعاذه والبسملة. أما مؤلفاته النحوية فمنها شروح على الجزوئية، وكافية ابن الحاجب، وتسهيل ابن مالك.

وله على الألفية توضيح المقاصد الذي قيل فيه:

فما شرَّحَ الخلاصة كالمرادى وتنقِيَّحَ على وفق المراد وذهن ثاقب في الاجتِهاد على الفَيْءَةِ، سبق الجُوَاد على الخَيْلِ المضْمُرَةِ الْهَوَادِي لَهُ شَرْفٌ وَمَا أَنَا فِيهِ بَادِيٌّ ^(١)	وَقَفَتْ عَلَى يَقِينِي فِي اعْتِقادِ كِتَابِ جَلَّ فِي تَحْصِيلِ نَحْوِ مَوْلِفِهِ لَهُ عِلْمٌ غَزِيرٌ لَقَدْ سَبَقَ الْوَرَى فِي عِلْمِ نَحْوِ وَفَاقَ فِيمَا بَطَّاَقَ لَهُ سَبَاقٌ وَقَدْ بَذَلَ النَّصِيحةَ فِي كِتَابٍ
---	---

غير أن أطرف ما امتاز به المرادي هو صنيعه في كتاب «الجني الداني في حروف المعاني» وهو من أمنع ما كتب في منواله. فقد استوفى ما أورده الزجاجي والرماني في كتابيهما، وقد لاحظ محققاً، الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل توافقاً بين هذا الكتاب مع مغني ابن هشام. وكان ذلك واضحاً في تقسيم معاني الأدوات، والشواهد، والمذاهب والتوجيهات النحوية والمعنوية والاستدراكات والتعقيبات. ثم أمحا إلى احتمالأخذ ابن هشام من المرادي وقد يكون في ذلك إبطال لدعواه أن مغني الليث كتاب نسخ وحده، وفريد أصله وفروعه، كما طرحا احتمال أخذ المرادي وابن هشام من

(١) راجع علي عبد الساهي، المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية ص ١٠٣.

مصدر واحد إلا أنها ضعفها هذا الاحتمال الأخير^(١). وأيا ما كان هذا التشابه فإن لكل منها قيمته ومكانته.

ومكانة «الجني الداني» ليست مقصورة على مضامينه العلمية، بل إنها تتمثل في أسلوبه في الشعر التعليمي الجميل، وفي الأمثلة التالية، نماذج جيدة من هذا الشعر إذ يقول:

١. أقسام إن:

ونفي، وتحقيق فَتَلَرْمُ لامها
سِكَسَاتِي معنى «فَذ» وهذا تمامها^(٢)

وأقسام «إن» بالكسر شرط، زيادة
وقد قيل معنى «إذ» و«إما» وقد حكى الـ

٢. أقسام أن:

وزائدة، أو مثل أين ومحففة
وجازمة أيضاً فخذها بمعرفة^(٣)

وأقسام «أن» مفتوحة مضئنة
ومعنى لثلا ثم لا ثم إذ حكوا

٣. معاني الواو:

أضل وعطف، والاستثناف، والقسم
علامة الجمع، والإشباع منتظم
وواو الابدال فيها العدد يختتم^(٤)

الواو أقسامها تأتي ملحقة
والحال، والنصب، والإعراب مضمرة
وزائد ويسمى أز ورب ومنع

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: (مقدمة التحقيق): ٤ - ٥ ط ٢ و ٣، منشورات دار الآفاق
بيروت.

(٢) المصدر نفسه: المصدر نفسه: ٢١٥.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ٢٢٧.

(٤) المصدر نفسه: ١٧٤.

٤. معاني اللام:

ثلاثون قسماً في كلام مُنظمٍ
ويتلوك الاستحقاق يا صاح فاغلِمْ
وَعَلَنْ بها وَأَنْبَتْ وَيَيْنْ وَأَقِيمْ
وجاءت لتبلِّغُ الْمُخَاطَبِ فَافهِمْ
وَمِنْ وَلَتَبْعِيْضِنْ وَذَا كَلْهُ نُمِيْ
وَلَامْ بها فَامْدَخْ وَلَامْ بها اذْمَمْ
لجرّ وباللام المزيلة تَمِمْ^(١)

أتاك للام الجرّ مما جَمَعْتُه
فأولوا التخصيص وهو أعمّها
ومُلْكٌ وتمليك، وشبيهُما معاً
وَعَدْ وَزِدْ صِيرورة، وتعجبَا
ومثل إلى، في، على، عند، بعدَ معْ
ولامان تذ جاءا بباب استغاثة
وَقُلْ لام الجحود يلاهُما

٥. الباء:

أقيمت وَعَضْنَ أو فَزِدْ أو عَلَلْ
وَبِهَا فَعَرَضْنَ إِنْ تَمَّا أو أَبَدِلْ^(٢)

بالباء الصيق واسْتَعْنَ أو عَدْ أو
وأثُرَ بمعنى معْ وفي وعلى وَعَنْ

٦. الفاء:

فعاطفةُ تَرْتَبْ بائصالٍ
ويعضُّ قال تأتي لأنفصالٍ
جَلَّتْ سَبَبِيَّةُ ضِمنَ المَقالِ
على سَبَبِيَّةِ في كل حالٍ
وَظَهَرَ ذاك في صور المثالٍ^(٣)

معاني الفاء لا تَغْدُلُ ثلاثاً
ويغضُّ قال قد تأتي كواو
وفي جَملِي وأوصافِ كثيراً
ورابطةُ الجوابِ تدلُّ فيه
وزائدة كما قال قَوْمٌ

(١) المصدر نفسه: ١٠٨ - ١٠٩.

(٢) المصدر نفسه: ٥٦.

(٣) المصدر نفسه: ٧٧ - ٧٨.

٧. الكاف:

كَافُ خطابٌ وَكَافُ جَرْ
وَزْدَهُ إِن شَنَتْ دُون حَجَرٍ
أَوْ كَ «عَلَى» جَاءَنَا بِنُكْرٍ^(١)

الكاف قِسْمَانِ وَفَرَ حَرْفٌ
وَذَا فَشَبَّةَ بِهِ وَغَلْلَزٌ
وَمَن يَثْلِلْ جَاءَنَا كَبَاءٌ

٨. إذا:

لِفُجَاءَةِ مِنْ أَوْجُهُ لَا تُسْجِهِلُ
وَجَوَابَهَا وَاتَّثِ لِمَا يُشَتَّقَبُلُ
وَتَكُونُ فِي صَدْرِ الْمَفَالِةِ أَوْلُ^(٢)

الفرق بين «إذا» لشرط والتي
طلبُ التي للشرط فعلاً بعدها
وتضاف للجمل التي من بعدها

ونرى أوجه بين صنيعه هنا، وما سذكره من أنظام الشناقة على هذا
المنوال، كما نستعرض بعض آرائه التي أوردها ابن غازي في إتحافه.

٦ - جمال الدين الأسنوي:

كان الأسنوي فقيهاً أصولياً ونحوياً وقام بمحاولة تطبيقية لتزيل الفروع الفقهية
على القواعد النحوية، وهي عبارة عن تنظيم وتوسيع للإشارات التي رأيناها،
في المناظرات بين الكسائي وأبي يوسف، وما تبعها من نكت متفرقة في كتب
النحو والفقه.

ولقد قام الدكتور محمد حسن عواد بدراسة جيدة وتحقيق علمي لأعمال
الأسنوي، في كتابه الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من
الفروع الفقهية، والكتاب ممتع في عرضه ومفيد في مضمونه. يقول الأسنوي
عن هدف كتابه:

(١) الجني الداني في حروف المعاني: ٩٥.

(٢) المصادر نفسه: ٣٧٤.

«إن علم الحلال والحرام الذي به صلاح الدنيا والأخرى، وهو المسمى بعلم الفقه، مستمد من علم أصول الفقه وعلم العربية، فأما استمداده من علم أصول الفقه فواضيع، وأما العربية، فلأن أدالته من الكتاب والسنة عربية، وحيثنى توقف فهم تلك الأدلة على فهمها، والعلم بمدلولها على علمها»^(١).

ويذكر معتمده فيقول: واعلم أني إذا أطلقت شيئاً من المسائل النحوية فهـي من كتابي شيخنا أبي حيان اللذين لم يُصنف في هذا العلم أجمعـ منها وهـما: الارشاف وشرح التسهيل، فإن لم تكن المسألة فيما صرحت بذلك، وإذا أطلقت شيئاً من الأحكام الفقهية فهو من الشرح الكبير للرافعي أو من الروضـة للنـووي فإن لم يكن فيما صرحت بذلك^(٢).

ومن القواعد التي أوردها نقدم نماذج في فروع تطبيقية عن الاستثناء والحال
وعود الضمير والصفة على أقرب مذكور حيث يقول:

ثانياً: الحال وصف من جهة المعنى حتى يفيد التقييد به في الإنشاء وغيره

(١) الكوكب الناري: ١٤٥ ع١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(٢) الكوك المدرى:

(٣) المجلد نفسه: ٣٧٤ - ٣٧٥

فإذا قال مثلاً أكرم زيداً صالحًا استفينا تقيد الأمر بحالة الصلاح، إذا علمت ذلك فمن فروعها.. لو قال الله علي أن أحج ماشياً فلزمه المشي من حين الإحرام إلى حين التحلل. فلو عكس فقال الله علي أن أمشي حاجاً، فالصحيح كما قال الرافعي أنه كالعكس، وهو مشكل، فإنه إذا مشى في لحظة بعد الإحرام صدق أن يقال مشى في كونه حاجاً^(١).

ثالثاً: الضمير إذا سبقه مضاد ومضاف إليه وأمكن عوده على كل منهما على انفراد كقولك مررت بغلام زيد فأكرمته فإنه يعود على المضاف دون المضاف إليه. كذا ذكره أبو حيان في تفسيره وكتبه النحوية وأبطل به استدلال ابن حزم في عدم طهارة الخنزير بقوله تعالى: **لَعَمْ خَنْزِيرٍ فَلَائِمُهُ يُجْسِسُ** (الأنعام - الآية ١٤٥). حيث زعم أن الضمير يعود إلى الخنزير لأنه أقرب مذكور فمن فروع المسألة ما إذا قال: له على ألف درهم ونصفه فالقياس أنه يلزم ألف وخمسمائة لا ألف ونصف درهم^(٢).

رابعاً: مقتضي كلام النحويين أن الصفة المعتقبة للجملتين لا تعود إليهما، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: وقفت على أولادي وأولاد أولادي المحتاجين ومقتضي كلام النحاة عودها إلى الثانية خاصة، وخالفهم أصحابنا فقالوا بأن هذه الصفة شرط في الجميع كذا جزم به الرافعي وغيره^(٣).

خامساً: إذا احتمل كون «أل» للعهد وكونها لغيره كالعموم أو الجنس فإذا نحملها على المعهود كما قال ابن مالك في التسهيل لأن تقدمه قرينة مرشدة مثاله قوله تعالى: **هَكَّا أَرْبَلَتَ إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا** فمعنى فرعون

(١) المصدر نفسه: ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٣) الكوكب الدربي: ٢١٤ - ٢١٥.

الرَّسُولُ ﷺ (المزمول)، إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة أن من حلف لا يشرب الماء فإنه يحمل على المعهود، ولا نقول يحمل على العموم حتى لا يحث أصلا كما قلناه فيمن حلف لا يشرب ماء النهر فإنه لا يحث بشرب بعضه على الصحيح وإن كان شرب الجميع مستحلا^(١).

وتوضح هذه النماذج نهجه العام في الربط بين التراكيب اللغوية والآحكام الفقهية.

٧ - أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم:
قرأ ابن مكتوم على البهاء ابن النحاس وسمع من الدمياطي قوله أبيات فيتعلم الحديث بعدها كَبِيرٌ فهو يقول:

كَبِيرُتْ أَنَّاسٌ هُمْ إِلَى الْعَيْبِ أَقْرَبُ يَرُوحُ وَيَغْدُو سَالِمًا يَسْطُلُ غَدُوتْ لِجَهْلِهِ مِنْهُمْ أَتَعْجِبُ فَلَلْحَزْمِ يَعْزِي لَا إِلَى الْجَهْلِ يَنْسِبُ ^(٢)	وَعَابَ سَمَاعِي لِلْحَدِيثِ بُعْدَ مَا وَقَالُوا إِمامٌ فِي عِلْمِهِ كُثُرَة فَقِلَّتْ مَجِيبًا عَنْ مَقَالَتِهِمْ وَقَدْ إِذَا اسْتَدْرَكَ الْأَنْسَانُ مَا فَاتَ مِنْ عَلَى
---	---

شرح كافية ابن الحاجب وشافعيه، وله مباحث في التفسير حول كتب ابن عطية والزمخشري وأبي حيان وله التذكرة المشهورة، وقد أفاد منها السيوطي كثيراً.

ومن شعره في النحو نورد بعض قصيدة في الموضع التي يحذف فيها عائد الصلة إذ يقول:

إذا عائد الموصول حاولت حذفه فطالع تجد ما قد نظمت مفضلا

(١) المصدر نفسه: ٣٩٩.

(٢) الدرر الكامنة: ١٧٥/١، بقية الوعاة: ٣٢٧/١.

فأبنت، وأما الحذف فاتركه واحظلا
وفي وصل «أي» صلّه احذف مسهلا
فقيل بتجويز لحذف وقبل لا
وطالت فإن لم يصلح العجز موصلا
أجيز على قول ضعيف وأحملها
وأحسن مرفوعاً لذا نقل من تلا
تميم كجاء اللذ ما هو ذر ولا
عليه ومنع الحذف في عكسه انجلی
ومتصل فاحذفه تظفر بالاعتلاء
بعد غيره فالحذف ليس مسهلا
يكنها فلا تحذف وقد جا مقللا
ومعناه نصب كان بالحذف أسهلا
وفعل فلم يحذفه أعني السموا لا
فإن كان مجروراً بحذف قد اعملا
إذا ما استوى العرفان يا حاوي العلى
فديتك حرف العائد الحصر قد تلا
تساويهما في اللفظ منفرداً فلا^(١)

بتعریفه الا مواضع نکرا

فما كان مرفوعاً ولم يك مبتدأ
وان كان مرفوعاً ومبتدأ غدا
بشرط بنا أي، وأما إن اعريت
وان يك ذا صدر لوصلة غيرها
فدونك فاحذفه وإن لم تطل فقد
وشاهد ذا فاقرأ « تماماً على الذي »
وأبته محصوراً كذا إن نفيت ما
وفي حذفه خلف لدى عطف غيره
وما كان مفعولاً لغير ظنه
ويشرط في ذا عوده وحده فإن
وهذا إذا الموصول لم يك ألل فإن
وما كان خفضاً بالإضافة لفظه
وخافيضه إن ناب عن حرف مصدر
كقولك تلو « فاقض مانت قاض » او
وموصوله أحجي لذلك فاحذفن
وأعني به لفظاً ومعنى ولم يكن
ويشرب مما تشربون وإن غدا

ويقول في المواضع التي يبتدئ بالنكرة:

إذا ما جعلت الاسم مبتدأ فقل

(١) الآباء والنظائر: ٣٢٨/١، ٨٩/٨٨، بغية الوعاء: ٣٢٩ - ٣٢٨.

ثلاثتها فاحفظ لكي تتمهرا
خصوص وتعمّم أفاد وأثرا
عن النفي واستفهمه قد تأخر
أضيف، وما قد عم أو جا منكرا
أعندك دينار؟ فكن متبررا
لـ «أَل» وكذا ما كان في الحصر قد جرى
له سُرْغ التفضيل أن ينكرا
ولولا وما كال فعل أو جا مصغرا
وما كان معطوفاً على ما تنكرا
سؤال بأم والهمز فاخبر لتخبيرا
وما نحو ما أنسخاه في القر بالقرا
عن الظرف وال مجرور أيضاً مؤخرا
إذاً لفجأة فاحوها تحِر جوهرا^(١)

ويبدو في هذين المثالين تأثره بصناعة المرادي قبله، حتى صار مثل هذه

بها وهي إن عدت ثلاثون بعدها
ومرجعها لاثنين منها فقل هما
فأولها الموصوف والوصف والذي
كذاك اسم الاستفهام والشرط والذي
كقولك دينار لدئ لقائل
كذاكم لإخبار وما ليس قابلاً
وما جاء أو غداً عاملاً وما
وما بعد واو الحال جاء وفا الجزا
وما «إن» تتلو في جواب الذي نفي
وساغ، ومخصوصاً غداً وجواب ذي
وما قدمت أخباره وهي جملة
كذا ما ولى لام ابتداء وما غدا
وما كان في معنى التعجب أو تلا
الأشعار التعليمية من مألف عصره.

٨ – ابن الدهامي:

ومن زمرة أئمة مدرسة ابن مالك، النحوي الأديب محمد بن أبي بكر الدمامي، المخزومي (٧٦٣ - ٨٢٧هـ)، نشأ هذا العالم في صعيد مصر وأخذ العلم عن أهل بيته، والنحو عن أبي الملقن المغربي، فبرز في اللغة والنحو والحديث، ومن أشهر مؤلفاته، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، وهذا الكتاب

(١) الآباء والنظائر: ١١٦/٣، بغية الوعاة: ٣٢٩ (مع اختلاف بسير بين المراجعين).

من المراجع الأساسية المستعملة من قَبْل كل من جاء بعده وأكثرهم يوليه العناية والتقدير، ما عدا ما سررناه عند محمد المرابط الدلائي الذي تعامل عليه في كتاب نتائج التحصيل، وللدماميني كذلك مصنفات أخرى في النحو، منها إظهار التعليل المطلق لوجوب حذف عامل المفعول المطلق، والفوائد البدوية في شرح الحلاوه السكرية ويعتقد محمد بن عبد الرحمن المفدي أنه قد يكون شرحاً لأرجوزة له في النحو منها:

وبعد فالنحو له حلاوه وعلمه يكسو الفتى طلاوه
ومما ألف أيضاً شرح لصحيح البخاري. وعرف الدماميني برحلاته العلمية التي زار فيها دمشق وانتقل إلى اليمن، ثم إلى الهند، فأقام فيها إلى آخر حياته.

وللدماميني شعر رقيق وبديع في الغزل وفي المدح، نذكر منه قوله:
غنى على العود شاد سهم ناظره أمسى به القلب من وجد على خطير
رنا إلي وجست كفه وترأ فراحـت الروح بين السهم والوتر
ويقول في مدح السلطان أبي الفتح أحمد شاه:

إمام أحاديث الهدى عنه أنسنت فبادر لكي تروي لأحمد مسند
فلم تحو أخبار السلاطين غاية من الرفع إلا كان في الحال مبتدا
لقد عرف الأفعال بالعدل دائماً وعرّف أسباباً تنجي من الردى
فلم ينصرف عن رتبة الفضل إذ أتي بوزن وتعريف أبانا عن الهدى
وذلك رأيناها لأحمد سنة فعد لحماء تشهد العود أحـمـدا

وله في شهاب الدين الفارقي:

قل للذي أضحي يعظم حاتماً ويقول ليس لجوده من لاحق
إن قسته بسماح أهل زمانه أخطا قياسك مع وجود الفارق

ولقد خاطب علماء الهند في لغز نحوی بقوله:

أبا علماء الهند لا زال فضلكم مدي الدهر يبدو في منازل سعده
 ألم بكم شخص غريب لتسعفوا بإرشاده عند السؤال لقصده
 لحكم فلم تقض النحاة برده فیسأل ما أمر شرطتم وجوده
 فلما وجدنا ذلك الأمر حاصلًا منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
 ونورد من آراء النحوية الأمثلة التالية:

١. في صرف الممنوع: نحو خدر عنيزة: قال خالد الأزهري، قال الدمامي، ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على أنه لا يكون هذا التنوين تنوين الصرف، لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وإنما يكون تنوين ضرورة.
٢. في قاعل أفنى عن الخبر: قال التسهيل «ولا خبر للوضوح المذكور» وقال الدمامي وكيف يكون له خبر، والخبر إنما هو للمخبر عنه، وهذا ليس بمخبر عنه أصلًا، وإنما هو مستند كال فعل، ولشدة شبهه للفعل لا يصغر فلا يقال أضوبيب الزيدان، ولا يعرف: فلا يقال ألقائب الزيدان.
٣. قال ابن مالك في «بات» التامة: «وأريد بـ«بات» نزل ليلاً». قال الدمامي ولو قال المصنف نزل في زمن البيوتة لكان أولى لأنه أقرب إلى تفسير اللفظ، وأما معناها ناقصة فاقتصران مضمون بيتوته.
٤. بناء اسم الإشارة: قال ابن مالك في باب اسم الإشارة «ويبني اسم الإشارة لتضمن معناها قال الدمامي، وكان الأحسن لو قال المصنف «التضمن» معنى حرفها لأن المقتضى للبناء تضمن معنى الحرف، لا مطلق تضمن المعاني، لكن قد علم أن الإشارة من معاني الحروف، فكانه قال ذلك.
٥. الضرورة الشعرية: لم يوافق ابن مالك في تفسير الضرورة الشعرية وهو يرى أنها ما يوجد في الشعر سواء كان للشاعر مندوحة أم لا، وابن مالك يقول إنها ما لا مندوحة عنه.

٦. حكم جملة الصلة: استدرك على النحاة إجماعهم على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب وهذا على إطلاقه غير صحيح، بل ينبغي التفصيل بين صلة «ال» وصلة غيرها، فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً لأنه لا يصح حلول المفرد محلها. وأما صلة «ال» حيث توصل بالفعلية ذات الفعل المضارع إما اختياراً كما يقول ابن مالك، وإما اضطراراً كما يقول غيره، وحيث توصل بالجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالاجماع، فينبغي أن يكون لها محل في الإعراب^(١).

فقد تكون مرفوعة نحو:

لا تبغين الحرب إني لك البينذر من نيرانها فاتقي
أو منصوبة مثل قوله:

حالف ووال اليتفي ريه وخالف اليعصه ولا ترעה
أو مجروراً نحو: نحو ما أنت بالحكم الترضي، الغ...

٧. إعراب:
«كان» في قوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام
حكم النحويون بزيادة «كان» بين النعت والمنعوت ثم شغلهم الخلاف في
الضمير المتصل بها، وتعرض الدمامي للمسألة فقال: وما أدرى ما الذي دعا
الكل إلى هذا التكلف مع إمكان أن تكون «كان» ناقصة، والضمير المتصل بها
اسمهما «ولنا» خبر مقدم عليها.

وتبين من هذه التعليقات دقة ملاحظاته وطراقة نكته.

(١) راجع محمد عبد الرحمن المفدي: ابن الدمامي.

٩ - الإمام السيوطي:

أ) نشاطه العلمي :

الحديث عن جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الخضيري في ثلاثة أرقام: ٧ علوم، ١٥٠ شيخاً و٧٢٥ مصنفاً.

هذه الأعداد تعبيراً صادقاً عن هذا العالم الذي يمثل دائرة معارف عصره والذي كان خاتمة الأئمة في العلوم الإسلامية، مثل: التفسير، والحديث والفقه، والنحو، والمعانوي، والبيان والبديع، ويقول هو مترجماً لنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» إنه وصل فيها - ما عدا الفقه - منزلة لم يصل إليها أحد من أشيخه الذين بلغ عددهم مائة وخمسين أستاذًا، روى عنهم سماعاً، وإجازة. اشتهر منهم علم الدين البليقيني، وقي الدين الشبلي وشيخ الإسلام المناوي وفرضي زمانه الشرمساحي، وأستاذ الوجود» محي الدين الكافيجي^(١) الذي لزمه ويدرك أنه زاره مرة فسألته الشيخ عن إعراب «زيد قائم». فقال له السيوطي: هل صرنا في مقام الصغار، فقال له الكافيجي إن فيها مائة وثلاثة عشر بحثاً وقرر السيوطي أن لا يقوم من مقامه حتى يستوفيها، وقد استطردتها في كتابه الأشباء والنظائر^(٢).

ومن شيوخ السيوطي تقي الدين الشنئي الذي أطال في التنويه به والثناء عليه وروى عنه حديثاً مسلسلاً بالنحوة. وقرأ أيضاً على سيدات اشتهرن بالفضل والعلم. مثل هاجر بنت محمد المصرية، وأم هانع بنت أبي الحسن الهرمياني ونشوان بنت عبد الله الكناني.

أما مصنفاته فكانت تعد بالمئات، ذكر منها بروكلمان ٤١٥ مؤلفاً ما بين مطبوع ومخظوط، وأحصى له أحمد الشرقاوي إقبال سبعمائة وخمسة وعشرين

(١) راجع نص الترجمة في مقدمات كتبه: بقية الوعاء - الأشباء والنظائر - المزهر.

(٢) الأشباء والنظائر: ٢٦٢/٨ - ٢٨٠.

كتاباً، خصص منها عشرات للنحو واللغة وعالج فيها جميع مواضع معارفه الواسعة، فاشتهرت كتبه في علوم القرآن وعلوم الحديث، وعلوم اللغة، وألف في التاريخ، وفي طبقات المشاهير في أغلب الفنون، وكتب عن اللباس، كذم الطبلان، وعن الرياضة كتعليم الرمي والسباحة، وأسماء الحيوانات، وعن فضل الديك وعن فوائد البرغوث. وهذا يبيّن مدى التفاوت بين مواضع مؤلفاته.

وفي العهد الذي بُرِزَ فيه الإمام السيوطي، نحوياً ولغوياً، كانت مدرسة الإمام ابن مالك ملأة ساحة النشاط النحوي. فلقد انتشرت كتب ابن مالك ونوقشت آراؤه، واتضحت معالم مذهبة الجديد، تأسست على أيدي علماء أفادوا، منهم أبو حيان الأندلسي، وابن هشام وابن عقيل، والدماميني، وكان خاتمة هؤلاء الإمامي السيوطي.

يتّمي الإمام السيوطي إذن إلى مدرسة ابن مالك التي استقى معارفه النحوية من أمّهات كتبها الخمسة، أعني الخلاصة والتسهيل لابن مالك والتذليل والارشاف لأبي حيان والمغني لابن هشام. واعتنق مبادئها الخمسة وهي:

١. الاجتهاد في جمع المسائل النحوية.
٢. مزج النحو باللغويات.
٣. التحرر من المسلمات المذهبية.
٤. الحرص على الوضوح في العرض والتقديم.
٥. محاولة الابتكار في الترتيب والتنظيم.

الجمع والتقصي:

ففي مجال التقصي، وجد السيوطي ميدانه المفضل، وهو جمع المعلومات من شتى الكتب. وكتابه المسمى همّع الهوامع شرح جمع الجواamus، يوحّي بنهجه، ويعبّر عن ميوله، وذكر أنه جمعه من مائة مصنف وأنه أحاط فيه بكتابي

التسهيل والارتشاف^(١)، وفي كتاب النكت على الألفية يقول:
 ثلاثة عاماً ظلت أرقب جمعه وأجمع فيه ما تفرق من نقل
 فكم فيه من نقل عزيز وجوده يعز على من رام نحو العلا قبلى
 ويدرك أن الفيته «الفريدة»:

أنت من التسهيل بالخلاصة فما بها لقارئ خصاً^(٢)
 وفي الاقتراح، جمع ما قيل في أصول النحو عند ابن جنبي وابن
 الأنباري^(٣)، وذكر أنه أخذ شرح شواهد المعنى من ستين كتاباً في الدواين
 والأمالى، وكتب الآداب والمعانى والمدونات الطوال مثل كتاب الأغانى لمولفه
 أبي الفرج الأصفهانى، وكتب متنه الطلب من أشعار العرب لابن ميمون الذى
 جمع مؤلفه أكثر من ألف قصيدة، وإن عدد ما فيه أربعون ألف بيت^(٤). وفي
 بغية الوعاء يقول إنه رجع إلى ثلاثة مائة مجلد، منها كتب الطبقات، ومطولات
 التاريخ، ودواين الآداب والأخبار^(٥).

مزج اللغة بالنحو:

وقد كان من السهل على الإمام السيوطي أن يمزج في بحوثه بين النحو
 واللغة، نظراً لباعه الطويل في علوم اللغة. مما يشهد له كتابه المزهر الذي
 يعتبر من أهم ما ألف من نوعه. غير أن الذي نلاحظه في هذا الباب كونه لم
 يتبع ابن مالك في نظرية الاستشهاد بال الحديث النبوى، مع العلم أنه من كبار
 المحدثين.

(١) المدارس النحوية: ٣٨٣.

(٢) مقدمة الفريدة.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو: ١٨.

(٤) شرح شواهد المعنى: ١٠-١١ ط دار مكتبة الحياة.

(٥) بغية الوعاء: ١/٣٠.

التحرر من المذهبية:

ولقد تحرر الإمام السيوطي من التعصب لمذهب نحوي خاص، لأنه سلك في ذلك سبيل أئمة مدرسة ابن مالك الذي تناولوا البحث في النحو بصفتهم مجتهدين كما سنبينه فيما بعد.

فانتمازه لمدرسة ابن مالك لا يعني أنه يقلد أنتمتها تقليداً أعمى، بل كان ينظر في آراء كل منهم فيوافقه إذا اعتقد أنه على صواب، ويخالفه إذا رأى أنه على خطأ. وهكذا نهجه مع شيخ المدرسة جمال الدين بن مالك، فقد سايره في مجلل اختياراته، ما عدا قضية الاستشهاد بالحديث. وقد خالفه في بعض الجزئيات منها أن ابن مالك قال إن النداء بالهمزة قليل، ويقول السيوطي إنه وقف على ثلاثة شاهد عليه^(١)، وإنه أفرد لذلك كتاباً مستقلاً، ورجح بعض الأقوال التي خالف فيها ابن مالك غيره. من ذاك اختياره لرأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر ترافعا فقال في الفريدة:

بالمبتدأ ارفع خبراً ومن يقل ترافعاً صوب ومفرداً يحل وقد استخلص الأستاذ د. شوقي ضيف من كتاب «الجمع والهمع»، اختيارات تابع أبي حيان في بعضها، ومنها ما كان له فيها رأي مستقل^(٢).
الوضوح في الأسلوب:

وكانت آراؤه ونقوله واضحة المعاني، ومقدمة في أسلوب ليس فيه تكلف ولا تعقيد. وبعيدة عن التقديرات الافتراضية، والاصطلاحات الفلسفية. ولقد تبعج بذلك حينما قال عن فريديته:

فائقة ألفية ابن مالك لأنها واضحة المسالك

(١) المدارس النحوية: ٣٦٤ - ٣٦٥ (عازيزاً لheim الهرامع).

(٢) المدارس النحوية: ٣٦٤ - ٣٦٥

الميل إلى الابتكار:

ويتبين الابتكار في التنظيم والترتيب في محاولته تطبيق منهج الأصوليين، وسنرى ذلك في بعض مؤلفاته.

كما يتبيّن في محاولة تطبيق منهج الأصوليين وميله إلى القواعد النحوية، وستعرض لمنهجه بشيء من التفضيل عند الحديث عن مؤلفاته.

وإذا ما أردنا أن نضع الإمام السيوطي في نظام عقده من بين النحاة، ينبغي لنا أن نتحدث عن علاقته بهؤلاء الأئمة أئمة مدرسة ابن مالك بعد أن وضحت الروابط فيما بينهم وإسهامهم في تكوين مدرسة التصحيح والتثبيت، التي أسسها الإمام جمال الدين بن مالك، ثم نستعرض دور السيوطي في تطورها بعدها ووضع انتماوه إليها.

ب) أهم مؤلفاته النحوية:

وقد كانت مؤلفات هؤلاء الأئمة الثلاثة: ابن مالك، وأبي حيان وابن هشام الأسس التي انطلق منها الإمام السيوطي في تأليفه النحوية واللغوية. ومؤلفاته في هذه الفنون زادت على الثلاثين، ما بين متون وشرح، وحواشي ومحضرات. ومن أكثرها شهرة وتداولاً همع الهوامع في شرح جمع الجواجم، الذي يمثل مرحلة الجمع عنده، وألفيته التي تلخص منهجه واختياراته. وكتابه في الأشباه والنظائر عرض لثقافته النحوية، ومحاولة للتقرير بين مناهج الفقهاء ومناهج النحويين. هذه الميول توطدت في كتاب الاقتراح في أصول النحو.

وسوف نخصص كلمات مقتصرة عن هؤلاء المصنفات، ثم نحاول استخلاص منهجه في معالجة النحو، وميله إلى التجديد في التنظيم.

همع الهوامع:

نوجز القول عن كتاب الهمع لما له من شهرة وانتشار، وهو موسوعة ضخمة لأراء النحاة من كل مذهب، مع إيراد الحجج والأدلة. وقد ذكرنا قوله إنه جمع

من مائة مصنف، وإنه ضمنه ما في التسهيل والارتشاف. ولهذا الكتاب أهمية تاريخية، بحيث أنه جمع نقولاً عن كتب لم تكن متداولة مثل الارتشاف الذي لم يبدأ بشره إلا منذ فترة قصيرة ومثل مسائل الأخفش الكبرى، التي أورد فيها آراء غير معروفة عن أبي الحسن، لأنها لا تتفق مع ما هو موجود في مجاز القرآن لنفس المؤلف.

وقد أفاد مؤرخو النحو، وبالخصوص الدكتور شوقي ضيف في كتاب المدارس النحوية من نقول الهمع في إبراز خصائص مذاهب النحويين.

ومن أهم ميزات هذا الكتاب أنه تم ترتيب منه على أساس جديد، وهذا يعطينا أول خطوة خطتها السيوطي في نقل منهج الفقهاء والأصوليين واستباه من كتاب ابن السبكي الذي أخذ اسمه، فإنه بوب كتاب جمع الجواجم على مثال كتاب ابن السبكي، فجعل له مقدمات في المسائل العامة وقسم قواعد النحو إلى سبعة كتب، وهي:

أولاً: العمد ومنصوبات النواسخ.

ثانياً: الفضلات أي المنصوبات.

ثالثاً: المجرورات وأدوات التعليق وبعض حروف المعاني.

رابعاً: العوامل ما عدا الحروف، والتنازع والاشغال.

خامساً: التوابع.

سادساً: الأبنية.

سابعاً: التغيرات التي تلحق الكلمة مثل الحذف والإبدال والادغام. والتزم بهذا الترتيب في ألفيته.

وسوف نتعرض فيما بعد، لكتاب ابن الأمين الشنقيطي المعروف بالدرر اللوامع على هم المهاوم.

الفريدة:

أما كتابه «الفريدة» فهو من «الفيات» النحو المشهورة، وليس الفريدة أول ألفية في النحو، لقد سبقتها ألفية ابن مالك وألفية ابن معطي التي أشار إليها ابن مالك فيقول:

فائقة ألفية ابن معط
وهو يسبق حائز تفضيلاً
وتوالٰت ألفيات فيما بعد على شكل مناظرة يدعى الآخر فيها التفوق على
سابقه، مثل ما قال ابن مالك وهكذا أيضاً زعم السيوطي أن فريدته:
فائقة ألفية ابن مالك لكونها واضحة المسالك
وجمعها من الأصول ما خلت عنه وضبط مرسلات أهملت
ويروى أن لعلي الأجهوري الفية قال فيها:

فائقة الفبة السيوطي لأنها محكمة السبروط
ومن ألفيات النحو، ألفية ابن شعبان المصري وعبد العزيز اللمعي، وألفية
السيوطى تجسد العلاقة الوثيقة بينه وبين شيخ المدرسة جمال الدين بن مالك.

لقد نسج الإمام السيوطي على منوال الخلاصة، وقال إنه لخصها في متمائة بيت وزاد عليها في أربعمائة بيت. وهو يعني بهذه الزيادات بعض الأبواب التي نظمها، ولم تكن في ألفية ابن مالك مثل: الموصول الحرفي وضرائر الشعر، والاشتقاق، وأحكام القسم والتاريخ، والنصب على التوسع، وخاتمة في الخط، مع أنه كان يذيل بعض الأبواب بخواتم تشتمل على نكت مفيدة وأغلب هذه الزيادات مأخوذة من التسهيل.

فمن هذه الزيادات يقول في خاتمة الباب الثاني، عن زيادة «إن»:
ترزاد «إن» بعد إذا ولما وين لا وقسم وتنمى

«كأي» لتفسير بجملتين في أولاً هما القول للفظه نفي وفي خاتمة باب الإضافة نصر رأي من يثبت الجر على المجاورة في النعت والتأكيد، وفي باب نون التوكيد، ذكر في خاتمه أنواع التنرين.

وفي خاتمة باب العوامل يقول:

كالنصب إما فاعلاً أو مبتدأ
فالأبتداء احتمله في زيد غداً
واختبر بنسحه أَمْ حَمْدَ سَرِي
والفاعل احتمله بـإِنْ زَيْدَ قَرَا
واستوياً في نحو زيد قعداً
وفي خاتمة التوابع، تحدث عن تابع مبني النداء، والعطف على تابع «أن»
وعلى اسم «إن».

وفي خاتمة باب الابنية ذكر أحكام همز الوصل.

والخاتمة كانت في أحكام الخط.

ويقول السيوطي عن محتواها إنها:

أَتَتْ مِنْ التَّسْهِيلِ بِالْخُلَاصَةِ فَمَا بِهَا لِسَارِئٌ خَصَاصَه
ولقد كان في إمكانه أن يقول: أَتَتْ مِنْ التَّسْهِيلِ وَالْخُلَاصَةِ، لَأَنْ مَادَتْهَا
الأساسية من خلاصة ابن مالك، وزوائفها من تسهيله. فإذا كان السيوطي غير
الترتيب في الأبواب، فإنه لم يغير في المادة إلا شيئاً يسيراً. فمن أدلة ذلك أنه
في عدة مواضع يأتي بأبيات الألفية كما هي، وفي بعضها يضمون نصف البيت
أو أكثر، مع تعديل لا يمس جوهر الحكم إلا قليلاً. فمن الأبيات التي لم
يغيرها قول ابن مالك في المصادر:

مُصْدَرُهُ كَقَدْسِ التَّقْدِيسِ
وَزَكْرُهُ تَزَكْسِيَّةً وَأَجْمَلًا تَجْمِلًا

وفي باب التمييز قوله:

اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزاً بما قد فسره

وقوله في العدد:

وإن أردت مثل ثانٍ اثنين مركباً فجئ بتركيبين

أما الأبيات المحورة فهي كثيرة جداً، لا يكاد يخلو منها باب من الفريدة

ومن أمثلتها قوله:

كسراً وسكن جازماً كلام يزر

فارفع بضم وانصبين فتحاً وجراً

سالم جمع بشرط تجتبي

وارفع بواو وبها اجر وانصباً

وقوله:

ظن رأى خال علمت وجداً

ينصب فعل الفعل جزأى ابتداء

وقوله:

وظن مع علم إذا لم يلبسا

وقد ينوب الثاني من باب كسا

وقوله:

في باطراً وانصبن الأزماناً

الظرف وقت أو مكان ضمناً

وقوله:

واحث بها الإعلام ان لم تنعطف

وان تصل فلفظ من لا يختلف

الأشباء والنظائر:

الكتاب الثالث الذي ألفه السيوطي في الأديبات النحوية هو كتاب «الأشباء والنظائر». ولقد تحدث السيوطي عن «الأشباء والنظائر» في ثلاثة كتب، اثنان منها يحملان هذا العنوان، والثالث هو ما أدرجه في كتاب «المزهر» في باب «النوع الأربعين».

أحد كتابي «الأشباء والنظائر» يعالج القواعد الفقهية، وقال: إن الحامل على إيدائه، الموقع الحسن الذي تلقاه الطلاب بمصنف له سماه: شوارد الفوائد في الضوابط والقواعد. ثم أورد أن فن الأشباء والنظائر فن عظيم، وبه يطلع على حقائق الفقه ومداركه، وما خذله وأسراره، ويتمهر في فهمه واستحضاره، ويقتدر على الالحاق والتخيير. ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة، والحوادث والواقع التي لا تنقضى على ممر الزمان.

وفي هذا الكتاب نبه على إمكانية تطبيق هذا المنهج على القواعد النحوية. ففي شرحه للقاعدة الفقهية المعروفة، وهي: «إن الأمور بمقاصدها» ذكر من فروعها، أحكاماً ثلاثة.

منها أن المتنادى المتنون للضرورة يجوز تنوينه بالنصب والضم، فإن نون بالضم جاز خصم نعته ونصبها، أو بالنصب تعين نصبها لأنه تابع لمنصوب لفظاً ومحلأً، فإن نون مقصور مثل «يا فتى» بني النعت على ما نوى في المتنادى.

ومنها أن ما جاز إعرابه بياناً، جاز إعرابه بدلاً، وقد استشكل، لأن البديل في نية سقوط الأول. والبيان بخلافه، فكيف تجتمع نية سقوطه وتركها في تركيب واحد، فأجاب رضي الدين الشاطبي بأن المراد، أنه مبني على قصد المتكلم فإن قصد سقوطه واحلال التابع محله أعراب بدلاً، وإن لم يقصد فيه «أل» وإلا فلا.

وفي كتاب المزهر بسط القول في الأشباء والنظائر في النوع الأربعين وقال: هذا نوع مهم ينبغي الاعتناء به، فيه تعرف نوادر اللغة وشواردها ولا يقوم به إلا مضطط بالفن، واسع الاطلاع، كثير النظر والمراجعة. ثم ذكر كتاب ابن خالويه المسمى «ليس في كلام العرب». وقال: إنه انتقى منه قدیماً ولكن لم يحضره وهو يؤلف هذا الفن، ثم وعد أنه سيأتي فيه «ببدائع وغرائب إذا وقف عليه الحافظ المطلع يقول هذا متهى الارب»^(١).

(١) المزهر، ج ٢ ص ٢ - ٤.

وتحت هذا العنوان «الأشباه والنظائر» أورد مباحث أبنية الأسماء والأفعال. وقال: إن أول من استوعبها سيبويه الذي أورد للأسماء ثلاثة مثال وثمانية أمثلة، وزاد عليه أبو بكر بن السراج اثنين وعشرين مثلاً. والجرمي وابن خالويه أمثلة يسيرة ويقول السيوطي: الذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهتنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال، وما نطا مثال وعشرة أمثلة^(١)، ثم شرع في سردها. كما أورد مجموعات من نوادر الأوزان وفرائد الأبنية اللغوية.

والذي يلاحظ في مقدمة هذا الباب هو أن السيوطي جرى على عادته من الإشادة بسعة اطلاعه، وكثرة مراجعه، وقدرته الفائقة على الجمع والإحصاء والانتقاء والبراعة في الترتيب.

أما كتابه الأشباه والنظائر في النحو فقد كان ثاني خطوة له في التقرير بين مناهج الفقهاء ومناهج النحويين فيقول في ذلك: إن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الزول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألفوه من كتب الأشباه والنظائر. وقد ذكر بدر الدين الزركشي في أول قواعده أن الفقه أنواع:

أحداها: معرفة أحكام المحاواث نصاً واستنباطاً وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبوسطة على مختصر المزني.

الثاني: معرفة الجمع والفرق، ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجوني.

الثالث: بناء المسائل، بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد، وأحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني.

الرابع: المطارات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان.

(١) المزهر، ج ٢ ص ٤.

الخامس: المغالطات.

السادس: الممتحنات.

السابع: الألغاز.

الثامن: الحيل. وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي، وابن سراقة، وأبو حاتم القزويني وغيرهم.

التاسع: معرفة الأفراد وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من الأوجه الغربية وهذا يعرف من كتب الطبقات.

العاشر: معرفة الضوابط التي تجمع جموعاً، والقواعد ترد إليها أصولاً وفروعاً.

وهذا أنفعها، وأعمها، وأكملها وأتمها، وبه يرتفع الفقيه إلى الاستعداد لمرتبة الاجتهاد وهو أصول الفقه على الحقيقة».

ويذكر إن هذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب «الأشباه والنظائر» للقاضي ناج الدين السبكي^(١). وقد ضمن السيوطي كتابه هذا سبعة فنون، نوجزها هنا:

الفن الأول: في القواعد والأصول التي تُرد إليها الجزئيات والفروع، وسماه بالمصاعد العلية في القواعد النحوية. وهو مرتب على حروف المعجم، ويقول إنه اعنى فيه بالاستقصاء والتبيّع والتحقيق، إلا أنه أشبع القول فيه، وأورد في ضمن كل قاعدة ما لأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكية، وتهذيب واعتراض وانتقاد، وجواب وإيراد، وإنه طرزها بما عدوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، وتركيب العلماء في تصانيفهم المعروفة، ويزيد قائلاً: وحشوتها بالفوائد، ونظمت في سلكها فرائد القلائد^(٢).

(١) الأشباه والنظائر في النحو: ٦/١ - ٧ ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ١٠/١.

وهذه أمثلة من القواعد التي أوردها في هذا الفن: ففي باب الهمزة تحدث عن الإتباع، واجراء المتصل بجري المتفصل، وعن الاستفراق، وفي باب التاء تكلم عن التوابع، والتصغير، والتضمين، وفي الثاء عن الشقل والخففة، وفي الحاء عن الحركة وعن حمل الشيء على نظيره. وفي الراء عن الرابط، وفي الزاء عن الزيادة، وتناول قواعد العامل في باب العين والنادر في باب النون.

ولقد اعتمد في هذا الفن، على خصائص ابن جني، وتعليق ابن النحاس، وأصول ابن السراج، وتذكرة ابن الصاغ.

الفن الثاني: في القواعد الخاصة والضوابط، وسماه بالتدريب. ونبه فيه على الفرق بين القاعدة التي تجمع فروعاً من عدة أبواب، وبين الضابط الذي يجمع فروعاً تندرج في باب واحد. وأعطى مثلاً في الصرف، فقال: إن القاعدة تقول إن الأصل في الأسماء الصرف. وفي نفس الباب ذكر عدة ضوابط منها أن ما لا ينصرف ضربان، ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، وضرب لا ينصرف في المعرفة فإذا نكر انصرف وفي آخر هذا «الفن» سرد مسائل الخلاف الواردة في كتاب الإنصاف^(١).

الفن الثالث: عرفه بأنه فن بناء المسائل بعضها على بعض، وسماه سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب. وذكر أنه استوحى هذه التسمية من كتاب الجويني في الفقه المسمى «السلسلة» ومن كتاب الزركشي في الأصول المسمى «سلسل الذهب»، وتحدث فيه عن الإعراب والبناء وعن أقسام العلم، وعن الوصل بجملة التعجب، وعن سبب تسمية أفعال النواسخ بنواقص. وكان مختصراً في هذا الفن إذ لم يخصص له إلا عشرين صفحة^(٢).

الفن الرابع: قال إنه فن الجمع والفرق، وقسمه على قسمين أحدهما الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام، وثانيهما يتناول المسائل

(١) الأشيه والنظائر، ج ٣ ص ٥ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣٢٣ وما بعدها.

المتشابهة والمترفة في الحكم والعلة. وسمى هذا الفن «الللمع والبرق في الجمع والفرق» وأكثره منقول عن المغني لابن هشام^(١).

الفن الخامس: سماه «الطراز في الألغاز» وهو متعدد غير مرتب، وقد دون فيه مجموعة من الألغاز والأحاجي، والمطاراتات والمعايمات، ومن الألغاز الورادة فيه. ألغاز للزمخشي والعريبي، وابن الصانع، وابن هشام، والعربي، كما ذكر أجيوبة بعض هذه الألغاز لابن الشجري وابن مكتوم، وقد ذكر لنفسه ألغازًا شعرية وثرية. كما شرح فيه ألغاز ابن لب في أرجوزته التي أولها: **أحمد ربي حمد ذي إذعان معرفاً بالقلب واللسان** ومنها:

حاجينكم لتخبروا ما اسمان
 وأول إعرابه في الثاني
 وذاك مبني ب بكل آن
 ما هو للناظر كالعيان
 وهو يعني ألف واللام الموصولة في مثل جاء الضارب ومررت بالضارب
 على القول بيانها اسم مثل «الذي»^(٢).

الفن السادس: وقد سماه السيوطي التبر الذائب في الأفراد والغرائب، وهو لا يتعدي عشر صفحات. ورتبه على أبواب النحو، فذكر في باب الكلام أن أبو حيان قسمه على أربعة اسم وفعل وحرف، والقسم الرابع زاده أبو جعفر بن صابر وسماه الخالفة، ويعني اسم الفعل. وفي باب الإعراب أورد قولهً لابن الأنباري حاكياً عن الزجاج أن التشية والجمع مبنيان، وهو خلاف الاجماع. وفي باب الابتداء قال، ناقلاً عن ابن أبي الربيع: أن ابن الطراوة أجاز الإخبار بظرف الزمان عن الجث، وفي باب «كان» ذكر أن ابن معطي قال في الفصول بعدم جواز تقديم خبر «دام» على اسمها. وفي باب «إن» قال ابن مالك في شرح التسهيل: «إن كان يعني ما بعد «إن» المخففة مضارعاً حُفِظ ولم يُمسَّ عليه

(١) المصدر نفسه، ج٤ ص٥ وما بعدها.

(٢) الأشباء والنظائر، ج٥ ص١٨٤ وما بعدها.

نحو **﴿فَوَانِ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَزْلَمُوكُمْ بِأَنْصَافِهِمْ﴾** (سورة القلم - الآية ٥١) وقال أبو حيان هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقاً^(١).

الفن السابع: وهو في فن المناظرات، والمحالسات، والمذاكرات، والمراجعات، والمحاورات، والفتاوي، والواقعات، والمكابيات والمراسلات. وفي مجموعة من هذه المواضيع استفرقت نحو نصف الكتاب. وقد قسمها على أجزاء مع تداخل المسائل بينها. فمن المناظرات التي أوردها مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية. ومناظرة ابن حاتم والتوزي في تذكير أو تائبث الفردوس، ومناظرة ابن الأعرابي والأصممي في معنى قول العجاج: فقد أراني أصل القعاداً، ومناظرة ابن ولاد وابن النحاس في بناء وزن افعلوت من رمى، ومناظرة ابن خروف والسهيلي في معنى قوله صلى الله عليه وسلم «كل ذي ناب من السباع حرام»، ومناظرة المازني وابن قادم في إعراب «نفتك ديناراً أصلح من درهم».

وفي باب المحالسات، وهي قريبة من المناظرات، استطرد منها مجالس أبي عثمان المازني مع يعقوب ابن السكريت حول وزن «نكتل» في قوله تعالى: **﴿فَأَتَسْأَلُ مَنَّا أَخَانَا نَحْكَتْلَ وَإِنَّا لَهُ لَعَنِيفُونَ ﴾** (يوسف). ومناظرة لأبي عثمان المازني مع أبي الحسن الأخفش، في حكم تشنيه كساء وفي حمل «ما» على «ليس» وحمل ليس على «ما» ومجلس الكسائي والأصممي في بيان قول الراعي:

قتلوا ابن عفان الخليفة مُخْرِماً ودعا فلم أر مثله مخدولاً
ومحاورة أبي يوسف مع الكسائي في توجيه قول الشاعر:

فأنست طلاق والطلاق عزيمة ثلاثاً ومن يخرق أعمى وأظلم
ومسائل جرت بين ابن النحاس وابن ولاد، وأغلبها في التمارين على الأبنية

(١) المصدر نفسه.

الصرفية، ومسائل أبي نزار الملقب بملك النحاة المعروفة بالمسائل العشر المتبعات إلى الحشر. ومسائل مروية عن أبي السعادات ابن الشجري.

ومن الغرائب التي أوردها في هذا الفن مسألة ابن العريف.

والقصيدة الحرباوية، نسبة إلى الحرباء لأن روتها يجوز فيه الفتح والكسر والضم. وأولها:

أني أمرؤ لا يطيني الشادن الحسن القوام

أما درج مجموعة من الرسائل القصيرة التي تعالج مواضيع معينة، منها الرفدة في معنى «وحده». ونيل العلا في العطف بلا، والحلم والأناه في اعراب ~~فَهُوَ فِي~~ ~~كُلِّ~~ ~~نَظِيرٍ إِنْتَهُ~~ (الأحزاب - الآية ٥٣) وهذه الرسائل الثلاث لتقيي الدين السبكي. ومنها فرح الشذا لابن هشام في الرد على أبي حيان في أحکام «كذا»، وكتاب الوضع الباهر في رفع أفعل للظاهر لمحمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصايغ. ولم ينس السيوطي نفسه في هذه الرسائل إذ ختم الكتاب بمؤلف صغير له حول مسألة «ضربي زيدا قائما»^(١).

ومع ذلك فإن كتاب الأشباء والنظائر من أمنع كتب السيوطي وأطرفها. فهو وإن لم يأت بفكر جديد، فإنه مع ذلك أبدع كما هي عادته في التهذيب والترتيب. وأظهر مقدراته الفائقة على لم أشتات العلوم، وبيان وجوده التلاقي بينها، متوكلاً دوماً منهجه في الاجتهاد في الاستفهام والتحقيق. ولقد ضممه مجموعة من النقول من كتب كثيرة. فانتقى الأصول والقواعد من مدونات النحو، ومن خصائص ابن جنبي، وأخذ الفروق من مغني ابن هشام، وأكثر المجالس من أمالي الزجاجي وابن الشجري وكتب أبي حيان، وتذكرة ابن مكتوم، وتعليقة ابن النحاس.

والجدير باللحظة أن الإمام السيوطي في هذا الكتاب الذي وضعه على متواط بدر الدين الزركشي لم يعتمد تقييمه العشري، وإنما حرص أن لا يزيد

(١) الأشباء والنظائر، ج ٥ ص ٣١ وما بعدها.

على التقسيم السبعي، الذي طبقه على جل كتبه النحوية: مثل الهمع، والاقتراح، والفريدة. ولو أدى في بعض الأحيان إلى تكلف واصطناع، وفي كتاب الأشباء والنظائر ظهر ذلك في الفروق البينة بين أحكام الفنون السبعة، فواحد منها أكمله في نحو عشر صفحات، بينما خصص للفن السابع والأخير عدة مئات من الصفحات.

كتاب الاقتراح في علم أصول النحو:

وقد تناول الإمام السيوطي، في هذا الكتاب، حد أصول النحو وحدوده، وحد اللغة والدلالات النحوية، وأقسام الحكم النحوي. ثم تحدث عن السماع كالاستدلال بالقرآن، ومسألة الاحتجاج بالحديث، ويكلام العرب. وتناول الإجماع وأركان القياس وأنواعه، وتحدث عن مسالك العلة والقواعد فيها. وخصص باباً للاستصحاب، والاستدلال، والتعارض والترجيع. وختم الكتاب في باب سادس - محافظة منه على النظام السبعي - بالكلام عن أول من وضع النحو، وليس من شك أن هذا الكتاب ذو قيمة كبيرة، من الناحية المنهجية مما يشير اهتمام كل من جمع بين معرفة النحو وأصول الفقه. وممن اهتم به ابن الطيب الشرقي الذي قدم عليه شرحاً ضافياً. كان موضوع دراسة خاصة من قبل أحد الأساتذة المعاصرین. غير أن قيمة الكتاب لا تمنع من وضع سؤال أساسي، لنقول هل كان السيوطي منصفاً لمن قبله، حينما قال إنه لم ينسج ناسج على منواله؟ وضع هذا السؤال يثير إضافة قالها السيوطي، وهو أنه بعد تمامه رأى أن الكمال ابن الأنباري الحق بعلوم الأدب الثمانية علمين وضعهما، وهما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو.

يقول السيوطي إنه تطلب الكتابين حتى وقف عليهما فإذا هما لطيفان جداً وأنه أخذ من الكتاب الأول اللباب وأدخله معزواً في كتابه، وضم خلاصة الثاني من مباحث العلة. كما ذكر أنه استمد كثيراً من كتاب الخصائص لابن جنبي الذي يحمل اسم «أصول النحو» ولكنه، كما يقول السيوطي خارج عن هذا المعنى وأنه فيه الغث والسمين.

أما نقل الإمام السيوطي من كتب ابن الأنباري فإنه أيضاً واضح المعالم. فقد بيّن السيوطي منه ما عزاه لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، كما عدد الفصول التي أخذها من كتابي اللمع والاغراب.

وفي مقدمة تحقيق هذين الكتابين لسعيد الأفغاني، وردت تفاصيل المسائل التي أخذها السيوطي عن ابن الأنباري، كما أعرب المحقق عن استغرابه لتماديه في دعوى الأولية التي أنت على لسانه في مقدمة كتاب الاقتراح، وذلك بعدهما اطلع على ما كتبه ابن الأنباري وأخذ منه لبابه وأدرجه في عمله.

سؤال آخر يتجه إلى السيوطي حول كتاب الاقتراح، وهو سؤال لا يتعلق بالأسبية في علم أصول النحو، ولكنه يمس مسألة أساسية في السمع، وهي قضية الاستشهاد بالحديث وموقف السيوطي منها. ولا بد هنا من التذكير، بأن السيوطي من أجل المحدثين في عصره، وأن له ما يقارب مائة مصنف في الحديث، وفي علومه، ومن أشهرها جامعه الكبير، الذي شمل أغلبية المأثور منه. ولا شك أن له اليد الطولى في النحو وفي تاريخه وأصوله، وهذا ما يجعلنا نستغرب وقوفه في صف الذين ينكرون الاستشهاد بالحديث، ويردد ما قاله أبو حيان، ويشهد لأرائهم باختلاف الرواية، وعجزة الرواة. ولم يذكر السيوطي المخالفين أمثال الشاطبي ونور الدين الدمامي.

واستفادة السيوطي من ابن جني لا تقتصر على كونه استمد أكثر مضامينه من كتاب **الخصائص**، وفي مواضع الدلالات النحوية، وتدخل اللغات، وتركيب المذاهب ويعوّث اطراد العلة، والبحث في علة العلة. وفي تعارض العلل، والدور فيها. مثل الحكم عند اجتماع الضدين، وعند تعارض الأصلين، وعند تعارض القياس والاستصحاب، أو السمع، وطرق الترجيح في هذه الحالات. كل هذا أورده السيوطي مفصلاً ومعزواً لابن جني في كتابه المذكور، بيد أن الذي لم يذكره السيوطي هو أن ابن جني في **الخصائص**، أوضح أن منهجه الذي اعتمد هو منهج الأصوليين فقال في معرض سبب تأليف كتاب **الخصائص**:

«وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين - وهو يعني البصرة والكوفة - تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فاما كتاب أصول أبي بكر (ابن السراج) فلم يلم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله وقد تعلق عليه ذلك. على أن أبو الحسن (الأخفش الأوسط) قد صنف في شيء من المقاييس كتاباً إذا قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه، وكيفناه كلفة التعب به».

كما ذكر ابن جني أيضاً، في باب العلل، أنه جمع ما كان متفرقاً من بحوثها اقتداء بالحنفية الذين كانوا يتذمرون العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني لأنهم يجعلونها منتشرة في أثناء كلامه فيجمعون بعضها إلى بعض بالعلاطفة والرفق^(١).

فالذى نلاحظه هنا أن ابن جني، شأنه في ذلك شأن السيوطي، ادعى أنه لم يسبق إلى التأليف في أصول النحو، وأن ما كتب ابن السراج خارج عن المعنى إلا القليل النزير، وأن كتيب الأخفش لا حاجة إليه بعدما كتب هو في الخصائص.

هذا ولجلال الدين مؤلفان آخران لهما علاقة متنية بالنحو، وهم شرح شواهد المغني، وبغية الوعاء.

شرح شواهد المغني:

فكتابه في شرح شواهد المغني يتدرج في اهتمامه بكتاب المغني قائلاً: إنه شرح ما فيه من الشواهد بصورة مختصرة، ثم خطر له أن يفرد لهذه الشواهد كتاباً مستقلاً، أراد الإحاطة أولاً، ثم قرر التوسط أخيراً. ويدرك فيه القطعة إن كانت قصيرة ويحيل على محلها إن كانت من المطولات. وذكر أنه رجع في هذه الشواهد إلى أكثر من ستين كتاباً.

ومجموع الشواهد المذكورة تبلغ ٨٧٩ شاهداً لم يتمتعف قائله سبعة وثمانين منها، وهذا مما يطرح مشكلة الاستشهاد بما لا يعرف قائله. ومن الغريب أنه

(١) الخصائص: ١٦/١.

لم يتعرض لهذه القضية في مقدمة الكتاب مثل فعل عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب، كما أنه يكتفي غالباً عند ذكره الشاهد المجهول بقوله، إن قائله غير معروف.

وفي كتاب المزهر عند كلامه عن ترد روایته نقل رأي الكمال ابن الأنباري في أن ما لا يعرف قائله ليس بحجة، ونقل أيضاً تناقض كلام ابن هشام في هذا الموضوع بأنه أنكر استدلال الكوفيين على جواز مد المقصور للضرورة، يقول الراجز:

قد علمت أم أبي السفلاء أَنْ نِفَمْ مَا كُوَلَّاً عَلَى الْخَوَاء
وعلمت ذاك مع الجراء يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاء
يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ، الْأَلْهَاء

فكان جوابه، هذا لا يعلم قائله وليس بحجة. وذكر في شرح الشواهد ما يخالفه فإنه قال: «طعن عبد الواحد الطراح... في الاستشهاد بقوله:
لَا تَكْثُرِي إِلَيْي عَسِيْتْ صَانِمَا

وقال: «هو بيت مجهول فسقط الاحتجاج له». قال ابن هشام: لو صع ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه^(۱).

وبالرغم من هذه الملاحظة فإن شرح شواهد المعني من أمنع كتب الشواهد في مجال الأدب، ومن أحكمها منهجاً لأنه يقدم ترجمة للشاعر، وملخصاً للحكم المتعلق به، مع إيراد سياق الشاهد وقصيدته إن لم تكن من الطوال، وإنما أعطى منها نبذة تتناول موضوعها العام، مع شرح الفاظ الغريب فيها.

بغية الوعاة:

وفي كتاب البغية لم يحد الإمام السيوطي عن منهجه المعتمد في التوسيع في البحث، والتقصي والجذ في الجمع والحصر، والاجتهاد في التصنيف

(۱) الزهر: ۱۴۱/۱ - ۱۴۲.

والتبويب. وهو يروي لنا قصة هذا الكتاب الذي جمع مسودته في عام ٨٦٨هـ، وكانت هذه المسودة عبارة عن سبعة مجلدات هي حصيلة ما يُتّيَّفُ على ثلاثة مجلد من أخبار طبقات النحاة مستوعبة منها ما طال وقصر وخفى واشتهر. غير أن صديقاً له يدعى الحافظ نجم الدين بن فهد أشار عليه في مكة المكرمة عام ٨٦٩هـ أن يجرد من هذه المجلدات مجلداً يحتوي على المهم من تراجم طبقات النحاة واللغويين، فاتبع نصيحته وأخرج كتاب «بغية الوعاء» مشتملاً على لباب تلك المسودة^(١).

ولا يزال هذا الكتاب من أهم مراجع تراجم النحاة واللغويين لأنه جمع جل ما ألف من قبله في هذا الموضوع.

رأي السيوطي في كتبه:

تعود السيوطي في مقدمات كتبه النحوية التنوير والإشادة بقيمة مؤلفاته العلمية. وأن يدعى فيها التفوق على كل سابق ولاحق. ففي جمع الجواجم يقول: إنه أتى بالعجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف فحق له أن يكون على كتب الأنام سرياً وبأنواع المعاهد حررياً. وعن كتابه في النكت على الألفية لابن مالك والشذور لابن هشام يقول:

يعينك مهما تقرئ الناس أو تملي
وأجمع فيه ما تفرق من نقل
يعز على من رام نهج العلا مثلثي
من الناس لم يسمع به أحد قبلي

أيا أيها النحوي هذا مؤلف
ثلاثين عاماً ظلت أرقب جمعه
فكם فيه من نقل عزيز وجوده
فدونك تأليفأ عزيزاً محرراً

ويقول عن ألفيته:

في جبهة المختصرات غرّه
بمقصد للمعضلات شافيه

فريلة في كل عقد دڑه
كافية للطالبين وانيه

(١) راجع بقية الوعاء: ٦٣/١.

وعن البهجة المرضية في شرح الألفية، يقول: فدونك مؤلف كأنه سبيكة عسجد، أو در منضد، برب في إبان الشباب وتميز عند الصدور أولي الألباب. فهو شرح لطيف منه ربع التحقيق يفوح، وجامع لنكت لم يسبق إليها غيره من الشرح.

وقال إن كتاب الأشباء والنظائر تجديد لكتاب طريف، لم أسبق إلى مثله، وديوان متيف لم ينسج على شكله، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباء والنظائر^(١).

وقال عن الاقتراح إنه غريب الوضع، عجيب الصنع لطيف المعنى، طريف المبني لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج نسيج على منواله، في علم أم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه^(٢).

وشواهد المعني، قال إنه أفرده من حاشية حلّى بها كتاب المعني سماها بالفتح القريب أودعها من الفوائد والفرائد، والغرائب والزوائد ما لو راهم أحد غيره لم يكن له إلى ذلك سيل، ولا فيه نصيب^(٣).

وأن بغية الوعاء: لو رأه البيهقي لخلع وشاحه بين يديه توقد، أو ابن الأنباري لخلع عليه حلته السيرا، أو ابن بسام لأضحى عابساً لنفاد ذخيرته، أو ياقوت الحموي لقال هذه الدرة اليتيمة التي لم يقع عليه الأصبهاني حين أتى بخريراته^(٤).

وعن كتاب المزهر يذكر أنه أتى فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع، وقد كان كثيراً من تقدم يلم بأشياء من ذلك، ويعني في بيانها بتمهيد المسالك غير أن هذا المجموع لم يسبقني إليه سابق ولا طرق سبيله طارق^(٥).

(١) الأشباء والنظائر: ٥/١.

(٢) الاقتراح: ١٧.

(٣) شرح شواهد المعني: ٩/١.

(٤) بغية الوعاء: ٤٢٨/٢.

(٥) المزهر: ١/١.

ج) رأي النقاد في كتبه النحوية:

إذا كان نقاد الإمام السيوطي أو خصومه لم يسلموا له بادعاء الأسبقية في كتبه فإنهم لا مناص أن يعترفوا له بسعة الاطلاع، والمقدرة على جمع المعرف، ومحاولة الابتكار في التبويب والتنظيم. ولقد ركز في بعض مؤلفاته على هذه الميزة الأخيرة. فقال في كتاب «الاقتراح»: أن جمعه وترتيبه صنع مخترع وتأصيله وتبويه مبتدع^(١). وفي كتاب «المزهر» يقول: هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، وانخرعت تنوعه وتبويه^(٢).

ويبدو أن ابتكاره في الترتيب جاء نتيجة تفكيره في أن «يسلك بالعربية سبيل الفقه». وأن يطبق المنهج الأصولي على تنظيم القواعد النحوية وبهذا الصدد أخذ من كتاب جمع الجواamus لابن السبكي تنظيمه، واعتمده في مؤلفاته النحوية. واختار نفس العنوان لكتابه المشهور جمع الجواamus الذي رأينا أنه رتبه على مقدمات في مسائل عامة، تتلوها سبعة أبواب سماها بالكتب. واتبع نفس التنظيم في فريدته، وبينه قائلاً:

ترتيبها لم يحول غيري صنعه مقدمات ثم كتب سبعة
ويقي هذا الترتيب عالقاً في نفسه، حتى ولو أدى إلى نوع من التكلف مثل ما وقع له في تبويب كتاب الاقتراح، فعمد إلى إنشاء باب سادس تحدث فيه عن تاريخ نشأة النحو، وهو لم يكن من صميم موضوعه.

وليس من شك أن الإمام السيوطي، كان ذا قدرة هائلة على الجمع، وموقعاً في التهذيب، و Maherأ في التبويب والترتيب. فهل إيداعه واحترازه اقتصر على الجمع وحسن التصنيف، فكان مثابة حاسوب ضخم يضم عدداً هائلاً من قواعد المعلومات، تمت برمجته بصفة محكمة، بيد أنها مع كل هذه المزايا لا تعطي إلا ما أدخل فيها؟.

(١) الاقتراح: ١٧.

(٢) المزهر: ١/١.

وبعبارة أخرى، هل قصر إبداع السيوطي عن إعماله فكره في معالجة القضايا التي تناولها بالبحث فاقتصر منهجه على المقارنة، والتأليف بين الأشیاء والنظائر في كل فن؟ وما يرشد إلى هذا المنحى أمران أحدهما عزوف الامام السيوطي عن العلوم العقلية، لأنه لما طلب مبادئ المنطق ألقى الله كراهيته فيقلبه فرج الله عنه بفتوى ابن الصلاح بتحريمه، فعوضه الله عنه أشرف العلوم وهو علم الحديث. وكذلك علم الحساب فهو أعنصر شيء عليه وأبعده عن ذهنه، كما قال: وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحياه ج بلاً أحمله^(١).

ثانيهما: أنه في أكثر مصنفاته ينطلق من كتاب أو مجموعة من الكتب في الفن الذي أراد أن يكتب إما بجمعها وترتيبها مثل جمع الجامع في الحديث والنحو، وإما أن يعتمد على مؤلف معين فيهذهب ويضيف إليه ما جد بعده من المصنفات حتى قال السخاوي «إن له مؤلفات كثيرة مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف فيها وما ينشأ من عدم فهم المراد لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم ولا جلس بينهم في مسامحهم وتعريفهم، بل استبد بالأخذ من بطون الدفاتر والكتب، وأخذ من كتب المحمودية وغيرها من التصانيف القديمة التي لا عهد لكثير من العصريين بها في فنون شتى، فغير فيها شيئاً يسيراً وقدم وأخر ونسب لنفسه وهو في مقدماتها»^(٢).

والغالب في مصنفاته تلخيص كتب الآخرين، فقيمتها العلمية توزن بقيمة صاحب الكتاب الأصلي والتضارب العاصل فيها يعود إلى اختلاف الكتب الملخصة. ومن ذلك أنه تبع الزركشي في الخلط بين قدامة بن مظعون وعثمان أخيه في شرب الخمر في عهد عمر بن الخطاب، وفي الإتقان أوهام استغلها أعداء الإسلام، ولم يتعجب في الذيل بل اختصره من تراجم الدرر الكامنة.

ومع ذلك فإن هذه الملاحظات المنهجية، لا تغض من قيمة بحر زاخر،

(١) المزهر: المقدمة ناقلة عن ترجمته لنفسه في «حسن المحاضرة»، ص ١٤.

(٢) الضوء اللامع، ٦٦/٤ وص ٦٨.

أغنى المكتبة الإسلامية بذخائر حية، جعلته مرجعاً موثقاً، ومصدراً معتمداً في أغلب العلوم الإسلامية.

١٠. نور الدين الأشموني :

وبعد محمد بن أبي بكر الدمامي لمعت في أرض الكنانة عدة أعلام، منها محمد بن سليمان الرومي الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) وهو من أشياخ الإمام السيوطي، درس في الشیخونیة وغيرها، ويقول الدكتور شوقي ضيف إنه لا يشق غباره في الفلسفة والمنطق والنحو، وله شرح على قواعد الإعراب لابن هشام^(١).

وكذلك الشيخ خالد الأزهري، تلميذ الشمني، وله المقدمة الأزهرية في علم العربية وشرح الأجرمية، وقواعد ابن هشام، وتوضيحه، بكتابه التصریح، وهو من المراجع المتداولة.

وفي القرن العاشر طلع في الأجواء المصرية نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، وهو من أخذ عن الكافيجي، فاشتهر بالتفصيف والزهد والانقطاع إلى التدريس، وقد ألف شرحاً على ألفية ابن مالك من أنفع ما كتب عنها، ولقد كان صادقاً حينما قال عنه: هذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد، تجد نشر التحقيق من دراج عباراته يعقب، ويدرك التدقیق من أبراج إشاراته يُشرق، خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل، وكان بين ذلك قواماً، وقد لقبته بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ولم آل جهداً في تقييحيه، وتهذيبه وتوضيحيه وتقربيه^(٢).

(١) المدارس النحوية: ٣٥٨.

(٢) شرح الأشموني: ١/٦٥ (حاشية الصباني على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط. دار الفكر).

وقد أولى الأشموني عنابة فائقة لتوسيع عبارة المصنف، وبيان أخذ حد النحو من ابن عاصم. قال: أنه العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصولة إلى معرفة أحكام أجزاءه التي اختلف منها^(١).

وقد كان منهجه قريراً من منحى ابن عقيل، إلا أنه زاد عليه في تنبّياته وخواتمه، وكانت آراؤه مشدودة بعري اختيارات ابن مالك، فكثيراً ما كان يصحح اجتهاده، وينتصر له، وفي مواضع قليلة. يتعقب رأيه، أو يصوّبه ويظهر هذا في الفقرات التالية، عند قول ابن مالك:

كذاك خلْئِنِي واتصالاً اختار، غيري اختار الانفصالا
عمل اختيار ابن مالك بأنه الأصل، وله شاهد من الحديث والشعر.

وكان صلى الله عليه وسلم قال في ابن حميد: «إن يكنه فلن تسلط عليه، والا يكنه فلا خير لك في قتله». وقال أبو الأسود:

فإن لا يكنها أو تكونه فإنه آخرها غذته أمها بلبانها
ومنه أيضاً قول الشاعر:

بلغت صنع أخي بر إخالكه إذ لم تزل لاكتساب الحمد متدرأ
وأما غير ابن مالك وهو سيبويه فقد اختار الانفصال، لأن الضمير في الباءين
خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال وكلامها مسموع. مثل قول عمر بن أبي
ريعة:

لئن كان إيمانه لقد حال بُعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير
وقول الآخر:

أخي حبيبتك إيمانه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضفان والإيجن
ثم نبه الأشموني على أن ابن مالك وافق سيبويه في التسهيل على اختيار

(١) شرح الأشموني: ١٥/١.

الانفصال في «خلتينه» لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء كنته، فإنه مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، ثم قال إن الناظم في هذا وافق الرمانى وابن الطراوة^(١).

وصحح قول الناظم، ولو كان مخالفًا لسيويه، مثل قوله في «حاشا»، الجر بحاشا هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه، فقد ثبت بنقل أبي زيد، وأبي عمرو الشيباني، والأخفش وابن خروف، واجازه المازني، والمبرد والزجاج ومنه قوله:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين
وقوله: اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبع^(٢).

وفي مسألة لزوم عَزْد الخافض لدى عطف على ضمير الخفض ذكر الأشموني أنه رأى يونس والأخفش والковفيين، وقد سبق أن ذكرنا موقف الأخفش منها في مجاز القرآن:

ومما استدل به الأشموني قوله الشاعر:

نعلق في مثل السواري سيفونا وما بينها والكعب غوط نفانف^(٣)
واستشهد بقراءة «حمزة»، ونسبها لابن عباس والحسن وغيرهما وهي:
(تساءلون به والارحام) (النساء - الآية ١). وحکى عن قطرب، ما فيها غيره وفريسه، وقال إنه قد يكون، منه: **﴿وَصَدَّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُثُرٌ﴾** بيده، وألمستجد **﴿الْعَرَابِ﴾** (البقرة - الآية ٢١٧). إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه «كفر»، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته.

وأيد ابن مالك في قوله «والمحض قد لا ينصرف» فقال إن الكوفيين

(١) شرح الأشموني: ١١٨/١ - ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٥/٢.

(٣) شرح الأشموني: ١١٤/٣ - ١١٥.

أجازوه وكذلك الأخفش والفارسي وأباء سائر البصريين. والصحيح الجواز.
واختاره الناظم لثبوت سماعه، وساق الشواهد المعروفة وهو قول «العباس بن
مرداس»:

ما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
وقول دوسر القربي:

صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند
وقائلة ما بال دوسر بعدها
وقول الأخطل:

بشبيب غائلة النفوس غدور^(١) طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت
وعند قول ابن مالك:

بمضمر لغير رفع أهلا
بل حذفه الزم إن يكن هو الخبر
فسرحة بقوله: لا يجوز ضربته وضربني زيد، ولا مررت به ومُرّ بي عمرو،
ومن الضرورة قوله:

إذ كنت ترضيه ويرضيك صاحب
«وألغ أحاديث الوشاة فقلما

وإن كان المضمير خبراً لم يحذف لأنَّه عمة ولا يقدم، لثلا يقع الإضمار
قبل الذكر بل يؤخر. فتقول كنت وكان زيد قائماً لياه. وظنتي وظنت زيد عالماً
لياه. ثم ذكر الأشموني أنَّ دعوى ابن الناظم الاتفاق على منع الإضمار مقدماً،
فيها نظر لأنَّ جوازه ظاهر كلام التسهيل، والكافية.

غير أنَّ الأشموني أورد بعد هذا عدة تنبهات فيها تعديل وتصويب لكلام ابن
مالك، وابنته، فذكر أنَّ ابن الناظم صوب قوله فقال:

واحذفه إن لم يك مفعولاً حبيب
وان يكن ذاك فآخره تصب

(١) المصدر نفسه: ١٧٥/٣.

وأما تصویره هو قوله إن الأجدود أن يقول:
بل حذفه إن كان فضلة حتم وغيرها تأخيره قد التزم
ولتفادي اللبس قوله:

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى لعملة فجيء به مؤخرا
ومن هذا التنبیهات قوله ان المازني قاس المتعدی إلى ثلاثة على المتعدی
إلى إثنين، وعليه مشى في التسهيل. فتقول عند إعمال الأول: أعلمني وأعلمه
إياه زيد عمرا قائما وفي إعمال الثاني تقول: أعلمني وأعلمت زيداً قائماً إياه
إياه. وأعلمت وأعلم زيد عمرا قائماً إياه إياه^(١).

ومن تنبیهاته في هذا التنازع أنه لا يتناول الحال والتمیز خلافاً لابن
معطی^(٢).

هذا ولقد وضع محمد بن علي الصبان حواشی على شرح الأشمونی وصفها
بأنها «شريفة، وتقريرات جليلة منيفة، وتدقیقات رائفة»^(٣) نطقـت بدقائقـ هذا
الشرح ونکانـه وكشفـت النقـاب عن وجـوه مخدـراتـه ومخـبـنـاتـه، وأوضـحتـ في
مـکـنـونـاتـ أسرـارـه ما خـفـيـ على الـوـاقـفـينـ، وأـبـرـزـتـ من عـرـائـشـ اـبـكـارـهـ ما اـحـتـجـبـ
عنـ النـاظـرـينـ»^(٤)

وذكر الصبان في مقدمة حاشیته أنه اعتمد على شیوخ عدّة منهم العلامة
المدابغی، والسيد البليدي، والفهمـة الفاضـل يوسفـ الحـنـفـی^(٥). وقال إنه كـملـ
هذهـ الحـاشـیـةـ عامـ ١١٩٣ـھـ^(٦). وهذهـ الحـاشـیـةـ منـ المـرـاجـعـ المـتـداـولـةـ فيـ مـحـاـظـرـ
شـنـقـیـطـ.

(١) شـرحـ الأـشـمـونـيـ: ٢/١٠٤ - ١٠٧.

(٢) المصـدرـ نفسهـ: ٢/١٠٨.

(٣) حـاشـیـةـ الصـبـانـ: ١/١ـ ٣ـ.

(٤) المصـدرـ نفسهـ: ٤/٤ـ ٣٥٧ـ.

(٥) المصـدرـ نفسهـ: ١/١ـ ٣ـ.

(٦) المصـدرـ نفسهـ: ٤/٤ـ ٣٥٧ـ.

الباب الثالث

مدرسة ابن مالك في الزوايا المغربية^(١)

١ - ابن آجرؤم:

في السنة التي ودع فيها ابن مالك الحياة، ولد أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي الفاسي المعروف بابن آجرؤم النحوي المقرئ. ألف هذا العالم مقدمة صغيرة لا تتجاوز عدة صفحات، ولكن كتب لها أن تعم الخافقين، وأن تناول من الشهرة والذيع ما نالته خلاصة ابن مالك، لم تكن الأجرؤمية منافسة لآلفية ابن مالك، وإنما كانت بمثابة «ابنة لها تسير إلى جنبها». كانت البنت تتحدث إلى الصغار في الكتاتيب وتعين المربيين والربانيين على تعليم الناشئة بصغر العلم، وبعد مرحلة الكتاب فما عليهم إلا أن يتبعوا دراسة النحو في الخلاصة، وإذا ما سلكوا طريقاً آخر، فإن الأجرؤمية قدمت من هذا الفن ما لا يسع جهله، لأنها شملت ما يعرف من النحو ضرورة لجميع الدارسين.

انطلقت هذه الرومضة من بناء فاس، وكانت ثمرة تجربة تربوية عريقة، إذ لا ننسى أن هذه المدينة كانت معقل مدرسة أبي طاهر المعروف بالخديب^(٢).

(١) يراجع مقال الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله عن النحو في المغرب (جريدة العلم).

(٢) الخديب: وهو أبو بكر، محمد بن أحمد بن طاهر الانصاري الأشبيلي اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرق مدونة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح أخذ عن ابن الرماك وابن الأختضر. توفي سنة ٥٨٠.

وتحرج فيها ابن خروف، وامتدت إليها تعاليم أبي موسى الجزوئي المراكشي وابن أبي الربيع السبتي، قبل أن يغرس فيها المكودي مدرسة ابن مالك التي عرفت تأصيلاً وترسيخاً بين أساطين جامع القرويين.

ولنعد الآن إلى الحديث عن ظاهرة الأجرؤمية، وعما تلقته من قبول واعتناء، ومن الحكایات المأثورة عند العامة أن ابن آجرؤم لما أكمل كتابة مقدمته رماها في نهر فاس قائلاً إذا كانت خالصة لوجه الله ومقبولة عنده تعالى فإن الماء لن ينالها بضرر، وكأنه يريد أن يمحوها من خاطره إن محاها الماء فأنجحى الله المقدمة من المحو والغرق وكتب لها النشر والقبول. يكفينا أن نحيل إلى دراسة صدرت عن الأستاذ سعيد بنفرحي استعرض فيها عدد الذين شرحوا هذه المقدمة، أو نظموها، وقد بلغوا المائة.

وإذا كان الأستاذ قد بذل جهداً كبيراً في إحصاء المهتمين بالأجرؤمية فإنه لم يبلغ مدى حصرها، لأن لها في محظوظ شنقيط عشرات الشروح والأنظمة لم يذكر الأستاذ بنفرحي منهم سوى اثنين من علماء ولاته^(١).

لم تبرز مقدمة ابن آجرؤم إلى الوجود حتى صارت هي الكتاب المدرسي الأول في المرحلة الابتدائية، وبذلك حل محل المقدمات التي في مستواها مثل النموذج للزمخشري وملحة الحريري^(٢) ولمع ابن جني، شأنها في ذلك شأن الخلاصة التي نسخت جمل الزجاجي وإيضاح أبي علي الفارسي، ثم صارت أساساً في المناهج التربوية تناولها العلماء بالشرح والنظم والتعليق.

ومن أشهر شراحها خالد الأزهري^(٣) وعلي بن ميمون الشريف الحسني الذي

(١) سعيد بن فرحي / مجلة دعوة العق.

(٢) الحريري أبو محمد القاسم بن علي البصري (ت ٥١٥ أو ٥١٦) صاحب المقامات المشهورة وانظر ترجمته في وفيات الأعيان ج ٤ ص ٦٣، ومعجم الأدباء ج ٥ ص ٢٢٠، وبنية الوعاة، ج ٢ ص ٢٥٧.

(٣) خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري (٨٣٨ - ٩٠٥) صاحب المقدمة الأزهري والتصريح بمضمون التوضيح وغيرها. ترجم له الزركلي في الأعلام، ج ٢ ص ٢٩٧.

كان قاضياً بشفشاون (ت ٩١٢هـ)، وأحمد بن محمد بن يوسف الدقون الصنهاجي (ت ٩١٢هـ)^(١) وتواتت عليه الشروح والأنظمة في المشرق والمغرب، ومن أنظمتها الكثيرة نشير إلى اثنين، هما:

الدرة البهية في نظم الآجرمية لشرف الدين يحيى بن نور الدين بن موسى بن عمير العميري^(٢) ويقول في مقدمة هذه النظم:

جل الورى على الكلام المختصر
من الورى حفظ اللسان العربي
والسنة الدقيقة المعاني
إذ الكلام دونه لن يفهم
كراسة لطيفة شهيره
الفها الخبر ابن آجروم
مع ما تراه من صغير حجمها
بالأصل في تقريبها للمبتدئ

وقد طبع هذه النظم عدة مرات. ومن نظمها أيضاً الميمون بن مساعد المصمودي مولى أبي عبدالله الفخار^(٣) (ت ٨١٦هـ) الذي يقول في نظمه:

تعليم أولاد صغار المكتب
أشهى وأولى من نفيس النشر
هذا ويعتقد جمهور المؤرخين أن ابن آجروم كان كوفي النزعة، مستدلين

وبعد فاعلم أنه لما اقتصر
وكان مطلوباً أشد الطلب
كي يفهموا معانٍ القرآن
والنحو أولى أولاً أن يعلما
وكان خير كتبه الصغيرة
في عريها وعجمها والروم
وانتفت أجلة بعلمها
نظمتها نظماً بديعاً مقتدي

والقصد من ذا الرجز المقرب
أيقنت أن النظم فيما أدرى

(١) راجع كتون: النبوغ المغربي، ج ١ ص ٢٢٠.

(٢) العميري يحيى بن نور الدين بن موسى الشافعي الأزهري المتوفى بعد عام ٩٨٩هـ، ترجم له الزركلي في الأعلام، ج ٨ ص ١٧٤.

(٣) ميمون بن مساعد المصمودي مولى أبي عبدالله الفخار (ت ٨١٦هـ) ترجم له السخاوي في الضوء اللامع، ج ١٠ ص ١٩٤، والزركلي في الأعلام، ج ٧ ص ٣٤٢.

باستعماله بعض اصطلاحاتهم، وقد ألمح لكتوفته العلامة محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي الشنقيطي في نظمه لمشاهير التحويين فقال عنه:

محمد ذو الفضل والعلوم
الى طريق كوفة شد يده
شهرة فوق السماكين ربت
رتبته فوق السماكين ربت^(١)

ومع ذلك فإنه يصعب تصنيف المؤلف فيما يخص هذه المقدمة في مذهب معين، لأنه لم يتعمق في مسائل القياس والتعليل، وإن كنا نجد نوعاً من الالتفاء بينه وبين مقدمة الجزولي في بعض المحدود. والأهم من كل شيء أنه أحسن اختيار ما يصلح للمبتدئين، فاقتصر على الأبواب الأساسية، وقدمها في أسلوب يتسم بالسهولة والوضوح، وستقدم أمثلة منها في الفصل المخصص لشرح الشيخ سيديا لها، والمعروف بالتفحة القيومية، كما أنها سنبين دورها في المحاظر الشنقيطية^(٢).

٢ - المكودي:

اشتهر من المكوديين اثنان كلاهما شاعر مجيد وأديب بارع أحدهما أبو عبدالله المكودي، ولقد ذكر له العلامة عبدالله كتون عدة مقطوعات غزلية جمعت بين الرقة والإبداع منها:

هوى أكابد منه حرقة الكبد
حللت عقد سلوى عن فؤادي إذ
ودين حبك إضماري ومعتقدي^(٣)

(١) هداية النحاة إلى معرفة النحاة ص ٩، وترجمة المؤلف في ص ٣٧٩.

(٢) راجع ص ٤٨٣.

(٣) راجع كتون: النبوغ المغربي، ص ٦٩١.

ومنها:

غرامي فيك جل عن القياس
ولا أنسى هواك ولو جفاني
ولا أدرى لنفسي من كمال
وقد أسلقتني بكل كاس
عليك أقاربي طرراً وناسٍ
سوى أني لبعدك غير ناس^(١)

شخصية المكودي ومؤلفاته:

والثاني هو أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي النحوي الشهير مؤسس مدرسة ابن مالك في المغرب ويقول المؤرخون انه آخر من درس كتاب سيبويه في فاس^(٢)، ولعله أول من أقرأ الفية ابن مالك، ويدرك شارحوها أنه تلقاها من بعض الطلبة، فاستحسنها وأقر تدريسها ثم وضع عليها شرحها الكبير والصغير^(٣)، ويردد شراحها بعض أقواله، ومنها روايته لبيت ثامن من خطبتها، وهو:

فما العبد وجل من ذنبه غير الدعاء ورجاء ربه
والمكودي ينتهي إلى إحدى قبائل هوارة، وبيته من بيوتات فاس العريقة
المعروف المكانة والمكان، ومن فخرهم قوله:

نَحْنُ بَنْوَ مَكْوْدٍ أَهْلُ الْعَلَا وَالْجُودِ
نَكْرٌ فِي الْأَعْادِي كَكَرْرَةُ الْأَسْوَدِ

وعرف المكودي بعزة النفس، والترفع والقناعة، يتجلى ذلك في قوله:
إذا عرضت لي في زمامي حاجة
وقلت إلا هي إبني لك قاصد
وقد أشكلت فيها علي المقاصد

(١) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٦٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢١٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢١٠.

ولست تراني واقفاً عند باب من يقول فتاه سيدي اليوم راقد
وقد اشتهرت مقصورته التي أنشأها في مدح الرسول ﷺ وقد ضمنها كثيراً
من النصائح والحكم، ويقول في آخرها:

على امتداح المصطفى خير الورى
فقت علاء كل ذي مقصورة
فحازم قد عد غير حازم
وقد أورد العلامة عبد الله كنون في كتاب النبوغ المغربي نبذة منها، وله
عليها شرح مطبوع^(١).

ومن شيوخ عبد الرحمن المكودي عبد الله الونقيلي. أما تلامذته فإن من
أبرزهم بالبسط والتعريف في علم التصريف، الذي يقول في أوله:

الحمد لله الذي خولنا
نعمه وبالحججا فضلنا
وذكر اسم هذا النظم فقال:

سميته بالبسط والتعريف
 فهو جدير أن تلبى دعوته
 ومن هذا النظم يخاطب نحاة عصره:

ولو نهوا عن الهوى النفوسا
لسلموا أني فيهم ماهر
لكن كبار أهل هذا العلم
ولقد تناول في هذه الأرجوزة المختصرة - لأنها لا تتجاوز أربع مائة بيت
وتسعة أبيات - مجلمل قضايا التصريف، فتححدث عن أبنية الأسماء والأفعال

(١) راجع كنون: النبوغ المغربي، ص ٧٦٨.

المزيدة وضوابط معرفة المحرف الأصلية والزوائد، ثم تحدث عن مسائل الإبدال ونواذر الإعلال والإدغام وختمنها بقوله:

وما أردنا جمعه قد كملنا
على فصول خمسة مشتملا
على جميع ماله قد صدرنا
حوى جميع ماله قد صدرنا
فأحمد الله على تمامه
 وما تولاني من إنعامه
ثُم صلاته على خير البشر
محمد ما نم في الروض الزهر
وآله وصحبه السجمي
أولي العلا والمنصب الرفيع^(١)
وقد قام محمد المرابط الدلاني بشرح لهذا النظم سماه فتح اللطيف على
البسط والتعریف، سیأتي الكلام عنه.

ب) نموذج من شرحه لـ*الألفية*: باب التنازع:

وإذا كان الشرح الكبير لـ*الألفية* قد ضاع أو أحرقه بدأ ثيمة، فإن شرحه الصغير ظل في المغرب الكتاب المعتمد في التدريس، والمرجع الأول في التصنيف. فتوالت عليه الطرق والحواشي. ومن تناوله بالتوسيع والتعليق إدريس المنجرة (ت ١١٩٢هـ)، ومحمد بن أحمد ابن جلون (ت ١١٣٧هـ)، وسيدي أحمد المرنيسي (ت ١٢٧٢هـ)، وعلي بن محمد بركة التطواني، وأحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج (ت ١٣١٠هـ)^(٢).

شهرة هذا الشرح تعود إلى جمعه بين الاختصار والإيضاح ودقة منهجه. ونقدم فيما يلي فصلاً منه كنموذج لتناوله للخلاصة وذلك في باب التنازع إذ يقول:

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد كل واحد من العاملين يطلب من جهة المعنى وقد يبين ذلك بقوله:

(١) حسن جلاب أبو عبد الله المرابط الدلاني، ص ٣٣٢.

(٢) النبغ المغربي، ص ٣٠٥.

(ص) إنْ عاملان اقتضيا في اسم عمل قبلُ فللواحد منهما العمل
 (ش) المراد بالعاملين هنا الفعل وما جرى مجرىه ولا مدخل للحرف في هذا
 الباب. وشمل قوله عاملان الفعلين، كقوله عز وجل ﴿مَأْتُوْقَ أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرَكَ﴾
 (الكهف - الآية ٩٦) والأسمين كقول الشاعر:

عهدت مغيثًا مغنيا من أجترته فلم أتَخَذْ إِلَّا فناءك موئلاً
 والفعل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى: ﴿هَمَّأْتُمْ أَقْرَبَا يَكْتَبْهُ﴾ (سورة
 الحاقة) والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر:

لقد علمتُ أَولَوْ المغيرة أَنْسِي لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعاً
 ومعنى اقتضيا طلباً فخرج به نوعان: أحدهما أن يكون أحد العاملين لا
 يقتضي عملاً في المتنازع فيه كقول أمير القيس بن حجر:
 ولو أن ما أَسْعَى لآدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
 فإن أطلب غير طالب لقليل والثاني أن يُؤْتَي بالعامل الثاني توكيداً للأول
 كقول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتني أَتاكَ أَتاكَ اللاحقون احبس احبس
 فإن «أتاك» الثاني غير طالب للاحقون لأنه أتى به توكيداً لأتاك الأول.

وفهم من قوله في «اسم» أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد، وفهم
 من قوله «قبل» أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين لأن العمل لأحدهما وفي
 ذلك خلاف. وقوله «فللواحد منهما العمل» يعني ولا على أحدهما، و«عاملان»
 فاعل يفعل ممحض يفسره «اقتضيا» وفي اسم متعلق «باقتضيا» وكذلك «قبل»
 و«عمل» مفعول باقتضيا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و«العمل» مبدأ
 وخبره للواحد و«منهما» في موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز إعمال كل

واحد منها ولا خلاف في ذلك، وإنما الخلاف في الاختيار، وقد نبه عليه بقوله:

(ص) والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسره
(ش) اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعهود واختار الكوفيون إعمال الأول لسبة. وال الصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من أعمال الأول، ذكر ذلك سيبويه، وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله «غيرهم» أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة، «والثاني» مبتدأ وهو على حذف مضارف والتقدير وإعمال الثاني «وأولى» خبره وعند متعلق بأولى، «عكساً» مفعول اختيار وغيرهم فاعل، و«ذا أسرة» حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول ثم قال:

(ص) وأعمل المهمel في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما
(ش) «المهمel» هو العامل الذي لم يعامل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره. قوله «التزم ما التزما» يعني من مطابقة الضمير للمظاهر ومن حذف الفضلة وثبتات العمدة، ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال، وتأخيره في بعضها، ولفظ صالح لوقوعه على جميع ما ذكر. «اما» الأولى موصولة واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعاه، والضمير العائد على الموصول الهاء في تنازعاه، وفي متعلق بأعمال. ثم أتى بمثالين فقال:

(ص) كيحسنان ويسيء ابنناكا وقد بغى واعتديا عبداكا
(ش) قالمثال الأول على اختيار البصريين وهو إعمال الثاني فابنائك فاعل يسيء ويسنان هو المهمel ولذلك عمل في ضميره وهو الألف، والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو إعمال الأول فعبداك فاعل بغى واعتديا هو المهمel، ولذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتديا. وفهم في المثالين أنه يجب بإضمار المرفوع قبل المفسر وبعدة. فاما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع

العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني وأما على إهمال الأول ففيه تفصيل
نبه عليه بقوله:

(ص) ولا تجيء مع أول قد أهملـا بضمـر لغير رفع أهلاـ
(ش) يعني أن المهمل إذا كان أولاً وكان يتطلب ضمير الاسم المتنازع فيه
بالنسبة لم يضرم فيه، نحو ضربت وضربني زيد. ولما كان المنصوب شاملـاـ
للفضـلة ولـما أصلـه العمـدة أشار إلىـ أن حـكم الفـضـلة لـزوم العـذـف بـقولـهـ (ـبـلـ
حـذـفـ الـلـزـمـ إـنـ يـكـنـ غـيـرـ خـبـرـ)ـ وـغـيـرـ الـخـبـرـ هوـ الـفـضـلـةـ وـهـوـ تـصـرـيـحـ بـعـاـ فـهـمـ قـبـلـ
مـنـ قـوـلـهـ وـلـاـ تـجـيـءـ مـعـ أـولـ قدـ أـهـمـلـاـ.ـ ثـمـ أـشـارـ إـلـىـ أـنـ الـحـكـمـ فـيـمـاـ لـيـسـ بـفـضـلـةـ
وـهـوـ مـاـ أـصـلـهـ الـخـبـرـ الـإـضـمـارـ وـالـتـأـخـيرـ عـنـ الـمـفـسـرـ بـقـوـلـهـ (ـوـأـخـرـنـهـ إـنـ يـكـنـ هـوـ
الـخـبـرـ)ـ،ـ فـمـنـ كـوـنـهـ مـنـصـوـبـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ لـاـ يـضـمـرـ قـبـلـ الـذـكـرـ كـالـمـرـفـوعـ وـمـنـ كـوـنـهـ
عـمـدـةـ فـيـ الـأـصـلـ يـنـبـغـيـ أـنـ لـاـ يـحـذـفـ فـوـجـبـ عـنـدـهـ الـإـضـمـارـ وـالـتـأـخـيرـ،ـ وـمـثـالـ
ذـلـكـ ظـنـنـيـ وـظـنـنـتـ زـيـدـ قـائـمـاـ إـيـاهـ تـجـوـزـ فـيـ إـطـلـاقـهـ الـخـبـرـ عـلـىـ مـاـ هـوـ عـمـدـةـ
الـأـصـلـ،ـ إـذـ لـاـ فـرـقـ بـيـنـ أـصـلـهـ الـخـبـرـ أـوـ الـمـبـتـداـ لـأـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ
عـمـدـةـ فـيـ الـأـصـلـ.

وإذا حمل على هذا لم يحتاج إلى ما قاله الشارح والمرادي، وقوله «مع أول»
متعلق بمجيء وكذلك «بضمـر» وقد «أهـمـلـاـ» في موضع الصفة لأول ولغير
متعلق «بـأـهـلـاـ»ـ وـمـعـنـيـ أـهـلـاـ جـعـلـ أـهـلـاـ لـغـيـرـ الرـفـعـ وـحـذـفـهـ مـفـعـولـ مـقـدـمـ «ـبـالـلـزـمـ»ـ
وـإـنـ يـكـنـ شـرـطـ حـذـفـ جـوابـهـ لـدـلـالـةـ مـاـ تـقـدـمـ عـلـيـهـ وـكـذـاـ «ـإـنـ يـكـنـ هـوـ الـخـبـرـ»ـ وـهـوـ
وـضـمـيرـ فـصـلـ بـيـنـ كـانـ وـخـبـرـهـ أـوـ توـكـيدـ لـاسـمـهـ أـوـ مـبـتـداـ خـبـرـ الـخـبـرـ وـالـجـمـلـةـ
خـبـرـ كـانـ،ـ ثـمـ قـالـ:

(ص) وأـظـهـرـ إـنـ يـكـنـ ضـمـيرـ خـبـراـ لـغـيـرـ مـاـ يـطـابـقـ الـمـفـسـرـاـ
(ش) يعني أن الضمير إذا كان خبراً عن شيء مخالف لمفسره في الأفراد
والذكري وفروعهما وجب إظهاره لأنه إذا أضمر موافقاً للمخبر عنه خالـفـ
المفسـرـ وـإـذـ أـضـمـرـ موـافـقـاـ لـلـمـفـسـرـ خـالـفـ الـمـخـبـرـ عـنـهـ،ـ وـ«ـإـنـ يـكـنـ»ـ شـرـطـ مـحـذـفـ
الـجـوابـ لـدـلـالـةـ مـاـ تـقـدـمـ عـلـيـهـ وـ«ـلـغـيـرـ»ـ فـيـ مـوـضـعـ الصـفـةـ «ـالـخـبـرـ»ـ أـوـ مـعـمـولـ لـهـ

و«ما» موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) نحو أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً آخرين في الرخا
(ش) فهذا المثال على إعمال الأول، فالثاني الذي هو يظناني هو المهم ولذلك عمل في الضمير المثنى، فكان حق مفعوله أن يكون ضميراً، لكنه لو أضمر مفرداً مفعوله الثاني الذي هو أخا لكان موافقاً للمخبر عنه وهو الباء من يظناني ويخالف المفسر وهو آخرين، ولو أضمر مثنى موافقاً للمفسر يخالف المخبر عنه فوجب إظهاره، لذلك وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تخلط الصواب والصواب ما ذكرت لك^(١).

٣ - ابن زكري:

اشتهر عند المؤرخين عالماً كلاماً يحمل اسم ابن زكري، وهما:

١. ابن زكري التلمساني:

وهو أبو العباس أحمد بن الشيخ محمد بن زكري المانوي المغراوي التلمساني (ت ٩٠٠هـ)، اشتهرت قصته بدء دراسته على ابن زاغو بعدما كان عاملاً في دكان للطرز. ومن شيوخه قاسم بن سعيد العقbanي (ت ٨٥٤هـ) وابن مرزوق الحفيد (ت ٨٤٢هـ)، ومن تلامذته ابن مرزوق الكفيف، وله مؤلفات في العقائد منها بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب^(٢)، وهو الذي استجراه تلميذه أحمد بن محمد بن الوندي المعروف بابن الحاج (ت ٩٣٠هـ) بأرجوزة موسحة بأسطوار خلاصة ابن مالك أولها:

يا من ينادي طالباً أن يقصد ما للندا يصلح نحو أمداً

(١) راجع ابن غازى: انعاف ذري الاستحقاق.

(٢) راجع البستان لابن مريم، ص ١٤١.

فأقصد أبا العباس بيت العرف
 «فذاك ذو تصرف في العرف»
 «ورجل من الكرام عندنا»
 «ولا يلي إلا اختياراً أبداً»
 «فهو به في كل حكم ذو انتساً»
 «ما ليس معناه له محصلة»^(١)

وسيدي يداني القصي إن دنا
 ولابس ثوب المعالي والهدى
 وتابع هدى النبي المقدساً
 ما إن ترى عيناك من كتب الملا

٢. ابن زكري الفاسي:

١: علمه ومكانته:

أما ابن زكري الفاسي هو أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن زكري الفاسي، المتوفى سنة ١١٤٣هـ، يقول عنه محمد بن جعفر الكتاني في سلوة الأنفاس: إنه ممن تقصير عن محاسنه الأقلام، وتكل دون متهاها السنة الأنام، أمره أشهر من نار على علم، فكانه بذر تم، طلع في ديجور الظلم، قد برع فيسائر الفنون، وغاص في لجاجها فاستخرج منها نفائس الدر المكنون، إلى أن بلغ غاية الأرب، في تحقيق علوم الأدب من النحو، والتصريف، واللغة، والعروض، والمعانوي والبيان والبديع، وصناعة الشعر، والترسيل، وأنساب العرب وأيامها^(٢).

ويذكر من تأليفه شرح الفريدة، وشرح النصيحة والحكم العطائية، وشرح الصلاة المشيشية والقواعد الزروقية، وحاشيته على توضيح ابن هاشم، وصل فيها إلى المفعول المطلق، وتعليقه على صحيح البخاري. وتفسيراً على مواضيع في القرآن، وتأليفة كلها في غاية التحقيق ولها همزية في مدح الرسول ﷺ عارض بها قصيدة البوصيري. وقد شرحتها في جزئين.

(١) المصادر نفسه.

(٢) سلوة الأنفاس، ج ١ ص ١٥٨.

قرأ ابن زكري على الشيخ ابن عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي^(١) وعلى أبي العباس أحمد بن العربي بن الحاج^(٢) والشيخ أبي عبدالله محمد بن أحمد المناوي الدلاوي^(٣).

أفرد له تلميذه أبو عبد المجيد الزبيادي المنالي ترجمة في مصنف متقل^(٤)، وأطراه نثراً ومدحه شرعاً، من ذلك قوله:

في الصحو مني وسكري	أجلت في الناس فكري
شيخاً كشيخي ابن زكري	فلم أجد طول عمري
ومن ثروا وسط صدري	يا أهل ودي وسري
إن شئتم نيل ذكر	عليكم بابن زكري ^(٥)

ويخاطبه سيدي عبدالله بن محم بن القاضي المعروف بابن رازكه الشنقيطي في قطعة سأل فيها علماء فاس عن قوله تعالى: ﴿فَبَدَا يَأْرِيجَتُهُ قَبْلَ وَعَلَوْ أَنْجِو
ثُمَّ أَسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءَ أَنْجِيَهُ﴾ (سورة يوسف - الآية ٧٦). فقال:

يعمانكم من خامل ونبيه	سلام من الله السلام ورحمة
من بعيد تيه يتصلن بتيه	سؤال غريب دون شنقيط أرضه
تشابه في عينيه وجه متيه	إذا شب الهادي بها وجه مرشد
بنص بيان في البيان وجيه	قراء لدیکم، أهل فاس، جوابه
إذا ما هو ظئن بمختلجه	سما بکم علم البيان وحثّه
تبارك مجدًا «من وعاء أخيه»	أسائلکم ما سر إظهار رينا

(١) راجعكتون: النبوغ المغربي، ص ٢٨٩.

(٢) راجع شرح ابن زكري على فريدة السوطني.

(٣) راجع الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، ص ٨.

(٤) الأشیاء والنظائر، ج ٧ ص ١٤٥.

(٥) شراح ابن زكري على الفريدة في باب النعت.

لأمر دقيق جل ثم يخبره
فمرأتها أفكار كل نبيه
تفردت في العليا بدون شبيه
وخللت عن سفافه ورديه
قياس أصولي ونص فقيه
به الغئ من يبغي الهدى ويعيه

وقد أجاب الشيخ محمد البداوي عن هذا السؤال قائلاً:

فذلكم بعد التفكير فيه
فيفرد معناه لمخبريه
يزدي لعود مضمر لأنّه
وتأنف من ذا نفس كل نزيه^(١)

ولعل سبب خطاب سيدى عبدالله بن محمد لابن زكريا كونه اطلع على
جواب هذا الأخير على أبيات الصدّي التي خاطب فيها السبكي وهي:

بـذا وجهه استحيى له القمران
على طرسه بحران يلتقيان
جلالها بـفـكـرـ دـائـمـ الـلـمـعـانـ
لـأـفـضـلـ مـنـ يـهـدـىـ بـهـ الثـقـلـانـ
بـإـيجـازـ الـفـاظـ وـيـسـطـ معـانـ

فلم يات عنه «منه» أو «من» وعائه
فإن تلك أسرار المعاني خفية
وأنت ابن زكري أسام محقق
إذا غصت في بحث خلصت بذلك
يمدك في الإتقان علم تبه
وقال الذي أبداك كالنجم يتقي
وقد أجاب الشيخ محمد البداوي عن هذا السؤال قائلًا:

فلو قال، فرضاً ربنا «من وعائه»
يؤدي إلى عود الضمير ليوسف
وإن قال «منه» اختعل أيضًا لأنّه
فتزع منه الصداع لا من وعائه

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا
ومن كفه يوم الندى ويراعه
ومن إن دجت في المشكلات مسائل
رأيت كتاب الله أفضل معجز
ومن جملة الإعجاز كون اختصاره

(١) محمد بن عبد القادر (ت ١١١٦هـ)، بن علي بن يوسف الفاسي من أعلام الأسرة الفاسية المشهورة من مؤلفاته تكميل المرام بشرح شواهد ابن هشام والباحث الإنسانية في الجملة الخبرية والإنسانية وشرح أرجوزة العربي الفاسي في مصطلح الحديث وحاشية على مختصر خليل وتحفة المخلصين شرح العصرين، ترجمته في سورة الأنعام، ج ١ ص ٣٦.

بها الفكر في طول الزمان عنان
نرى استطعهم مثله ببيان
مكان ضمير إن ذاك لشان
فما لي بها عند البيان يدان^(١)

ولكنني في الكهف أبصرت آية
وما هي «إلا استطعما أهلها» فقد
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر
فأرشد على عادات فضلك حيرتني
فكان جواب ابن زكري قوله:

يرى المستفيد الحق رأي عيان
والطفه سراً وأوفى معاني
ويجلب دجامها فامتنع لبيان
ولا بدع في الغيرين يجتمعان
ساكن ظاهر في شاهد الآيات
على قصد بعض الأهل، فاختص ثان
بانكاره التقديم للبيان
وللغير إتباعاً فيستويان^(٢)

نعم يقتضي التكرار إبداء حكمة
ولاسيما أوفي الكلام بلاغة
وان رمت شرحاً يبدأ مكتون فهمها
فلست أقول معنى الاسمين واحداً
بل الأول التعميم فيه لكل سـ
وفي لفظ الاستطعام أقوى قرينة
والحاق موسى البعض بالكل منهم
يشبت للمستطعمين تقدماً

ب) شرحه لفريدة السيوطي:

يدرك ابن زكري أن شيخه محمد المنساوي هو الذي حرضه على شرح الفريدة ويقول عنه: قصدت به حل ألفاظ ألفية الإمام العلامة سيدنا الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا به في الدارين. ووشحته بفوائد يضطر إليها النجيب، ويعرف بعظم مقدارها الفطن اللبيب، ولا يجد لها في غيره

(١) أبو العباس أحمد بن العربي ابن الحاج.

(٢) محمد المنساوي (ت ١١٣٦هـ) من أعلام الزاوية الدلائית، تولى الانتاء بفاس، وله عدة كتب أكثرها في التصوف ترجمته في سلوة الأنفاس ٤٤/٣.

ما اطلعت عليه ووصل علمي إليه، والكلام مع أهل الإنصاف، ولا عبرة بمن معه من الداعوی ما يصد عن جمیل الأوصاف^(۱).

ويقول تلميذه الشريف عبد المجيد المنالی الزبادی عن هذا الشرح:

والسجايا مع المزايا العديدة
يا إماماً له الخصال الحميده
وأطاعت له العلوم أصولاً
وفروعاً لها البحار المديده
وَضَعَ النحو مثل شمس بافق
عن لما جنتنا بشرح الفريده
فجزاك الإله خير جزاء
يا ابن ذكري كما نعمت عبيده^(۲)

لقد كان حفناً كتاب المهمات المفيدة، من أهم وأفيد ما كتب من نوعه لأنّه يتمّاز بالضبط والتحرير والحكام المنهج. وبينم عن تبحر ابن ذكري في علم النحو، وعن مدى اطلاعه على أمهاته ودواؤينه مع دقة الملاحظات، والتّمّهير في سلوك طرق الاستدلال.

ولقد التزم في هذا الشرح بتوضیح معانی المتن، وبيان اعرابه، وبيان الحكم المنصوص عليه، ومدى موافقته لرأي متقدمي النحاة. ثم يقارن بين قول السيوطي، ومقال ابن مالك في الخلاصة من حيث الأسلوب، أو المضمون. وإذا كان الحكم من زواائد السيوطي على ألفية ابن مالك بين ذلك في شرحه. وكثيراً ما يدلّي برأيه، تارة مؤيداً للناظم وتارة يخالفه. ذكر من ذلك مثالين قد تكرر نوعهما كثيراً من هذا الشرح.

فمن تأييده للسيوطی قوله في ترتیب الفريدة وأسلوبها: إن القواعد والأبواب مثبتة فيها في مظانها، وإن عبارتها أوضح في الغالب من عبارة الخلاصة^(۳)، وعند قول السيوطي:

(۱) شرح الفريدة (المقدمة).

(۲) شرح الفريدة (المقدمة).

(۳) نفس المصدر.

وَحْذَف عَامِلُ أَجْزٍ، وَلِزْمٌ
فِي بَدْلٍ مِنْ فَعْلِهِ يَنْتَظِمُ
كَوْيِلَهُ وَرِيحَهُ لَبِيكَا
سَبْحَانَ مَعْمَادِهِ سَعْدِيَكَا
وَعَجْبًا مِنْهُ وَحْمَدًا شَكْرَا
كَذَا كَرَامَةُ سَلَامًا حَجْرَا
فَارَنْ بَيْنَ مَا قَالَهُ السِّيوُطِيُّ هَذَا وَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ:

وَالْحَذْفُ حَتَّىٰ مَعَ آتٍ بَدْلًا
مِنْ فَعْلِهِ كَنْدَلَا اللَّذُ كَانْدَلَا
وَذَكَرْ قَوْلُ ابْنِ هَشَامَ: «إِنَّ الْحَكْمَ صَحِيحٌ وَالْمَثَالُ فَاسِدٌ» لَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ اِنْدَلَا
نَدَلَا وَذَكَرْ تَحْرِيرَ الرَّضِيِّ فِي هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْمَصَادِرِ. وَفِي آخِرِ كَلَامِهِ اِنْتَقَدَ رَأْيَ
ابْنِ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسَالَةِ، وَخَلَصَ إِلَىِ القَوْلِ إِنَّ الْمَصَدِرَ النَّائِبُ عَنْ فَعْلِهِ مِنْ
قَسْمِ الْمَصَدِرِ الْمُؤْكَدِ، وَهُوَ فِي مَعْنَىِ الْاِسْتِثنَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَحْذَفْ عَامِلُ الْمُؤْكَدِ
اِمْتَنَعَ»، وَيُزَيِّدُ قَائِلًا وَقَدْ خَرَجَ بِحَمْدِ اللَّهِ لِبَنِ خَالِصَةٍ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمًّا. فَيَشْبَهُ
فِي هَذَا الْمَقَامِ بِأَنَّهُ مَزْلَةُ الْأَقْدَامِ، وَقَدْ عَرَفْتُ كُمْ بَيْنَ مَا فِي الْمُتْنَ وَالْخَلاَصَةِ
مِنَ التَّفَاوْتِ^(۱).

وَفِي قَوْلِ السِّيوُطِيِّ:

وَلَا يَلْبِهَا لَازِمُ الْمَصَدِرِ وَلَا
مَا الذَّكْرُ أَوْ تَصْرِيفًا قَدْ حَظَلَ
أَوْ لَازِمٌ لِلْابْتِداءِ وَالْخَبَرِ
بِطْلِبِهِ مِنْهُ، وَلَا الْخَمْسُ الْآخِرُ
مَعْصَارٌ مَا بِالْمَاضِيِّ عَنْهُ أَخْبَرَا
وَوَسْطُوا أَخْبَارَهَا وَحَظَرُوا
تَقْدِيمَهُ دَامَ وَمَا بِمَا نَفَىٰ

قَالَ ابْنُ زَكْرِيَّا قَوْلَهُ: «وَمَا نَفَىٰ - عَطَفَ عَلَىِ «دَام» وَ«مَا» مَتَعْلِقٌ بِنَفَىٰ»، أَيْ
بِهَذَا الْلَّفْظِ، أَيْ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَىِ الْأَفْعَالِ الْمَنْفِيَةِ بِ«مَا»، وَظَاهِرُهُ يَوْهِمُ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ «مَا قَائِمًا كَانَ زِيدًا» وَنَحْوُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ الْمَعْتَنِعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ

(۱) شَرْحُ الْفَرِيدَةِ (بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ) وَانْظُرْ بَحْثَ الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي الْجَحْنِيِّ، وَمُحَمَّدَ تَقِيَّ اللَّهِ.

على نفس «ما» لأن لها صدر الكلام. فقول الخلاصة: «كذاك سبق خبر ما النافية، أحسن منه»^(۱).

ومع ما يتميز به شرح الفريدة، من الأحكام والشمول، فإنه ليس من السهولة بمکان. لقد كتبه المؤلف بأسلوب مناطقة الفقهاء. واعتبر وحدة المعنى في الحكم دون مراعاة وحدة البيت في النظم، واقتصر في كثير من الشواهد الشعرية على الجزء الذي يمثل الحكم. فجاء كتابه وكأنه كتلة متراصبة، مشحونة بالفتاوي والتعاليل المنطقية. فتكررت فيه: «فإن قلت - قلت»، وزيد في صعوبة قراءته أنه طبع في فاس بالمطبعة الحجرية، بلا فقرات ولا فواصل، فظهر وكأنه مجموعة من الأنقال المتراصبة، لا يستسيغه إلا الباحث المختص.

والمثال التالي يعطي نموذجاً من هذه النقول.

ففي باب الإضافة يقول البيطري:

تنويننا أو نوناً للإعراب أحذف	مهما تضف والثاني اجرر وانو في
أو لاماً أو «من» في التي تعريفاً أو	تخصيصاً اعطت وهي محضة ^(۲)

ويقول ابن زكري: و«تنويننا» مفعول أحذف والمتبادل من التغيير بالحذف أراد الظاهر وقد تقدم في باب التمييز أن الحق أن لا تنوين مقدراً فيما لا ينصرف، والإعراب نعمت لنون وذلك كنون المثنى والجمع على حده وما لحق بها احترازاً بذلك من نحو نون بساتين وشياطين الأنس فلا تحذف لأنها ليست علامة إعراب، وإنما حذف التنوين والنون للإضافة لأنهما علل لتمام الاسم، والإضافة تقتضي عدم التمام لافتقار المضاف إلى المضاف إليه الموجب لتنزيل المضاف إليه منزلة جزء المضاف، بخلاف افتقار المبتدأ للخبر في نحو زيد أخوك، أي متى تضف اسمًا أحذف منه ما ذكر إن كان فيه، فالامر دليل الوجوب.

ويجر المضاف إليه بالمضاف لما تقدم وفيه إشكال لأن الاسم لا يعمل في

(۱) شرح الفريدة (باب كان وأخواتها).

(۲) بقية البيت تتعلق بعكم آخر.

هذا الباب إلا لنيابته عن الحرف وهو غير منوي في اللفظية كما يأتي، فإذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه؟ قال الرضي ويجوز أن يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي، فتجزء عن التنوين أو التون لأجل الإضافة. وقد تقدم كلام المصنف أن العامل الإضافة وقال هنا في الشرح وجوب جر المضاف إليه بالمضاف لما فيه من معنى «من» أو «في» أو «اللام».

ويزيد قائلاً: الإضافة على ثلاثة أقسام:

أ) منها ما هو على معنى «في» وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف زمنياً نحو **﴿بَلْ مَكَرُ أَيْلِل﴾** (سبأ - الآية ٣٣) أو مكانياً نحو **﴿يَصْبَحُونَ أَلْيَسْجِن﴾** (يوسف - الآية ٤١) وقدمه الماتن اعتماء به لأنه أغلبه كثير من التحوين مع أنه ثابت في الكلام الفصيح.

ب) ومنها ما هو على معنى «من» وضابطه أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف وهذا يتضمن أمرين:

أولاً: صحة إطلاق المضاف إليه على المضاف فيخرج بعض القوم ونصف القوم ويد زيد ووجهه. فالإضافة إليه بمعنى اللام لأنك تريد بالقوم واسم الكل لا يطلق على البعض.

ثانياً: صحة إطلاقه على غيره فيخرج جميع القوم وذات زيد وطور سيناء وسعید كرز ومسجد الجامع فالإضافة فيه بمعنى اللام. فإن قلت ما تقدم من خروج بعض القوم ويد زيد مشكل فإنه يقال بعض من القوم ويد من زيد قلت «من» هذه غير التي تتضمن معناها الإضافة.

قال الرضي: من التي تتضمنها الإضافة هي المبينة كما في خاتم من حديد. وشرطها صحة إطلاق مجرورها على المبين. فتبينه فقد وقع هذا الغلط لابن كيسان فجعل الإضافة بمعنى «من» إن حسن تقديرها وإن لم يصح حمل المضاف إليه على المضاف واحتج ابن كيسان بقوله:

ففاضت دموع العين مثني صباة

فأضاف إلى العين ثم شرح الإضافة بـ «من»، قلت لا نسلم أن قوله: مني شرح لمعنى الإضافة بل هو بيان نسبة العين إليه فإذاً إضافة دموع العين على معنى اللام.

ج) ومن الإضافة ما هو على معنى اللام وذلك ما تذرر فيه معنى «في» و«من» كما قال في الخلاصة «الما سوى ذيتك»، ولما ذكرناه في «يد زيد» ونحوه تظهر نكتة الحصر في قول الخلاصة «إذا لم يصلح إلا ذلك»، فإنه يقال مقتضاها أن اللام تقدر فيما لا يصلح فيه «في» و«من» أصلًا، وفيما يصلحان فيه هما واللام وإلا بأن كان للام موضع تعين فيه دون غيرها دائمًا فليقل لهذا صلحاً من غير حصر، وحاصل النكتة الاحتراز عن نحو يد زيد فإنه تصلح فيه «من» في الجملة والإضافة فيه ليست على معناها لما تقدم. فالحصر دليل لإرادته «من» البينية ولا يتوقف ثبوت النكتة على وجود مثل ذلك مع «في» ولا تتوهم وجوده بتقدير اللام مجازاً لأنه لا يبقى لك إضافة على معنى «من» أو «في». فإن قلت ما يصلح فيه معنى «في» و«من» تصلح فيه لام الاختصاص لأن بين المظروف والظرف، والنوع والجنس اختصاصاً، ولذا قبل إن الإضافة كلها على معنى اللام. قلت تقدير اللام في النوعين الأولين متكلف لا يهتدى إليه إلا باعتبارات بعيدة، ألا ترى أنك إذا قدرت اللام في: خاتم حديد، وشهيد المعترك كيف يبعد المعنى، ويغرب، ويسبح ويضطرب في الذهن ويجول في وجوه يلتمس منها ما يقال فيه أحسن من لا شيء، بخلاف إذا قدرت «من» في الأول و«في» في الثاني فإنه يظهر وجه واحد قوي لا يخطر غيره معه في اللقاء الذهن بقبول.

لم يته ابن زكري الكلام عند هذا الحد، بل إنه استرسل في عرض مليء بالتقديرات، وطرح الإشكاليات المصطنعة، والتدقيق في الإجابة عليها والرد على ما تخيل عليها من اعترافات.

ثم ختم شرحه لهذين البيتين، بسؤال وجّه إليه من قبل محمد بن عبد العزيز

الطاوري الحسني الجوطي، يقول: «إن ما يذكره النحويون شرطاً للإضافة البيانية من العموم والخصوص الوجهي بين الطرفين حسب ما نص عليه الرضي وغيره فإنه غير مطرد في جميع مواطنها وأشكال منه ما ذكره السيوطي من اشتراط الترافق فيما فازح عنا بفضلك هذا الإشكال بإيضاح حقيقة الحال حتى يتميز الخبيث من الطيب والجهام من الصيب لا زالت عبئكم محلأ لشفاء الإقبال ومحلأ لرحال الأمال والسلام».

ولقد كان وجواب ابن زكري مطولاً ومعقداً، ومليناً بالتصورات المنطقية والتفرعات الفقهية، مما يجعل القارئ يتعد كثيراً عن أحكام الإضافة النحوية، وعن معانيها السياقية، ويغرق في خضم من النقول الحالكة التي لا يدرى على أي شاطئ ترميه أمواجها^(١).

ج) من طرائفه:

ومن طرائف ما أورد في شرح الفريدة قصة «الراعي»^(٢) مع الجندي وهي تتعلق بحكم حركة الفعل المشدد آخره، عند الجزم وهي:

قال الراعي: كان لي صاحب جندي مجاهد ذو مروءة تامة فأنني يوماً عن الفعل المضارع المجزوم وعن الأمر منه فشرعت في الجواب فطمحت نفسه وفهمت أنه كالمستخبر لي فيها وأنه غير محتاج للجواب فأعرضت عنه، وقطعت الكلام فأعاد السؤال مراراً فحلفت: ألا أجييك إلا أن تنزل على صدر الإيوان وتقعد كما تقعد بين يدي المعلم. فردد الأمر في نفسه ساعة، ثم قال: لعن الله الشيطان لا بأس بالذل في طلب الإفادة. وفعل ما طلبت منه. فقلت يا أبا عبد الله لم تجئ علي هذه المسألة رخيصة، وسأحدثك كيف استفدت بها، رحت

(١) شرح الفريدة (باب الإضافة) وانظر بحث المختار بن أبي الجنبي، ومحمد تقى الله.

(٢) الراعي، هو أبو عبدالله شمس الدين محمد بن الهليل الغرناطي سمع من عبد الملك القبسي المتنوري. وأجاز له العقاني وأبن الإمام ومحمد بن مزروق التلمساني، (توفي بالقاهرة سنة ٨٥٣هـ) له ترجمة في نفع الطيب، والضوء اللامع، وبيبة الوعاء.

لشيخنا وسيلنا أبي الحسن علي بن محمد بن سمعت، وكان من فقراء الباذية وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقلة الحطب والحلفاء من الغابة، وكان أبي تاجرًا في سوق القماش وكانت مع ذلك أخدمه خدمة العبيد والموالي الناصحين، فرحت له صبيحة يوم كثیر المطر والثلج شديد البرد والطين فقللت له ألكم حاجة؟ قال: نعم ليس عندنا من الماء قليل ولا كثير، فأخرج إلى سطل نحاس وقلة فخار يسعان أربعين رطلاً من الماء، والماء من بيته على مسافة بعيدة فأتيته بنحو اثنى عشرة نقلة من الماء حتى ملأت أواني البيت، ثم سلمت عليه وأردت الخروج وأنا في غاية من التعب وثيابي قد ابتلت وجرحت من الثلج، فلما رأى ما بي قال: أقعد حتى أعطيك مسألة عظيمة فقعدت، فقال لي: ذكر الشيخ القالوسي في كتابه «الدر المكنون»، قال فيه: رحل طالبان من رندة إلى إشبيلية بقصد قراءة الحديث على أبي بكر الحافظ فلما قرأ عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما لم تصفر الشمس قال لهما الشيخ كيف تضيّطان الراء؟ فقا لا معاً بالفتح، فأنشد:

أوردنا سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل
ثم التفت إلى أبي علي الشلوبيين وكان أصغر القوم سنًا فقال له: كيف تقول
أنت يا عم، فقال: العرب ثلاثة فرق مُتَّبِعون وكاسرون وفاتحون، فالمتبعون:

١. يتبعون الحرف المضاعف للحرف الذي قبله فإن كان حمزة ضمه نحو لم يرُدْ ورُدْ وإن كان فتحة أو ألفاً فتحوا نحو لم يعُضَ زيد عمرا، وقوله تعالى: ﴿لَا تُضْكَلَّ وَلَدَة﴾ (البقرة - الآية ٢٣٣)، وإن كان كسرة كسروا نحو لم يفر زيد وفر يا عمرو ويتبعون المضاعف لحركة ما قبله إلا في ثلاثة مواضع فإنهم لا يتبعون لما قبل.

أ) أحدهما: إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب نحو لم يرده ولا ترده ورده فإن المتبعين يتبعون هاء الضمير فيقولون لم يفره وفره ولم يعُضَه ونحوه وعلى هذا يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿لَا

يَمْسِهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧﴾ (الواقعة) نفياً ونهاياً، ويكون في النهي على لغة المتبعين.

ب) الموضع الثاني: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو ردها يردها وفرها فيفتح المدغم فيه اتباعاً لفتحة الهاء وإنما فعلوا ذلك لخفة الهاء فلم يعتدوا بها وكأن الفتحة باشرت الألف والضمة باشرت واو الصلة فانتقلوا لذلك.

ج) الموضع الثالث: إذا لقي آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى نحو رد القوم ولم يرد القوم فيرجع المتبعون هنا للكسر وعليه يقال: لم تصفر الشمس بالكسر.

٢. والفرقة الثانية: هم الكاسرون مطلقاً لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر فيقولون رُدْ زيداً ولم يعُضْ عمراً وعليه قوله:

قال أبسو لبيلى لحبل منه حتى إذا مددته فشله

٣. وأما الفرقة الثالثة: وهم الفاتحون فهم على قسمين فصحاء وغير فصحاء:

أ) فالفصحاء، ينتقلون إلى الكسر إذا عرضهم ساكن من كلمة أخرى فيقولون مد الحبل وشد الرجل وقياس لغتهم الفتح في الجميع إلا أنهم كسروا مع الساكن فيقولون. ما لم تصفر الشمس بكسر الراء.

ب) وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح مطلقاً فيقولون ما لم تصفر بفتح الراء وعليه قوله:

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

فلما فرغ الشلوين أنسد الشيخ:

ذى المعالي فليجعلون من تعالى هكذا هكذا وإلا فلا لا
قال: ولم يألهما بعد عن شيء.

فلما فرغت قلت لصاحبى: «قم الآن واقعد في مكانك فتعجب الحاضرون

وقالوا هكذا تفعل مع أجل أصحابك فقلت لهم قالت الحكماه ثلاث من لم يرع لها حقها أسرعنت في مفارقته والتحول عنه: الملوك والعلماء والنعم».

وقد نظم هذا التفصيل شيخنا الإمام العلامة المحقق الصالح الشهير سيدى أحمد بن الحاج رحمه الله تعالى ونفعنا به أمين بقوله:

آخره كلام تضر أحدا
لآخرين ثم إن الفصحا
يأتون بالكسر كسر الحازنا
يلي فإثر ضمة له اضمنا
وإنر كسرة له الكسر يفي
فالضم عندهم كلام تمره
لصلة وخفة قد وضحا
فاكسره للساكن فابغ العلما^(١)

إن بُجزِم الفعل الذي قد شددا
فاكسره مطلقاً لقوم وافتتحا
من هؤلاء حيث يلق ساكنا
ثالثة اللغات أن يتبع ما
وافتتحه بعد فتحة أو ألف
إلا في نحو مئشة وفره
ونحو ردها وحبها افتحا
ونحو غفن الطرف عض اللحما

٤ - ابن غازي المكتناسي:

أ) حياته وشيوخه:

أبو عبدالله سيدى بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني، المكتناسي نزيل فاس. عالم المغرب في عصره، ذكر^(٢) في فهرسه الموسوم، بالتعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المتزل والناد، ثبت شيوخه، وهم سبعة عشر،

(١) شرح الفريدة (باب الإدغام) وانظر بحث المصتار بن أبي الجكنى، ومحمد تقى الله.

(٢) من أقدم تراجمه تلك التي أوردها الفراهي في توشيح الديبايج ص ١٧٦، وترجم له ابن القاضي في درة المحجّال ج ٢ ص ١٤٧، وفي جذوة الاقتباس ج ١ ص ٢٠٣، وأحمد بابا في نيل الابتهاج من ٥٨١.

منهم أبو عبدالله محمد بن الحسين بن حمامة الأوربي النيجي الشهير بالصغرى ، وقد نوه به المؤلف واستشهد في حفته يقول الشاعر :

حلف الزمان لياتسين بمثله حنثت يمينك يا زمان فكفر^(١)

وقد لازمه ابن غازي وقرأ عليه عدة أضرب من العلوم منها كتب التجويد والحديث والفقه، وألفية ابن مالك وقال: إنه كان ينقل عليها كلام المرادي مستوفى، ويبحث فيه أبحاثاً نفيسة، ويطرز ذلك بكلام أبي الحسين بن أبي الربيع، وكان مولعاً به مستحضرأ له، وربما أضاف إلى ذلك من كلام أبي حيان، وابن هانئ وأبي إسحق الشاطبي^(٢).

وقال: إنه أخذ عنه بحثاً وتدقيقاً للامية الأفعال لابن مالك وبعض كتاب سيبويه، وبعض إيضاح أبي علي، وبعض تسهيل ابن مالك وبعض مغني ابن هاشم^(٣).

وقد أجاز له محمد بن عثمان الديمي^(٤) في كتب ابن مالك عن هاجر بنت محمد بن محمد المقلسي، عن أبي اسحق التنوخي عن أحمد بن محمد بن غانم عن مصنفها، وفي مغني ابن هشام والشذور وقطر الندي عن ابن حجر عن مؤلفها^(٥).

ومن مشاهير شيوخه كذلك محمد بن قاسم القوري^(٦)، ومحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني^(٧)، ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي صاحب الضوء الالمعمدة، ومن تلامذته ذكر محقق فهرسه الأستاذ الزاهي مجموعة من جلة العلماء، منها ابنه أحمد ومحمد، وعبد الواحد بن أحمد الونشريسي صاحب المعيار (ت

(١) الفهرس، ص ٣٦.

(٢) الفهرس، ص ٦٤.

(٣) ترجم له السخاوي في الضوء الالمعمدة ج ٥ ص ١٤٠، ولم يذكر تاريخ وفاته لأنها معاصر له.

(٤) الفهرس، ص ١٣٤.

(٥) توفي سنة ٨٨٧٢ هـ، وترجمته في الفهرس، ص ٧٠.

(٦) المعروف بالكيف المترافق سنة ٩٠١ هـ ترجمت في نيل الابتهاج، ص ٥٧٤.

(٩٥٥هـ) وعبد الرحمن بن علي المشهور بسفين (ت ٩٥٦هـ) وكان من أخص أتباعه.

ب) مصنفاته:

يلاحظ من طالع فهرسة ابن غازي وقرأ ترجمته ما لهذا العالم من سعة باع في العلوم، وتتبين ثقافته في كتبه، أراد لها أن تكون إتحافاً للقراء، وإرشاداً وإمداداً لهم. وهكذا كان جل عناوين مؤلفاته، التي تناولت مقاصد الحديث ورسومه، وكليات الفقه وشرح مtone، كما كتب في الأدب، والحساب وعلم الجدول.

وله في النحو شرح للألفية وهو كتاب إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي. وأبي إسحق^(١) لخاص فيه آراء هذين العالمين تلخيصاً تجلت فيه براعته وغورصه في التدقيق، وقد كثرت فيه تصويباته لأبن مالك، نورد بعضها في الأمثلة التالية:

ج) أمثلة من تصويباته:

ف عند قول ابن مالك:

واحدة كلمة والقول عم	ويكلمة بها كلام قد يؤمن
يقول ابن غازي: فلو قال المصنف:	
واحدة كلمة وقد يؤمن	بها الكلام لغة والقول عم
لحرر العبارة. ولو قال:	

(١) أبي إسحق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) أخذ عن الشريف التلمساني، والإمام المقرري، والخطيب بن مرزوق ومن أشهر تلامذته أبو بكر بن عاصم صاحب التحفة. ولقد كان الشاطبي بارعاً في تأليفه، وبالخصوص كتاب الاعتصام والموافقات، وكتب في أصول النحو، وشرح على الخلاصة، قيل إنه لم يؤلف مثله وهو يعد الآن للطبع.

وماضي الأفعال بالتابعين سـمـ والنون فعل الأمر إن أمر فهم لصرح بهما، أي بباء أنت، وفعلت.

وعند قول ابن مالك «واجزم بتسكين... إلخ». يقول ابن غازي: لو أراد أن يشير لما ينوب من علامات البناء الأربع كما فيه على ما ينوب من علامات الإعراب الأربع لقال:

واجزم بتسكين وكل ما بقـيـ ينوب في البابـينـ كـاثـنـيـنـ اـنـتـقـيـ فـاثـنـيـنـ مـفـعـولـ مـقـدـمـ وـهـوـ مـثـالـ لـلـنـيـاـبـةـ فـيـ الـمـعـرـيـاتـ،ـ وـ«ـاـنـتـقـيـ»ـ فـعـلـ أـمـرـ بـمـعـنـىـ «ـاـخـتـرـ»ـ وـهـوـ مـثـالـ لـلـنـيـاـبـةـ فـيـ الـمـبـنـيـاتـ،ـ وـحـذـفـ الـبـاءـ فـيـ نـيـاـبـةـ عـنـ السـكـونـ إـذـ الـأـمـرـ مـبـنـيـ عـلـىـ مـاـ يـجـزـمـ بـهـ لـوـ كـانـ مـضـارـعـاـ.

وكان يكثر في الاتحاف من العزو للمكودي، في كتابه الشرح الكبير. وفيما يلي مثال عن تلخيصه لأراء المرادي والشاطبي في مسألة الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس.

د) بحوثه في نقله عن المرادي والشاطبي:

يقول ابن مالك:

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عم ويعلق ابن غازي عليه مورداً للبحوث التالية:

أولاً: قول المرادي:

قال المرادي: ذهب بعضهم إلى أن أسامة لا يخالف في معناه دلالة أسد، وإنما يخالفه في الأحكام اللفظية وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازا. ثم قال: مما قيل في ذلك: إن أسدًا وضع ليدل على شخص معين إلى قوله لوجود ما هو ذلك المعنى الكلي في الأشخاص. أبو حيان: قاله بعض من يميل إلى المعقول، ويريد أن يجري القواعد على الأصول، يروم به أن يوجه لأسامة ونحوه وجها يدخل به في المعارف وهو بعيد عما تقصده العرب. إلى أن

يقول: والتحقيق في ذلك أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية إلى قوله ومن حيث عمومها فهو اسم الجنس.

هذا الذي عده تحقيقاً هو خلاصة ما للقرافي في شرح التنجيح فائلاً: كان الخسروشاهي يقرره، ولم أسمعه إلا منه، ويقول ما في البلاد المصرية من يعرفه غيري.

وقوله: «ف تلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة للكلية أي بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد، وقوله: فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر، زاد القرافي: وفي ذهن شخص آخر» وقد تبرع المرادي في فرق القرافي بمزيد تقرير، وبيان في كلام الإمام إليه إيماء وبيان هذا العلم كذبي الأداة التي للماهية.

ثانياً: كلام أبي جعفر بن خاتمة وتعليقه عليه:

على أنه قد صنف في المسألة أحد حذاق المتأخرین، وهو العلامة أبو جعفر بن خاتمة جزءاً نبيلاً فائقاً بديعاً رائقاً سماه «الحاقد العقلاني بالحسبي في الفرق بين الكلبي والعلم الجنسي» أجاد فيه ما شاء. وذكر أنه طالع به شيخه القاضي الخطيب الأستاذ أبو البركات ابن الحاج البلفيقي فصوبه واستنبأه، قال فيه يظهر لي أن هذا المعنى استثار به اللسان العربي دون اللسان اليوناني، لاتساع عبارته ولطائف إشاراته، إذ لو كان في اللسان اليوناني لوجد في كتب المنطق المترجمة وتداوله مناطقة الإسلام في كتبهم كأبي نصر الفارابي وأبي علي بن سينا والقاضي أبي الوليد بن رشد - يعني الحفيد - وغيرهم. ثم جاء بنسخ كلام القرافي ونقضه عروة عروة، وهذه نبذة من كلامه في ذلك.

قال: «فإن قيل إن مطلق صورة الأسد أعم فإنه يقع على هذه الصورة الذهنية الواقعة في هذا الزمان وعلى مثلها، مما يقع في زمان آخر وفي ذهن آخر فهنا صور كثيرة جزئية بحسب الأزمان والأذهان، وبعدها مطلق صورة الأسد ولا معنى للأعم والأخص إلا هذا. قلنا هذا وهم».

وهو محز هذه المسألة ثم مد الطيل وأطوال النفس في بيان كونه وهماء، إلى أن مثل الصورة الواحدة المترددة في البصر، فكما أن النظر إليها بالبصر الواحد مرات لا يوجب لها تعددًا بحسب الأزمنة، ولا أيضًا النظر بالأبصار الكثيرة، فكذلك استحضار الذهن الصورة الواحدة الكلية لا يوجب لها تعددًا بحسب الأزمنة ولا هي تتعدد بحسب الأذهان، وأيضاً فلو كانت الصورة الذهنية تختلف بتنوع الأذهان، لكان اتفاق المتفقين على معنى ما كلا اتفاق، لأن المعنى المتفق عليه باعتبار ذهن كل واحد منهم مختلف، فيكون المعنى الذي عند كل واحد منهم غير المعنى الذي عند الآخرين، ولو كانت تختلف بحسب الأزمنة لكل حكم الإنسان الواحد على المعنى الواحد بخلاف بتنوع استحضاره له، لأن المتعين منه في ذهنه في هذا الزمان غير المتعين في الزمان الآخر، ول كانت العلوم الكلية في اختلاف وتبدل، وذلك كله مستحيل.

وإنما أتت هذه الحالة من وضع الكلي الذهني جزئياً باعتبار زمان ما أو ذهن ما. فإذا أخذنا الأمر في ذلك على ما أصلناه انحلت هذه الشكوك وارتفعت الحالات بحول الله تعالى.

والذى للعلم الجنسى من معنى الجزئية، إن صحة إطلاقها عليه من هذا الوجه هو تعينه من بين سائر الحقائق الذهنية، فيكون إطلاق الجزئية عليه وعلى العلم الشخصى بالاشراك الممحض، نعم قد يطلق عليه جزئي بالنظر إلى ما هو أعم منه كما يقال في الإنسان أنه جزئي بالنظر إلى الحيوان الذى هو جنسه، فيقال مثلاً إن أسامة جزئي بالنظر إلى الحيوان المفترس الذى هو جنسه، كما أن الحيوان المفترس جزئي بالنسبة إلى الحيوان البهيمى، أعني غير الناطق، وذلك أن الجزء قد يطلق ويراد به كل مندرج تحت كلي سواء كان مشخصاً كزيد، أو كان كلياً كإنسان. وسمى الأول الجزئي الحقيقي والثانى الجزئي الإضافي لأن جزئيته بالإضافة إلى ما فوقه وهو أعم من الحقيقي، لأن كل حقيقي مندرج تحت كلي فهو إضافي وليس كل إضافي حقيقياً، فإن منه ما يكون كلياً فعلى هذا يقال في العلم الجنسى إنه جزئي بالمعنى الثانى الذى هو إضافي، وأما بالمعنى الأول فلا.

ثالثاً: تعليق ابن غازي:

فالذى عده المرادى تحقيقاً جعله ابن خاتمة وهم، وخلاصة ما أصل ابن خاتمة في الفرق بينهما أن قال اللفظ الموضوع باعتبار المعنى الكلى إنأخذ مع النظر إلى جزئياته وشياعه بين أشخاصه فهو المخصوص باسم الكلى، لأن الكلى والجزئى من مقوله المضاف فكما أن الأب لا يطلق عليه أب إلا بالنظر إلى ابن، والابن لا يطلق عليه ابن إلا بالنظر إلى أب، فكذلك كل واحد من الكلى والجزئى لا يطلق إلا بالإضافة إلى الآخر. وإن أخذ ذلك المعنى بالنظر إلى تعينه في الذهن من بين سائر الحقائق الذهنية، من غير نظر إلى ما تحته من الجزئيات، فهو المعنى المدلول عليه بالعلم الجنسى.

فمثال الأول، وهو اللفظ الكلى: إنسان وفرس وأسد، ونحو ذلك من الأسماء النكرات الشائعة؛ ومثال الثاني هو العلم الجنسى أسامة للأسد، وذوالة للذئب، وثعالبة للثعلب، ونحو ذلك من الأسماء المعارف التي لا تخص شخصاً دون شخص من نوعه. فتسمية الأسد أساذاً باعتبار معناه الكلى العام لجزئياته، وتسمية أسامة باعتبار معناه المعين في الذهن من بين سائر الحقائق الذهنية، من غير نظر إلى كليته وعمومه وإلا لكان كلياً من غير نظر أيضاً إلى شخص معين من الأشخاص التي يقع عليها، وإلا لكان علماً شخصياً، وهو يشبه العلم الشخصي من وجہ به سمي علمًا، ويشبه الكلى من وجہ آخر به سمي جنسياً.

ووجه شبهه بالعلم الشخصي هو في كونه وضع لمعنى متعين من بين غيره من المعاني المشتركة معه في الكلية، كما أن العلم الشخصي موضوع لشخص معين من بين سائر الأشخاص المشتركة معه في الكلية، ووجه الشبه بالكلى هو في صلاحيته لتناول كل شخص من ذلك النوع، كما أن الكلى يتناول جزئياته، ولما كان هو خارجاً عن ملابسة الناس ومداخلتهم، وإنما يعينهم منه نوعه دون أشخاصه على التعين، وضعوا لذلك النوع باعتبار تشخيصه في الذهن من بين سائر الأنواع والأجناس الذهنية أسماء أعلاماً، كما وضعوا لما يعيّنُهم من الأشخاص باعتبار تشخيصه خارج الذهن ليعادلو بين الجهتين فتدبره. انتهى.

رابعاً: قول أبي اسحق الشاطبي في المسألة:

قال أبو إسحاق الشاطبي: فإن قلت «هل العلم الجنسي يرادف اسم الجنس النكرة أم لا؟» فالجواب أنه ليس بمرادف لها، من حيث هي واقعة على واحد غير معين في جنسه، كما أن زيداً لا يرادف النكرة كذلك، وإنما هو مرادف لاسم الجنس المعرف باللام الجنسيه وإليه أشار بقوله «وهو عم»، أي وقع على جملة الجنس بحيث يصدق على كل فرد، فإن ذكر أحد من التحوينين أنه مرادف للنكرة فعلى لحظ معنى الجنس فيها، لا على لحظ وقوعها على واحد من أفراد الجنس لا بعينه، وهو مقصداً متبايناً. وأيضاً فقد نص ابن خروف في كتاب الرد على أبي المعالي أن أعلام الأجناس كأسماء الأجناس. فاللام عامة وأنها لاستفرار الجنس أصلاً واستعمالاً قال: «ولا خلاف في هذا بين التحوينين أجمعين».

خامساً: استنتاج ابن خازى:

فقد ظهر إذن أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف باللام العهدية في الجنس، كما أنه لا فرق في المعنى بين علم الشخص واسم الجنس المعرف باللام العهدية في الشخص، غير أن اسم الجنس يحتمل من المعاني معانٍ أخرى لا يحتملها العلم لقصرهم إياه على أحدهما، وكل ما يقال خلاف هذا فلا تعرفه العرب، بل سمعت شيخنا القاضي أبا القاسم الشريف رحمه الله تعالى يقول لا فرق بين الأسد وأسامي إلا في الأحكام اللفظية فقط قال: «وخلاف هذا هذيان»، وذلك نقل القرافي عن الخسروشاهي واختيار بعض العصر يعني ابن خاتمة قال: وأظننه سبق إليه؛ أما الأول فتصريحة بأن أهل قطره لا يعرفه منهم أحد سواء، شاهد بأنه لا يعرفه.

ورأيت بخط شيخنا أبي عبدالله القغربي: سألني الأستاذ أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي عن الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، فقلت له زعم الخسروشاهي أنه ليس في الديار المصرية من يعرفه غيره؛ وأنا أقول ليس في الدنيا عالم إلا وهو يعلمه غيره؛ لأن حكم لفظي أو جب تقريره المحافظة على

خبط القوانین، کعدل عمر عن عامر؛ فاستحسن حکم لغظی أوجب تقریره المحافظة علی ضبط القوانین، کعدل عمر عن عامر؛ فاستحسن ذلك ونحوه. انتهى قول المقری والله دره فيه. وأما الثاني فلا يبعد مغزاہ عما قبله وإن تحلق قائله بعض التحذق ولكنهما معًا جاريان علی أصل واحد ناء عن مقصود العرب؛ وأحسب أن شيخنا أبا القاسم الشریف كان يطعن علی هذا القائل خصوصاً، ويراه فيما قاله خارجاً عن سبیل المسألة والصواب ما تقدم، ولا نطول يرد المذهبین، وقد سلم المرادی أنه بمتنزلة المعرف بـ (ال) التي للحقيقة وسلم أبو إسحاق الشاطئي أنه مرادف للمعرف بـ (ال) الجنسية، ومال المرادی إلى المذهبین، ومال عنهمما أبو إسحاق الشاطئي، كما رأیت والله سبحانه أعلم بالصواب.

٥ - محمد المرابط الدلائی:

أ) نهضة الزوایا في عهده:

وفي القرن الحادی عشر عرف المغرب نهضة عارمة تمثلت في دور الزوایا العلمیة، وهذا ما عبر عنه محقق كتاب نتایج التحصیل الدكتور مصطفی الصادق العربي بقوله:

«ولعدة أسباب كانت العيادة العلمیة في المغرب، في القرن الحادی عشر على أعلى مستوى بالنسبة لبقية العالم العربي والإسلامی، وفي الغایة القصوى من النضوج الفكري والتّفوق العقلی»، منها:

١. الأصالة العلمیة والعرافة الفكریة المتوارثة من العصور السابقة، بما فيها روافد العلم من الأندلس.
٢. التنافس العلمی بين حواضر المغرب في فاس ومراکش وتطوان.
٣. انتشار ظاهرة الزوایا التي تحولت إلى مؤسسات علمیة ومعاهدة ثقافية

يخرج منها فطاحل العلماء، وجهازة المفكرين، وحفظة الكتب الدينية^(١).

ومن أشهر هذه الزوايا:

أ) الزاوية الناصرية: وهي التي أنشأها أبو حفص الأنصاري (ت ١٠١٠هـ) وكان لها دور عظيم في نشر العلم، وتنمية الطلبة والمربيين، ومن أعلامها المشهورين محمد بن ناصر الدرعي شيخ أبي علي الحسن اليوسي (ت ١٠١٢هـ).

ب) الزاوية الفاسية: وقد أسسها أبو المحاسن يوسف الفاسي (٩٣٧ - ١٠١٣هـ)، وتفرعت منها زاوية أخرى في تطوان وثالثة بناها أخيه أبو زيد عبد الرحمن الفاسي (١٠٤٠ - ١٠٩٦هـ) وتوارثها أحفاده من بعده ومن أشهرهم عبد القادر الفاسي (١٠٠٧ - ١٠٩١هـ).

ج) الزاوية العياشية: أنشأها سيدي محمد بن أبي بكر العياشي، وتطورت في عهد ابنه أبي سالم وخدمت جميع فنون العلم، وكانت لها صلات وثيقة مع الدلائين، وهي التي تعرف بالزاوية الحمزاوية.

د) الزاوية الدلائية: التي يقول عنها الأستاذ محمد حجي: وتطور أمر الزاوية الدلائية في القرن الحادى عشر، وكثرت فيها المدارس المزدحمة بالطلاب الذين كان لهم بازاء جامع الخطبة ألف وأربع مائة مسكن، وتكاثر العلماء المستغلون بالتدريس في مساجدها، سواء من أبنائها أم من الوافدين، وأمتازت بخزانة كتب شبها بعضهم بخزانة المحكم المستنصر بالأندلس^(٢).

(١) مصطفى الصادق العربي، مقدمة كتاب نتائج التحصيل، ج ١ المجلد ١ ص ٤٢.

(٢) محمد حجي: الزاوية الدلائية ص ٧١.

ب) مكانة المرابط الدلائي:

شیوخه وشعره:

لقد أنجبت هذه الزاوية مجموعة من علماء تنتهي إلى سيدى محمد بن أبي بكر الدلائي محمد المرابط مؤلف نتاج التحصيل الذي كان تلميذاً لوالده، وزميلاً في العلم والطلب لأخوه: الأمير محمد الحاج، ومحمد المسناوي. وأحمد الشاذلي، وكان أستاداً لأبنته أبي عبدالله محمد، وأبناء أخوته الذين كانوا جميعاً من أعلام العلماء.

وكما أخذ عن والده، فقد سمع من شیوخ أجياله آخرين ذكر منهم أحمد المنجور مؤلف القواعد، وأبا حامد العربي ابن الشیوخ أبي المحاسن يوسف الفاسي (٩٨٨ - ١٠٥٢هـ) وعن شیخه القصار الذي يقال فيه:

قد حاك أشتات العلوم أئمة
وكسوا بها بالفضل من هُو عاري
وقت حواشيهَا ورافق طرازها لكنها تحتاج للقصار
وقد أجاز له نحو ابن مالك عن القصار عن أبي نعيم رضوان عن سقين،
عن ابن غازي، عن أبي عمر عثمان المصري، عن هاجر بنت محمد المقدسي،
عن أبي الحسن التنوخي عن أحمد بن محمد بن غانم، عن جمال الدين بن
مالك.

وعرف الناس موقع المرابط من العلم في حياته ولهج كبار الشعراء بإطرائه
والثناء عليه، فيقول اليوسي عنه:

أبا بدر المعالي والمعاني والزمان وأمّا ملول الأماني والزمان
إلى أن يقول:

إمام طبق الآفاق علما
كغثث وابل من بعد يأس
فقاص يستنير به ودان
وامحال، تهاطل في مكان^(١)

(١) نتاج التحصيل، ج ١ المجلد ١ ص ٥٥.

كما قال عنه محمد الياغي في حدائق الأزهار:

محمد نجم السهدي المرابط
ومنبع التحقيق عالي الهمه
وليس دونه حجاب يغلق
وخرجت منها الغوانى العين
نتائج التحصليل للتهليل
وفيه قد صالح على من يجحد
وللجمال فيه أي سحر
بعد ثمانين وعشرون مائة^(١)

لقد كانت أغلب مؤلفات محمد المرابط في النحو الأدب. ولكنه كتب أيضاً في الأصول شرحاً على ورقات إمام الحرمين الجويني، وله كتاب الدرة الدرية في محاسن الشعر وغرائب العربية. وشرح نظم البسط والتعريف للمكودي، وله شرح على الخلاصة، وله ديوان ينبي عن مدى جودة شعره ورقة عبارته ونزعته المشرقية، نورد من شعره على سبيل المثال قوله:

فجوانحي لخفوته خفق
في حاجر حيث الهوى وفق
من نجعة يجلى بها المؤق
وعيون أزهار بها زرق
وكما نم نجلى بها فتق
ومعاهد يندى بها العشق

والرابع البحر الإمام الضابط
كان إماماً في علوم جمه
إذا جرى في فهمه لا يسبق
تفجرت من علمه عيون
يشهد بساطلاته الجليل
قرب فيه كل معنى يبعد
قد غرقت فيه بحار القدر
قد غربت شموسها في تسعه

هل عند رسم دارس نطق
هل تذكرین أمام ليلىتنا
أم هل لمزيدنا بذى سلم
حيث الخمائيل فيه باسمة
وصوادع تختال ساجدة
سوح رفت بها ذيول صبا

(١) المصدر والصفحة نفسها.

إذاً لا أمامۃ تنتمي شحطاً عني ولا ورد الھھوی رنق
 إلى أن يقول في تخلص إلى مدحع الرسول ﷺ:
 لاح الرشاد وصحصح الحق
 شرف الحياة وحبذا العلق
 في بره يتقلب الخلق
 لابل سلوتك يا أمامۃ إذا
 وعلقت من في حبه أبداً
 من في ودادته النجاة ومن
 ومنها:

حسبی بمدح محمد شرفاً
 وسمادع سادوا الورى نجباً
 فاقوا البرية كلها كرماً
 إذ صاولوا اجتاحوا وإن وصلوا
 ويقول في المعراج:
 طافت بك الأملالك زائرة
 لما انتحيت سماءها صعداً
 ومنها أيضاً:

عمري لقد أضحيت وما أحد
 أني وما ولدث كأحمدنا

ج) مؤلفاته:

لقد كتب محمد المرابط في النحو مؤلفات منها^(١): التقاييد النحوية وهي

(١) راجع حسن جلاب: أبو عبدالله محمد المرابط الدلاني ج ١.

(٢) راجع قائمة مؤلفاته في حسن جلاب، أبو عبدالله محمد المرابط الدلاني ج ٢ ص ٣٠٨.

تشمل: المباحث الإنسانية في الجملة الخبرية والإنسانية، وهو جواب سؤال ورد عليه من الشيخ عبد القادر الفاسي حول الجملة المحكمة بالقول. ومنها التحرير الاسمي في إعراب الزكاة اسمًا، «وهو تفسير لحمد ابن عرفة للزكاة عرفاً». وفصل الخصمين في متعلق الظرفين: وهو بحث يدور حول جواز تعلق ظرفين بعامل واحد في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَافِ إِذَا الْقُلُوبُ لَدَى الْخَاطِرِ﴾ (غافر - الآية ١٧). والدلائل القطعية في تقرير النصب على المعية فيما يتعلق ببعض أبيات الألفية: استعرض فيها أحكام المفعول معه. ورفع اللبس عن ورود تفعل بمعنى فعل والعكس (وهو من مؤلفاته الضائعة).

ومن أهم ما كتب في النحو كتاب فتح اللطيف على البسط والتعریف للمکودی. وكتاب نتائج التحصیل.

فتح اللطيف:

وكتاب فتح اللطيف على البسط والتعریف، يقول عنه مؤلفه: هذا بحمد الله شرح يزهو على الشروح، شامخ المباني والصروح متباوب الأطراف، متداني المعانی والأقطاف، لو تجسم كان من الحسناه جيداً، أو تصور كان من الأيام عيدها، أو دعنته من المباحث نفاسها، ومن أقاويل العلماء عرائسها، كم أسهلت فيه من العزون^(١).

ويعتقد الدكتور حسن جلاب أنه ألفه قبل نتائج التحصیل وأنه كتبه لطلبته ليكون له «شمساً يهتدى بمناره، ويستضيء بنهاه»، ويعتمد إيراده وإصداره وسماعه وإحضاره^(٢).

ويلاحظ د. جلاب تباين مستويات الشرح، فنارة ينزل ويشرح البديهي والواضح، وتارة يعلو في مناقشات فقهية لا يستوعبها إلا المتمرسون في هذا العلم، وكأنه رعى فيه مستوى طلابه، فللمبتدئين منهم ما يكفيهم، وللمتقدمين ما يناسبهم^(٣).

(١) راجع قائمة مؤلفاته في حسن جلاب، أبو عبد الله محمد المرابط الدلاني ج ٢ ص ٢٣٧.

(٢) المصدر رالصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

وأعطى د. جلاب أمثلة من شرحه لما هو واضح، كشرحه لمعنى «العرب»، والعربي، ومعنى النظم والنشر، والتصنيف، والشيء الجليل^١. كما قدم نموذجاً من شروحه اللغوية. كقوله «باهر العقول» أي مالئها إعجاباً واستحساناً، ويقال ليلة البدر باهراً (أي يبهر النجوم)، يملؤها، قال ذو الرمة:

كما يبهر المغbir السواريـا

وقال الأعشى:

وحكـمـوه فـقـضـى بـينـكـم أـبـلـجـ مـثـلـ الـقـمـرـ الـبـاهـرـ
وـالـبـهـرـ الـإـضـاءـ، كـالـجـمـهـورـ، وـالـغـلـبـةـ، وـالـحـبـ وـيـحـنـمـلـهاـ قولـ عـمـرـ وـبـنـ أـبـيـ
ريـسـعـةـ:

ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد القطر والحمـاـ والـثـرـابـ^(١)
أما مناقشاته لأراء النحاة، فذكر منها:

مسألة زيادة الهمزة رابعة في آخر الكلمة عند قول الناظم:

ورابعاً في ضهيل ويكثـرـ في آخر بعد ثلاث تذكر
ورد المرابط على اعتراض ابن الحاجب على هذه الزيادة قائلاً: «بـأنـ
المعارضة باـشـهـرـيةـ فـعـيـلـ كـعـيـرـ عـلـىـ فـعـلـاـ مـرـدـوـدـةـ إـذـ لـيـسـ مـنـ وـادـ لـتـبـاـيـنـهـاـ فـيـ
فـاءـ بـالـفـتـحـ وـفـاءـ الـكـسـرـ، فـإـنـ قـلـتـ فـلـعـلـهـ فـعـيـلـ مـفـتوـحـاـ، فـقـدـ رـُعـمـ أـنـ عـيـرـاـ قدـ
يـفـتـحـ، قـلـتـ قـدـ وـهـ الـذـيـ زـعـمـهـ، فـفـيـ الـقـامـوسـ عـيـرـ كـمـبـرـ، قـالـ بـعـضـ الـأـنـمـةـ
الـعـيـرـ الـغـبـارـ وـلـاـ تـفـتـحـ فـيـ الـعـيـنـ»^(٢).

وفي حديثه عن زيادة النون في أول المضارع نحو «انضرب» وفي آخر بعض
الأسماء نحو زعفران، وسكران، وعسقلان، وقال: وقد اشترطوا أن تكون بعد

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

(٢) راجع قائمة مؤلفاته في حسن جلاب، أبو عبدالله محمد المرابط الدلائي ج ٢ ص ٣٤٤.

ألف وأن يكون متلوها أكثر من حرفين وهو شيء لم يتتوفر مثلاً في زمان ومكان^(١).

وقد أشار الدكتور حسن جلاب إلى مجموعة من القضايا التي تعقب المرابط فيها أقوال النحاة، كما ذكر ولو عه بالمقارنة بين العدars النحوية واستعراض آرائهما في زائد الحروف، وفي زيادة ميم موسى وكسر همزة الوصل، وإدغام الهمزتين المكررتين في الكلمة الواحدة، كما بين أن له مأخذ على المكودي في الترتيب والأسلوب^(٢).

النتائج:

أما نتائج التحصيل فهو فريد من نوعه، فإنه بمثابة موسوعة شاملة تضمنت أولاً شروح التسهيل، وبالخصوص شرح المؤلف، وشرح أبي حيأن والدماميسي، وابن أم قاسم، ومباحث جمة أخذها المؤلف من أكثر من مائة وسبعين مرجعاً^(٣).

ولتعطي صورة عن شمولية هذا الكتاب، نبه على أن الجزء الذي نشر منه بتحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي، ينتهي بأفعال المقاربة، وقد طبع في أربع مجلدات، ويحتوي على تسع مائة وستة وعشرين آية من شواهد القرآن، ومائة وستة عشر حديثاً، وأكثر من ألف وثلاثمائة وخمسين بيتاً من الشواهد.

ووصفه المؤلف قائلاً: ولقد امتنَ الله عليَّ بشرح هذا الكتاب، فأظهرت فيه القشر من اللباب، وانتقدت عليه جميع ذلك ودفعت عامة ما هنالك، مما يخرس المنطيق المفروء، ويختفي المقدم الممنوه. بعد الإمعان في الفن وتطلبه، والفحص عن تصانيفه وكتبه، فلم أترك في تحصيله سبيلاً إلا نهجته، ولا غادرت في إدراكه باباً إلا ولجهته، حتى وضع لي باديه وخافيه وإنكشفت لي أفاويل

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

الأئمة فيه^(١).

وتحدث عن سابقته من شراح التسهيل فقال عن أبي حيان بأنه عميد من خاض هاتيك اللجاج، وغاص في قعر تيار ذلك الشبح، لاستخراج فرائده المكشونة، واحتياز فوائده المصنونة. واستدرك عليه أنه لم يتحام الحشو والتطويل، ولا مرذول اللفظ في مدارج البحث ومجال التأويل، وأنه ربما أوقع الأشياء في غير مواقعها عن مواضعها، لأمور اعتمدها واهية، وأشياء إذا تأملت متلاشية، فقال: إن أنوار شرحه غير متبلاجة، وأزهار تصنيفه غير متارجة^(٢).

ثم أثني ثناء على تلخيص ابن هشام لشرح أبي حيان وانتقل إلى انتقاد شرح الدمامي، مع أن بداية حديثه عنه توحى باحترامه لمصنفه، لأنه استثناء من شروح أخرى، قال: إن كُلاً من أصحابها لم ينفع بالركوع في تلك المشارع صدئ، ولا مدًّ إلى هاتيك المجاني يداً، اللهم إلا البدر الدمامي. ثم قال: إنه قال: إنه انحرف عنه كل الانحراف، راكباً فيه متن الاعتساف، ناظراً إلى كلام المصنف بعيان الانتقاد، مُحسناً فيما يورده عليه الفتن والاعتقاد، غير راكن إلى قياس صحيح، ولا إلى نقل عن الأئمة صريح، وأنه خبط خبط عشواء، وارتکب فيه مقالات شناء لضيق عطفه، ولنبو وطنه^(٣).

ولذا كان هذا الشرح شمل استعراض كل ما قيل من قبله، فإن مؤلفه لم يكن جامعاً فحسب وإنما كان مناقشاً ومحتجاً ومرجحاً. فكان في اتجاهه العام مناصرًا لأراء ابن مالك، ومدافعاً عنه بالرد على مخالفيه، أمثال أبي حيان، ولو أنه ينظر إليه باحترام وتقدير، وعلى العكس من ذلك، فإنه نصب نفسه معارضًا للدمامي، إذ لا يخلو باب من الكتاب من انتقاده وتفتيض أقواله، وتنقيصه والتعامل عليه. فاتهمه بالسطو على أقوال غيره، وخلطه للأراء، وقصوره عن مطالعة المراجع الأصلية وغروره بنفسه.

(١) نتائج التحصيل، ج ١ مجلد ١ ص ٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣) المصدر والصفحة نفسها.

وللإعطاء صورة مصغرة عن منهج المؤلف، نقدم نماذج من انتصاره لابن مالك، وتخطئاته للدماميني، وفقرات تشمل على نموذج من صنيعه في الشرح، واستطراده الأدبي.

د) أمثلة من انتصاره لابن مالك:

١. إعراب الأسماء الخمسة:

أورد المرابط فيها عشرة أقوال صدرها باختياره وهو أنها معربة بالحروف. إذ لا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ولا يمنع من أصلية الحروف، لصلاحية الحرف المختلف الهيئات، للدلالة أصلاً أو زائداً.

ومما تعقب به أثير الدين وجود تدافع بين كينونة الحرف الأصلي إعراباً لما علم ضرورياً من زيادة الإعراب على مباني الكلمة، أو ما نزل متزلتها من الزوائد، وبين أصلية هذه الحروف.

ورد المرابط بأن التدافع غير مسلم إلا لو اعترف ابن مالك بأن العرف الأصلي لا يكون حرف إعراب في صورة واحدة، وهو قد سوّجه باختلاف الهيئات، وقال إنه لا متذوقة عن إعرابها بالحروف^(١).

٢. قول ابن مالك إن الفعل الماضي يقع صفة لنكرة عامة. واستشهد بقول الشاعر:

رب رقد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معاشر أقتال
واعتقد في الآتي بأن رب عند سيبويه للتقليل وهو ينافي العموم، وبأن الشاعر لم يرد إرادة لكل رقد ذكر الشارع أن المصنف لا يرى التقليل في رب إلا نادراً، وأن الشاعر لم يرد إرادة لكون المقام تمويهاً وهو يتاسب والكثرة وهي المراد هنا بالعموم تجاوزاً^(٢).

(١) نتائج التحصيل، ج ١ مجلد ١ من ٣٠٢ - ٣٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

٣. يقول ابن مالك: إن النحويين اتفقوا على أن «السين وسوف» أصلان، وأن «سف، وسو وسي» متفرعة من سوف. وهو تخصيص دون مخصوص. لأن نون التوكيد الخفيفة فرع عن الثقيلة اتفاقاً. وقد انفردت بأحكام كالإلغاء، ودخول اللام في ثاني جزأي الجملة، ودخولها على الأفعال الناسخة، وكل ذلك ممنوع في الثقيلة.

وقد تعقب أبو حيان رأي ابن مالك في هذه المسألة فانتصر المرابط لابن مالك ضد أبي حيان^(١).

٤. قول ابن مالك: نون الوقاية أو نون التوكيد، وقد تحذف نون الرفع لنون الوقاية وهو رأي سيبويه لأن نون الرفع قد تحذف دون سبب ويرى المبرد والفارسي أن الممحذفة نون الوقاية. وأيدهما أبو حيان بقوله إنه لو حذفت نون الرفع للزم وجود مؤثر لا أثر مع إمكانه. وقال المرابط: إن هذا لا استحاله فيه. واستدل ياهمال بعض العوامل كقول الشاعر:

لولا فوارس من تيم وآخوتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار^(٢)

٥. يقول ابن مالك في التسهيل: ضمير الغائب كضمير الغائبة كثيراً وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بوحد يفهم الجمع، أو لسد واحد مسددهم، ويعامل ذلك ضمير الآثنين وضمير الإناث بعد أ فعل التفضيل كثيراً، ودونه قليلاً. وذكر المصنف في شرحه، مثلاً لضمير الغائب:

واني رأيت العامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخي من وعائيا
وذكر أبو حيان أنه لا حجة في هذا البيت لإمكان كون «متاعهم» بدلاً من العامرين وعبر عن نفاد المتاع بموته وهو عنده أولى من قوله: «الزيدون خرج». ومثل ابن مالك لسد الواحد مسد الجمع بقوله تعالى: «وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٢) ناتج التحصيل، ج ١ مجلد ١ ص ٣٢١.

لَيْلَةً شَيْكُرُ بِنًا فِي بُطْرُونِيٍّ) (النحل - الآية ٦٦)، وتعقبه أثير الدين بقوله: «ليس مثل الآية في شيء لتفريقه بين جمع التكسير للعاقل وجمعه لغيره».

ولم يعلق مؤلف النتائج على هذين التعقيبين، لكنه عندما أورد ابن مالك مثلاً لكترة الإفراد بعد أفعل التفضيل بالحديث الشريف: خير النساء صواليح نساء قريش أخناء على ولد، واعتراض عليه أبو حيان قائلاً: فأين كثرته ولم يورد إلا هذا الأثر؟ مع احتمال ألا يكون لفظ الرسول ~~بَيْكِفَ~~ لإجازتهم النقل بالمعنى بل من تحريف الأعاجم الرواة، علق عليه الدلائي بقوله: قد اتخذ الأثير هذا وزراً في الرد على المصنف، وقد نازعه الفضلاء من معاصريه فمن بعدهم في ذلك، بما استوفينا فيه القول في غير مقام^(١).

هـ) انتقاده لابن الدمامي:

أما تخطيته للدمامي في فإنها لا تخلو منها أي صفة، ولكن ستفتقر منها على ما يلي:

١. قول الدمامي إن ابن الخباز هو الذي خرج قول الشاعر:
غير مأسوف على زمان ينقضى بالهم والحزن
على أن «غير» خبر مبتدأ محدوف، وما سوف مصدر جاء على مفعول
كالميسور، والصواب أن صاحب هذا القول هو ابن الخشاب^(٢).

٢. وعند قول ابن مالك «إن اتحدت (الجملة) بالمبتدأ معنى، هي أو بعضها أو قام بعضها مقام مضاد إلى العائد استغنت عن عائد» ذكر المصنف تفسير أبي حيان لقول بعضهم «هجيري أبي بكر لا إله إلا الله». وقال إنه قوله في الهاجرة، وعقب على ذلك بقوله: «وقصر الدمامي عن مطالعته فعزى ذلك لابن قاسم»^(٣).

(١) المصدر نفسه، ج ١ مجلد ٢ ص ٥٥٢ - ٥٥٥.

(٢) نتائج التحصيل، ج ١ مجلد ٣ ص ٩٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٦٢.

٣. وفي حذف العائد إذا كان مفعولاً به، والمبتدأ لفظة «كل» يقول: وفي شرح الدماميني، وكذا قول الآخر:

ثلاث كل هن قتلت عمداً

قلت: وهو مردود بما أورد عليك عن شمس الدين البعلبي من إنشاد البيت شاهداً على الجائز في الكلام على ضعف بناء على أن المبتدأ «ثلاث» مؤكداً مع تنكيره بـ «كل» من حيث إفادته، وساغ الابتداء به من حيث وصفيته معنى، وهو ما عليه البصرية، وجماعة كوفيون والمتاخرون من عامة أهل الأمصار كالمصنف وأثير الدين وغيرهما، وهو الصحيح خلافاً ما عليه الفراء وموافقوه من الكوفية أنه «كل» كما هو مقتضى صنيع الدماميني^(١).

و) استطرادات الغريبة:

قوله عند ذكر الشاهد:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار
قلت: «فقد أخبرني من أثق به أن شيخ مشائخنا قاضي الجماعة أبا القاسم كان له درس بفاس المحروسة في مغني الليبيب، فلما بلغ منه هذا البيت اتفق أن عدا عليه بعض الطلبة قتله، وذلك سنة ثلاثة وثلاثين ألف. فكان هذا من أعجب الاتفاقيات^(٢).

ز) نموذج من شرحه:

ونسوق الآن نموذجاً من شرحه، لتبيان منهجه في التعامل مع نص التسهيل، وهو قول ابن مالك في باب الضمائر: «و فعلت و نحوه أولى من فعلنَ و نحوه

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٧١.

بأكثر جمعه؛ أي جمع المؤنث غير العاقل، فالجذوع انكسرت أولى من انكسرن، وكذا إن كان الضمير غير مرفوع، كما هو المعنى بنحوه، فكسرتها أحسن من كسرتهن، وأقله: أي الجمع وهو ابتداء، والعاقلات: عطف عليه مطلقاً، سواء كان جمعاً مسلماً أو مكسراً، بتصنيفة القلة أو غيرها بالعكس: خبره، فالنون وشبيهها أولى من الناء وشبيهها، ففعلن ونحوه أولى من فعلت ونحوه، وكلاهما كثير فصريح، نحو: ﴿رَأَلَّا مُطْلَقُكُمْ يَرِيَّدُنَّ إِنْفِسِهِنَّ﴾ (البقرة - الآية ٢٢٨) ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْسِحُوهُنَّ﴾ (الممتحنة - الآية ١٠) ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَأِفْنَكَ﴾ (الممتحنة - الآية ١٢) وفي الحديث «فهن عوار عنكم».

ومن الوجه الآخر، الهنات خرجت وقوله:

ولست بسائل جارات بيتي أغياب رجالك أم شهود
أي لم يقل: رجالكن، وفي الجمع الكسر ﴿إِنَّا طَلَقْنَا النِّسَاءَ فَلَلَّفَوْهُنَّ لِيَدِهِنَّ﴾ (الطلاق - الآية ١).

ومن الوجه الآخر فيه: ﴿لَمْ تَمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَاتٌ﴾ (النساء - الآية ٥٧) والنساء وأعجازها، وقوله:

واذا العذاري بالدخان تقتنع
درت بأرزان العفاة مفالق
وقد جمع بينهما من قال:
ولو آن ما في بطنه بين نسوة حبلن ولو كانت قواعد عُقرا^(١)

(١) نتاج التحصيل، ج ١ مجلد ٢ ص ٥٥٧.

٦ - ابن الطيب الشرقي^(١):

محمد بن الطيب الشرقي الفاسي، هو العالم الذي امتد صيته من المغرب إلى جميع أنحاء المشرق، أخذ العلم عن شيوخ فاس مثل إمام العلوم اللغوية محمد بن أحمد المستاوي^(٢)، ومحمد بن أحمد الشاذلي الدلائي^(٣)، وابن زكري ومحمد بن إدريس العراقي^(٤).

ثم انتقل إلى المشرق في السنة التي توفي فيها ابن زكري، ومر في رحلته بالأغواط في الجزائر، ويتونس وطرابلس والقاهرة وأقام في الحرمين، فانتشر علمه بين القادمين إلى الديار المقدسة، ولقى عشرات من علماء المشارقة وألف عشرات من الكتب، من أشهرها إضافة الراموس أو الحاشية على القاموس، وهي من المراجع التي اعتمدتها المرتضى الزبيدي في تاجه، وتأكيده في النحو أكثرها شروح وحواش. وضع حواشي على التسهيل. وعلى شرح المكودي للألفية، وعلى شرح المرادي لها، وعلى شرح ابن الناظم للامية الأفعال، وعلى المعنى، وعلى كتب خالد الأزهري حول الاجرومية والتصریع وقواعد الإعراب لابن هشام، وشرح كافیتی ابن الحاجب وابن مالک. كما شرح الأشیاء والنظائر للسيوطی.

ويذكر الدكتور عبد العلي الودغیری أن المقصود هو كتاب الأشیاء الكبير المعروف في مسائله ولكن ينبغي التتحقق من ذلك، لإمكان أن يكون المقصود

(١) حول ترجمته ومصادرها راجع العرض الوافي الذي قدمه الدكتور عبد العلي الودغیری في كتابه التعريف بابن الطيب الشرقي، ص ٦ - ٢٥.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد المستاوي بن محمد بن أبي بكر الدلائي الشهير بابن المستاوي (١٠٧٢ - ١١٣٦م)، راجع ترجمته في كنون النبوغ المغربي، ج ١ ص ٢٨٦، والودغیری: التعريف بابن الطيب ص ٧٢.

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد الشاذلي بن محمد بن أبي بكر الدلائي (ت ١١٣٧م) ترجمته في الودغیری التعريف بابن الطيب ص ٧٣.

(٤) أبو عبد الله محمد بن إدريس العراقي (ت ١١٤٢م)، ترجمته في الودغیری: التعريف ص ٧٥، والزرکلی الإعلام، ج ٢ ص ٢٧.

النوع الواحد والأربعين من كتاب المزهر، وله رسالة في هلم جرا. وأخرى في إقامة البرهان على أن الأفعال الناقصة تدل على الزمان، وتسمى نوافض لعدم اكتفائها بالمرفوع لا لأنها تدل على زمن دون حدث فالأشد دلالتها عليهما إلا «ليس».

ولقد رد في هذه الرسالة على قول ابن مالك الذي نقله السيوطي في الاقتراح في كتاب «الاستصحاب» وهو: من قال إنَّ كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأنَّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل. وإذا كان جمهور النحاة خالف ابن مالك على هذا الرأي فإنَّ ابن الطيب خالقه مؤيداً ما حكى عن سبويه في أنَّ النوافض تدل على الزمان والحدث معاً. وذكر أنه رد أدلة ابن مالك، وأقنع ابن زكريٰ إلى الرجوع إلى رأيه.

ونلاحظ أنَّ ابن عقيل في شرح التسهيل قال إنَّ ما قاله ابن مالك هو ظاهر كلام سبويه، وصرح به السيرافي في شرح الكتاب، وأنَّ المخالف هنا من ابن جنبي وابن برهان والجرجاني^(١)؛ وناصر ابن الطيب رأي أبي حيان في الاستشهاد بالحديث^(٢). ولعل أهم ما كتب في أصول النحو شرحه لاقتراح السيوطي الذي كان محل دراسة مستفيضة من قبل الأستاذ الدكتور أحمد الأدريسي.

يقول ابن الطيب في مقدمة كتابه: «ويعد فهائنا غرر فوائد، ودرر فرائد، وشحت بها كتاب الاقتراح في أصول النحو وألحقت ما أغفله الجلال فيه مما نحا ذلك النحو، وضيّعت الفاظاً تركها غفلاً، وصيّرت مطالعته فرضاً بعد أن كانت نفلاً. ثم بدا إلي أن أحير ذلك في مصنف على جهة الاستقلال، وأضم إليه ما يفتح الله به من الفوائد العارية من الإخلال والإملال، خوفاً عليها من الإضاعة والإبادة، وحرصاً على تكثير الإفادة، فاستخرت الله تعالى،

(١) راجع الاقتراح، ص ١١٣ والمساعد ج ١ ص ٢٣٢.

(٢) راجع عبد العلي الودغيري، ص ١٤٠ وما بعدها.

واستخرجت من أصدافه جواهره، وأدنت للقاطعين من رياضه أواهره، وقصدت بالشرح غواصيه ولم يبلغ أمسه، فتركه ظواهره لما غال من الأشغال... ووسمته فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح».

يقول الدكتور عبد العلي الودغيري: إنه اتسم بالسطحة، وأنه نقل كثيراً من كتاب محمد بن علي بن محمد علان^(١) المسمى داعي الفلاح إلى مخبأ الاقتراح، تارة يشير إليه وتارة يغفل العزو. ومع هذا فإنه تهجم على ابن علان ورماه بالجهل^(٢).

وله «إسفار اللثام عن شواهد ابن هشام» يقول فيه تلميذه أحمد البكوري:

شواهدٌ تُرضي في الخطاب وتحبّل	وإن لاح إسفار اللثام أراكِم
له همة عنها العوالم تنزل	محمد ابن الطيب الطيبُ الذي
له الفقه والتَّوحيد طوع يمينه	ونحو وتفسیر به يتفضّل ^(٣)

وإن كان هذا العالم الموسوعي عرف في المشرق أكثر مما عرف في المغرب فإن ثقافته وتنوع مارفه تعطينا مثالاً نموذجياً عن عرف بالمغرب بشيخ الجماعة وسنذكر منهم نمطاً ثانياً هو أبو إسحاق التادلي.

٧ - أحمد بن الحاج:

أبو العباس أحمد بن الطالب محمد بن حمدون بن الحاج السلمي (ت ١٣٦هـ) نحوبي بارز، من بيت علم وفضل في فاس، فقد كان جده أبو الفيض حمدون (ت ١٢٣٢هـ) عالماً جليلًا، وقد وضع أحمد حاشيته المسماة الفتح الودودي على المكودي، ويقول في بدايته:

(١) راجع عبد العلي الودغيري، ص ١٥٣.

(٢) محمد بن علي بن محمد علان (٩٩٦ - ١٠٥٧هـ) ترجمته في الأعلام للزرکلي ج ٦ ص ٢٣٩.

(٣) عبد العلي الودغيري التعريف ص ١٥٤.

«إن أتفع شروح الخلاصة الذي انتفع به الناس شرح الإمام المكودي العاطر الأنفاس، بيد أن لاختصار لفظه وعبارته يحتاج إلى حاشية تسفر اللثام عن مراده وأشارته».

وأثنى ابن الحاج على المكودي، وذكر أن دار أهله في مدرسة العطارين، دار علم وعدالة، وأنه كان بارعاً في العلوم كلها، وأنه آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، ومن أخذ عنه ابن مرزوق وأنه من شيوخ أشياخ ابن غازي. وذكر شرحه الكبير، الذي أحرقه أحد أعدائه. وقال إن سبب شرحه للخلاصة، أنه كان يقرأ الكتاب، وحضر مجلسه طالب من البربر قادماً من المشرق، ولما انتهى الشيخ من الدرس، أراه هذا الطالب ألفية ابن مالك مع شرحها ابن الناظم والمرادي، فاستحسنها، ووضع عليها شرحه^(١).

وحاشية ابن حمدون تضمنت مجموعة من التصويبات والنكت والأحاديжи كما تعتبر مصدراً غنياً لأدبيات الخلاصة في المغرب، وتصويراً دقيقاً للمنهج التدريسي للنحو، وفيما يلي أمثلة من تعليقاته وأرائه.

أ) نماذج من حاشيته على المكودي واستطرادات:

يقول المكودي في شرح عنوان الناظم: «الكلام وما يتالف منه» وفاعل «يتالف» ضمير عائد على الكلام، ويعلق ابن حمدون قائلاً: إن فيه تنكيناً على الناظم فإن الموافق لما يأتي إن شاء الله في قوله:

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصلة
وجوب الإبراز لأن الضمير في «يتالف» يجري على غير من هو له، وقد يقال هنا ذهب على مذهب الكوفيين الذين لا يوجبون الإبراز إلا إذا خيف اللبس،
ولا فيجوز الإبراز كما هنا^(٢).

(١) حاشية ابن الحاج، المقدمة.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢١.

ويقول في إعراب «أحمد ربي الله خير مالك»: إن «خير مالك» بدل بعد بدل. ويعلق ابن حمدون على ذلك قائلاً: قوله خير مالك بدل بعد بدل لا يصح لوجهه، منها أن الذي يتكرر بدل الإضمار أو الغلط، ومنها أن «خير» مشتق، والبدل كما ذكر ابن هشام لا يكون إلا جاماً في الغالب، ومنها أن فيه سوء أدب، لأنه إنما يؤتى بالبدل منه توطئة لبدل، فيكون اسم الجلالة إنما ذكر توطئة، والحق أنه حال لازمه أو مفعول بفعل محذوف، أو يقرأ بالرفع فيكون خيراً لمبتدأ ممحذف، والجملة مستأنفة، ولا يصح أن يكون نعتاً، ولا عطف بيان لأن نكرة والمنعوت معرفة^(١).

وقد ضمن ابن الحاج حاشيته جملة من التصويبات التي أضافها العلماء إلى الخلاصة، منها قول سيدني يحيى الستاوي:

وإن تخفف إن فاسمها حذف والخبر أجعل جملة لما وصف^(٢)
وعند قوله بغير ظرف الظرف أو عمل أضاف التصويب التالي:

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ومن حکى مع الشروط يحتمل
نعم، ولا تلغ، وكل قيد عن سليم أطلقا^(٣)

واستطرد تصويب ابن خازي لقول الناظم:

ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل زيد في جواب من قرا
قال:

ويرفع الفاعل فعل حذفا كمثل زيد في جواب من وفى^(٤)
وإلى جانب هذه التصويبات أورد المؤلف عدداً من الاستطرادات الأدبية
كقول بعضهم في الجمع بين التنوين والإضافة:

(١) حاشية ابن الحاج، ج ١ ص ١٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٢٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٣٩.

على رغم الحسود بغير آفه
حبيبي لا تفارقه الإضافه

مكثنا خمس عشرة في التمام
وقد أصبحت تنورينا وأضحي
وأجابه آخر:

وسد لدیکم سبل الإخافه
كنون الجمع في حال الإضافه^(١)

أزال الله عنکم كل آفه
ولا زالت نوابکم جمیعاً

وكقول جده أبي الفیض حمدون بن الحاج:

فكتمنا حديث حبك منه
ماله الصدر ليس يخبر عنه

كم عنذول قد رام إفشاء سري
قد حللتكم بالصدر مني حباً
ولوجه أيضاً:

قال لي عاذلي ولم يدر شأن العب أخیر عن حال حب رأيته
قلت كيف الإخبار عنه ولا يقبل تعريفاً إن عشت دريته^(٢)

وتضمنت حاشية ابن الحاج عدداً كبيراً من الأحادي والألغاز النحوية، فقد
أورد أن جده أبي الفیض سئل عن جمع لسان على السنة، وعلى السن، وذلك
في الآيات التالية:

زماننا يشرف والأمكنه
يراد بالجمع على السنة
يقيس فيما قد نرى البيرنه

يا أيها المولى الذي من به
هل السن جمع لسان فما
بين لنا الجماعين يا ذا الذي
فرد قائلأ:

من كل فن قد حوى أحسنه

يا أيها المولى الهمام الذي

(١) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٠٥.

(٢) حاشية ابن الحاج، ج ٢ ص ١٠٦.

يجوز تأثيث لسانكذا
ويعد من جوز ذيـن ادعـى
فجمع ما أنشـته ألسـنـه
وكلـقول ابنـغـازـيـ فـيـ إـعـرـابـ قولـابـنـمـالـكـ:ـ نـظـمـاـ عـلـىـ جـلـ المـهـمـاتـ
أشـنـمـلـ:

المعـربـيـنـ مـقـرـدـاـ وـجـمـلاـ
بـواـحـدـ مـنـهـ رـقـيـتـمـ فـيـ الـعـلـاـ
 حاجـيـتـكـمـ مـعـشـرـ جـمـعـ النـبـلاـ
بـأـلـفـ بـيـتـ غـيـرـ شـطـرـ نـصـبـتـ
وكـقولـ القـائلـ:

يـاـ قـارـئـ النـحـوـ مـنـ أـلـفـيـةـ جـمـعـتـ
إـنـ كـنـتـ تـفـهـمـهاـ فـهـماـ تـجـوزـ بـهـ
فـيـ أـيـ بـيـتـ بـهـاـ قـدـ جـاءـ فـاعـلـهـ
يـعـنـيـ:ـ وـيـرـفـعـ الـفـاعـلـ فـعـلـ أـضـمـرـاـ.
فردـ عـلـيـهـ اـبـنـغـازـيـ قـائـلـاـ:

فـدـتـكـ نـفـسـيـ فـقـدـ أـحـسـتـ تـمـثـيلـاـ
قدـ جـاءـ ذـاكـ بـهـاـ فـيـ بـابـ فـاعـلـهـاـ
وـمـنـ هـذـاـ الـبـابـ مـاـ أـورـدـهـ فـيـ جـمـعـ مـذـكـرـ مـرـفـوـعـ بـالـيـاءـ:ـ «ـقـالـ شـيـخـ شـيـوخـنـاـ
الـحـافـظـ سـيـديـ الطـيـبـ،ـ وـيـهـ يـلـغـزـ فـيـقـالـ مـاـ جـمـعـ مـذـكـرـ مـرـفـوـعـ بـالـيـاءـ؟ـ وـقـدـ أـلـغـ فـيـ
شـيـخـنـاـ الـعـلـامـ سـيـديـ عـلـيـ قـصـارـةـ بـقـولـهـ:
أـفـدـنـيـ نـبـيـهـ الـعـصـرـ مـاـ جـمـعـ سـالـمـ

(١) المصادر نفسه، ج ٢ ص ١٣٠.

(٢) المصادر نفسه، ج ١ ص ١٤.

(٣) حاشية ابن الحاج، ج ١ ص ١٣٠.

فأجابه:

جوابك يا شيخ النهاة جميعهم سيدفع
ومن لجميع المشكلات سيدفع
بـدا في أثانا مسلمي فرفعه
بياء لغير والحقيقة تتبع^(١)

ب) من طرائفه:

ومن طرائفه الأدية هذه المقاومة التي عزّاها إلى الراعي وهي:
قال المكودي وغيره: يجوز تقديم الحال على الظرف والجار وال مجرور،
لتضمنهما معنى الفعل دون حروفه، فوصل الخبر لأفعل التفضيل، فنادى بالويل
والعويل، وقال: يا للعجب، ما السبب؟ متى أنزلت إلى الحضيض السافل،
ورفع الظرف وال مجرور لأعلى المنازل، مع أني تضمنت حروف الفعل ومعناه،
فوا أسفاه، وأسفاه، وما ذاك إلا لقلة السعد، ثم أطرق ملياً وأنشد.

وكم من مليح لا يعز، وضده يقبل منه العين والخد والفم
هو الجد خذه إن أردت مسلماً ولا تطلب التعليل فالامر بهم
ثم إنه اغروقت عيناه، وتفس نفس الأواه وقال:

وحقك ما عدلت أثير مجد ولا عجزت خيولي عن سباق
ولكنني بليت بسوء سعد كما تبلى المليحة بالطلاق
فلما غص بالبكاء، مما بشه من الشكوى استرجع إلى شديد القوى وتأسى
بقول الزمخشري:

وآخرني دهري وقدم معاشرًا على أنهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلح الجهال أيقنت أني أنا المبيم والأيام أفلح أعلم
ثم إنه لما أفاق من غمرته، وما خامره من سكرته، قال لا يرفع العجز

(١) المصدر نفسه، ج ١ من ٢١٢

البلوي ولا إلى لئيم من شکوى، ثم إنه توجه لقاضي القضاة. وامام النحو، فلما وقف بين يديه، سلم عليه، وقال أيد الله القاضي، وتقبل منه المستقبل والماضي.

يا حار لا أرمي منكم بداعية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك
فقال القاضي أوجز في الكلام وبين المقصود والحرام، فلما شرح له القصة،
قال له أزلت عن قلبك كل غصة، وحق من رفع الخضراء ويسط الغبراء لأجبرن
قلبك المكسور، ولأسكتنك أعلى القصور، ولأوسعتك بين حالين حتى تكون
بيهـما كهـلال بين نجمـين، ومن كلام العرب «هـذا بـسراً أطـيـبـ منـهـ رـطـباـ»^(١).

٨ – أبو اسحاق التادلي:

لقد رأينا في القرن التاسع الترعة الموسوعية عند علماء هذا العهد، وكان جلال الدين السيوطي نموذجاً لهذه الفتنة من المشاركون الذين كادوا أن يبلغوا، – أو بلغوا – رتبة الاختصاص في مجموعة من العلوم الإسلامية، بما فيها اللغة والنحو، ثم مارسوا التدريس والكتابة في أكثرها.

واستمر هذا الاتجاه في القرن العاشر حيث نرى عالماً مثل ابن خازى المكناسي يمتد نشاطه العلمي إلى علوم القرآن، والحديث، والفقه ويقوم مع ذلك بشرح الفية ابن مالك ضمن مؤلفاته المعروفة. ثم رأينا الحركة الثقافية التي انطلقت مع تأسيس الزوايا والتي أعادت نوعاً من التركيز والتخصص في صفوف علمائها أمثال محمد المرابط الدلاني، الذي يعتبر امتداداً لجمهـرة نـحـاة مـدرـسة ابن مـالـكـ فيـ مصرـ. غيرـ أـنـناـ نـلاحظـ خـلـالـ الـقـرـنـ الثـانـيـ عـشـرـ عـودـةـ الـاتـجـاهـ المـوسـوعـيـ،ـ عـنـدـ اـبـنـ الشـرقـيـ،ـ وـابـنـ زـكـريـ.ـ وـعـنـدـ نـمـطـ مـنـ الـعـلـمـاءـ الـمـعـرـوفـينـ بـشـيوـخـ الـجـمـاعـةـ.

ومن بين الذين يمثلون هذا النهج أصدق تمثيل أبو اسحاق إبراهيم التادلي

(١) حاشية ابن الحاج، ج ١ ص ١٧٨.

الرباطي (ت ١٣١٠هـ)، ذلك أن شيخ الجماعة تناول في دراسته وتدريسه وكتابته جميع العلوم المتداولة في عهده، فشملت مصنفاته علوم القرآن والحديث. فشرح درر ابن برى في التجويد، ووضع حواشى على مورد الظمان للخراز، وعلى شرح الجعبري للشاطبية، وله حاشية على تفسير الجلالين و«الإتقان» للسيوطى. وتناولت حواشيه موطاً الإمام مالك، وسنن أبي داود وأفيفي العراقي في مصطلح الحديث والسيرة النبوية، و«مواهب» القسطلاني، وسيرة نور الدين الحلبي، وله في الفقه وأصوله مجموعة من الشروح والحواشى على أكثر المتون التي كان يقوم بتدريسيها إلا أن أكثرها لم يقدر له إتمامه. وما يلفت الانتباه أن شيخ الجماعة التادلى ألف في فنون أخرى كثيرة كالمنطق والبيان، والتاريخ، والجغرافيا، والهندسة والحساب والتوقيت والفالك، والعديل، والطب، والتصوف، والجدائل، والعلوم البحرية، والموسيقى^(١).

ويقول عنه العلامة المرحوم عبدالله الجراري. «علمنا أن شيخ الجماعة العلامة أبا إسحق التادلي بلغ بانكبابه على التقيد والتسجيل درجة عالية، وطاقة علمية كبيرة جعلته يتبع أكثر ما يمكن من مصنفات ومؤلفات وحواشى وتعاليق قيمة في غير ما علم وفن، وينهيان بذاكرتنا إلى عصر دائرة المعارف الإسلامية العلامة جلال الدين السيوطى، ولا بد أن يمتد هذا الحبل الثقافى المتين إلى عصر المترجم التادلى الذى يعد هو الآخر مجدد القرن»^(٢).

أما كتب الشيخ التادلي في النحو فقد تميزت بالسلك التربوي الذي تملئه مهنته التدريسية، فله على المقدمة الأجرامية عد شروح متفاوتة في المستويات، منها «الهدایة لأهل البدایة» وهي كاسمتها مخصصة للمبتدئين، وكان قد ألف قبله شرحاً عليها سماه «بالشافی» مناسباً للمتوسطين من الطلاب، وهو مختصر من شرحه «الكافی» الذي ألفه للمتقدمين في الدراسة النحوية. وهكذا نراه أعد

(١) حول ترجمة أبا إسحق التادلي، راجع الدراسة التي خصه بها العلامة عبدالله الجراري تحت عنوان شيخ الجماعة العلامة أبو إسحاق التادلي الراطي.

(٢) الجراري أبو إسحق التادلي، ص ٥٩ - ٨٩.

لمراحل التعليم الثلاث التقليدية كتباً مدرسية متدرجة مع مراتب الطلبة.

وفي مستوى ما يمكن أن نسميه بالتعليم العالي والبحث العلمي، قام الشيخ التادلي بمجموعة من الحواشى والشروح نتصور أنها كانت عبارة عن المحاضرات التي يلقاها على الطلبة المتخصصين، منها حواش على تصريح الأزهري، وعلى شرح ابن خازى للخلاصة، وشرح الدسوقي على مغنى الليب، وعلى شرح ابن ذكري للفريدة وعلى شرح أبي زيد المكودي. كما صنف شروحًا مستقلة على الخلاصة والكافية والتسهيل، وعلى كافية ابن الحاجب وعلى جمل المجرادي^(١).

وفي عهده، أحييت سُنَّة الاحتفاء بختم دراسة الكتب العلمية، وصارت مناسبة للتنويه بالعالم شعراً ونثراً، ونشير من ذلك على سبيل المثال إلى ما قاله الأديب محمد بن العباس قباج في ختم العلامة الأستاذ المرحوم عبدالله الجراري للأجرامية في قصيدة أولها:

هنيئاً للصادق بهذا الختام
والفوز المبين وبالتسامي
فقد برهنت عن علم وفهم وأظهرت الحقائق للأنام

٩ - السلطان المولى عبد الحفيظ العلوى:

ليس من المستغرب أن يكون الملك عالماً متبحراً، أو شاعراً مبدعاً، لكن من الغريب والنادر أن نراه من علية ذوي الاختصاص في أكثر من علم وفن، ذلك أن في تدبير الحكم شغلاً شاغلاً عن تكرис الأوقات للعلم، الذي لا يعطي جله إلا لمن أعطاوه كله، وفي ملوك المغرب نلاحظ عدة استثناءات تكاد تكون هي القاعدة نذكر منها تخصص السلطان مولاي محمد بن عبدالله في الحديث والسلطان مولاي عبد الحفيظ في النحو.

لقد وصفه الناشر الذي طبع كتابه: «القول المختار على الألفية والاحمرار»

(١) المصدر نفسه، ص ٥٩.

فائلاً: إنه ذو الفصاحة المتناهية، والبلاغة السجعانية، والأساليب القرشية، والمواد اللغوية، الحافظ الحجة بالإطلاق، العائز قصب السبق في كل الفنون على الإطلاق، محبي رسوم الهمم السلطانية الجامع بين وراثة الخلافة والعلوم النبوية، الإمام الأوحد، والعلم المفرد، عالم النساء، وأمير العلماء، أبو المعالي مولانا عبد الحفيظ.

أ) نشاطه العلمي:

إن من ألف عبارات المقرظين والمترجمين، ونزعتهم في الإطراء، يحتاج إلى إمعان النظر في إنتاج المعنى بالتقريظ، لاسيما إن كان من ذوي الرتب العالية، غير أنها هنا أمام استثناء ثان، وهو أن من قرأ ما كتبه السلطان المولى عبد الحفيظ في النحو لا يسعه إلا أن يصنفه في مصاف كبار العلماء والنحويين، كما تدل عليه مؤلفاته في مختلف العلوم الإسلامية ومنها:

١. العذب السلسيل في حل الفاظ خليل^(١) (طبع منه جزء يتعلق بالمقدمة - ١٣٢٦ فاس).
٢. نظم جمع الجوامع (المطبعة المولوية - فاس ١٣٢٢) بدأ بقوله: يقول عبد لفظه قد اتصل باسم الحفيظ راجياً فضلاً وصل طبع بتصحيح محمد الأمين ابن الوقف الشنقيطي.
٣. كشف القناع عن اعتقاد طوائف الابتداع (ط ١٣٢٢ الولوية).

(١) وقد قرظ هذا النظم العلامة محمد يحيى بن أبوه اليعقوبي الشنقيطي لما أطلق عليه وخاطب مؤلفه بقوله من قصيدة طويلة:

عَلَّا ضاقَ عَنْ تِعْدَادِهَا الْقَطْرُ وَالرَّمْلُ
فَلَمْ يَعْفُ عَنْهُ بَعْدَ بَابٍ وَلَا فَصْلٍ
يُضْبِقُ بِهِ عَمَّا يَنْسَبُكَ الْحَمْلُ

إِلَى سَيِّدِي عَبْدِ الْحَفِيظِ الَّذِي لَهُ
فَجَدَ عِلْمَ الدِّينِ بَعْدَ اِتِّدَارِهِ
تَحْبَّةً وَدَّ مَنْ مَحِبَّ مَقْصِرٍ
رَاجِعٌ رَحْلَةً مُحَمَّدٌ يَحْيَىُ بْنُ أَبْرَهُ، ص ٥٦.

٤. نظم الشماںل (طبع بالمطبعة المولوية سنة ١٣٢٢).
- سمیته بـ **تحفة الأنوار** نظماً على شماںل المختار^(١)
٥. نظم مصطلح الحديث (طبع بالمطبعة المولوية سنة ١٣٢٢) واستهله بقوله:
يقول عبد قد أضيف للحفيف
وأسأل الله النجا مما يغليظ
مصطلح الحديث في بحر أتم
معتمداً **ألفية العراقي** وشرحها لعالم الأفاق^(٢)
٦. نظم في البلاغة سماه «نيل النجاح والفلاح، في علم ما به القرآن لاح»
(طبع بالمطبعة المولوية سنة ١٣٢٢).
٧. نظم كتاب ياقوتة الحكام في مسائل القضاء والأحكام (ط سنة ١٣٢٢)،
بدأه بقوله:
- عبد الحفيظ فائق نجل الحسن، ما ذكره يطلب في كل زمان.

ب) تصنیفه النحویة:

أما مؤلفاته النحوية فمنها شرح **ألفية ابن مالك** واحمرار ابن بونة، شرح نشر منه جزآن، وصلا إلى حروف الجر. ونظم على مثال ملحة الإعراب، ونظم التسهيل إلى غایة إعراب الفعل، وأهم أنظمته نظمه للمقني الموسوم بالسبك العجیب.

ولقد وسع اطلاعه المسائل الأصولية التي لها علاقة بالباحث النحوية، ففسر الاستثناء المتصل بما حكم فيه على الجنس بالنقيض، وبين أن المقطع ما حكم فيه على غير الجنس مثل قام القوم إلا فرساً، أو غير النقيض مثل قوله تعالى: **﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَ الْأُولَى﴾** (الدخان/٥٦). واستطرد على

(١) راجع مقلمة النظم.

(٢) نفس المصدر.

ذلك قول سيدى عبدالله بن الحاج ابراهيم الشنقطي في مراقي السعود:
والحكم للنقيض للحكم حصل لما عليه الحكم قبل، متصل
وغيره منقطع ورجحا جوازه وهو مجازاً وضحا^(١)

ولقد توثقت صلته العلمية بالشيخ الشنقطة، واستحسن طرقهم في البحث،
وصنيعهم في نظم المسائل النحوية، فكان عارفاً بآنسابهم، ومشايرهم، مميزاً
لكل واحد منهم باسمه ووسمه: من أمثلة ذلك أنه أورده لسيدى عبدالله بن
الحاج حمى الله آياتاً من نظمه في النحو يقول فيها:

الحال والنسخت لسى الموارد مع خبر تسقى بماء واحد
كل يجيء جملة وسفرداً وربما أفرد أو تعدد^(٢)

وبين المولى عبد الحفيظ أن سيدى عبدالله هذا ليس ابن الحاج ابراهيم
صاحب مراقي السعود. ويبدو أن المولى عبد الحفيظ قد تركزت معارفه في
المدرسة الشنقطية، التي اعتمد منهاجها في الشرح والنظم. وفي الأصول
المرجعية، وهي مدرسة ابن مالك والمختار انجبان الشنقطي والمختار بن بونا
المجكنى، والشيخ ابن حبـت القلاوي، وسيدي محمد الأغطف الحوضـي فلقد
قال المولى عبد الحفيظ: إن ابن بون العالم بكل الفنون. قد أعطى مفاتيح
العلوم واطلع على منطوقها والمفهوم^(٣). أما العلاقة بينه وبين ابن حبـت فتجلى
في التقارب والتوازـد بين شرحـيهما مما جعل الناشر يأتي «شرح القول المختار»
على هامش مختصر مواهب ابن حبـت. ثم إنـهما اشتراكـاً في المراجع الأساسية
من شراح تسهيل ابن مالـك المعروفة.

اعتقاد المولى عبد الحفيظ أن يردد ذكر اثنين من شيوخـه، ويورد إملاءـاتـهما

(١) مراقي السعود في باب التخصيص.

(٢) راجع القول المختار باب النعت.

(٣) راجع القول المختار، المقدمة.

وانظمامها، وهم مولاي علي الروdanی الإدرسي^(١). وسيدي محمد الأغطف^(٢) فنراه يقول: ومن إملاءات شیخه سیدی محمد محمد الأغطف قوله في علامات الإلغاء. تتمیماً لقول ابن مالک في الموصول:

«ومثلاً ماذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام» علامه الإلقاء نصب البدل «ماذا» فا قبل بعكس رفع فيهما قبل الذي يرجع الإلغاء عنهم فخذ منها قوله في اعراب الكاف المتصلة بأرى التي بمعنى أخبر، فقال: بعد أربت أخبرت أتى استفهام ظاهراً أو ينوي ولا ملام مستأنف عند الرضي وابن هشام مفعول آخر والأول إمام^(٣) وأهم ما كتبه المولى عبد الحفيظ في النحو كتابه وما شرحه للألفية واصحهار ابن بونا، ونظمه لمغني ابن هشام الذي سماه السبك العجيب في نظم مغني الليب.

القول المختار في شرح الاحمرار:

وفي هذا الشرح لم يفتأ المولى عبد الحفيظ يؤكد انتماءه لمدرسة ابن مالك، ويشيد باختياراته وأرائه، ويرد على المعترضين عليه، ومن أمثلة ذلك انتقاده للإمام السيوطي في قوله في الفريدة إنها:

فائقة ألفية ابن مالك

فرد عليه قائلاً: إنه في آخرها اعترف أنه أخذه من التسهيل والخلاصة، وأنه لا ينبغي لأحد أن يعترض على أحد بكلامه. كما التمس له العذر في قوله هو:

(١) راجع الإعلام، ج ٤ ص ٦٥.

(٢) سیدی محمد الأغطف الوسری ابن احمد مولود الشنقطی، وهو شارع السبك العجيب في نظم مغني الليب. وقد طبع بولاقي عام ١٣٢٦هـ.

(٣) القول المختار.

فائقة السفية ابن معطي

لأنه لم يأخذها من أرجوزة ابن معطي، على عكس ما وقع للسيوطى^(١).

غير أن إشادته بابن مالك لم تحل دون إبداء بعض الملاحظات على أقواله، وتصويب بعضها. من ذلك ما نبه عليه في شأن الدعاء، وفضل تعميمه، فصوب قول ابن مالك:

والله يقضى بهبات وافره لي وله في الدرجات الآخرة
بقوله:

لي وله ولجمييع الأمه لي وله وبهبات جمه
وهو قريب من قول الأشموني:

لي وله ولجمييع الأمه^(٢) لي وله بالرخص والرحمه
كما اقترح تصويباً لقول ابن مالك:

فما أبیع افعل ودع ما لم يُبح والرفع في غير الذي مر رجع
بقوله:

والرفع في غير الذي من رجح ولیعط مرفعاً كما قد انفع^(٣)
ومن ملاحظاته على ابن مالك تعليقه على قوله:

واسم وفعل ثم حرف الكلم

فقال: إن هذا التقسيم مردود لأنه ليس من تقسيم الكلي إلى جزئياته ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه. فال الأول يصح الإخبار عنه بالقسم. وهنا لا يمكن أن تقول «الاسم كلام» لأن الاسم نوع منه، والثاني شرطه أن لا يسمى كلام حتى

(١) نظم مغني الليب، طبعة فاس ١٣٣٠هـ، صفحة العنوان.

(٢) مغني الليب، ص ١.

(٣) القول المختار المقدمة.

تجتمع الثلاثة: ثم استحسن تخریج ابن هشام في التوضیح، وهو تقدير العبارة على النحو التالي: «الكلم واحده کلمة»، وهي أي الكلمة اسم و فعل و حرف.

ثم إنه مع تقديره لمكانة ابن بونا في العلم، لاحظ عليه بعض الخلل في بعض المسائل، منها قوله: كان على ابن بونة قبل قوله:

لا تعیان بآول قد جعلا وصفا بل الثاني اجعلته أولا
أن يزيد بيتأ مفسراً لقاعدة استثناء العدد مما يليه، واقتصر هو البيت التالي:
واستثن کل واحد مما يلي إذا تعددت وجوباً فاعقل^(۱)
وتنبيهاته على أغلاط النحويين ما عزاه للمحشى أحمد بن الحاج، وهو
إعرابه لقول الشاعر:

نمشکة أرضنا أن تعود خلاف الأنیس وحوشاً يبابا
إذ قال ابن الحاج: إن «مشکة» اسم فاعل، وأرضنا» اسمها. فقال إنه غلط منه أو من الناقل، لأنه ينزله ابن الحاج عن الجهل بها. أما هو فقد أعراب «مشکة» خبراً مقدماً، وفيه ضمير هو اسمها. وأرضنا» مبدأ مؤخر^(۲).

كما على الجزوی في منعه دخول لام التعلیل على المصدر المجرد من الألف واللام، مستدلاً بقول الشاعر:

من أمکم لرغبة فيکم ظفر ومن تكونوا ناصريه ينتصبر^(۳)
ومن أطرف اعترافاته اعتراضه على جمهور شراح الألفية في تقریر معنى بيت ابن مالک، المشهور وهو:

نحسأ أظن ويظنانی أخا زیداً وعمراً آخرين في الرخا

(۱) القول المختار المقدمة بباب الاستئناف.

(۲) القول المختار وحاشة ابن الحاج (باب كان وأخواتها).

(۳) القول المختار الاستثناء.

فقال: أظن ويظناني تنازعاً في زيد وعمر وأخرين. «فأظن» يطلبهما مفعولين وأعمل فيهما. و«يظناني» طلب زيداً وعمراً فاعلاً، وأخرين مفعوله الثاني. فأضمر ألف في يظناني وبقي يطلب المفعول الثاني. فإن أضمير موافقاً لقاء المتكلم لم يوافق آخرين.

وعلق المولى عبد الحفيظ قائلاً: هذا ما أطبق عليه شراح الألفية وهو غلط فاحش. لأن «يظناني لا تطلب أبداً» آخرين. إذ لا يمكن أن يقال «يظناني آخرين»^(۱).

ومما يذكر في هذا الشرح إفادته من القضايا البينية، وقراءاته لكتاب السعد التفترزاني، وحاشية الدسوقي على المغني فقال: لفقت أبياتاً في أقسام «ال» عند قراءتي للسعد وهي:

مبسوطة فخذ بدون مين
خارجى ولثلاث تنمى
فاسمع لما ذكره بفهم
 فهو، والا فكنا ملبي
في الوحي إن فهمت ما في مستطر
حضر أم لا فبعلمي حسب
منقسم بشرط ما قد يحرى
صاحبه او لا بذهنني يرى
وهي على أربعة فحررا
نسمى أيضاً فانف رفع اللبس
وهي على قسمين في افتراق

اعلم بأن آل على قسمين
فأول بلام عهد ثم
عهد صريح، أو كناني، علمي،
فإن يكن مدخولها صريحي
واجتمعا في قوله ليس الذكر
وان يكن علم عند من خطب
وذا الأثير عند أهل التحو
عهد حضور أن يكون حاضرا
ثانية لام الحقيقة ترى
لام الحقيقة ولاج الجنس
ولام عهد الذهن واستغراق

(۱) القول المختار (كان وإنونها).

من حيث هي فهـي لها حقيقـة
كـالذـيب بـعد الأـكل ذـهـنـياً يـرـدـ
إـلـى حـقـيقـي وـعـرـفـي عـلـمـ
وـضـعـاً فـلـلـأـول جاءـ بالـثـباتـ
أـعـنـي بـهـ الإـنـسـانـ يـاـ ذـاـ الفـخرـ
فـلـامـ الـاسـتـغـرـاقـ عـرـفـاـ أـلـفـاـ
أـهـلـ أـمـانـةـ وـخـيـرـ وـورـعـ
بـخـالـفـ الـبـيـانـ فـافـهـمـ وـارـوـ
فـادـعـ لـشـيـخـ عـارـفـ صـلـوقـ^(١)

فـإـنـ تـشـرـ بـهـاـ إـلـىـ الـحـقـيقـهـ
وـإـنـ لـهـاـ أـشـيـرـ فـيـ ضـمـنـ فـرـدـ
وـأـمـاـ الـاسـتـغـرـاقـ فـهـوـ يـنـقـسـمـ
فـإـنـ يـكـ الـلـفـظـ يـعـمـ الـمـفـرـدـاتـ
وـذـاكـ مـثـلـ آـيـةـ فـيـ الـعـصـرـ
وـإـنـ يـعـمـهـاـ وـلـكـنـ عـرـفـاـ
كـقـولـنـاـ إـنـ الـأـمـيرـ قـدـ جـمـعـ
فـبـانـ أـنـ عـهـدـ أـهـلـ النـحـوـ
أـفـادـ ذـاـ السـعـلـامـةـ الدـسـوقـيـ

السبـكـ العـجـيبـ:

يـقـولـ الـعـلـامـةـ مـحـمـدـ الـعـاقـبـ،ـ فـيـ تـقـرـيـظـ هـذـاـ النـظـمـ:
نـظـامـ الدـرـ بـالـسـبـكـ العـجـيبـ
لـبـابـ النـحـوـ يـخـسـنـ بـالـأـرـبـ
لـهـ مـلـكـ الـجـمـاجـمـ وـالـقـلـوبـ
أـدـيـبـ مـنـ أـدـيـبـ مـنـ أـدـيـبـ
طـرـيقـ الـحـقـ سـابـغـةـ الـجـيـبـوـ
عـلـىـ وـجـهـ الـبـسـيـطـةـ مـنـ عـرـيـبـ

كـفـىـ الطـلـابـ عـنـ مـغـنـىـ الـلـبـيـبـ
فـمـاـ جـهـلـ الـأـرـبـ لـمـاـ حـوـىـ مـنـ
تـبـدـىـ مـنـ نـتـائـجـ فـكـرـ مـلـكـ
إـمامـ مـنـ إـمامـ،ـ مـنـ إـمامـ
كـسـاـ مـعـنـىـ الـعـدـالـةـ مـذـ تـولـيـ
فـمـاـ عـبـدـ الـحـفـيـظـ لـهـ مـدـانـ

وـقـدـ بـدـأـ نـظـمـهـ قـائـلاـ:

عـبـدـ الـحـفـيـظـ قـالـ وـهـوـ اـرـتـسـماـ

سـمـاـ لـهـ وـالـعـلـوـيـ الـمـنـتـمـيـ

(١) القـولـ المـخـتـارـ (المـفـعـولـ لـأـجلـهـ).

من اللغات ما انتمت إلى العرب
على رسول مجتبى ومقتدى
عوناً يكن رفعه وشانا
معانى السحروف للتبيين
مع قواعد لها يصبو الأريب
واسطتي في مطلبى محمد
تفيد كل منه وسائل
مما انطوت عليه كتب الأقدمين
بدر العلا التهامي المكناسي^(١)

وإن إقدامه على نظم المغني جعل آفاقه تتسع في الفكر النحوي، ويرى في نفسه نزعة إلى الوقوف عند وظائف حروف المعاني، وأدوات الإعراب. وكثيراً ما استطرد في شرحه نماذج من هذا النظم، تناول فيها اختصاصات الحروف، وعمل «إن» وأحكام «أي». وقواعد ابن هشام نورد منها مقتطفات مع نماذج من شرح محمد الأغظف الشنقيطي وحاشية الروداني الادريسي.

فقال في ضوابط اختصاص الحروف:

حكم الذي ومعه نزعنا
مدحوله قبل به ما عهدا
فالنفي نال أخذه من فعل
إذ لخلوص الفعل فيه يُلفى^(٢)

الحمد لله الذي قد انتخب
ثم الصلاة والسلام أبدا
وبعد إني أطلب الرحمنا
على الذي قد رمث من تدوين
أعني الذي ثبت في مغني اللبيب
عوناً يكون فضله لا يجحد
وريما زدت هنا مسانذ
ما أفادنيه درس المتقدمين
كشارحيه، والفقيه الراسى

وهاك ضابطاً تجده جاماً
فبان يكن أفاد معنى زاندا
أعمل كالنفي بلم للفعل
إلا فأهمله كسين سونا

(١) القول المختار (باب المعرفة والنكرة)، قارن هذه المنظومة بما يأتي من تحقيق مختص بابه الشنقيطي في «ال» ونظمه لمحمد الحسن بن أحمد الخديم.

(٢) القول المختار.

وفي إعمال «إن» يقول:

رفعاً له اعتمد وهذا مشهور
وأنصب بأن المبتدأ اسماء والخبر
رفعهما من بعده أيضاً سما^(١)
وهيما نصب جزأين كما
ومن أنظمه في أحكام «أي» قوله:
لأي أحكام أنت مفترقه
إن يحذف أو يذكر اعرب مطلقا
وعكس ذي فيها البناء قد وضحا

نظمتها تذكرة محققه
كحذفه وذكره نلت التقى
فادع لمن أفادها ونصحا

ج) نماذج من نظمه لقواعد المبني:

ونورد من نظم المؤلف لها دون استقصائها، الأمثلة التالية لنوضح منهج
الناظم والشارح والمحضي:
القاعدة الأولى:

بقول الناظم:

وريما حكم للشيء بما أشبه لفظاً ثم معنى أو هما
ويقول الشارح: إن من أمثلة هذه القاعدة، زيادة الباء في خبر «أن» المفتوحة
في قوله تعالى. ﴿أَوْلَئِرْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَكُلَّمَا يَعْلَمُ بِخَلْقِهِ﴾ (الأحقاف - الآية ٣٣). ومنها حلف خبر المبتدأ بعد إن ولكن وإن
اكتفاء بخبرها عن خبر المبتدأ بعده نحو: «إن زينا قائم وعمر» وهذا هو معنى
قول ابن مالك:

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إنْ بعد أن تستكملا
وفي آخر نظم هذه القاعدة يقول الناظم:

(١) فتح الصمد ج ٢ ص ١٦٨ رما بعدها.

كذاك ما أعطى حكم الشيء أي لشبهه لفظاً ومعنى يا أخي ويقول الشارح إن من ذلك رفع أفعل التفضيل قياساً له على أ فعل التعجب لأن لفظها ومعناهما واحد، ومنه تصغيرهم أفعل التعجب في قول الشاعر:

يا ما أميلح غزلاناً شدَنْ لنا من هؤلياكن الضالُّ والسمُّ
ويعلق الممحشي الروداني على الشارح في هذا البيت فيقول: قوله شدن: شُدُونُ الظبي قوته، واستغنازه عن أمه، والضال السدر البري، والسمر كعهد من شجر الطلح.

والبيت من قصيدة للعرجي على قول العيني ومنها:
حوراء لو نظرت يوماً إلى حجر لآثرت سقماً في ذلك الحجر
إلى أن يقول:

باهش يا ظبيات القاع تلن لنا ليلاي منكـن أم ليلى من البشر
وبعده «ياما أميلح» البيت.

القاعدة الثانية:

يقول الناظم:
وربما أعطى شيء حكم ما جاوره كجُحرٍ ضب فاعلما
ويغضِّهم أنكر ذا وجعلـا ما بعد ضب صفة له حلا
ويقول الشارح: يعني أن القاعدة الثانية هي إعطاء شيء حكم ما جاوره كقوله:

هذا جحر ضب خرب، وخرب نعت لجحر

مثل قول أمير القيس:

كان أبانا في أفانين وذقهـه كبير أناس في بجاد مزمل

ومنه في العطف نحو «وحور عين» بالجر بمجاورة العجرور، وهو معطوف على «ولدان» فاعل يطوف (إشارة إلى الآيتين ١٩ و٢٥ من سورة الواقعة): ثم ذكر أن السيرافي والمبرد تأولاً «خرب» نعتاً لضبٍ.

القاعدة الثالثة:

لغيره فاحكم به فيما جرى
واللّفظ إن يشرب لمعنى ظهرا
لعلة بيّنة أبينا
وسمّيَّتهُ إن يجسِّن تضمينا
نحوي أو بياني نلت الأرب
وهو على قسمين في نهج العرب
حالاً من الفعل الذي قد سلكنا
فأول جعلك ما قد تركنا

ومثل الشارح لهذه القاعدة بعدة آيات منها، **﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّحَاج﴾**
(البقرة - الآية ٢٣٥)، بتعدية تعزموا لأنها تضمنت معنى تنعوا. **﴿وَلَا تَأْكُلُوا**
أَنْوَاقَمْ إِلَّا أَتَوْلَكُمْ﴾ (النساء - الآية ٢)، أي لا تضموها إلى أموالكم، ومن
التضمين في الشعر قول أبي كثیر الهذلي:

حملت به في ليلة مزئودة
وقد أتى الروداني بأبيات أبي كثیر الهذلي التي أولها:
كُرها وعَقْدُ نطاقها لم يُخلِّ

ولقد سرت على الظلام بِمَغْشِيمٍ
حملن به وهن عساقد
جَلِيدٌ من الفتىان غير مثقلٍ

حملت به حُوشَنَ الفؤاد مبَظَّناً
وقد أتى الشاعر بآيات أبي كثیر الهذلي التي أولها:
مُهداً إذا ما نام ليل الشهوجِلِ

وغلبوا شيئاً مهما وردا
وكالشرقين المغاربيين الأبوين، الخافقين
للاختلاط أو تماستُ بـدا
ومما مثل الشارح به في القمرتين، قول المتنبي:

فأرتنى القمرين في وقت معا

واستقبلت قمر السماء بوجهها
قال الروذاني . وقبل هذا اليت:

في ليلة فارت ليالي أربعا

نشرث ثلاثة ذوائب من شعرها

ثم قال: وكأنه معرض يقول الشارح، إنهم الشمس والقمر، إن القمر يسطع

في صفاء وجهها، كما قال الشاعر:

ألفيت وجهك في سناء غريقا

وإذا نظرت إلى محاسن وجهه

القاعدة الخامسة:

وقوعه الإشراف في المشهور

وعبروا بالفعل عن أمور

إرادة له وقدرة نعم

برادة له وقدرة نعم

يقول الشارح: يعني أن العرب يعبرون بالفعل عن أمور أحدها وقوعه وهو

الأصل ولا يحتاج إلى تمثيل، والثاني مشارفته نحو ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنَّ أَجْهَنَّ﴾ (البقرة - الآية ٢٣١) أي فشارفن بلوغه، لأن الإمساك لا يكون إلا قبل

انتهاء أجل العدة ومثل له في الشعر بقوله:

إلى ملك كاد الجبال لفقده

تزول وزال الراسيات من الصخر

الثالث: إرادته نحو قوله ﴿فَإِذَا قِرَأَتِ الْقُرْآنَ فَلَسْتَ عَذِيدًا بِاللهِ﴾ (النحل - الآية ٩٨)

أي إذا أردت قراءة القرآن. والرابع القدرة عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدْنَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَطَعِيلِينَ﴾ (الأنبياء) أي قادرین ومثل المحسني لوقع الفعل بنحو:

قام زيد، وضرب زيد عمرا.

القاعدة السادسة:

بحاضر في تهبيع الثبات

وعبروا عما مضى والآتي

بقولة مشهورة للرأسي

لأجل ذا رد على الكسانبي

قال الناظم:

إذ أعمل اسم فاعل للماضي وقوله بذلك غير راض
أجيب عنه بالحكاية وذى أعني بها الحال التي مضت خذ
ومثل الشارح الحاضر في المستقبل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ﴾ (النحل - الآية ١٢٤). لأن لام الابتداء تضير المضارع للحال، ومن
قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ مِنِّي أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (يس)، ومنه
عند الجمهور. ﴿وَكُلُّهُمْ بَنِيتُهُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف - الآية ١٨). أي
يسقط وفي هذا رد على الكساني الذي قال إن اسم الفاعل الذي يعني الماضي
يعمل اعتباراً ببعضي القصة، ويقول الجمهور إنه على تقدير حكاية الحال.
ومن حكاية المستقبل قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (البقرة).

ومن حكاية الماضي في الحال قول الشاعر:
يغشون حتى ما ثهر كلامهم لا يسألون عن السواد المقبل
يرفع ثهر على الحال.
وأورد المحسني أبيات حسان التي قبل هذا البيت، وقال إنها قيلت قبل
تحريم الخمر:

قتلت قلت فهاتها لم تقتل إن التي ناولتني فرددتها
بزجاجة أرخاهما للمفصل كلتاهما حلب العصير فعاطني
القاعدة السابعة:

وربما لفظ يجي مقدرا وجعلوا التقدير فيما قدرًا
ومنه آية برد الأفسترا وآية الظهور فيما حررا
فقال الشارح: إنهم يقدرون لفظاً من لفظ آخر ويقدرون لفظاً آخر من
المقدر، نحو ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقَوْمَ أَنْ يُفْرِزُ﴾ (يونس - الآية ٣٧) فـ «أن»

وال فعل في تأويل مصدر أي افتاء، والمصدر مؤول باسم المفعول، وكذلك. ثم يعودون لما قالوا، فـ «ما» وال فعل في تأويل مصدر أي لـ «قولهم»، والمصدر مؤول باسم المفعول للمقول فيهن.

القاعدة الثامنة:

واغتفروا لدی أواخِرِ ولَمْ يغتفروا في أُولَى كَمَا انحتم
كَكُل شَاءَ قَلْ وسخلتها
عَطْفَ يَا أخِي مِنْ ذِي مَعْرِفَةٍ فَهَكِذا رُوِيَ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
وَيَقُولُ الشَّارِحُ: يغتفرون في الأواخر ما لا يغتفرون في الأوائل كقولهم كل
شَاءَ وسخلتها بدرهم، فسخلتها معرفة معطوف على شَاءَ والعامل في المعطوف
عليه هو العامل في المعطوف، و«كل» لا تضاف لمعرفة مفرد فيجاب بأنه يغفر
في التابع ما لا يغفر في المتبع، ونحو

«وَأَيِّ فَتَنِ هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا»

فيجارها معطوف على فتن المجرور بـ «أي» وهي لا تضاف إلى معرفة مفردة
فيجاب بما تقدم، وكذلك رب صالح وأخيه، ونحو **﴿إِنْ شَاءَ نَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَا يَرَى فَظَلَّتْ أَعْنَاثُهُمْ لَمَّا خَضَعُوا﴾** (الشعراء). «فظلت» معطوف على جواب
الشرط وهي لا تصلح أن تكون جواباً لأن فعل الشرط إذا كان مصارعاً لا
يكون الجواب ماضياً إلا في الشعر.

ويعلق المحشي قائلاً: (قوله إلا في الشعر) ذهب الفراء إلى أن ذلك يكون
في النثر، واختاره ابن مالك مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم: «من يقم ليلة
القدر إيماناً واحتساباً غفر له».

القاعدة التاسعة:

توسعوا في الظرف والمجرور لأجل ذا قد قبل في المسطور

فضل لفعل ناقص قد ذكره عن اسمه خبره قد سطرا
ويقول الشارح: يعني أن العرب يتسعون في الظرف وال مجرور ما لا
يتسعون في غيرهما، ولذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان
في الدار عندك زيد جالساً، وذكر الناظم والشارح أمثلة من هذا التوسيع نحو
«ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد» وكقول الشاعر:

ولا تلحنني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جمٌ بلا بلده
وقول الآخر:

أبغد بُغدٍ تقول الدار جامدة شملي بهم أم تقول البعد محظوما
ففصل بين همزة الاستفهام و«تقول» بالظرف.

وعلق المحشي منبهأ على مذهب ابن السراج وأبي علي في جواز إيلاء كان
وأخواتها معمول خبرها نحو كان طعامك يأكل زيد، وجوزه الكوفيون مطلقاً
مستدلين بقوله:

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إيمانهم عطية عزدا
وفي معرض وجوب باب الترتيب في باب «إن» إذا لم يكن الخبر ظرفاً أو
جارياً ومجروراً قال المحشي: وما أحسن ما أنشده بعضهم في هذا المعنى:
كأنني من أخبار «إن» ولم يجز له أحد في النحو أن يتقدما
على حرف جر من نذاك يجرني إليك فأضحي في علاك مقدما
ولما استشهد الشارح بقول الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من مني وما كل من وافى مني أنا عارف
قال المحشي وبعده:

ولم أنس منها ليلة العجز إذا مشت إلى وأصحابي منيغ وواقف
وذكر أنه لمزاحم بن الحرف العامري العقيلي، الذي كان جريراً يشيد بشعره.

القاعدة العاشرة:

والقلب في شعرهم كثير ومنه بيت شعرهم مشهور
ويَلِدُ مغبَّرَةً أرجاؤه كأنَّ لونَ أرضِه سماوةُ
ويبين الشارح أن أصل التشبيه في البيت كأنَّ لونَ سمائه لغيرتها لونَ أرضه
فعكس التشبيه مبالغة.

وقال المحسني، وبعد البيت:

وَصَبَحْتُ فِي لَيْلَةِ أَصْدَاوَهُ دَاعِ دُعَالَمْ أَدْرَسَادَاؤَهُ
القاعدة العاشرة عشر :

وريما أعطى لفظ حكم ما شابهه وذا لدیهم ینتمی من ذاك «غير» أقرضوها حکماً «إلا» و«إلا» حکم «غيراً» یننمی ثم أورد الناظم زيادة على غير و«إلا» إهمال «أن» المصدرية حملأ على «ما» وإهمال «ما» حملأ على «أن» في نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «كما تكونوا يولى عليكم» وكذلك إهمال «إن» حملأ «على لو»، ومثل لهما الشرح بقوله: «فإن لا تراه فإنه يراك».

وقول الشاعر:

لوبشا طار بها ذو ميغة لاحق الأطوال نهد ذو خحمل
وتعقب المحشى استدلال الشارح بحديث: «كما تكونوا» أن الأولى أن تكون
النون حذفت للتحقيق وقد جاء ذلك نظماً ونشرأ، وأورد أبياتاً في حذف نون
الرفع لم يذكر قائلها وهي:

ونون رفع حذفت لـنون	وقايةً كمثل تامروني
ونون توكيـد ولـلوزن سـلب	ولـمناسـبة فعل ما صـحب
مؤخراً فـفي الصـحـيـح دونـوا	لا تـدخلـوا الجـنـة حتى تـؤـمـنـوا

أو متقدماً عليه وحكي «أبیت أسری وتبیتی تدلکی»
وفي ختام القاعدة العاشرة عشر يقول الناظم:

أما دخول أححرف الجر على بعض بمعناه فشيء قد علا
ولو تتبعنا الشواهد التي أنت لها لطال أمر المثبت
وفي الذي ذكرته كفایه فاعن به فإن ذاك غایه
وذكر الشارح أن تعاقب حروف الجر مقياس عن الكوفيين وأورد أمثلة منها
الباء بمعنى «عن» في قوله تعالى: ﴿فَتَسْأَلُ إِيمَانَكَ﴾ (الفرقان).

واللام بمعنى «في» نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة، والباء بمعنى
«على» في نحو ﴿وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابَ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يُقْنَطِلُ إِنْ يَؤْدِيَ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران -
الآية ٧٥).

وقد حاولت استبانة مواضع هذا التعاقب ووضعت له جدولأً يتضمن نتيجة
ما اطلعت عليه فلاحظت أن «إلى» تأتي بمعنى «في» و«اللام»، وأن الباء تأتي
بمعنى «إلى» و«في» و«على» و«عن» ومن، وأن «في» تأتي بمعنى «إلى» وبمعنى
الباء وعلى، وأن «على» تأتي بمعنى الباء ومعنى «في» وهن وبمعنى اللام، وأن
«عن» تجيء بمعنى الباء و«على» و«في»، وأن اللام تأتي بمعنى «إلى» و«في»
و«عن» ومن، وأن «من» تجيء بمعنى الباء ومعنى «في» و«على» وعن واللام.

والجدول التالي يعطي الأمثلة على هذا التعاقب:

من	اللام	عن	على	في	الياء	إلى	
	﴿وَمِنْ يُسْلِمُ رَبِّهِ إِلَيْنَا ﴾ [العنان/٢٢]			﴿إِنَّكُمْ إِذَا تَوَلَّتُمْ فِي الْأَيَّامِ ﴾ [النساء/٨٧]			
﴿إِنَّكُمْ تَرَبَّى عَلَيْهِ الْأَيَّامُ ﴾ [الإِنْسَان/٦]	﴿شَتَّلْ بِهِ شَدَّادًا ﴾ [الفرقان/٥٩]	﴿وَرَبِّنَ أَقْرَبَ لِلْجَنَاحِ مِنْ أَنْ تَأْتِيَهُ بِنَكْبَرِ بِنَوْيَةِ الْأَنْفَكِ﴾ [صراطن/٧٥]				إِلَيْهِ	
			﴿وَالْأَسْبِلَةُ فِي شَجَحِ الْأَنْفَرِ ﴾ [طه/٧١]		دخلت امرأة النار في مرأة	﴿فَرَدَّا لَهُبَيْهَة فِي الْزَّمَيْهَةِ ﴾ [ابراهيم/٩]	
﴿فَلَمَّا أَكَلُوا عَلَى الْأَيَّامِ ﴾ [المطففين/٢]	﴿وَلَمَّا حَكَمْنَا عَلَى كُلِّ مُنْكَمِّنٍ ﴾ [البقرة/١٨٥]	إِنَّمَا رَضِيتَ عَلَى بِنْ شَيْرَةِ لِسْرِ اللهِ أَعْجَبِنِي رَفَاهَةً		﴿وَلَمَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [السَّالِكُون/٤٤] ﴿وَلَمَّا تَنَاهُوا نَاهِيَةً عَنِ الْفَيْلَبِيِّ عَلَى مُنْكَمِّنٍ ﴾ [العنادلات/٣]	﴿وَلَمَّا تَرَكْتُمْ كُلَّمِينَ ﴾ [البقرة/١٠٢] ﴿وَلَمَّا أَنْوَلَ عَلَى الْأَنْفَكِ عَنْ بَيْزِ مَقْنُوتِ الْقَصْصِ/١٥	إِلَيْهِ لَا أَنْوَلَ عَلَى الْأَنْفَكِ إِلَيْهِ عَنْ بَيْزِ مَقْنُوتِ الْأَعْرَافِ/١٥	عَلَى
﴿وَرَوْتُ إِلَيْهِ الْأَيَّامَ عَنْ يَادِهِ ﴾ [النُّور/١٠٦]	﴿وَرَوْتَ كُلَّ يَمْنَانَ عَنْ دَيْقَكَ ﴾ [مودة/٥٢]	﴿كَيْنَتْ يَسْلَلْ عَنْ شَيْءٍ ﴾ [محمد/٣٨]			رممه على قوس واحدة	عَنْ	
سممت له صراخاً - لنا الفضل في الدنيا، وأنفك راغم، ونحن لكم يوم القيمة أفضل		﴿أَنْلَأَ لَوْرَتْ أَبْيَكَ ﴾ [مودة/ ٣١]		﴿وَرَسَخَ أَوْنَسْ بِرَبِّهِ الْأَيْمَنِ ﴾ [الأنبياء/٤٧]		﴿رَبِّيَّة لِلْأَنْفَكِ ﴾ [الإسراء/١٠٩] ﴿كَيْنَةُ شَيْءٍ ﴾ [الصادران]	اللام
	﴿وَمِنْ لَفْلَوْ ﴾ [النُّور/١٤]	﴿أَنْدَ عَنْ عَنْ ﴾ [الأنبياء/ ٩٧]	﴿أَنْدَ لِلْأَيْمَنِ لَفْلَوْ عَنْ دَكْرِ لَفْلَوْ ﴾ [الزمر/ ٢٢]	﴿وَسَرَرَتْ أَنْرَى كَيْنَةَ ﴾ [الأنبياء/ ٧٧]	﴿بَنَكْرُوكَ لَرَفِيفَ ﴾ [الشوري/٤٥] ﴿أَنْرَى مَانَا ^١ بِنَ الْأَنْسِ ﴾ [فاطمة/٤٠]	إِلَيْهِ	من

الباب الرابع

مدرسة ابن مالك في المحاضر الشنقيطية

١ - محاضر بلاد شنقيط،

محاضر بلاد شنقيط ظاهرة غير مألوفة، إذ كيف تتصور جامعة يُدرّس فيها بعمق وإتقان، جميع العلوم الإسلامية التقليدية، من علوم القرآن والتوحيد والسيرة النبوية والفقه وأصوله وقواعدـه، وعلوم اللغة من نحو وصرف، وبلاعـة، وأدب، وفي أغلب الأحيان يقوم عالم واحد بتدرـيس هذا المـواد، على مدى أكثر من اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد، أمـا الطلبة فإـنـهم، كما يقول أحـدـهم:

تلاميذـ شـتـىـ أـلـفـ الـدـهـرـ بـيـنـهـمـ لـهـمـ هـمـ قـصـوىـ أـجـلـ مـنـ الـدـهـرـ
يـبـيـتـونـ لـاـ كـيـنـ لـدـيـهـمـ سـوـىـ الـهـوـاـ وـلـاـ مـنـ سـرـيرـ غـيـرـ أـرـمـدـةـ فـبـرـ
يـتـعـاقـبـونـ فـيـ الصـبـاحـ عـلـىـ شـيـخـ الـمـحـظـرـةـ، جـمـاعـةـ، أـوـ فـرـادـىـ، لـتـلـقـيـ درـوـسـهـ
الـشـفـوـيـةـ، مـنـتـقـلـاـ مـنـ مـادـةـ إـلـىـ مـادـةـ، دـوـنـ أـنـ يـضـطـرـبـ إـلـقـاؤـهـ نـتـيـجـةـ لـاـخـتـلـافـ
الـفـنـونـ التـيـ يـقـرـئـهـاـ.

ولقد اشتهرت مجموعة من هؤلاء الشيوخ الموسوعين الذين في إمكان كل واحد منهم أن يقوم بعلمه وتدرـيسـهـ مقـامـ عـدـةـ أـسـاتـذـةـ مـتـخـصـصـينـ، وـمـنـ نـمـاذـجـهـمـ
قـدـيـمـاـ، الشـيـخـ بـلـاـ بـنـ الـفـاضـلـ الشـقـرـوـيـ الذـيـ يـقـولـ فـيـ الـعـلـامـةـ حـرـمةـ بـنـ عـبـدـ
الـجـلـيلـ.

وهو فرد خلاّلٍ كل نبيل
مستفانًا لكل خطب جليل
شاردات تفرق أيدي العقول
ه لذى غلة شفاء الغليل
كان بلاً دليلً ذاك الرعيل
في عظام الجليس مثل الشمول^(۱)
وعندما يأتي الليل تتعالى أصواتهم «بتكرار» الدروس اليومية، بإعادتها
والذاكرة فيما غمض منها أو نسي.

وهكذا كان دأب هذه الجامعات المتنقلة، الشاملة في منهجها ومقرراتها، وإن كان بعضها يغلب عليه الاختصاص في بعض العلوم، مثل المحظرة الفقهية لأهل محمد سالم المجلسين، والمحاظر القرآنية في تجكانت وتناجيو وسموته والأقلال، والمحاظر النحوية المتفرعة عن المدرسة اليونية.

لقد قام علماء المحاظر بصناعة تحويلية، انتزعوا أصولها الأولى من كتب ابن مالك، ثم استمدوا فروعها من أدوات ابن هشام، وأعادوا إليها تنبیهات الأشموني، وتخريجات ابن الدمامي، فصنعوا من هذا المزيج مجموعة هائلة من القطع المتنوعة، قدموها بضاعة منظومة في دروسهم الشفوية، حتى استطاعوا بذلك خلق ثقافة نحوية نزلت عن طور الاختصاص العلمي إلى مستوى الأدب الشعبي. فصارت تمارس لذاتها، ويتذوقها الناس في المجالس، وإن كانت قد ابتعدت عن أهداف النحو الأساسية بسبب استقلالها عن الدراسة اللغوية عموماً، فأضحت تغذى نوعاً من الترف الفكري.

لقد سار هؤلاء العلماء على خطين متوازيين: هما خط التبسيط، معتمدين في

(۱) محمد المختار ولد آباء «الشعر والشعراء في موريتانيا»، ص ۲۳۶.

ذلك على الأجرمية، وما يدور حولها من أنظام وشرح، والخط الثاني استهدف تعميق الدراسة النحوية عن طريق خلاصة ابن مالك، مع إعطاء أهمية خاصة لكتب ابن هشام.

ذلك أن مدرسة ابن مالك لم تتضمن في نصوص إمامها مقدمة للمبتدئين أو للعامة على منوال إيضاح الفارسي ولمع ابن جنبي. فكانت خلاصته ل نحو العلماء، وتسهيله لذوي الاختصاص، وقد حاول العلامة المختار بن بونا سد هذا الفراغ، فكتب مقدمة مبسطة اقتصر فيها على المعلومات الأولية الضرورية للمبتدئين، غير أن هذا العمل لم يمنع من رواج مقدمة ابن آجروم، التي ظلت نقطة انطلاق تعلم النحو بالنسبة للصغرى، ووضع عليها الشناقة نحووا من أربعة عشر شرحاً، ونظمت عددة مرات.

ومن أوائل الذين اعتنوا بهذه المقدمة الشيخ محمد بن سعيد اليدالي المتوفى عام ١١٦٦هـ^(١) والعالم أند عبدالله بن أحمد المحجوبي (ت ١١٧٢هـ) والطالب محمد بن الطالب أبو بكر الصديق البرتلي الولاتي (ت ١٢١٩هـ)، وسید عثمان بن اعمر بن سيداتي (ت ٢٢٧هـ)، ومحمد بن محمد الصغير بن انبوجة العلوى التستي (ت ١٢٧٥هـ)^(٢). وقال ابنه سيدى عبدالله «ان شرحه للأجرمية شرح نفيس جداً وأنه جمع مضمون غالب ألفية ابن مالك وزاد عليها بأحسن سبك على العطف عبارة وأحسن نظاماً»، وفي شرحها أيضاً محمد البوصيري ومحمد المختار بن جميل الجكنى، وسنزى شرح الشيخ سيدى الكبير لها. ثم تم نظم هذه المقدمة من قبل محمد بن ابى التستي، المتوفى سنة ١١٥٩هـ وله أشار سيد محمد بن ايجل بقوله:

(١) محمد اليدالي الديمانى (١٠٩٦ - ١١٦٦هـ) من أوائل وكمار العلماء المؤلفين، جمع بين العلوم الشرعية والشعر واللغة والأداب والتاريخ. له كتاب «الذهب الإبريز في تفسير كتاب الله العزيز»، وكتابه «شيم الزوابع» من أول مصادر تاريخ القبلة، ترجم له البرتلي في «فتح الشكور» (ص ١٢٢)، والشنقيطي في «الوسط» (ص ٢٢٣)، ومحمد المختار ولد اباه «الشعر والشعراء» (ص ٧٦) ومعمودن ولد بايه في مقدمة كتاب «آثار اليدالي التاريخية».

(٢) ابن انبوجة: «ضالة الأديب» (مخطوط).

ومن نجل ابْن قند توارت مسائل من النحو والتصریف برهانها جلی^(۱) ویبدأ هذا النظم بقوله:

قال عبید ریه محمد الله فی کل الأمور أَحْمَد
إِلَى أَنْ يَقُولُ:

ویعد فالقصد بما المنظوم تسهیل منثور ابن آجرُوم
وامتزج النظم بالمقدمة، فصار النظم یعرف «بعید ریه». وشرحه عدة علماء،
منهم سیدی عیسی بن احمد الجعفری الولاتی ومحمد یحیی بن سلیمه الیونسی
(ت ۱۳۸۴ھ) ومحمد حبیب الله بن مایابی الجکنی (ت ۱۳۵۴ھ)^(۲) ومحمد
عال بن سعید المشهور بمع، وذلك فی كتاب «المتبه على عبید ریه»، ومحمد
مولود بن احمد فال یعقوبی الموسوی.

ولقد نظمها باللغة الحسانیة، العالم الأدیب محمد الحافظ بن السالک بن
الطلبة نظماً سماه: نحو الأجرومیة فی الأثواب الحسانیة بدأه یقول:

الحمد لله السحي القیوم
واصلاة مولانا الکریم اذوم
وعله وأصحابه النجوم
هذا نبی فی ننظم آجروم
ایاك تستفع بیه الناس اليوم
یفهموه، اکلام حسان مفهوم
الحمد لله السحي القیوم
واصلاة مولانا الکریم اذوم
وعله وأصحابه النجوم
هذا نبی فی ننظم آجروم
ایاك تستفع بیه الناس اليوم
یفهموه، اکلام حسان مفهوم
الحمد لله السحي القیوم
واصلاة مولانا الکریم اذوم
وعله وأصحابه النجوم
هذا نبی فی ننظم آجروم
ایاك تستفع بیه الناس اليوم
یفهموه، اکلام حسان مفهوم
وكما كانت الأجرومیة هي المدخل الأول فی تدریس النحو، اعتمد الشناقطة

(۱) البرتلي: فتح الشکور (ص ۱۲۴).

(۲) المختار بن حامد: «الحياة الثقافية» (ص ۶۵)، راجع كذلك یحیی بن البراء «الفیہ ابن مالک» (ص ۴۴).

مؤلفات ابن هشام، من بين المقدمات الموصولة إلى دراسة النحو المعمقة. فاستهوت علماء شنقط، فاهتموا بثلاثة من كتبه المتداولة بينهم، ودرسوها «قطر الندى وبل الصدى»^(١)، وأقراؤه للطلبة، فكان من المقررات الدراسية عند النحوي عمر بن بابا الولاتي، وأخذه عنه الطالب الأمين بن الطالب الحبيب العرضي^(٢)، ونظمه أبو بكر الطفيلي المسلمي (ت ١١١٦هـ) التشيتي نظماً جيداً^(٣)، واستأنر كتاب «المغني» باهتمام بالغ من قبلهم من لدن عهد ابن الأعمش (ت ١١٠٧هـ)، إلى العلامة الأديب المرحوم الشفيع ابن المعجوبى مروراً بابن الحاج احمد الله والشيخ محمد المامي وعبد الله التكملاوى، الذى نظمه نظماً وصف بأنه في غاية الجودة. وكتب عليه محمد البرناوى كتاباً سماه «فتح المرام على ابن هشام»، كما أنهم وجدوا في «المغني» مادة طريقة في معانى الأدوات النحوية، فنظمها محمد بن موسى بن أبي جبل الزيدى التشيتي^(٤)، ومحمد بن محمد الصغير بن انبوجه^(٥) والفقير محمد يحيى الولاتي وسيدي محمد بن الأغطف الوسري الحوضى، الذى وضع شرحأ لنظم السلطان المولى عبد الحفيظ للمغني، وكنا قد تناولناه بالبحث. ونظم العلامة محض بابه بن اعبيد باب الجمل والقواعد العامة. وكان توضيحاً ابن هشام من بين شروح الخلاصة التي أفادت الشناقطة بصورة عامة، ومن ذلك أن طرة منيرة الشمشري^(٦) المعروفة بـ «الدلالة على الخلاصة» ليست في الحقيقة إلا ترتيب كتاب «توضيحة ابن هشام».

٢ - أدبيات الخلاصة:

وفي مستهل القرن الحادى عشر بدأ تدريس الخلاصة في المراكز العلمية في شنقط، وفي مدينة ولاته، وتشيت، وانتقلت إلى المحاظر البدوية.

(١) البرتلي: فتح الشكور، ص ٦٦.

(٢) فتح الشكور، ص ٧٦.

(٣) فتح الشكور، ص ٦.

(٤) «ضاللة الأدب» (مخطوط).

(٥) من أكابر النحاة في القرن (١٢هـ)، رحل من القبلة إلى ولاته، وبث النحو فيها، ومن أشهر من أخذ منه فيها الإمام عمر بن مطر.

لكن استحکامها في المعاظر لم يتم في الحقيقة إلا في القرن الثاني عشر، في هذا العصر شهدت البلاد تحولاً ثقافياً جنرياً، سببه استكمال تعریب القبائل التي كان بعضها يتحدث باللغة البربرية، وتوسيع نطاق الدراسات اللغوية وال نحوية، بعدها ظلت الثقافة الشنقيطيّة برهة من الزمن، ثقافة ترتكز على دراسة علوم القرآن، والفقه.

أ) انتشار الخلاصة:

ومن أسباب انتشار الخلاصة، كونها تلائم حاجة المثقف الشنقيطي إلى نظم شامل يسهل حفظه، نظراً لعدم وجود وسائل الكتابة وبالخصوص الورق، واستحالة الكتابة ليناً لعدم توفر وسائل الإنارة، فكان لا بد من الاعتماد على الحفظ وهذا من خصائص التربية الإسلامية من عهد الشافعي الذي يقول:

علمي معي أينما يممت يتبعني صدري وعاء له لا جوف صندوق
إن كنت في البيت كان العلم فيه معي أو كنت في السوق كان العلم في السوق
لكن الحافظة لها حدود، وهي إذن تحتاج زيادة على النظم، إلى مذكرات،
مثل الرؤوز، وعبارات الاختصار. وهذه أيضاً من ميزات الثقافة الإسلامية،
كاستعمال الحروف التي تشير إلى معلومات يستعيدها الذهن، مستعيناً بمثل ما
نشاهده اليوم في الحاسوبات الإلكترونية من ذلك مثلاً، قول النحاة إن حروف
الزيادة يجمعها قوله: «سأتمونيها»، وإن حروف الهمس، يجمعها قوله: «احث
شخصه فسكت». ولقد استعمل ابن مالك هذا النوع جميعاً قال: أحرف الإبدال
«هدأت موطباً».

وفي نظمه في بعض الأحيان يحرص على حشر مجموعة من الألفاظ الدالة على الحكم في بيت واحد، بحيث لو أنها نشرت لاحتاج التعبير عنها لعدة أسطر مثل قوله في التمثيل لأنواع البدل:

كزره خالداً وقبله اليداً واعرفه حقه وخذ نبلاً ملدي
ومن طرق الاختصار المعهودة عند ابن مالك، ذكر مجموعة من الأحكام في
باب من الأبواب، ثم يحيل عليها مجموعة أخرى بواسطة القياس، مثل ما قال
في أفعال التفضيل:

ضُغٌ من مصوغ منه للتعجب أَفْعَلْ لِتَفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذِي أَبَيْ
ويقول في مواضع آخر:
وكل ما قرر لاسم الفاعل يُعطى اسم مفعول بلا تفاصيل
وقال:

ونعتوا بجملة منكرا فاعطيت ما أعطيته خبرا
وأمثلة هذا النوع كثيرة في الخلاصة، نكتفي بالإشارة إلى أن نقول إن علماء
شنقيط كانوا مالكيين في الفقه - ونتعدى على ابن مالك الذي يقول في باب
النسب من الخلاصة:

وانسب لصدر جملة وصدر ما
إضافة مبدوءة بابن أواب
فنقول إنهم - ابن مالكيين في النحو.

وهذا ما يدعونا أن نستعرض بإيجاز، لمحة عن تاريخ هذه المدرسة، وعن
أسباب انتشارها في حواضر شنقيط ومحاظرها وعن روادها وحملتها، وعن
خصائصها.

ب) المقررات المنهجية في المحاظر:

يمكن المقارنة بين مكانة خلاصة ابن مالك ومختصر الشيخ خليل في الفقه
من حيث رواجهما في موريتانيا ولو كانت هذه المقارنة غير دقيقة، لأن علماء
شنقيط عرفوا قبل مختصر خليل وبعده أمهات الفقه المالكي مثل المدونة.

در رسالة ابن أبي زيد والكافي لابن عبد البر، وبيان ابن رشد، ولكن قد نتساءل هل عرفا كتاباً في النحو قبل كتب ابن مالك؟

إنا لا نرى أثراً يذكر لكتاب سيبويه، ويقال إن المكودي المتوفى سنة ٨٠٧هـ. كان آخر من أقرأ كتاب سيبويه في المغرب، ولا نرى أيضاً ذكراً للمدونات النحوية التي جاءت بعده. النصوص المذكورة في هذا الباب تقتصر على ذكر ملحة الإعراب للحريري، وهي نظم مختصر جداً، أو مقدمة ابن آجروم.

فالكتاب الذي اعتمدته الثقافة الشنقيطية هو الخلاصة، مع اهتمام بالكافية، والتسهيل، وفريدة السيوطي، وأخيراً بكل ما كتب ابن مالك مما هو موجود عندهم مثل المثلث، والمقصور والممدود ولامية الأفعال.

وأغلب الظن أن اعتماد هذا الكتاب كان أواخر القرن العاشر الهجري بعدما تقرر رسمياً في المغرب، بأمر من المنصور الذهبي، وتابعه على ذلك المولى محمد بن عبدالله، وصارت «الخلاصة»، و«التسهيل» منهجاً مدرسياً في المغرب على عهده.

ثم ظهر «الجامع بين التسهيل والخلاصة» المانع من الحشو والخصوصية للمختار بن بونا الجكنني الشنقيطي. ولقي هذا الكتاب رواجاً كبيراً، فطبع في مصر سنة ١٣٢٧هـ مع أن النساخ يتنافسون في كتابته، واقتنانه.

فكتاب «الجامع» و«التسهيل وشرحه»، وكافية ابن مالك وفريدة السيوطي، ومقدمة ابن آجروم وملحة الإعراب، هذه هي الأسس المعرفية لمدرسة النحو في شنقيط. وإذا كانت هذه المدرسة قد اقتصرت على هذا العدد المحدود من الكتب فكيف يمكنها أن تميز بخصائص معينة؟

وقبل الجواب على هذا السؤال ينبغي أولاً أن نذكر أن ابن مالك جمع بين آراء المدارس النحوية السابقة، من بصرىين وكوفيين وأندلسيين وأنه اجتهد في اختيار مذهب وسط بين آئمة النحو الذين سبقوه، وأنه اجتهد في توسيع أفق

النموذج اللغوي باعتماده الحديث النبوى خلافاً لأوائل النحاة الذين كانوا يعتقدون أنه روى بالمعنى من طرف علماء لم يكونوا مختصين في اللغة. ونعتمد أن ابن مالك صاحب غلطًا فادحًا ارتكبه أسلافه الذين لم يكونوا من أهل الحديث.

ج) خصائص المدرسة النحوية الشنقيطية:

أما خصائص المدرسة النحوية الشنقيطية، فنوجزها في اثنين:

إحداهما: أنها تعتمد على الحفظ، وتعمل لذلك وسائل الشعر، والنظم، والاختصار والرموز.

الثانية: أن طلابها يتعاملون مع مادة الخلاصة على أنها ليست علمًا فقط، وإنما يرون فيها نوعاً من الفن، وذلك بتحويل المادة إلى قضية شبه أدبية، وكلما صعبت المسألة، اجتهدوا في تمييزها، وإعطائها شكلاً يقربها من الذهن والذوق.

والأمثلة التالية توضح طريقة التعامل معها.

يقول ابن مالك:

وارفع بواو وبأيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومُثني
وشبه ذين ويه عشروننا وبابه الحق والأهلونا
وتعليقًا على شبه ذين يقول العلامة ابن بونا:

«من كل علم أو صفة أو مصغر، لمذكر عاقل الحال من تاء التأنيث ويشترط في العلم الخلود من التركيب على التفصيل السابق وشذ قوله:

منا الذي هو ما إن ظر شاربه والعانسون ومنا المُرُد والشيب
وقوله:

فما وَجَدْت نِسَاء بَنِي تَمِيم حَلَائِل أَنْسُودِين وَأَحْمَرِينَا

ويستثنى مما فيه تاء التأنيث ما كان علماً من الثلاثي المعوض من قائه أو لامه هاء التأنيث كعِدَةٍ وسَنَةٍ وَتَبَةٍ ما لم يكسر قبل العلمية كشفة أو يعتل ثانية وكدية. وصار هذا التعليق يعرف بطرة «شبه ذين»، ونظرًا لما فيه من التعقيد اجتهد بعض الطلبة الموريتانيين في توضيحه وتقريره، حتى نظمه محمد بن سيدى بن محمد الفاضلي الديمانى (ت ١٣٠٦هـ) نظماً أوله:

نظمت من طرة شبه ذين منظومة كالدر واللجين
نافعه قاصر الأصغرين وذا جهالة وشبه ذين
إلى أن يقول:

والعانسون بعد طر شاريه ممحض شذوذ قد أبيح غاريه
وأحمرينا مع أسودينا من الشذوذات اللوا ذرينا^(١)

المثال الثاني: يقول ابن مالك في باب التنازع:

وأظهر ان يكن ضمير خيرا لغير ما يطابق المفسرا
وفي هذا البيت تعقيد بسبب الأمثلة التقديرية، التي قد خرجت عن الأسلوب
الذي يفهم بسهولة، والمثال الذي أعطاه ابن مالك في البيت التالي يوضح
نوعية هذا التعقيد حين قال:

نحو أظن ويسقطاني أخي زيداً وعمراً آخرين في الرخا
والطلبة الموريتانيون يسمون هذا البيت «بيت الفرس»، ويقال إن أحد الطلبة
يوماً ركب على فرس وقال: ساعطي هذا الفرس لمن استطاع أن يفسر لي معنى
هذا البيت.

ومن ذلك اليوم سمي «بيت الفرس»^(٢)

(١) راجع يحيى بن البحرا: ألفية ابن مالك.

(٢) المرجع نفسه.

ومن عادة التلاميذ أن يقولوا إن الطالب، إذا ركب الفرس واكتحل وأخذ الهراءة، فقد عرف النحو. وركوب الفرس يعني فهمه لباب التنازع، أما الاكتحال فهو عبارة عن تمكّنه من أحكام أفعل التفضيل، لأن في هذا الباب يتأتى بـ «بيت الكحول» وهو قول ابن مالك:

ورفعه الظاهر نزد ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا
فالتركيب الذي يمثل الشاهد على البيت هو: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
الكحول منه في عين زيد».

وقد ضمن الأديب العالم المختار بن الأمين الفاضلي هذا البيت تضميناً طريفاً في بيتهن أرسل بهما إلى مريم نفيسة بنت بدوي العلوية، يضمّر فيها طلب كحول، وهما:

لا يرفع المزيّد للأشياخ من حاجاته إلا الذي منها بطن
ورفعه الظاهر نزد ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا
أما أخذ الهراءة فيدلّ عندهم على معرفة ما طرأ على جمع هراءة من إيدال
واعلال، حيث أنها انتقلت من «هرائي» على وزن قلائد.

إلى «هراؤا»؛ مروراً بـ «هرائي»، ثم «هرائي»، ثم «هراءاً» وأخيراً «هراؤا» لقول ابن مالك:

«وفي مثل هراءة جعل واوا...»

ولكل من هذه التغييرات قواعدها ونصوصها الخاصة بها.

وفي هذا المعنى يقول الشيخ عبدالله بن محمود الحسني البنعمرى، مخاطباً بعض تلاميذه، الذين قال إنهم هددوه بالضرب عندما تزوج إحدى نساء الحي:
خوف الهراءوا وإنفاذ الوعيد بها من آل ليلي حمانى أن ألم بها
وقد حمانى من مرأى حواجبها مرأى الدبابيس في أيدي حواجبها

کی لا تعمل فیمن کان یعملها إعمال تصریفها للموعدين بها
 فالضرب منهم لمثلي لا یلیق بهم بل لا یلیق بنا بل لا یلیق بها
 لقد استقر إذن اختیار أساتذة النحو وطلابه في بلاد شنقط على کتابی
 الخلاصۃ والجامع لأنهم وجدوا فيما السمات التالية:

١. سلاسة النظم وسهولة حفظهما لمن يريد الاقتصاد على الأهم.
٢. ووجدوا في الجامع المعابر للزيادة في التعمق، لمن أراد منهم التخصص في النحو.
٣. وجدوا الشروء اللغوية والأدبية في شواهدها الشعرية، حتى أن أحدهم كتب عن هذه الشواهد كتاباً، ما زال مخطوطاً في أربع مجلدات عن التعريف بهذه الشواهد، وقائلها. وهذا الكتاب لا يقل قيمة عن كتاب السيوطي في شرح شواهد المغني، وابن السيرافي في شواهد سيبويه، والكتاب يسمى عقل التوارد على شرح الشواهد لمحمد بن الغزالی الشقرنی الحسني.
٤. وصارت مواضع من الخلاصۃ من أمثلتهم، ونوادرهم ونكتهم، فكثیراً ما تسمع عند العامة:

- وحلف ما یعلم جائز.
 - وعلقة حاصلة بتابع، کعلقة بنفس الاسم الواقع.
 - وإن بشکل خیف لبس یُجتنب
 - وما أیبح افعل ودع ما لم یبح.

ومن نوادرهم قصہ: «وامن هنا إيقاع ذات الطلب»
 ذلك أن سيدة استضافت فتیة من إحدی المحاظر، ولما قدّمت اليهم قدحاً
 من لبن الإبل أنسد أحدهم قول ابن مالک في باب النعت: «وامن هنا إيقاع
 ذات الطلب».

فأجابته السيدة قائلة: ليس الأمر كما تظن، وإنما هو رسول خُلِيفاتٍ هذا يومها من الشرب، ولم تصدر من المعاطن إلا قبل قليل. فخجل الفتى من قوله ومن اتهامه الكاذب لربة المنزل أنها مذقت لهم الحليب، كما فوجئ بأنها أدركت ما يريد أن يخفيه عليها بإنشاده لبيت الخلاصة، مشيراً إلى شاهد البيت المعروف وهو:

حتى إذا جرَّ الظلام واختلط جاءوا بمندق، هل رأيت الذيب قط
ومن هذه التوادر قصة القاضي الذي جاءته امرأة تقول: إنها تشكو الضرر من زوجها وتريد رفعها عليه، وهي تعني الطلاق، فقال ما اسمك قالت فلانة بنت الواقف. فقال: لها اذهبي، فأنت مرفوعة، رفعك ابن مالك في باب الفاعل حين قال:

وقد يبيع الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف
ومنها كذلك اصطلاح لفظ «الحنكلة»، وهي تعني عندهم عدم فهم تركيب الكلام. وأصل استقراق هذا الاصطلاح أن أحد الطلبة سأله أستاذه قائلاً: ما معنى «حنكل» في قول ابن مالك:

وركب المفرد فاتحًا كلا ح قول ولا فوة... الخ
فأجابه الأستاذ: حنكل معناه: الخطأ في الفهم.

د) الأجاجي والألغاز:

ومن أدبيات الخلاصة ما كانت تثير من اعتناء بالأجاجي والألغاز، فلم تك الشروح والحواشي هي وحدتها التي استأثرت باهتمام النحويين في شنقيط. ولم يقتصروا على أنظام مسائل الخلاف، وتوادر الأحكام، بل إنهم مع ذلك تناولوا الألغاز والأجاجي لتحريك أذهان الطلبة ولإعطاء مادة التدريس نوعاً من العيوية.

وهم لم يكونوا بدعا في هذا المجال، فقد ساروا على منوال القدماء، وما

جرى بينهم في المنازرات المعروفة. ذلك أن الاحاجي النحوية قديمة، وأقسامها متعددة.

وقد اشتهر بها من النحويين علم الدين السخاوي الذي يقول في لغز صيام وياز:

وَمَا اسْمُ جَمِعِهِ كَمَا فَعَلَ مِنْهُ
لَهُ وَزْنَانِ يَفْتَرِقُانِ جَمِيعًا
وَفِي قَوْلِهِمْ «ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ وَقَوْلُهُمْ عَجِيزٌ مِّنْ ضَرَبِ زَيْدٍ عُمَرَ» يَقُولُ:
مَا اسْمُ أَضِيفٍ فَرَدُّهُ إِضَافَتِهِ
وَمَا الَّذِي هُوَ بِالْتَّذْكِيرِ مَعْرُوفٌ
أَوْ أَنْ يُضَافَ وَغَيْرُ الْلَّامِ مَالُوفٌ
غَيْرُ أَنَّهُ مِنْ أَشْهَرِ مَا عُرِفَ فِي هَذَا الْبَابِ أَرْجُوزَةُ فَرِجَ بْنُ لَبِ الْأَنْدَلُسِيُّ
الْمَشْهُورُ، ثُمَّ سَلَكَ الْعُلَمَاءُ الشَّنَاقَطَةَ هَذِهِ الطَّرِيقَ. وَمِنْ أَمْثَلَهُ هَذَا النَّوْعُ، مَا
يَقُولُهُ الْمُخْتَارُ بْنُ بُونَى مُخَاطِبًا بْنَيْ دِيمَانَ:

إِلَيْكُمْ مُرِيدُ الْمُنْجِياتِ مِنَ الْعَضْلِ
وَسَعِيكُمُ الْمُفْضِيُّ إِلَى مُرْتَقِي الْأَمْلِ
إِذَا صَحَحَا أَوْ وَاحِدًا أَوْ يُرَى بَدْلٌ
يُرَى فِيهِ لَحْنٌ فَاحْشُ لَيْسَ يَحْتَمِلُ
أَلَا يَا بْنَيْ دِيمَانَ لَا زَالَ يَرْتَحِلُ
مُحَبِّكُمُ الْمُخْتَارُ قَدْمًا سَبِيلَكُمْ
أَسَائِلَكُمْ مَا عَيْنَ لَفْظٍ وَلَامٍ
مِنْ احْدَاهُمَا لَفْظٌ لَآخْرِيٍّ مُغَايِرٌ
وَقَدْ أَجَابَهُ الْعَلَمَةُ مُحْنَفُ بَابَهُ:

لَعْلَ مَرَادُ الشَّيْخِ «جَاءَ» وَمِنْ لَنَا
وَمَا اسْمُ إِذَا مَا أَسْنَدُوهُ لِمَضْمِرٍ
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَسْئَلَةُ عَبْدِ الرَّوْدُودِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لِتَلَمِيذهِ مُحَمَّدِ عَالِيِّ بْنِ سَعِيدِ
الْمَشَارِ إِلَيْهَا فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ. وَيَقُولُ مُحَمَّدٌ فَالِّي بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
الْعَاقِلِ:

ما يُكلمة سلبت إنشاءها فغدت موصوفة بعد إنشاء بإنشاء وأجابه ابن أخيها العلامة محمد قال بن عبدالله بن اباه بقوله: يا صاحبي أرأيتم إن أفتكم بها على رغم تقصيرني وإعيبائي وهو يعني أنها «أرأيت».

ويقول العلامة محمد بن المحبوب:

إنني رأيت من اغرب المسموع قل للنحاة إذا مررت بجمعهم لفظين أيهما رفعتم جنتم بسواء منصوباً بهذا المرفوع والسؤال هنا يتعلق بما إذا تعدد الظرف أو الجار وال مجرور الصالحان للخبرية واجتمعا مع الحال، وهي المسألة التي أشار لها ابن بونا بقوله: «والحال فيها كزهير كاتباً».

ومنها كذلك في لغز «كلمه»:

يا قارنا ألفية ابن مالك
لفظ بديع الشكل في نظامه
وإن تشاً فقل ثلاث واسم
مركب من كلمات أربع
وقد ذكرت لفظه لتفهمه
وقد نظم شيخنا العلامة القاضي محمد بن محمذن قال بن أحمد تو فال
التندغي طرائف من هذا النوع سورد بعضها. ونود قبل ذلك أن نتوه بما لهذا
الشيخ من «رهبانية» في العلم والتعليم والتاليف والنظم.

لقد ورث العلامة محمد بن أحمد قال محظرة والده العالم الورع محمذن
قال بن أحمد قال. واستمر نشاطها على يده، وزاول تدريس الطلاب، وألف
الكثير. ونظم في مسائل الفقه، والخلاف، والسيره النبوية، وله في النحو

أبحاث قيمة. فقد كان من بين الذين شرحا احمرار ابن بونا، ووشحه بنظم يقول في أوله:

لا تالُ في تحصيلها ولا تمل
لبعض ما خفي منها قد يبین
ونکت وظرر قد اھمیت
وریما أفاد ما قد اھمیت
دونك من مسائل النحو جمل
فیهن توشیح لطراة ابن بونا
ولقد ناقش ابن بونا في إعمال «ما» لما استشهد بقول الشاعر:

فما باس لو ردت علينا تھیة قلیل لدی من یعرف الحق عابها
فقال: إن «ما» هنا حرف نفي جاء قبل فعل ما من سکن ثالثه مثل قول
الأخطل:

فإن أھجه يضجر كما ضجّر بازلٌ من الأدم ذَبَرَت وجنتاه وغاريه
وناقش ابن مالك في إضافة «إذا» للجمل فقال:

أضف «إذا» للجمل الاسمية وخصها ابن مالك الفعلية
واجعل صحيحا ما أتى في الذكر إذا السماء انفطرت من كثر
الأعشى وفي الشعر أتى بكثرة ذكره الخليل مع طرفة
أما الغازه فبدأها بقوله:

سألكم أهل اللغة عقدا وحل
والشكل في الذكر لمبتدأ شمل
واسم وجوباً عينه جاء مُخلٍ
وفاء كلمة يرى قد استقل
وناسخات المبتدأ بالجر على
جزم بحذف مع سكون مُدبل
وتاء تأبیت أماطلت الثقل

عن شكلة مكان جملة تحل
قل اي الوفا لکنا في الله الامل
لام ولامه مكان العين حل
إذ أن الامر لانفراده وقل
دار يحييلها وريما فعل
بُعيده معتل آخر ثبل
فأطلقت عن الصيارات العقل

وبعد هذه المقدمة التمهيدية، نبدأ بعرض سوجز عن النحاة الأوائل في المدارس الشنقيطية.

٣ – النحاة الأوائل،

الطالب محمد بن الأعمش العلوى وانجستان العبيلاوى:

من أوائل النحاة في أقطار شنقيط تحدث المؤرخون عن الفقيه المختار النحوي بن الفقيه اندغ محمد الولاتي (ت ٩٢٢هـ)^(١). كما ذكروا محمد بابا بن محمد الأمين بن حبيب الله (ت ١٠١٤هـ)، ولكن لم تظهر المؤلفات إلا في عهد ابن الأعمش وانجستان.

أ) ابن الأعمش وشرح الفريدة:

في أواسط القرن الحادى عشر ألفت أوائل الكتب النحوية في هذا القطر، مثل «شرح فريدة السيوطي» للطالب محمد بن الأعمش العلوى الشنقيطي، ابن الأعمش، من المعروف أن الطالب محمد هذا كان على صلة وثيقة بالعالم عبدالله بن محمد بن أحمد بن حيسى البوحسنى، وقد جرت بينهما مراسلات شعرية أوردها صاحب «فتح الشكور» وفيها يقول البوحسنى:

أسيدنا إن عاق عما أريده وأنسوه من تجديد عهلك عائق
وحالت صروف الدهر دون إرادتي فإن اعتقادى في المحبة صادق
وكان جواب ابن الأعمش:

بنا ضعف ما تشکو من الحب دائمًا
عسى طول هذا بعد يعقب راحةً^(٢)
وإن عاق عن وصل صروف طوارق
من الوصول أو تنفي لدینا عوائق

(١) فتح الشكور، ص ١١٣.

(٢) فتح الشكور، ص ١٦٠.

ويذكر ابن الأعمش أن شرحه الذي سماه بالمن العديدة، اعتمد فيه على المطالع السعيدة للسيوطى نفسه، كما بين أنه يورد نص التسهيل بلفظه ليكون دليلاً على المسألة، وأنه تكلف ما تيسر له من النقول ذاكراً على سبيل التواضع قلة اطلاعه، ويطلب من قارئه التسامح متمثلاً بقول القائل:

أَسِيرُ خَلْفَ رَكَابِ الْبَحْثِ ذَا عَرْجَ
فَكِمْ لِرَبِّ السَّمَا لِلنَّاسِ مِنْ فَرْجٍ
فَإِنْ لَحِقْتَ بِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا سَبَقُوكَ
وَإِنْ ضَلَّلْتَ بِقَفْيِ الْأَرْضِ مِنْقَطِعًا
كَمَا أَنْ تَلَمِيذَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ هَاشِمٍ الْغَلَوِيِّ كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ النَّحْوِ
الْمَشْهُورِيْنَ (ت ١٠٩٨هـ)، وَمِنْ شِيَوخِ عُمَرِ بْنِ بَابَا بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِنْدِ عَبْدِ اللَّهِ
الْوَلَاتِي (ت ١١٤٥هـ) الَّذِي تَخْرَجَ عَلَى يَدِهِ إِمامُ النَّحَاةِ فِي وَلَاتِهِ، الْعَالَمُ
الْكَبِيرُ عُمَرُ مَمَّ (ت ١٢٠١هـ)^(١).

ب) المختار بن الأمين، الملقب «إنجستان» وكتاب شافي الغليل:

وفي هذا العهد يظهر كتاب بالغ الأهمية في تاريخ النحو في هذا القطر لا وهو كتاب «شافي الغليل في علوم الخلاصة والتسهيل» للعالم المختار المعروف بـ «إنجستان» الحبيلي، وأهمية هذا الكتاب تكمن في كونه جمع في مجلد واحد مضمون أمهات كتب مدرسة «ابن مالك»، فلشخص في شرحه للخلاصة توضيح ابن هشام وتصريح خالد الأزهري، ونصوص الأشموني ونبهاته التي كانت مرجعه الأول وأراء ابن الدمامي في شرح التسهيل، وربما نقل من مساعد ابن عقيل، وقد كانت تلخيصاته ونقوله محكمة، متكاملة وشاملة مع أنه كان قويم المنهج في عرضه لمجمل المسائل في أوائل الأبواب وفي تفاصيلها أثناء هذا العرض. ويدل هذا الكتاب على أن مدرسة ابن مالك توطدت في عهده واستكملت أسسها ومناهجها.

(١) فتح الشكور، ص ١٣٨ و ١٩٠.

توجد من هذا الكتاب نسخة قد تكون فريدة، من خط العالمين سيدی بن عبدالله ومحمد بن ایاہ الحبیلیین، وكتب في اولها هذه الأبيات:

كل الذي تبتغى مما تأصل من مسائل النحو، ذا المجموع يحويه
فهاكه جاماً لما تفرق من كتب النحاة فلا شرح يساویه
شرح بدیع غریب لا نظیر له مهدب فاز بالمطلوب حاویه
غير أن كتاب «شافی الغلیل» یوحی بأسئلة يتطلب الجواب عنها مزيداً من
البحث والتقصیب، منها

أولاً: ما یدور حول معرفة تاريخ كتابة هذا المصنف ومعرفة من هم شيوخ مؤلفه.

ثانياً: هل اطلع العلامة المختار بن بونا على هذا الكتاب وما هو مدى تأثره به في جامعة؟ ولعلنا نجد جزءاً من الجواب عند العلامة محمد محمود بن التلاميذ التركزي الذي يقول في مبیته المشهورة:

ولم یشعر المختارُ مُنشی احمراره لسقي عباد الله من نحو الغلمي
ولا شیخه انجبنانُ من كان عنده له فتح الرحمن في النحو والعلم^(۱)
إذ يقرر أن انجبنان من أشیاخ المختار بن بونا، مع أن بعض الروایات الشفهیة تتحدث عن علاقته بمحمد سعید بن تکدی النحوی الذي قيل إنه أول من أقرأ النحو في مناطق جنوب شنقط، وفي بعض الإجازات يذكر أن سنته في النحو يتصل بالأشمونی عن طريق علوی، وسودانیین لم یعرف اسم أي منهم.

أما منهج كتاب انجبنان فيتلخص فيما یلي:

أولاً: توضیح المسائل التي تتعلق بالباب إجمالاً: فمتى یذكر مثلاً «باب الحال»، يقول سری في هذا الباب حدتها ثم صفاتها، ثم تخصص

(۱) دیوان المختار بن بونا: ۱۵.

صاحبها، ثم الترتيب بينها وبين عاملها، ثم تعددتها، ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها إلى مفرد وجملة وظرف، ثم حذف عاملها.

ثانياً: بعد مقدمة الباب يشرع في شرح نص الخلاصة، معتمداً أولاً على نصوص الأشموني، متضمناً أكثر تنبیهاته، ثم يضيف ملخصاً في توضیح ابن هشام وتصریح خالد الأزهري، ثم يرجع إلى التسهیل مع ابن الدمامینی، ومساعد ابن عقیل، وربما نقل عن المکودی وعن أبي حیان، وما نقل عن أبي حیان في اعتراضه على ابن مالک في «التسهیل»، قوله إن في ذکر الخلاف في الإعراب بحذف النون تطويلاً في هذا المختصر، ولا يستفاد منه حکم نطقی ولا حکم في اختلاف معنی.

ثالثاً: يکثر في أثناء شرحه من الأمثلة والشواهد القرآنية، والأحادیث النبوية الشريفة، وأثار الصحابة، فقد استدل على دخول اللام على خبر كان بما روى عن أم حبیبة، زوج النبي صلی الله عليه وسلم «إني كنت عن هذا لغنية» ويظهر في هذا الاتجاه تمسكه بمبادئ مدرسة ابن مالک. كما أنه أكثر من الشواهد الشعرية، مع التنبیه على ما قيل فيها من خلاف في التقل والتفسیر، فعند إيراده لقول الشاعر:

وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطسی القنا قوماً هما أخوان
قال: «وقع لابن هشام غلط في مفنته في هذا البيت، أوجب ارتكابه تعسفاً
لا حاجة إليه وقد بینا ذلك في الحاشية التي كتبناها عليه، قاله الدمامینی».

ومع سعة معرفته اللغوية، وال نحویة، فالذی يظهر أنـه لم يطلع على كتاب سیبویه، ولم يعز له بصفة مباشرة، حتى أنه روى بعض شواهدہ بطريقـة تخالف ما في الكتاب مثل ما وقع في قول الراجز:

قد سالم الحیات منه القدما

فإنه اتبع الذين اعتقادوا نصب الفاعل وهو «الحيات» بينما هو مرفوع في الكتاب، واستشهد به سببويه في نصب «الأفعوان»^(١).

وهذا الكتاب يحتاج إلى تحقيق ونشر، ونظرًا لأهميته التاريخية وقيمتها العلمية، فمن الغريب أن يظل مجهولاً إلى الآن وأن يبقى مؤلفه مغموراً مغموص الحق، بالرغم مما يتميز به من إحكام في المنهج وصحة في المعرف.

كما نستغرب أيضاً أن ابن بونا الذي نعتقد أنه من تلامذته لم يصرح بالعزو له وأغرب من ذلك أن حفيده عبد الودود بن عبد الله لم يشر إليه في كتبه وأنظمه.

٤ - المختار بن بونا (المعلم الثاني):

أ) جانب من حياته:

هو المختار بن محمد سعيد، المعروف بابن بونا الجكنبي، المتوفى سنة ١٢٢٠ عن عمر طويل جداً، يختلف فيه المؤرخون بين ١٢٠ و ١٤٠ سنة. يقول أحدهم:

توفي ابن بونا عام «شكر» وعمره «فيسبق» بدون تذكر
ويقول آخر:

وعن ثقات عن ثقات عاشا
نيفاً بُعيد مائة معاشا
وأثبتوا بالحق أن النبي
«ميم» بُعيدها وُقيت الحيفا
درس ابن بونا على عدة شيوخ، نعرف منهم المختار بن حبيب الجكنبي

(١) راجع في عدد شيوخه، وفي تفاصيل ترجمته المقدمة الهامة التي كتبها محمد محمود ولد محمد الأمين لتحقيقه ديوان المختار بن بونا.

وانجبان الحبيلي، ومحمد بن بوحد المجلسي، وخدیجة بنت العاقل الديمانیة، وكانت له صلة بابن رازگه ومحمد بن بابانا العلوین^(۱).

لقد كان غریباً في حياته التي طالت أكثر من قرن كامل، ذلك أنه لم يستغل بالدراسة إلا بعد ما تجاوز عمر الصبا، وتلقى الشتائم والتجریح بالجهل، فقرّ من بيت أبيه ليتعلم. وإلى صعوبة تعلمه في البداية، أشار الشيخ محمد المامی قوله:

كان ابن بونا ببادی أمره حجراً فصار من بعد منسوباً إلى حجر ثم تحکی الروایات أنه بعدها مکث مدة لا يفہم ما يقرأ، استغرق في النوم إثر حادثة غریبة، ولم ينتبه إلا بعد عدة أيام، خرج من سباته منهوك القوى البدنية، لكنه حافظاً كل ما في لواح التلامیذ. ثم انتقل إلى أحد شیوخ بنی دیمان، وأقام في خباء منفرد يستعیر منه الكتاب لفترة قصیرة ثم يرده وقد استوعب ما فيه، وحينما غادره ظهر أمره، حتى أن أربعين من تلامذة هذا الشيخ صحبوه فنشأت محضرته المتمیزة، التي يقول عنها أحد تلامذته وهو العلامة حرمة عبد الجلیل العلوی عنها:

حالات بدر لم يشبها غیہب والکاتبی والأشعری وأشہب ^(۲)	كنا مع البوئی في عرصاتها فيها تجمع سیبویه ویوسف
---	--

ويخصه العلامة حرمة بقوله:

ومن لغصن التلخیص دراً منظماً وعلّم کلام من يرید تکلماً شبا کل فهم دونه وتشلماً ^(۳)	فمن سهل التسهیل بعد صعوبة وأغنى عن الشیخ السنوسی منطقاً فانت أبو عذر العریض الذي نبا
---	--

ويقول عنه ابن الأمین في كتاب الوسيط أنه: طوق بعلمه کل عاطل، ووردت هیمُ الرجال زُلاله فصدر منه کلهم وهو ناھل، لا يوجد عالم بعده إلا وله عليه

(۱) الوسيط: ۴۵.

(۲) دیوان حرمة: ۹۸.

الفضل الجزيل، بما استفاد من مصنفاته وتلقى من مستداته، وبكيفه أنه هو الذي نشر النحو بعد دفنه، وكفى الناس مشقات مؤنة، وكانوا لا يتجاوزون قبله ما في «الألفية» وشرحها، مع عدم معرفة الذي يمكن للطالب أن يخزن في ذهنه بها وما يكون قريب التناول عند الحاجة إلى ذلك، حتىنظم لهم ما تختلف عن الألفية مما تضمنه التسهيل وألصق كل شذرة بما يناسبها، وضم إلى ذلك طرته المفيدة وأتى على كل مسألة بالشاهد من كلام العرب»^(١)

جمع هذا العالم الفذ بين التدريس والتأليف، كانت صفاته العلمية والاجتماعية تمثل النموذج الأمثل لشيخ المحظوظة. كان بارعاً في اللغة والتوحيد، وأستاذأً في النحو، بدأ دراسته بتسهيل ابن مالك، وشرحه وجال يطليها في كل مكان واشتهرت رحلاته في البلاد بعثاً عن شرح ابن الدمامي، ويعتكي أنه مرة قدم على محظرة العلوين، وناشدهم إعارة هذا الكتاب في أبيات منها:

أنتكم يا قضاة العلم والدين وليس لي غرض غير الدمامي^(٢)
كما يُعتكي أنه التقى بعالم شنقيطي آخر، وهو محنض بابه الديماني، وكانا يتدارسان «شرح التسهيل»، وذكر العلامة المختار بن بونا لمحنض بابه أنه لم يفهم بيتاً ورد في شواهد هذا الكتاب وهو قول الشاعر:
مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعلاليها «من» الرياح النواسِ
وهو من الرياح النواسِ. وانتبه مَحْنَض بَابَ إِلَى التَّصْحِيفِ فِي الْبَيْتِ،
وصححه للعلامة المختار^(٣).

وكانت في طبع ابن بونا حدة عبر عنها بقوله المشهور: أنا رجل شناق لا
رجل وفاق. ولذلك كانت حياته حافلة بالعلم وبالمشاكل، وعرفت خلافات

(١) الوسيط: ص ٢٧٧.

(٢) راجع محمد محمود ولد محمد الأمين ديوان المختار بن بونا ص ٣١ - ٣٩.

(٣) الوسيط: ٢٣٦ - ٢٣٧.

حادة مع أعلام من معاصره، كالشيخ سیدي المختار الكتبی، الذي خالقه في التصوف، خاصة لقول ابن بونا في «الوسیلة»:

وقطعنا بما به الولي أخبر كفر عکسہ النبی
کما اختلف خلافا طويلاً مع قبيلة اليعقوبيين الذين استدعوه للتدريس وجرى
بينه معهم كثير من المساجلات كان خصمه فيها تلميذه العجیدري بن حب الله
ذو الشہرة الواسعة. والذي عارض علم الكلام والمنطق ودعا إلى الاقتصار
على القرآن الكريم والحديث، بينما دافع المختار عن المنطق وعلم الكلام،
وكان في صف كل واحد منهما أنصاره من تلاميذه وبيني عمه، فوقف إلى
جانب المختار حرمه بن عبد الجليل والإمام بن مانا، وإلى جانب العجیدري
المأمون بن محمد الصوفي ومولود بن أحمد الجواد.

والإيه يشير الشيخ المختار في قصيدة التي يخاطب بها بنی یعقوب:
على رسلك اربع يا ابن حبّل إبما يقدم هذى الناس متا المقدما
إلى أن يقول:

على أنه في النوم منه تعلما	إلى ولد الخطاط أهدي بعيرة
له يقظة كيما يعيه ويفهمها	فكם قد بذلت الوسع فيكم معلما
ليالي أجلوا ما على الناس أظلما	فلا تُنكروني أك يعقوب واذكروا
بذری وأسقی باردي كل أمیما ^(۱)	وحین أحلی منکم کل عاطل

ولم تقتصر مشاکله على منازعة اليعقوبيين، بل إن تلامذته كانوا يشكون من
کثرة تنقله وترحاله. وفي ذلك يقول بعضهم:

تلامیذه مأوى لنصب المدارس	لک الله من شیخ إذا ما تبؤاث
على ظهر مفتول الدراعین عانس	تیقم میمون الخاصة فاترا

(۱) الوسيط: ۲۸۰.

(۲) دیوان المختار بن بونا: ۱۳۶.

يُفْرِّغ نون البحْر طوراً وتساره
يَهْدِم جُنُخَ الْضَّبُّ فِي رَأْسِ مَادِيس^(٢)
ولقد كان الشيخ لا يرى غصانة في دوام تجواله، لأنَّه يرى أنَّ مدرسته فوق
متون ركابه، وفي ذلك يقول عن قومه العجكينين:

وَنَحْنُ رَكْبُ مِنَ الْأَشْرَافِ مُنْتَظَمٌ
أَجْلُ ذَا الْعَصْرِ قَدْرًا دُونَ أَدْنَانَ
قَدْ اتَّخَذْنَا ظَهُورَ الْعَيْسِ مَدْرَسَةً
بِهَا نَبِيَّنَ دِينَ اللَّهِ تَبَيَّنَ^(١)
وَمَا جَرَى بَيْنِهِ وَبَيْنِ تَلَمِيذِهِ الْعَلَمَةُ حَرْمَهُ قَوْلُهُ فِي شَانِ زَرْعٍ وَعَدْهُ بِهِ، وَطَالَ
انتظاره:

لَكَ الْفَضْلُ إِنْ وَاعْدَتْ يَا حَرْمَهُ وَالْفَصْلُ
فَزَرَعْكَ لَمْ يَشْخُصْ إِلَيْهِ لَنَاظِرٍ
وَلَكُنَّمَا إِنْجَازَ مِيعَادُكَ الْفَصْلُ
وَلَمْ يَتَعَلَّقْ فِيهِ كَبِيلٌ وَلَا أَكْلٌ
فَأَجَابَهُ حَرْمَهُ بِقَوْلِهِ:

هَنِئَا لِشِيخِي قَوْلُهُ فِي وَالْفَعْلِ
وَاتَّيَ امْرُؤَ فِي هَفْوَةِ الشِّيْخِ إِنْ هَفَا
فَلَاتَكَ عَوْنَ الدَّهْرِ يَا شِيخَ إِنَّهُ
ما نَالَ مِنْ زَرْعِي وَعَرَضَيَ لَهُ حَلُّ
صَفْوحَ عَلَى أَنِّي لَمَّا قَالَهُ أَهْلَ
لَأَبْنَائِهِ فِي كُلِّ حَادِثَةٍ شَكَلَ^(٢)

ب) محضرة ابن بونا وتلامذته:

جمع ابن بونا في محضرته المتميزة كل ما جود من شروح كتب ابن مالك مثل شروح ابن الدمامي، والمرادي وابن عقيل على التسهيل وشرح الأشموني، وما عليها من حواش وتعاليق، وتصريح الأزهري على توضيح ابن هشام.

والتف حوله فريق من نبهاء الطلبة الذين كانوا له خير عون على تحقيق مشروعه النحوي، لقد درس على ابن بونا جمع غفير كان المتصدرون للتدرس

(١) الوسيط: ٢٨٢.

(٢) ديوان المختار بن بونا: ١٤٢.

منهم يُعدُّون بالعشرات، وقد أحصى محقق دیوانه واحداً وعشرين شيخاً من هؤلاء الخريجين، منهم المجيلري بن الله اليعقوبي (ت ١٢٠٤هـ)، وسيدي عبد الله بن الفاضل البارکلي (ت ١٢٠٩هـ)، وعبد الله بن الحاج حماد الله الغلاوي، ومحمد بن عيدو الجكني، والمامون بن محمد الصوفي اليعقوبي (ت ١٢٣٢هـ)، وغالب بن المختار فال البوصادي (ت ١٢٠٠هـ)، وحرمه بن عبد الجليل العلوي (ت ١٢٤٣هـ)، ومولود بن أحمد الجواد اليعقوبي (ت ١٢٤٣هـ)، ويلا بن الفاضل الشفروي (ت ١٢٧٤هـ)، وأديبجه الكمليلي (ت ١٢٧٤هـ)، وسيدي عبدالله بن احمد دام الحسني (ت ١٢٨٦هـ)، والمختار بن سيد احمد بن سيد الهادي التمذكي والهاشمي بن الأمين اليدمسي، وفحف بن المختار العسومي^(١).

الذي ما زالت مدرسته قائمة إلى اليوم هو الذي يقول فيه ابن بونا:

لقد فاق هذا العصر كلهم فحف
حلفت برب الراقصات إلى مني
لقد فاقهم علماً ودينَا درايةَ وزاد على ذا أنه لم يكن «يحفو»^(٢)

ومن الجدير بالذكر أن حفيده الحاج ابن فحف من أعلام العلماء المعاصرين وهو من شرح الألفية شرعاً سمأه تنوير الحوالك في شرح الفية ابن مالك.

ومن بين المشايخ الذين درسوا عند ابن بونا سيدي عبدالله ابن الحاج إبراهيم العلوي، الذي اشتهر علمه وصلاحه. والذي أنشأ في تگانت مدرسة ذات صيت شائع، فتخرج منها عشرات العلماء، فمنهم العلامة عبدالله بن سيدي محمود الحاجي، وسيدي محمد بن لحبيب، وعبد المالك بن عمر العلوي، وعمر الجكني، ومحمد ابات، وأحمد بن محمد شيخ، والعلامة محمد الأمين بن احمد زيدان، والأمين بن سيد أحمد، والحبيب بن محمد الحاج وقد أسس هذا الأخير محظرة خاصة.

ومن بين تلامذة ابن بونا اثنان قاما بدور قيادي في تدريس النحو، هما:

(١) دیوان المختار بن بونا: ١٢٠ (مع اختلاف في الروایة).

(٢) دیوان المختار بن بونا: ٤٣ - ٤٦.

العلامة حرمة بن عبد الجليل العلوى الذى يعزى إليه قوله إنه لو أخذ ما نظم من احمرار ابن بونا لم يبق له ما يسمى عليه. والعالم الثاني هو يلأ بن الفاضل الشقروي الحسني.

غير أن إسهام هؤلاء التلاميذ لا ينقص شيئاً من مقدار العمل الذى قام به «المعلم الثاني» رئيس المحظرة الشيخ المختار بن بونا، يشهد بذلك ما تركه من آثار.

ج) مصنفاته:

وقد ترك ابن بونا عدة مؤلفات، منها «مقدمة في النحو»، و«سلم الطالبين إلى قواعد النحوين» و«نظم الجمل» و«تبصرة الأذهان» في البلاغة و«تحفة المحقق» في المنطق، و«مبانى المأمول إلى قواعد الأصول»، و«درر الأصول» كذلك، و«وسيلة السعادة» في التوحيد، وهي أكثر من ألف بيت، وديوان شعر. غير أن أهم كتبه هو كتاب «الجامع بين التسهيل والخلاصة»، المانع من الحشو والخصوصية».

لقد قسم ابن بونا إنجازه هذا إلى قسمين:

القسم الأول: التذليل المعروف بـ «الاحمرار» وفيه إضافات منهية تناولت جميع أبواب النحو في الخلاصة، مع زيادة فصول حذفها ابن مالك من «الخلاصة» مثل الموصول الحرفي، والتاريخ، والقسم، والهجاء ومخارج الحروف وبعض التصريف، وفي مثل الإلحاق والقلب نحو الإمام السيوطي ولو كان هذا الأخير جد في عدم تجاوز الألف بيت. وفي هذا الاحمرار حافظ ابن بونا على استعمال «النظم» مراعاة لأصول الثقافة الشنقيطية، وزرعتهم للتوصل إلى الحفظ عن طريق «الأنظام».

وقد سبق أن رأينا أن خلاصة ابن مالك، اشتغلت على جل مهام النحو، وقربت ألقابيه بأسلوبها الموجز، وبساطة البذل بوعدها المنجز. فصارت عمدة

الطلبة في شنقيط ومحور المعارف النحوية، وموضوع المقررات الدراسية، ومنطلق الأبحاث التخصصية، فبلغت شروحها، والஹاشمي والطرد والتعليقات عليها أعداداً يصعب حصرها. وجاء التعامل معها، شيوخ العلماء ونوادي الطلاب، فامرت بثقافة جمهور الشعب وعوامه.

وإذا كان لجمال الدين بن مالك، الذي يسميه الأستاذ يحظيه بن عبد الوود «إمام الملة»، الفضل الأول في انتقاء عمل تربوي بديع، استهوى به أفتدة الدارسين، فإن الفضل الأخير يعود إلى «المعلم الثاني» بعده المختار بن بونا في فرض «منظومة» مدرسة ابن مالك على جميع طبقات النحويين في شنقيط.

لم يكن العمل الذي قام به ابن بونا هينا في إنجازه، ولا سهلا في استيعابه. فهو لم يدع الناس ليأخذوا من ألفية ابن مالك ما يستطيعون. ولكنه أعاد في كتابه الجامع بناء أسس مدرسة ابن مالك. فرد إلى الخلاصة ما استبعدته من أقوال «إمام الملة» في الكافية والتسهيل، وضغط بعنف شديد على شرائح كتب المدرسة، وما لهم من تنبية، وتأويل وتفريع.

وبالإضافة إلى «التسهيل»، لمصدر الأساسي للطراة والاحمرار، كان ابن بونا يقتبس من الكافية، ومن أمثلة ذلك قوله في إعمال المصدر:

وأهم المحدود والمؤخر	صغراً منحذفاً والمضمرا
وما يتبع والاجنبي فعل	وغير مفرد وعن بعض عمل

وهو في الكافية:

وأهم المضمرا والمحدود	ورب مجموع ومحدود عمل
ومصدر فارقه التوحيد	وفي هذا الباب أيضاً يقول ابن بونا:

فلك في التابع أن تقولا	إذا اكتفى بجره المفعولا
كُحْبَ ذي الحسناء قد أوردت به	بجره ورفعه ونحبيه

وفي الكافية:

وإن لم يفهوم أضيف وحذف فاعله كقصد راحة الدلف
فاجرر أو انصب تابع المضاف له والرفع إن جاءك فاعذر قائله
أما القسم الثاني: فهو المعروف بـ «الطرة»، وهي عبارة عن مجموعة من
الحواشى، وُضعت في جمل مختصرة، تتكرر فيها مصطلحات تشير إلى مواضع
الإطلاق والتقييد، ومحال الوفاق والخلاف. وتبيّن الاستعمالات الشاذة،
والنادرة والمؤولة، وشواهدها.

وهذه الطرة يمكن أن شبّهها بعقبات الحواجز التي توضع عن قصد في
ميادين السباق، واجتيازها يستدعي تمرساً في مقاصد النحو، وتمرنا على
البحث في تذليل صعوباتها. وانبرى علماء الشناقة في فتح أقسام هذه الطرة،
وكان من أول من تصدّى لها العلامة عبد الوودود بن عبد الله الحبيلي، في كتابه
المعروف بـ «روض الحررون من طرة ابن بون»، ففك رموزها، وترجم
طلasmها فكلما قال «ابن بون» «مطلقاً»، أو «على الأصح» أو نحو ذلك، جاء
عبد الوودود، فيبين مقتضى الإطلاق، ومقابل الأصح والتخرّيج وأطراف الخلاف
في الحكم النحوى.

بيد أن هذا لم يكن كافياً، لمعالجة مشاكل الطرة عند الدارسين فتوالت عليها
الحواشى، والتعليقات، ثرأً ونظمأً؛ فجاءت سلسلات يفسر بعضها بعضاً، دون
أن تصل في الآخر إلى المتن النهائي، لكثره استعمال رموز وإحالات تحتاج
بدورها إلى تعليق وتفسير.

ونريد هنا أن نورد نموذجين يدللان على ما قدمنا من حرص ابن بونا على
استيعاب أقوال ابن مالك، حتى أدى به ذلك إلى إيراد مسائل قد لا يوجد لها
شاهد في كلام العرب وفرض أخرى ربما لا يحتاج لها:

أولاً: لقد أورد من أسماء الأصوات لزجر الحيوان نحوأ من خمسين اسم
صوت، قال عنها إن كلها مصحح ومدروس بينما لم ترد شواهد
الاستعمال إلا لنحو عشرة منها.

ثانياً: في باب التسمية بلفظ كائن ما كان، تابع ما أورده بعض النحاة من تقديرات بعيدة عن الاستعمال العادي. فمن ذلك قوله:

وَكُمِلَ حِرْفًا بِتَضْعِيفِكَ مَا
مَجَانِسًا تَحْرِيكَهُ قَدْ عَلِمَ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ كَلْمَةٍ فَكَمِلَ عَيْنًا بِفَا، وَفَا بِعَيْنٍ وَاجْعَلْ
لَامًا مَكْمَلًا بِواحِدٍ، الْخَ.

وهو يعني أنك إذا سميت شخصاً بناء المتكلم من قوله قمت: تقول «ثُو» وإن سميتها بـ «ق» أو «ت» من كلمة قتل، قتل «قت» ولا يخفى ما في هذه التقديرات من التكلف والبعد. ونسوق من هذا الباب نموذجاً من جهود النحاة الشناقطة في إكمال وتوضيح بعض أبواب الطرة، وهو مأخوذ من كتاب تسجيل التكرار بشرح الأحمرار لابن أخيانا العلامة محمد فال بن عبد الله بن اباه.

مع أن بعض الأبواب المزيدة على الخلاصة كانت مفيدة، مثل باب تتميم الكلام، حيث أورد أدوات الاستفتاح والاستفهام، ومعاني «قد» الحرفية، أو أحرف الجواب، ومعنى «كلا».

وخلاصة القول إن جامع المختار أصبح في بلاد شنقيط كلها المرجع الأساسي في التدريس، والمنطلق المعتمد في البحوث النحوية، فصارت كل الدراسات تدور حوله، تفسر غواصات الفاظه، وتبين دقائق معانيه، وتخصص عمومه، وتقيد إطلاقه، وتشرح شواهده من الحديث والشعر، حتى نشأ عن هذه الحركة مجموعة من المصنفات تفرعت كلها من بحر الجامع البوسي، بدأت بروض الحررون، ووصلت إلى حواشى أستاذ الأساتذة العلامة يحظيه بن عبد الوود.

وقد صور لنا سيدى عبد الله بن انبوجه ما وصل إليه الجامع من انتشار وأهمية منذ النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، فقال إن والله سيدى محمد قد درس «الجامع بين التسهيل والخلاصة، المانع من الحشو والخصوصية».

المعروف بـ «طرة بن بونا» الذي عكف عليه الطلبة في هذه الأزمنة واشتغلت به الفكر والأفهام، وصار الناس فيه ما بين شارح ومختصر ومقتصر ومبين لكتبه، وما بين مشتغل به حفظاً وتدریساً^(١). وها هو نموذج من أبوابها المذكورة آنفاً.

د) نموذج من شرح الأحمرار في الأبواب المزيدة:

باب «التسمية بلفظة كائن ما كان»:

وجعل بعضهم ما هنا مصدرية، قال الفارسي «ما في قولهم لأضربيه كائناً ما كان مصدرية، و«كائن» صلتها وهي مرفوعة بكائن وكلاهما على التمام، والتقدير كائناً كونه، وقيل كلاهما على النقص وما موصولة استعملت لمن يعقل في المثال كما استعملت له في «لاسيما زيد» وفي كائن ضمير هو اسمها وما خبرها أي كائن هو الذي كان هو إياه. ويجوز كون ما «نكرة» موصولة بكائن وهي تامة وما خبرها كائن والتقدير لأضربيه كائناً شيئاً ما كان أي شيئاً وجد، والمعنى لأضربيه كائناً بصفة الوجود مطلقاً من غير نظر إلى حال، دون حال ولعل هذا أولى من المذكورين فيه أو من المساعد أي من غير تفريق بين كون اللفظ مفرداً أو مركباً أو جزءاً:

(ص) «لما به سمي مما صبحا إعمالاً أو اتباعاً أو ما ركباً»
«ما قبلها كان له».

(ش) «لما به سمي» من لفظ يتضمن إسناداً نحو برق نحره، وتأبطة شرآ، أو زيدآ أو عمراً وهذا عام بعد خاص إذ كل متضمن إسناداً متضمن عملاً، ويشمل الرفع نحو قائم أبوه، والنصب نحو ضارب أبيه، والجر نحو غلام زيد، فكل هذه يجري الأول فيها بحسب العوامل على ما كان عليه قبل التسمية ويبقى الثاني على ما كان عليه قبل التسمية. ولما كان العمل أعم من الإسناد استغنى الناظم عن ذكر الإسناد قبل العمل لا كما فعل في التسهيل أو «اتبعاً»، نحو

(١) حالة الأديب (محظوظة).

زيد قائم، وزيد وعمرو، فتسمى بالموصوف وصفته، والمعطوف والمعطوف عليه، فيكون الأول بحسب العوامل الثاني تابع له، أو سميت بمركب منحرفين نحو إنما وليتها، أو حرف واسم نحو يا زيد وأنت فإنه مركب من أن وهي اسم، وناء الخطاب وهي حرف، أو حرف و فعل نحو أضرروا في لغة أكلوني البراغيث، فلما سمي به من هذه الأشياء ما كان له قبل التسمية، يعني أنه يثبت لما سمي به من الأمور المتقدمة ما ثبت له قبل التسمية المتضمن لتركيب شأنه الحكاية والمتضمن للعمل يعرب وكذلك الاتباع.

(ص)... ولم يضف: ولم يصغره واحد ما انعطاف.

يعني أنه لا يضاف ولا يصغر ما سمي به من الأشياء المتقدمة، لأنه إما جملة أو شبهها، والملة لا تصح إضافتها ولا تصغيرها، وكذا ما شبه بها، وكذا كل شيء، ولا يجمع، ويحكي المعطوف بحرف دون متبع نحو فزيد ثم عمرو فإن نقل من رفع أو نصب أو جر حكي بحاله، لأنه لا متبع له فيتبعه، ويعرب ما سوى ذلك نحو زيد وإن وقام ويقوم وقم مجردات من الضمائر، فإن كان مشنى أو مجموعاً على حده أي جمع سلامه بالواو والنون أو الياء والنون أو جارياً مجرى أحدهما مطلقاً كاثنين فيما هو جار مجرى المشنى، وعشرين فيما هو جار مجرى المجموع على هذه مطلقاً، أي عن غير تقيد بحالة، احترز بذلك من كلا وكلتا فإنهما ليسا كالمشنى إلا في حال إضافتها إلى الضمير فقط، ما كان له قبل التسمية فيعرب المشنى وما جرى مجراه بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً ويعرب المجموع على حده، وما جرى مجراه بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً أو جعل المشنى وموافقه كعمران ويعرب على النون إعراب ما لا ينصرف إلا مثل «ذان» مسمى به لأن ألف «ذان» وإن كانت زائدة عاقبت ألف ذا التي هي عين فجرت مجرى الأصل والمجموع وموافقه كغسلين فيلزم الياء لأنه ليس في العربية اسم مفرد آخره نون زائدة بعد واو، وأما زيتون فنونها أصلية:

(ص) وأجر حاميم كهابيل ولو ونحوه تضعييف ثانية رووا

(ش) يعني أنه يجري في نحو حاميم وطاسين وباسين مجرى هابيل فيعرب ويمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة قال:

يذكرني حاميم والرمي شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم
والمعنى بهذا محمد بن طلحة وكان أمره أبوه بالتقدم للقتال يوم الجمل فنشر
درعه بين رجليه وكان كلما حمل عليه رجل قال نشدتك بحاميم حتى حمل عليه
العبسي فقتله فأنشأ يقول:

وأشعرت قوام بآيات رب
قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
شككت له بالرمي جيب قميصه
فخر صريعاً للدين وللفم
علي غير شيء غير أن ليس تابعاً
علياً ومن لا يتبع الحق يظلم
يذكرني... البيت.

فلما رأه علي استرجع وقال: إن كان لشابة صالحًا ثم قعد كثيّاً.

وإن كان ما سمي به على حرفين ضعف ثانيهما إن كان حرف لين، فلو سمي
بلو أو «في» أو «لا» قلت قام لو وفي ولا، وإنما ضعف لأنه لا يوجد اسم
معرب آخره لين محرك، ويجب قلب ألف التي زيدت في لا همزة، ومن
العرب من يهمز المذكور فيقول لزو، وإن كان ثانيهما ليس بلين، نحو «من
وقد» جعل الإعراب في آخره بلا تضييف:

(ص) وكملن حرقاً بتضييفك ما مجانيساً تحريكه قد علما
(ش) وإن كان ما سمي به حرقاً واحداً كمل بتضييف مجنس حركته، إن
كان متحركاً، كما إذا سميت بناء المتكلم من قوله قمت فيقال تو وبالكاف من
أكرمك بفتح الكاف، فيقال كاه بـالـفـ مـمـدـودـةـ وبالـكـافـ منـ أـكـرـمـتـكـ بكسرـ الكـافـ
فيـقالـ كـيـ.

(ص) وإن يكن من كلمة فكمـلـ عـيـناـ بـفـاـ وـفـاـ بـعـيـنـ وـاجـمـلـ
لامـاـ مـكـمـلاـ بـواـحدـ..ـ

(ش) يعني أنه إن كان الحرف الواحد المسمى به بعض الكلمة، وهو ساكن
فكمله بالحرف الذي قبله على رأي، فتقول في التسمية بالباء من قتل قتـ

ويهمنة الوصل على رأي سيري، فتقول في التسمية باتاء الساكنة من قتل مثلاً إيت، واستشكل بأن الحرف الأخير يتحرك بحركات الإعراب فكيف تبقى همزة الوصل مع ذلك، ولا يقال الحركة عارضة لأننا نقول معنى عروضها أنها حدثت بعد أن لم تكن وإن شئت لم تأت بها، والإعراب لازم، لا بد منه. ولو كان الحرف الساكن كلمة مستقلة نحو تاء قامت لجلب له همزة الوصل لا غير، وكذا الثنين، ونون التوكيد الخفيفة ونحو ذلك. وإن كان الحرف الواحد المسمى به متحركاً وجب تكميله اتفاقاً بالفاء إن كان عيناً فإن سميت بالقاف من قتل فتقول قت أيضاً، ويكمل بأحدهما إن كان لاما فإذا سميت باللام من قتل ذلك أن تقول قل أو تل ولا يكمل بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً خلافاً لسيبويه والخليل، فعندهما إذا سميت بالقاف المضمومة من قتل تقول قر وبالقاف المفتوحة قا وبالقاف المكسورة من قتال قي.

(ص) «... وإن حذفت من فعل فجبره زكن».

(ش) يعني أنه يجبر الفعل المحذوف آخره أو ما قبل آخره، والمحذوف الفاء واللام أو العين واللام برد المحذوف عند التسمية به، مثال الأول وهو ما إذا كان الفعل محذوف الآخر نحو يرم من قولك يا يرم فترد إليه ما حذف منه، وتمنعه من الصرف، فتقول هذا يرمي ومررت بيرمي والثنين فيه للعروض نحو جوار، وتقول رأيت يرمي كما تقول رأيت جواري، ومثله يغزو إلا أن هذا تقلب فيه الواو ياء لما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة، فتقلب هذه الواو ياء ويكسر ما قبلها. وأما «يخشى» علما فترد إليه ألف فتقول يخشى بالألف غير منونة في الأحوال كلها كعذاري ومداري ومثال المحذوف ما قبل آخره وهو لين كيقل وبع ويعطف فتكمel لزوال المقتضي للحذف وهو التقاء الساكنين أو الفاء واللام كبيع واللام والعين كيد، فيكمل الجميع برد المحذوف منه عند التسمية به.

(ص) وهمزة الوصل من الفعل اقطع واجعل كمن زيد كعبد الألمع

(ش) يعني أن همزة الوصل تقطع إن كان ما سمي به فعلا نحو انتلق لأنه

صار أسماءً، وما جاء من الأسماء بهمزة الوصل قليل لا يقاوم عليه، واحترز من الاسم كانطلاق مسمى به فلا تقطع همزته، وقال ابن الطراوة بقطع لأن همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جارياً على الفعل وقد خرج عن ذلك بالعلمية، قاله في المساعد. واجعل كمن زيد الخ يعني أنك إذا سميته بحرف جر و مجروره والجاري على أكثر من حرف نحو من وعلى وحتى، وكذا ما أشبه الحرف كان يسمى بعن الاسمية فإنها شبيهة بعن العرفية فلك وجهان، أحدهما وهو الأجود أن تضييفه إلى مجروره معاملأ له بما تعامله به لو كان مستقلأ بالتسمية، وتعربيه كما تعرب المضاف في عبد الألمع وغلام زيد فتقول جاء من زيد بضم النون مخففة، وعلى هذا الوجه اقتصر سيبويه. واستثنى الجمهور من ذلك ما كان ثانية حرف علة نحو في زيد ولم يجعلوا فيه هذا، وعيتوا فيه الوجه الثاني وهو الحكاية خلافاً للمبرد والزجاج القائلين بجواز إعرابهما على الوجه الأول وهو إعراب المتضاييفين، والوجه الثاني الحكاية فتأتي بالحرف و مجروره على الحالة التي كان عليها قبل التسمية.

(ص) وفو فما ذو ذوا يصيير وقيل ذو ذوا وهذا أشهر

(ش) هذا البيت استثناء مما كان قدّمه من أنه إذا سمي ثانية ثانية حرف لين فإنه يضعف، وحاصله أن يجعل فو عند التسمية به فما، وكان القياس أن يرد فو إلى أصله وهو فوه لقولهم أفواه لأن العرب حكموا في الإفراد بغير ذلك وهو أن يبدل من عينه ميم فاتبعناهم فيما فعلوه قاله الدمامي، قال في المساعد وذلك لأن العرب حين أفردته قالت كذلك ولو لا هذا كان يرد إلى أصله وهو فوه لجمعه على أفواه. وفي ذو عند التسمية به منهان فسيويه يرى أن ذو من باب طويت فإذا سمي به قلت ذوي كفتني. والخليل يرى إنه من باب قوة فإذا سميت به قلت ذو بتشدید الواو مثل جواه ونص كلام التسهيل يجعل فو فيها ذو المعرب ذوا أو ذوا وأخواه أي ذا وذيء ذوي أو ذوا قوله المعرب احترز به من ذو الطائفة في اللغة الفصحى فلو سميت بها لضعفها كما تضعف لو مما تقدم آنفأ عند قول النظام: «ولو ونحوه تضييف ثانية رواه».

(ص) وحذف هـ السكت وأدغمـنـ ما فـكـ لـجـزـمـ أو لـوـقـفـ ما عـلـمـا
 (شـ) يـعـنـي أـنـكـ إـذـ سـمـيـتـ بـأـرـمـهـ حـذـفـتـ هـاءـ السـكـتـ مـاـ يـعـنـيـ فـيـ وـرـدـدـتـ
 الـيـاءـ كـمـاـ تـقـدـمـ عـنـدـ قـوـلـهـ وـهـمـزـةـ الـوـصـلـ مـنـ الـفـعـلـ اـقـطـعـ الـخـ وـأـعـلـتـ إـعـلـالـ جـوـارـ
 وـيـدـغـمـ الـمـفـكـوـكـ لـلـجـزـمـ،ـ وـلـلـوـقـفـ،ـ فـلـوـ سـمـيـتـ بـالـفـعـلـ الـمـجـزـوـمـ مـنـ قـوـلـكـ لـمـ
 يـرـدـدـ قـلـتـ جـاءـ يـرـدـ وـرـأـيـتـ يـرـدـ وـمـرـرـتـ يـرـدـ خـيـرـ مـصـرـوـفـ وـإـنـ سـمـيـتـ بـفـعـلـ الـأـمـرـ
 مـنـ قـوـلـكـ أـرـدـدـ قـلـتـ جـاءـ رـدـ وـرـأـيـتـ رـدـ وـمـرـرـتـ بـرـدـ مـصـرـوـفـاـ وـحـذـفـتـ هـمـزـتـهـ
 لـعـدـمـ الـحـاجـةـ إـلـيـاهـ لـتـحـرـكـ الـأـوـلـ عـنـدـ الـإـدـغـامـ.

(ص) وأـسـلـمـتـ وـأـسـلـمـواـ وـيـسـلـمـانـ الـحـقـ بـمـسـلـمـةـ أـوـ بـمـسـلـمـانـ
 (شـ) يـعـنـي أـنـكـ إـذـ سـمـيـتـ بـنـحـوـ أـسـلـمـتـ مـاـ لـحـقـتـهـ تـاءـ التـأـنـيـثـ السـاـكـنـةـ وـلـمـ
 يـكـنـ مـحـتمـلاـ لـضـمـيرـ فـإـنـكـ تـلـحـقـهـ لـمـسـلـمـةـ فـيـمـنـ مـنـ الـصـرـفـ فـتـقـولـ قـاـمـ أـسـلـمـتـ
 وـرـأـيـتـ أـسـلـمـتـ وـمـرـرـتـ بـأـسـلـمـتـ وـتـبـدـلـ تـاؤـهـ هـاءـ فـيـ الـوـقـفـ،ـ وـإـذـ سـمـيـتـ بـأـسـلـمـاـ
 وـيـسـلـمـانـ مـاـ اـنـصـلـ بـهـ عـلـمـةـ الـاـثـيـنـ عـلـىـ لـغـةـ أـكـلـوـنـيـ الـبـرـاغـيـثـ وـ«ـيـتـعـاـقـبـونـ فـيـكـمـ
 مـلـائـكـةـ بـالـلـيـلـ وـالـنـهـارـ»ـ فـمـنـ جـعـلـ تـلـكـ الـحـرـوفـ عـلـمـةـ ثـنـيـةـ الـفـاعـلـ أـوـ جـمـعـهـ فـهـيـ
 عـنـدـهـمـ حـرـوفـ لـأـسـمـاءـ.ـ فـعـلـىـ هـذـهـ الـلـغـةـ تـلـحـقـ مـاـ سـمـيـتـ بـهـ مـنـ نـحـوـ أـسـلـمـاـ
 وـيـسـلـمـانـ بـالـمـثـنـىـ وـتـعـرـيـهـ إـعـرـابـهـ،ـ فـتـقـولـ جـاءـ أـسـلـمـانـ وـيـسـلـمـانـ وـرـأـيـتـ أـسـلـمـيـنـ
 وـيـسـلـمـيـنـ وـمـرـرـتـ بـأـسـلـمـيـنـ وـيـسـلـمـيـنـ،ـ وـكـذـاـ الـحـكـمـ فـيـمـاـ سـمـيـ مـنـ أـسـلـمـاـ
 وـيـسـلـمـونـ فـتـلـحـقـهـ بـجـمـعـ الـمـذـكـرـ السـالـمـ تـقـولـ جـاءـ أـسـلـمـوـنـ وـيـسـلـمـوـنـ وـمـرـرـتـ
 بـأـسـلـمـيـنـ وـيـسـلـمـيـنـ وـرـأـيـتـ أـسـلـمـيـنـ وـيـسـلـمـيـنـ.

وـكـأـنـ هـذـاـ اـسـتـثـاءـ مـاـ كـنـاـ قـلـعـنـاـ أـنـ مـاـ سـمـيـ بـهـ مـنـ حـرـفـ وـفـعـلـ لـأـيـتـرـ عـمـاـ
 كـانـ لـهـ قـبـلـ التـسـمـيـةـ.

(ص) وـكـفـعـلـ اـعـربـ وـلـنـ يـنـصـرـفـ هـذـاـ إـذـ جـعـلـتـ هـذـىـ أـحـرـفـاـ
 (شـ) يـعـنـي أـنـ مـاـ كـانـ كـفـعـلـ وـيـفـعـلـ فـيـ لـغـةـ أـكـلـوـنـيـ الـبـرـاغـيـثـ مـعـربـ غـيـرـ
 مـنـصـرـفـ لـلـعـلـمـيـةـ وـشـبـهـ الـعـجـمـةـ إـذـ لـاـ يـوـجـدـ فـيـ الـأـسـمـاءـ الـعـرـبـيـةـ مـاـ آخـرـهـ نـونـ
 الـنـسـوـةـ،ـ أـوـ لـتـأـنـيـثـ الـلـفـظـيـ كـفـاطـمـةـ.ـ قـالـ الدـمـامـيـ فـإـنـ قـلـتـ النـونـ لـتـأـنـيـثـ الـجـمـعـ

فلا ينبغي أن تعتبر في منع الصرف، قلت قد اعتبرت تاء عرفات في لغة من قال مررت بعرفات وهي لتأنيث الجمع وأذرعات في لغة من منع الصرف قوله إذا جعلت هذه أحرفًا أي في لغة أكلوني البراغيث وهو قيد راجع للجمعية وإن جعلت ضمائر فحكمها الحكاية كما تقدم.

(ش) وإن دعوا مذكرا ببنت أو أخت فصرفه ومنعه رووا
 (ش) يعني أنه إن سميت مذكرا ببنت أو أخت فصرفه مروي عن الأكثر لأن
 ما قبل التاء ساكن صحيح ولأن التاء التي في آخره يوقف عليها بالتاء، فلهذا
 قال سيبويه والأكثرون بالصرف، وهذا بناء منهم على أن التاء فيهما للالحاق
 بجذع كفاء عفريت لا للتأنيث وقيل يمنع من الصرف للتأنيث والعلمية.

(ش) يعني أن هتا إذا سمي به وجب تحريك وسطه، وتقلب تاءه في الوقت
هاء ومنع من الصرف والفرق بينهما وبين بنت وأخت أن هتا إذا وقف عليها
حركت نونها وأبدلت التاء هاء في الوقف بخلاف أخت وينت وما ذكر من اسم
حرف غير مصاحب للعامل فهو موقوف عليه كما يوقف غيره من نحو زيد
وعمره قبل التركيب لأن الإعراب إنما يستحقه بعد التركيب فإن صاحب عامل
اختير فيه جريه مجرى موازنه مسمى به فتقول كتبت باء وناء وقد يقال هذا با
وتا وثا فلا يمد بل يعرب مقصوراً، وهذا شاذ لأنه صارت اسمًا فينبغي أن
تجري مجرى موازتها كما سبق:

(ش) الفعل غير المستند بعض حكمي كفاف بل ذا سببويه حرکا
 (ش) هذا تتميم لقوله في صدر الباب ويعرّب ما سوى ذلك ومنه المفرد
 المبني والفعل غير المستند وهذا قد يحكىان مع جواز الإعراب أما الفعل غير
 المستند فكقول سحيم اليربوعي :

فإن جلا قد جعل اسمًا لأبيه ولا ضمير فيه ولم يعرب، وإنما قال «بعض» أنا ابن جلا وطلع الثناء متى أضع العمامة تعرفوني

لأنه قيل إنه باق على فعليته وإن فاعله ضمير مستتر فيه والجملة صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا وقيل سمي به والضمير المستتر فيه فهو جملة محكية، وقال عيسى هو مفرد كما قدمنا، ولكنه من نوع من الصرف للوزن والعلمية. وقد يتحقق المفرد المبني مسمى به كصاد وقاف إذا جعلت أسماء لسور فإن التقدير هذه صاد وهذه قاف، تحكى اللفظ مع أنه مسمى به وقد صحب عاماً، واستشكل بأن هذه الأسماء ليست مجتمعاً على بنائها بل الراجع كونها معربة لأنهم نصوا على أن ما كان من أسماء السور ثانياً جاز فيه الإعراب والحكاية، ذكر ذلك في أول الكشاف وقاله في الدمامي، قال في المساعد وسيبوه يحرك على تقدير هذه صاد أو أقرأ. وذكر سيبوه في قراءة صاد وقاف بالفتح أنهما أسمان لسورتين لكن بنيا على الفتح لكونهما غير متمكنين تشبيهها بكيف من جهة عدم تمكنتها في باب الاسمية، قوله «حركا» حركة إعراب أو بناء منوناً أو غير منون أضيفت إليه السورة أم لا تنبئه.

ويترنح من الأولى ألف واللام وكذا من الذي والتي واللائي واللاتي ويجعل الياء منها حرف إعراب إن ثبت قبل التسمية. فإذا سميت بشيء من هذه نزعت «أل» لأنها زائدة بدليل زوالها مع بقاء الموصولة في قراءة بعضهم صراط لذين، وقيل إن جعلت للتعریف أزيلت وإلا أبقيت وتجعل الياء منها حرف إعراب إن ثبت قبل التسمية، وإنما أعربت لزوال موجب البناء وهو شبه الافتقار. ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ما هي فيه بالحركات الظاهرة، وإن كانت مخففة أعرب كالمنقوص، فنقول على الأول جاءني لذى ورأيت لذى ومررت بلذى، وفي الثاني جاءني لذى ورأيت لذى ومررت بلذى، كما تفعل بشج وإن لم تثبت الياء قبل التسمية مما قبلها يجعل حرف إعراب ويكون كباب يد ودم^(١).

وفي هذا الباب نجد مثاليين اثنين أحدهما يبين كيف نظم ابن بونا جميع أحكام التسمية بلفظ كائنا ما كان من تسهيل ابن مالك، ولم يترك منها سوى حذف ألف واللام من الذي وشبهه في هذا الموضوع، والثاني يبين كيف

(١) راجع المساعد، ج ٣ من ٤٥ وما بعدها.

لخص العلامة محمد قال بن عبدالله أقوال شراح التسهيل في هذا الباب، مع استكمال كافة أحكامه المعروفة.

٥ - ابن الحاج احمد الله القلاوي^(١):

ولقد كان من مشاهير تلاميذ ابن بونا الجكنى من شنتفط العلامة عبدالله بن الحاج أحمد حمى الله القلاوى البكري وهو من أسرة اشتهرت بالعلم والصلاح^(٢).

درس القرآن والحديث على علماء قبيلته الأقلال: كما أخذ عن أخواه من أبناء بارك الله الشمشوين، مثل العلامة سيدى عبدالله بن الفاضل (ت ١٢٠٩هـ) والبخاري بن مولود. وكان عمدته في النحو «المعلم الثاني» المختار بن بونا^(٣) مع أنه بين أنه أفاد من مفید والده في النحو إذ ذكر في نظمه الريانى قوله: يسقول عبد الله بعد حمده مصليناً على الرسول عبده دونك في الأعراب ريانيا أرجوه أن يوسط السذكيما ضمنته المفید والنقايه بالجد منها لذى البدايه وفي شرحه يقول إن المفید تأليف أبيه، والنقاية تأليف السيوطي^(٤).

لقد برع العلامة عبدالله بن الحاج أحمد في جميع العلوم الشرعية التي تناولها بالشرح والنظم. وله أرجوزة في متشابه القرآن، ونظم في إعراب منصوباته، وشرح نظم ابن بري في قراءة الإمام نافع، ونظم في اختصار ابن بري على ما به الأخذ وشرحه، وله تعليق على صحيح البخاري ونظم في المسلسلات. كما نظم مختصر الأخضرى في الفقه، ورسالة ابن أبي زيد الفيرواني. ويقول في أول هذا النظم:

(١) ترجمته: فتح الشكور: ١٧٠ - ١٧٣، تحقيق الريانى: ٦.

(٢) تحقيق الريانى في الأعراب: ٧.

(٣) تحقيق الريانى، فتح الشكور: ١٧١.

(٤) تحقيق الريانى: ١٧.

قال أبو محمد عبد الله لينظم النثر الذي جلا خلاه وفي هذا النظم تتجلّى براعته الأدبية، ومسحته الفكاهية، مع ما له من جدّ ورصانة ويصف نظمه هنا قائلاً:

وربما أخلت فيه الناظرا
أني وزان ولست شاعرا
فتارة يرقص من تذكيري
بابن نباتة وبالحريري
طوراً آخوا جد وطوراً عابث
حتى كأني للأنام وارث
ومما يبين ميوله الأدبي، ونهجه اللغوي قوله في هذا النظم:

ولم أكن جذيل هذا الفن
ولا علىي لومه لأنني
شغلت بالنحو وبالبيان
وإن هذان لساحران^(١)

ومن طريف ما يؤثر عن هذا العالم اعتناؤه الخاص بآثار الشاعر العلوي سيد عبدالله بن محمد المعروف بابن رازكة. فقد شرح ابن الحاج حماد الله ثلاث تصانيد من شعره وهي فائيتها في نعل النبي صلى الله عليه وسلم التي مطلعها: غرام سقى قلبي مدامته صرفا ولما يقم للعذل عدلاً ولا صرفا وحائتها في مدح محمد ابن المولى اسماعيل التي أولها:

دع العيس في البيداء تذرعها شطحا
وسماها بحور الآل تسبحها سبحا
ومنها مرثيته لأحمد بن يوسف البوحسني التي استهلها بقوله:

هو الأجل الموقوف لا يتخلف وليس يرد الفائت المتأسف
وشرح نظماً لابن رازكه في البلاغة لخاص فيه مفتاح السكاكي، ويعرف
بالسيدية.

وأهم ما كتب ابن الحاج حماد الله في النحو شرحه للألفية، وشرحه

(١) تحقيق الريانى: ٩ - ١٠.

للكافية، وتعليقه على الشواهد النحوية، ونظم جمع فيه كثيراً من أحكام المغني، وقصيدة رملية في النحو، ومقدمة للمبتدئين سماها «الاستعانة»، وأرجوزة مشهورة تسمى «الرباني في الإعراب»^(١) قام بتحقيقها الأستاذ محمد الأمين بن عبدي، نذكر هنا ملخصاً عنها:

لقد رتب ابن الحاج أحمد بن احماء الله نظمه في الرباني ترتيباً فريباً من نهج ابن مالك في الألفية فبدأ بالكلام عن الكلام، والمعرب والمبني وعلامات الإعراب، والنكرة والمعرفة، والموصول، ثم انتقل إلى المرفوعات، كالمبتدأ ونواصيه، والفاعل ونائبه وانتقل إلى المنصوبات كالفاعيل، والاستثناء والحال والتمييز، وختم المنصوبات بفروع الفعل في العمل أي إعمال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول.

ثم تحدث عن التوابع والنداء والعدد، وعقد فصلاً للقواعد العامة يعتبر من أهم ما في هذه الأرجوزة.

لقد كان الناظم في أرجوزة الرباني يميل إلى الاختصار الشديد إذ إنه في بعضه لم يخصص لبعض الأبواب إلا بيتاً واحداً، فعن المفعول لأجله يقول:
وينصب المصدر مفعولاً له كصمت خوفاً، إذ أبان العَلَّه
وعن المفعول معه اكتفى بالبيت الأول من الألفية مع تحويل بسيط وهو
قوله:

ونصبوا بالواو مفعولاً معه في نحو سيري والطريق مسرعه
وعن الظرف يقول:

والظرف وقت أو مكان انتصب كفوق أو تحت ومع والمنتصب^(٢)
أما الفصل الذي خصصه للقواعد العامة فيقول فيه:

(١) تحقيق الرباني: ١٤ - ١٢، فتح الشكور: ١٧٢.

(٢) تحقيق الرباني: ٤٩.

والفصل بالظرفین حیث حُرما
مُنْعِ اجْمَاعاً وَانعکاس
حتماً وَمَا قِيدَ حَتَّماً يَظْهُر
وَافْصَلَهُ إِلا مَصْدَراً فَكَالصَّلْهُ
وَكَمْ وَشَرِطَ أَوْلَ الْكَلَام
أَبَيْتُ أَمَا أَنْتَ يَا اللَّهُمَّ
فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ إِعْرَابٍ
كَسَاكِنٍ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ وَالْأَلْفِ
وَالْبَصْرِيِّ مَعَ تَقْدِيرِ شَأْنَ لَا يَحْجَجُ^(۱)

ولقد جمع الناظم في هذه الأبيات نحواً من ثلاثة عشرة قاعدة، قال أنه لم يسبق لترجمتها في التصانيف المتداولة. ولقد أبرز في شرحها جميع الجزئيات التي تدرج تحت كل قاعدة. كما توضحه الأمثلة التالية:

۱. ففي قاعدة حذف ما علم، تحدث عن حذف «كان» وإبقاء الخبر. وحذف أحد معنولي «علمت»، وحذف الفضلة، وحذف معنول الحال، والحالات التي تحدُّف فيها «رب» وحذف ما يلي المضاف، وفي هذه الجزئيات استقصى في شرحه لهذا النظم كل ما ذكر ابن مالك جواز حذفه.
۲. وفي قاعدة الفصل بالظرف والجار والمجرور، استعرض في الشرح أحكام الفصل بهما بين العامل والمعلم، والمستثنى والمستثنى منه، ونحوهما مستدلاً دائمًا بأبيات ابن مالك في الألفية.
۳. وفي قاعدة ما منع لخوف اللبس: ذكر أمثلة في تقديم الخبر، وتأخير

يجوز حذف كل ما قد علما
وكل ما يوقع بالتباس
وكل كون مطلقاً يستتر
وعاماً مرفق قدم عمله
لما التعجب والاستفهام
وعوضًّا مع المعاوض دُمًا
وما به سمي من أبواب
والمثل إن طرا على مثل حذف
وحججة النحوي أضعف الحجج

(۱) تحقيق الريانی: ۶۳ - ۷۲

المفعول، وشكل الفعل المبني للمفعول، وأعطي تحت هذه القاعدة ثلاثة عشر حكماً ثم سار على هذا النهج في شرح هذه القواعد وسرد تطبيقاتها العملية انطلاقاً من المسائل المذكورة في الخلاصة، مع التأثير الواضح بأساليب الفقهاء في استبطاط القواعد الفقهية. وما يبرهن على هذا التأثير قوله في شرح عدم جمع العوض والمعاض، قال: إنها قاعدة فقهية مستشهدًا بقول الزقاق:

.... وأن لا يجتمع للشخص بين العوضين فاسمعا^(١)
لقد جمع نظم «الريانبي» أهم مسائل النحو في عبارات وجيزه وواضحة في أن واحد. ولقد أتم شرحه بالاختصار، والاقتصار على إعطاء الأمثلة التطبيقية، فجاء خير سُلْم للطلبة قبل دراسة ألفية ابن مالك، فيمكن أن يعتبر الكتاب المدرسي الأمثل بعد الأجرامية في المرحلة الثانوية. ونلاحظ أنه لم يتعرض لمسائل التصريف، وأبنية الجموع، المألوفة في كتب النحو بل اقتصر في هذه الأرجوزة على إيراد الأحكام العامة المجمع عليها.

ولقد نلاحظ كذلك نزعته الأدبية وأسلوبه الشعري، في بعض أبياته، وفي أمثلتها قوله:

المبتداً ارتفع تيها والخبر روح لمعنى المبتدأ كاشه بر^(٢)
وقوله:

والحال والنعت لدى الموارد
كخبر تسبقى بما واحد
كل يجيء جملة أو مفرداً^(٣)
كم نلاحظ أيضاً التصاقه الوثيق بنظم الخلاصة. مثل قوله:

(١) تحقيق الريانبي: ٧١.

(٢) تحقيق الريانبي: ٣٧.

(٣) تحقيق الريانبي: ٥٤.

باعمال ليس ما کـ «ما هذا بشر» ويعد ما وليس جر البا الخبر^(۱)
وقوله:

لأنَّ أنْ لَيْتْ لَكُنْ لَعْلَ كَانَ مَعَ لَا عَكْسَ كَانَ فِي الْعَمَل^(۲)

٦ - محاضر التدریس:

أ) محاضرة حرمہ بن عبد الجلیل^(۳):

يقول صاحب الوسيط عن حرمہ بن عبد الجلیل (ت ۱۲۴۳ھـ): «علامۃ عصره وأعجوبة دهره»^(۴) کان من أجل تلامیذ ابن بونا، وشارکه فی نظم احمراره حتى قال: لو أخذت ما نظمت لم يبق منه ما سمي عليه. وجلس للتدریس بعد ابن بونا، فتخرج على يده علماء أجياله أمثال الشيخ سیدی بن المختار بن الهیب، ومحنض بن سیدی عبدالله الشقروری^(۵)، وكان مع علمه شاعراً مجيداً، وقد أوردنا له مقطعاً في مدح شیخه ابن بونا، والعتاب عليه مرة أخرى.

ومن عجب أمره أنه ضعف بصره في آخر أيامه، فلم يعد يميز الأشخاص ولكنه بقى يطالع الكتب حتى قال فيه جدنا بايه بن أحمد بيه:

أغناه نور القلب عن نور البصر يطالع الكتب ولا يرى البشر^(۶)
ومع حرصه على كتبه، فإن له أبياتاً يخاطب فيها الشاعر امحمد بن الطلبة الذي استعار منه كتاب تبصرة الحكماء فقال له:

(۱) تحقيق الرباني: ۴۱.

(۲) تحقيق الرباني: ۴۲.

(۳) ترجمته: فتح الشکور ۹۳ - ۹۴، الوسيط: ۲۴ - ۳۰.

(۴) الوسيط: ۲۴.

(۵) الوسيط: ۲۵.

(۶) دیوان حرمہ: ۸۷.

جزاء من يسعف العافين إسعافة
ولزّلّ وسود العين أصدافه
عن مهيع الرشد والمعروف إخلافه
لكن يهون علينا فيك إتلافه^(١)

يا ابن المشائخ والأشياخ أسلافة
لكن تبصرة الحكم مُبخلة
من أخلف الظن للعافين حار به
ومن أغوار سود العين أتلفه

على مثال شيخه ابن بونا، فإنه كان أيضاً على صلة بتلاميذه، يمدح الأوفاء
منهم ويعرض بالذين لم يعرفوا حقه ونسوا فضله. ويعزى له في اثنين منهم،
أحدهما اسمه عبد الخير والثاني اسمه الفتى، مع أن هذه الأبيات تنسب في
روايات أخرى لغيره:

إضافة عبد الخير للخير محضة
وأم حكيم أولعت باقتفائيه
ولم ينسه طول الزمان شيوخه
تؤول إلى المعنى ومعناه كاسمه
ولوع أخي نظم بترصيع نظمه
وبالطول قد ينسى الفتى شيخ علمه
ومن أخذ عنه في القراءات والعربية أحمد ابن البخاري التندغى (ت
١٢٧٧هـ)، وأخذ عن هذا الأخير العلامة الورع الشيخ محمد فال بن أحمد فال
التندي (ت ١٣٤٥هـ) صاحب المحظرة المعروفة والتي من خريجيها شيخنا
القاضي محمد بن محمد فال (ت ١٤٠٠هـ).

هذا ولم يبق لنا من آثار العلامة حرمه في النحو إلا القليل النذر وبحكمي أنه
قد أحرق كتبه قبل وفاته تورعا.

ومن تلاميذ حرمه العالم الشهير الكبير أحمد سالم بن الإمام العجاجي
الوداني. وقد تسلسل العلم في حفدة حرمه، وانتصب منهم للتدرис أحمد بن
محمد بن عبد الجليل وأخوه العلامة الأديب عبد السلام بن أبه الذي يقول
موريا بتنازع العوامل، ومشيراً إلى موقع باب التنازع في الألفية:

(١) ديوان حرمه: ٩٩.

فهاجا تباريحة الهموم الدّوائير
وآخر يبدو لي بذات الأظافر
وما منها أعلمت يأخذ ظاهري
بحيث يرى الرائي هضاب المصادرِ
تشاعي برقان وفناً تألاً
فبرق لدى أرض الحجاز أشيمه
فما منها أهملت بأخذ مضمرٍ
بجنبي تجرج متى بت ليلة

ب) مدرسة بلا بن الفاضل الحسني (ت ١٢٧٣هـ):
وهو الذي يقول فيه ابن الأمين الشنقيطي في كتاب «الوسيط» إنه العالم
المشهور والنحوي الكبير.

وقد خاطبه جدُّنا باب بن أحمد بيب بقوله:
يا رب أبق لنا بِلَّا لِنْسَالَه
عن كل سرٍ من القرآن محتاجِ
وعن داوين شعر لا يفترها الا ابن بجدتها ابن الفاضل بن أبي^(١)
وسبق أن ذكرنا ما ي قوله فيه زميله في الدراسة والعلم، الشيخ حرمه بن عبد
الجليل، وإذا كان هذا العالم لم يترك أثراً مكتوباً معروفاً، فإنه بث في صدور
الرجال علماً جمّاً. وكان أكثر الذين درسوا عنده من مشاهير النحويين واللغويين
والشعراء. نذكر منهم على سبيل المثال: عبد الوودود بن عبد الله الحبيبي (ت
١٢٦٥هـ). وابن عبدم الفاضلي (ت ١٢٦٥هـ). وإجْدُود ابن اكتوشن العلوى
(ت ١٢٨٥هـ) وهو أستاذ اللغوي الكبير محمد محمود بن التلاميد التركى،
وقد ذكره في قصيدة المشهورة إذ يقول:

ولا شيخنا البحر الخضم جدودنا ولا شبيهه أبوه ذو العلم والحلم
وقد أورد له ابن الأمين بين يرد بهما على أحمد بابا التينيكتي في اشتراطه
تخصيص الفاعل وهما:

(١) الوسيط: ٣٣٩.

وقول من يستوجب التخصيص بما فاعل ليس يرى منصوصاً
وإن يكن أَحْمَد بَابَا قد جزم بِـ^(١)
ومنهم زين ابن الأمين اليدالي (ت ١٢٩٠هـ) وهو شيخ الأدباء العالمين
زين وأحمد ابن أجْمَد، وحبيب بن الأمين الشقروي وعلى هذا الأخير درس
العلامة العارث بن محنض الشقروي، والشيخ محمد بن حنبل الحسني (ت
١٣٠١هـ) وهو الشاعر المجيد، واللغوي البارع، والشيخ محمد بن أحمديد
الحسني (ت ١٣٢٠هـ) استاذ العالمين ابني الغزالى الأمين وأخيه محمد^(٢).

ولقد أَسْهَمَ الشَّيْخُ بُلَّا فِي تَوْسِيعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي أَوْسَاطِ قَبِيلَتِهِ الْحَسَنِيَّنِ،
حَتَّى صَارَتْ فِيهِمْ سَلِيقَةٌ يَرْضَعُونَهَا مِنْ ثَدَيِ أَمْهَاتِهِمْ، مَصْدَاقًا لِقَوْلِ الشَّاعِرِ
مُحَمَّدَ بنِ السَّالِمِ الْبَنْعُمَرِيِّ الْحَسَنِيِّ:
النَّحُو عِلْمٌ كَفَانِي مِنْ تَعْلِمِهِ مَلْجُ الثَّدَيِّ ثَدَيُ الْأَمِّ مِنْ حَسَنٍ
وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:

مَصْدَاقٌ أَنِّي كَرِيمُ الْعَيْصِ مُنْتَسِبٌ إِلَى قَرِيشٍ بَيْوَتُ الْعَزِّ وَالْجَدْلِ
نَسْجِي الْقَرِيفَنِ وَالْحَكَامِيِّ قَوَافِيٌّ وَلَا أَمْيِزُ بَيْنَ الْعَطْفِ وَالْبَدْلِ
وَمَنْ يَطَالَعُ شِعْرَ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بنِ حَنْبَلٍ، وَابْنِ السَّالِمِ، وَمُحَمَّدَ النَّانِ بنِ
الْمَعْلُوِّ وَمُحَمَّدَ حَامِدَ بنَ آلَّا، يَدْرُكُ مَدِيَّ مَقْدِرَتِهِمْ عَلَى التَّصْرِيفِ فِي أَسَالِيبِ
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

٧ - عبد الودد بن عبدالله يروض حرون ابن بونا:

أ) ملامح حياته:

الخطوة التي تلت عمل مؤلف الجامع، قام بها عبد الودد بن عبدالله بن

(١) الوسيط: ٨٢.

(٢) يحيى بن البراء على الألفية: ١٠٧.

أحمد بن انجيبان، المتوفى سنة ١٢٦٨هـ، وقال عنه أبو بكر بن احباب الفاضلي:

وفاة زين العلما بالمغرب
عبد الودود نجل عبدالله الأبي
جالي خبايا كل فن غيوب
حتى ينال منه أقصى مطلب
لبحثه في الذوق غير الأجنبي^(١)
ويقول عنه صاحب الوسيط: «النحوي شهير، واتفرد به من غير نظير، وأوضح
أسراره وأعلى مناره، وبلغ مبلغاً لم يبلغه غيره في عصره»^(٢).

تربي عبد الودود في بيت اشتهر بالعلم والتعليم، فجده المختار انجيبان هو صاحب كتاب «شافي الغليل» الذي تحدثنا عنه آنفاً، واتصلت حلقة تدریسه بحفيده الذي كان غاية في الذكاء، والدقة في البحث، فبالرغم من أنه توفي في من مبكر، إذ أنه لم يبلغ حد الأربعين، فقد انتشر صيته وعلمه، وانتظمت حوله محظرة مشهورة، وشاعت أنظامه وقصائده، ومؤلفاته، وكان كل نشاطه مرتکزاً على علوم اللغة والنحو.

ومن طريف ما يخاطب به بعض طلبه المعروفين باسم «ميجالات» قوله:
تعيرني «ميجالات» بالجهل ضلة فقلت لهم لم تقدوني بدايأاً
إلى أن يقول:

وعلمتكم نحوي وأسماء أهله وعلمتكم تصريفي المتساميا
ومن أشهر آثاره «روض الحرون من طرة ابن بون»، وله قصيدة في
محفوظات المصادر.

(١) منظومة ابن احباب: ٦٠ - ٦١. تحقيق خلبيجة بنت الحسن، وفي البيت الثاني «عبد الله» تقرأ بلا هاء.

(٢) الوسيط: ٣٧٤.

ب) نماذج من أنظمه:

ومن أمثلة أنظمه الكثير نورد نماذج في تلخيصه لاعراب ما بعد «حتى» والمقارنة بين «إن» و«لا»، وأحكام «الدن»، وإعمال جمع التكسير، وحالات «كل»، وتخرير قول النابغة:

كليني لهم يا أميمة ناصب

والخلف في وزن لفظة «أشياء» وموضع جر الفاعل وحذفه.

وقد نظم أحكام «حتى» بقوله:

تلخيص مسألة حتى يا فتى
رفعك حالاً بعدها إذا أتي
ونصب ما استقبل، والوجهان
فيما مضى معنى فخذ بياني
كشربت حتى يجيء الإبل
وماتلا «فقاتلوا» وزلزلوا^(١)

وهو يشير إلى قول العرب شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه، وإلى قوله تعالى: ﴿فَقَاتَلُوا أُلَيْهِ تَبَغَّ حَقَّ تَفَوَّهَ إِلَيْهِ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (سورة الحجرات - الآية: ٩) وقوله جل وعلا في سورة البقرة: ﴿حَقَّ يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعْهُ﴾ (الآية: ٢١٤).

وفي مقارنة «لا» بيان يقول:

روافقت «لا» إنَّ في التقييد
باسمية الجملة والتوكيد
منافق على النقيض فقبل
للعمل فانحطَّ لذا ما يحمل
وبيالترتيب وما قد نُكِرا
وذاك معرِّب ولم ينبعون
وباسمها المفرد قبل ينبني

(١) راجع المعنى: ١٧٠، شرح الأشموني: ٢٩٢/٣ - ٢٩٩.

إلا بسبعة شروط تحصل
ونكر الاسم ونسكر الخبر
بها اسمها، ونفيها أيضاً نقل^(١)

معنى ابتداء وجرأ غالباً بمِنْ
وبالبناء وقياسُ أعریث لدن
وقوعها فضلة لا غير فاستبن (٤)

وللمجاورة، التمييز للعدد
أو الشذوذ قياساً والسماع زد
وغيره فيه تخلط فلا تزد^(٣)

فراع معناها ولفظها يفي
وُعد مما شاء بَيْتُ عنتره
فجُوز الوجهين لا مخافه
كل العوامل كقطعها الجلي
غير ابتدأ كفاعل لـ «يصلر»^(٤)

سما ذي وأنها لا تعمل
«لا» سبعة شروطها فلم تجر
وانف بها، والنفي للجنس، وصل
وله في معانى الدنيا:

«الدن» كـ «عند» ولكن زادت ان لها
وبالإضافة أحياناً إلى جُملٍ
كذاك بفرادها من قبل غدورة مع
وله في أعمال جمع التكير:

صحيح لإهمال تكسير وقلته
وكثرنه لدى إهمال قلته
قال الدمامي ذا فاشلد يديك به
وله في أحكام المضاف إلى كل:

وإن تضف «كل» إلى المعرف
وإن إلى نُخْرٍ فراع النَّكْرَه
وإن قطعتها عن الإضافَه
وإن أضفتها لمظهر يلي
وإن لمضمِّن ففيه يندرُ

(١) شرح الاشموني: ٢/٣ - ٤

(٢) شرح الأشموني: ٢/٢٦٤

(٢) شح الاشتعان: {٦٥-٦٦}

(٤) المعنون: ٢٥٧ - ٤٦٣

ويستعتر المضار إليه هنا هو قوله:

جادت عليها كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم

أما فاعل يصدر فهو يشير إلى قول الشاعر:

تميل إذا مالت عليها دلاؤهم فيصل عندها كلنا وهو نامل

ومن غرائب الأحكام التينظمها قوله:

والمرء جر ونصب غير محظوظ

«قد عامرا درهم» فالمال مرتفع

تجرر فسخن وضم غير محذور

وان نصبت فسكن دال «قد» ومتى

وإنما اختلفنا شكلًا بتعبير

و الجنس «قد» في كلا الأمرين متعدد

كفاء من درهم أو من دنانير

فمعنى الأول حب المرء ما جمعت

كفاء فائهم إشارتي وتعبيري^(١)

والثاني معناه يكفي المرء ما جمعت

وفي تخریج فتح تاء أميمة في قول النابغة:

كليني لهم يا أميمة ناصب

يقول عبد الوودود:

فأقحموا التاء ما اعتدوا بها زعموا

في يا أميمة خلف هل مرخمة

والباء ما قبلها بالفتح منس

والفتح لما أتت من قبل تا حذفت

والفتح سوغره الإتباع يا حكم

والفارسي لـه قوله: زائدة

ففتحة الميم ما بالباء يرسم

وأقحمت بينما ميم وفتحتها

أو لا ففتحتها للنصب عندهم

واليمم تفتح إتباعا لها أبدا

من أن تُنونها التائيث والعلم

لأن موضعها نصب ويمنعها

(١) المغني: ٢٢٦.

وقبل تبني على فتح وشاهد «ياربع» فافهم تفرز بالعلم يا فهم^(١)
والشاهد المشار إليه قول الراجز:

يَا رَبِيعَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هَبِي

والملاحظ أن هذه المباحث ابتعدت عن المقاصد النحوية، فأدت إلى كثير من التقادير النظرية، التي لا نعتقد أن النابغة الذبياني كان يفكر فيها حينما تلفظ بفتح هذه التاء.

وله في وزن أشياء من قوله تعالى: ﴿وَيَأْتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْتَعْوِدُونَ أَثْيَارَهُ﴾
(سورة المائدة - الآية ١٠١).

لا تلهينك عنه الإبل والشاة
في الأصل فعلاه وهي الآن لففاء
بافعلاء وهي الآن أفعاء
بحذف لام فهو الآن أفعاء
ومثل هين على ما قال فراء
إذا أتفباء له وزن وشجراء
داعي امتناع إذا لم تجرِ أنباء
«عرفت شيئاً وغابت عنك أشياء»^(٢)

مائل أنت بدون لبس
أو من كمثل من بشير فاعلما

في وزن أشياء خلف فاحفلن به
أما الخليل وعمرو فهي عندهما
وقال الأخفش والفراء متزن
بقلب همزته ياء ومحتمل
وعند الأخفش مثل البيت مفرده
ومنعه في كلا الوجهين متوجه
وعن على كاجمال وليس له
وقل لمن يدعى شيئاً بمعرفة
وله في جر الفاعل وحذفه يقول:

وجر فاعسل أنت في خمس
يجر باللام كسيهيات لما

(١) المساعد: ٢/٥٥٧ - ٥٥٨، شرح الاشموني: ٣/١٧٣ - ١٧٤.

(٢) البحر المحيط: ٤/٣٢.

في قوله جل كفى فلتعلما
إليه واسمها فلا تحيفا^(١)
عن بعضهم كحين حاج الصنبر
مسائل على القياس فاسمع
ونحو «أسمع بهم وأبصر»^(٢)
وقوله «حين حاج الصنبر» إشارة إلى بيت طرقه:
بِجَفَانْ تَعْتَرِي نَادِيْنَا
وهو الذي لغز به الدمامي لعلماء الهند فقال:
فما فاعل قد جر بالخفض لفظه صريحاً ولا حرف يكون به الجر^(٣)
وهذه أمثلة من أنظمه التي صارت نماذج للنحوين الشناقطة من بعده.

ج) روض الحرون:

أما «روض الحرون من طرة ابن بون» فقد مثل دراسة محكمة في منهجه لأنه تتبع كل ما ذكر فيها من عبارات الترجيح، مثل قوله: «على الأصح» أو على «الأظهر» أو «مطلقاً» أو «مؤول»، وبين مقابل كل هذه التحريرات ولقد أوضاع منهجه هذا يقول:

«فلما كان تقيد الشيخ ابن بون على الألفية وعلى توشيحه إياها ظاهر الإفادة والمزيد، وبه اشتغال أهل هذه الجهة إلا أن فيه إطلاقات، وتأويلات، وتحريجات لا يدرى مقابلها أبداً، سألني بعض أهل العصر تاليها يبين لغزه، ويفتح عريصه ورمذه، وبعد تردد توكلت على الله وكتبت».

(١) المساعد: ٣٨٦/١، التصريح: ٢٧٠/١، شرح الأشموني: ٤٤/٢.

(٢) حاشية الصبان: ٤٤/٢.

(٣) راجع الأشباء والنظائر: ٤/٤ - ٢٥٢ - ٢٥٣.

وقد اعتمد في دراسته على ابن الدمامي الذي يشير إليه بـ (د) وعلى شرح ابن عقيل وله يرمز بـ (ع) وعلى خالد الأزهري في تصریحه على توضیح ابن هشام، ويُشير له بـ (خ) والملحوظ أن هذه هي الكتب التي لخصها جد والده المختار انجبان بن الفقيه في شافي الغلیل، وقد لاحظنا من قبل غرابة كونه لم يعزّ لهذا الكتاب، شأنه في ذلك شأن ابن بونا.

وها هي نماذج من ملاحظاته حول عبارات ابن بونا.

لقد استعمل ابن بون «على الأصح» في عدة مواضع: منها جواز حذف اسم إِنَّ وخبرها. ويقول عبد الوودود، إن مقابلة هنا هو رأي من يقول باختصاص حذف الاسم في الشعر، ومن يشترط تنكير الاسم لجواز حلف الخبر وهم الكوفيون، ومنها التخيير في نصِّ أوْ جر التابع لمضاف المصدر المشار إليه بقول ابن مالك:

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض

ويقابل الأصح هذا قول سيبويه بمنع مراعاة محلّ المجرور.

ومنها قول ابن مالك: وكخلا حاشا. ويقابل الأصح أيضاً قول سيبويه أن حاشا حرف وأنها تجر أبداً.

كما أن له استدراكات على تصحيح ابن بونا ذكر منها مثالين:

الأول: بعد قوله:

و«غير ما زيد أو استثنى لعل ورب لولا علقتن بذى العمل»
قال عبد الوودود وهذه المسألة ليست في التسهيل وإنما ذكرها الأشموني في
خاتمة حروف الجر، ولم يذكر الأشموني خلافاً في عدم تعلق لعل. ولعل
الصواب أن على «الأصح» بعد: وغير ما زيد أو استثنى^(۱).

(۱) راجع ابن بونا: الجامع ص ۱۷۶، والأشموني ص ۲۳۶.

الثاني: عند قوله:

ومع ما يجيء كغير لا يجب وجبر دون قسم بها أجب
فبعد قول ابن بونا هنا «على الأصح» قال عبد الودود: لم يذكر في التسهيل
ولا المعني ولا القاموس قول باختصاصها بالقسم كما توهّمه العبارة، ولعله من
زيادة الناس.

ومن أمثلة إطلاقات ابن بونا التي أوضحها عبد الودود. موضع كسر همز
«إن» إذا ما حلّت محل الحال، فبين صاحب الروض أنها تكرر مطلقاً سواء
اقترن بالواو أو لا، وبعد قول ابن بونا:

ومع ما ضارع والحين احتذى جعلك من وما وأيا كالذي
قال عبد الودود: إن محل الإطلاق هنا التسوية بين هذا الحكم في الشعر
وفي غيره. وفي باب الظرف استدرك عليه في إطلاقه بعد الأبد والدهر في
قوله:

وهكذا الأبد والدهر إذا عرف والنهر والليل كذا
فقال عبد الودود: هذا الإطلاق ليس في التسهيل ولا في الدماميني ولا ابن
عييل.

وعند قول ابن بونا: «اختيارا على الأظهر» في اسمية «عن» قال عبد الودود،
«وهو قول الأخفش ويقابله قول سيبويه» إنه لا يكون اسماء إلا في الضرورة.
أما تخريج التأويلات، فمن أمثلته تخريج الشواهد في نيابة ضمير المصدر في
قوله:

فيالك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى أمرؤ هو نائله
وقوله:

يُغضي حياء ويفقد من مهابته فما يكلم إلا حين يبتسم

وقوله:

وقالت متى يدخل عليك ويغتالك بسُؤْك وإن يكشف غرامك تدرب
فقال عبد الوودود بأنها مؤولات بأن النائب في الجميع ضمير مصدر معرف
بلام العهد أو مصدر منكر مخصوص بالظرف وشبيهه. فالتقدير: «حيل هو»، «أو
حيل دونها»، ويغتال «عليك اعتلال»، ويغتصب «إغصاء» واحتياج للتأويل لأن
الظاهر في البيت الأول نيابة ظرف غير متصرف، وفي البيت الثاني نيابة
المفعول، وفي البيت الأخير نيابة مصدر دل عليه عامله.

هذه الأمثلة تعطي صورة مقتضبة عن منهج عبد الوودود في هذا الكتاب الذي
قال عنه صاحب الوسيط «ولا يستغني عنه نحوي هناك»^(١) لأنَّه رسم لشيخوخ
المعاظر دائرة خطة الدرس، وبين أوجه الخلاف وأسس الاختيار الذي اعتمدته
ابن بونا. وفتح الطريق أمام الأنظمة التي انطلقت في روضه، مثل ما سررها عند
الحسن بن زين وابن عبده.

ونشير في الختام إلى ما قاله عبد الوودود في شأن هذا الكتاب: «وكانني
بعض المعاصرين وقد شرع يقدح في جمعه جهراً، ويوليه الظهر والذكري،
زاعماً أن المعاصرين لا يأتون بفائدة أبداً وما ذاك إلا رباء وحسداً والله در
السائل»:

قل لمن لا يرى المعاصر شيئاً
ويرى للأوائل التقديما
إن ذاك القديم كان جديداً
وسيلفى هذا الجديد قدما

٨ - بعض المحاضر الموازية للمدرسة البوئية:

لقد ميز الأستاذ يحيى بن البراء عن حق بين اتجاهين واصبح بين في النحو
الشنقيطي: أحدهما هو الاتجاه المعمق الذي أرسله ابن بونا الجكنبي وواصله

(١) الوسيط: ٣٧٤.

اتباعه من بعده، والثاني هو الاتجاه النصي الذي افتصر أصحابه على خلاصة ابن مالك فأحكمو دراستها وأضافوا إليها قواعد ابن هشام التأليفية دون تبني جامع ابن بونا ومصادره المختلفة.

ومن أبرز أعلام هذه المدارس الموازية محضن بابه بن أبيد الديماني والشيخ سيديا الكبير.

١) محضن بابه بن أبيد الديماني^(١):

لقد كانت محظرة محضن بابه بن أبيد أكثر اهتماماً بالدراسات الفقهية، فارتبطت بكتابه «الميسر على المختصر» واشتهر شيخها فقيهاً وقاضياً، مع أنه كان نحوياً وشاعراً. أخذ النحو في صباه، ودرس الخلاصة على الشيخ عبد الله التمكلاوي. ومن حرصه على التحصيل الإنساء، كان يدرس النحو في عطل الأسبوع. أيام اشتغاله بتدريس القرآن الكريم، ثم يكتب دروسه في شكل طرة على الألفية، ولقد سبقت الإشارة إلى لقائه بالشيخ المختار بن بونا ومحادثهما في شأن شواهد ابن الدماميني. وفي معرض هذه المحادثة ييلو ما للشيخ محضن بابه من تطلع إلى الدراسات اللغوية، وما يمتاز به من نباهة وذكاء. وبعدما انتصب للتدريس في محظرته التي دامت زهاء سبعين سنة، اتسعت آفاقه النحوية، ونظم بعض المسائل مثل: محفوظات الجموع^(٢).

ومن كتاب المغني بن هشام نظم فصلي القواعد والجمل. ومن نظمه في الجمل نورد الآيات التالية:

ففي مقدمته يقول:

الحمد لله الذي علمنا بفضله، وشكراً له
ثم صلاته مع السلام على النبي أحمد التهامي

(١) راجع ترجمته في الوسيط: ٢٣٦.

(٢) الوسيط: ٢٣٦.

وواله رصبه وكل من
تبعد نهج الحق في أي زمن
حاوية لشرح أمر الجملة
وشبهها من ظرف أو مجرور
والله استعين في أمري
وفي حد الجملة الاسمية والفعلية يقول:

وإن تصدر بِسْمَاء فاسميه
وما بفعل صدرت فعلبه^(١)
وعن الجملة الكبرى والصغرى يقول:
وحبشما أخبر بالجملة عن
وعجز صغرى قيل هي ما
ويذكر الجمل التي لا محل لها من الإعراب قائلاً:
سماً فكل ذاك كبرى فاسمع
خبره المفرد فاقف العلما^(٢)

وما أتي مستأنفاً من الجمل
فماله قطعاً في الاعراب محل
وجملة التفسير ما لها محل
كذاك جملة أنت موصولاً
كذاك ذات الاعتراض ثُغْلُمُ
وما أنت جواب شرط فكذا
كذا إذا أنت جواب قسم
فتلك سبع جمل مكملة
ومما عرف من تقريراته النحوية، ما كتبه في معاني: «أ» وقد نظمه العلامة
الأستاذ محمد الحسن بن أحمد الخديم فقال:

(١) المغني: ٤٩٢.

(٢) المغني: ٤٩٧.

(٣) المغني: ٥٠٠ - ٥٥٨.

عند الذين حفروا البيانات
تجزرت طوراً لدى الإيراد
خير من المرأة في المعنى يدل
علم جنس عند جل من خلا
 فهو طبيعة أهل المنطق
يبدى ضميره مع الصفاء
موجودة في ضمن الأفراد التي
فصح الاستئنافاً لذا منه نعم
وإن الإنسان لفي خسر ورد
كل لدى إضافة لنكره
قضية كلامية عنهم بدا
كجمع الصاغة صاغة البلد
وما سواه ليس بالمجاز
لكونه خصائص الجنس شمل
موجودة في البعض من أفراد
زجاجة ونحو الوادي يفي
قضية شخصية حكم إذن
 فهو للجنس إذن ليس يعني
وهو قد مر على اللئيم
نكرة معنى ولفظاً معرفه
مهما اعتبرت ذينك الوجهين

«أ» لبيانه أتسى ببيانا
فللحقيقة عن الأفراد
كما عليه قولهم ان الرجل
نظير ذا الذي علمه دخلا
عليه بالحكم متى ما تطرق
كقوله الخليل مثل الماء
طوراً به يشار للماهية
 فهو للاستغراق والمدخول عم
مثال ذا في عالم الغيب اطرد
نظير ذا المدخل عنده المهره
لذلك الحكم عليه أبدا
وذاك الاستغراق عرقياً ورد
وتارة يكون ذا مجاز
كإن تقل مبالغها هو الرجل
وهو لماهية أيضاً باد
فإن يعين فلعمه نحو في
مدخله كعلم الشخص فعن
وإن يك البعض سوى معين
وذا كقول الشاعر الحليم
مدخل هذا عند أهل المعرفه
لذاك صاح وصفه بشين

للسعت محتملة والحال
لديه مثل علم الأجناس
مهملة في قوة الجزئية
لذا كما محنض باب قد نقل
ولقد تسلسل العلم في بيت الشيخ محنض بابه ووسطه. فمن حفته الأديب
الكبير، والشاعر المجيد، والمؤرخ المحقق، المختار بن حامد بن محمد بن
محنض بابه. وكان من له اليد الطولى في النحو واللغة والمنطق، ابن أخيه
العالم محنض بابه ابن أمين الذي نظم «لامية» بدعة في النحو والنصريف،
يقول فيها:

عليهم لکلام العالَمِين علا
وسهلوها بحسن الضبط للجهلا
لام و فعل و حرف كابن يا ابن جلا
يكون متصلةً طوراً ومنفصلةً
وهن غبن عن الضيف الذي نزلنا
ذات دعوه كزيد راكب جملًا
مثل البخيل ويست خلة البخلاء
على سوى الذات مثل الكبر والخيلا
أو الحرام أي الأمر الذي حفظلا
فثم إيجاز حذف للعقل قول جلا
تعلق بسوى أفعال من عقلا
فيها للأكل فجانب من لها أكلا
إيجاز قصر متين اللفظ قد جزا

ويعده الجملة في ذات الحال
وذلك المدخول بعض الناس
عليه حكمتنا إذن قضيه
أخاف أن يأكله الذئب مثل
كلام قوم كتاب الله قد نزل
وجلة العلماً أبدوا قواعده
وهو عندهم في الأصل منقسم
والاسم إما ضمير وهو عندهم
كانت فمت وهم في البيت قد جلسا
أو ظاهر باسم عين حيث دل على
وبياسم عين إذا كانت دلالته
وراكب وصف عين لا اسمها وكذا
وقد دعوا وصف معنى ما الجلي حكى
ولا يقال نرى عيناً محرمة
لأن شرعية الأحكام ليس لها
فأية الميئنة التحرير عندهم
وجاء في آية فيها القصاص أتي

والحرف يختص بالأفعال عندهم
ومنه ما ليس مختصاً ولست ترى
و«هل» يليها وجوباً فعل حيزها
والفعل ماضٌ لديهم أو مضارع أو
أمر كُتب يُمعَّح ما مما جنّيت خلا
ثم أطال في أحكام الفعل، وتصاريحه، وصيغه مع الضمائر، ونوّني التوكيد،
وإعرابه، وبيناته، ورتب كل هذه الأحكام ترتيباً منسقاً وواضحاً، وتتابع كلامه في
الجمع، وأسم الجنس وعاد إلى الفعل الذي لم يسم فاعله، وختم القصيدة
بأحكام العمل وإعرابها: والقصيدة تقع في نحو مائتين وخمسين بيتاً، وهي
مفيدة وممتعة.

ب) الشيخ سيديا الكبير^(١):

إن شهرة هذا العالم العلَّم تغْنِي عن التعريف به ونكتفي بالتذكير بما قاله عنه
جدنا بابه بن أحمد بيبي العلوى:

فإنك أنت الغوث لا شك والقطب
للك الطائر الميمون والمنزل الرحب
وأنت سراج للبرية لا يخبو
وأضاءت بلاد الغرب لما أتيتها
وعندك علم لا تحيط به الكتب
وحيثت بكتب يعجز العيس حملها

أخذ الشيخ سيديا علم اللغة والنحو والفقه عن العلامة حرمه بن عبد الجليل
العلوي، وتربي على يد الشيخ سيد المختار الكتبي، وصاحب ابنه الشيخ سيدى
محمد، وعاد بعلم وافر وصيت عال.

فكان مأوى الطلبة والمربيين والزوار. ولم تمنعه وظائفه التصوفية من الكتابة

(١) راجع ترجمته في الوسيط: ٢٤٠.

والتأليف. ومن مؤلفاته تحفة الأطفال في حل عقد لامة الأفعال، وشرح المقصور والممدود لابن مالك.

أما شرحه للأجرمية المعروف بالنفحة القيومية في شرح الأجرمية فإنه يمتاز بالسهولة والوضوح، مع اشتغاله على خلاصة الخلاصة، فكان معييناً على معرفة قواعد اللغة دون الخوض في مسائل لا تهم إلا المختصين في النحو. مع أنه أطال البحث في بعض أبواب النحو مثل «لا العاملة عمل إن» ذلك أن شواهده كان أكثرها أمثلة لإيضاح القواعد، وليس لبيان ما شد وندر. أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وبالخصوص في أمثلة معاني حروف الجر، ونواصي الفعل وجوازمه. وبعدة أحاديث نبوية. أما شواهده الشعرية فقد كان اختيارها يتم وفقاً لمعاييرين اثنين: أحدهما: توضيح القاعدة، والثاني أن يكون مضمونها يدعو إلى المثل الأخلاقية والفضائل الدينية، فذكر منها ما يبحث على الصبر والمثابرة في قول القائل:

لأستهلنَّ الصعب أو أدرك المني فما انقادت الآمال إلا لصابر
مستشهدأً فيه باستعمال «أو» بمعنى حتى. ومنها ما يدعو إلى القناعة والتعفف
وذلك في قول الشاعر:

استغنِ ما أَغْنَاكَ رِيكَ بِالْغَنِي وَإِذَا تُصْبِكَ خَصَاصَةً فَتَجْمَلُ
وقد أوردَه في الجزم بياذا في الشعر خاصة وفي جزم «من»، و«إذما»،
استشهد بيذين لهما مدلولهما في التربية الخلقيَّة وهما:
ومن لا يزال يستحمل الناس نفسه وَلَا يَغْنُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يَسَّامِ
وقول الشاعر:

فإنك إذما تأتَّ ما أنتَ آمِرٌ بِهِ تَلْفُ مِنْ إِيمَانِهِ تَامِرٌ أَتَيَا
وفي مواضع أخرى أورد أبيات حكم ونصائح منها:
لا تنه عن خلق ونأتي مثله عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٍ

وهذا ما يظهر تزعمه التربوية، ونصائحه الدينية، في البحث عن الاستقامة والكرم والقوى. وما أورد في هذا:

حيث ما تستقيم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

وقول الشاعر:

حسبت النوى والجود خير تجارة رياحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا
وقول ليد بن ربيعة:

الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
ومن الغريب أن هذا المصنف لم ينل طريقه إلى النشر حتى الآن، بالرغم مما له من قيمة علمية عالية وتربوية فائقة، وقد قام بتحقيقه الباحث الأستاذ محمد الأمين بن العلوى.

وهذه أمثلة من الشرح الذي امتاز بمزج الأجرامية بنحو الألفية. يقول في باب العطف:

باب العطف: وحروف العطف عشرة، وهي:

الواو: ومن معانيها المصاحبة وعطف اللاحق على السابق وعكه،
نحو: **(فَأَبْيَّنْتُهُ وَأَصْبَحَ السَّفِينَةُ)** (العنكبوت - الآية ١٥)، وجاء زيد وعمرو
بعده، وتكلم بكر وخالد قبله.

الفاء: للترتيب باتصال كسافر زيد فعمرا.

ثم: للترتيب بانفصال كحضر سعيد ثم عمر.

أو: ومن معانيها التخيير والإباحة بعد الطلب، كتزوج فلانة أو اختها،
وجالس العلماء أو الزهاد. والتقييم والإيهام والشك بعد الخبر. نحو الكلمة
اسم أو فعل أو حرف، وكلفيت أباك أو أخاك.

أم: وتكون متصلة وهي الواقعية بعد همزة التسوية والهمز المغني عن لفظ

أي، نحو: **هُسْوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَنْ تَمْنَعُوهُنَّ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴿١﴾، (البقرة) و نحو: **أَفَرَبِطُ أَمْ بَعْدِهِ مَا تُوعَدُونَ** ﴿١٤﴾ (الأنبياء)، ومنفصلة وهي الحالية مما ذكر المتضمنة معنى «بل» مع استفهام أو دونه، نحو إنها لا بل ألم شاء، وهذا زيد ألم عمرو.

إما الثانية: وهي كـ «أو» فيما ذكر من المعانٍ ويمثل لها بأمثلتها فيقال تزوج إما فلانة وإما اختها، وجالس إما العلماء وإما الزهاد.

بل، ولا، ولكن: هذه الثلاثة إنما تعطف لفظاً على معنى، فاما «لا» فيعطى بها بعد الإثبات والأمر والنداء، كجاء زيد لا عمرو، وأضرب زيدا لا عمرا، ويا زيد لا عمرو، ومعناها قصر الحكم على ما قبلها. وأما «بل» و«لكن» فيعطى بهما بعد النفي والنهي نحو **هُمَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَلَّا لَحِقَّ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّنَ** ﴿٤٠﴾ (الأحزاب - الآية ٤٠)، وما قام زيد بل عمرو، ولا تهجر مطيناً ولكن عاصياً، ولا تكون بخيلاً بل كريماً، ومعناها تقرير الحكم لما قبلها وجعل ضده لما بعدها، وتقع «بل» بعد الإثبات والأمر فتفيد حكم الأول للثاني، كسار زيد بل عمرو وأكرم زيدا بل عمرا.

حتى: في بعض المواضع وهو إذا كان معطوفها ببعضها من المعطوف عليه وغاية له كجاء العجاج حتى المشاة، قوله:

قهرناكم، حتى الکماة فأنتم تخافوننا حتى بنينا الأصاغرا
ومن نماذج عرضه الواضح قوله في النواسخ: «باب العوامل الداخلة على
المبدأ والخبر».

وتسمى نواسخ الابتداء وهي ثلاثة أشياء:

١. كان وأخواتها وهي أفعال.

٢. إن وأخواتها وهي حروف.

٣. ظنت وأخواتها وهي أفعال أيضاً.

فاما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي:

كان: ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر في الزمن الماضي. وأمسى: ومعناها اتصافه به في المساء. وأصبح: ومعناها اتصافه به في الصباح. وأضحى: ومعناها اتصافه به في الضحى. وظل: ومعناها اتصافه به نهاراً. وبات: ومعناها اتصافه به ليلاً. وصار: ومعناها التحول من حال إلى حال. ولبس: ومعناها نفي الحال عند الإطلاق وعند التقييد بزمن بحسبه. وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح: ومعنى هذه الأربعة ملازمة المخبر عنه للخبر على ما يقتضيه الحال، ولا تعمل هذا العمل إلا بعد نفي أو نهي أو دعاء، وما دام، ولا تعمل هذا العمل إلا بعد «ما» المصدريّة الظرفية. (وما تصرف عنها) أي ما تصرف من كان وأخواتها من مضارع أو أمر أو غيرهما، يعمل عليها، وهي في التصرف على ثلاثة أقسام:

أ) ما لا يتصرف بحال، وهو «ليس» اتفاقاً و«دام» على الأصح.
ب) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو «زال» وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر.

ج) وما يتصرف تصرفاً تماماً وهو الباقى.

أما إنْ وأخواتها، فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر. وهي: إنْ، وأنْ، ولكنْ، وكانْ، ولعلْ، ولبتْ.

وإنْ وأنْ للتوكيد، أي توكيـد النسبة بين الجـزـائـين نحو ﴿وَإِنَّ اللَّهَ يُكَلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ (المائدة) وعلمـت ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة)، وترد «إنْ» لنـفي الشـك عنـها والإـنـكار كـقولـه لـمـن يـشكـ فيـ قـيـامـ زـيدـ: إـنـ زـيدـاً قـائـمـ. وقد تـرـادـفـ «إنـ» نـعـمـ كـقولـه:

ليـتـ شـعـريـ هـلـ لـلـمحـبـ شـفـاءـ مـنـ جـواـهـنـ إـنـ إـنـ اللـقاءـ
وـكـانـ لـلـشـبـيـهـ المـؤـكـدـ لـأـنـهاـ مـرـكـبةـ مـنـ الـكـافـ وـ«ـأـنـ»ـ نـحـوـ كـانـ زـيدـاـ أـسـدـ وـلـاـ
تـكـونـ لـلـظنـ وـلـاـ لـلـتـقـرـيبـ، وـلـاـ لـلـنـفـيـ خـلـافـ لـزـاعـمـيـ ذـلـكـ.

ولكن للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتوهم ثبوته وإثبات ما يُتوهم
نفيه من الكلام السابق كزيرد كريم لكنه جبان وزيد ليس بكريم لكنه شجاع، وقد
تكون للتأكيد نحو لو جاء زيد لأكرمه لكنه لم يجيء.

وليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر كقول الشيخ الكبير: وليت الشباب عاند، وقول الفقير: ليت لي مالاً فأنفق.

ولعل: للترجّي في المحبوب كلعل الحبيب قادم، والتوقع في المكره كلعل العذر داهم، وقد ترد للتعليل نحو (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِتَنَا لَعْلَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْفَى) (طه) أي ليتذكر وللاستفهام نحو: (وَمَا يَدْرِيكَ لَهُمْ يَرَى) (عبس).

وأمّا ظننت وأخواتها، فإنها تنصب المبتدأ والخبر بعد استيفاء الفاعل، على أنهم مفعولان لها، وهي: ظننت وحسبت وخلت، وهذه الثلاثة للبيتين قليلاً وللعلن كثيراً نحو ﴿يَظْنُونَ أَهْمَ مُلْئِقًا رَبِّهِم﴾ (البقرة - الآية ٤٦)، قوله:

ظنت بأن ثبت لظى العرب صالحيا فعردت فيمن كان عنها مُعرِّدا
وقوله:

حسب التقى والجود خير تجارة رياحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً
وقوله:

وکنا حسبنا کل بیضاء شحمة عشبة لاقينا جذام وحمیرا
وقله:

ما خلتنی زلت بعدکم ضمنا أشکو إلیکم حمّة الالم
وقوله:

إِنَّمَا يُسْأَلُ عَمَّا يَصْنَعُ إِذَا هُوَ مُبْرَأٌ مِّنِ الْوَجْدَانِ
وَمَا يَعْلَمُ بِهِ إِلَّا مَنْ يُحِيطُ بِالْأَفْوَاجِ

زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدّ دينه

ومثلها عدلت كقوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم

وبحجوت كقوله:

وكنت أحجاً أباً عمر أخاً ثقة حتى المئت بنا يوماً ملئات
ورأيُت وعلمت: وهو للظن قليلاً وللعلم كثيراً عكس ظن نحو **﴿إِنَّهُمْ بِرَوْنَاهُ
يَعْيَادُونَ﴾** (المعارج) ونحو: **﴿فَلَمَّا كَانَ عَلَيْهِمُوهُنَّ مُؤْمِنُونَ﴾** (المتحنة - الآية ١٠).

وقوله:

علمتك الباذل المعروف فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل
روجدت: للبيتين خاصة عكس زعم. نحو **﴿وَمَا نَقِيمُوا لِأَقْرَبِكُمْ بَيْنَ يَمْنُونَ
اللَّهُ هُوَ خَيْرُ الْمُحْسِنِينَ﴾** (المزمل - الآية ٢٠).

ومثلها دريت، كقوله:

دريت الوفي العهد يا غزو فاغتبط فإن اغتابطاً بالوفاء حميد
وألفيت نحو **﴿إِنَّهُمْ أَفْوَى مَا يَأْتِهُمْ هُنَّ ضَالَّانَ﴾** (الصافات).

واتخذت وجعلت وهو للتصير كقوله:

تاختذت غراز إثراهم دليلاً ففرروا في الحجاز ليعجزوني
وخلق، ورد، وترك، وهب غير متصرف، وصيير وأصار، وأكان، وقد تكون
جعل للظن خاصة نحو **﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَيْنُ الرَّعْمَنِ إِنَّهُمْ﴾** (الزخرف - الآية ١٩) وسمعت ولا يكون مفعولها الثاني إلا فعل صوت نحو سمعت زيداً
يتكلم^(١).

(١) راجع النفعة القومية في الأبواب المذكورة.

٩ - مدرسة ولاته النحوية^(١)

لقد أشرنا من قبل إلى أن مدينة ولاته العريقة قد أنجبت أوائل النحاة الشناقطة المعروفيين كالفقيـه المختار النحوي بن الفقيـه اند محمد الولـاتي (ت ٩٢٠هـ) وأضرابـه^(٢).

وقد عرفت الحركة النحوية في هذه الحاضرة العلمية دفعاً كبيراً بورود منيرة بن حبيب الله الشمشـوي (ت ١١٦٣هـ) مؤلف «الدلاصة شرح الخلاصة»، ومن أجيـاء الآخذـين عنه العـلامـة عمر مـمـ التـحـويـ الكـبـيرـ^(٣).

وقد بلـغـتـ هذهـ الحـرـكـةـ النـحـوـيـةـ الـولـاتـيـةـ أـوـجـهاـ عـالـمـينـ مـتـعـاصـرـينـ كـثـيرـاـ ماـ يـقـعـ بـيـنـهـماـ لـبـسـ عـنـ النـاسـ،ـ فـقـدـ كـانـاـ يـحـمـلـانـ اـسـمـاـ وـاحـدـاـ وـيـعـمـلـانـ فـيـ مـجـالـ وـاحـدـ،ـ فـكـلـ مـنـهـماـ يـدـعـيـ مـحـمـدـ يـحـيـيـ الـوـلـاتـيـ،ـ نـفـتـصـرـ عـلـيـهـمـاـ وـانـ كـانـ الـعـلـمـاءـ الـوـلـاتـيـونـ غـيـرـهـمـ كـثـيرـينـ.

إنـهـماـ فـرـساـ رـهـانـ،ـ اـشـتـرـكـاـ فـيـ أـمـرـ كـثـيرـ،ـ عـاـشـاـ فـيـ عـصـرـ وـاحـدـ وـاـنـتـسـبـاـ لـبـلـدـةـ وـاحـدـةـ،ـ وـهـيـ وـلـاتـهـ،ـ جـوـهـرـةـ الصـحـراءـ،ـ وـمـهـدـ الـعـلـمـاءـ وـالـصـلـحـاءـ،ـ وـمـنـهـاـ وـفـيـهـاـ تـلـقـيـاـ مـعـارـفـ جـمـةـ،ـ وـأـعـطـيـاـ عـلـوـمـاـ وـافـرـةـ،ـ وـكـتـبـاـ فـيـ مـجـمـلـ الـعـلـمـوـنـ الـإـسـلـامـيـةـ،ـ كـعـلـومـ الـقـرـآنـ،ـ وـالـحـدـيـثـ وـعـلـوـمـهـ،ـ وـالـفـقـهـ وـأـصـوـلـهـ وـالـنـحـوـ وـفـرـوعـهـ.

وـيمـكـنـ لـلـمـهـتـمـيـنـ بـالـمـؤـتـلـفـ وـالـمـخـتـلـفـ،ـ أـنـ يـفـرـقـواـ بـيـنـهـمـاـ بـأـنـ أـحـدـهـمـاـ اـشـتـهـرـ بـتـحـلـيـتـهـ بـالـفـقـيـهـ،ـ وـهـوـ اـبـنـ مـحـمـدـ الـمـخـتـارـ الدـاوـدـيـ،ـ وـثـانـيـهـمـاـ عـرـفـ بـاـبـنـ سـلـيـمـةـ.ـ خـيـرـ أـنـ الـفـرـقـ بـيـنـهـمـاـ يـتـجـلـيـ قـبـلـ كـلـ شـيـءـ فـيـ اـخـتـلـافـ الـمـنـهـجـ وـالـمـشـرـبـ.ـ فـلـقـدـ كـانـ الـفـقـيـهـ عـالـمـاـ تـقـلـيـدـيـاـ مـتـمـسـكـاـ بـقـوـاعـدـ الـعـالـكـيـةـ،ـ وـهـوـ مـعـ ذـلـكـ أـصـوـلـيـ بـلـغـ رـتـبـةـ الـاجـتـهـادـ فـيـ الـمـذـهـبـ.ـ أـمـاـ اـبـنـ سـلـيـمـهـ فـقـدـ كـانـ أـكـثـرـ حـرـيـةـ فـيـ التـفـكـيرـ وـجـرـاءـةـ فـيـ الـاجـتـهـادـ.

(١) راجـعـ الـمـخـتـارـ بـنـ حـامـدـ:ـ الـحـيـاةـ الـثـقـافـيـةـ صـ ١٩٨ـ،ـ وـمـعـمـدـ الـمـخـتـارـ وـلـدـ اـبـاهـ الـشـعـرـ وـالـشـعـراءـ صـ ٢٠ـ.

(٢) الـمـصـدـرـ تـقـسـهـ.

(٣) راجـعـ فـتـحـ الـشـكـورـ تـرـجـمـةـ عـمـرـ مـمـ.

والذي يهمنا في هذا الفصل هو إسهامهما في الكتابات النحوية، ودورهما في إحيائها في المدينة التي انتسب إليها، وفي المحيط الثقافي الذي حولها.

أ) الفقيه محمد يحيى الولاتي^(١):

أما «الفقيه» فإن شهرته جاوزت حدود الأقليم الذي نشأ فيه، ويعود ذلك إلى دوره في تدريس سائر العلوم المعهودة في قطره، ورحلته إلى المشرق، ووفرة تأليفه في شتى المعارف. ولقد لهج الشعراء ب مدحه حياً، ورثائه بعد وفاته. فيقول أحد تلامذته، وهو محمد المختار ابن أمالة الولاتي:

لشن غاب عن والات يحيى فإنها نورها وشبابها
وغيب عنها نحوها وبيانها

ومما رثاه به محمد السنوسي التونسي:

هو البحر عند الدرس تطغى علومه عليه، وفي المحراب يعرفه الذكر^(٢)
وتسمية «الفقيه» توحّي أولاً، بانتسابه إلى فئة معينة من علماء الإسلام أمثال
اللخمي وابن عرفة، وخليل بن اسحق، صحيح أنه من هذا الطراز لكن الفقيه
الولاتي يمثل أكثر مما يتعلّق به الفقهاء، وفي كنانته أكثر من سهم، وفي صدره
أكثر من فن.

ومراجعة مؤلفاته التي تزيد على المائة، تبين أنه من أولئك الموسوعيين الذين
علا كعبتهم في العلوم الإسلامية المعروفة في قطره، ونقتصر هنا على ما يختص
بالنحو مثل شرحه لفريلة السيوطي والذي سماه بـ «المواهب التليدة في حل
الآفاظ الفريدة».

لقد أكمل هذا الشرح سنة ١٢٩٦هـ، واعتمد فيه على منهج الاختصار بتقرير

(١) راجع ترجمة محمد يحيى الولاتي في مقدمات كتبه المطبوعة، خاصة نيل السول.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

الأحكام وحل الألفاظ وضرب الأمثلة كقوله في باب علامات الاسم: «الإسناد» وهو الحكم عليه بوصف أو تعليقه به. نحو قام زيد، وزيد قائم، وقم، فعلامة كون زيد اسمًا، كونه محكوماً عليه بالقيام في المثالين الأولين، ومعلقاً به القيام في الثالث.

وفي كلامه عن الجر، بالحرف، والإضافة والتبعة، قال إن هذه الأمثلة اجتمعت في **(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)**.

والمعالج لهذا الشرح يخرج منه بالملخصات التالية:

١. كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم: ففي باب الظرف وحده استشهد بنحو من ثلاثين آية، فنراه كلما وجد مثالاً في الكتاب العزيز بدأ بذكره: وربما استدل بعض القراءات غير السبعية، مثل قراءة: (ذكر من معن) (الأنبياء - الآية ٢٤).
 ٢. كثرة الشواهد الشعرية، والملاحظ أنه يأتي بالبيت كله، ولا يقتصر على الشطر الذي فيه موضع الاستشهاد، غير أنه لا يتعرض للقائل، ولا لمعنى البيت، ففي الباب الذي أخذنا نموذجاً أتى بزهاء عشرين بيتاً.
 ٣. الاستشهاد بالأحاديث على نمط نهج عليه ابن مالك.
 ٤. الإكثار من الأمثلة وهي نوعان، منها ما هو للتوضيح، ومنها ما هو أمثلة قديمة.
 ٥. مزج الباب والمتن بالشرح.
 ٦. عزو الأقوال إذا كان في المسألة خلاف^(١).

ونعطي من شرحه مثلاً في باب الظرف، يقول السيوطي:

الظروف وقت أو مكان ضُمِّنا «في» باطِرِاد وانصيَّن الأزمنة

(١) راجم المراهب الثلبة مخطوط.

من اصحاب المصدر مطلقاً ولو
إلا الذي أبهم والمشتقا
كذاك ما دل على مقدار
وما جرى مجرأه باطراه
كرنة العرش كذا وزن الجبل
نص عليه سيبويه في جمل
لم يك الفقيه الولاتي يورد أبيات الناظم مستقلة، ولكن يمزج ألفاظها
بالشرح، حتى كأنهما متز واحد، لا يفصلهما إلا تمييز في الخط، أو ورود
«أي» التفسيرية بعد الفاظ النظم فيقول مثلاً:

«المفعول فيه» وهو المعنى في اصطلاح النحاة ظرفًا. (الظرف) في اصطلاح
النحاة (وقت) أي اسم زمان (أو مكان) أي اسم مكان (ضمنا) معنى (في) دون
لفظها (باتراه) مع كل فعل، فخرج بقوله (ضمّنا في) الظرف الذي لم يتضمنها.
وخرج بقوله «باتراه» مع كل فعل نحو مطرنا السهل والجبل، فلا يسمى ظرفًا
لعدم اطراه مع كل فعل إذ لا يقال مثينا السهل والجبل، وخرج أيضاً نحو
دخلت البيت، فلا تقول نمتُ البيت (وانصب الأزمنة) أي الأزمنة على الظرفية
(بناصب المصدر) أي بكل عامل ينصب المصدر (مطلقاً) سواء كانت الأزمنة
مبهمة نحو سرت حيناً أو مدة، أو مختصة نحو صمت رمضان أو العام وسواء
كان ناصب المصدر فعلاً كالأمثلة المتقدمة، أم شبهه نحو أنا جالس يوماً أو
يوم الجمعة (ولو) كان ناصب المصدر (مقدراً) كقولك يوم الجمعة.

(وفي مكان) أي في ظرف المكان (قد أبوا) أي النحاة اطراه (إلا) في
ظرف المكان (الذي أبهم)، وهو الذي لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف
إليه كمكان وناحية ووراء وناحية وجهة ونحوها، فتقول جلست مكان زيد
وناحية المسجد ووراء زيد وجهة المسجد، (و) إلا ظرف المكان (المشتقة) وهو
الدال على الحدث المشتق هو من اسمه فيطرد نصبه على الظرفية. (و قوله) أي
النصب فيه (إن كان) الظرف (الفعل وفقاً) أي وافق ناصبه في الاشتقاء نحو

تعدت مقعد زید، وأنا قاعد مقعد عمر، وجلست مجلس زید، وقامت مقامه، فان خالقه اقتصر على ما سمع منه نحو هو مني مقعد القابلة، أو مقعد الإزار أو منزلة الولد فيقرب، أو هو مني مناط الشريا. ومزجر الكلب فيبعد.

(كذاك) أي كما تقدم في اطراد نصبه على الظرفية (ما) أي ظرف المكان الذي (دل على مقدار) محدود (كالميل والفرسخ) فتقول سرت ميلاً أو فرسخاً أو غلوة، والغلوة مائة باع، (والأقطار) أي التواحي المحدودة فإنها يطرد فيها النصب على الظرفية. (وما) أي الاسم الذي (جري مجراه) أي مجرى ظرف المكان (باترداد) مع كل عامل، وهي (مصادر) في الأصل (نابت عن ذي استناد) أي عن مضاف محلوف وهو الظرف حقيقة (كزنة العرش) في قولك سبحان الله زنة العرش أي قدر زنة العرش. (كذا وزن الجبل) من قولك أعطي زيداً وزن الجبل أي قدر زنة الجبل. (نص عليه) أي على اطراد نصب المصدر المذكور (سيبويه) الإمام لأنه ورد (في جمل) أي تراكيب متعددة، فمنها قوله صلى الله عليه وسلم «سبحان الله عدد خلقه، ورضي نفسه، وزنة عرشه ومداد كلماته». أي ما ذكر بهذه مصادر منصوبة على الظرفية على تقدير قدر^(١).

ب) محمد يحيى بن سليمة (ت ١٣٥٤ هـ)^(٢):

أما بن سليمة اليونسي الحوضي فقد أسمهم هو الآخر في إثراء المكتبة النحوية زيادة على مؤلفاته الكثيرة التي تناولت جميع العلوم الشرعية ومن أشهره كتبه في النحو مصنفه المعجمي «قرة العينين على نحو الشهرين».

بدأ بقوله:

الحمد لله الذي النحو جعل	لكل علم فاتحاً به يُحل
صلى وسلم على محمد	وآله وصحبه للأبد

(١) المصدر نفسه باب الظرف.

(٢) محمد يحيى بن سليمة اليونسي عالم شهير كتب في أكثر العلوم الشرعية، واشتهر بمنهجه الاجنهاطي المنتحر.

وهو يعني أن كل علم من علوم الشريعة، لا تُحلّ عقده إلا بمعرفة إعراب اللغة العربية، التي ورد بها الخطاب الشرعي. وبعد هذه الدبياجة المختصرة، انتقل إلى ما سماه كتاب التمييز. مبتدئاً بقول:

فلاسم يعرف بحسٍ وبأثرٍ والخفض والتثنين والندا وعلٌ ثم ذكر علامات الفعل المضارع والماضي، واسم الفعل، ويبيّن أن ما سواهما هو الحرف والملاحظ في هذا الباب، أولاً عنوانه «بكتاب التمييز» وهو اصطلاح عند علماء الشناقطة، لمعرفة الكلم النحوي، أي كيف يميز الطالب المبتدئ بين الاسم والفعل والحرف. ومنه قولهم:

لا يؤلم الضرب ممن لا يميز للزيرون يدعون والهندا تدعونا
ويقال التمييز عندهم «الإعراب» وهم في هذا المصطلح لا يعنون به تغيير
أو آخر الكلم بتأثير العوامل، وإنما يقصدون به، وظيفة الكلمة في الجملة.

والملحوظة الثانية: أن الناظم ذكر علامتين للاسم لم تعهدهما عند سابقيه إحداهما «الحس» وفسره يقول إن من الأسماء ما يدرى بالحواس، ثم أورد «علٌ» من علاماته، وهذا أيضاً جديداً في منهج النحاة، لأنهم يكتفون غالباً بعموم الإسناد.

والباب الثاني عند ابن سلیمة، جعله «باب العروف»، وأتى فيه بفصول تناولت حروف الجر، والحراف النواسخ، وحراف نصب المضارع وجوازه، وأدوات الاستثناء وحراف العرض والتحضيض، والتنبيه، والنداء، والعطف، والموصول الحرفـي، وختم الباب بفصل خاص ببنون الوقاية، وتون التوكيد، ولام الجواب، والتأكيد، و«إذا» الفجائية، وأحرف الافتتاح والامتناع، وهـاء السكت والوقف.

والملحوظ في هذا الترتيب هو محاولة الناظم أن يسير في تدرج منطقي يبدأ فيه بحصر حروف المعاني، مرتبـاً لها حسب وظائفها. إلا أنه هنا وقع في مشكل أدى به إلى إيراد بعض الأسماء في كتاب العروف، حينما تناول نوافـس

المضارع وجوازمه. وأدوات الشرط، كما اضطر إلى أن يفرق بين هذه الأدوات ومعمولاتها، ففصل عن العطف حروفه، وعن الاستثناء أدواته. فصار ترتيبه شكلياً أكثر مما هو وظيفي.

وبعد «كتاب الحروف» واصل الناظم ترتيبه بالمبني، لأنه من خصائص الحرف، وشبيهه، وأورد الموصول وأسماء الإشارة ثم انتقل إلى الأفعال الناسخة، وظنّ وأخواتها.

وتحت عنوان «كتاب الإعراب»، يقول ابن سلیمة:

وقدرن إعراب ما اعتلَّ، لا «وي» نصب، والمضاف للباء ما حُكِي
وفي هذا البيت مثال لمحاولة الاختصار التي أخذ الناظم بها حتى أوصلته إلى قدر كثير من التعقيد، إذ يسهل فهم قوله: «وقدرن إعراب ما اعتلَّ» لكن «الاوي نصب» تعنى إظهار النصب فيما آخره واو أو باء وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله:

وأيد نصب ما كيدعو يرمي

و«ما حُكِي» معطوف بلا أداة على المضاف للباء، وهو يشير إلى أحكام المضاف إلى باء المتكلّم، مثل جاء غلامي، وحكم الحكاية، في قولنا «من زيد» في حكاية القول.

بعد هذا البيت انتقل الناظم إلى «النكرة والمعرفة»، وفي هذا الفصل أدرج الضمائر التي كان من الممكن أن تأتي في باب المبني الأنف الذكر.

وبعد هذه الأبواب، ذكر المجرورات الثلاثة، وهي المجرور بالحرف، أو بالإضافة أو التابع، وتلتها عنده المجزومات، وقال إنها ثلاثة. وهي الأمر والمضارع وتابع المجزوم. وأتبعها بالمعرفات الثمانية، والتمثيل لها في الشرح مكتفياً بذكرها في النظم ثم المنصوبات الأربع عشر، ثم التوابع الخمسة.

وانطلق بعد ذلك إلى ما سماه بقاعدة الإعراب، وخصصها لمباحث إعراب

الضمائر والنصب كالكاف والنون وباء المتكلم، وهاء الغائب. وأعاد ذكر المجرورات الثلاثة، وبين أن أمثلتها اجتمعت في البسمة مثل ما رأينا عند الفقيه محمد يحيى بن محمد المختار وكذلك المنصويات. ثم رجع إلى حد الإعراب، وأحكامه في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم والمثنى، وهنا يظهر تأثره بالخلاصة، إذ يقول:

وارفع بواو وانصبئ بـالـأـلـف واجرر بـيا أـبـا أـخـا دـا إـنـ تـضـفـ
وبعد بـابـ الإـعـرـابـ، خـصـصـ بـيـتـاً وـاحـدـاً لـلـعـدـ يـقـولـ فـيـهـ:

ثـلـاثـةـ لـعـشـرـةـ لـسـلـذـكـرـ وـتـاءـ الـأـنـثـىـ اـحـدـفـ وـتـرـكـيـبـ درـيـ
ثـمـ خـصـصـ أـبـوـابـاـ مـخـتـصـرـةـ لـتـصـرـيفـ الـأـفـعـالـ، وـهـوـ يـعـنـيـ بـذـلـكـ مـشـتـقـاتـهاـ
كـالـمـصـدـرـ وـالـمـفـعـولـ وـالـفـاعـلـ. وـالـتـعـجـبـ وـأـفـعـلـ التـفـضـيلـ، وـبـيـنـ أـقـيـسـتـهاـ وـأـوزـانـهاـ.
ثـمـ أـعـقـبـ ذـلـكـ بـإـعـرـابـ الـجـمـلـ. وـلـعـلـ الـصـلـةـ عـنـدـهـ بـيـنـ مـشـتـقـاتـ الـأـفـعـالـ أـنـ
الـجـمـلـ تـحـلـ مـحـلـ الـمـفـرـدـ وـذـكـرـ سـيـعـ جـمـلـ لـاـ مـحـلـ لـهـ فـيـ الـإـعـرـابـ وـقـدـ نـظـمـهـ
بـقـوـلـهـ:

لـاـ تـعـرـبـ الـجـمـلـةـ فـيـ إـيـدـاءـ أـوـ
صـلـةـ أـوـ جـوـابـ أـوـ إـنـ تـبـعـتـ
ثـمـ ذـكـرـ الـجـمـلـ السـيـعـ الـتـيـ تـعـرـبـ مـفـعـلاًـ بـعـدـ فـلنـ أـوـ حـالـاًـ، أـوـ خـيـراًـ، أـوـ نـعـناًـ
نـحـوـ جـاءـ رـجـلـ يـحـيـكـ، أـوـ عـطـفـاًـ، نـحـوـ زـيـدـ يـقـرـأـ وـيـكـبـ. وـيـكـونـ مـحـلـهـ الـجـزـمـ إـذـاـ
كـانـتـ جـوـابـ الشـرـطـ، أـوـ الـجـرـ إـذـاـ جـاءـتـ بـعـدـ إـذـاـ وـحـيـثـ.

ثـمـ جـمـعـ الـإـغـراءـ وـالـتـحـذـيرـ وـالـتـخـصـيـصـ وـالـمـدـحـ وـالـذـمـ فـيـ بـابـ وـاحـدـ. كـمـاـ
جـمـعـ فـيـ الـعـسـائـلـ الـصـرـفـيـةـ أـحـكـامـ الـوـقـفـ وـالـتـصـغـيرـ وـالـإـحـالـةـ وـتـرـقـيـقـ الرـاءـ
وـالـنـسـبـ، وـجـمـعـ التـكـسـيرـ وـالـإـبـدـالـ فـيـ بـابـ وـاحـدـ. وـخـتـمـ نـظـمـهـ بـمـسـائـلـ منـ
الـتـصـرـيفـ تـعـرـضـ فـيـهـ لـلـزـيـادـةـ وـالـعـدـفـ وـالـنـقـلـ، وـقـالـ فـيـ أـخـرـهـ:

وـاجـتـنـبـ الثـقـلـ وـلـبـسـاـ وـالـضـرـرـ أـزـلـ وـرـعـيـ اللـفـظـ وـالـمـعـنـيـ اـشـتـهـرـ⁽¹⁾

(1) انظر فرة العينين (مخاطر) في الأبواب المذكورة.

والنظم في مجمله اختصار مبسط لمسائل الخلاصة، يقدر أن يستوعبه الطالب في شهرين وفقاً لعنوانه. وقد شرحه المؤلف شرحاً مختصراً كذلك اعنى فيه بتوضيع الأحكام بالأمثلة دون الخوض في مسائل الخلاف، أو التعرض للشواهد، مع محاولة إعادة ترتيب الأبواب وتنسيقها بحيث يكون التدرج فيها منطقياً لأنه أراد أن يبدأ بالسهل. كما اهتم أن يجمع بين كل الأبواب التي تشملها قواعد مشتركة في الخصائص والإعراب.

١٠ - مدرسة ابن عبدم الفاضلي:

ومن محاظر التدريس مدرسة محمد بن عبدالله بن الأمين بن محمد، الذي اشتهر ابن عبدم، أخذ عن بُلَّا الشفروي. وهو ينتمي إلى قبيلة أولاد ديمان الذين قال فيهم محمد اليدالي:

ديمان في الناس تسر وغيرهم كالفسخار
في يومهم يوم عيد وليلهم كالنهار

أ) ابن عبدم الفاضلي:

لقد درس ابن عبدم العلوم في أحواله من بني الفقيه حبيب الله، وكان معاصرأً وصديقاً لمحمد عالي بن سعيد المشهور بـ «فع» وأفاد من عبد اللودود بن عبد الله، فاستلهم منهجه وأخذ روايته، وانخلعت أنظمتها حتى صار يعزى لأحدهما ما للأخر.

وبعدما تردد على مدارس بني محمد سالم ومحاظر الصفراء والكھاء عند بني حبيب الله الأيجيچبيين، ثم عاد إلى قبيلة الفاضليين، وأسس مدرسته الخاصة، وعيته أمير الترارزة سيدي بن محمد الحبيب قاضياً. فاشتهر بالورع والصرامة.

وقد غلب النحو تدريساً ونظمأً على جل نشاطه. ومع أنه لم يتجاوز سن

الخمسين إلا قليلاً، فإنه أثار نهضة نحوية متميزة، بُرِزَ من روادها النحوي محمد بن محمد بن المختار الفاضلي وتخرج على يده علماء تابعوا منهجه وتقاليده، منهم ابن عمه، الأديب الشاعر البراء بن بيگ، والعلامة المدرس سيدی بن محمد بن الأمين، وهو والد شيخنا العلامة الأمين بن سیدی. وترك ابن عبد مجّموعة من الأنظام النحوية تناولت مسائل الخلاف بين النحاة، وحول ترتيب المعارف، والأحرف الأصلية في الضمائر، وعامل النصب بعد إلا... وحكم ما قطع عن الإضافة من الظروف وهذه أمثلة منها:

ما شاع في جنس كعبٍ نكره
وغيره معرفة كعنتره
فمضمر أعرفها ثم العلم
واسم الاشارة وموصول متم
وذو إضافة بها تبيينا
والله أعرف الأسامي وأتم
مرتبة اسم الإشارة اعلم
محظوب ألم قبل الذي قد وصلـا
من أنزل الكتب قد كان استدلـا
مساوي الموصوف فيما قد حکروا^(۱)

وله في منع اجتماع البناء والقطع في الظروف:
ما عن إضافة من الظرف قطع
وقد بنيته على الخـمـمـنـعـ
خبرـأـ أوـ حـالـأـ عـلـىـ ماـ قـدـ روـواـ
قطـعـ عـلـيـهـ معـ كـونـهـ وـقـعـ
خـالـدـ الـازـهـرـيـ فـيـ الـمـفـعـولـ فـيـهـ^(۲)

ما شاع في جنس كعبٍ نكره
فمضمر أعرفها ثم العلم
وذو أداة ومنادي عـيـنـاـ
وما يضاف للضمير كالعلم
جعلـتـ الـكـوـفـةـ قـبـلـ الـعـلـمـ
ونـجـلـ كـيـسـانـ الـهـمـامـ جـعـلـ
ولـلـذـيـ اـدـعـىـ بـقـوـلـ اللهـ جـلـ
فـالـوـصـفـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ دـوـنـ أـوـ

ما عن إضافة من الظرف قطع
وقوعـهـ صـفـةـ أوـ صـلـةـ أوـ
قالـواـ لـثـلـاـ بـقـعـ الـبـنـاءـ مـعـ
مـوـقـعـ شـيـءـ آـخـرـ نـصـ عـلـيـهـ

(۱) حاشية الصياني: ۱۰۷/۱.

(۲) التصریع على التوضیح: ۳۴۰/۱.

وله في أصول الضمائر:

مع الفروع أخسدا بالآقوى
فقط ضمير ولكي تبينا
وكوفة عنهم خلاف ذا عرف
واختاره ابن مالك الخبر الشهير
لا غير عند من ببصرة سكن
يحيى إلى أن الجميع أضمرا
لا غير وهي التي في فعلنا
إن الجميع مضمر فانتبه
باء كلامها للإثبات حصل
بكوفة من النحاة قد سكن
قيد وعن أبي عيسى نقا
وها ضمير وحدها ونونها^(١)

الفول في أنا وأنت وفوا
ففي «أنا»، «أن»: همزة والنون
حركة النون أتوا بذا الألف
وهو الأحرف الثلاثة ضمير
في أنت مع فروعه الضمير أن
ما بعد أحرف خطاب وجري
قال ابن كيسان الضمير ذا التا
وكثرت بـأـنـ وـفـيـ هـوـ وـهـيـ
وقيل هو الـهـاـ فقطـ والـوـاـوـ والـ
الأـوـلـ للـبـصـرـةـ والـثـانـيـ لـمـنـ
وـفـيـ سـاـهـمـ الضـمـيرـ الـهـاـ وـلـاـ
أنـ الجـمـيـعـ مـضـمـرـ وـهـنـ هـاـ

وله في عامل الاستثناء:

بـهـاـ كـعـمـرـوـ الـعـظـيمـ الشـانـ
أـصـحـهـ مـاـ قـالـهـ الـأـشـرـافـ^(٢)

ما بعد إلا نصب الجرجاني
كـذـاـ أـبـوـ الـعـبـاسـ فالـخـلـافـ

وقد استمرت مدرسة ابن عبد على أيدي نحاة كبار من قبيلة أولاد سيدى الفاضل المعروفين بالفاضلين، وقد جمع الأستاذ محمد فال بن البناني موسوعة هامة عن هذه العشيرة ذكر فيها أسماء علمائها وشعرائها. وسنقتصر على ذكر اللامعين من نحاتها.

(١) حاشية العبان ١١٤/١.

(٢) شرح الأشموني: ١٤٣/١.

ب) محمد بن محمد بن المختار:

ومن مشاهير نحاة الفاضليين العلامة محمد بن المختار ومن أهم ما كتب نظمه لروض الحرون وله مجموعة أنظام منها ما يتناول مخارج الحروف، وبعض الأحكام النحوية ومن أمثلتها:

والحال جامدة بلا تأول
بمشتق أتى في ست جمل
ككونه موصوفاً أو دل على
عدد أو فرعاً، وأصلاً قد جلا
كذاك إن نوعاً أتى لصاحبه^(١)
أو وقع التفضيل فيه فانتبه^(٢)
وقد ترك من المواقع التي تكون فيها الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق
حال الدالة على سعر مثل: بعثه مُدّاً بكذا. قال في التوضيح: «ونفع جامدة
غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل» وعدها.

وله في تقدم الحال على عاملها:

وموضع الخلاف في تقدم
حال على عاملها الظرفي نمي
فمنعه عند الجميع يعتمدى
فمنعه عند الجميع يعتمدى
لكنما الأخفش قد نفى الحظر
في هذه مع تقدم الخبر
ويجعل برهان إن الحال تكن
ظرفاً وكيف جاء زيد قدم^(٣)
وأهم عمل عُرف به، نظمه لروض الحرون الذي بدأه بقوله:

بالاطراد لجذود كرما
الفاضلي الديماني أتاماً وأباً
شكراً لربه الكريم المنعم

قال محمد الذي قد انتهى
آل محمد الكريم النجبا
وقد تحدث ببعض النعم

(١) التصريح: ٢٧١ / ١ - ٣٧٢.

(٢) شرح الأشموني: ١٨٢ / ٢.

بزيده منه على كل الأئم
من بعثه أثالنا خير النعم
وروض العرون نظمه مني طلب
مرتجياً فتحاً من الله العمد
له حمد مؤذن على الدرام
أحمد قطب الكون في النور الأعم
ويعد إن البعض من ذوي الطلب
فرمت الابتساء بالذي قصد
وفي هذا النظم يقول محمد عن بعض حروف الجر.

في «رب»:

وذكرن على الأصح مرشدا
لا بصرة كربتهم من رفقا^(١)

ومضمر جر برب أفردا
وجوز الكوفة أن يطابقا
وفي «من»:

لأكثر البصرة صوب المنهج
حذف مضاف بين عند الملا^(٢)

لبلء الأزمنة مِنْ ليست تجي
وحملوا تلك الأدلة على
وعن «حتى» يقول:

حتى الدخول وإلى أن ينتهي
والغير مطلقين في المقول
من جنس ما قبلهما فيستبين
يدخل أربعة أقوال جلا^(٣)
بكى ينام ليلة حتى الصباح

وحيث لا دليل فالظاهر في
بغير قيد قيل بالدخول
وقيل بالتفصيل بين ما يكون
دخوله أو غير جنس فلا
ومثل السيوطني غير الجنس صالح

وفي نعم وبش يقول:

(١) حاشية الصبان: ٢٠٨/٢.

(٢) التصريح: ٨/٢.

(٣) حاشية الصبان: ٢١٤ - ٢١٥، المغني: ١٦٧ - ١٦٨.

فعلن في الأصح عند البصره
لاكوفة وقول بصرة انصره
نحاة كوفة بأجلى مستدل
أنهما فعلن بل إختلفا
لاسم للفعل إن أنسدنا^(١)

فأول البصرة ما به استدل
ونجل عصفور ولم يختلفا
في جملتيهما فهل نسبتا

ج) البراء بن بگي الفاضلي:

برز هذا العالم الأديب والشاعر المجيد من بين تلاميذ ابن عبده، ومارس التدريس مجدداً بذلك مدرسة أبناء الفقيه الأمين، الفاضليين، وأهم في نظام النحو على طريقة شيخه في ضبط مسائل الخلاف. ومن نماذج أنظمامه قوله:

منْعَهُ هُوَ وفِرَاءُ الْعُلَيِّ
شَرَبَى مُلْتَوِّتَا سَوِيقَتِي عَلَيَّ
جَسَوازَهُ عَنْهُمْ قَدْ اسْتَبَانَاهَا
وَيَصْرَهُ فَسَالَ ابْرُو حَيْبَانَا
وقوله:

خَرَبَى زِيدًا لِلْحَزَامِ نَاهِرًا
خَرَبَى زِيدًا لِلْحَزَامِ نَاهِرًا
جوزه عَلَيِّ، وَيَحِيَّى حَظْرَا
وله:

سَلِيل طَاهِرٌ لَهُ قَدْ رَفَضَ
وَصَلَكَ أَيَا مَا بِالْأَمْرِ فَاسْتَمَعَ
وَصَلَكَ أَبَيِّ حَيَانَ أَنَّهُ مَنْعَ
وَصَلَكَ أَبَيِّ حَيَانَ أَنَّهُ مَنْعَ

د) الأمين بن سيدى:

ثم استمرت مدرسة ابن عبده عن طريق البراء وسيدي بن محمد بفضل ابنه شيخنا الأمين الذي كان غاية في الحفظ واتقان القواعد النحوية، وجودة

(١) التصريح: ٩٤/٢.

(٢) حاثة الصبان: ١٧٥/١.

التعير، وذا ملامة فائقة في تقرير ما بعد من المسائل، وتذليل ما صعب منها. فهو حري بأن يوصف بغيريد زمانه ووحيد أقرانه، فهو من أولئك العلماء الشناقطة الذين لم ينصنفهم التاريخ، لأنهم اقتصرروا في جل أعمالهم على التدريس الشفوي، ولم يقدر لدروهم أن تكتب أو تدون، مع ما لهم من فضل في بث العلم في الصدور. ومن واجبي هنا أن أذكر ما لهذا الشيخ من منه على في التعليم وأتمثل بقول ابن رازكه:

تمنيت لو أعطيت في القول بسطة فاهتف فيه بالذي أنا أعرف
ولهذا الشيخ أنظام طريقة في بعض قضايا التصريف، نذكر منها:

أصلُ لِشَبَلُونْ تَبْلُوْنَا	وزنها في اللفظ تنصرفنا
أول وقع فيها إن طلب	«واو لاما بعد فتح يا قلب»
فصار تبليون بالياء، فقل	«من ياء أو واو بتحرير أصل»
فصار «تبلوونْ بمذ فيه حق	«وان يكن لينا فحذفه أحق»
فاكدت بالنون ذا هو السبب	«وحذفها لnoon توكيده وجوب»
ويسعد حذفها ففيه حكيم	«إن تسند الفعل لواو أو ليما»
فمنع اتصالها بفعلها	حيلولة الفاعل ذا من أجلها
تحرر الراو بضمة وفي	«واو ويأ شكل مجائب قفي»
فصارت النون بهذا الفعل	لم تتصل لفظاً بعين الفعل

وقد كتب حفيده الأستاذ الباحث النابه يحيى بن البرا رسالة قيمة حول جامع ابن بونا من أهم مصادر بعض فصول هذا الكتاب. ونأمل أن يفرد لجده الأمين دراسة خاصة، لجمع آثاره.

١١ – الشيخ محمد المامي:

ليس الشيخ محمد المامي ذلك العالم التقليدي الذي يبين الأحكام في

العبارات المألوفة، ولكنه المجتهد الشاعر الذي يحرص أن يفاجئ، وأن يشير، وأن يطرب، كان ذلك هجيراً في آرائه العلمية والفقهية. وإذا تناول المسائل النحوية استعمل أسلوب التمثيل الحسي، فشبه «المصدر» بـ«ببر مشهورة ترتوي منها الأبقار». ومثل لجوالب حركات المضارع بـ«ثنياً بلدة «زوك»، ميرزاً رأي ابن عصفور فقال:

بعد اعتلال وحلقيّة وتضعيف
من بعدهما احتجبت أرض المزيريف
تقليل فعل ابن عصفور بتعريف
وجاءها بارح في العين قللُهُ
ورغم أن هذا المفكرة العقري لم يكن النحو من مشاغله الأساسية فإنه قد
استفاد من المباحثات النحوية في مؤلفاته الفقهية المتميزة بالطرافة والإبداع، ومن
ذلك قوله في القصيدة الدلفينية التي أبدع فيها في استعمال جموع الجمع لمحاجة
الرؤويِّ إليها، ثم ألمح إلى ذلك قائلاً:

لِيَابِيْ أَنْ يُسْبِقَ الرَّمِيْ الطَّعْمَانَ أَوَّلَيْ
فِي مِرَاجِعَةِ حَارِ الرُّوْيِ بِهَا
وَنَقْلِ الْأَعْلَامِ طَرَا نَقْلٌ إِنْ جَمَعَتْ
فَلَيَسْ مُرْتَجِلاً فِي مَذَهَبِ عِلْمِ
وَلِلْعَثَامِينَ هَذَا مَشْرُبٌ عَطَنَ
وَأَنْظَرَ جَمْعَوْ مَرَادَ لِلْمَرَادِ أَخِي
إِنَّ الْمَاعِدَ كَاسِمَ مِنْهُ سَاعَدَ فِي

وبالإضافة إلى ذلك فقد اهتم بتبسيط الأحكام النحوية عن طريق نظمها باللغة الحسانية، مع استعمال صور مجازية مقتبسة من البيئة المحلية، كقوله في التمييز

(١) انظر دیوانه المطبوع.

بين إضافة المصدر إلى فاعله وإضافته إلى مفعول:

اجبید امْسَكْنَ ماضيوف لفاعل بـگرون
واجبید الذلو إلَّا يغبر ماضيوف لمَفْعُول بـئرون

١٢ - مدرسة محمد قال بن متالي:

لقد اشتهر العالم الورع محمد قال بن متالي بالصلاح ونشر العلم، ولدراسته قصة طريقة مشهورة عند الناس وهي أن علمه كان وهبأ أكثر مما كان مكتسباً. ولقد أمد الله بقدرة على إمداد طلبه خارقة للعادة، ويروي تلامذته في هذا المجال كثيراً من الكرامات الملجمة^(١).

وقد تخرجت على يده نخبة من العلماء مثل ابنه القاضي عبد الرحمن والمخтар بن أكما اليذالي، كما اتبث إليه أستاذ الأساتذة يحظيه بن عبد الوود اتسابياً روحياً أسمهم فيما له من إشعاع وقبول.

ورغم اشتهر ابن متالي بالعبادة والورع والصلاح فإنه كان لغويًا كبيراً، وكان يعد تعلم اللغة وتعليمها من أعظم القربات وفي ذلك يقول:

تعلم اللغة شرعاً فضل على التخلص لعبادة العلي يؤخذ ذا من قوله وعلماً آدم الأسماء ألزم التعلم^(٢)

وقد كان تدريسه يشمل جميع المتون الإسلامية بما فيها «الفية ابن مالك» دون أن يتقييد بالجامع البواني، وله في النحو نظام نقتصر منها على مثال واحد يتضمن شمول تصوره للعلاقة بين الأصول:

جالفة أفعال دون مين للنفي للمعنى عن الشيئين
«من» جرت المفضول في ابتداء علو فضل وانحطاط الثاني

(١) راجع ترجمته في الوسيط ص ٣٤٣.

(٢) راجع الوسيط ص ٣٤٤.

وعن المبرد وسيبويه
واعتراض ابن مالك عليه
بأن «من» ذي بعدها لا تقع
«إلى» وذا لابتداء وضعوا
أو المجاوزة إذا معناه
جاؤه، ابن مالك اعتمد
وصحة اعتقاد ذي الترادف
شرط إذا المانع منه لا يفي
بـ^{بـ الله أكـبر أو السـلام}
مثل التعبد لدى الإحرام
وذا اعتراض صحب المغني دفع
وعن الاستعمال هاهنا منع

١٣ – مواهب ابن حبـت وكتـاب المـواهـب:

أ) موسوعة المواهب:

ونعود إلى المؤلفين مع ابن حبـت الشنقيطي وإن من أوفى الشروح الموضوعة على جامـع ابن بـونـا، كتاب «المـواهـب» لمـحمد بن سـيد أـحمد بن مـحمد الإمام، الملقب بـحـبـت القـلاـوى. وهو مـوسـوعـة ضـخـمة في عـدـة مجلـدـات، وهو وـيشـبه في جـمـعـه وـمـنهـجـه كتاب «نتائج التـحـصـيل» لـمحمد المرـابـط الدـلـائـي: إذ أـفادـ منهـ المؤـلـفـ الكـثـيرـ، واقتـفىـ أـثرـهـ فيـ الـحرـصـ عـلـىـ الـاسـتـيعـابـ، إـلاـ أـنـهـ لمـ يـتـابـعـهـ فيـ تـحـالـمـهـ عـلـىـ الدـعـامـيـنـيـ. وفيـ مـقـدـمةـ هـذـاـ الـكـتـابـ يـقـولـ مـؤـلـفـهـ عـنـ شـرـوحـ الـخـلاـصـةـ السـابـقـةـ لـهـ:

«ثم إنـهـ لـمـ كـانـتـ تـلـكـ الـكـتـابـاتـ مـمـتـزـجـةـ بـالـخـلاـصـةـ، اـمـتـزـاجـ المـاءـ بـالـراـحـ، وـامـتـزـاجـ الـأـجـسـامـ ذـوـاتـ النـفـوسـ بـالـأـرـواـحـ، شـرـعـتـ فـيـ الشـرـحـ لـجـمـيعـ ماـ هـنـالـكـ وـالـإـيـضـاحـ، خـاصـاـمـاـ إـلـىـ ذـلـكـ مـاـ يـنـشـرـحـ لـهـ الصـدـرـ أـيـ اـتـشـرـاحـ، نـاقـلاـ عـلـيـهـ مـنـ كـلـامـ الـأـئـمـةـ مـاـ يـتـبـيـنـ بـهـ الـمـرـامـ، وـيـنـكـشـفـ عـنـ وـجـوهـ خـرـائـدـ مـخـدرـاتـهـ اللـثـامـ، وـيـرـوـىـ كـلـ غـلـيلـ نـحوـ ذـلـكـ الـمـشـرـبـ وـظـامـ». .

وـعـنـ عـنـايـتـهـ بـالـشـواـهدـ الشـعـرـيةـ يـذـكـرـ أـنـهـ يـورـدـ روـاـيـاتـهاـ الـمـخـتـلـفـةـ وـيـفـرـ الـفـاظـهاـ الـصـعـبةـ، وـأـنـهـ يـأـتـيـ بـمـاـ قـبـلـ الشـاهـدـ أـوـ بـعـدـهـ، أـوـ هـمـاـ مـعـاـ، وـيـقـولـ إـنـهـ رـيـماـ

أعرض عن حل بعض الأبيات لابتدال معناها، أو لتعقيده حيث لا يتبيّن له الخطأ من الصواب.

ويشير إلى مراجعه العامة قائلاً: إنني اعتمدت في النقل على التسهيل وعلى ثلاثة من شروحه وهي الدمامي، والمساعد، ونتائج التحصيل، وعلى الأشموني وعلى محشيه الصبان، وربما نقلت من «حاشية الشُّمُنى» و«الرِّضاع»، وعلى «النكت» للسيوطى و«الأشباه والنظائر» له أيضاً، و«الارتضاف» لأبي حيان، و«شرح الكفاية» للمؤلف، فما اعتمدت عليه في النقل هذه الكتب وربما نقلت عن غيرها كـ«العينى» و«خزانة الأدب»، و«الحماسة»، و«القاموس» و«الجوهرى» وغير ذلك. وسميت هذا الشرح «المواهب النحوية على الخلاصة والألفاظ البوئية»^(١).

ويقول ابنه الشيخ الذي اختصره:

«إن تصنيف الوالد رحمة الله تعالى المسمى بالمواهب النحوية، على الخلاصة والكتابات البوئية، لاشك أنه في التصانيف غرة الزمان في غاية الحسن، عند من تداوله من الاخوان، لم يأت مصنفٍ من سبقه بمثاله، ولم ينسج على منواله، وهو المستعمل في بلادنا بواديها والحضر، لتفسير الخلاصة ونظم ابن بونا معها وما وضع عليها من الطرر، لكنه في هذا الفن من الكتب الطوال، يعني باستجلاب الشوارد وكثرة العزو للرجال، وبالغوص في مفاوز مسائل الفن لبيان غواصتها والمشكلات، وربما طمع به لسان القلم إلى سائر علوم الأدب الأمر اقتضى ذلك في بعض النفحات، فكان ملجاً وموقلاً للجلة أولى الانتباه. فشرعت في الاختصار، متكتفلاً فيه بإيضاح النظمين، وطررهما، وبخصوصاً محامل الاطلاقات والأشهرية مما سواهما، فيما اشتغلت عليه من أنواع الخلافات ومحاج الشواهد من الآيات والأبيات. وأذكر غالباً طرفاً من توجيهاته والتعليقات، وأزيد قارات من الأمثلة لإيضاح والكشف عن حقيقة

(١) انظر المواهب في المقدمة.

المالء، وأذكر فيه مسائل من الأحكام جليلة اقتضاها المقام، وإن أضررت عن
كثير من الفوائد التي لا تحصى ونكتٍ لا تستقصي^(١).

فالكتاب ليس فقط موسوعة في النحو، بل إنه موسوعة في النحو والأدب
واللغة. وتتضمن في آخره تكملة لجامع ابن بونا، نظم فيها الأبواب التي لم
يتعرض لها الشيخ المختار في أحمراره.

وقد أفاد كل الذي أتيح له الاطلاع عليه، فاختصره العارث بن محنض
الشقروي وكذلك ابنه الشيخ العلامة صاحب الرحلات.

ب) اختصار المواهب لابنه الشيخ:

واختصار الشيخ لمواهب والده يعتبر من أجود المختصرات لأنه التزم فيه بما
يقول.

ومما احتفظ به في هذا المختصر نسبة جميع الشواهد وشرحها. واستطرد في
أغلب الأحيان «الغاز بن لب» النحوية. فصار اختصاره نوعاً من التجريد لكتاب
«المواهب» بدون إسهام أو إخلال.

ونختار نموذجاً من هذا المختصر، وهو عند قول ابن مالك في باب
المصدر:

والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كنذا اللذ كاذلا
يقول صاحب «المختصر»:

(والحذف حتم) مع مصدر (آت بدلا من فعله)، أي عوضاً من التلفظ بفعله:
* مهملأ: كان فعله بأن أتوا بالمصدر غير مشتتين منه فعلا، وقسمه
المصنف إلى ثلاثة أنواع:

(١) راجع مقدمة الاختصار لابن المؤلف.

١. إلى منكر نحو أفة وتفة، والأف: وسخ الأذن، والتف: وسخ الأظفار.

٢. وإلى مضاف كـ «بله زيد» أي تركه، ومنه:

ئذِرُ الجماجم ضاحيًّا هاماتها بله الاكف كأنها لم تخلق

٣. وإلى مستعمل بالوجهين: كـ «ويحه»، وـ «ويحًا له»، أي: رحمة له وقال الجزولي ويحه وويسه كلمتا استصغر واحتقار، وقد اشتق من وبح ووس وويل من قال البيت الذي أنسده أبو الفتح وهو:

فَمَمَا وَالْ وَلَا وَالْ حَ وَلَا وَاسَأْ أَبُو هَنَدَ

وقيل: هو مصنوع لا يعرف له قائل، وعامل وبح وويل محدوف؛

* أو مستعملاً: وهو إما واقع في الطلب وهو ضربان: مضاف، نحو: فضرب الرقاب، وغفرانك. ومفرد، كسيما، ورعيا، وهو غير مقيس عند سيبويه ومقيس عند الأخفش إن افرد ونكر كسيما. والطلب، قد يقع أمراً: كندلا اللذ كاندلا. في قوله:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا، زريق، الماـن ندل الشعالـ

فندلا «بدل من التلفظ باندل» اندل يا زريق المال، أي: اخترقه.

* أو دعاء: بخير، كسيما، وضده كجدعـا.

* أو نهيا: نحو: لا قعودا، ومن الأمر والنهي قولهم قياماً لا قعودا.

* أو مستعملاً: في خبر بحسب الصيغة، إنشائي بحسب المعنى كقولهم عند ظهور أمر معجب: عجبا، وعند تذكر النعمة: حمدأ وشكراً لا كفرا، وعند تذكر الشدة: صبراً لا جزعاً، أي أصبر صبراً لا أجزع جزعاً، وأعجب عجا، وأحمد الله وأشكره لا أكفر. قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا إلا مع حمدأ، ولا يقال «حمدأ» وحده، أو شكرأ إلا أن يظهر العامل على الجواز.

* أو مستعملاً: في خبر غير إنشائي صيغة ومعنى. قال المصنف كقولك في وَغَدَ مَنْ يَعْزِزُ عَلَيْكَ: أفعـل وكرامة ومسرة. أي وأكرـمـكـ كـرامـةـ وأـسـرـكـ مـسـرـةـ،

وللمغضوب عليه «لا أفعل ولا كيдаً ولا هماً، أي ولا أكاد كيداً، ولا أهم هماً ولا فعلت ذلك ورغمًا وهواناً».

* أو مستعملًا: في توييج مع استفهام أو دونه، للنفي أو للمخاطب أو غائب في حكم حاضر. قاله في التسهيل. مثال التوييج للنفس: قول عامر ابن الطفيلي يخاطب نفسه: أغدة كغدة البعير، وموتا في بيت امرأة سلوبية! ومثال التوييج للمخاطب:

أعبدًا حلَّ في شعبي غريبًا الرؤما لا أباً لك واغتراب
وكقوله:

أطربًا وأنت قنسري والدهر بالانسان دواري
والقنسري: الشيخ الكبير.

ومثال التوييج لغائب نزل منزلة الحاضر: العباً وقد علاك شيب. ومثال التوييج بدون الاستفهام، قوله:

خمولاً وإهمالاً وغيرك مولع بتشيد أسباب السيادة والمجد
وقال في النتائج الاستفهام في البيت مقدر، والمقدر بالاستفهام التوييجي من أنواع المصدر الواقع في الطلب، فانظر في الأصل جعله قسماً له^(١).

ج) مقارنة بآراء المختار بن أبيه الجكنني:

وقد سبق للأستاذ المختار بن أبيه الجكنني^(٢) أن تناول نفس المسألة بطريقة أخرى نورتها للمقارنة. قال ابن مالك:

«والحذف حتم مع آت بدلاً من فعله... الخ»

(١) راجع مختصر المواهب في باب المصدر.

(٢) المختار بن أبيه الجكنني، نحوى جليل، اشتهر بالتدريس في منطقة القبلة، ومن دروس عليه النحو والدنا محمد فال بن بابه.

* مهملأً أي لم يوضع في لسان العرب، ولا يخفى أن المصدر حينئذ يحتاج إلى عامل ممحض، فقد يقال إن الممحض هو الفعل المرادف، فيقدر في ويل زيد هلك زيد وبلاً، مثل قعدت جلوساً. وقد يقال الممحض الذي يقتضيه القياس ولا يلزم من كونه ممحضاً صحة النطق به قاله الدمامي».

* أو «مستعملأً» في طلب كقوله «على حين ألهى الناس جل أمورهم... إلخ» أو نهياً «نحو قياماً لا قعوداً أو دعاء» كقوله:

يا قابل التوب غفراناً مائماً قد أسلفتها أنا منها خائف وجل أو خبراً: إنشائيًّا كقوله:

حمدًا الله ذا الجلال وشكراً ويسداً لأمره وانقياداً أو غير انشائيٍّ، والمراد به الوعد كقوله:

قالت نعم ويلوغاً بغية ومنى فالصادق الحب مبذول له الأمل أو تويجاً مع استفهام أو دونه لنفس كـ«أغدة كغدة البعير»، وقوله:

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنانُ رأسِك كالثغام المخول أو المخاطب كقوله:

أعبدأَ حل في شعبي غريبأَ المؤمَا لا أبالك واغتراباً ووقوع المصدر بدلاً من الفعل مقياس في كل ما ذكر وهو مذهب الأخفش والفراء، واختاره المصطف، والدليل على قياسه ما قاله ابن عقيل، وقيل يقاس. وليس معنى وجوب حذف العامل إذا كان المصدر بدلاً من فعله أن لا يذكر الفعل مع المصدر البة، بل معناه أنه كلما كان المصدر بدلاً من فعله أي قائم مقامه ومعطِّ معناه، وجب حذف وذلك شامل لأمرتين أحدهما: ما يكون المصدر بدلاً من فعله ويصح أن يأتي المصدر توكيداً، فحيث كان بدلاً من فعله وجب الحذف، وحيث كان تأكيداً وجب الذكر، كـ«ندلاً» فإنه يصح فيه الأمران، والثاني ما لا يصح فيه إلا البذلة كالمهمل عامله، والمستعمل فعله

في توبیخ والخمسة التي في النظم وأولها: «الحذف حتم مع آت بدلاً»، وأخرها: «كذلك ذو التشبيه».

فإذا قلت: نحو ندلاً مما يجوز حذف عامله لأنَّه يذكر مرة ويُحذف مرة، قلت: ليس ندلاً الذي ذكر، ندلاً الذي حذف عامله لأنَّه قائم مقام الفعل ومعطي معناه، وندلاً الذي ذكر عامله للتوكيد فلا يلزم حذف العامل.

وحاصل منه باب ابن مالك قياس الحذف فيما ذكر ابن بونا في طرته وما ذكر في نصيه من المسائل الخمس. وإذا تأملت ما سبق عن ابن عقيل من القياس في المسائل كلها علمت أنَّ ابن مالك لم يخلط السماع بالقياس وإن قاله الدمامي وغيره.

إنْ تأملت أيضًا ما تقدم علمت أنَّ اعتراض بعضهم ناقلاً من ابن هشام غير صحيح، وذلك أنَّ ابن هشام قال عند قوله والحذف حتم «الحكم صحيح والمثال فاسد»، لأنَّه لا يمتنع اندل، وبيان عدم صحته أنَّ ابن مالك لم يقل بامتناع اندل ندلاً لأنَّه نص على وجوب الحذف وعلى البطلية.

ونص على وجوب ذكره إنْ كان المصدر مؤكداً بقوله:

وحذف عامل المؤكدة امتنع

ومنه باب ابن هشام أنَّ المصدر مؤكدة سواء حذف عامله كندلاً أو ذكر كاندل ندلاً. فعل قوله نحو ندلاً، وأنَّ سيراً مما يجوز حذف عامله، وإنما يجب الحذف عنده في مواضع وهي ما أهمل فعله، وما كان طلباً وتكرر نحو:

فصبراً في مجال الموت صبرا

وما أضيف إلى معمول الفعل نحو «كتاب الله» و«ضرب الرقاب»، وما كثُر استعمالهم إياه، وياب هذا السماع نحو أفعله وكراهة ومسرة، وما ثُرن بحرف توبیخ نحو:

أَلْؤُمَا لَا أَبْسَالِكْ وَاغْتَرِبَا

وفي النظم خمس مسائل، فهي عشر مسائل متناثرات من قوله:

وَحَذَفَ عَامِلَ الْمُؤْكِدِ امْتَنَعَ

ومن مفهوم قوله:

وَفِي سَوَاهِ لَدَلِيلٍ مُّتَسْعٍ

أي التسع الأولى متناثرات من قوله:

وَحَذَفَ عَامِلَ الْمُؤْكِدِ امْتَنَعَ

والأخيرة من مفهوم:

وَفِي سَوَاهِ لَدَلِيلٍ مُّتَسْعٍ

ونقل أكثر المتأخرین عن سیبویه منع قیاس وقوع المصدر بدلاً من الفعل^(۱).

اـهـ تقييد المختار ابن أبيه.

۱۳ - محمد عالي بن سیدی بن سعید:

الملقب مَعِ الذِّي جَمَعَ بَيْنَ التَّأْلِيفِ وَالتَّدْرِيسِ:

لقد تخرج من مدرسة عبد الودود - ابن عمه محمد عالي بن سیدی بن سعید النحوي، المعروف بـ «مع» المتوفى سنة ۱۳۱۰هـ، ويقول عنه أبو بكر ابن احجابة في وفيات عام «شرق»:

وفي ذه ممات محمد عالي بالاسم والأقوال والأفعال

المصدر الرجال كاللآلئي بعد الورود شبه الاقفال^(۲)

لقد كانت صلة محمد عالي بعد الورود صلة وثيقة، تشدها وشائج قربى

(۱) هذا التقرير مأخوذ من مخطوط في مكتبة ابن أختنا العلامة محمد فال بن عبدالله.

(۲) منظومة ابن احجابة في تاريخ إمارة الترارزة: ۷۹.

النسب والعلم، فكان التلميذ معجباً بشيخه أشد الإعجاب، فقال عنه في كتاب «التنبيه»: إنه العبر الذي ليس في منقوله غمز والبحر الذي ليس في منفوده لمز، وكان عبد الودود يلاحظ في تلميذه أمارات النبوغ والذكاء، ويروجه إليه أسئلة التعرير والأحاجي التحورية، فمما قاله له:

قل للذي كان بالتصريف مشتغلأً لم يخل من درسه يوماً وتكرار
ما وزن نكتل وأرام وأثفية وأينق وعسرسب ثم ديار
وززن «نكتل» هو الذي سأله المازني ابن السكري، بحضوره الواثق، فغلط
فيه^(١).

ثم إن «مع» قرأ أيضاً على بْلا بن الفاضل الشقروي. وواصل الأستاذ «مع» من قبيلة بني الفقيه حبيب الله دور مدرسة المختار انجبنان، وحفيده عبد الودود، فأقبل عليه أفواج طلبة العلم من كل حدب وفتح. أشادوا بعلمه وتعليمه، فيقول فيه بعضهم:

لمع الهمام اللوذعي الألمعي سِرْ واجمعن علومه في مجمع
لأطم昏 عيناً عنه لغبره وأئنْ بكل حديثه وتسمع
وكن الوعاء لما يفوه «مع» به لا تفلتك كلمة من في مع
ومن أشهر الذين قرأوا عليه ابنه أحمد التحوي اللغوي الذي خلفه في
مدرسة، وابن أخيه الأديب الشاعر محمد بن أبياه، والعلامة محمد مولود بن
أحمد فال اليعقوبي، والعالمان المجلسيان عبد القادر بن محمد بن محمد سالم
وبلاه والعالم الأديب الشاعر لكيد بن جَبَّ التنداغي.

أ) كتاب التنبيه:

لم تقتصر أعمال محمد علي على التدريس، بل أنه اشتغل أيضاً بالتأليف،

(١) معجم الأدباء: ٧٦١، الأشباء والنظائر: ٨٠ / ٥

ووضع على جامع ابن بونا كتاباً سماه: تنبية الصغار في شرح الإحرار، عَرَفَ في مقدمته بنسبة إلى الشريف الحسني، وبانتمائه المذهبي، فقال إنه أشعرى العقيدة مالكي في الفقه، بصرى في النحو ثم تحدث عن ظروف كتابته لهذا المؤلف الذي اقتطفه، كما يقول، من أسود الهموم، وأسود الأحوال والمشاغل والتشویش، ثم صدره بالأحاديث والآثار المروية في الحث على تعلم اللغة العربية، لأنها العلم الذي يحتاج إليه كل فن.

واستشهد بمناظرات الكسائي وأبي يوسف في مسائل استخراج الأحكام الفقهية من اللغة^(١). ثم تحدث عن نشأة النحو، وعن ترجمة ابن مالك.

واعتمد في شرحه على ابن الدمامي والحضرمي والأشموني والمكودي وابن هشام والصبان، وابن عقيل والأزهري، والشاطبي على شرح السيوطي على القراءة، ومن الغريب عدم ذكره لـ «شافي الغليل» للفقير المختار انجبان.

واعتذر عن تصديقه لهذا النوع من العمل، لأنه كما يقول توافضاً: «ليس من رجال الطعن، ولكنه من رجال الإشارة بالبيان، وقد يكون الرمي بالحصى أشد وقعاً من الضرب العصا». وتمثل بقول البوصيري.

ورمي بالحصى فأقصد جيشاً ما العصى عنده وما الإلقاء
ثم طلب من عثر على طغيان قلم أو زلة قدم أن يغتفر ذلك في جنب ما
قرب إليه من بعيد، ورد عليه من الشريد يقول الشاعر:

فإن يكن الفعل الذي ساء واحداً فأشعاله اللاتي سررنَ ألوف ولقد لقي كتاب «التنبيه» إقبالاً كبيراً في منطقة القبلة ونال عناية كبيرة من الطلبة والباحثين. والملاحظات العامة حول هذا المؤلف أنه يحتاج إلى تحقيق وتصحيح، وتخریج شواهد، شأنه في ذلك شأن كتاب شافي الغليل، فكلاهما يشمل استعراضاً لمجمل نقول ابن مالك وشروحه دون تدخل للاختيار أو الترجيح.

(١) ح يعني بها كتاب التصريح لخالد الأزهري، والكلام به ج ٢ ص ٢٢٩.

ب) خروجه عن تقليد سيبويه:

ولعل «مع» هو العالم الوحيد الذي تجرا على الخروج عن النهج السيبويهي، ولم تكن اعترافاته على إمام النحاة مسوقة في «التبيه» بل إنه صرخ في مقدمة هذا الكتاب بتمسكه بالمذهب البصري في النحو، عطفاً على انتماهه إلى المذهب المالكي في الفقه، وإلى الأشاعرة في العقيدة. ولكن حينما كتب رسالة حول النطق بالجيم، وانتصر فيها بقوة للجيم الشامية، اضطر أن يعارض ما روى عن سيبويه أن الشدة في الجيم تعني انحباس الصوت في النطق مثل الحج والحق.

فإذا كانت شخصية «مع» لا تظهر في كتاب «التبيه» من حيث التعبير عن آرائه الاجتهادية، فإن رسالته حول «الجيم» أظهر فيها مقدرته على الاجتهد في الرأي، والدفاع عن هذا الاختيار. ومسألة النطق بالجيم ظلت من القضايا التي شغلت القراء في شنقيط، وكتب عنها الكثير، وكان منهم من ينطق مثل ما تُنطق اليوم في نجد وجنوب الجزيرة، اعتباراً للرواية. ولوصفها بالشدة، مفسراً الشدة بانحباس الصوت عند سكون الحرف، معتمداً على تمثيل سيبويه بـ «الحج» و«الحق»، ومنهم من ينطق بها مثل ما ينطق بها في الشارع، وفقاً لرواية أخرى، واعتماداً على ما روى عن زكريا الأنصاري أن الشدة في الحرف انحباس النفس في الصوت.

وقد اختار «مع» هذا الرأي الأخير ودافع عنه بكل ما أوتي من قوة، بيتها في هذا الدفاع بالرغم من تشبيه بصريته، قبل أن يتخلّى عنها هنا، مردداً ما يقوله بعض النحاة: «إن الله لم يجعل لغة العرب فيما رواه البصريون». ثم قوله إنا لو فرّعنا على صحة نسبة هذا النطق إلى سيبويه، فإن سيبويه قد يخالف المجادة العظمى ويلغى قوله، أو يجعل مقابل الأصح. ولعل «المجادلة» عند مع تمثل في آراء ابن مالك لأنه استعرض سبع مسائل يرى أن سيبويه خالف الأصح فيها وهي:

1. منعه إتباع المحل في اسم الفاعل مع أن ابن مالك يقول:

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض كمبتهغي جاءه وما لا من نهض
 ۲. اتباعه في المصدر كقول الشاعر:
 حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم
 ۳. قوله بظرفية «سوى» مع أن ابن مالك يراها مثل «غير»، فقال:
 ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا
 ۴. منعه لمجيء «أن» مع كرب، وهو قول ابن مالك مستشهادا بقول الشاعر:
 سقاها ذو الأحلام سجلأ على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعها
 ۵. ولم يعتبر سيبويه مخافة اللبس في نحو «بعثت» وابن مالك يقول في هذا:
 وان بشكل خيف لبس يجتنب وما لم يبد قد يُرى فنحو حب
 ۶. قوله إن الأسماء الستة تُعرب بحركات مقدرة على الحروف.
 ۷. إجازته لقول: قال فلانة...

وهكذا نرى أن محمد عالي بصري في النحو عموماً، ولكنه لا يتوانى عن العدول عن رأي سيبويه في هذه المسألة، جاعلاً مرجعه الأساسي ابن مالك.

١٥ - محمد تقى الله بن الشيخ ماء العينين:

(أ) ملامح شخصيته:

لقد صنف العلامة محمد تقى الله الملقب بمحمد بوى بن الشيخ ماء العينين، شرحاً لجامع ابن بونا سماه «تبين ما يعنون من الألفية وابن بون». والكتاب بدائع في صنيعه، جامع بين بيان المشكل وتوضيح الغامض، واستعراض أقوال الأئمة، وشرح الشواهد وإبراد المناسبة التي قيلت فيها. فكان كتاب نحو، ولغة، وأدب.

والمعروف أن مؤلفه من أبناء علم الاعلام وقادة الجهاد، الشيخ محمد المصطفى بن مامين المشهور بعاء العينين، والذي عرف بعلومه الجمة، وتاليفه في جميع العلوم الشرعية، وكانت زاويته في مدينة المسارة كعبة طلبة العلم، ورواد المريدين، ودار هجرة أهل الجهاد، وللهذا الشيخ نظم في النحو متداول، يحاذي مقدمة ابن آجروم.

وكتاب محمد تقي الله، لم يزل مع الأسف مخطوطاً، مع أنه جدير بالاهتمام، فعسى أن يرسل إليه من يقوم بتحقيقه ونشره. وسنكتفي هنا بنقل فقرات منه تبين منهجه في الشرح، وطريقه في العرض.

ب) نموذج من كتاب «تبيين ما يعنون»:

فيقول في الجزء الأول من باب إعراب الفعل:

«هذا باب إعراب الفعل المضارع. قال في ح^(١): أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نون التوكيد والإثاث كان مرفوعاً كيقوم، وإلى رفعه عند التجرد من الناصب والجازم، أشار بقوله:

ارفع مضارعاً إذا يجرد من ناصب وجازم كُتْسَعَ
يعني أنك ترفع الفعل المضارع السالم من نون التوكيد والإثاث إلخ إذا كان مجرداً من التواصب والجوازم الآتية، قال في «هبة المالك» «وانما لم يقيد الناظم المضارع بالسلامة من نون التوكيد والإثاث لنصه على ذلك في باب المعرف والمعنى حيث قال:

وأعرموا مضارعاً إن عرّيا
من نسون تسوكيبد مباشر ومن
نسون إثاث بببر عن من فتن

(١) ح يعني بها كتاب التصریع لغایل الداڑھری، والکلام فیه ج ٢ ص ٢٢٩.

«فَاكْتَفِي بِذَلِكَ». والحاصل أن المضارع يُرْفَع إذا تجرد مما ذكر وينصب إذا دخل عليه ناصلب ويجزم إذا دخل عليه جازم، ومثل لرفعه، لأن المذكر أولاً بقوله «كَتَسَدَّد» بضم التاء، وفتحها مع العين فيهما مضارع، سعد: مبني للمفعول أو الفاعل».

«تنبيه: ما ذكر، أي من رفع المضارع العاري مما ذكر مجمع عليه كما سبق وإنما الغلاف في رافعه فقيل هو التجرد من الناصلب والجازم، وهو رأي جماعة منهم الفراء وفي ح أنه الأصح».

«وذهب البصريون إلى أن رافعه وقوعه موقع الاسم كيضرب من قوله زيد يضرب، فإنه واقع موقع ضارب ولذا إذا دخل عليه «لم» أو «لن» مثلاً امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدهما، ورد لانتقاده بنحو: هلا تفعل، وسوف تفعل، فإن المضارع فيهما مرفوع وليس واقعاً موقع الاسم لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا حرف التنفي».

«وذهب ثعلب إلى أن رافعه نفس مضارعته للاسم في قبول لام الابداء، ورد بأن ذلك لا يقتضي رفعاً ولا غيره وإنما يقتضي مطلق الإعراب».

«وذهب الكسائي إلى أن رافعه حروف المضارعة، ورد بأنها كأجزاءه وجزء الشيء لا يعمل فيه. فهذه أربعة أقوال وإلى تصحيف الأول منها وتضعيف ما بعده أشار في الطرة عند قول الناظم «ارفع مضارعاً إذا بجرداً»، بقوله «بذلك التجريد» وفacaً للفراء لا بوقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ورد بقولهم هلا تفعل، ولا بنفس المضارعة كما قال ثعلب، ورد بأن ذلك لا يقتضي رفعاً ولا غيره وإنما يقتضي إعراباً، ولا بحرف المضارعة خلافاً للكسائي، ورد بأنها كجزئه. (هـ). ويزاده يسيرة: وقوله «بذلك التجريد» متعلق بارفع».

«ثم شرع يذكر النواصيل وهي أربعة عند البصريين: لن، وكـي، وأن، وإنـ. وإلى الأول والثاني منها أشار بقوله «ويـلنـ انـصـبهـ وكـيـ» أي انـصبـ المضارع بهـذـيـنـ الـحـرـفـيـنـ اللـذـيـنـ هـمـاـ لـنـ وـكـيـ، نـحـوـ لـنـ يـقـومـ زـيـدـ، بـنـصـبـ يـقـومـ بـلـنـ وـعـلـامـةـ نـصـبـهـ الفـتـحةـ، وـنـحـوـ لـكـيـلـاـ تـأـسـوـاـ عـلـىـ مـاـ فـاتـكـمـ» (سورة الحـدـيدـ - الآيةـ

٢٣) بحسب تأسوا بِكَيْنَ، وعلامة نصبه خذف نون الجمع إذ الأصل تأسون من الأسى وهو الحزن.

«أما «لن» فلنفي الفعل المستقبل «إما إلى حد» أي غاية «يتنهى» إليها نحو «لَنْ تَبْرَحْ عَلَيْهِ عَنِّكِيفَنْ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴿١١﴾» (طه)، فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى «واما إلى غير حد أي غاية نحو لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا» (الحج - الآية ٧٣) فإن نفي خلق الذباب مستمر أبداً لأن خلقهم الذباب محال، وانتفاء المحال مؤيد قطعاً، وإلا لكان ممكناً لا محالا قاله «ح». ثم قال: ولا تقتضي لن تأيي النفي خلافاً للزمخشري لأنها لو كانت للتاييد لكان ذكر «أبداً» في قوله تعالى: «وَلَنْ يَسْتَمْتُهُ أَبْدًا» (البقرة - الآية ٩٥) تكراراً، والأصل عدمه، وتتأييد النفي في «لن يخلقوا ذباباً» لأمر خارجي لا من مقتضيات «لن» ولا تقتضي أيضاً توكيده أي النفي خلافاً للزمخشري أيضاً، بل قولك لن أقوم محتمل لأن ت يريد أنك لا تقوم أبداً أو أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادحة التاكيد والتأييد (هـ). بمحنة وتحريف وزيادة يسيرات».

«وقد تاتي، أي «لن»، للدعاء على رأي جماعة منهم ابن عصفور، والمراد بكونها للدعاء أن يكون الفعل بعدها مقصوداً به الدعاء، قال في الطرة، وحمل عليه قوله تعالى: «رَبِّنِي بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴿١٦﴾» (القصص)، فلن أكون عند هؤلاء الجماعة دعاء لأن المعنى عندهم يجعلني لا أكون. «قال» في «ح» ولا حجة لهم فيها، يعني الآية، لإمكان حملها على النفي المخصوص، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر أي يعين مجرماً أي مذنبأ جزاء لتلك النعمة التي أنعم عليه بها (هـ) بزيادة يسيرة؛ وهذا هو مقابل الحمل المذكور في الآية، وحمل عليه أيضاً أي على مجيء «لن» للدعاء قوله - في بحر الخفيف - :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زَلَ — سُتُّ لَكُمْ خَالِدًا خَلْدُ الْجَبَالِ
فلن تزالوا دعاء بدليل عطف الدعاء عليه وهو لازلت لكم الخ. «قال» «يس» قوله لن تزالوا الخ. قال الزرقاني: هو دعاء لهم بأن يستمروا على ما هم عليه

من الإنعام قوله: ثم لازلت... الخ. دعاء له بأن يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم. قوله: ثم لا زلت لكم أي لإنعامكم قوله: خالداً... الخ. أي باقياً بقاء العجائب. قال الدمامي: وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن تزالوا كذلك خبراً لادعاء ولا يعنيه كون المعطوف عليه بشم دعاء بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر (هـ). «وكلام^(١)» هذا هو مقابل العمل في البيت، وقال الدسوقي بعد نقله ما نصه: «والحق أن احتمال الخبرية بعيد (هـ)». وقد أشار السيوطي في «الكوكب الساطع» إلى ما ذكر في لن بقوله:

لَنْ حَرْفٌ نَفِيْ تَنْصِبُ الْمُسْتَقْبَلا
تَابِيْدَهُ عَلَى الْأَصْحَاحِ فِيهِما
وَلِلْدُعَاءِ وَرَدَتْ فِي الْمُعْتَمِى
أَيْ الْمُخْتَارِ، «قَالَ فِي الْمَوَاهِبِ» وَالْجَمْهُورُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ مَفْعُولِ مَعْمُولِ
«لَنْ» عَلَيْهَا نَحْوُ: زِيدًا لَنْ أَضْرِبَ، وَمِنْهُ الْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ. وَيَمْدُهُ الْجَمْهُورُ
إِسْتَدْلِيلُ «س»^(٢) عَلَى بِسْاطَتِهَا وَعَدْمِ تَرْكِيبِهَا مِنْ لَا أَنْ، وَوَجْهُ الْإِسْتَدْلَالِ بِهِ أَنْ
أَنْ يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا وَمِنْ قَالَ بِتَرْكِيبِهَا الْخَلِيلِ وَالْكَسَانِيِّ فَيَانِ
أَصْلُهَا عَنْدَهُمَا لَا أَنْ فَعَذَفَتِ الْهِمْزَةُ تَخْفِيفًا وَالْأَلْفُ لِلسَاكِنَيْنِ، فَهِيَ عَنْدَهُمَا
مَرْكَبَةُ مِنْ لَا النَّافِيَةِ نَظَرًا لِمَعْنَاهَا وَمِنْ أَنَّ الْمَصْدِرِيَّةَ نَظَرًا لِعَمَلِهَا. وَقَالَ الْفَرَاءُ:
أَصْلُهَا لَا النَّافِيَةِ فَأَبْدَلَتِ الْأَلْفَ نُونًا. وَرَدَ بِأَنَّ الْمَعْهُودَ إِتَّمًا هُوَ إِيْدَالُ التَّوْنِ
الْفَأَ. كَ «النَّسْفَعَا» لَا الْعَكْسِ (هـ) بِحَذْفِ وَتَغْيِيرِ وَتَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ.

وَأَمَّا «كَيِّ» فَيُشْرُطُ فِي نَصْبِهَا لِلْمَضَارِعِ أَنْ تَكُونَ مَصْدِرِيَّةً كَمَا فِي الْآيَةِ
الْسَّابِقَةِ، وَهِيَ **﴿لِكَيْتَلَا تَأْسَوَأ﴾** (الْحَدِيدُ - الْآيَةُ ٢٣) فَإِنْ «كَيِّ» فِيهَا مَصْدِرِيَّةٌ
وَهِيَ النَّاصِبَةُ لِلْفَعْلِ بَعْدَهَا بِنَفْسِهَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَصْدِرِيَّةً بِأَنَّ كَانَتْ جَارَةً وَهِيَ
الَّتِي بِعِنْزَلَةِ لَامِ التَّعْلِيلِ مَعْنَى وَعَمْلًا، فَلَيْسَ النَّصْبُ بِهَا بِنَفْسِهَا بَلْ هُوَ بِـ «أَنْ»

(١) هـ يعني بها لبني الدمامي.

(٢) سـ يعني بها سيوطي.

مضمرة بعدها غالباً نحو جنت كي لأنعلم فكي حرف وأنتعلم منصوب بأن ممحوظة، أي لأن أتعلم، ومن غير الغالب قوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك فيما أن تغر وتخدعا
«الشاهد في «كما أن تغر» حيث أظهرت «أن» الناصبة بعد كي الجارة وهو قليل ومنهم من جعله خاصاً بالضرورة وقد مر الكلام على البيت في صدر حروف الجر. وتعين كي الأولى وهي المصدرية إذا وقعت بعد اللام على رأي «س» والجمهور، نحو: «الكيلاء تأسوا» ليلاً يدخل الجار على الجار ومطلقاً على رأي الكوفيين أي: فإنهم يرون أن كي ناصبة مطلقاً تقدمتها اللام أم لا. ورد بقولهم: إذا سألوا عن علة الشيء كيمه، بحذف ألف ما الاستفهامية والحق هاء السكت وألفها لا يحذف إلا إذا جرت، كما سينبه الناظم على ذلك في الوقف بقوله:

واما في الاستفهام إن جرت حذف الفها واولها لها إن تقف وتعين الثانية - وهي الجارة - إذا وقعت قبل «أن» كما في البيت السابق وهو قوله، فقالت: «أكل الناس أصبحت مانحا»... إلخ.

وكذلك إذا وقعت قبل اللام، نحو: جنت كي لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، فكي جارة واللام بعدها موكدة لها والنصب بأن مضمرة. وفي بعض نسخ الطرة ما يفيد أن ذلك أي وقوع اللام بعد كي كثير وذلك لأن فيه - أي ذلك البعض - وكثيراً ما تلتها اللام حال كونها أي كي جارة نحو:
لَشَفِّمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ كي لتقضي حواجز المسلمين
وقوله:

كي لتقضيني رقمة ما وعدتنـي غير مختلسـ
«والشاهد في البيت الأول في قوله: «كي لتقضي حواجز»، وفي الثاني في قوله «لتقضينـي» فإنـ كـيـ فيـهـماـ جـارـةـ لـتـاخـرـ اللـامـ عـنـهـاـ وـالـنـصـبـ بـأـنـ مـضـمـرـةـ وـالـباءـ

فيهما أي لتفصي ولتفصيني ساكنة ضرورة، والبيت الأول من الخفيف وقد سبق ذكره في المغرب والمبني عند قوله:

و فعل أمر و مضى بنى

«والثاني من المديد وقاتله عبدالله بن قيس الرقيات، قيل وإنما سمي بذلك لأن له عدة زوجات تسمى كل واحدة منها رقية، ورقية في البيت فاعل لتفصيني، «وما وعدتني» مفعول «وغير مختلس» بالنصب صفة لمصدر محذوف، أي تفصيني ما وعدتني قضاء غير مختلس بفتح اللام وهو مصدر ميمي بمعنى الاختلاس، قاله العيني قال (ص)^(١) ولا حاجة إلى جعله مصدراً ميمياً بل الظاهر أنه اسم مفعول «وغير» حال من ما».

وقيل البيت:

لبيتنى آتي رقية في خلو من غير ما يبس
كي لستة ضيئني... إلخ

«وتتعين الثانية مطلقاً على رأي بعضهم، وهو الأخفش أي فإنه يرى أن كي جارة على كل حال سواء وقعت قبل اللام أم لا، وإن النصب بعدها بأن مضمرة أو مظهرة، ورد بقوله تعالى ﴿لَكُنَّا لَّا تَسْأَمِ﴾ (الحديد - الآية ٢٣)، فلا يجوز أن تكون كي هنا حرف جر للدخول حرف الجر عليها وإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله:

ولا لام بابهم أبداً دواه

رُدّ بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ انظر (ج). قال في التسهيل: ويترجع مع إظهار «أن» مرادفة اللام على مرادفة أنَّ والمعنى أنَّ كي إذا توسطت بين اللام و«أن» يجوز فيها أمران، أحدهما، وهو الراجح أن تكون مرادفة للام، أي بأن تكون حرف جر مؤكدة باللام، والثاني أن تكون مرادفة لأنَّ، أي بأن تكون مصدرية وأن مؤكدة له، وكذا يجوز الأمران، أعني كونها حرف جر

(١) ص يعني بها، العبيان والكلام فيه، ج ٣ ص ٢٨٣.

أو مصدرية إذا تجردت من اللام وأن معًا. ومن الأول وهو ما إذا توسطت بين اللام وأن قوله:

أردت لِكَيْمَا انْ تَطِيرَ بِقُرْبِي فَتَرَكَهَا شَنَّا بِبِيَادِهِ يَلْقَعُ
«قال في (ح) بعد أن ذكر البيت ما نصه: فكي يحتمل أن تكون مصدرية
لدخول اللام قبلها وأن تكون تعليلاً لتأخر أن بعدها فإن كانت مصدرية فأن
مؤكدة لها لمعنى السبك، وإن كانت تعليلاً فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل
وكونها تعليلاً أولى من كونها مصدرية لأن تأكيد العجار بالجار أسهل من تأكيد
حرف مصدرى بحرف مصدرى (هـ).»

«وطير» من الطيران والمراد هنا تذهب بسرعة، فاستعير الطيران للذهب
السريع، والقربة بالكسر معروفة وتتركها بالنصب معطوف على أن طير، وشنا
مفهول تركها الثاني وهو بالفتح، القربة البالية والبياء بفتح الباء والمد الأرض
القفراء التي تبيد، أي تهلك من دخلها، والبلقع القفراء التي لا شيء فيها».

ومن الثاني وهو ما إذا تجردت «كي» عن اللام وأن معًا، قوله تعالى: ﴿كَيْ
لَا يَكُونَ دُولَةٌ﴾ (الحشر - الآية ٧)، قال في (ح) بعد أن ذكر الآية ما نصه: فإن
قدرت قبلها، يعني كي اللام فهي مصدرية، وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلاً
فلفظ يكون على الأول منصوب بنفس كي، وعلى الثاني منصوب «بأن» مضمرة
بعد «كي»، والأولى أن تكون مصدرية.

فتحصل مما ذكر أن لكي خمسة أحوال: الأول أن تكون قبلها اللام فتكون
مصدرية والثاني أن تقع بعدها ف تكون تعليلاً، بمعنى أنها حرف جر مقصود به
التعليق، والثالث أن تقع بعدها «أن» ف تكون تعليلاً أيضاً، والرابع أن توسط بين
اللام وأن، فيجوز فيها الأمران، والخامس أن تخلو من اللام وأن معًا فيجوز
فيها الأمران أيضاً، وقد نظم بعضهم هذه الأحوال بقوله:

كَيْ مُسْدِرِيَّةٌ إِذَا تَقْلَمْتَ لَامَ عَلَيْهَا عِنْدَ جُلُّ الْعُلَمَاءِ
وَهِيَ لِلتَّعْلِيلِ إِذَا تَأْخَرْتَ ذِي اللامِ نَحْوَ جَنْتَ كَيْ لِأَعْلَمَ

أو وقعت أن بعدها عندهم وجُرْز الوجهين إن توسطت والراجع التعليل ولتجاوزن «أو جاز الكسائي تقديم معمول «أكي» عليها نحو: جئت النحو كي أتعلم، ومنعه الجشهر لأن كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول قاله في المواهب ثم أشار إلى الناصب الثالث بقوله: «كذا بـان» أي وكذا أنصب المضارع بـ «أن» المصدرية دون الزائدة والتفسيرية، فلا تنصب بهما. وسيأتي الكلام عليهما آخر الباب إن شاء الله تعالى. وتقع المصدرية في موضعين الأول: الابتداء نحو **﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾** (البقرة - الآية ١٨٤)، فتصوموا مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون، إذ الأصل تصومون، والمصدر المنسبك من أن وصلتها في موضع رفع بالابتداء وخبر خير لكم، أي وصومكم خير لكم، والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين نحو **﴿فَأَرَدْتَ أَنْ أَعِيَّهَا﴾** (الكهف - الآية ٧٩)، فأعييها مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المنسبك منها أي من أن وصلتها مفعول أردت، أي أردت عييها أي تعييها.

«وأن» هذه أم الباب بدليل الاتفاق على عملها دون بقية أخواتها ولأنها تعمل ظاهرة ومضمرة بخلاف أخواتها، فلا تعمل إلا في حال إظهارها، وإنما لم يقدمها على لن وكيف مع استحقاقها لذلك لما فيها من التفصيل المشار إليه بقوله «لا بَعْدَ عِلْمٍ» هذا معطوف على محذوف أي وانصب المضارع بعد غير علم لا بعد علم، والمعنى أنه يُشترط في نصب أن للمضارع عدم وقوعها بعد فعل العلم كما في الآيتين السابقتين، ثم استمر في شرح وتوضيح الأحكام التي ذكرها صاحب الخلاصة في هذا الباب».

١٦ - الحسن بن زين (تطور المدرسة البوئية)

أخذ الحسن بن زين اللغة والنحو عن بعد الروود بن عبد الله وعندما توفي عام ١٢٦٨هـ انتقل إلى شيخه بِلَّا بن فاضل الشفروي، لاستكمال ثقافته النحوية، وقد تم له ما يريد. لم يكن الحسن بن زين نحوياً تقليدياً، يتلقى العلوم ليعطيها مثل ما أخذها، بل إنه كان مفكراً منهجياً وصانعاً ماهراً، حرص على إضفاء صبغة من التجديد في تنظيم القضايا النحوية. فانصب اهتمامه على تقريب بعض القواعد المعقدة سواء في أحكامها، أو عواملها، أو شروطها، ويتخريج أوجه الحكم في استعمالات لغوية خاصة. كما اهتم بالبحث في التدقيق في بعض المصطلحات، وبيان حدودها، وإبراز الفوارق بينها.

كل ذلك في أسلوبه الشعري مثل الذي رأيناه عند شيخه عبد الروود. وسنورد نماذج من أعماله الفنية في هذا المجال. كما نشير أيضاً إلى أن له نظماً مستقلة في محفوظات المجمع، وتشيحاً للامية ابن مالك في الأفعال. وهكذا فإنه أعطى لتدريس النحو في القبلة دفعاً جديداً، وحيوية متميزة، وقد ساعد هذه الحظ أن كان من بين تلامذته شيخ الأساتذة يحظيه بن الروود، الذي تطورت المدرسة البوئية على يده، ووصلت به إلى أرفع المستويات، في المنهج، والتدريس والتفيد.

أ) نماذج من نظمه:

ولقد اتبع الحسن بن زين طريقة عبد الروود في نظم المسائل النحوية، فمن ذلك قوله في أحكام «إذا» الفجائية، مستعرضاً الخلاف في حرفيتها، مع تبيين إعرابها:

إذا الفجائية قبل حرف	ينمى إلى الزيد وقيل ظرف
فإن تكن زائدة فتعمل	في «بسينما» إذا عليه تدخل
وإن تكن لفجاءة أو ظرف	عامل «بينا» قبل «بينا» تُخفي

فسمه ما بعد «إذا» وتعرب ببدل إذا لظرف تنسب كما الشلوبيني قرم الفن قال به كذلك نجل جني^(١) وقوله: «ينمى إلى الزيد معطوف بحرف ممحون، إذا هو حرف ثان».

وتعليقًا على قول ابن مالك:

نأينَ معنى كائن أو استقر وأخبروا بظرف أو بحرف جر يقول الحسن:

إذا ليس يسحوج على ما يجعل آخر عكس ذلك الأخبر في نحو: أما عنه فاحمد احمد مرشدًا إلى الهروب عند ذا وجوب رد المحتمل ليجري الباب به على سنن^(٢)

وكائن من استقر أولى تقديره أيضًا إلى تقدير وإذا له تعيين يسطرد كذا خرجت فإذا بالباب ولا تعيين لفعل في محل إلى الذي عين من غير وهن

وفي عامل الحال في قوله: «هذا خطيب القوم مرتفعًا» هل عامل الحال «ها» أو «ذا» وقيل معاً فجاز ها راكبًا ذاك الأمير على «ها بينا ذا صريح النصح فاضغ له» وله في عامل ناصب «يوماً» من قول أمرئ القيس: «ولا سيما يوماً بداره جلجل»^(٣)

(١) راجع «الماعدا» ج ٥٠٢/١، ٥٠٣، «الجني الداني»: ١٨٩، «المعنى»: ١١٥.

(٢) راجع «شرح الأشموني»: ٢٠١/١ - ٢٠٢، «التصريح»: ١٦٦/١.

(٣) «حاشية الصبان»: ٢/١٨٠.

على سِيما قول على القول يعتلي
بتقدير فعل قبله غير منجي
لسي كعندی مثله سيف صيقل
لسي فما في قوله من معول
وما قبل في هم الهوامع ينجلی^(۱)

ونرى في هذين المثالين تأثره بحاشية الصبان على الأشموني واهتمامه بالبحث في العوامل جعله ينظم أبياتاً في عامل الرفع بعد «لولا»، مع أن هذا النوع من التدقير يدخل في القضايا التي قال أبو حيان إنها لا تمس النطق ولا المعنى:

أصلأً وقيل بأن نابت عن «انعدما»
خروجها من مدى أشباهها لزما
وذا به كل ناحي كوفة حكما^(۲)
غير أن الفائدة تكون أكثر حينما يتعلق الأمر بضوابط شروط الاستغفال التي

ونصبك «يوماً قبل دارة جلجل
وظرفاً يراها بعضهم صلة لما
ومن قال «ما» كفت ويوماً مميز
بُرد بأن اليوم يوم مفایر
وذا الرد في الصبان قد جاء بينما

ورفع ما بعد لولا قيل هو بها
وضعفوا رفعه بها لأن به
وقيل رافعه «يُوجد» مقدرة
يقول فيها الحسن بن زين:

في سابق وكوئه لم يُفصل
في الكتب إضمار لدى المنتبه
عنه ففيه بعضهم يقول
إفراده، كذلك الافتقار

وشرط مشغول صلاح العمل
عن سابق، وشرط مشغول به
وشرط سابق وهو المشغول
تقديمه، تخصيصه، الإظهار

وله في تفسير بعض المصطلحات النحوية حيث يقول:

(۱) «حاشية الصبان»: ۲/۱۶۸.

(۲) «المساعد»: ۱/۲۱۲ - ۲۱۳.

ندر مع ما بالضعف وما
فدو الشذوذ ما عن القياس قد
والنادر القليل قيس أو لم
آخرها الضعيف وهو كل ما
ويتمكن المقارنة بين هذه التفسيرات مع ما قاله الفارسي في المسائل
العسكرية^(٢)، وله أيضاً في الفوارق بين الخبر، والإنشاء والأمر:
قد فرق النحاة بين الخبر
فسابق المعنى على اللفظ الخبر
بيانه مقارن معناه
والامر والإنشاء تفريقاً ذري
والامر بالعكس والإنشاء اشتهر
للفعله وذاك فرقناه
يعني أن للخبر معنى خارجاً عن اللفظ يتحمل الصدق والكذب، وإن الأمر
طلب لتحقيق معنى معين، فهو سابق له. وابن هشام هو الذي جعل القسمة
ثلاثية بقوله إن الإنشاء مقارنة اللفظ للمعنى، مثل قولنا: وهبتك ما طلبت...
وفي باب الفوارق أيضاً بقول ابن زين:

مؤنث نَدْمَانُ الْخَمْرٍ بِنَا بَدَا
فَذَاكَ الَّذِي بِالْتَّوْبَ يَمْنَعُ صِرَافَهُ
وَضَمَ نَدَامِي التَّائِبِينَ وَفَتَحَنَا
بِذَلِكَ مَجْدُ الدِّينِ فَرَقَ وَالَّذِي
وَفِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا اللَّهُۚ﴾
(النَّمَلُ - الآيَةُ ٦٥).

(١) راجع شرح ابن عقيل (حاشية محب الدين عبد الحميد) ١/٥١٦.

(٢) «المائل العسكرية»: ١٣٤.

(٣) راجع «التصریع»: ٢١٣/٢، «حاشیة الصیان»: ٣/٢٣٠.

(٤) «القاموس المعجم»: ١٤٩٩ ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

يقول الحسن بن زين :

من في السموات خلاف يرسم
بالقطع والابداُل من «من في» حري
فهو إذن بالاتصال أجرد
من «من» وإلا الله فاعل حصل
مع الحقيقة مجاز الظرف
في قول رب العرش قل لا يعلم
فرفع إلا الله لسلمخشري
وقدر ابن مالك من يذكر
وابن هشام أعرَب الغيب بدل
ويعرفهم جمع دون خلف

ب) توسيع اللامية:

ومن أعماله المتميزة في التصريف توسيعه لامية الأفعال لابن مالك وقد وضَع عليه طرة فصار هو المعتمد في مناهج المحاظر الموريتانية. وقد أعاد صياغته العلامة محمد سالم بن محمد عال بن عدو وفقاً للنموذج التالي:
(ص) بفعل الفعل ذو التجريد أو فعلاً ياني ومكسور عين أو على فعلًا
البيت لابن مالك كما صرَح به الشيخ.

(الفعل) مبدأ، و(التجريد) نعت، (ياني) بفعل أو فعل ومكسور عين أو على فعلًا أحوال متعاطفة.

ثم قال الحسن بن زيد:

تضعيف ثان أو أن الياء آخره أو عينه كالوقوع قلما نقا
(تضعيف ثان قلما نقا) عن العرب كليبيث لبابة تلب بالفتح، فلا نظير له
فأنت لييب ولبيب ذو لب، وجاء كفرح، ودمشت دمامه فأنت دميم أي حقير.
وثلث مفتوحة كصد وفككت فكة وضببت الأرض وعززت الناقة ضاق إحليلها
كأعزت فهي عزوز ومعز. (أوان الياء آخره)، متصرفاً لا كromo في التعجب كنهو
بالإلال لأصالة اللام فيه فهو نهي جمعه أنهيء أو نه بالفتح وبالكسر للاتباع
جمعه نهون كامل النهية، (أو عينه) كهيو بالتصحيح تنبيهاً على الأصل حست
هيته، وثلث لا فاؤه كيمن يعني فهو ميمون ولا الواو مطلقاً

کو ضئو و طال و سرو، و يثلت شرف (کالوقوع) أي و قوعه أي تعديه يتضمين
کرجبکم الدخول في طاعة الكروماني، وإن بشرا قد طلع اليمن أي و سعکم
وبلغه، وهو من المعاني كما ترشد إليه الكاف ثم قال الحسن:

وهو لمعنى عليه من يقوم به مجبول أو کالذی عليه قد جbla
وهو لمعنى من يقوم به مجبول عليه) کجي وشجع وطال وقصر وحسن وقبح
(أو کالذی عليه قد جbla) کشعر وفقه وفصح لمن كانت الثلاثة له کالطبع.

١٧ - محمد مولود بن أحمد قال اليعقوبي وشواهد الحديث»

محمد مولود بن أحمد قال اليعقوبي، المتوفى سنة ١٣٢٣هـ، وهو من يقول
عنه العلامة المختار بن المعحوبي:

اذا مات فيه نجل احمد فال	واجيسق» قد صار في استفال
من كان ذا علم وفضل موسوي	محمد مولود أعني الموسوي
من الشرح ومن الأنظام	من كان يسقي البرد كل ظام
معتصماً بالله ذا تعلق	ومن فوائد لها لم يسبق

وكان الشيخ محمد مولود من دعائم المدرسة اليعقوبية، التي مزجت بين الفقه
والأدب واللغة، وعرف الموسويون كذلك بجودة الشعر والتخصص بالقضاء،
فقال عنهم الشاعر ابن أحمد يوره:

والموسويون الآلى قد فضلوا	حكم القضاء بكل حكم فيصل
فبرز منهم الشاعر الكبير احمد بن الطلبة الذي نظم التسهيل نظماً لم يصلنا	منه إلا بيت واحد هو قوله في باب الإضافة:

وقد يضيفون الأدنى مُلئِّمن	ککوکب الخرقاء لاح کالقبس
واشتهر من اليعقوبيين علماء بارزون في اللغة والأدب من ذلك مولود بن	أحمد الجواد صاحب «سفایة المغتل» في تصريف الأفعال، وهو من أول من

ألفوا في أصول الفقه في وسطه، وقد رأينا أنه من تلامذة المختار ابن بونا، وقد جرت تبيينهما مساجلات معروفة مثل ما جرى بين المختار هذا والعلامة المجيدري بن حب الله اليعقوبي.

واشتهر محمد مولود بكتابه في الفقه المعروف بالكافاف^(١)، وبمجموعه من المؤلفات أكثرها في الرفاقت والزهد مع أنه كان مع ذلك نحوياً ماهراً درس على العلامة الشيخ محمد فال بن متالي التندغى وعلى الحسن بن زين، وأخذ أيضاً عن والده، صاحب الأنظام الفقهية الطريفة.

ودرس عليه القارئ اللغوي حبيب بن الزايد ومحمد بن محمد البخاري الذي كان حافظة كتبه واهتمام محمد مولود بال نحو، ارتبط بإعراب القرآن وتخریج أحاديث الشواهد.

ومن نماذج أنظمامه قوله في إعراب قوله تعالى: **﴿يَوْمَ يَأْتِيهِنَّ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾** (هود - الآية ٨).

في يوم يأتيهم ثلات: مبتدأ
وـ«ليس» مصروفـاً إـلـيـهـ أـسـنـداـ
قلـتـ تـلاـ نـافـعـ: يـوـمـ يـنـفـعـ
مـقـئـاـ وـلـيـسـ حـالـأـ يـعـرـفـونـ
أـوـ مـقـيلـ مـفـعـولـ بـهـ لـيـعـرـفـونـ
تعلـقـ الـظـرفـ بـهـ عـلـىـ الأـصـعـ
وتناول محمد مولود شواهد النحو والحديث في رسالة سماها: «إنارة الأفكار
والأ بصار بشواهد النحو من الأخبار والأثار» ويقول في مقدمتها:

«إلا أنني رأيت إقبال الناس على شواهد النحو من الشعر ضبطاً وشرحـاـ،
وترکـهمـ غيرـهـ، فشقـ علىـ تركـ ذـلـكـ فيـ القرآنـ وـالـحـدـيـثـ وـاعـتـرـتـنـىـ لـهـماـ غـيـرـةـ،
فهمـتـ بـهـماـ وـوـعـدـتـ بـعـضـ الإـخـوـانـ بـذـلـكـ وـعـدـاـ ثـمـ نـظـرـتـ فـإـذـاـ شـواـهـدـ الـأـيـ

(١) طبع هذا الكتاب مؤخراً طبعتين إحداهما بشرح المؤلف والثانية بشرح العلامة محمد الحسن بن أحمد الخديم.

كثيرة جداً، وأنا في شغل عنها لم أجده منها بُداً. ولها في إقليمنا حفاظ وحذاق، والحديث شواهد يسيرة، وشروحه نزيرة ولا أعلم له حفاظاً في القطر مع أنه يجب حفظه ومعرفة علومه، وكذا يجب إقامته، ولذلـا يجب تعلم النحو واللغة على قارئه لأنهما وسيلة تقريمه».

لقد استعرض محمد مولود في هذه الرسالة نحواً من مائة من الأحاديث والأثار من شواهد جامع ابن بونا، مرتبة على تبويبه. واعتاد أن يعطي أصل الحديث من كتب النحو، وربما عزاه إلى بعض كتب الحديث، وبالخصوص إذا كان في صحيح البخاري. وفي بعض الأحيان يبين أن الكتاب المعزو له الأثر لم يحضره، وذلك لقلة كتب الحديث في عهده. ومن عادته أن يبين موضع الاستشهاد، وأقوال الصحابة، بل أورد أيضاً بعض الأمثلة التي ترددت في كتب النحو ليطلع على أنها من كلام العرب وليس من الآثار. وقد حققت هذه الرسالة في جامعة أنواكشوط من طرف الباحث عبدالله بن خيار العلوى.

وما تزال مدارس اليعقوبيين سائرة على هذا النهج، وتقوم بتدرис العلوم الشرعية واللغوية، نذكر من بينها على سبيل المثال مدرسة العلامة محمد الحسن بن أحمد الخديم حفيد مولد بن أحمد الجواد.

وقد سبق أن ذكرنا نظمه لبحث محضن بابه بن اعبيد في معاني آل كما أوردنا قطعة من نظمه في تراجم النحاة، وله مجموعة من الأنظام النحوية منها:

ضرورة فكان كالشعر المثل	في نظر النحاة الأمثال محل
مبنيّة وللإيجاز قد يصار	ووجه هذا أنها على اختصار
في قولهم أطرق كرأ إذ رخما	خصوصاً أن قصد سجعها كما
ندانه قد اعتراه الحذف	فيه اسم جنس وكذلك حرف
لكونه به على ذا يُستدل	من أجل ذاك ليس يصلح المثل

٦٦ - مدرسة يحظيه بن عبد الودود:

أ) أستاذ الأساتذة يحظيه:

جُمع لهذا العالم الجليل نحو العالَمِينْ: الحسن بن زين وَمَعَ، فـكـان يقول إن الحسن كان خبيراً بأبيات السواد أي بنصوص ابن مالك، وإن مَعَ كان ماهراً بالأبيات الحمراء أي في نصوص ابن بونا، وإنَّه هو كان عارفاً بالأسود والأحمر.

ويتعمى يحظيه بن عبد الودود إلى أسرة مشهورة بالنبل والصلاح. ولم يبحج يحظيه بن عبد الودود إلى السفر بعيداً من طلب العلم نتيجة تعدد العلماء في محبيته الخاص حيث قرأ المعلقات الست على العلامة سيدي بن زين، ثم انضم إلى محظرة الحسن بن زين المشهورة بتفوقها في ميدان الدراسات النحوية، وقد مكث في هذه المدرسة أطول فترات تعلمها حيث أتقن فيها علوم النحو والصرف، وقد فطن شيخ هذه المحظرة التي ذكـارـه وأعجب به حيث كان كثيراً ما يكلـلـ إـلـيـهـ تـدـرـيسـ الطـلـابـ وـفـكـ بـعـضـ الـأـلـغـازـ الـعـلـمـيـةـ التيـ يـطـرـحـهاـ التـلـامـيدـ منـ حـينـ لـآخـرـ عـلـىـ عـمـيدـ الـمـحـظـرـةـ.

وقد قرأ التوحيد على عمِّه عبدالله، والمنطق على العلامة الحسن بن أحمد محمود، ثم توجه إلى محظره المختار بن ألمـاـ (ت ١٣٠٨هـ) وقد مكث فيها بـرـهـةـ منـ الزـمـنـ درـسـ خـلـالـهـاـ عـلـىـ هـذـاـ العـالـمـ الجـلـيلـ عـلـمـ الـبـيـانـ، كـمـ أـخـذـ طـرـيقـ الشـاذـلـيـةـ عنـ مـحـمـدـ ذـكـارـهـ فـالـيـهـ مـتـالـيـهـ لـكـنـ بـوـاسـطـةـ المـخـتـارـ بنـ أـلـمـاـ، وـفـيـ ذـكـارـهـ يـقـولـ العـلـامـ مـحـمـدـ عـالـيـ بنـ عـبـدـ الـوـدـودـ، وـهـوـ مـنـ أـشـهـرـ خـرـيـجيـ مـحـظـرـةـ يـحظـيـهـ:

لـكـنـ عـلـىـ وـاسـطـةـ الـمـخـتـارـ نـجـلـ أـلـمـاـ الـعـلـمـ الـمـخـتـارـ
جـدـ الـلـذـيـنـ خـتـمـاـ بـنـيـهـ فـنـوـهـنـ مـاـ شـنـتـ مـنـ تـشـويـهـ
وـبـعـدـ أـكـمـلـ يـحظـيـهـ دـرـاستـهـ لـأـهـمـ عـلـمـ عـصـرـهـ، وـجـلـسـ لـتـدـرـسـ فـيـ مـحـظـرـةـ

التي استقطبت طلاب المعرفة من جميع النواحي فترة من الزمن تناهز خمس سنوات، ما لبث أن أحس برغبة جامعة تغريه بالاستزادة من المعرفة التي كلما تعمق فيها الإنسان شعر بفادح جهله.

وهكذا فقد سافر يحظيه من جديد نحو محظرة أهل محمد سالم المجلسين في تيرس، ولم يكن أحد يصدق ذلك، والمدرسة المذكورة توجد في أقصى الحدود الشمالية للمنطقة التي يسكنون بها، إلى جانب ما يتربى على السفر من مشقة ومكث مع شيخها سنتين وسبعة أشهر لم يكن يستغل فيها بغیر طلب العلم. وكان يلزم خيمة التلاميذ لا يكاد يخرج منها إلا إلى المسجد. وكلف نفسه مشقة التحصيل في كل أيام الأسبوع، إذ كان يرفض الاستمتاع بالعطلة الأسبوعية للمحظرة وكان القوم بدوا رحلا يتجرون أماكن الكلأ، ويدرس شيخ المحظرة وهو راكب على ظهر ذاته المحملة بصناديق الكتب، بينما يسير الطلاب على أقدامهم بمحاذاة الجمل الذي يقل عميد المحظرة، وهكذا فقد كانت هذه المدرسة متنقلة، ومع ذلك فقد صمد يحظيه أمام هذه الظروف.

وكثيراً ما كان يردد الأبيات التالية:

ولم تك ممن أمرك المجد بالمنى ولسكن بأيام أشبين السنواصيا
لبست لهم كدر العجاج وإنما ترى صافياً أن لا ترى الجو صافيا
وخلال مقامه في مدرسة أهل محمد سالم، أعاد يحظيه دراسة الفقه حتى
أتقنه وأجاده، كما كان يدرس طلاب هذه المدرسة النحو.

بعد هذه الرحلة الشاقة عاد العلامة يحظيه إلى مسقط رأسه حيث أسس محظرته من جديد، وواصل مزاولة نشاطه العلمي الذي تجسد أساساً في التدريس والقضاء.

فمحظرته في القبلة ظلت أكثر من نصف قرن مورداً نوابغ الطلبة ومصدراً لأعلام الأساتذة، ابتكر لها شيخها الفذ منهجاً في الدراسة يجمع بين التوسيع في دراسة النصوص باستقصاء كل الأقوال في شروح الخلاصة، مع الحرص على ترسيخها

في الذهن وحفظها عن ظهر قلب، فكان نتيجة هذا المنهج أن المتخرجين الذين استكملوا مقرراتها كانوا صفة من بين مئات الطلبة، وهذا ما يفسر لنا أن فروعها قد تأصلت في مدارس ذات أصول ثقافية فاستطاع المتخرج من محظوظ يحظى أن يجددها وأن ينميها. ومن بين هؤلاء الأعلام، مم الجكنى، صاحب الأنظام الرائعة، وأحمد بن كداه المشهور بكتابه، المعروف بالكداهية، والعالم الورع محمد سالم بن أبا عمه العلامة محمد بن المحبويي (ت ١٤٣٥هـ)، وشيخنا محمد عالي بن عبد الوود المباركي (ت ١٤٠١هـ)، والشيخ محمد حامد بن آلا الحني، وابنه هو التاء الذي خلفه في محظوظته^(١). ولقد اعتاد الأستاذ يحظى أن يشارك طلبه في المباحث والأنظمة: ومما روى له قوله:

أيُّ وأل، وذا وذو من وما

مشترك المؤصل عند العلما

ويقول في تأخير العطف:

لخبر من قبله لتفتفي
موراً معبداً وذا اعتلال
وقد يكونان بلا استواء
تأخيراً أو عطفاً أجز في المنعطف
بدا أبي العباس والصيوفاً

وقيلن تأخيره أو احذف
في موهم العطف بلا استكمال
وقد يكونان بالاستواء
وان على المنصوب منصوب عطف
«إن الريبيع الجود والخريفا

ومنها:

افعله أفعل ثم فعله
بشتت ذا المعطوف ليس جمله
فإن تكن سوابق الحمام

قول ابن مالك إمام الملة
ثمت أفعال جسموع قل
وقول شاعر أخري تهبا

(١) مدرسة يحظى بإعداد محمد بن محمد يعني بن ادوه.

ساقتهم للجلد الحرام فبالسلام ثمَّ السلام
 وأكثر تلامذة يحظيه قد أسسوا مدارس مستقلة مثل أبي بن حيمود الجكنني
 الذي كان بارعاً في تدریس المتنون والحسن بن أبو الجكنني والشيخ محمد
 حامد بن آلا، وشيخنا محمد عالي بن عدوه، الذي كان المجلبي في ميدان
 التدریس والأدب والشعر، وقد تخرج على يده كثير من مثات التلاميذ، وكان
 يحظيه يفخر بتلميذه هذا الذي بلغ رتبة الاجتهاد في حياة شيخه.

ومما يروى في هذا الصدد أن تلميذاً لمحمد عال أثار إعجاب الشيخ يحظيه
 نسأل أي تلاميذه هذا؟ فقيل له إنه تلميذ محمد عال بن عبد الوودود فأنشد قول
 ابن مالك»:

وعسلقة حاصلة بتابع كملة بنفس الاسم الواقع
 ومن شعر الشيخ محمد عال في وصف محظرة شيخه يحظيه قوله:

<p>من راح علم مداماً قرقفاً أُنْفَا ينحو بها الأشعري الكامل الشرفا بين التعادل والترجيع قد وقفا ما سئَه أَحْمَدُ الْمُخْتَارُ والخلفا رُنْبُورْ وَأَشِيْ إِذَا مَا دَبْ وَازْدَلْفَا فيها ابن يحيى ولا يحيى بها حلفا</p>	<p>وكم تعاطى بها الإخوان في طرب ترى ابن يوسف محتشاً بجانبه ترى الجوني والشيخ الإمام بها فيها الجنيد وأصحاب الجنيد على فيها عليٌّ وعمرو لا يروعها لا يختشي ابن يزيد يوم ناسبة</p>
---	---

ومن أنظم الشیخ محمد عال في النحو قوله في إعراب «أولى له»:

<p>فعلى بـالـحـاقـ وـقـيلـ أـفـعـلاـ لـذـاكـ لـاـ يـصـرـفـ فـيـ الـكـلـامـ فـدـلـ أـنـهـ فـيـ الـاعـلـامـ عـرـفـ وـالـلـامـ تـبـيـنـ لـمـنـ لـهـ يـعـدـ</p>	<p>أـولـىـ لـهـ مـبـتـداـ جـاءـ عـلـىـ وـهـ عـلـىـ ذـيـنـ مـنـ الـأـعـلـامـ وـقـدـ أـتـىـ أـوـلـةـ غـيرـ مـنـصـرـفـ أـوـ هـوـ مـنـ أـسـمـاءـ الـأـفـعـالـ يـعـدـ</p>
--	---

ونشرُ ذا يفوح من تلقاء كتاب إعراب أبي المبقاء وما زالت محظرة آل عدود قائمة بدورها التعليمي على يد أبنائه النباء، الشيخ محمد يحيى والشيخ محمد سالم الذي أشرنا إلى صياغته لتوسيع الحسن بن زيد على لامية الأفعال لابن مالك^(١).

ونورد نبذة موجزة عن بعض مشاهير تلاميذ أستاذ الأساتذة يحظيه بن عبد الودود، مثل ابن الأمين الشنقيطي، وأحمد بن كداء، ومحمد الجكنني وأحمد بن أحمد، والشيخ محمد سالم.

ب: ابن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣٣هـ):

لقد اشتهر أن أحمد بن الأمين العلوi الشنقيطي كان من تلمذ على الأستاذ يحظيه بن عبد الودود، ولو كنا لا نعرف مدة إقامته في مدرسته، وماذا قرأ عليه، ومع ذلك فلما نفترض أنه اكتسب منه ولو عه بالبحوث اللغوية والنحوية^(٢).

وشهرة ابن الأمين الشنقيطي ترجع إلى كونه مؤلف كتاب «الوسط» في تراجم أدباء شنقيط، فقد بين هذا الكتاب جانباً من مقدراته العلمية وبالخصوص سعة باعه في العلوم العربية. وقد تكفي قراءة ترجمته لابن التلاميد الشنقيطي لإدراك توجهه في العربية والنحو. لقد انتصب ابن الأمين الشنقيطي خصماً عنيفاً لابن التلاميد الشنقيطي. ودارت بينهما معركة مفتعلة في مسألة غير ذات أهمية، هي حكم صرف «عمر» وكلاهما هول فيها أشد تهويل. قال ابن التلاميد إنها جمع عمرة، ومنع من منع صرفها، وخطأ كل النحاة فيها ابتداء من سيبويه إلى ابن مالك وأتباعه، وأثار هذا الرأي حفيظة ابن الأمين، وتحامل بعنف على مواطنه ابن التلاميد، ويرى أقلامه لتفنيده في رسالة سماها «الدرر في منع عمر».

والذي يهم في الموضوع هو الإشارة إلى أن ابن الأمين كان من كبار النحاة

(١) راجع ص ٦٥٣ من هذا الكتاب.

(٢) راجع ترجمة ابن الأمين في مقدمة الطبعة الأخيرة لكتاب «الوسط».

واللغويين، فلقد قام بشرح المعلقات العشر، والمقصور والممدود والمثلث لابن مالك، و«ليس في كلام العرب» لابن خالويه، وأمالی الزجاجي، وله «الدرر اللوامع على هموم الهوامع»، ويقول عن سبب تأليفه لكتاب الدرر:

«إن العاشر جلال الدين السيوطي خدم لغة العرب خدمة قصر عنها معاصره ولم يفته فيها سابقوه. ومن أجمع ما ألف، وأنفع ما صنف هموم الهوامع على جمع الجواجم لولا بتر شواهدة. فإنه كثيراً ما يأتي بشطر بيت، أو بكلمة أو كلمتين منه، وإنما فعل ذلك انكالاً على الحفظ لما يعلم في أهل زمانه من سيلان الأذهان ولأنه ألف كتابه هذا للعلماء، ولم يؤلفه لصغار الطلبة. فتدبني من حركته محبته لنشر الكتب المفيدة إلى تذليله بما يوضع شواهدة، وربما أتيت ببحث اقتصره أو تركه اعتماداً على ما مر بيانيه مع نسبة الشاهد إلى قائله، ولم أنعرض لترجمته غالباً. وسمى الدرر اللوامع على هموم الهوامع».

ويقول ابن الأمين إنه لم يأل جهداً في تصحيح النقول التي أوردها السيوطي والسعى إلى تتميم الأبحاث التي اختصرها، وربما بين اعتماده على غير المشهور في مواضع منها، والتزم ابن الأمين بذكر وجه الاستشهاد في الشواهد ثم عرض آراء النحاة وتخریج الشواهد دون الاهتمام بترجمة قائلها. لأن كتاب الدرر وضع أولاً لتوضیح الشواهد وتخریجها. ولقد بذل فيه جهداً كبيراً، مستعيناً بشواهد سیبویه، وشرح الأعلم الشنمری لها، المعروف بـ «تحصیل عین الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب»، وكتاب «الفصول والجمل» لمحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، وشرح شواهد الرضي على کافية ابن الحاجب، لعبد القادر البغدادي، وشرح شواهد الألفية لمحمد بن أحمد بن موسى العیني وشرح شواهد المعني للسيوطی، كما رجع إلى دواوین اللغة والأدب المعروفة.

لكن اهتمامه الأول بالشواهد لم يمنعه من تناول المسائل النحوية، لأنه التزم أن يبين الوجه الذي استشهد به السيوطي في الهمم، ثم يستعرض آراء النحويين في الموضوع، ثم يبدو من عرضه ميوله إلى البصريين، ولا سيما إذا كان الرأي

معتمداً لدى ابن مالك الذي تابعه في عدة أصول نحوية مثل الاستشهاد بالقراءات وبالحديث النبوى الشريف وفي بيان ما لا يفاس عليه كالضرورة الشعرية.

ويذكر الأستاذ يحيى محمد محمود في رسالة عن ابن الأمين أنه استخلص من منهجه من خلال ما خلُف من الآثار قواعد عامة أغلبها من مقدمة «كتاب الدرر في منع عمر» ومنها

١. أن النحو الآن قد استقر فلا يحدث فيه شيء، يعني أن باب الاجتهاد فيه قد أغلق.
٢. ليس كل ما سمع عن العرب يفاس عليه.
٣. القياس لا يصار إليه مع وجود السماع.
٤. الطارئ يزيل حكم الثابت: فلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب صار خبراً.
٥. ما يقدح في العلة لا يقدح في المعلول^(١).

وإعجاب ابن الأمين بعمل السيوطي لم يمنعه من نقده ومخالفته في قضايا معينة منها في معرض قول الشاعر:

أنت الجواد الذي ترجى نوافله وأبعد الناس كل الناس من عار
ان السيوطي استشهد به على جواز إضافة «كل» إلى اسم ظاهر مثل المؤكد ويقول الشنقيطي إن الذي ذكره النحويون أن «كلا» في التوكيد تضاف إلى ضمير المؤكد. وأما ما استشهد به فلا حججة فيه لأن «كل الناس» نعت لا توكيد، وهو نعت يبين كلام المنعوت^(٢).

ووافق هنا أبا حيان، واتهم ابن هشام بالتعامل على أبي حيان، لكنه في

(١) ابن الأمين وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية: ١٨٥ - ١٨٦.

(٢) الدرر اللوامع شرح همع الهوامع: ١٥٥/٢ (عن طريق الرسالة المذكورة).

موضع آخر يخالف أبا حيان ويقف مع ابن مالك - على غير عادته - وهو أن
الضرورة ما وقع في الشعر وليس ما لا محيد عنه للشاعر^(١).

واستشهد السيوطي للاستناف بالفاء بقول الشاعر:

الشعر صعب وطويل سُلْمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
زلت به إلى الحضيض قدمه يريد أن يُعربه فِيْعجمه
ويقول ابن الأمين:

«وما في الهمم مختصر من المعنى، والتحقيق أن الفاء في ذلك للعطف،
وأن المعتمد في العطف الجملة لا الفعل^(٢).»

واستشهد على أن الفاء ترد بمعنى «إلى» بقول أمرئ القيس:
فما نبك من ذكري حبيب ومنزل بسقوط اللوى بين الدخول فحومل
ويقول ابن الأمين إنه استشهد بقول الشاعر - على عكس ما قال آنفاً:
يا أحسن الناس من قرن إلى قدم ولا حبال مُحب واصلي تصل
والأصل ما بين قرن فحذف «بين» وأقام «قرنا» مقامها - هذه عبارة المعنى -
ومنه تعلم أن في الهمم سقطاً، والأصل ما بين قرن إلى قدم^(٣).

كما نبه الأستاذ يحيى محمد محمود أحمد معلوم في رسالته عن ابن الأمين
الشنقيطي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية، أن المؤلف توسع في
استطراد القصص والروايات والحكايات الأدبية في المناسبات التي تعن له.
ومن ذلك ما ذكره من قصة لبيد العامري مع نادي قريش وقصة عروة بن الورد
وطلاقه لزوجه سلمى تحت تأثير السكر. وقصة الحجاج مع غلام أبي عمرو بن
العلاء الذي كان شاعراً. وقصة ميسون الكلابية مع معاوية. وذلك حين تسرى
عليها فقالت:

(١) الدرر اللوامع: ١٩١/٢.

(٢) الدرر اللوامع: ١٧١/٢.

(٣) الدرر اللوامع: ١٧٠/٢.

لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إلى من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف^(١)
ومن ذلك أيضاً وصية الحطبة عند وفاته.

ويبرز كتاب الدرر اللوامع في طبعة الكتب التي جمعت بين اللغة وال نحو والأدب، مُظهراً لما لمؤلفه من قدم راسخة في هذه العلوم ومن عناء وتقدير لجهود الإمام السيوطي في خدمة اللغة العربية.

ج) أحمد بن كَدَأَه (أحمد بن بَابُو):

هذا النحوي المبدع يعد من الطبة الأولى من تلاميذ شيخ الأساتذة يحظيه بن عبد الودود، وشتهر في حياة شيخه بكتابه المعروف بـ «الكَدَاهِيَّة». وهو عبارة عن مجموع من الأنظام والحواشي التي تدور كلها حول مسائل جامع ابن بونا.

وقد أجازه أستاذه يحظيه بما نصه: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْثُرُونَ مَا أَزْلَنَا» (البقرة - الآية ١٥٩)، «وَلَا تَكُثُرُوا أَشْهَدَهُمْ» (البقرة - الآية ٢٨٣)، إعلموا وأغlimوا مستنصحاً شاوركم، ومستخبراً حاوركم، وحالى ذهن جاوركم بأنني أوريت لاحمد بن بَابُوا فقبس وأوحىت فنبس ونجذت فضرس فصار مني في التوابع بدلاً، ليس ببعضاً ولا مبينا ولا مشتملاً:

التابع المقصود في الحكم بلا
مبتدأ بلام جنس عرفا
وما لَنَا إِلَّا اتباع أَحْمَدَ
وخبر الممحضور قَدْمَ أَبْدَا
واسطة هو المملى بدلاً (مطابقاً)
منحصر في (محو بالأصل)
(محرو بالأصل)
يحظيه بن عبد الودود تيب عليهما
وكتب تحتها وأنا كذلك محمد فال بن محمد بن أحمد بن العاقل.

(١) ابن الأمين وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية: ٧٥

ولابن كدّاء أشعار تعليمية وأنظام كثيرة وجيدة منها في معاني النحو التي
يبيّنها أولاً بأنها: القصد، والمثل، والجهة، والمقدار، والقسم، والبعض، قال:
ناهز نحو الألف أو هي أكثر
ونحوكم يا شيخ بالنحو أجر
نحونا بأنحاء من الحاج نحوكم
فنلنا جميع الحاج لا النحو عاجلاً
وله:

أو مُو في الشكل جا قولان للقدما
فأبطلوا قول من بما مضى حكما
مفادة أن فيه القبح قد لزما
والرَّدَّ من ذينك الرَّدين قد علما
والجمع متحد لا فرق بينهما
فصاعدا وانبذَّ عنك ما زُعما
ومثل ذا غير مقبول لدى العُلما
إفراد كالجوزا لا كذا بني كرما
من ردهن ولاك افتح بما نُظما^(١)

نون المثنى من الثنين جا عوضاً
وياعتياض الحروف والثبات مع الـ
وقد أجاب الرضي عن الثبات بما
ومنهما بعض من مضى يعوضه
ونحو نون المثنى في الذي ذكروا
وقال بعض بتنويتين جا عوضاً
إذ ربما اعتيض من ألفين حينئذ
بل هي لدفع توهם الإضافة والـ
وقد أتى غيرُ ما قد جاء منتظماً
ويقول في باب التعجب:

أمر وفي البصري للمُضي
يلزم ضعف المذهب البصري
وهو فعل عند أهل البصره
أقوى الأدلة على الفعلية^(٢)

أفعل به في المذهب الكوفي
وبمجيئ الأمر لسمضي
وأفعل اسم عند أهل الكوفه
نون الوقاية لأهل البصرة

(١) حاشية الصبان: ١/٨٧ - ٨٨.

(٢) التصريح: ١/٨٧ - ٨٨.

ويقول في باب الإضافة:

محلٌ مضمره فيه الخلاف جرى
على الأصح وبعض نصبه حظرا
لدى المبرد والرماني قد حظرا
أيضاً هشام ولا ئلغ الذي ذكرها
ومع سواه مقال الأوليين يرى
كذا حكى من بأقوال النحاة درى^(١)

كالضارباك وضاربوك عندهم
فالجر والنصب جائزان فيه معاً
وإن يك الوصف مفرداً فنصبكيه
والعكس للأخفش الأسماي وقال به
مع ذي الأداة يرى عمرو مقالهما
أما الذي قاله الفرا جوازهما

ويقول في الخلاف بين الخليل وسيبوه وفي همز «ال»:
مال الخليل ثم سيبوه
وعند سيبوه همز وصل
همز ادرجى عن كونه بعض ادرجى
وهي سبع ماكها بالرمز
كذا ثبواتها في مثل الأحمر
لفظ الجلالة وفي الإباء
عن كل ذا أجاب سيبوه
فمثله على مع لعلى
كذا في الاستفهام ليس الخبر
لفظ الجلالة كالاصل اتصف
باللف والنشر المرتب الجواب

آل حرف تعريف وذا إليه
وهمزها عند الخليل أصلي
والاعتراض انفي بأن لم يخرج
مُرجح الخليل فتح الهمز
فيزيد صرف الحرف والحرف بري
كذا في الاستفهام مع نداء
به، كذا تذكر عسلبه
فخلف الأصل لخلف الأصل
ويعرض الفتح في كالاحمر
به، وإن لم يُجده أن يعرفا
وبالتذكر لطول الاصطحاب،

(١) التصريح: ٣٠ - ٣١، حاشية الصبان: ٢٤٦ - ٢٤٧.

ما كثرا استعماله قد خففوه
كما أتى عن قد عبارة بقد
توافقا فيه وفي الهمز انفقد^(۱)

جواب من قال بوصف حذفه
لذا عبارة الخليل أل فقد
والثاني بالألف واللام وقد

ومن قوله في الألغاز:

يني دونها سوام أهل التعلم
سوی من رعی ما ليس منها بمعلم
على قول حبر في العلوم مقدم

أيا راعياً في النحو كل حديقة
عرفنا معمّى ليس يدرك كنهه
مضاف إليه جُرّ لا بإضافة

فأجابه أحمد بن أمين:

محلاً وحيثما تفهمت بفهم
يصادفه من معرّب متفهم
إذا لم يصادف من يُجرّ بمقحّم^(۲)

تعابي بمكني يجر بمقحّم
جواب المعايبي لا «أبالك» قل من
سوی ابن هشام من يجر بمقحّم

د) أحمد بن احمد:

لقد اشتهر من أبناء احمد عالمان أدیان أحدھما أخمد صاحب الأنظام
الطريفة، والثاني زین إمام محظرة مشهورة كان لها دور متميز في القرن
الماضي.

ونورد نموذجاً من نظم أحمد في أحكام «لا جرم»:

لا غير في كتاب رافع السما
أربعة الأقوال تقتن فيها
فعل مفسر بحق فاعلما

وخمسة قد وردت لا جرما
وقد روی المفسرين فيها
أولها النفي بـ «لا» وجرما

(۱) التصريح: ۱۴۸/۱ - ۱۴۹.

(۲) التصريح: ۲۴۰/۱.

لسيبويه والخليل ذا يضم
وأن «لا» زائدة وُنصبَا
مفعولها أصح ل لهذا الحل
ركبتا معناهما حقاً فقد
ولا محالة وجُلُّ الفرا
وفي الدمامي^(١) ذاك حقا
والنصب أشهر على القول الرضي^(١)
وأنَّ والصلة فاعل جرم
والثاني أنها بمعنى كسبا
أن مع الصلة في محل
أو أن لا جرم كلمستان قد
أو رادفت لا بد عند الفرا
قد غالب استعمالها كحقا
وانصب محل ما تلاها وانخفص

هـ) مَمُّ الجكنى:

مكت أَحمد مُحَمَّد بْن عَبد الحميد الجكنى المعروف بِمَمُّ (ت ١٣٦٢ هـ)
في مدرسة الأستاذ يحيظبه عشرين سنة، فاستوعب مقرراتها، وأغنى ببحوثها
ودراساتها، وقبد شواردها بأنظامه البديعة. ثم تصدر للقراء في حياة أستاده،
وتخرج على يده علماء مرموقون أمثال العلامة الحسن ابن أبا الإمام بداع بن
البوصيري، ومن أصدق ما قيل فيه، ما رثاه به أحد تلاميذه:

أَهْمُّ حل في الأحشاء جم
فيا لي إذ نعى الناعون مَمُّ
إذا استعصى وكاشف ما يغم
نعوا مبدي خفایا كل فن
أفبرا بالسديرة حل فيه
من أطواب اللغو الطود الأشم
وقد جمع أنظمه النحوية سَمِيَّةٌ مَمُّ بْن محمد.

وتدل هذه الأنظام على سعة اطلاعه، وعلى اهتمامه بمسائل الخلاف العالى
في النحو وعلى محاولته لاستكمال بعض المباحث التي وردت بصورة جزئية في
خلاصة ابن مالك، ثم تصدى كذلك لبيان اعراب بعض الآيات القرآنية،

(١) المصباح المنير: ٦٩

والأبيات الشعرية وقد أعطى أهمية خاصة لأسلوب نظمه متبعاً في ذلك طريق القوم، أعني عبد الودود والحسن بن زين ومن لفّ لفهم. ونورد هنا بعض النماذج من هذه الأنظمة الكثيرة منها في أعمال اسم الفاعل^(١):

من اسم فاعل بلا امتراء
في قول ربنا تعالى «باست»^(٢)
وذاك للاخفش لو لم يعتمد
بنحو ما أوله «خبير»^(٣)
حمله بعض رجال الخير
وليس حجة له «سويرا»^(٤)
وافقة بعض الآلى تأخروا
وهو كميته بعده عصير^(٥)
إذ «فاقد»^(٦) إعمالها مفقود
ويعرضهم يقول ذاك ليس له^(٧)

ويعمل الماضي لدى الكسائي
ولا له حجة إذ يغالط
وكوفة تغسله كما اعهد
واحتاج في إعماله الأخير
وذا على التقاديم والتاخير
ثم الكسائي يعمل المصغراً
وحيث لم يحفظ له مكبّر
شاهد ذاك عندهم شهر
وعده صفة من فقد
وبعضهم قبل الصفات أعمله

ويقول في تقديم الفاعل:

«ويعد فعل فاعل» وقا

(١) راجع لهذا البحث: المعني: ٣١٤، البحر المحيط: ٢١٣/٥.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: «وَظَبَّهُمْ بَنِيَّتْ ذَلِكَعِيهِ بِالْوَصِيدِ» (الكهف - الآية ١٨)

(٣) إشارة إلى قول الشاعر: خبير بنو لهب فلا تك ملغيأ

(٤) إشارة إلى قول العرب: «أظنتي مرتعلاً وسويراً فرسخاً».

(٥) إشارة إلى قول الناشر:

فما طعم راح في الزجاج مدامه

(٦) إشارة إلى قول الشاعر:

إذا فاقد خطباء فرخيين ورجعت

تررقق بالأيدي كميته عصيرها

(٧) راجع حاشية الصبان: ٢٩٣ - ٢٩٤، التصريح: ٦٥/٢ - ٦٦.

«ما للجمال مشيهَا وئيَا»^(١)
 بأوجهه في الكتب كلها جلي
 خبره، والحال منه خلف
 ولا بن بونا ذي ارتفاع الرتبة
 عن خبر كالحال والمفعول»
 كسيرها إذ رفعت بـ «فاصد»^(٢)
 قد أبطلوا الثلاثة المعروفة
 ولا يخرج على الذي ندر
 عن رفعه إلى انجراره بدل
 حكاه بالوجهين من تقدما
 بعدم الهمز ولا بن مالك
 همزا كمن ذا أسعيد أم علي»

ومن نماذج استكماله لبعض الأبواب، نظمه في الامالة الذي يقول فيه:
 من رامها فلُيُلْقِيَنَّ باله
 وحكمها، وهكذا الأسباب
 موازع، موازع الموانع

لقومه إذ رد النشيدا
 وذا لدى البصرة ذو تأول
 فمشيهَا مبتدأ منحذف
 نظيره ذلك «ونحن عصبه»^(٣)
 «وريما استغنى بالمعمول
 أو هو من ضرورة القصائد
 أو هو من ما بدل وال Kovfه
 بأن الأول ندوره ظهر
 والثاني طاع تركه لمن عدل
 أن نصبه مفعولاً اطلق كما
 ثالثها قد أبطلوا كذلك
 «ويبدل المضمون الهمز يلي
 وفي هذا النظم لا نراه يميل إلى البصريين ولو أنه قال إن تاويلهم جلي
 للشاهد الذي استدلوا به.

ومن نماذج استكماله لبعض الأبواب، نظمه في الامالة الذي يقول فيه:

من أوجه ينظر في الامالة
 حقيقة، فائدة، أصحاب،
 محلها السواضع للمطالع

(١) هنا صدر بيت من الرجز، وعجزه: «أجنداً يحملن أم حديدة».

(٢) إشارة إلى قوله تعالى في سورة يوسف: «لن أكله الذئب ونحن عصبة» في قراءة من نصيتها.

(٣) إشارة إلى قول النابغة:

فلا بد من عوجاء، تهوي براكب

والفتح من كسر وباء فاعترف
خوف التنافر لدى الثقات
من أهل نجد والجوار ظاهر
فإنه ورد في الخلاصه^(۱)
وفي عامل نصب «ثمود» من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودٌ فَهَدَيْتَهُم﴾ (فصلت - الآية ۱۷).

اما الحقيقة فتقريب الألف
وفيندما تناسب الأصوات
وأهلها تميم والمجاور
وغير ذا من طلب اقتناصه
ونصب ثمود يعرف باشتغال
ولا ذي الفاء تمنع ذا لضعف
فهمت عند ذاك «وإن قوماً

يقول مم الجكني:

بفعل بعد فاء لا يبين
فلپست ونط مرکزها تكون
متى يدعوا بلادهم يهونوا^(۲)

ونصب ثمود يعرف باشتغال
ولا ذي الفاء تمنع ذا لضعف
فهمت عند ذاك «وإن قوماً

وتعليقًا على بيت ابن بونا:

ونصبو في نحو حسبي وعمر
يقول مم:

لذا لقاء الخود في يوم الرخا
على المعية لدى الزمخشري
والكاف في محل نصب بعده
وابن عطية وذا غير الأصح^(۳)
الفارسي ناصب سربالا^(۴)

وخلالاً من نحو «حسبك وخا
تنصبها حسبك لا بمضمر
ولاما «حسب» اسم فعل عنده
وأيد الزجاج ماله جنح
واسم الاشارة على ما قالا

(۱) راجع المعنى: ۷۵۸، التصریح: ۲۷۱/۱، شرح الأشمونی: ۴۶/۲.

(۲) راجع شرح الأشمونی: ۲۰/۴ - ۲۲۱.

(۳) راجع المعنى: ۸۲. (۴) راجع ارتشاف الضرب: ۲۹۱/۲.

(۴) راجع ارتشاف الضرب: ۲۹۱/۲.

ولأنما ناصبه مطروناً ^(١) هذا الذي وجدته مسروباً
والملحوظ هنا هو كثرة إحالاته على الشواهد التي يشير إلى جزء من أبياتها.
ومن بديع أسلوبه في النظم قوله:

ونحو «زيلاً أسدًا»
فيمه الضمير يُوجَد
إذا الشجاع يقصد
لأن قصدت السفورة
وأن يكن قد حسماً
من كاف شبهه علماً
وجدت منه أرسماً
من الضمير مقفره ^(٢)

و) محمد سالم بن آلما:

اشتهر هذا الشيخ بالزهد والورع والعلم. ورث العلم منبني أبيه، ودرس
على علماء عصره مثل ابن عمه محمد بن المحبوب، ومحمد قال بن محمذن بن
أحمد بن العاقل، وتخرج من مدرسة الأستاذ يحظيه بن عبد الودود المشهورة،
وأسس محظرة متميزة في التربية والتعليم. ويقول فيه تلميذه محمد ابن اجفع
عبد الله، واصفاً براعته في التدريس:

وكيل قزم إلى إقراه فقرم
في النحو والفقه شيخي لا نظير له
حتى يرى الناظرون النار تضطرم
فإن أنت طرة المختار أقرأها
يقول لا غائب مالي ولا حرم
وإن أناه «خليل» يوم مسألة
وفي تضمين البيت الأخير يشير الشاعر إلى تدريس مختصر خليل بن إسحاق،
وقد حرر الشيخ محمد سالم بن آلما عدة مسائل نحوية في رسائل وأنظام

(١) إشارة إلى قول الشاعر:

لا تعبيتك أثوابي فقد جمعت هذا ردايسى مطروباً وسريراً

(٢) راجع ارتشاف الفرب: ٢٨٦ - ٢٨٥ / ٢، شرح الأشموني: ١٣٦ / ٢ - ١٣٧، التصريح ١ / ٣٤٣.

قصيرة، فمن ذلك ورقات سماها «كشف الحجب عن طرة الإعراب» و«شافي السرائر في أحمرار الضمائر»، كما شرح نظم محنض بابه بن اعبيد في الجموع.

ومن أنظامه في «لات هنّا»:

هَنَا الَّذِي فِي شَأْنِ الْأَهْمَالِ ثَبَتَ
مَا بَعْدُهَا أَرْدَدَهُ بِمَا سَيِّدَكُرَ
لَهُ مِنَ النَّصْبِ، وَأَيْضًا يُلْزِمُ
أَنَّ اسْعَادَهُ اسْتِرَاطَ قَدْ وَقَعَ
مَعْرُوفٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ يَا نَبِهِ^(١)

الأشح في «لات» إذا تقدمت
ومن يقل «هَنَا سُمَا» والخبر
وهو خروج الظرف عما يعلم
عدم حذف أحد الجزئين مع
و عملً أَيْضًا بِمَا لِفِظَ يَهُ

ومن قوله في الزهد، ومجاهدة الرياء:

أَعْنَى بِذَلِكَ تَلْبِيسًا بِتَدْرِيسِ
هُنَّا، رَغْمًا لِخُدُنِ اللَّعْنِ إِيلِيسِ
إِلَّا لِتَرْفِيعِ قَدْرِ ثَمَنِ تَرْئِيسِ
لَطَاعَةِ لَمْ تُثَبِّتْ يَوْمًا بِتَلْبِيسِ

هُنَّا قَدْ ثَبَتَ مِنْ مَجْمُوعِ تَلْبِيسِ
رَائِيهِ يَحْسَبُ أَنَّ الْعِلْمَ أَقْرَئَهُ
وَذَاكَ زُورٌ فِي لَيْلَةِ لَسْتَ أَقْرَئَهُ
وَاللهُ أَسْأَلُ عَفْواً شَامِلاً وَهَدِيَ

١٩ - محمد فال بن محمد:

ينتمي العلامة محمد فال بن محمد بن (ت ١٣٣٤هـ)، إلى مدرسة آل العاقل التي أنجبت شجرتها الطيبة فروعًا باسقة من العلماء والأدباء والشعراء.

وقد برز محمد فال في علوم القرآن الكريم وكذلك في الفقه وأصوله والكلام والمنطق، وهو مع ذلك لغوياً بارعاً وشاعراً مجيداً، له قصائد في التوسل والمديح نذكر منها في تورية تشبه قول الحريري:

(١) راجع التصريح: ١٦٠/١

جاد بالعين حين أعمى هراء
عيته فانشنى بلا عينين
قوله:

وريثه حين مس العين ناضبة
والعين غائبة الإنسان من رمد
من يُمنه زال ما بالعين من رمد
وتلك فاخصت بما ليس بالشمد
وكانت تورية العلامة محمد قال أجود حبكا وأشرف موضوعاً، إذ قال، وهو
يعني النبي ﷺ.

وكانت له بالإضافة إلى ذلك بحوث نحوية دقيقة، نسوق منها - على سبيل
المثال - قوله في ضبط ما يكون به الجواب عن «كم» ومتى الاستفهاميتين:
ما كالشتا وجمامدي والخريف أتى
لِكُمْ جواباً كما أتى جواب متى
وما كدَهر وحين لا يُجاب به
لِكُمْ جواباً كما أتى جواب متى
جوابها وكثير إن أضيف أتى
إن الشناوة تطففي فهم كل فتنٍ^(١)

(١) راجع المساعد: ٢٦٥/١، شرح الأسموني: ٢٥٦/١ - ٢٥٧.

خلاصة

بعد هذا العرض التاريخي تتضح لنا معالم النهضة النحوية في المحاظر الشنقيطية، التي بدأت أولاً في المدن القديمة ثم انتقلت إلى مجموعة من المراكز يصعب حصرها. وقد أحصى منها المرحوم المختار بن حامد عدة مئات في كتاب حياة موريتانيا الثقافية.

والملاحظ أن هذه المراكز ما زالت اليوم محافظة على تقاليد她的 التعليمية، مستمرة في بعوثها وأنظمتها والمحاظر التي تحدثنا عنها لم تزل قائمة اليوم على النهج المتوارث، ونذكر منها هنا عدداً قليلاً على سبيل المثال فقط.

ففي قبيلة تجكانت التي ينتهي لها المعلم الثاني المختار بن بونا توجد اليوم محاظر كثيرة، بعضها شامل، وبعضها متخصص في علوم القرآن والدراسات الفقهية، بل إن فيها عشرة تعرف بهذا الاسم أي المحاظر.

ومما زالت أيضاً محظرة آل فحفو المسومي وقد رأينا أن جد هذه الأسرة من نوابغ تلامذة المختار بن بونا، وشيخ هذه المحظرة هو العالم الجليل الحاج بن فحفو مؤلف كتاب تنوير الحوالك على ألفية ابن مالك.

وفي الحوض الشرقي نجد مدرسة أهل بيته، يمتد عمرها لأكثر من قرن، شهدت ازدهاراً كبيراً في عهد الشيخ محمد محمود بن بيته وخاصة في علوم العربية إلى جانب القرآن والفقه، حيث جلب لها الشيخ العلماء من كل مكان من أمثال محمد محمود ابن أفلواط اليعقوبي وابن متال الحني. لكن أوج مجده هذه المحظرة جاء في عهد الشيخ المحفوظ بن بيته الذي بدأ التدريس فيها

وهو في سن العشرين وازدهرت العلوم بشتى أصنافها، فكان للنحو واللغة مكان بارز بين العلوم التي تدرس فيها. وكان يدرس النحو الشيخ نفسه والشيخ محمد سالم بن الشين الدكوجي.

وما زالت هذه المحظرة تواصل عطاءها إلى اليوم مستقبلة الطلاب من كل حدب وصوب. وما زال لتدريس النحو مكانه بين العلوم ويدرسها بإتقان الشيخ محمد بن المحفوظ والشيخ عبد الله بن بيه.

ونجد أيضاً نماذج العطاء المتواصل في محظرة أهل الشيخ سيديا التي يتولى التدريس فيها الشيخ يحيى بن الشيخ سيدى المختار بن الشيخ سيديا.

أما المدارس المتفرعة عن محظرة يحظى فهي أيضاً متعددة. وتتجدر الإشارة إلى أن أحد تلامذته المباشرين ما زال يمارس التدريس على النحو المتعارف وهو الشيخ أحمد بن محمد فال الحسني، شيخ محظرة تنجفماجك، بينما يواصل كل من محمد بن محمد فال بن محمد سالم ابن الما وأباء بن محمد عال بن نعمة دوري والديهما الجليلين.

وفي أحباء العلويين يقوم ابن أخيها العلامة محمد فال بن عبدالله بن أباء، بدراسات معمقة ومتقدمة في النحو زيادة على المتون الإسلامية الأخرى، وهو من الذين قاموا بشرح احمرار ابن بون شراحًا موسعاً سماه بتسجيل التكرار بشرح الاحمرار، وقد سقنا منه هنا نموذجاً.

وتتجدر الإشارة إلى أن الشيخ محمد فال يروي جامع ابن بونا بسند عال جداً، إذ أجازه فيه محمد بن أحمد فال (ت ١٣٧٤هـ) عن أبيه محمد المختار (١٢٤٨ - ١٣٤٢هـ) عن بلا (ت ١٢٧٥هـ) عن المختار بن بونا (ت ١٢٢١هـ).

وقد رأينا أن نلحق بهذا الفصل لائحة أولية بأسماء المؤلفين من الشناقطة في النحو.

ملحق

مسودة قائمة المؤلفين في النحو من الشناقة

ملاحظة:

لا يخفى أن هذه القائمة تحتاج إلى دراسة، واستكمال، وبيان محتوياتها، ومظان وجود مخطوطاتها. ولجاجتها إلى هذا الاستكمال، عبرنا عنها بالمسودة.

١. شراح الألفية:

- | | |
|-------|--|
| شرح | - محمد امبارك اللمنوني. |
| تعليق | - محمد محمود بن الواثق التدغி. |
| طرة | - الشيخ محمد بن أحمني. |
| شرح | - الطالب أحمد بن محمد التواجي (١٢١٠هـ). |
| شرح | - عبدالله بن الحاج حماد الله. |
| تعليق | - البشير بن امبارك اليماني. |
| شرح | - الحاج البشير بن عبد العزي الرقيبي. |
| شرح | - الحاج بن فتحو المسمومي. |
| حاشية | - الشيخ حبيب الله بن حرمه التاكنتي (١٣٣٧هـ). |
| تعليق | - الشيخ سيدني بن الشيخ أحمد بن اسليمان اليماني تعليق (١٣٦٤هـ). |
| تعليق | - ابن حنبل ابن البشير اليماني. |
| شرح | - أحمد بن أمين التدغيء (١٣٢٧هـ). |

- انبوي اعمر بن الامام محمد عبد الله المحجوبی.

- باب بن حمدي الحاجي.

عمدة السالك على

خلاصة ابن مالك

- زین بن أبی الدالی (١٣٥٩هـ).

٢. شراح الكافية:

- عبد الله بن الحاج حماد الله (١٢٠٩هـ).

٣. شراح لامية الأفعال:

- محمد بن عبدالله القناني.

- محمد المختار بن اجميل الجكنی.

- أبو بكر بن أحمد باب التدغی (١٣٥٨هـ).

- باب بن أحمدي الحاجي.

- الشریف سید احمد بن الصبار المجلسی (١٣٤٠هـ).

- الشیخ سیدی الكبير.

- العم بن احمد فال.

٤. شراح المقصور والممدود:

- البشیر بن امباریک الیدعی (١٣٥٤هـ).

- محمد بن عبد الله القناني.

- احمد بن حبت.

- احمد محمود بن بداه الحنی.

٥. شراح الفريدة:

- سید محمد بن علي بن الطالب بیکم المحجوبی (١٣٣٧هـ).

- محمد بن المختار بن الأعمن (١١٠٧هـ).

- الطالب عبد الله بن الحاج محمد الرقيق العلوشی (١٢٢٠هـ).

- انبوي اعمر بن الامام محمد عبدالله المحجوبی (١٢٦٠هـ).

٦. شراح الألفية والاحمرار:

- سید محمد بن حبت (١٢٨٨هـ).

- محمد بن يحيى بن سلیمه (١٣٥٤هـ).

المواهب

- الشیخ محمد محفوظ بن الشیخ احمد ناج العارفین.

- الشيخ محمد تقى الله بن الشيخ ماء العينين (١٣٢٠هـ).

شرح جامع بن بونا.

اختصار الموارب.

- الأمين بن الغزالى الشقروي.

- الشيخ بن حبت (١٢٩٩هـ).

- الإمام بن بشير العلوى.

- محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكنى (١٣٣٥هـ).

- محمد محمود بن سيد أحمد بن الهاوى.

- محمد فال بن عبدالله بن اباه

٧. أصحاب أنظمة مستقلة في النحو والتصريف:

- أحمد بن ابات التزاري (١٣٥٢هـ). نظم أدوات النحو.

- أحمد بن احبيب البدمي. منظومة في الصرف والنحو.

- أحمد بن سيد أحمد الجكنى منظومة في الصرف (ونظم خليل). (١٣٩٣هـ).

- أحمد بن المعمر التندغى (١٢٧٥هـ). ألفية في النحو.

- سيد محمد بن موسى بن ايجل الزيدى منظومة في الجمل النحوي. (١١١٧هـ).

- الشيخ سيد المختار الكتى (١٢٤٤هـ). ألفية في العربية.

- الشيخ محمد أحمد بن الريانى التندغى. نظم في النحو.

- الشيخ محمد بن حنبل (١٣٠٢هـ). نظم في النحو.

- محمد العاقب بن مأيا بي. منظوم في الجمل

- الطالب محمد بن الطالب اعمر الخطاط قصيدة في نقل الهمز ووصله. (١١٦٥هـ).

- سيدى محمد بن محمد الصغير بن نظم أدوات مغني الليب. امبوجة.

- عبدالله بن الحاج حماد الله. نظم مغني الليب.

- محمد الأمين بن الشيخ أحمد الجكنى. النظم الزاهي في النحو.

- محمد بن المختار بن الأعمش. نظم مغني الليب.

- محمد بن يحيى بن سليمه. نظم قواعد النحو.

- محمد يحيى الولاتي. نظم أدوات المعني ونظم في التصريف.

- محمد بن فال بن أحمد فال (١٣٤٥هـ). منظومة في التصريف والنحو.

- محمد سالم بن أبا محمد مولود بن منظومة في مخارج الحروف.
اغشمت (١٣٢٧هـ).

منظومة في أوزان الفعل وتصاريفه.
أبو بكر بن الطفيلي المسلمي التشيتي نظم قطر الندى.
(١١١٦هـ).

٨. أصحاب مؤلفات متفرقة في النحو:

تألیف في النحو.
عون الطالبين في النحو.
شرح النظم الزاهي
مقدمة في النحو.
مقدمة في النحو مثل الأجرمية.
محمد بن المختار بن الأعمش تأليف في النحو.
(١١٠٧هـ).

محمد فال بن محمد بن أحمد بن مختصر في النحو.
العاقل.

محمد عبدالله بن البشير المالكي شرح سلم الطالبين.
(١٣٩٥هـ).

رفع العجائب عن فواعد الاعراب.
هداية المبتدئين في النحو.
شرح التحفة الوردية في النحو.
الزبدة في معاني الحروف.
شرح نظم مولاي احفيظ.
محمد سالم بن أبا.
الشيخ ماء العينين.
محمد حبيب الله بن مايابي (١٣٦٤هـ).
الشيخ محمد العامي.
محمد الأغطف بن أحمد مولود شرح الرمامي.
الوسري.

شرح نظم أبي بكر بن الطفيلي في النحو.
تحفة الأطفال في توكيد الأفعال.
شرح الرمامي.
هبة الطيف في شرح منظومة المكودي في
التصريف.

- بوبه بن أحمد مولود الزعبي شرح البسط والتصريف.
(١٢٠٨هـ).
- الشريف محمد بن الإمام أحمد الشيشي الأوزان الصرفية التي يبني فعل الأمر منها على حرف واحد.
(١٢٠٨هـ).
- تحفة الأطفال في تصريف الأفعال.
- رسالة في التصريف شرح المحراد.
- معين الإخوان شرح سفاعة الطمأن في تصريف الأفعال لمولود البعقوبي.
- الشيخ ماء العينين.
- عبد الله بن اربه التمكناوي.
- أحمد بن محمد الكميلي (١٣٥٣هـ).
- الشيخ سيداتي بن الشيخ ماء العينين رسالة في الجيم.
(١٣٢٠هـ).
- محمد فال بن محمد بن أحمد بن رسالة في الجيم.
العاقل.
- عقل الشوارد على شرح الشواهد.
الشواهد من الحديث.
- تعليق على الشواهد.
- غريب القرآن / عجالة الراكب.
- شرح تبصرة الأذهان في البيان / تحفة المحقق في المنطق.
- محمد بن محمد بن محمد التندغى
- محمد بن الغزالى (١٣٦٢هـ).
- محمد مولود.
- عبد الله بن الحاج حماد الله بلا (١٢٢٣هـ).
- محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكنى.

النحو والعدد المعاصر

القسم الرابع

الباب الأول

اللسانيات والنحو العربي

لقد تعرض النحو العربي عبر تاريخه الطويل إلى محاولات استهدفت التأثير على بنية الأساسية، أو على مناهجه في الوصف والتحليل والتقييد. وأول هذه المحاولات تمثلت في السعي إلى ربطه بالمنطق الأرسطي في القرن الرابع الهجري. واشتهر دفاع أبي سعيد السيرافي عن استقلال المنهج النحوي، كما أن بعض نظرياته أمثال الرماني تصوروا للنحو منطقه الخاص به، الذي صاغه أبو موسى الجزولي في قانونه.

المحاولة الثانية هي إخضاع الفكر النحوي إلى منطق متكلمي الأصوليين، اعتباراً للقرابة التي تجمع بين أهدافهما العامة في تحليل الخطاب الإسلامي، اعتماداً على لغة القرآن الكريم. ونظراً لما تقدمه القراءات من مجال خصب للدراسات التحوية واللغوية، سهل على ابن جنى وابن الأنباري والسيرطي أن يضفوا على أصول النحو دلائل السمع والقياس والتحليل. وهو ما أثار حفيظة ابن مضاء الذي حرص على أن يظل النحو وسيلة لاستعمال اللغة استعمالاً وظيفياً من حيث الفهم والتعبير، ثم كان تنظير ابن مالك موفقاً لأنه قدم النحو على عدة مستويات تستجيب لطبقات الدارسين.

وفي العصر الحديث، تطورت الدراسات اللغوية، واستحدثت طرق جديدة في البحث مما نشأ عنه ما يدعى اليوم باللسانيات. وكان من الطبيعي، أن يمتد

نوع من الصلات بين هذا العلم الحديث وبين علوم اللغة العربية بما فيها النحو.

والذي يعنينا في هذا هو مدى تأثير اللسانيات الحديثة على النحو العربي. ويجدر بنا أن نبدأ بكلمة تمهدية، ومختصرة، عن هذا المنهج الجديد.

١ – قضية اللغة:

لقد شغلت اللغة جانباً كبيراً من تفكير الإنسان، منذ فجر التاريخ. واقتربت نشأة الخلق والكون بالكلمة، وبين الدين قداستها، وعرفت الحضارات قوتها. وأجمع البشر على أن النطق هو ميزة الإنسان، الذي علمه البارئ البيان، وعلم آدم الأسماء. وابتكر اللغات وأصولها كان موضوع اهتمام بالغ من طرف الفلاسفة، والمؤرخين، وعلماء الطبيعة. وتساءلوا هل هي توقيف من الله مثل ما يقول ابن فارس، معتمداً على ما يروى عن ابن عباس؟ أم هي إصطلاح تواضع عليه الناس فتكلموا بلسان واحد قبل ما أصابهم في برج بابل؟

وحاول المحدثون من جديد حل ما يكتنف نشأة اللغات من لغز، اعتماداً على مراقبة تطور اللغة عند الأطفال، وعلى دراسة الشعوب البدائية. وقدمو نظريات متضاربة بعضها يجعل اللغة بدأت بمحاكاة الأصوات المسموعة في الطبيعة، وبعضها يعود بها إلى ضرورة التعبير عن الانفعالات الداخلية من فائض فرح أو ألم أو استغراب، ومنهم من يراها وليدة حاجة التواصل عند الإنسان في حياته الاجتماعية.

غير أن الباحثين لما بحثوا في أصول اللغات وجدوا مسائل شديدة التعقيد لا تخضع لوسائل البحث التجريبية. فكادوا يجمعون على أن اللغة جاءت نتيجة لمواضعة بشرية مع الاعتراف بأن قضية التوقيف والاصطلاح تعني فلسفه اللغة، ولست من صميم مباحث النحو الذي يتناول بالوصف والتقويم قواعد لغة معينة، قد كمل بناؤها. وعرف نظامها.

ولقد اعنى نحاة العرب قديماً، بالبحث في أصول اللغة العامة وباالإشارة إلى تحديد مفاهيمها الأولية، فتحدثوا عن الكلام، الكامن «في الفواد» لكن تحويته لا تبرز إلا إذا كان لفظاً مركباً مفيداً بالوضع.

ثم قسموا وحدات الجملة النحوية إلى الكلم وهو الأسماء والأفعال والحروف.

٢ - دوسوسيير ونشأة علوم اللسان:

وفي أوائل القرن العشرين، تركزت الدراسات اللغوية عند علماء الغرب، في مباحث اللسانيات التي كان من روادها فردناند دو سوسيير. وقد حاول هذا العالم، في محاضراته التي جمعت بعنوان «دروس في اللسانيات العامة» أن يبرز مجموعة من القواعد اللغوية العامة، استنبطها من تحليلات علمية قام بها، استهدفت دراسة مكونات اللغة لميّز ما يعود منها إلى الظواهر الفيسيولوجية، كانطلاق الصوت من جهاز الفم وتلقيه من جهاز السمع، ثم إلى الظواهر الفيزيائية مثل ارتجاجات الصوت المنطلق عن الأنفواه إلى الأذان. وأخيراً إلى الظواهر النفسانية مثل اقتران الصورة السمعية بمفهوم المنطوق، ثم لاحظ دوسوسيير ما تضمنته اللغة من ارتباطات بين وجوهها المتعددة، فقال: «إنها نسق قائم في كل لحظة ومتلور مع الزمن، لكنه يستحيل نصراً تصورها عن تاريخها مثل ما يدور في لعبة الشطرنج، كما أن لها جانبًا فردياً وأخر اجتماعياً ولكنها مرتبطة والارتباط الثالث هو الملاحظة بين التلفظ والتفكير»^(١).

كما فرق دوسوسيير بين اللغة بصفتها مؤسسة مستقلة وبين الكلام الذي هو بمثابة تعبير عن إرادة معينة.

وانطلاقاً من نظريات دوسوسيير اللغوية جدّ الباحثون في اللغويات إلى إصدار علم جديد أطلقوا عليه: اللسانيات، (ومنهم من يقول الألسنية) أو علوم اللسان.

(١) راجع مجلة الفكر العربي، العدد ٨ - ٩ «الألسنية أحدث العلوم الإنسانية» ص ١٠٤.

وأرادوا له أن يكون مستقلاً في منهجه مختصاً بقواعد العامة، ويمصلطحاته الخاصة، ثم إنهم فرضوه على النحو فرضاً.

ومع أن علم النحو ليس مادة سهلة في حد ذاتها، لأنه وسيلة معرفة لغته التي ينطبق عليها، ولا يتم استيعابها إلا بإحكام هذه اللغة، فالدارس للغة لا يمكن أن يتلقنها إلا إذا عرف نحوها، ولن يعرف نحوها إلا إذا أتقنها. وهذا «الدور» من أخرج الصعوبات المنهجية التي تواجه دارس النحو. زد على ذلك دقة المفاهيم النحوية وغموضها، ووفرة المصطلحات واختلافها وتعارض النظريات في الأقيمة والتعاليل.

وكان النحو لم يكتف بهذه الصعوبات الطبيعية، فها هي اللسانيات الحديثة تتضع عليه أثقالاً تنوء بها العصبة أولو القوة، فيقول زعماً لها إنه لا بد من مراجعة أسس التراث النحوي، ووضع تصور جديد مبني على وجود نحو علمي لجميع اللغات، ولا بد من تقبل نظريات جديدة تحمل أسماء البنوية والتحويلية التوليدية، ولا بد من تقبل مصطلحات جديدة، ورموز حرفية للقيام بعمليات مماثلة لتلك التي نراها في المعادلات الرياضية، ولا بد من تصور مشجرات تمثل رسوماً بنائية للقواعد الجديدة التي علينا أن ندرسها. ومما يزيد من هذه المصاعب، حدة الشقاق بين زعماء المدارس اللسانية، واعتبار كل واحد منها هو صاحب الحق الأصوب.

وبعد ارتکاب كل هذه المراقب الصعبة، ومجاوزة عقباتها الجمة فإننا لا ندرى إلى أي شاطئ سنصل، وعلى أي نتيجة سنحصل.

ومما يزيد تعقيد مباحث اللسانيات أن الذين كتبوا عنها من المثقفين العرب، تفرقوا شيئاً وطوائف، بحسب انتسابهم إلى المدارس الغربية المختلفة فيما بينها، وبعضهم انطلق من هذه المدارس وبحث في النحو العربي افتراضياً أن نظريات مدرسته اللسانية قابلة للتطبيق في كل لغة. ومنهم أساتذة ويبحثون سعواً إلى تجديد مناهج النحو، واستهروهم النظريات اللسانية الحديثة، فحاولوا على خصونها، إعادة تنظيم المعارف النحوية اعتماداً على المعطيات العلمية المتاحة عند علماء اللسانيات.

وإن من يقرأ ما كتبه بعض نحاة العرب عن اللسانيات، تبادر إلى ذهنه، عبارة أحد المستشرقين، الذي وصف التعريب بأنه «حصان طروادة للتغريب»^(١) وهو يعني أن مصطلحاتهم مترجمة من لغة غير العربية، وأن إدراك مفاهيمها يتوقف على دراسة النظام الذي وردت في خصمه. وإذا طالعتنا مصطلحات أخرى مثل المورفام والمكون الفونولوجي، فإنه يتضح لدى القارئ أن عليه أن ينتقل فكريًا من مأثور النحو العربي إلى تصور بنية النحو في محيط فكري بعيد عما ألفه من قبل. وإذا لجأ القارئ في اللسانيات إلى كتابات علماء معروفين برسوخ القدم في النحو العربي مثل الدكتور عبد القادر المهيري فإنه قد يقرب شيئاً مما عهد، إلا أنه مع ذلك سوف يقرأ عن «اللفاظم» و«الصوات»، ويلاحظ أن الكاتب مضططر في أغلب الأحيان أن يضع إزاء المصطلح مقابله في اللغة التي ترجم منها^(٢).

وإن في هذه المحاولات التجريبية، لدليلًا على أن نحو اللسانيات لم يتمتع بعد بجسم النحو العربي، ولستا ندرى هل سيقبل النحو العربي تلك العناصر الأجنبية التي يحاول اللسانيون أن يزرعوها في جسمه، لأن السؤال الوارد في هذا الميدان هو: هل النحو العربي في حاجة إلى نطبيق النظريات البنوية أو الوظيفية أو التوليدية التحويلية؟.

ولعل الدكتور عبد الراجحي يجيب على هذا السؤال بالإيجاب معتقداً أن المقارنة بين الدراسات اللسانية تعين على التحرك نحو منهج علمي لدراسة اللغة العربية، ويعضده في هذا الرأي الدكتور ميشال زكريا الذي يقول:

«إن النظريات الألسنية العلمية الحديثة تكون في نظرنا التقنية المتطرفة التي تتسلح بها لسير قضايا اللغة وتوضيحها» ويزيد قائلاً:

«فالخليل وسيبوه وابن جني قد حللوا اللغة من منطلقات علمية بالإمكان

(١) راجع وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، ص ١٤٢.

(٢) راجع أهم المدارس اللسانية.

اعتبارها متطرفة جداً بالنسبة لعصرهم، مما يبين لنا أن المفاهيم الألسنية المتطرفة ليست دخيلاً على التراث العربي. فالمطلوب الآن هو إعادة النظر مجدداً في طرائق التحليل اللinguوي العربي. على ضوء التطور العلمي العاصل في مجال الألسنية الحديثة والسعى إلى إيجاد ألسنية عربية تغدو قادرة على تفهم قضابانا اللغوية»^(١).

٣ - مدرسة تشومسكي:

وبما أن أكثر الباحثين العرب تأثروا بمدرسة تشومسكي النحوية فإننا سنعطي لمحة عنها هنا:

لقد أحدث تشومسكي ثورة في اللسانيات لأنه قوض دعائم علم اللغة الحديث الوصفي، وأقام بناء مختلف عنه في أصوله لاختلاف نظرته إلى طبيعة اللغة. لقد درس تشومسكي علم اللغة والرياضيات والفلسفة في جامعة بنسلفانيا، وزاول النشاط السياسي في الجامعة اليهودية الراديكالية، فكان يميل إلى الاشتراكية، وقد أثرت نزعته الثورية في السياسة على توجهه اللغوي.

نشأ تشومسكي في مدرسة تطبق طريقة بلومفید في البحث اللغوي، التي أرادت أن يكون علم اللغة مستقلاً، يرفض كل المواد التي لا تخضع للملائحة المباشرة، وللقياس الطبيعي، واعتبر دراسة «المعنى» أضعف نقطة في علم اللغة، وحاول إخراجها من نطاق البحث، وقصره على الأصوات والنظم على أساس شكلي.

رفض تشومسكي هذا المنحى الذي يعامل الإنسان باعتباره آلة تتحرك حسب قوانين تحدها مواقف معينة، واعتبر أن النحو الوصفي عند بلومفید لا يمثل إلا أنماطاً شكلية، لا تقدم شيئاً يتصل بالإنسان بصفته إنساناً.

فالإنسان إذا ما جرد من المعنى، ومن العقل، في وصف سطحي لملكته

(١) ميشال زكريا: الألسنة التحويلية والتوليدية وقواعد اللغة العربية، ص ٥.

اللغوية، فإنه يسقط في مستوى المادة، بينما ينبغي أن يكون الهدف من الدراسة اللغوية أن تعيننا على فتح طبيعته البشرية. أو ما نرى الأطفال في سن خاصة يستطيعون أن ينطقوا كل يوم مئات من الجمل لم ينطقوها من قبل؟ ويستطيعون أن يفهموا جملًا لم يبق لهم أن سمعوها، مما يدل على وجود أصول عميقа في التركيب الإنساني يجعله يتميز بهذه القدرة، فعلينا أن نبحث عنها وفيها بالعمق. وهو يرى نتيجة لذلك أن هناك مبادئ مشاركة في كل اللغات الإنسانية تمثل عنصراً أساسياً من الطبيعة البشرية، ووصف البنية السطحية لا يصل إليها، فلا بد أن نسعى إلى معرفة بنيتها العميقه.

وعلى هذا الافتراض، تبني تشومسكي نظرية، تقوم على المبادئ التالية:

أولاً: إن كل لغة تتكون من مجموعة محدودة من الأصوات (أو من الرموز الكتابية) ومع ذلك فإنها تتبع جملًا لا نهاية لها.

ثانياً: ولهذه اللغة جانبان، أحدهما الأداء اللغوي الفعلي، فهو ما ينطق به الإنسان فعلاً، وهو يمثل «البنية السطحية» للكلام الإنساني والجانب الثاني هو «الكتفاعة الكامنة» عند المتكلم والسامع وهي التي تمثل «البنية العميقه للكلام».

ولقد تأثر تشومسكي على ما يبدو بآراء ديكارت في تصور ملكة اللغة عند الإنسان، ويمقولات همبولت في الجانب الخلاق من خصائص اللغة.

ومما ابتدعه تشومسكي طرقه في التحليل النحوي الذي يهدف إلى وصف شامل للغة يشمل الفونولوجيا، والنظم والدلالة، واقتصر ثلاط طرق إحداها سمها: fnit state - وأعطى منها تطبيقات باللغة الانجليزية، والطريقة الثانية تتعلق بشكل الجملة، والطريق الثالث هي التي اشتهرت بطريقة النحو التحويلي وهي تشبه إلى حد كبير ما جاء في النحو العربي وأهم قواعدها الحذف، والإعلال، والتوضيع، والاختصار والزيادة وإعادة التركيب^(١).

(١) المصدر السابق في فصوله المختلفة.

٤ - المنطق والنحو الصوري عند الدكتور طه عبد الرحمن:

انطلاقاً من نظريات تشومسكي في البنية التركيبية ظهرت فكرة إنشاء «نحو صوري» يعتمد في منهجه على المقولات المنطقية، وفي تطبيقه على العمليات الرياضية، ونورد كمثال عن هذا النوع، ما كتبه الدكتور طه عبد الرحمن في كتاب المنطق والنحو الصوري الذي ابتدأ بتقديم نماذج من صياغة المنطقيين للتعابير اللغوية وعن مدى إفادته اللسانيين منها.

فأعطى لتمثيل ذلك رموزاً للفعل المحمول، لازماً أو متعدياً، ورموزاً للاسم المفرد معرفاً أو منكراً أو مثنى أو جمعاً، ورموزاً لأنواع الجمل، ثم بين أصناف الدلالات والقواعد للتركيب المتاحة بين الرموز التي تمثل اللغة المحمولة. من ذلك تحديد أبجدية معينة، ووضعها في مجموعة «المتواليات» على النسق الرياضي، وبناء قواعد تؤدي تركيب الجمل وفق ترتيب هذه «المتواليات».

ثم تناول أنواع النحو الصوري، وخصائص اللغات التي تنشأ عنها مع تطبيق بعض التأثير على جمل اللغة العربية.

وخصص باباً مستقلاً للتعریف بنحو صوري جديد وهو النحو المقولي الذي يستند في بنائه على مقولات أصلية تشق منها مقولات فرعية^(١)،

٥ - آراء الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري:

وقد اختلفت نظرية معنتقي ومناصري مدرسة تشومسكي حول اللغة العربية، وحول توظيف التراث النحوي، في وصف اللغة العربية. فنلاحظ أن الأستاذ الفاسي الفهري يعتقد:

أولاً: أن اللغة العربية لا تتميز بخصائص لا توجد في لغات أخرى بل تضيّعها القواعد والمبادئ التي تضبط غيرها من اللغات.

(١) راجع طه عبد الرحمن: المنطق والنحو الصوري طبعة بيروت ١٩٨٣.

- ثانياً: أن توظيف التراث في بناء نحو يصف اللغة العربية غير ضروري.
- ثالثاً: أن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء غير لائقة في كثير من الأحوال. ولقد أوضح هذه المقولات في النصوص التالية:

أ) تصور خاطئ للغة العربية:

«ليست العربية كما يدعى بعض اللغويين العرب لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات «الغربية» التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها «اللغة» تتبع إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية)، وتضيّعها قيود ومبادئ تضيّع غيرها من اللغات. وكونها عربية لا يعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في أي لغة من اللغات. بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلاً في لغة أخرى، هندو أوروبية كانت أو غير هندُ - أوروبية»^(١)

ب) تصور خاطئ للتراث: يقول الفاسي الفهري:

«تنتظر من البحث اللساني العربي أن يهتم بجوانب ثلاثة أساساً: حاضر اللغة العربية، وتاريخها، وتاريخ البحث فيها، والجانب الثالث هو ما ندعوه أحياناً بالتراث (اللغوي / النحوي / البلاغي) وبالفعل، فقد سار البحث اللساني في اتجاهين»:

اتجاه أول: أسمياه بلسانيات الظواهر: تعجّس في محاولة بناء أنحاء (أو أجزاء منها) للغة العربية الحالية، أو للهجات العربية الحالية. إلا أن قليلاً جداً من الأبحاث ما اهتم بنحو اللغة العربية القديمة. وهذا الاتجاه برمته غير منتشر على كل حال في

(١) راجع في اللسانيات واللسانيات العربية ص ١٨.

العالم العربي بل جل متنزعيه يوجدون في الغرب أو درسوا هناك.

اتجاه ثان: اهتم بدراسة التراث النحوي / اللغوي / البلاغي، واقتصر قراءات متعددة لهذا التراث، وهذه القراءات على نوعين: قراءات تقف عند شرح المادة الموجودة في التراث وتنظيمها، وقراءات تحاول أن تنتقل مما هو موجود في هذا التراث بغية عصرنته والخروج به إلى الحاضر. القراءات من النوع الأول تفهمها على أنها مساهمة في التعريف بالتراث وإحيائه وتسهيل الاطلاع عليه، والقراءات من النوع الثاني نريدها مساهمة في تاريخ الفكر اللغوي القديم، علمًا بأن هذا العمل يكون ضرورة، ذا أبعاد نظرية محدودة، وإنه لا بد من احتياطات منهجية على النتائج التي يصل إليها مثل هذه الأبحاث، نظراً لأن القارئ غالباً ما سقط فيما هو محمل به من تصورات، ويجد في التراث ما لم يكن فيه في ظروفه التاريخية، وما لم يكن في المنظومة المعرفية لعصره.

إذاً التراث في تصورنا إما معطيات اللغة الموصوفة، وأما مفاهيم وصفية، أصول وتأملات وعلى هذا نضطر إلى التفريق بين النسق الفكري وبين المعطيات، ودراسة المعطيات الموجودة في هذا التراث يمكن أن تستعمل لبناء نحو اللغة العربية القديمة. ودراسة النسق المفاهيمي النحوي/ اللغوي يهدف إلى التأريخ للتفكير (او الإبستمولوجيا). إلا أنه، خلافاً لما يعتقد، ليس هناك ضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، بل يمكن أن نستغني عنها باستعمال النصوص القديمة. وعلى كل حال لا يمكن أن يكتفى بها، علاوة على أنه يجب استعمال المنهج النقي لغريبة ما هو معطى فعلي وما هو متاح. فالخطأ الأول في تصور التراث هو الاعتقاد أن لا بد من توظيفه في بناء نحو يصف اللغة العربية. ونصحح ذلك بالقول إن التوظيف غير ضروري. حين يتم هذا

التوظيف لا يمكن أبداً أن يكون توظيفاً في نحو اللغة الحالية، لأن هذا يؤدي إلى خلط بين نسقيين مختلفين^٤. وهذا خطأ ثان. أما الخطأ الثالث، فهو اعتقاد أن الآلة الواسقة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة أخرى إلى الفكر النحوي العربي القديم. وقد بيّنت في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الواسقة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»^(١).

ج) تصور خاطئ لبعض التطبيقات النحوية لمنظور النحاة في صدارة أدوات الاستفهام، التي عبر عنها الفاسي بالبني الاستخبرية:

يقول الفاسي: الاستفهام في اللغة العربية إما بحرروف (الهمزة وهل) أو بأسماء (من، ما، متى...) وتختص الأسماء باستفهام التصور بينما تكون الحروف للتصديق أصلاً، وتكون الهمزة للتصور أيضاً. وفي منظور النحاة هذه الأسماء والحرروف لها الصدارة، وإن كان هذا – فيما أعتقد – غير صحيح في جميع الأحوال، فالأسماء التي تعتبرها مركبات اسمية أو حرفية أو ظرفية (لأنها تقول مقامها)، قد تظل في مكان داخل الجملة دون أن تتصورها وذلك في نوعين من الاستفهام: الاستفهام – الصدري (وهو استفهام يكرر الجملة الخبرية محافظاً على الرتبة فيها) والاستفهام المتعدد (وهو استفهام تصوري ينصب على أكثر من مكون) ونجد أمثلة لذلك فيما يلي:

جاء من؟ (بنبر من) – من ضرب بماذا؟.

إذا عرفنا من يرجع له الفضل في ماذا أمكن أن نحكم بتبصر. وهذا ما يوحى بأن المركبات اسمية أو حرفية الاستفهمية توجد أصلاً في داخل البنية

(١) المصدر نفسه ص ٢٠

الجملية ثم تنتقل إلى مكان وصفه بعض النحاة بأنه صدر الكلام، ولكن هذا يحتاج إلى تدقيق^(١).

٦ - اللسانيات الوظيفية وأراء الدكتور أحمد المتوكل:

ومن الباحثين في هذا الميدان، الدكتور أحمد المتوكل الذي سعى إلى إنشاء تيار مستقل عن المدرستين التقليديتين. مدرسة الوصفيين البنويين ومدرسة النحو التوليدي التحويلي، فكانت جهوده منصبة على ما سماه باللسانيات الوظيفية.

وفي كتابه عن المدخل النظري للسانيات الوظيفية قدم عينات من التحليلات المفتوحة في إطار النحو الوظيفي لبعض الظواهر المركزية في اللغة العربية، وتنميطاً للجملة العربية، نورده فيما يلي :

يقول الأستاذ المتوكل حلو تنميط للجمل في اللغة العربية: تنقسم الجملة من حيث عدد الحمول التي تتضمنها قسمين: جملة «بسيئة» وجملة «مركبة» تتضمن إلى القسم الأول الجمل التي تتضمن حملاً واحداً في حين تتضمن إلى القسم الثاني الجمل المتضمنة لأكثر من حمل واحد، من أمثلة جمل القسم الثاني التالية:

أ) سافرت هند - أتدرى؟ - إلى مراكش.

ب) دخل خالد الغرفة وغادرها عمرو.

ج) نشر خالد كتابه الذي ألفه السنة الماضية.

د) يتمنى خالد أن تنجح هند.

ويمكن تقسيم الجمل المركبة، بالنظر إلى طبيعة ترابط الحمول التي تتضمنها، إلى الأنماط الجملية التالية:

أ) يمكن أن توارد في نفس الجملة حمول متعددة مستقلة بعضها عه بعض.
ويحصل هذا النوع من التواجد بين الحمول في نمطين من الجمل: الجمل

(١) المصدر نفسه ص ٥٨.

المتضمنة لحمل «اعتراضي» كالجملة (أ) والجملة المكونة من حمول متعاطفة كالجملة (ب). إلا أن ثمة فرقاً بين هذين النمطين من الجمل إذ إن الحمول المتعاطفة، رغم استقلال بعضها عن بعض، ترتبط فيما بينها بواسطة رابط بنوي، أداة العطف، في حين أنه لا يربط الحمل الاعتراضي بالحمل المعترض أيّ رابط بنوي.

ب) في مقابل ذلك، يمكن أن يتواجد في نفس الجملة حملان مدمج أحدهما في الآخر كما هو شأن بالنسبة للعاملين المتوارد़ين في الجملتين (ج) و(د)، في هذا النمط من الجمل تنقسم الجملة إلى حَمْلٌ رئيسي (أو حمل مدمج) وحمل فرعى (أو حمول فرعية).

وتنقسم الحمولة المدمجة إلى حمول تشكل حدوداً بالنظر إلى محمول العمل الرئيسي وحمل تشكل أجزاء للحدود. فالحمل المدمج الوارد في الجملة (د) حمل - حَدْدٌ إذ إنه يشكل الحد المفعول بالنسبة للمحمول الرئيسي «يتمنى» في حين أن العمل المدمج الوارد في الجملة (ج) جزء من الحد المفعول.

كما يمكن تقسيم الحمول الحدود إلى حمول - موضوعات وحمل - لواحق.

تمثل للحمل الموضوعات الجملة (د) وللحمل اللواحق الجمل (أ - ج):

أ) غادرت هند الغرفة قبل أن يدخلها خالد.

ب) غنت هند لتُطربَ خالداً.

ح) إذا دخل عمرو القاعة غادرها خالد^(١).

يمكن توسيع التمثيل الذي نقترحه للجمل، في إطار النحو الوظيفي^(٢).

وبعد هذه الكلمة الموجزة عن مبادئ اللسانيات العامة، ومواقف بعض

(١) أحمد المتركل: اللسانات الوظيفية، مدخل نظري.

(٢) أحمد المتركل: اللسانات الوظيفية، مدخل نظري.

الباحثين العرب في محاولة تطبيقها على قواعد النحو العربي، فعلينا أن نستعرض كذلك بعض آراء نحويين عرب، انطلقوا من دراسة النحو العربي أولاً، إلى استئثار مناهج اللسانيات الحديثة في دراسة اللغة العربية، واخترنا اثنين منها على سبيل المثال وهمما الدكتور الراجحي ونعام حسان.

٧ - اللسانيات والنحو في نظر الدكتور عبد الرؤوف:

الدكتور عبد الرؤوف، من النحويين العرب، الذي اهتموا باللسانيات، وقارنوا بين منهج الوصفيين والتحويليين وبين النحو العربي التقليدي. ويقول إن هذه المقارنة ضرورية في فهم المنهج عند العرب. وفي التحرك نحو منهج علمي لدراسة العربية.

وفي معرض مقارنة النحو التقليدي بالنحو الوصفي. لاحظ الرؤوف، أن الوصفيين انتقدوا النحو التقليدي الأرسطي. بأنه يهتم أساساً بمعرفة العلة، بينما يكتفي الوصفيون بتغيير الحقائق اللغوية حينما تدل عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية، وأنه اعتبر الجملة الخبرية «أساس البحث اللغوي» وحدد أقسام الجملة حسب وظيفتها في هذه الجملة، أما النحو الوصفي فيؤكد على ضرورةتناول كل «النطق اللغوي» على ميزان واحد في البحث، وأن النحو التقليدي لم يميز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطقية، كما خلط مستويات التحليل اللغوي، فتدخل التحليل الصوتي والعرفي والنحواني تداخلاً أدى إلى التناقض في الأحكام.

ولما انتقل المنهج الوصفي إلى دراسة النحو العربي، ظهرت في المؤلفات الحديثة انتقادات ارتكزت على القضايا التالية:

أولاً: تأثير النحو العربي بالمنطق الأرسطي: وهي قضية ناقشها المؤلف، ووصل فيها إلى النتائج التالية:

أ) إن المنطق الأرسطي لم يكن معروفاً معرفة كافية أيام التخليل

وسيبوريه، ولكن ذلك لا يعني أن هذا المنطق كان بعيداً عن أبيديهم في شكل ما وقال إننا لن نستطيع أن نغفل عن أوجه التشابه بين المنطق وال نحو في هذه الفترة، وبخاصة في قضية التعليل، وهي تمثل عنصراً أساسياً في المنهج النحوي عند العرب.

ب) إن تأثير المنطق الأرسطي كان أكثر وضوحاً في القرون التالية، في التصنيف والتعريف والاصطلاح.

ج) إنه من «غير المنطقي» أن يتأثر النحو تأثراً كاملاً بمنهج أرسطو في المنطق لاختلاف الغاية في كل منها ومن ثم رأينا «الجملة - التي هي معقد الدرس النحوي مختلفة اختلافاً تماماً عنها عند آرسطو» فالجملة عند آرسطو هي الجملة الخبرية والمحمول مقدم فيها على الموضوع. وفي النحو العربي قد تكون خبرية وقد تكون إنشائية.

د) إن رفض النحاة استخدام المنهج المنطقي كما تدل عليه المناظرات المنقولة في الكتب، ومخالفة النحاة لبعض آراء آرسطو، كل ذلك لا يدل على أن المنطق كان بعيداً منهم ولكنه في الحق كان مد فراعهم.

ه) إن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دليل على مكانة الجانب العقلي في هذا النحو، وهو جانب كان موجوداً مع الجانب النقلي، في المناخ العالم السائد في البيئة الإسلامية وقت نشأة هذه العلوم وأزدهارها. ووجود هذا الجانب العقلي، وخاصة في مظهره المنطقي كان عنصراً أساسياً من عناصر النقد الذي وجهه المحدثون إلى النحو العربي، غير أنه صار ضرورياً في البحث النحوي عند التحويليين.

ثانياً: إن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها. وإنما قُعد لعربية مخصوصة تمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب نص قرآن، أو شعر أو أمثال. ولذلك لم يشمل اللغة التي يتكلّمها الناس في شؤون الحياة، وإن هذا الاختيار أدى إلى اللجوء إلى التأويل، والتقدير واعتراض التفسير والاحتکام إلى الضرورة أو إلى الشذوذ بل إلى «وضع» نصوص تسد بعض هذه الأحكام.

ويبين الدكتور الراجحي في هذا الباب السياق الذي نشأ فيه النحو العربي، وأهدافه الأولى التي هي استخلاص القوانين التي تدور عليها لغة القرآن الكريم.

ثالثاً: إن النحو العربي حدد بيته مكانية وزمانية للغة التي تناولها التعقيد، وذكر الدكتور الراجحي رأي محمد كامل حسين القائل «ونحن ما نقرهم على تحديد الصحيح من اللغة مكاناً بالجزيرة العربية أو زماناً بما قبل عصر التدوين، ولا نقرهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومتناقض، والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل ما يرد خطأ، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح للمحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به».

ويبين الدكتور الراجحي الأسباب التي أدت إلى هذا التحديد، وأورد ما قاله ابن جني في ترك الأخذ بلغات قبائل معينة.

رابعاً: إن النحو العربي لم يميز بين مستويات التحليل اللغوي. فكانت كتب النحو تجمع بين دراسة الظواهر الصوتية، والصرفية والنحوية.

غير أن هذا الجمع مزج مزجاً كلياً بين طرق التحليل وإنما هو جَمْع كل القواعد التي تمكن من استعمال اللغة، نطقاً وتركيلاً وكتابة، ثم إنهم انتبهوا إلى خصائص كل نوع من هذه المستويات مما جعل المازني يخصص مؤلفاً للتصريف، وابن جني يفرد الصوتيات بكتابه سر صناعة الإعراب.

ويالرغم من هذه الانتقادات فإن مظاهر العربية الوصفية موجودة ومتعددة منها:

أ) الحرص على سماع العرب، والتأكيد على أن السماع مقدم على القياس. واعتبارهم أن القراءة «سنة» تضفي على هذا المبدأ الوصفي نوعاً من القداسة.

ب) اعتبار القياس استعمالاً لنظير ما سمع، وأصله ما كثُر استعماله عند العرب.

ج) اعتبار أكثر اللهجات، التي لم تتأثر بلغات مجاورة غير العربية.

خامساً: لقد كان نقد الوصفيين للنحو العربي مبنياً على أنه يعني بقضاياها عقلية لا تخضع للملاحظة. ولكن ما اعتبره الوصفيون نقاط ضعف في نهج النحو التقليدي، صار محل تقدير والتقاء مع المنهج التحويلي ومن هذه الجوانب:

أ) قضية الأصلية والفرعية: يرآها التحويليون أساسية في فهم البنية العميقه وتحولها إلى «بنية السطح» وذكروا منها الألفاظ «غير المعلمة» واعتبروها أكثر تجرداً، فجعلوا المفرد أصلاً. والجمع فرعاً لأنّه يحتاج إلى علامة، والفعل في الحاضر أصل، وفي الماضي فرع لأنّه يحتاج إلى علامة. وقرب من هذا ما يقوله سيبويه إنّ الأشياء أصلها التذكير ثم تختص، والتذكير أشد تمكناً، كما أن النكرة أشد تمكناً من المعرفة.

ب) قضية العامل: والتحويليون يقررون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقه بنية السطح، وهذا يقتضي فهم علاقات التأثير والتأثير بينهما. وقضية العامل تقود إلى قضية «التقدير»، التي تقررت في التحليل النحوي عند التحويليين، وإذا

يرون أنه يمكن أن نفهم على ضوئها ظواهر مشتركة في جميع اللغات وهي ظواهر الحذف، والزيادة وتفسير الترتيب.

ج) قواعد الحذف: وهي معروفة في جميع اللغات، ولها أمثلة في اللغة الانجليزية اشتهر بها التحويليون. وقواعدها مشهورة في النحو العربي.

د) قواعد الزيادة والإقصام: يعتبر التحويليون أنه توجد في اللغات تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، قد تعدد لوناً من ألوان الزخارف. ويعطون أمثلة قريبة من أمثلة الزوائد الموجودة في اللغة العربية.

هـ) قواعد إعادة الترتيب: إذا كان لكل لغة ترتيبها الخاص، والمهم معرفته في البنية العميقه تم البحث عن قوانين تحويلية إلى أنماط في الكلام الفعلي. وقد لاحظ التحويليون أن عناصر الجملة معرضة للتغير مكانها فعنوا مثل قدماء العرب، بظاهرة التقديم والتأخير.

٨ – اللسانيات واللغة العربية في نظر الدكتور تمام حسان:

لقد استهدف الأستاذ تمام حسان تنظيم قواعد اللغة العربية انطلاقاً من مبانيها الأصلية، فاعتمد في تصور هذا التنظيم على نظريات البيانيين في علم المعاني وبالخصوص أفكار عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز. كما استثمر مباحث الأصوليين في تحليلهم للخطاب الشرعي ومناهجهم في ضوابط الدلالات اللغوية. وحاول الأستاذ تمام أن يكون هذا التنظيم منطبقاً وموازياً نوعاً ما للمقولات الغربية التي استحدثها علماء اللسان، ومما هو واضح تأثره بأراء فرديناند دي سوسيير في التفرقة بين اللغة والكلام، واعتبار اللغة مؤسسة

اجتماعية. وباختصار شديد، يمكننا أن نقول إن الأستاذ تمام حاول:

١. أن يعيد النحو إلى اللغة، بعدهما كان مادة منفصلة، فشملت دراسته الصوتيات والصرف، والنحو، والمعجم.
٢. وأن يفرق بين النظام الصرفي والنظام التحوي، مع أن المباحث الصرافية، شملت عند بعض المواد التحوية مثل أقسام الكلام.
٣. وأن يضع ضوابط لكل نظام، في أشكال ثابتة وكل شكل له اصطلاحه الخاص به.

وها هي نماذج من آرائه:

التفرق بين اللغة والكلام: يقول تمام حسان «إن الكلام عمل، واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حرفة، واللغة نظام هذه الحرفة، والكلام يحسن بالسمع نطقاً، والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل في الكلام، فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه، ونكتب بحسبه هو اللغة، فالكلام هو المنطوق، وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة، في كتب القواعد، وفقه اللغة، والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية»^(١).

فاللغة إذن منظومة عرقية للزمن تعود إلى نشاط المجتمع. وهذه المنظومة تشتمل على عدد من الأنظمة (سماها بالأجهزة) يتالف كل واحد منها من مجموعة من «المعاني» تقف بيازاتها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو «المباني» المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من «العلاقات» التي تربط ربطاً إيجابياً، و«الفارق» أو القيم الخلافية التي تربط ربطاً سلبياً - بزيجاد المقابلات ذات الفائدة - بين أفراد كل من مجموعة المعاني وأفراد مجموعة المباني.

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها وبناؤها، ص ٣٢.

وكما أن المعاني الصرفية غير المعاني النحوية، نجد المبني تتنوع بين فرع وأخر من فروع الدراسات اللغوية، فالبني المأخوذة من النظام الصوتي حروف (فورمات) وهي في النظام الصرفي وحدات صرفية (مُرَفِّمات)، ويعتمد النحو في التعبير عن معانيه وعلاقاته السياقية على هذين النوعين من المبني كالحركات، والحروف، والزوائد واللواحق والصيغ.

وبدلأً من اعتماد تقسيم الكلام إلى اسم و فعل وحرف، قسم الدكتور تمام حسان الكلم إلى سبعة عناصر وهي الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الحالـة، الظرف، الأداة.

الاسم: قال إن الاسم يشتمل على خمسة أقسام، وهي :

١. الاسم المعين: كأسماء الأعلام، والأجسام، والأعراض، ومنه ما أطلق عليه اسم الجنة. الوارد في قول ابن مالك.
ولا يكون اسم زمان خيراً عن جنة وإن يقد فأخيراً.
٢. اسم العدد: وهو المصدر، وأسم المصدر، وأسم المرة، وأسم الهيئة.
٣. اسم الجنس: ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي كعرب، وأسم الجمع كإبل ونساء.
٤. الأسماء المشتقة المبذولة بالميم الزائدة كاسم الزمان، وأسم المكان وأسم الآلة وليس منها المصدر الميمي.
٥. الاسم المبهم: الذي لا يدل على معين، وإنما يدل غالباً على الجهات والأوقات والموازين، ويحتاج إلى تمييز بالإضافة، مثل فوق وقبل وتحوهما. والملحوظ هنا أنه خص الظروف بالصيغ غير المتصرفة مثل إذ وإذا وكيف.

وذكر أن سمات الاسم تتلخص في الصورة الإعرابية، والصيغة الخاصة من حيث عدد الحروف وزنها، وقابلية للدخول في جداول الالصاق والتصريف أو الاستناد.

كما ذكر من سماته أيضاً بالرسم الإملائي كما هو في التعريف بـ (ال)، أو التنوين، وباتصاله باللواحق (١) وقبوله للنضام (٢) والدلالة على المسمى أو الحدث.

الصفة: ذكر أن أنواعها خمس، وهي صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة الآلة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل. ثم بين سماتها من حيث الصورة الإعرابية والصيغة الخاصة.

الفعل: تحدث عن أنواعه الزمنية، وعن اشتراقه وسماته على نحو من الطريقة الآتية الذكر.

الضمير: وهو عنده ثلاثة أقسام: ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول، وبين مواقعها في ضوابط التحليل التي رأينا.

الخوالف: وهو يعني بها أسماء الأصوات وأفعال التعجب، وحالاتي المدح والذم، مثل نعم وحبذا واستعرض علاقتها بضوابط التعليل.

الظرف: واقتصره على الصيغ المبنية، مثل إذ، وإذا وإذن، ولما وأيان ومتى للزمان وأين وأنئ وحيث للمكان.

الأداة: ودرس منها حروف المعاني مثل حرف الجر، والعطف، والنواسخ^(١).

وهذه المقتطفات التي أوردناها تدل على وجود نشاط يسعى القائمون به، إلى وضع أساس لقواعد مشتركة بين اللغة العربية واللغات الأخرى، وليس من المستبعد أن يفيد اللسانيين العرب من دراسة مباحث دلاله وأصول النحو في التراث العربي. وأن يعين النحاة العرب المعاصرین على التدقیق في خصائص اللغة، وعلل القواعد التحويّة. أما كون هذا النشاط سوف يغير من البنية التحويّة التقليدية للغة العربية، فهذا ما لا تتوقعه ولا نرجوه.

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠ وما بعدها.

الباب الثاني

محاولة تيسير النحو

محاولة تيسير دراسة النحو العربي وتقريره ليست جديدة، فما إن ظهر كتاب سيبويه حتى أدرك الأساتذة والطلاب مدى صعوبة فهمه واستيعابه. فكان يقال لمن يريد قراءته «هل ركبت البحر؟». ثم توالت بعده مصنفات لشرحه، وبيان نكته، وأبنيته، واختصاره. وصعوبة الكتاب تعود إلى عاملين أحدهما يتمثل في تعقيد القواعد النحوية وثانيهما يعود إلى طبيعة اللغة العربية.

إن للغة العربية وضعًا خاصاً لا يشاركها فيه غيرها. فاللغات الأخرى تواكب تاريخ أمها، تنشأ معها وتحيا حياتها، وتفنى بفنائها، وتبقى تراثها تاريخيًّا، لا يعني به إلا المختصون في الآثار، فتعد من اللغات الميتة. ثم إن تطور اللغات «الحية» يقضي باندرايس بعضها ويظهر أنماط متعددة سواء في الألفاظ والتركيب، أو صيغ النطق. والعربية على عكس هذا، فالعربية لغة احتمت بالقرآن المجيد فحفظت بحفظه، واستمسكت بالخطاب النبوي، فبقيت خالدة بخلود الشريعة الإسلامية. وكل ما لها من ألفاظ وصيغ وتركيب، ثابت في نصوص الخطاب الشرعي غير قابل للتطور والاندرايس. ثم إن هذه النصوص، حفظت مجموع الآداب التي اتصلت بها من عهد الشعر الجاهلي إلى اليوم.

غير أن وضع اللغة العربية المتصرف «بالثبات» لا يحول دون البحث عن تسهيل طرق دراستها، وتطوير الوسائل التربوية المعينة على تقرير مادتها

ونحوها من الطلبة والدارسين. ونذكر هنا آراء عالمين اهتما بتسهيل تعليم اللغة والنحو، هما الدكتور عبد الكريم خليفة، والدكتور شوقي ضيف:

١ - آراء الدكتور عبد الكريم خليفة

لقد كان الدكتور عبد الكريم خليفة على صواب عندما شدد على وجوب التمييز بين قواعد العربية التي تهدف إلى تقويم لسان المثقف في حياته العلمية واليومية وبين الدراسات النحوية المتخصصة التي تتجه إلى الجزئيات والتفرعات، وإلى أوجه الوجوب وأوجه الجواز^(١).

كما يرى ضرورة التمييز بين إيراد الشواهد التي تساق لإثبات قاعدة نحوية، وبين إيراد أمثلة تقريرها من فهم المتعلم لكونها تنبع من بيته ومجال اهتمامه. فالتدخل في تحديد هذه المفاهيم والأهداف مما يثير التشوش والتعقيد وينأى بالمتعلم بعيداً عن طبيعة اللغة ووظيفتها الحياتية^(٢).

ويعتقد أن أخطر المشكلات التي تواجه العربية عدم التزام معلمي يقية المواد بالتدريس بلغة عربية صحيحة. ويقول متسائلاً: «أليس من المفترض أن كل معلم هو معلم للغة؟ وأن كل كتاب هو كتاب لغة؟ وما عسى أن يكون حال اللغة العربية إذا عرفنا أن معظم المعلمين يدرسون بلغة تختلط فيها العامية والفصيحة، وقد يتعدى الأمر إلى بعض معلمي اللغة العربية ذاتها، حينما نجد بعضهم يعلم مادة بلغة عامية»^(٣).

يدرك الدكتور عبد الكريم خليفة أن حركة تيسير اللغة انطلقت مع أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) في كتاب الجمل الذي كان حصيلة تجربته الفنية في التعليم إذ ألفه في أواخر حياته. واستدلّ على الهدف التعليمي الذي قصدته الزجاجي بمقالة الفارسي المأثورة. وهو أنه لما وقف على

(١) تيسير العربية بين القديم والحديث: ٣٧، ١٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٠٤.

كلام الزجاجي قال: «لو سمع أبو القاسم كلامنا في النحو لاستحينا أن يتكلّم فيه». وفي هذا دلالة على وجود مستويين مختلفين من الناحية العلمية. فالزجاجي يريد أن يكون معلماً واضحاً، سالكاً أسلوب الوصف، بعيداً عن الغموض والتعقيد، بينما يتسم أسلوب الفارسي بالعمق والتّمثيل المنطقي. كما أن تأليف الزجاجي لكتابه في رحاب مكّة المكرمة، وطواوه بالبيت كلما أنهى باباً منه، ودعوته الله أن ينفع به الناس، دليل ثان على قصده التربوي^(١).

وقد رأينا كيف حظي الكتاب باهتمام واسع من قبل الدارسين، فكان من بين المقررات في المدارس والمشيخات، ووضع عليه كثير من الشرح والتعليق^(٢).

ويقول الدكتور خليفة: «أما الكتاب التعليمي الثاني، فهو كتاب الواضح أبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩)، والمعلومات المتوفّرة لدينا تفيد أن الزبيدي وضع كتابه هذا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وربما كان حصيلة تجربته التعليمية عندما اختاره الحكم المستنصر بالله، صاحب الأندلس، لتأديب ولده وولي عهده هشام المؤيد بالله.

وتجمع الروايات أن الزبيدي كان من الأئمة في اللغة العربية، فكان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، وأعلم أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنواذر. ألف الواضح في النحو، واختصر كتاب العين، وكتب عن أبنية سيويه، وفيما يلحن فيه عوام الأندلس، وله كتاب طبقات التحوين^(٣).

ولقد تأثر الزبيدي بعمل الزجاجي، فاعتبر اللغة وحدة متّكاملة فعني بموضوعات النحو والصرف وتحدّث عن مخارج العروف وصفاتها. كما عالج أيضاً وجوه القوافي في الانشاد والحداء، وتحدّث عن الروي والوصل والردف والنفاذ^(٤).

(١) المصدر نفسه: ٤٥ - ٤٦.

(٢) المصدر نفسه: ٤٦.

(٣) تيسير العربية بين القديم والحديث: ٤٧.

(٤) المصدر نفسه: ٤٧ - ٤٨.

ولقد سلك سبل اليسر والتسهيل، فلم يلتزم بمدرسة معينة، بل كان يختار من الأقوال أيسرها، وأقربها إلى عقول الناس. وقدم لنا الدكتور خليفة مثالين على هذا النهج:

أحدهما قوله في إعراب «حَبْذَا» أن معناها المدح وأصلها حبٌّ ذا شيء، حبٌّ « فعل ماضٌ ، و «ذا» اسم إشارة ثم كثرة استعمالها حتى صار «حبٌّ» و «ذا» كلمة واحدة فصارت «ذا» كالباء من ضرب، فارتفاع ما بعدها من الأسماء بها، تقول «حَبْذَا عَبْدَ اللَّهِ»، فعَبْدُ اللَّهِ رفع بحَبْذَا، وكذلك حَبْذَا الرجلان وحَبْذَا المرأة، وزعم قوم أن عبد الله ابتداء وحَبْذَا خبره، والذي قدمت أحب إلي.

المثال الثاني الذي قال فيه إن نائب الفاعل مفعول مرفوع^(۱). وفي هذين المثالين نرى ميله إلى التبسيط، واعتبار المعاني في الإعراب، وعدم التعقب للمواقف الشائعة إذا كانت غير معقولة. قوله إن نائب الفاعل مفعول يعرب عن حقيقة واقعة، وإنه مرفوع هنا، حقيقة أخرى لا مناص من الاعتراف بها. ثم إن تمثيله بحَبْذَا الرجلان، وحَبْذَا المرأة، ملاحظة دقيقة، وهي أن «ذا» في هذين المثالين لم تعد «اسم إشارة» لأنَّه لم يثن ولم يؤنث. فصارت مثل الباء من ضرب.

الكتاب المدرسي الثالث هو كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وقد مر بنا الحديث عنه، والتنويه به في معرض الكلام عن مؤلفه.

الكتاب المدرسي الرابع الذي ذكره خليفة، هو كتاب اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ۳۹۲ھـ)، وقال أنه وضعه سنة ۳۸۴ وأصبح فيما بعد كتاب التدريس المعتمد عند المصريين، وأهل المغرب والحجاج واليمن والشام. واهتم العلماء بشرحه وتخریج شواهده وقد سبق أن استعرضنا نهجه فيه أثناء الحديث عن ابن جني.

وهذان الكتابان كانوا محل عنابة خاصة في الأندلس، إلا أنهما أنثرا ضجة

(۱) المصدر نفسه: ۴۸.

وانتقاداً حمل لواهـما أبو الحسين بن الطراوة الذي رأى فيهما تشويهاً لكتب القدامي، فألف كتاب «الإفصاح عما في الإيضاح». ثم انتصر الشلوبيـن وابن أبي الريـع لهـما، وقد بـينا طرفاً مما جـرى بينـهم في معرضـ الحديث عن ابن الطراـة.

وفي عـهد الزجاجـي، وبـعده، كـثـرت المختـصـرات الـتي ترمـي إـلـى إـعـطـاء الطـلـاب من النـحـو ما لا يـسـعـ جـهـلـهـ، مـثـلـ كتابـ التـفـاحـة لـأـبـي جـعـفرـ النـحـاسـ، «ـوـالـهـدـاـيـةـ» لـابـنـ درـستـوبـهـ «ـوـالـمـقـدـمـةـ» لـابـنـ باـشـاذـ، «ـوـالـجـمـلـ» لـالـجـرجـانـيـ، «ـوـالـانـمـوـذـجـ» لـلـزـمـغـثـرـيـ وـ«ـالـتـوـطـةـ» لـلـشـلـوـبـيـنـيـ وـمـقـدـمـةـ اـبـنـ آـجـرـوـمـ، وـ«ـعـدـةـ الـحـافـظـ» لـابـنـ مـالـكـ، وـ«ـالـلـمـحـةـ الـبـدـرـيـةـ» لـأـبـيـ حـيـانـ، وـ«ـالـإـعـرـابـ» عنـ قـوـاعـدـ الـإـعـرـابـ» لـابـنـ هـشـامـ، وـ«ـالـبـابـ الـإـعـرـابـ» لـلـشـعـرـانـيـ، «ـمـقـدـمـةـ» اـبـنـ بـونـاـ الشـقـيـطيـ، ويـقـولـ الـدـكـتـورـ شـوـقـيـ ضـيـفـ: «ـإـنـهـ لـمـ يـنـلـ مـخـتـصـرـ مـنـ الشـيـوعـ مـاـ نـالـهـ الـمـقـدـمـةـ الـأـجـرـوـمـيـةـ فـيـ مـيـادـيـ عـلـمـ الـعـرـبـةـ، وـظـلـتـ لـهـذـاـ الـمـتنـ الـمـخـتـصـرـ الـحـظـرـةـ الـكـبـرـىـ فـيـ جـمـيعـ بـلـدـاـنـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ مـنـ الـمـحـيـطـ إـلـىـ الـخـلـيجـ. وـاهـتـمـ بـهـ عـلـمـاءـ الـنـحـوـ فـيـ كـلـ مـكـانـ، وـوـضـعـواـ لـهـ شـرـوـحـاـ شـتـىـ، وـهـوـ لـاـ يـكـادـ يـتـجاـوزـ عـشـرـينـ صـفـحةـ مـنـ الـقـطـعـ الـمـتـوـسـطـ». إـنـهـ ظـلـ وـسـيـلـةـ قـيـمـةـ فـيـ بـيـانـ مـقـومـاتـ الـعـرـبـةـ وـأـوـضـاعـهـاـ الـإـعـرـابـيـةـ لـيـسـ لـنـاشـئـةـ الـبـلـدـاـنـ الـعـرـبـيـةـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ أـعـصـارـهـمـ وـتـفـاوـتـهـمـ أـمـصـارـهـمـ فـعـسـبـ بلـ أـيـضـاـ لـلـمـسـتـشـرـقـيـنـ الـذـيـنـ يـرـيدـوـنـ الـوـقـوفـ عـلـىـ أـوـضـاعـ الـصـيـاغـةـ الـعـرـبـةـ وـخـصـائـصـهـاـ الـنـحـوـيـةـ^(١).

وـقـدـ سـبـقـ أـنـ بـيـناـ بـالـتـفـصـيلـ عـنـيـةـ الـمـغـارـيـةـ بـهـذـهـ الـمـقـدـمـةـ وـذـكـرـنـاـ بـعـضـ مـنـ تـنـاـولـهـاـ بـالـشـرـحـ وـالـنـظـمـ وـالـتـعـلـيقـ. وـقـدـ اـقـتـصـرـ بـنـ آـجـرـوـمـ فـيـ مـقـدـمـتـهـ عـلـىـ مـاـ هـوـ ضـرـوريـ لـتـقـوـيمـ الـلـسانـ. فـتـنـاـولـ الـإـعـرـابـ وـعـلـامـاتـهـ، وـالـأـفـعـالـ، وـمـرـفـوـعـاتـ الـأـسـمـاءـ، وـالـنـوـاسـخـ وـالـتـوـابـعـ وـالـمـنـصـوبـاتـ.

وـفـيـ الـعـهـدـ الـمـعاـصـرـ كـتـابـ إـحـيـاءـ الـنـحـوـ سـنـةـ ١٩٣٧ـ، وـيـقـولـ مـؤـلـفـ هـذـاـ الـكـتـابـ الـمـرـحـومـ الـأـسـتـاذـ إـبرـاهـيـمـ مـصـطفـىـ عـنـ هـدـفـهـ: «ـكـانـ سـبـيلـ الـنـحـوـ مـوـحـشـاـ شـاقـاـ، وـلـكـنـ أـمـلاـ كـانـ يـزـجـيـ وـيـحدـوـ فـيـ هـذـاـ السـبـيلـ الـمـوـحـشـ، أـطـمـعـ أـنـ أـغـيـرـ

(١) تـيسـيرـ الـنـحـوـ الـتـعـلـيمـيـ قـدـبـماـ وـحدـبـاـ مـعـ نـهـجـ تـجـدـيـدـهـ: ١٦ـ ١٧ـ.

منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتكلمين إضرار هذا النحو وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من فقهها وأساليبها».

ومن هذه الأصول التي أراد إبراهيم مصطفى أن يضعها في منهجه الجديد، إلغاء نظرية العامل، وكان يردد صدقي ابن مضاء القرطبي، فيقول: «لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة. وتخلص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيح بعدما انحرف عنها آماداً، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير»^(١).

حاول الأستاذ إبراهيم مصطفى وضع تصور جديد للنحو ركزه على التعديل في الإعراب. فحذف الفتحة وأبقى على الضمة والكسرة، فقط. ثم استبدل بالمسند إليه، المرفوع. وقال إن الضمة علامة الإسناد الذي يشمل المبتدأ والفاعل ونابه، واسم «كان». وانتبه إلى أن هذا التصنيف لا يشمل المنادي المفرد المضموم. فقال إنه حرم من التنوين الدال على تنكيره ولذلك ضُمَ آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم. وحاول أن يبرر النصب في اسم «إن» مع أنه مسند إليه، فقال إن أصله الرفع مثل ما هو واقع في قوله تعالى: «إِن هَذَن لَسَيْجَن» (طه - الآية ٦٣). وسرى نقد الأستاذ شوقي ضيف لهذين التخريجين.

ويرى مؤلف إحياء النحو أن الكسرة علامة الإضافة، سواء منها تلك المعهودة، أو التي وردت بعد حروف الجر، وقد سماها بحروف الإضافة. ثم قال إن الفتحة ليست من علامات الإعراب، ولذلك فإن المفاعيل في رأيه، الحال والتميز والاسناد ليست سوى «تكميلات» للفعل، غير معربة.

وفي تناوله للعلامات الفرعية في إعراب الأسماء الخمسة، وجمع المذكر

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ٢٧.

السالم يقول إن الألف والواو والياء ليست حروف إعراب وإنما هي مد وشائع للحركات السابقة لها، والتي هي علامة للإعراب، وقد سبق أن رأينا أن هذا من آراء المازني والزجاج.

ويذهب المؤلف إلى أن الممنوع من الصرف معرب بالفتحة لأنه حرم من التثنين فأشباه المضاف إلى ياء المتكلم ولم يتعرض لنيابة الكسرة في إعراب جمع المؤنث السالم، واعترف بشذوذ إعراب المشتى^(١).

٢ - جهود الدكتور الأستاذ شوقي ضيف في تيسير النحو:

لقد استأثرت فكرة تيسير النحو باهتمام كبير من طرف الأستاذ الدكتور شوقي ضيف، ولعلها نشأت في ذهنه عندما اكتشف كتاب الرد على النحاة، فرافقه ثورة ابن مضاء فكان من حمل لواءها، وفي طليعة المنادين بتطبيق مبادئها. كان ذلك في عام ١٩٤٧، وهي الفترة التي كان المناخ فيها مهيأً لاصلاح جذري يخلص النحو من التعقيد والعسر الشديد، ويجعله دانبي القطوف للناشرة. كان ذلك في حقبة كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وتقرير لجنة وزارة المعارف المصرية وقرارات مجمع اللغة العربية حول مقترنات لجنة المعارف.

ظللت جذوة هذه الثورة متقدة في فكر الأستاذ شوقي ضيف، طيلة ثلاثة سنين، لكنه أثر أن يتعامل معها بحماس وروية؛ ثم إن تجربته التربوية الطويلة، علمته أن لا يندفع بعامل الحماس إلى وضع تصور يصطدم بثوابت هذا العلم التي رسخت قواعده في الأذهان والكتب المؤلفة منذ أكثر من ألف سنة. فلذلك نراه أولًا يدرس محاولات الإصلاح التي قام بها كاتب إحياء النحو، وينتقدها بحكمة وتبصر، كما درس كذلك تقرير مجمع اللغة العربية في مصر، واقتراحات مجمع دمشق وبغداد.

وفي عام ١٩٨٧ قدم إلى مجمع اللغة العربية، تصوراً جديداً عن تيسير النحو

(١) المصدر نفسه: ٢٨ - ٣٠

وتجديده، وقبل أن نعطي فكرة عن هذا التصور نبدأ بابداً رأيه في كتاب «إحياء النحو»:

١) نقد شوقي ضيف لإحياء النحو:

لم يرتضى الدكتور شوقي ضيف رأي إبراهيم مصطفى في قوله بأن المنادى المفرد في مثل «يا زيد» حرم التنوين وضم فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم، لأن «الأعلام جميعها ما عدا الممنوعة من الصرف منونة ولا تستطيع أن تقول إن تنوينها يدل على التشكيّر».

وأنكر عليه أيضاً ادعاءه أن اسم «إن» مرفوع في الأصل، وردَّ احتجاجه بقوله تعالى ﴿هُنَّ هَذِئِنَ لَسْعَجِرَنِ﴾ (طه - الآية ٦٣) وبالعطف رفعاً في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْقَبِيلُونَ﴾ (المائدة - الآية ٦٩)، فذكر تخرير الجمالي لآية الأولى، وقراءة أبي عمرو إن «هذين لساحران»، وقراءة حفص «إن هذان». وقال في الآية الثانية إن النحاة اعتبروا ﴿وَالْقَبِيلُونَ﴾ (المائدة - الآية ٦٩)، في الآية مبتداً خبره محذوف وتقديره كذلك، واحتج الدكتور شوقي ضيف براجماع النحاة على نصب اسم «إن» ووروده في آلاف الأمثلة من القرآن الكريم والشعر العربي، ونلاحظ في هذا الرد، أن الدكتور شوقي ضيف في دفعه لاستشهاد الأستاذ مصطفى إبراهيم، بحديث عن رفع اسم «إن» قال: ومعروف أن الحديث لا يحتاج به في القواعد لأن كثيرين من حملته كانوا أعماجم، ولذلك لم يحتاج به سببيه ولا غيره من نحاة البصرة والكونية^(١) ولنا في هذه المسألة رأي سبق أن بيناه في عدة واضع في هذا الكتاب.

ومما أخذ عليه، تسميته لحرروف الجر بحرروف الإضافة، فقال إنه مجرد اصطلاح غير مألف، وما أظنه يسر في النحو شيئاً. ثم قال إنه الغي إعراب ما عدا المضموم والمكسور، فلم يعد هناك مفعول به، ولا مفعول مطلق، ولا

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ٢٨ - ٢٩.

مفعول فيه، ولا مفعول لأجله، ولا مفعول معه، ولا استثناء ولا حال ولا تمييز. وواضح أن هذا الإلغاء يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة في تصورها لأساليبها^(١).

وفي حديثه عن قول الأستاذ إبراهيم مصطفى إن الممنوع من الصرف أعرّ بالفتحة لأنّه حرم من التنوين تعليل واضح التكليف ويترتب عليه وعلى ما قيل في المنادي المضموم أنّ الاسم حين يحرم من التنوين يضم تارة كما في المنادي، ويفتح تارة كما في الممنوع من الصرف. ثم ذكر ضعف تصوراته وتعليلاته للعلامة الفرعية في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.

ويأخذ عليه إخراجه للعطف من التوابع وإدخاله لباب الخبر مكانه كما انتقد رأيه في منع صرف آخر وثلاث ورباع وتحليله فيما تحمل من نية التعريف.

وكان رأي الدكتور شوقي ضيف في مجلـل مباحث الكتاب «أنها لا تضيق تيسيراً إلى النحو، وإنما تضيق تعليلات وافتراضات جديدة؛ وهي التعليلات التي دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظائرها عند القدماء، وهو محق لأنها تخرج عن الوظيفة الأساسية للنحو وهي دراسة الظواهر النحوية الطبيعية للصيغ العربية واستخلاص الأحكام والقواعد منها، دون الخوض في علل لا تنفع في تصحيح نطق ولا تفيد في تقويم لسان»^(٢).

وبعد سنة من نشر كتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى، كلفت وزارة المعارف المصرية لجنةً مهمةً بإعادة النظر في تصور النحو المقرر في المدارس.

ولقد تأثرت هذه اللجنة بآراء صاحب كتاب إحياء النحو، واتفقت معه في رأيه في علامات الأسماء الخمسة. وأخذت بفكرة في اختصار أبواب النحو فجعلتها ثلاثة. وهي باب الإسناد، ويشمل المبتدأ والفاعل ونائه واسم كان واسم إنّ وباب الإضافة وباب التكملة، واختارت تسمية المسند إليه بالموضوع

(١) العمل نفسه: ٢٩

(٢) المعدن نفسه: ٣٠ - ٣١

والمسند بالمحمول. ويشمل الموضوع المبتدأ واسم كان، واسم «إن» والفاعل ونائبه، والمحمول يشمل أخبار المبتدأ والنواصخ، وقالت إن الموضوع مضموم دائمًا إلا أن يلي «إن» أو إحدى أخواتها فيفتح، وقالت إن باب التكملة يشمل جميع المنصوبات مع إلغاء أبوابها جميًعا^(١).

ثم ألغت اللجنة الإعراب التقديرية في المقصور والمتقوص، وال محلبي في المبني، وألغت القاب الإعراب كالرفع والنصب والخضن واكتفت بالقاب البناء مثل الضم، والفتح والجر^(٢).

واستحدثت اللجنة باباً جديداً سمعته باب الأساليب جمعت فيه عدة أبواب معروفة في النحو كالتعجب والإغراء والتحذير، والتوكيد، والقسم، والتفضيل والنداء والاختصاص وباب بش ونعم^(٣).

وقررت وزارة المعارف المصرية عرض تقرير اللجنة على مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأقرّ أغلب اقتراحاتها وبالخصوص إلغاء الإعراب التقديرية، ونيابة بعض علامات الإعراب عن بعضها، وتقسيم الجملة إلى ركنين أسميين، اقترح تسميتها بالمسند والمسند إليه، وأقرّ مبدأ اعتبار المنصوبات «تكملة» ما عدا المفعول به، كما حبذ إنشاء «باب الأساليب» الوارد في أعمال اللجنة.

وطلب المجمع من وزارة التربية والتعليم أن تؤلف كتب النحو على أساس قراءاته في التيسير، وتعرض على المجمع لمراجعتها واستكمال ما قد ينقصها، واستجابت الوزارة لهذا الطلب، وأخذت الناشئة تتعلم النحو الميسر، لكن سرعان ما عمت الشكوى منه، وأكثرها يعود إلى الإفراط في إجمالها لأبواب النحو فأنهت صيفها على التلاميذ فلم يستطيعوا أن يستوعبوا وأن يتمثلوها تمهلاً دقيقاً^(٤).

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده: ٣٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣٦ - ٣٨.

ب) أسس تيسير النحو:

وبعد نحو أربعين سنة من اكتشاف كتاب ابن مضاء، أى في عام ١٩٨٧ قدم الدكتور شوقي ضيف إلى المجمع مشروعًا لتبسيير النحو أقامه على أربعة أسس. ثلاثة منها تعود إلى مقترحاته في مدخل كتاب الرد على النحاة وهي:

١. تصنيف النحو تصنيفاً جديداً ينسق أبوابه بحيث تتمكن الناشئة من استيعابه وتمثله.
٢. إلغاء الإعرابين المحلي والش כדיري في المفردات والجمل كما اقترح المجمع واللجنة الوزارية.
٣. أن لا تعرب كلمة في الصيغة والجمل ما دام إعرابها لا يفيد في صحة النطق وسلامته.
٤. ثم أضاف أساساً رابعاً وهو وضع ضوابط دقيقة لبعض الأبواب التحوية.

الأساس الأول:

ففي إعادة تنسيق أبواب النحو، يقول الدكتور شوقي ضيف إنه نقل التتابع من أبواب الجمل إلى باب الاسم المفرد وتقسيماته ليين أن النابع والمتبوع لا يكونان جملة مفيدة على خلاف الخبر. وفي باب المعرفوعات حذف معمولات النواسخ ما عدا «إن وأخواتها». «لا» التي لنفي الجنس. فاللغى في النحو الميسر، ثمانية عشر باباً هي: كان وأخواتها، ولما، «لا» العاملات عمل ليس، وكاد وأخواتها وظن وأخواتها وأعلم وأخواتها وأبواب التنازع والاستعمال والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والتعجب وأفعال المدح والذم وكنايات العدد والاختصاص والتحذير والإغراء، والترخيص والاستغاثة والندبة.

ويبيّن الدكتور شوقي ضيف أسباب حذف هذه الأبواب في صيغها القديمة، ويقول «أنه لم يُخرجها» من النحو، بل لا تزال مبثوثة فيه وغاية الأمر أنها ردت إلى أبوابها الأساسية ل تعرض مع صيغها المختلفة.

الأساس الثاني:

ووافق من سبقه في إلغاء الإعرابين التقديرية والمحلية، فلم يعد تقديرٌ متعلق بالظرف والجار وال مجرور كائناً، أو مستقرأً ولا داعي أن نقدر «أن» لنصب المضارع، بعد فاء السبيبة وواو المعية، ولا م التعليل ولا م الجحود وكيفي وحتى وإن ذكر، وأخذ بقرار المجمع في إلغاء تقدير النيابة في العلامات الفرعية في جمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف وفي الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم. لكنه لم يوافق اللجنة في الاكتفاء بالقاب البناء كالقسم والفتح والكسر، ولم يتبع المجمع في اكتفائه بالقاب الإعراب. بل اقترح الإبقاء على المصطلحين لاختلاف وظائف كل منها.

الأساس الثالث:

الذي اقترحه المؤلف في مدخل كتاب الرد على النحاة هو أن لا تعرب كلمة ما دام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة النطق وسلامته. ويتبين ذلك في أبواب الاستثناء، وأدوات الشرط، وكم الاستفهامية والخبرية، وأن المخففة من الثقلة. واقتراح أن تعرب جميعاً أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوباً. واقتراح المجمع هذا الرأي فيما سوى «سوى» و«غير»؛ إذ أقر المجمع النصب في حقهما. ويرى الدكتور شوقي أن «غير» المنصوبة في الاستثناء تعرب حالاً ويقول إنه رأي أولي، وأنه أخذ فيه بقول أبي علي الفارسي، ثم في الاستثناء تعرب حالاً ويقول إنه رأي أولي، وأنه أخذ فيه بقول أبي علي الفارسي، ثم بين أنه لا حاجة تدعوه إلى تكليف إعراب أدوات الشرط، وبكفي أن نقول إنها أداة شرط يليها فعل الشرط وفعل الجواب، ولا داعي أيضاً لإعراب «كم»، وكذلك الحال في الاسم الذي يلي «لا سيما» لأنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر.

ج) الضوابط والتعريفات:

الأساس الرابع:

وقد تناول الدكتور شوقي ضيف في هذا الأساس الرابع مراجعة بعض التعريفات منها تعريف المفعول المطلق بقوله: «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبيّنه ضرباً من التبيين» وفي المفعول معه فيحده: «المفعول معه اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع» وفي الحال، اقترح: «الحال صفة لصاحبها موقت نكرة منصوبة».

وفي سنة ١٩٨١ زاد الدكتور شوقي ضيف إلى الأساس الأربعة المذكورة أساسين جديدين يتناولان حذف الزوائد التي تعيق تيسير النحو إن حذف إضافات ضرورية لتحقيق هذا التيسير على الوجه الأكمل:

الأساس الخامس:

واقتراح حذف مسائل الصرف العويصة، مثل «الإبدال» ما عدا الضروري منه مثل إيدال اللام في «الـ» الثممية. وإيدال الدال في مثل «حمدت» والتاء والضاد والطاء في «أفرحت» و«اعرضت»، كما اقترح إلغاء الميزان الصرفي، وإعراب اللغز المعروف في: لا حول ولا قوة إلا بالله، وحذف جواز النصب بجانب الجر في نعت المضاف إلى المصدر مثل: قراءة الكتاب الجيد مفيدة، وحذف عمل المصدر منكراً ومعرفاً بـ «الـ»، وإعراب تابع المنادي، ومن الواجب عنده حذف صيغة عمل اسم الفاعل واسم المفعول - إذا كانا مبتدأين - الرفع لفاعل أو نائب فاعل على الترتيب، وإنهما سدا - كما يقول النحاة - مسد الخبر.

الأساس السادس والأخير:

ويتمثل في إضافة أبواب جديدة يجب درسها في النحو التعليمي، وهي باب إعمال المصدر ومشتقاته لتنبيه الناشئة إلى صورها في الكلام، وباب الحروف الذي ينبغي أن يدرس دراسة مفصلة وباب ثالث ينبغي أن نفرد له صفحات في

النحو التعليمي توضح غاية التوضيح وهو باب الحذف والذكر لعناصر الجملة الاسمية والفعلية، حتى ترسم في ذهان الناشئة الصياغة العربية ارتساماً بيناً. وباب رابع ينبغي أن يدرس بالتفصيل وهو باب التقديم والتأخير لعناصر الجملة العربية، وينبغي أن يضاف إلى النحو التعليمي ببيان مهمان، هما باب الجملة الأساسية (الفعلية والاسمية)، وباب أنواع الجمل، وأنها تنقسم إلى مستقلة عما قبلها وخاضعة لما قبلها غير مستقلة عنه^(١).

هذا هو ملخص اقتراحات الأستاذ الدكتور شوقي ضيف الذي عرضها في كتاب تجديد النحو، وشرح أنسها في كتابه *تيسير النحو التعليمي* قدماً وحديثاً، مع نهج تجديده.

إن الجهد الذي بذله الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو وتيسيره جهد قيم في تصوره ومنهجه، ليس في ذلك شك أو نزاع، إنه ثمرة تفكير عدة عقود من الزمن، ونتائج تجربة علمية غنية، لأستاذ بارع، ومتضلع في قضايا اللغة العربية، فاستوعب آدابها القديمة والحديثة، وواكب تطور بلاغتها وبيانها، ومدارسها النحوية. وتتابع أعمال معاصريه في المجامع اللغوية، وبحوثهم وقراراتهم حول مشكلات النحو العربي، وتعلمه للناشئة. فلا غرابة أن مقتراحته تبلغ أقصى ما يمكن الوصول إليه في هذا المضمار.

غير أن هذا لا يمنع من وضع تساؤلات حول نجاح هذا التجديد إذ ليس من الضروري التلازم بين الجودة والنجاح، والصراع بين التجديد والواقع حreal قد تكون الغاية فيه وليدة الصدفة، ونتيجة لظروف وعوامل قد لا تكون الجودة هي صاحبة التحكم فيها.

سؤال آخر، ليس لنا بد من طرحة، وهو أن أعمال التجديد والتيسير المقترحة لتعليم الناشئة، نتيجة فيما ييدو للتعليم الأساسي والثانوي؟ فما هو إذن مصير التعليم النحوي فيما بعد الثانوي؟ وإذا كان هذا التجديد يزيل العوارق التي تحول بين الناشئة، وبين أحكام اللغة العربية، في المراحل الأولية، فإن

(١) *تيسير النحو التعليمي* قدماً وحديثاً مع نهج تجديده: ٤٩ - ٦٤.

من الضروري أن لا يقع القطيعة بين المثقفين العرب، وبين تراثهم النحوي، وما يشتمل عليه من علم وفکر وبحوث أسهمت في بناء صرح الثقافة الإسلامية.

غير أن هذه الجهود العلمية القديمة تصطدم بعقبات المحافظة في التدرس القديم، وتنوع الأنماط التربوية في المدارس الحديثة، ويكونها اعتبرت إمكانية تيسير تعلم النحو دون ربطه بتسهيل تدریس اللغة.

ففي ما يسمى بالتعليم الأصلي، أو غير النظامي، لا يزال المعلمون يعتمدون مقدمة الأجرامية، مدخلاً لتعليم النحو، ومقدراً في المراحل الأولية، ثم بعد ذلك يتبع الطالب دراسته في الفبة ابن مالك، إذا ما أراد أن يتعقب في مادة النحو.

وفي المدارس النظامية الحديثة، في الابتدائي والثانوي، فإن المناهج تتبع مضمونها وأشكالها بحسب التجربة الثقافية لكل بلد من البلدان العربية، غير أنها في أغلب الأحيان تحاول إعادة كتابة مواد الأجرامية أو الألفية، في أسلوب خاص، مع مراعاة توسيع القواعد النحوية بالأمثلة اللغوية.

ومن الوجهة النظرية، فقد يكون تيسير النحو يمر بتسهيل اللغة نفسها. لأن النحو في الحقيقة ليس إلا تفسيراً للموضع اللغوي، من حيث التركيب والإعراب، ولذلك فإن الهدف الذي على أستاذ النحو أن يصل إليه، هو أن يقرب الطالب من إدراك معاني النظم الكلامية إدراكاً صحيحاً، واستعمال اللغة استعمالاً قريباً من السليقة من حيث التركيب والإعراب.

الخاتمة

هنا أنهى هذا الكتاب، وإن لم أنجزه كما كنت أتصور، ولم أتمه كما كنت أتمنى، ولم أستطع أن أكمله حسبما ينبغي أن يكون.

لقد كتبت مقدمته قبل الشروع في بحوثه، وحاوت أن أسير على الطريق المرسومة فيها، غير أنني ما لبشت أن ادركت أنني لم التزم منهاجيًّا بالتصور النظري الذي أعددته. ولما لاحظت الفروق بين مشروع الخطة، ونتائج البحث، فكرت أن اختار بين اثنين: إما إعادة كتابة المقدمة، لتطابق محتوى الكتاب، أو محاولة توجيه البحث لثلاً يخرج عن الإطار المرسوم سابقاً، وذلك أنني أولاً ساورني الطموح أن أكتب تاريخاً للنحو، لا تاريخاً للنحاة بل مقتضراً على بيان دور مفكريهم، في بناء صرحة، وإذا كان الالتزام بهذا المنهج ممكناً، من نشأة النحو إلى عهد سيبويه، فإنني صدمتُ بتشعب الموضوع فيما بعد، وسلمت بأنه من المعحال الفصل بين النحويين النحاة، غير أنني تركت المقدمة كما هي، لبيان ما كنت أتصور، وتركت البحث كما هي لبيان ما استطعت إنجازه.

وأكملت أنني أنهيت الكتاب دون أن أتمه، فكلما توسيعت في البحث تنورت آفاقاً جديدة بعُد على وصولها، حتى التبست علي الحدود بين تاريخ النحو، الذي هو مقصدي الأول، وبين رصد قضايا النحو الأساسية، وعلاقتها منهاجاً موضوعاً، بعلوم القرآن والحديث، والشعر، والمنطق والبيان، كما أبينه فيما يلي:

١ - النحو والتفسير:

لغة القرآن الكريم هي المثال الأعلى للسان العربي المبين. وقد كانت أساليبه في قراءاته المؤثرة النموذج الذي اعتمدته أئمة النحو في الوصف والتقعيد، فقد مر بنا أن رأينا أن سبويه استشهد بنحو ثلثمائة آية، وأن مشاهير النحويين ركزوا في مصنفاتهم على معانٍ القرآن وإعرابه، وقد سبق أن استعرضنا أمثلة من مواقفهم إزاء القراءات، واعتمادهم على الصيغ القرآنية في تقرير القواعد العامة، ورأينا قول أبي حيان إن «الكتاب» (يعني كتاب سبويه) مرقة إلى فهم «الكتاب»، وهو يعني القرآن الكريم.

غير أن هذه العروض، اقتصرت في هذا المؤلف على بعض آراء سبويه، والأخفش والفراء، والمبرد والزجاج، ولا شك أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة تجاوز إطار هذا البحث التاريخي، ونعتقد أنها قد تؤدي إلى فرضية مقتضاها أن النص القرآني يتضمن جميع أسس القواعد النحوية، وأن كل قاعدة نحوية ليس لها أساس في القرآن ليست من العربية في شيء.

وأعتقد أنه في هذا الاتجاه، قد يجد الباحث بغيته في البحر المحيط لأبي حيان، كما نشير إلى أعمال النحوي الشهير المرحوم عبد الستار الجواري في كتاب نحو القرآن وكتاب الأستاذ الفاضل إبراهيم عبدالله رفيدة، الموسوم بال نحو وكتب التفسير، وكتاب الأستاذ أحمد مكي الناصري كالدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، وكتاب نظرية نحو القرآن: نشأتها وتطورها، وكتاب أدوات المعاني في القرآن الكريم للأستاذ قصار، وكتاب الشرط في القرآن للأستاذين عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي.

٢ - النحو والحديث الشريف:

يقول الرسول ﷺ: «أنا أفعى من نطق بالضاد بَيْدَ أَنِّي من قريش واسترضعت في بنى سعد». إنها الفصاحة النبوية، فصاحة من أوحي القرآن على قلبه، وانتمن على تبليغه، وأعطي جوامع الكلم، وتربى بين قبائل عربية لم تُشب لغتها آية شائبة.

ولقد شرحنا في هذا الكتاب الأسباب الظرفية التي أدت إلى إحجام بعض النحاة عن الاستناد إلى مدونات الحديث في شواهدهم، وأعطيتنا مثالاً عن قصة سيبويه مع حماد بن سلمة، ورأينا أن جل النحويين المعاصرین لسيبویه لم يكونوا أولئك معرفة كاملة بعلوم الحديث، لأن تدوينه في ذلك الوقت لم يكتمل، وقد يكون من الغريب أن أحمد بن يحيى المعروف بشغل كان من وعاء الحديث، ومع ذلك فإننا لا نجد أثراً لإفادته من النصوص في استشهاداته النحوية.

وبينا كيف تطورت قضية الاستشهاد بالحديث، حتى جاء ابن مالك فأعاد الأمور إلى وضعها الطبيعي، فاستشهد بالحديث في تأييد آرائه النحوية، وبرهن على نحوية كل ما ورد فيه مما اعتبره بعض النحاة غير مقياس، ومن أبدع مؤلفاته في هذا الموضوع كتاب التوضيح في شرح مشكلات الجامع الصحيح. ومن عالجه من المعاصرين الأستاذ محمد ضاري في كتاب الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية والأستاذ محمود فجل في كتاب الحديث النبوي في النحو العربي.

٣ – النحو والشعر:

في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتاً من الشعر، استشهد بها إمام النحاة دليلاً على أحکامه النحوية، ونسب الجرمي ألفاً منها إلى قائلها، وبقيت خمسون مجھولة، حيث حولها أسطورة معروفة.

ويعد شواهد الكتاب توالٍ لإيرادات الشواهد الشعرية، عند علماء النحو، وعني بها كثير من الشرائح، أمثال الأعلم الشتمري، وابن السيرافي، والنحاس، وبدر الدين ابن مالك، والعيني، والسيوطى، وتوجت هذه الأعمال بكتاب خزانة الأدب للبغدادي الذي تناول فيه شواهد الرضي للكافية، فصار موسوعة في النحو والأدب، لأن صاحبه التزم فيه بإيراد القصيدة التي أخذ منها الشاهد، وترجمة القائل إن كان معروفاً، والقضية النحوية التي هي محل الاستشهاد. ولقد أتيح له، حسبما ذكر في مقدمة كتابه أنه اطلع على مدونات جمة مكتبة من القيام بهذا العمل.

ولعل من أسباب وفرة الاستشهاد بالشعر، تدوينه في وقت مبكر، وسهولة حفظه واستحضاره، ولم يعزب عن النحويين أن للشعر خصائصه وضروراته، لمرااعة الوزن والقافية، فنبهوا على ما أسموه بضرائر الشعر. وقد أوردنا فصلاً منه في أصل ابن السراج، ومع ذلك فإن النحويين اعتمدوا عموماً أساساً لتقرير أكثر قواعدهم وتبريرها. ولعل هذا أيضاً مما سرب الضعف إلى حججهم حتى ضرب بها المثل. ولقد أشرنا إلى ما للزبيدي من فضل في اختيار أمثلته من اللغة دون التركيز على الصيغ الشعرية التي ليست في الحقيقة نموذجاً أو مثالاً للكلام العربي العادي.

٤ – النحو والمنطق:

العلاقة بين النحو والمنطق علاقة قديمة وحميمة إذ يلتقيان في مصطلحهما وفي غايتها. فالنحو آلة يعرف بها صواب تركيب الفاظ اللغة ومعانيها في خطتها، والمنطق آلة يعرف بها صحة المعنى وتصديقه من خطته. وكل منهما يعتمد طرق الاستقراء والاستنباط، غير أنهما لا يتطابقان تماماً، فالمنطق يستند إلى الأدلة العقلية، مفترضاً وحدتها وشمولها، والنحو يستند إلى معطيات اللغة الوصفية، معترفاً بأن قواعدها قابلة للاستثناء والتخصيص. وقد تناول موضوع هذه القضية الأستاذ عبد الفتاح الدجتي في كتابه عن التزعة المنطقية في النحو العربي (الكويت ١٩٨٢م) والأستاذ الحاج عبد الرحمن صالح في كتابه عن «النحو ومنطق أرسطو». ولقد أشرنا في معرض الحديث عن الرمانى والجزولي كيف أفاد النحو من المنطق من حيث رسم الحدود، واستنباط التعليل وصياغة بعض الأقىءة. ولعل أوضح ما يبين هذه العلاقات، ما ورد في مناظرة السيرافي ومتن بن يونس، والفرقتان التالية تلخص أوجه التشابه والتباين بينهما.

ويقول متن فيها: «لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل والصدق من الكذب والخير من الشر، والحججة من الشبهة إلا بما حويناه من المنطق». وقال: «إن المنطق آلة من الآلات يعرف بها صحيح الكلام من سقيميه، وفاسد المعنى من

صالحه، وإنه بحث عن الأغراض المعقولة والمعاني المدركة». وقال: إنه «لا حاجة بالمنطق إلى النحو، وبالنحو حاجة إلى المنطق، لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مرّ المنطق باللفظ في العرض، وإن عَبَرَ النحو بالمعنى في العرض، والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضح من المعنى» وقال: إنه «يكفيه من اللغة الاسم والفعل والحرف فإن هذا القدر يبلغه إلى الأغراض التي هذبها له اليونان».

وكان ملخص أجوية أبي سعيد السيرافي: «إن صحيح الكلام من مقيمه يعرف بالنظم المأثور والإعراب المعروف إذا كنا نتكلّم بالعربية، وفاسد المعنى من صالحه يعرف بالعقل المؤلف إن كنا نبحث بالعقل، وإذا كان المنطق وضعه رجل من يونان على لغة أهلها، وأصطلاحهم عليهما، وما يتعارفون به من رسومها وصفاتها فمن أين يلزم الترك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه ويتخذوه حكماً لهم وعليهم وقاضياً بينهم».

ويقول أبو سعيد: «إن المنطق والنحو واللفظ والإفصاح والإعراب، والإباء والحديث والإخبار والاستخبار، والعرض والتمني والحضر، والدعاء والنداء والطلب كلها من واحد واحد بالمشاكلة والمماثلة». وأعطى أمثلة عن ذلك ثم بيّن أن من عرف الاسم والفعل والحرف فغير إلى معرفة وصفها وبنائتها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، ومحاجج إلى معرفة حركات هذه الأسماء والأفعال والحراف، لأن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحرّكات.

ثم قال لمناظره: «إن تفخيّمك للمنطق لا يعني عنك شيئاً وأنت تجهل حرفاً واحداً من اللغة التي تدعو بها إلى الحكمة اليونانية، (وهو يعني أحكام الواو)، ومن جهل حرفاً واحداً أمكن أن يجهل اللغة بكمالها، وإن كان لا يجهلها كلها ولكن يجهل بعضها، فلعله يجهل ما يحتاج إليه ولا ينفعه فيه علمٌ ما لا يحتاج إليه».

٥ - النحو والبيان

لهذا الموضوع أهمية خاصة، وبما أني لم أنطرق إليه في الكتاب، فإنه من المناسب أن نتدارك هذا النقص بعرض موجز عن علاقة النحو بالبيان، وذلك بتلخيص ما أورده ابن الأثير في كتاب المثل السائر حيث يقول: «إن علم النحو من علم البيان في المنظوم والمتثور بمنزلة أبجد في الخط. وإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني، إلا ترى أنك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له «فُوْم» بثبات الواو لكان المعنى مفهوماً. وكذلك الشرط لو قلت «إن تقوم أَقْوَم» لكان المعنى مفهوماً. لكن قد يخرج عن هذه الأمثلة ما لا يفهم إلا بقيود تقيده، ولنضرب لذلك مثالاً يوضحه فنقول: أعلم أن من أقسام الفاعل والمفعول ما لا يفهم إلا بعلامة، كتقديم المفعول على الفاعل، وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَىَ اللَّهَ مِنْ عَبَادِهِ الْعَلَمَتُوْمَ﴾ (فاطر - الآية ٢٨). وأما التصريف فإنه إذا لم يكن البيان عارفاً به لم يفسد عليه معاني كلامه، وإنما تفسد عليه الأوضاع».

وأعطي أمثلة من غواصيه منها تصغير «اضطراب» بـ «اضطيرب» لدى نحوي لا يعرف أن الطاء مبدلة من الناء لكن عالم التصريف يقول فيه «اضطيرب» ثم تابع رأي الذين انتقدوا على نافع قراءة «معاش» بالهمزة، وسيق أن أوضحتنا غلطهم.

ثم ذكر نماذج من اللحن الخفي مثل قول أبي نواس:

كأن صغرى وكبري من فواعها حصباء در على أرض من الحطب
و«فُعلى أَقْعُل» لا يجوز حذف الألف واللام فيها. وللبحترى أغلاط، دونها
المعري في عبث الوليد.

ويقول أبو الطيب:

أرأيت همة ناقتي في ناقة	نقلت يداً سرحاً وخفأً مجمراً
تركت دخان الرمث في أوطنها	طلباً لقوم يوقدون العنبراً

وتكررت ركباتها عن مبرك تقعان فيه وليس مسکاً أذفرا؟ ثم تعرض الكاتب لآفادات الصيغ التحوية في التقديم والتأخير في الجملة ولمعاني بعض حروف العطف فقال:

«إن تقديم المفعول على الفعل يفيد التخصيص فإذا قلت زيداً ضربت، فهو تخصيص لزيد دون غيره. وتقدير الخبر، فإذا قلت قائم زيد فإنك قد أثبت له القيام دون غيره نحو ﴿وَظَرُوا أَنَّهُمْ مَا نَعْلَمُ هُمْ حُشُونٌ﴾ (الحشر - الآية ٢) و﴿فَإِذَا هُوَ شَخْصٌ أَنْصَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنياء - الآية ٩٧). وتقدير الظرف يدل عليه كذلك. فإذا قلت إن إلى مصير هذا الأمر، فمعناه أنه يخصني دون غيره. وكذلك تقديم الأمر، مثل: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ أَغْبَدُ أَنْتُمْ الْجَاهِلُونَ﴾ (الزمر) و﴿وَبِإِلَهٍ فَلَمْ يُعِبِّدُ﴾ (الزمر - الآية ٦٦). وهذا يدل على الأمر بتخصيص الله جل وعز بالعبادة.

وإن الفاء تدل على اتصال المعطوف بالعاطف، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِنِي﴾ (٦٧) ﴿وَلَا مَرِضَتْ فَهُوَ يَشْفِي﴾ (٨٠) (الشعراء). والفاء هنا استعملت لأن الشفاء يعفي المرض مباشرة. ومن ذلك أن فعل المطاوعة لا يعطى عليه إلا بالفاء. وقد يجيء من الأفعال ما يتبيّن بفعل المطاوعة، ويعطي ظاهره أنه مطاوعة، ومعناه مخالف لها، فيعطى عليه بالواو مثل: ﴿وَلَا نُطْعِنَ مَنْ أَغْفَلْنَا قَبْلَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَأَتَبْعَ هَوَيْنُهُ﴾ (الكهف - الآية ٢٨) فقوله تعالى: ﴿وَأَغْفَلْنَا قَبْلَهُ﴾ بمعنى صادفناه غافلاً، وليس منقولاً من غفل حتى يكون معناه صدناه ولو كان كذلك لعطف عليه بالفاء. كقولك أعطيه فأخذ، ودعوه فأجاب ولا يقال كسرته وانكسر».

٦ - النحو والنحوة

قد يكون من قبيل المستحيل محاولة حصر ما كتب العلماء في النحو، وعرضه، وتقويمه، فكان لا بد من اختيار نماذج تمثل نوعية الانتاج في كل عصر، وهذا ما حاولت القيام به، بيد أنني لا أخفي أنني أشعر بقصور في

جانبين، أحدهما: أن النماذج المثبتة في الكتاب لم تشمل بعض الأقطار التي كان لها دور بارز في النشاط النحوي. وتنظر هذه المخصصة، فيما كان ينبغي أن نقول عن علماء القبروان وبجاية وتلمسان واليمن.

فلم نذكر مثلاً أعمال أبي القاسم إبراهيم بن عثمان بن الوزان القبرواني (ت ٣٤٠هـ) الذي قيل إنه كان يحفظ كتاب سيبويه، وإنه لو قيل إنه أعلم من المبرد وثعلب لصدق القائل. وكذلك أحمد بن عبد الرحمن أبو بكر الخولاني (ت ١٣٢هـ)، وأبو بكر بن محمد بن قاسم المرسي (ت ٧٦٨هـ)، وأبو إسحق برهان الدين الصفاقي، لأن كل هؤلاء العلماء لم نطلع من آثارهم على ما يبرز دورهم في تاريخ النحو. واعتراضنا أيضاً نفس المشكلة عندما أردنا أن نتحدث عن إبراهيم بن محمد بن أبي عباد وأسماعيل بن أبي بكر اليمنيين، وعلى بن سليمان العيدرة اليمني، مؤلف كتاب «كشف المشكل» الذي طبع أخيراً بتحقيق الدكتور هادي عطية مطر^(١)، وقد ذكر المحقق في مقدمة مجموعة من علماء اليمن لم تكن مؤلفاتهم شائعة بين الناس.

ومن أعلام النحاة الذين لم يستوفوا حفهم من العناية هنا الرضي الاسترابادي، شارح كافية ابن الحاجب، ولقد خصصت له الأستاذة أميرة علي توفيق بحثاً مستفيضاً طبع في الرياض سنة ١٣٩٨هـ، ومحمود جار الله الزمخشري، وشارح مفصله ابن يعيش الحلبي، لأننا اكتفينا بالدراسات القيمة التي قدمها فاضل الشمرانقي، عن الأول والدكتور شوقي ضيف وعبد العال عن الثاني، وليس هؤلاء وحدهم هم الذين أغفلوا في هذا الكتاب.

(١) ويقول العيدرة عن كتابه هذا:

سميت بكتاب كشف المشكل
كم آخر أزلي بفضل الأول
ليس المقيد كالكلام المرسل
صنفت للمنابين مصنفة
بيف الأوائل مع تأخر عصره
قبلت فيه كل ما فد أرسلوا

٧ — النحو والمستشرقون:

ومن الجوانب التي لم تأخذ ما تستحق من عناية أعمال المستشرقين في بعث التراث النحوي. ولقد تمثلت جهودهم في ميدانين، أحدهما نشر بعض الكتب النادرة للنحو وتحقيقها، ثانيهما اعتماد منهجية عصرية في القيام بالبحوث وفي عرضها، مما أفاد الباحثين العرب.

ففي مجال تاريخ النحو نشير إلى كتاب «مدارس العرب النحوية» لـ (فلوجل عام ١٨٧٠)، وكتاب «تطور النحو العربي» لـ (بركشتراس) الذي قام رمضان عبد الوهاب بترجمته.

كما أنهم أيضاً عنوا بنشر بعض الكتب النحوية وتحقيقها مثلما فعل شاد، وكارا دي فو لكتاب «سيبوه». وقد كانت الأجرامية محل اهتمام بالغ من قبلهم، فتناولوها بالبحث والنشر والترجمة.

ولكارل بروكلمان دراسات عن كتاب «المفصل» للزمخشري، وكتبت مجموعة منهم كتابات مستقلة في قواعد اللغة العربية، من بينهم بردرود الكلاء وتيودور نولوكه، والبرتغالي دي سوسا، والفرنسي برون، والإيطالي فاكسين، والروسي ريكندروف.

ولا أرى كل هذه الجهود التي بذلها العلماء شرقاً وغرباً، من العرب والعجم، إلا خدمة قيضها الله للغة والقرآن الكريم، سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة، فساعدت في فهمه وتفسيره، وتدبر معانيه، واستبيانه وجوه إعجازه، وإنني لأرجو أن يجعل الله هذا العمل المتواضع إسهاماً في هذا الجهد العام، والله الموفق.



المصادر والمراجع

- ١ - أئمة النحوة في التاريخ، د. محمد محمود عالي، دار الشروق، جدة، ط الأولى. ١٩٧٦ م.
- ٢ - ابن الأمين الشنقيطي وأثره في الدراسات النحوية واللغوية والأدبية، يحيى أحمد معلوم.
- ٣ - ابن الحاج النحوي، د. حسن موسى الشاعر، دار القلم دمشق، ط أولى ١٩٨٦ م.
- ٤ - ابن عصفور والتصريف، فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط الثانية ١٩٨١ م.
- ٥ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو. د. محمد إبراهيم البنا، دار أبو سلامة للطباعة والنشر، تونس. ط ١٩٨٠ م.
- ٦ - أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديشي، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٦ م.
- ٧ - أبو القاسم السهيلي ومذهب النحوي محمد إبراهيم البنا، دار العلم للطباعة والنشر، جدة ١٩٨٥ م.
- ٨ - أبو موسى الجزولي عرض لحياته العلمية، مطبعة موناستير المحمدية (د.ت).
- ٩ - أخبار النحويين، أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام القاهرة (د.ت).
- ١٠ - اختصار المواهب للشيخ بن حبٰت، مخطوط.

- ١١ - أخبار النحوين البصريين للسرافي، تحقيق د. محمد ابراهيم البناء، دار الاعتصام ط ١. ١٩٨٥ م.

١٢ - أربعة كتب في التصحیح اللغوي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن مكتبة النهضة العربية ١٩٨٥ م.

١٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حیان الأندلسي تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.

١٤ - أساس البلاغة للزمخشري، دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر.

١٥ - الاستغناء في الاستثناء - شهاب الدين القرافي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٦ م.

١٦ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق علي محمد البجاوي مطبعة نهضة مصر.

١٧ - إشارة التعين في ترجم النعاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليمني، تحقيق د. عبد المعجد، باب، الرياض ١٩٨٦ م.

١٨ - الأشباء والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ م.

١٩ - الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتحي، مؤسسة الرسالة.

٢٠ - أصول النحو العربي، د. محمد عيد. عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٢ م..

٢١ - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد: الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد.

٢٢ - الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، طبع دار الكتب المصرية.

٢٣ - الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.

٢٤ - الألسنية أحدث العلوم الإنسانية، كلية اللغة، الفكر العربي، العدد ٨ - ٩ يناير ١٩٧٩ م.

٢٥ - الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، د. ميشال زكريا

- (الجزء الأول) النظرية الألسانية، (الجزء الثاني) الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
- ٢٦ - الألفاظ - عبد الرحمن بن عيسى الهمданى - تحقيق د. البدراري زهران، دار المعارف القاهرة (د.ت).
- ٢٧ - ألفية ابن مالك وأثرها في الثقافة الموروثانية، يحيى بن البراء.
- ٢٨ - ألفية المختار بن بونه، المطبعة الحسينية، القاهرة ١٣٦٧هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٩ - الأمالي للزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن القاسم، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٣٠ - أمالى الزجاجى أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة.
- ٣١ - أمالى السهili، بتحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى.
- ٣٢ - أمالى ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٣ - الأمالي للقالي، طبع دار الكتب المصرية،
- ٣٤ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن، لأبي البقاء العكברי - مطبعة الحلبي.
- ٣٥ - إنارة الأفكار والأبصار بشواهد التحوى من الأخبار والأثار لمحمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي.
- ٣٦ - إنباء الرواية للقططي، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٨٦م.
- ٣٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق الأستاذ محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة.
- ٣٨ - أوضح المسالك لابن هشام الانصاري، تحقيق الأستاذ محمد محبي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- ٣٩ - الإيضاح للزجاجى، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفاس، بيروت، ط ٣ - ١٩٧٩م.

- ٤٠ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسين شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف.
- ٤١ - البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة.
- ٤٢ - البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عبد الشيتي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
- ٤٣ - بعض مظاهر التطور اللغوي، د. التهامي الراجي، دار النشر المغربية، دار البيضاء، المغرب، (د.ت).
- ٤٤ - بغية الوعاء، للسيوطى، تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم طبع ونشر عيسى الحلبي.
- ٤٥ - البيان والتبيين للمجاهظ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ونشر الخانجي.
- ٤٦ - تاج الدين الاسفرايني ومنهجه في درس النحو، د. محمد بلري عبد الجليل، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٤م.
- ٤٧ - تاريخ العلماء النحويين أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسرع التنوخي المعربي، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ١٩٨١م.
- ٤٨ - تبيين ما يعنون من طرة ابن بون، محمد تقى الله بن الشيخ ماء العينين، مخطوط.
- ٤٩ - تجلييد النحو. د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦م.
- ٥٠ - تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت - ط ١، ١٩٨٦م.
- ٥١ - التسهيل لابن مالك. تحقيق د. محمد كامل برکات نشر دار الكتاب العربي.
- ٥٢ - التصریح على التوضیح، خالد بن عبد الله الأزھری، دار الفكر بيروت (د.ت).
- ٥٣ - تفسیر الطبری، دار المعرفة، بيروت.

- ٥٤ - تفسير القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٥٥ - تفسير الكشاف للزمخشري، دار المعرفة. بيروت.
- ٥٦ - التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.
- ٥٧ - التمهيد لجمال الدين الأستوبي، تحقيق محمد حسن هيشو، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١م.
- ٥٨ - تنقية الأزهرية خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري دار الخليل بيروت ١٩٩٢م.
- ٥٩ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمر عثمان بن سعيد لدانى تصحيح أوتوبرنز. مطبعة استانبول.
- ٦٠ - تيسير العربية بين القديم والحديث، د. عبد الكريم خليلة منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان ١٩٨٦م.
- ٦١ - تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، د. شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ١٩٨٦م.
- ٦٢ - الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي تحقيق د. علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥م.
- ٦٣ - الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٠م.
- ٦٤ - الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن أبي القاسم المرادي تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد فضل نديم نشر المكتبة العربية بحلب.
- ٦٥ - حاشية الصبان على شرح الأشموني. مطبعة عيسى الحلبي.
- ٦٦ - حاشية العدوبي على شذور الذهب. دار الكتاب العربي الكبير، مصر سنة ١٣٣٥هـ.
- ٦٧ - حاشية يس على التصريح، مطبعة عيسى الحلبي.

- ٦٨ - الحجة لأبي علي الفارسي ، تحقيق الأستاذة ، علي النجدي ناصف. د. عبد العليم النجار. د. عبد الفتاح شلبي نشر وطبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ٦٩ - حروف المعاني لأبي القاسم النجاشي تحقيق د. علي يوسف الحمد مؤسسة الرسالة (بيروت) دار الأمل (إربد) ١٩٨٦ م.
- ٧٠ - الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي. د. عبد العال سالم مكرم. طبع ونشر مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع بالكويت.
- ٧١ - الحلل في شرح أبيات الجمل. ابن السيد البطلوسي. تحقيق. د. مصطفى إمام. الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة ١٩٧٩ م.
- ٧٢ - حياة موريتانيا، للمختار بن حامد: الحياة الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس.
- ٧٣ - حياة موريتانيا الجغرافية، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط.
- ٧٤ - خزانة الأدب للبغدادي طبعة غير محققة دار صادر - بيروت.
- ٧٥ - الخصائص لابن جني، طبع دار الكتب المصرية.
- ٧٦ - خصائص مذهب الأندلس النحوي، عبد القادر الهيتي، دار القادسية، بغداد ١٩٨٣ م.
- ٧٧ - خطى متغيرة على طريق تحديد النحو العربي عفيف دمشقية. دار العلم للملائين بيروت ٧٤ - ١٩٨٢ م.
- ٧٨ - الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني. طبع الهند.
- ٧٩ - الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، حققه د. عبد العال سالم مكرم. في سبعة أجزاء طبع ونشر دار الرسالة، بيروت.
- ٨٠ - دراسات في علم الصرف. د. عبدالله درويش مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة ١٩٨٧ م.
- ٨١ - دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديشي، دار غريب القاهرة (د.ت).

- ٨٢ - دراسات في اللغتين السريانية والعربية. د. إبراهيم السامرائي، دار الجليل، بيروت ١٩٨٥ م.
- ٨٣ - دروس في كتب النحو، د. عبده الراجحي. دار النهضة العربية بيروت (د.ت).
- ٨٤ - دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٢ م.
- ٨٥ - ديوان حرمه بن عبد الجليل، جمع وتحقيق محمدي بن التجاني.
- ٨٦ - ديوان المختار بن بونا، تحقيق محمد محمود بن محمد الأمين
- ٨٧ - الرباني في الإعراب، لعبد الله بن الحاج حماد الله الغلاوي، تحقيق محمد الأمين بن عبدي.
- ٨٨ - الرحلة الحجازية لمحمد يحيى الولاني، تحقيق محمد حجي دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٥ م.
- ٨٩ - الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢ م.
- ٩٠ - رسالة الجيم لمحمد عال بن سيدى بن سعيد (مع) مخطوط.
- ٩١ - الرمانى النحوى، د. مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٧٤ م.
- ٩٢ - روض الحرون من طرة ابن بون، لعبد الوودود بن عبدالله، مخطوط.
- ٩٣ - سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق المرحوم الأستاذ مصطفى السقا وأخرين. مطبعة الحلبي.
- ٩٤ - سيبويه إمام النحاة، على النجدي ناصيف، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٩ م.
- ٩٥ - سيبويه إمام النحاة، كوركيس عواد، المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٨ م.
- ٩٦ - السيراني النحوى، د. عبد المنعم فائز، دار الفكر - دمشق - ١٩٨٣ م.
- ٩٧ - شافي الغليل من الخلاصة والتسهيل، المختار الملقب أنجبان، مخطوط.

- ٩٨ - شذرات الذهب لابن العماد العنبلاني طبع ١٩٣٥ م.
- ٩٩ - شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس تحقيق د. وهبة متولي عمر، مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٨٥ م.
- ١٠٠ - شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق د. محمد علي سلطانى، مطبعة الحجاز، دمشق ١٩٧٦ م.
- ١٠١ - شرح ألفية ابن معطى، على موسى الشوملى، مكتبة الخرينجى، الرياض ١٩٨٥ م.
- ١٠٢ - شرح الألفية لابن المصنف.
- ١٠٣ - شرح التسهيل لابن مالك، الجزء الأول منه د. عبد الرحمن السيد، نشر مكتبة الأنجلو المصرية.
- ١٠٤ - شرح التصريح للشيخ خالد. مطبعة الحلبي.
- ١٠٥ - شرح جمل الزجاجي لابن هشام، تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥ م.
- ١٠٦ - شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذى، تحقيق الشيخ محمد نور الحسنى والشيخ محى الدين عبد الحميد والشيخ محمد الزفاف، مطبعة حجازى بمصر.
- ١٠٧ - شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق الأستاذ محمد محى الدين عبد الحميد، عدة طبعات.
- ١٠٨ - شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد المنعم الجرجاوي، دار إحياء الكتب العربية (د.ت).
- ١٠٩ - شرح شواهد المغني للبغدادى، تحقيق عبد العزيز رياح، وأحمد يوسف دفاق، توزيع مكتبة دار لبنان.
- ١١٠ - شرح شواهد المغني للسيوطى. بتعليق الشنقيطي لجنة إحياء التراث العربى.
- ١١١ - شرح ابن عقيل. طبع عيسى الحلبي.
- ١١٢ - شرح القريدة لابن الأعمش العلوى، مخطوط.

- ١١٣ - شرح الفريدة لمحمد يحيى الولاتي، مخطوط.
- ١١٤ - شرح قطر الندى لابن هشام، مختلفة.
- ١١٥ - شرح الكفاية للرضي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١١٦ - شرح اللمحۃ البدریة، لابن هشام، تعلیق الدكتور هادي نهر. مطبعة جامعة بغداد.
- ١١٧ - شرح المفصل لابن يعيش، مطبعة منير.
- ١١٨ - شرح الملوکی فی التصریف، لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- ١١٩ - الشعر والشعراء في موريتانيا، د. محمد المختار ولد اباه، الشركة التونسية للتوزيع، تونس ١٩٨٦م.
- ١٢٠ - شواهد التوضیح والتصحیح لمشکلات الجامع الصیحیج، للإمام ابن مالک، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقی، مطبعة لجنة البيان العربي.
- ١٢١ - شواهد العینی علی الأشمونی، طبع عیسی الحلبی.
- ١٢٢ - الصاحبی أحمد بن فارس، المکتبة السلفیة القاهرة ١٩١٠م.
- ١٢٣ - صھیح مسلم، المطبعة الامیریة.
- ١٢٤ - ضالۃ الأدیب، سیدی عبد الله بن انوجہ العلوی البیشیتی، تحقيق د. أحمد ولد الحسن.
- ١٢٥ - طبقات النحویین واللغویین للزیدی، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهیم، نشر دار المعارف، بمصر.
- ١٢٦ - العقد الفرید لابن عبد ربه، تحقيق، أحمد أمین وزملائه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة.
- ١٢٧ - غریب الحديث لابن قتيبة، تحقيق الدكتور عبدالله الجبوری احياء التراث الاسلامی بالجمهورية العراقیة، وزارة الاوقاف.
- ١٢٨ - فتح الودود شرح المقصور والممدود للشيخ سیدی المختار الكنتی، تحقيق مأمون احمد.
- ١٢٩ - الفرق بین الھروف الخمسة، ابن السيد البطليوسی تحقيق د. علي زوین، مطبعة العانی، بغداد ١٩٨٥م.

- ١٣٠ - الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨٠.
- ١٣١ - الفوائد الضيائية. نور الدين عبد الرحمن، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي. مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ١٩٨٣م.
- ١٣٢ - في اللسانيات واللسانيات العربية، إدريس السغروشني وعبد القادر الفاسي الفهري، مطبعة النجاح، الدار البيضاء ١٩٨٨م.
- ١٣٣ - القاموس المحيط للفيروزابادي.
- ١٣٤ - القصيدة اللغزية في المسائل النحوية لابن لب الغرناطي تحقيق الدكتور عياد الشبيتي نشرت في مجلة البحث العلمي التي تصدرها جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- ١٣٥ - قطر الندى، ويل الصدى لابن هشام.
- ١٣٦ - القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويع، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته ١٩٨٦م.
- ١٣٧ - الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد.
- ١٣٨ - كافية ابن الحاجب. دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).
- ١٣٩ - كتاب سيبويه بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، عام الكتب القاهرة ١٩٨٣م.
- ١٤٠ - كتب الألغاز والأحاجي النحوية، أحمد محمد الشيخ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع. مصراته ١٩٨٨م..
- ١٤١ - كشف المشكل، علي بن سليمان الحيدره اليمني تحقيق هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٤م.
- ١٤٢ - الكوكب الدربي، جمال الدين الأنطوي، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار عمار عمان ١٩٨٥م.
- ١٤٣ - لسان العرب لابن منظور.
- ١٤٤ - اللسانيات، مجلة معهد العلوم الإنسانية والصوتية، الجزائر، العدد ٦، ١٩٨٢م.

- ١٤٥ - اللسانيات من خلال النصوص د. عبد السلام المساي، الدار التونسية للنشر ١٩٨٤ م.
- ١٤٦ - اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري) د. أحمد المتوكل، مطبعة عكاظ، الرباط ١٩٨٨ م.
- ١٤٧ - اللغة بين المعبارية والوصفية د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٨٠ م.
- ١٤٨ - اللغة العربية معناها وبناؤها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت).
- ١٤٩ - اللمع في العربية. لابن الأباري تحقيق. د. فائز فارس، دار الأمل، إربد، ١٩٩٠ م.
- ١٥٠ - اللهجات في الكتاب لسيبوه، صالححة راشد غنيم آل غنيم دار المدنى، جدة ١٩٨٥ م.
- ١٥١ - مجاز القرآن لأبي عبيدة عمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سرکين، مطبعة الخانجي ١٩٥٣ م.
- ١٥٢ - مجالس ثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥٦ م.
- ١٥٣ - مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون طبع الكويت.
- ١٥٤ - مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الإعداد ١٦٢. ١٨. ٣٠٢٧. ٤٣. ٤٠.
- ١٥٥ - مجموعة أنظم محمد المحسن بن أحمد الخديم.
- ١٥٦ - مجموعة أنظم محمد بن محمد فال بن أحمد فال.
- ١٥٧ - المحاسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى تحقيق الأستاذ علي النجدي، والدكتور عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
- ١٥٨ - المحاظر الموريتانية وأثارها التربوية في المجتمع الموريتاني. الصوفي بن محمد الأمين.
- ١٥٩ - محظرة يحيى بن عبد الودود، محمد بن محمد يحيى بن الدوه.

- ١٦٠ - محمد يحيى بن ابوه حياته وديوانه ورحلته إلى الحج، مخطوط.
- ١٦١ - المدارس النحوية د. شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢م.
- ١٦٢ - مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ١٩٥٨م.
- ١٦٣ - المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، الدكتور عبد العال سالم مكرم. نشر وطبع دار الشروق. بيروت ١٩٨٠م.
- ١٦٤ - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٥م.
- ١٦٥ - المرادي د. علي عبود الساهي، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٤م.
- ١٦٦ - مراكز الدراسات النحوية، د. عبد الهاדי الفضلي، مكتبة المنار، الزرقاء ١٩٨٦م.
- ١٦٧ - المزهر للسيوطى، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٧م.
- ١٦٨ - المسائل العسكرية. أبو علي الفارسي تحقيق محمد الشاطر أحمد أحمد، مطبعة المدنى، القاهرة ١٩٨٢م.
- ١٦٩ - المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات دار الفكر، دمشق ١٩٨٠م.
- ١٧٠ - مع النحاة، صلاح الدين الزعبلاوي اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٢م.
- ١٧١ - معاني الحروف، أبو الحسن الرمانى، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق ١٩٨٤م.
- ١٧٢ - معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور فائز فارس، طبع الكويت.
- ١٧٣ - معاني القرآن للقراء تحقيق الشيخ محمد علي النجاشى، القاهرة ١٩٥٥م.
- ١٧٤ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد العجليل شلبي عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨م.

- ١٧٥ - معجم الأدباء لياقوت الحموي، نشر وطبع الحلبي.
- ١٧٦ - معجم الأدوات النحوية. د. محمد انتوخى. دار الفكر، دمشق ١٩٨٨م.
- ١٧٧ - معجم البلدان لياقوت. طبع طهران.
- ١٧٨ - المغني لابن هشام تحقيق د. مازن المبارك. نشر دار الفكر ١٩٧٩م.
- ١٧٩ - مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان ١٩٨٤م.
- ١٨٠ - المقتضى، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام. بغداد ١٩٨٢م.
- ١٨١ - المقتضى للمبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
- ١٨٢ - المقدمة الجزولية، أبو موسى العجزولي، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة ١٩٨٨م.
- ١٨٣ - المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى ببغداد.
- ١٨٤ - الممتع لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. دار الأفاق الجديدة بيروت ١٩٧٩م.
- ١٨٥ - من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت ١٩٧٨م.
- ١٨٦ - المنصف لابن جنى، تحقيق الاستاذين، ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة عيسى المحلى.
- ١٨٧ - المنطق والنحو الصوري، د. طه عبد الرحمن. دار الطبعة - بيروت ١٩٨٣م.
- ١٨٨ - منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجي تحقيق د. محمد الحبيب ابن الخوجة. دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨١م.
- ١٨٩ - منهاج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، مؤسسة الالى (بيروت) دار التربية (بغداد) ١٩٧٥م.
- ١٩٠ - الموسم الثقافي الثالث لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان ١٩٨٥م.
(ارجع ص ١٤ مكرر).

- ١٩١ - الموسم الثقافي الرابع لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان ١٩٨٦ م.
- ١٩٢ - نتائج التحصيل محمد بن محمد بن أبي بكر لمرابط الدلاني، الجزء الأول تحقيق د. مصطفى صادق العربي، نشر الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع.
- ١٩٣ - نتائج الفكر في النحو. عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء دار الاعتصام، القاهرة، (د.ت).
- ١٩٤ - ندوة الأزدواجية في اللغة العربية، عمان، ١٩٨٨ م.
- ١٩٥ - نحو الشهرين لمحمد يحيى بن سليم مخطوط.
- ١٩٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار نهضة مصر، الفجالة.
- ١٩٧ - النشر في القراءات العشر لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥ م.
- ١٩٨ - نصوص في النحو الغربي، د. السيد يعقوب بكر، دار النهضة، بيروت ١٩٧٠ م.
- ١٩٩ - نظم الجموع لمحنض باه بن عيد، مخطوط.
- ٢٠٠ - نظم روض الحرون لمحمد بن المختار، مخطوط.
- ٢٠١ - النفح الطيب، أحمد المقرى، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٩٨٨ م.
- ٢٠٢ - النفعة القيمية، شرح الأجرمية للشيخ سيديا، مخطوط.
- ٢٠٣ - النهاية في غريب الحديث، تحقيق الأستاذين، محمود الطناхи، وظاهر الزواوي، نشر الحلبي.
- ٢٠٤ - النوادر لأبي زيد الانصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، نشر دار الشروق، بيروت.
- ٢٠٥ - الهداي في الإعراب إلى طرق الصواب، محمد بن أبي الوفاد المعروف بابن القبيسي، تحقيق د. محسن سالم العميري دار التراث مكة ١٩٨٨ م.

٢٠٦ - همع الهوامع للسيوطى، حقق الجزء الأول منه استاذنا الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، وبيبة الأجزاء بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم.

٢٠٧ - واضحة المسالك على لامية ابن مالك، تحقيق العم بن أحمد فال، تحقيق الشريف بن أحمد محمود، الوسيط في ترجم أدباء شنقيط لأحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة ١٩٦١م، دار الخانجي.

٢٠٨ - وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب.

المحتويات

٧	مقدمة الناشر
٩	تقديم
١١	مقدمة
١١	١ - الخطوات الأولى
١٣	٢ - حركة إحياء التراث النحوي
١٤	٣ - محاولات التيسير
١٥	٤ - الهدف من هذا الكتاب
١٦	٥ - المنهج المعتمد
١٧	٦ - العصور النحوية
٢٠	٧. كيف نتعامل مع التراث النحوي
٢٢	٨ - محاولات التبسيط والتسهيل
٢٤	٩ - السماع
٢٦	١٠ - نظرية العامل
٢٩	١١ - القياس
٣٤	١٢ - التعليل

القسم الأول

النحو في المشرق

الباب الأول: عصر النشأة والتأسيس	٤١
١ - نشأة علم النحو	٤١
٢ - الإمام علي بن أبي طالب يضع أصول النحو	٤٢
٣ - أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)	٤٤
٤ - تلاميذ أبي الأسود يتبعون خطاه	٤٨
٥ - عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء	٥٦
الباب الثاني: عصر التدوين والتصنيف	٦٧
١ - عيسى بن عمر	٦٧
٢ - يونس بن حبيب الضبي	٧٠
٣ - الأخفش الكبير	٧٥
٤ - الخليل بن أحمد	٧٩
٥ - ظاهرة كتاب سيبويه	٨٨
٦ - شيخ مدرسة الكوفة	١١٤
٧ - الوصل والفصل بين مذهب البصرة والكوفة	١٣٤
٨ - ترسیخ المذهب البصري عند أتباع الأخفش واستكمال التدوين	١٤٤
الباب الثالث: عصر البيان والتحصيل	١٥١
١ - أبو العباس المبرد	١٥١
٢ - أبو العباس ثعلب	١٦٤

الباب الرابع: عصر التقويم والتأصيل	١٧٧
١ - أبو إسحاق الزجاج	١٧٨
٢ - أبو بكر بن السراج	١٨٦
٣ - أبو القاسم الزجاجي	١٩٧
٤ - أبو سعيد السيرافي	٢٠٨
٥ - أبو الحسن الرمانى	٢١٧
٦ - أبو علي الفارسي	٢٢٣
٧ - أبو الفتح بن جنى	٢٣٣
٨ - أبو البركات بن الأنباري	٢٤٩
خاتمة	٢٦٣

القسم الثاني
النحو في الغرب الإسلامي

مظاهر وحدة الأمة الإسلامية	٢٦٧
الباب الأول: رحلة النحو إلى الأندلس	٢٧١
١ - النحو الكوفي	٢٧١
٢ - النحو البصري	٢٧٢
الباب الثاني: تبصر النحو في الغرب الإسلامي	٢٧٥
١ - الأعلم الشتمني	٢٧٥
٢ - تأقلم النحو البصري في المغرب	٢٨١
٣ - نظريات الإمام السهيلي	٢٩٦

الباب الثالث: «ثورة» ابن مضاء الظاهريه	٣١٥
١ - شخصية ابن مضاء	٣١٥
٢ - آراء ابن مضاء	٣١٩
الباب الرابع: النحو والمنطق والاختصار	٣٢٥
١ - حياة أبي موسى الجزولي	٣٢٥
٢ - مقدمة الجزولي وآراء النحاة فيها	٣٢٦
الباب الخامس: إعادة الاعتبار إلى التصريف	٣٣٥
١ - حياة ابن عصفور	٣٣٥
٢ - منهجه في عرض التصريف	٣٣٨
٣ - منهجه ومذهبة النحوي	٣٤٠
٤ - بعض الاستدراكات عليه	٣٥٢
الباب السادس: في طريق المدرسة المالكية	٣٥٥
١ - يحيى بن معطي الزواوي وأففيته	٣٥٥
٢ - الأستاذ أبو علي الشلوبين	٣٦٠
٣ - ابن أبي الريح السبئي	٣٧١

القسم الثالث

مدرسة ابن مالك النحوية

عصور التثبيت والتصحيح

الباب الأول: ابن مالك: شيخ المدرسة	٣٨٣
١ - دراسته وشيخوخه	٣٨٣

٣٨٧	٣ - منهجه
٣٩١	٤ - أسلوبه
٣٩٣	الباب الثاني: نحو ابن مالك في المدارس المصرية
٣٩٣	١ - نحو الفقهاء في موازاة نحو ابن مالك
٤٠٢	٢ - أثير الدين، أبو حسان الغرناطي
٤١٥	٣ - جمال الدين بن هشام
٤٢١	٤ - بهاء الدين بن عقيل
٤٢٧	٥ - ابن أم قاسم المرادي
٤٣١	٦ - جمال الدين الأسنوي
٤٣٤	٧ - أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم
٤٣٦	٨ - ابن الدمامي
٤٤٠	٩ - الإمام السيوطي
٤٦٩	الباب الثالث: مدرسة ابن مالك في الزوايا المغربية
٤٦٩	١ - ابن آجروم
٤٧٢	٢ - المكودي
٤٧٩	٣ - ابن ذكري
٤٩٢	٤ - ابن غازي المكناسي
٥٠٠	٥ - محمد المرابط الدلائي
٥١٤	٦ - ابن الطيب الشرقي
٥١٦	٧ - أحمد بن الحاج
٥٢٢	٨ - أبو اسحق التادلي

٩ - السلطان المولى عبد الحفيظ العلوي	٥٢٤
الباب الرابع: مدرسة ابن مالك في المحاظر الشنقيطية	٥٤٥
١ - محاظر بلاد شنقيط	٥٤٥
٢ - أدبيات الخلاصة	٥٤٩
٣ - النحاة الأوائل: الطالب محمد بن الأعمش العلوي وانجستان العبيلاوي	٥٦١
٤ - المختار بن بونا (المعلم الثاني)	٥٦٥
٥ - ابن الحاج احماء الله القلاوي	٥٨٣
٦ - محاظر التدريس	٥٨٨
٧ - عبد الودود بن عبدالله يروض حرون ابن بونا	٥٩١
٨ - بعض المحاظر الموازية للمدرسة البونية	٦٠٠
٩ - مدرسة ولاته النحوية	٦١٢
١٠ - مدرسة ابن عبد الفاضلي	٦٢٠
١١ - الشيخ محمد المامي	٦٢٦
١٢ - مدرسة محمد فال بن متالي	٦٢٨
١٣ - مواهب ابن حبت وكتاب المواهب	٦٢٩
١٤ - محمد عالي بن سيدى بن سعيد	٦٣٦
١٥ - محمد نقى الله بن الشيخ ماء العينين	٦٤٠
١٦ - الحسن بن زين (تطور المدرسة البونية)	٦٤٩
١٧ - محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي وشواهد الحديث	٦٥٤
١٨ - مدرسة يحظيه بن عبد الودود	٦٥٧

٦٧٤	١٩ - محمد فال بن محمد
٦٧٧	خلاصة
٦٧٩	ملحق: عسودة قائمة المؤلفين في النحو من الشناقطة

القسم الرابع النحو والعهد المعاصر

٦٨٩	الباب الأول: اللسانيات والنحو العربي
٦٨٨	١ - قضية اللغة
٦٨٩	٢ - دوسوسيير ونشأة علوم اللسان
٦٩٢	٣ - مدرسة تشومسكي
٦٩٤	٤ - المنطق والنحو الصوري عند الدكتور طه عبد الرحمن
٦٩٤	٥ - آراء الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري
٦٩٨	٦ - اللسانيات الوظيفية وأراء الدكتور أحمد المتوكلي
٧٠٠	٧ - اللسانيات والنحو في نظر الدكتور عبد الرحاجي
٧٠٤	٨ - اللسانيات واللغة العربية في نظر الدكتور تمام حسان
٧٠٩	الباب الثاني: محاولة تيسير النحو
٧١٠	١ - آراء الدكتور عبد الكريم خليفة
٧١٥	٢ - جهود الدكتور الأستاذ شوقي ضيف في تيسير النحو
٧٢٥	الخاتمة
٧٢٦	١ - النحو والتفسير
٧٢٦	٢ - النحو والحديث الشريف

٧٢٧	٣ - النحو والشعر
٧٢٨	٤ - النحو والمنطق
٧٣٠	٥ - النحو والبيان
٧٣١	٦ - النحو والنحاة
٧٣٣	٧ - النحو والمستشرقون
٧٣٨	المصادر والمراجع

